

المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

تأليف ملك العلماء قاضي القضاة

شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آيادي الزوالي

المتوفى 849 هجرية



تحقيق :أ.م.د.هدى صلاح رشيد



AlphaDoc
ألفا للوثائق نشر و التوزيع

المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

AlphaDoc

الطبعة الأولى

2021

المؤلف: شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاولي.
عنوان الكتاب: المعافية شرح كافية ابن الحاجب.

© منشورات الفا للوثائق 2021
Isbn : 978-9931-08-018-3
الإيداع القانوني : جانفي 2021

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر
ألفا للوثائق
نشر- استيراد وتوزيع كتب
36. **مكرر نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة الجزائر**
الهاتف: 333 733 21331+
الفاكس: 794 733 21331+
النقال: 213770906434+
عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
+962.797266248
البريد الإلكتروني: alphadocumentation@hotmail.com

المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

تأليف

ملك العلماء قاضي القضاة

شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاولي

المتوفى 849 هجرية

تحقيق

أ.م.د هدى صلاح رشيد

الناشر

AlphaDoc

2021

المحتويات

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد :
تضم المكتبة العربية كنوزا من المخطوطات التي هي نتاج الفكر العربي وهي وإرث حضاري للأجيال، بما حوته من علم غزير الذي كان انعكاسا للواقع الفكري الذي كان يعيشه العصر آنذاك .

لقد كان حظ العربية كبير جدا، إذ كثر التأليف في علوم العربية الى حد لم ينافسها في ذلك علم اخر وكان للنحوالعربي في ذلك النصيب الأوفر، فكثرت كتب النحووظهرت التصانيف والشروح والحواشي وصار التنافس على التألف واضحاً ليس في البلاد العربية فحسب، بل انتشر فشمل بلدان كثيرة، ومنها شبه القارة الهندية، إذ ظهر العلماء الذين اوقفوا انفسهم لخدمة العربية فأخذوا يألفون في هذا العلم التصانيف ويضعون الشروح .

ومن بين هؤلاء العلماء ملك العلماء قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاولي المتوفى 849 هجرية، فقد ألف هذا العالم الجليل العديد من التصانيف التي حظيت بشهرة واسعة ولمع اسمه في عصره .

وفي اطار اعتناء هذا العالم بالعربية الف في النحوشرحا قيما على كافية ابن الحاجب سماه المعافية في شرح الكافية أوما يعرف «بشرح الهندي»، الذي حاز مكانة كبيرة بين علماء عصره وألفت فيه الشروح .

لقد ضل هذا الشرح حبيس المكتبات ردحا من الزمن، فدعانا ذلك إلى البحث عن مخطوطة الشرح من اجل تحقيقه واخراجه وجعله في متناول طلبة العلم.

وبعد التوكل على الله اجريت اتصال مع عدد من خزائن المخطوطات في الشرق والغرب، وتمكنت من الحصول على أربعة نسخ من المخطوط وكان ذلك صيف 2016،فتعاهدت هذه النسخ بالقراءة والتدقيق واطالة النظر، وسارت الايام حتى خرج هذا الشرح الذي هوحصيلة التفكر والصبر .

قسمت العمل الى قسمين هما :

قسم الدراسة : والذي خصص للحديث عن المصنّف والشارح،قسم الى تمهيد وفصلين.

تحدثنا في التمهيد عن المصنّف (ابن الحاجب) وآثاره العلمية، ثم انتقلنا إلى التعريف بالشارح، إذ قسم ذلك إلى فصلين، تضمن الفصل الأول التعريف بالشارح فتناولنا بحث

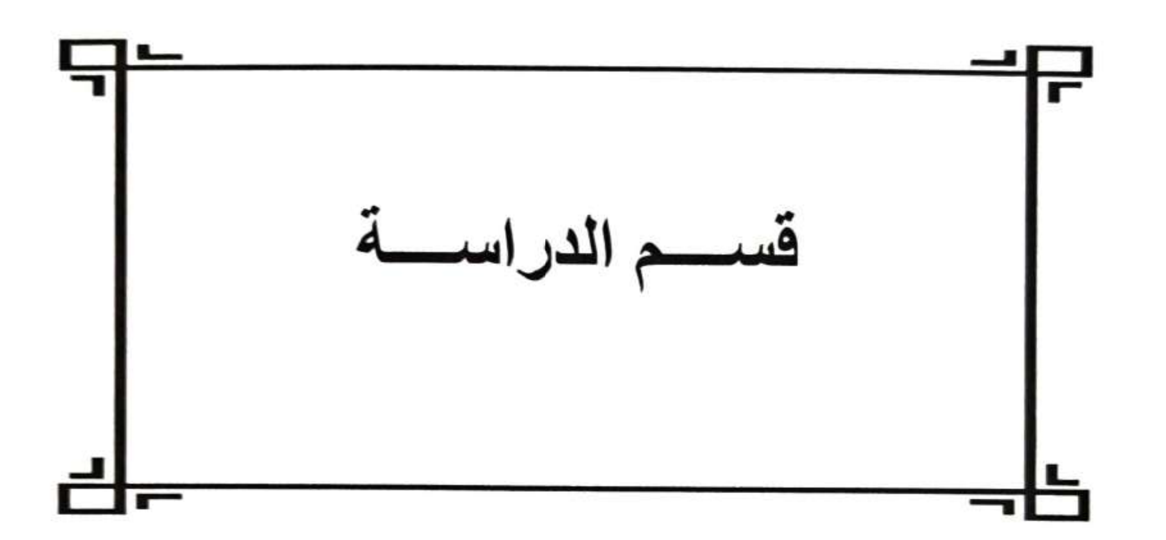
(اسمه ونسبه، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلمية، تصانيفه، ومن ثم الحديث عن خبرته ودربته في الشعر)، أمّا الفصل الثاني فخصص للتعريف بالكتاب، فتناولنا المواضيع الآتية (اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه، أهمية الكتاب وقيمته العلمية، علاقته بغيره من شروح الكافية السابقة واللاحقة له، وصف نسخ التحقيق، ثم بيان عملي في التحقيق).

أمّا القسم الثاني فهو قسم التحقيق، وقد قسم على وفق تقسيم المخطوط الأصل، الذي التزم فيه الشارح بترتيب ابواب النحو على وفق ترتيب المصنف لها .

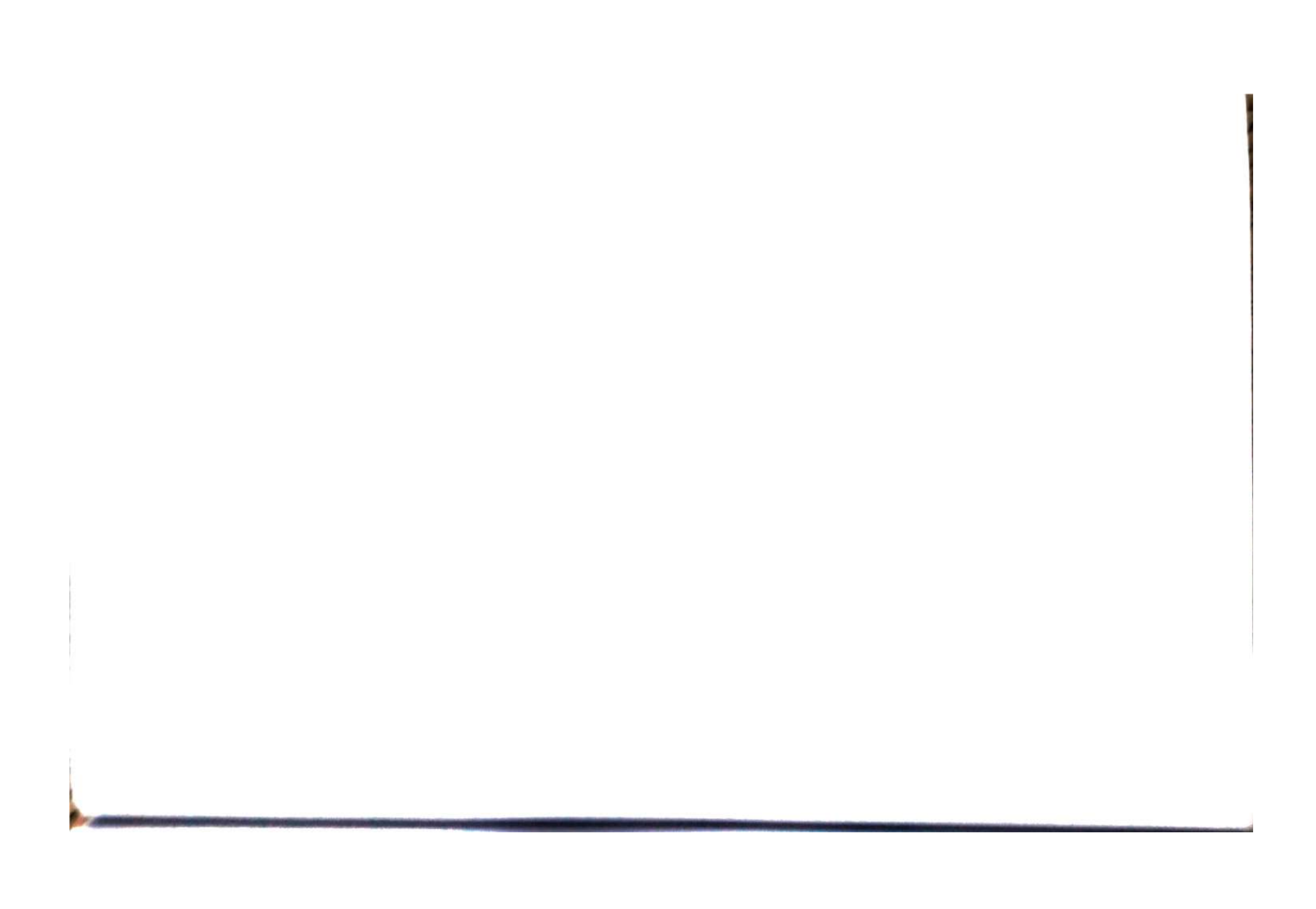
لقد كان عملنا هذا بمثابة إخراج كنزاً من الركام، أو كشف اللثام عما اخفاه الزمان وعفت عليه السنون، وهذا واجبنا اتجاه التراث العربي الذي ينتظر من يخرجه من غيابات الجب ويجعله في متناول الأجيال .

والله من وراء القصد

أ.م.د هدى صلاح رشيد



قسم الدراسة



التمهيد

التعريف بالمصنف ابن الحاجب[1] وآثاره العلمية

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني[2] الأصل، ولد سنة 560 هـ أوسنة 571هـ بصعيد مصر، ثم انتقل مع أبوه إلى القاهرة وكان لا يزال صغير السن، فقرأ القرآن، وتعلّم القراءات، وكما درس الفقه على المذهب المالكي، ورحل الى دمشق، وأقام بها زمنا وهناك جعل نفسه وقفاً لطلبة العلم، ثم عاد إلى القاهرة، ثم الإسكندرية، وهناك وافاه الأجل في شوال سنة 646هـ[3].

لقد أثرى ابن الحاجب المكتبة العربية بالمصنفات النفيسة النافعة التي حظيت بعناية الدارسين فتعاهدوها بالشرح والتفسير، نذكر بعض منها هنا[4]:

1. الكافية (ط): وهومن اشهر تصانيف النحوية، وقد نالت عناية الدارسين، فشرحت عدّة شروح فاقت السبعين[5].
2. شرح الكافية (ط)
3. الوافية نظم الكافية (ط)
4. شرح الوافية (ط)
5. الأمالي النحوية (ط)
6. الشافية في علم الصرف (ط)
7. الإيضاح (شرح مفصل ابن الحاجب)(ط)
8. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية (ط)
9. جمال العرب في علم الأدب
10. وصف مختصر في الفقه، وفي الأصول .

---

(1) من أشهر مصادر ترجمته: وفيات الأعيان :1/ 314، غاية النهاية: 1/ 508، النجوم الزواهر: 6/ 360، بغية الوعاة: 2/ 134، شذرات الذهب: 5/ 508، معجم المؤلفين: 6/ 265.

(2) بلدة بأيران، ينظر: معجم البلدان: 2/ 491.

(3) ينظر: كشف الظنون : 163.

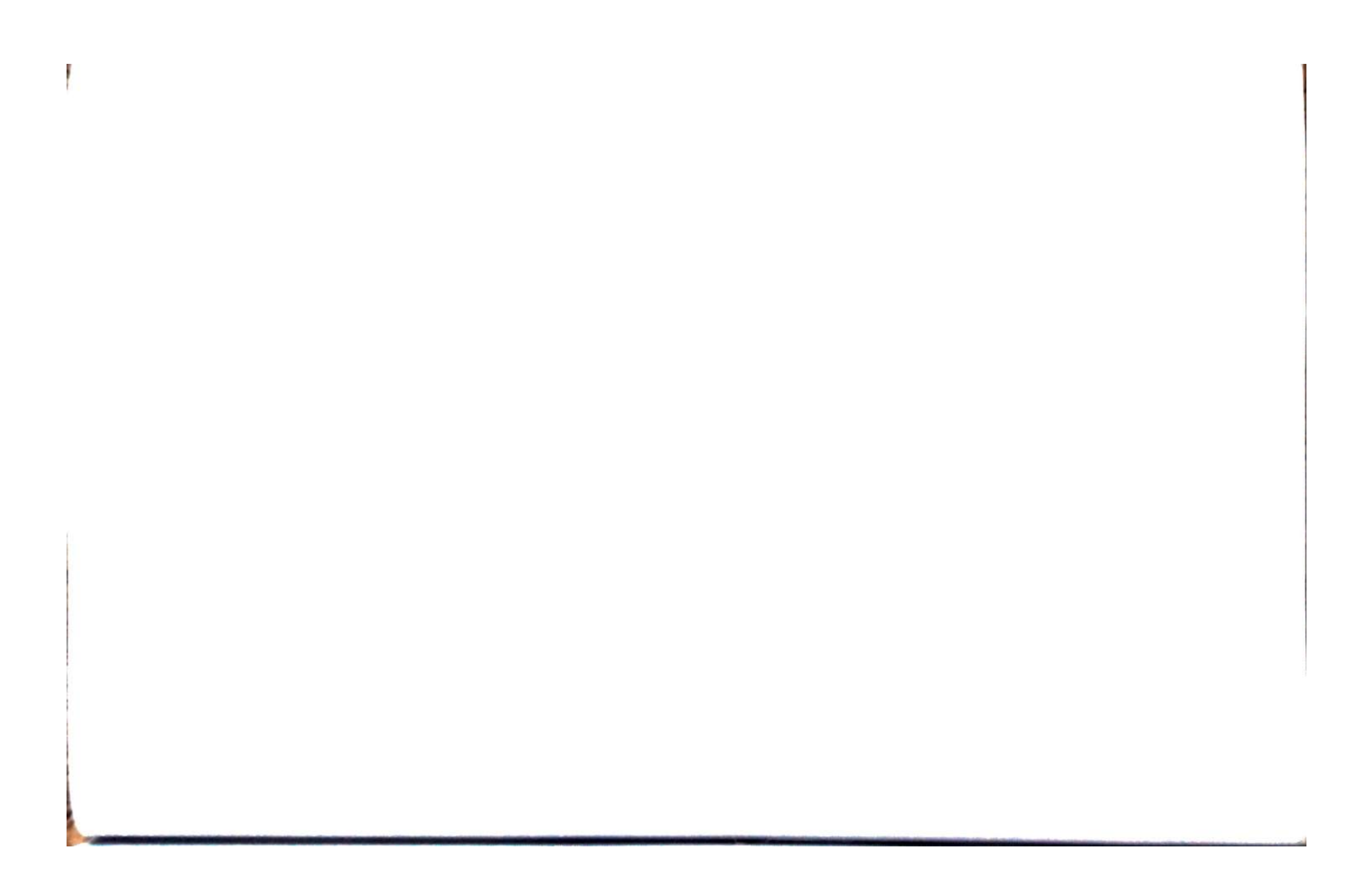
(4) ينظر: كشف الظنون: 162-593، بغية الوعاة: 2/ 135، ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: 97-98.

(5) ينظر:كشف الظنون: 2/ 1376، ابن الحاجب النحوي:57-66.

تعد الكافية عبارة عن مقدمة في النحو، شاملة لأمهات مسائل النحومغنية، ذهب ابن الحاجب فيها مذهب الزمخشري في المفصل، فهي تشبه كتاب المفصل في الترتيب والتقسيم. وطبعت الكافية عدّة طبعات وشرحت عدّة شروح.

الفصل الأول

ترجمة الشارح



الفصل الأول ترجمة الشارح

1- اسمه ونسبه ومسقط رأسه

القاضي شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاؤلي، يُلّقب بملك العلماء، وكان لقب أبيه شمس الدين، وكان القاضي شهاب الدين، إماماً مقدماً في النحووالبلاغة والفقه والتفسير.

ولد أحمد بن عمر،قاضي القضاة، ملك العلماء شهاب الدين بن عمر الزاؤلي الدولة آبادي بدولت آباد الدكن [1]، في أواخر القرن الثامن الهجري، بعد سبع مئة من الهجرة .

أمّا عن نسبه فقد ذكر العلماء ((إن القاضي شهاب الدين الدولة آبادي كان من عائلة الشيوخ الذين هاجروا من مدينة غزنى الى شبه القارة الهندية))[2] .

أمّا اجداده، فقد ذكر العلماء انهم وردوا في شبه القارة الهندية، كما فصلوا في ذلك، تفصيلا يبين ذلك الاجمال قائلين [3]: إن فاتح الهند الغازي سلطان الغزنوي عمروبنى في مدينة سكونته غزنى حديقة رائعة جميلة وقصرا شامخا عاليا ملحقا ومتصلا بالحديقة وبعد أن فرغ من عمارتها وبنائها دعى والده الشهير ناصر الدين سبكتجين لزيارة هذه الحديقة ودعا الوزراء والامراء والزعماء والسفراء والعلماء والادباء لما رأى والد محمود ناصر الدين السبكتجين هذه الحديقة الرائعة والقصر الجميلة المصوغة باعتناء محمود الغزنوي نصح لابنه قائلا: ((يا بني أنّه يجب ويلزم عليك أن تعمر وتبني قلوب أهل العلم والمعرفة والفضل ايضا يلزم عليك أن تبذر وتنفق وتزرع الاحسان والصلاح في القلوب، وبهذا المنوال والمنهج تستطيع أن تجني وتجمع اثمار السعادة الابدية الخالدة الدائمة، وأنّه يمكن لك أن تبقي ذكرك الجميل الخالد على لوح العصر حتى الى يوم القيامة وبعد ذلك عمل محمد الغزنوي على نصيحة والده،فقد ((كان محمود الغزنوي يجلس مع العلماء والعرفاء في حفلات عديدة، وكان ايضا يبذل وينفق ويجود عليهم بجوائز وصلات ويعطي لهم العقارات، ويقضي حوائجهم ويعطي لهم الرواتب

---

(1) الدكن ودولت اباد :اقليم عظيم من اقاليم الهند التي هي ام الدنيا، كثير الحصون والقلاع، حسن الهواء،كثير الامطار والانهار والبساتين، اعدل الاقطار وفيه حصون واقلاع في غاية الاحتكام والاتقان، ينظر: خلاصة الاثر :3/ 333.

(2) تجلي نور :2/ 33

(3) ينظر: فرشته :1/ 22

والوظائف لكي يخصصوا نفوسهم للتصنيف والتأليف وتدوين الكتب العديدة الكثيرة لينشروا ويبثوا العلوم والفنون الدينية والاسلامية))[1].

بنى السلطان محمود الغنوي العديد من القصور الشامخة التي بلغت السماء، لكن ما بقي منها لبنة واحدة على مكانها قائمة على اساسها .

ويظهر مما تقدم أنَّ المجاهدين جاهدوا بالسيوف والرماح والاقلام والخطب والمحاضرات معا، وهم على هذا المنوال والمنهج أظهروا الحق وأبطلوا الباطل وجاهدوا في الله حق جهاده بايديهم وبألسنتهم وبأقلامهم ورفعوا كلمة الله العلياء،ودخلت الوفود الكثيرة والجماعات العديدة في شبه القارة، وإنَّ كثيرا من العلماء والعرفاء بذلوا جهدهم لإحياء تعاليم الشريعة ولإحقاق الحق وإبطال الباطل، لكي يثبت الحق وتستمر تعاليم الاسلام، وقد وردت الكثير من الروايات التي تؤيد ذلك،ففي سنة اثني عشر واربعمائة ذهب جماعة من العلماء والصلحاء والعرفاء واهل الاسلام التمسوا بحضرة الملك محمود الغزنوي مجتمعين متفقين أن يذهب ويرتحل الى شبه القارة الهندية في كل عام لنيل ثواب كثير، لنشر تعاليم الشريعة المصطفية، وتبليغ الاسلام والجهاد في سبيل الله، فاستجاب السلطان لرغبتهم وأجاز لهم أن يسافروا وينيروا بقاع شبه القارة الهندية بأضواء الاسلام وتعاليمه، فعين قاضي القضاة وكان اسمه أبومحمد الناصحي أميرا ورئيسا لهذه المجموعة، فدخلت هذه البعثة تحت قيادة القاضي ابومحمد الناصحي في شبه القارة الهندية [2].

إنَّ هذه الشواهد تدل على أن اسلاف ملك العلماء واجداده دخلوا في شبه القارة الهندية مع هؤلاء الصلحاء والعرفاء المبلغين الذين تركوا أوطانهم وبلدانهم لأجل تبليغ الاسلام، كما تدل على انَّ آباء محمود الغزنوي كانوا من مدينة غزنة، وتظهر هذه الحقيقة حتى الظهور أن القاضي الدولة آبادي افاد من هؤلاء العلماء والعرفاء المجاهدين وحصل على العلم وراثة منهم[3].

---

(1) تاريخ فرشة: 1/ 30

(2) ينظر: تاريخ فرشة: 1/ 30

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 30

2- شيوخه

تتلمذ القاضي شهاب الدين الدولة آبادي على يد القاضي عبد المقتدر الدهلوي في مدينة (دهلي) قبل أن يبلغ المراتب والمدارج العلمية، فقد علمه استاذه ورباه وتعاهده بكمال الألفة والمحبة والخبرة والدربة حتى صار خبيرا، حذقا، باهرا في جميع العلوم والفنون والرموز والأسرار الباطنة [1].

لقد عرف أستاذه الجليل القاضي عبد المقتدر منزلة تلميذه شهاب الدين الدولة آبادي وذكاءه وفطنته خلال أيام تحصيل علومه ومعارفه، حتى كان القاضي عبد المقتدر يقول عنه : ((يأتيني من الطلبة مَن جلده علم ولحمه علم وعظمه علم))[2]، ويظهر هذا القول أن القاضي شهاب الدين كان مزينا بالعلوم الظاهرية والباطنية منذ بداية أمره وأيام تحصيل علومه ومعارفه .

كما تتلمذ على يد خواجكي بن محمد الحنفي الدهلوي الذي عرف بسعة علمه وشغفه، وقد لازمه ملك العلماء وأخذ عنه الكثير[3].

لقد كان الشيخ شهاب الدين الدولة آبادي يجتهد في تحصيل العلوم والمعارف كما صرح بذلك صاحب نزهة الخواطر،فقال : ((وكان غاية في الذكاء وسيلان الذهن، وسرعة الإدراك، وقوة الحفظ، وشدة الانهماك في المطالعة والنظر في الكتب، لا تكاد نفسه تشبع من العلم ولا تروى من المطالعة ولا تمل من الاشتغال ولا تكل عن البحث))[4].

3- علاقته بأساتذته وحبه لهم

أما عن علاقة الطلاب بأساتذتهم،فإنَّ الطلاب في الاعوام الخالية كانوا يخدمون أساتذتهم لحصول العلم والتعليم، حتى إنَّهم كانوا يحملون أحذية اساتذتهم ويعدون ذلك من سعادة وسيادة لهم، وكانوا ويفتخرون بذلك، ويسافرون مع شيوخهم، ولذلك نالوا مراتب عالية، ومنازل رفيعة في تحصيل العلوم والمعارف .

وكان الشيخ ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي لا يزال في صحبة أستاذه في كل حين وإلى ذلك أشار الشيخ غلام علي آزاد بلكرامي رحمه الله بقوله :((لمّا توجه التيموري إلى الهند

(1) ينظر: خزينة الاصفياء :381.

(2) سبحة المرجان:39 وينظر : النزهة :3/ 19.

(3) ينظر: نزهة الخواطر:2/ 66.

(4) نزهة الخواطر: 3/ 19

وخرج مولانا خواجكي قبل وصوله إلى «دهلي» منها إلى «كالبي» فأقام مولانا خواجكي «بكالبي»))[1]،وذهب القاضي إلى دارا الحبور جونفور مدينة معروفة في اقليم الولايات المتحدة بشمال الهند، ((واغتنم السلطان إبراهيم شاه الشرقي وإلى « جونفور» وروده، وعظمه بين الكبراء، ولقبه بملك العلماء فزين القاضي مسند الافادة وفاق برجيس في إفادة السعادة))[2]، ثم لمّا دخل ملك العلماء في مدينة «جونفور» فتلقى بالإكرام وطابت له الإقامة بها لما لاقاه من عناية السلطان إبراهيم الشرقي صاحب جونفور، ومن اكرام العلماء ورجال السياسة حتى أنه صار قاضيا للقضاة في البلاد الشرقية، وكان السلطان يضع له في حضرته كرسيا مصوغا من فضة ويجلس ملك العلماء عليه [3]، ولما دخل الشيخ ملك العلماء قاضي القضاة في إقليم « بهار» التي معناها « المدرسة « وكان شيخه ومرشده الشيخ الخواجكي رحمه الله تلميذا للشيخ نصير الدين « چراغ الدهلوي» وهومن أعاظم الخلفاء، وأشهر التلامذة لسلطان المشايخ، سلطان السلاطين، نظام الملة والدين صاحب أسرار الطريقة والحقيقة، الفاضل الأجل السيد الشيخ نظام الدين الدهلوي المتوفى 725هـ وهؤلاء المشايخ والأساتذة الأجلاء العظماء، واعتنوا بنشأة العلوم والمعارف، وخدموا الإسلام ببذل نفوسهم وأموالهم وعقاراتهم الثمينة القيمة حتى طار صيت سلسلة الجشتية النظامية في العالم كله، ويقال إنَّ خلفاء الشيخ نظام الدين وتلاميذه، كانوا أولياء بلغوا إلى الصين، وكان الشيخ ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي تلميذا وليًا قديساً، من السلسلة النظامية، وإنَّ الملوك والامراء ورجال السياسة جميعهم كانوا يعتقدون للصوفية والأولياء الكرام، كما يقول عمر المكي الآصفي الألغ خاني: ((واعتقدوا أنَّ تيسر هذه الفتوحات كلها ببركة قطب الزمان وقبلة الأصفياء، مولانا الشيخ نظام الدين أولياء ــ رحمه الله ــ قطب الزمان مولانا ركن الدين ومولانا الشيخ علاء الدين))[4].

ولم يبق أحداً من بيت السلطنة العلائية إلا صار مريداً لمولانا الشيخ نظام الدين أوولياً، حتى الوزراء والأمراء، وذوي الجاه وشملتهم البركة، فاشتهروا في الخلق بسلوك أهل الطريق

---

(1) سبحة المرجان :39

(2) المصدر نفسه: 53

(3) ينظر : خزينة الاصفياء :381، تذكرة علماء الهند : 88، نزهة الخواطر: 3/ 19.

(4) ظفر الوالة بمظفر وآلة : 3/ 818

وعرفوا بالتمسك بالشريعة، وشعار الصوفية، وتوجه رجال الطائفتين من كل واد، فما من عالم وصوفي وحكيم وأديب وشاعر وذوحرفة وصنعة وكل ماهر إلا وعمّر المجالس والمدارس والمعاهد، واشتهر السماع في سائر البقاع وصار الراقص طربا وحالا أكثر الناس مجالا، وكان الوقت معمورا بأهل الله فاهتدى الناس بهم وصار أهله صوفية حتى أولواالجاه، وذلك ببركة الشيخ نظام الدين [1].

وكان الملك إبراهيم شاه الشرقي محباً لملك العلماء قاضي القضاة، ذكر المؤرخين أنَّ القاضي ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي مرض مرة وطال مرضه فعاده السلطان إبراهيم الشرقي، وبعد أن سأل عن أحواله وظهر لملك العلماء لطفه والقى عليه عنايته، طلب الملك إبراهيم قدحاً مملوئاً بالماء، فجيء به، فأخذه وطوّقه على رأس القاضي شهاب الدين الدولة آبادي سبع مرات وشرب من هذا القدح، وقال داعيا لله : ((اللهم إن قدرت له موتاً، فاصرفه عنه إليَّ، وأشف ملك العلماء شفاء كاملاً)) [2].

وهنا يتضح لنا جليا عقيدة الملك إبراهيم شاه، فهومن علماء الشريعة المحمدية.

وقد ورد من أخبار ملك العلماء القاضي شهاب الدين الدولة آبادي في مدينة جونفور إن بعض الحساد آذوه، وكانوا يبغضونه لأجل أهليته وعلمه وكثرة طلبة العلم حوله، فشكى ملك العلماء ذلك الى استاذه خواجكي ، فكتب إليه الأخير قائلا: ((أيّها الرجل أنت أكبر وأسبق من أن تأتي صفاتك وميزاتك في حيطة قلم، إنَّ الدعاء لك واجب على أهل الشرق والغرب، الحقيقة إنَّ في بقاءك وسلامتك نفع للعالم لا يسلم ولا يبقى من لا يبغي لقاءك وسلامتك)) [3].

4- منزلته العلمية

لقد لازم ملك العلماء، قاضي القضاة، شهاب الدين دولة آبادي، هوأستاذ الأساتذة المشهورين دروسه مدة ثم اشتغل بمطالعة أسفار القدماء، ومقالات العلماء، وبذل جهده الجهيد في التعليم والتدريس حتى انتهت إليه الرياسة العلمية في شبه القارة الباكستانية والهندية، وانتفع به خلق كثير وله مصنفات كثيرة وشهد العلماء على علمه وفضله ومنزلته

---

(1) ينظر: تذكرة علماء الهند :88 وتاريخ فرشتة: 3/ 306.

(2) المصدر نفسه.

(3) مآثر الكرام :171 .

وتقواه، فهو من أجلاء عصره علماً وعملاً وإفاضة وإفادة، وهو أحد أفراد الدنيا بفضله وأدبه وعلمه وذكاءه وفهمه وسرعة حفظه، واشتغل بالدرس والإفادة، فدرّس وأفاد حتى صار في الهند العلم المفرد، وتخرج على يده الفضلاء، وقصده الطلبة من مختلف الاصقاع، وتهافتوا عليه تهافت الظمآن على الماء، وكانت مواعظه مقصورة على حقائق التنزيل في كل مجلس، ومن سجاياه الفاضلة الجميلة التي لا يدانيه فيها عامة أهل زمانه، قوّته الروحانية، وبراعته في تحسين العبارة وتحبيرها، والتأنق فيها وتحريرها حتى عدّه اقرانه مقدماً من بينهم، وسلموا له قصبات السبق في ميدانه، وكانت له خبرة تامة في التحرير والتقرير في علوم الأوائل، وبالتحديد علم النحو، قلما يجتمع من العلم لأحد مثله، ونجد في مصنفاته الجيدة المرصفة، والمتون المهذبة في نفائس الفنون ورموز خفية، وقد كان أسلوبه بالإيجاز والتكثيف، فهو يجمع مسائل كثيرة في كلمات يسيرة، وذلك دليل واضح على تعمقه في العلوم والفنون، وقد اعترف بفضله علماء الآفاق، وسارت بمصنفاته الرفاق، فأتى بعجب الاعجاب لعذوبة البيان والتزام التطابق وترك العصبية، وسلوك طريق الإنصاف، وحل المشكلات.

والى جانب ما تمتع به الشيخ شهاب الدين الدولة آبادي من صفاء الذهن وجودة القريحة وقوة الفكر وسلامة الذهن، فإنّه قد بلغ مرتبة الاجتهاد في الفقه والأصول وتدل مصنفاته الكثيرة على سعة نظره، وغزارة علمه، ويضرب به المثل في الذكاء والفطنة، وكان جيد القريحة، سليم الذهن، كريم النفس، زاهداً مرتاضاً .

لقد حقق الشيخ ملك العلماء ودقق وفاق شيوخه واكابر علماء شبه القارة وبلغ في تحقيق الفروع الى حد تقصر عنه العبارة، وقد أخذ عنه من علماء عصره واعتمدت ترجيحاته وفتاواه وصار عديم النظير في الحفظ والإصابة وجودة النظر حافظاً نقياً تقياً محدثاً، وكان أيضا ترجمان الشريعة متبحراً في العلوم والمعارف.

ولا ريب في هذه الحقيقة لا سيمها أنه الفاضل المحقق،الحافظ المدقق، سيبويه عصره، وخليل العلوم في أوانه، كثير التحري في الدين وكلامه مشتمل على العبارات الفصيحة والنكت البديعة، مليح العبارة، فصيح اللفظ، بليغ النظم والنثر والسجع الفائق وهو طويل النفس ممتع الحديث، كثير المحفوظات العربية وله ملكة جيدة في المباحث الدقيقة حتى لما انطلق إلى الملك إبراهيم الشرقي، فتلقاه الملك بالتعظيم والتوقير، وكان شهاب الدين الدولة آبادي ذا حافظة قوية، يقرأ عبارات الكتب صفحة صفحة، وورقة ورقة، وقد انفرد بالفوائد والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحري البالغ والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام

والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، وكان من أشهر مؤلفاته كتاب المعافية عبارة عن حواش في غاية التحقيق والاتقان، وهي من مؤلفاته النافعة المنقحة المهذبة .

ولما رحل إلى ديار جونفور عظم شأنه هناك، وذاعت شهرته الباهرة ومحاسنه الزاهرة، وهومن كبار أرباب الفقه والنحو، فاظهر من القدرة ما يشهد له طول الباع في اساليب الإنشاء بين أدباء زمانه، فلما اطلعوا عليه، واغتبطوا به وشهدوا بفضل وسعة اطلاعه، وكتبوا عليه تقاريظهم نثراً ونظماً، وأثنوا عليه ثناء عظيماً، وكان له اليد الطولى في كل فن، واجتهد في تحصيل المتون وحفظها، وله تصانيف مفيدة ممتعة.

لقد كان الشيخ ملك العلماء منهمكا في العلوم انهماكا كليا ففاق اقرانه بالإفتاء والتدريس والتحقيق، وكان له ملكة قوية، وحسن التعريب مع العذوبة وحسن السياق ما لا يقدر عليه غالب المصنفين، فعشقت الإفهام كلامه، ومالت إليه الاذهان، وكان مفرط الذكاء، سريع الفهم، قوي الإدراك، ولوبحثنا عن تحقيقه وفحصنا عن تدقيقه، وكشفنا عن أسبابه فسوف نجده إماماً صادقاً هكذا حاز الفضل والكمال، وانتهت إليه العلوم النبوية، وتفجرت منه علوم البلاغة، فكان عالماً كبيراً، ولذلك يشتمل كلامه على نكت بديعية، وله الأنظار الثاقبة والجوابات النفيسة الصائبة، وكان أستاذ عصره في التفسير .

وكان الشيخ شهاب الدين الدولة آبادي ورعاً تقيا جامعاً بين أنواع الطاعات والرغبة في عمل الخير والتقاط الفرائد [1]

5-تلاميذه

لقد تتلمذ على يد ملك العلماء العديد من طلبة العلم الذين أصبح لهم فيما بعد شهرة واسعة، نذكر هنا بعض منهم:

1. **الشيخ مولانا عبد الملك الجونفوري**(ت 1491م): وهوعبد الملك بن الوزير الشهير للملوك الشرقية عماد الملك، أرسله أبوه عماد الملك إلى ملك العلماء الدولة أبادي، وهوأحد شراح المعافية [2].

(1) ينظر: خزينة الاصفياء: 387

(2) ينظر : تجلي نور : 2/ 37

2. **الشيخ علاء الدين عطاء الملك** : وهوالشيخ علاء الدين عطاء الملك،الأخ الاكبر للشيخ عبد الملك [1].

3. **الشيخ صفي الدين الردولوي**: هوصفي الدين بن الشيخ نظام الدين الغزنوي الدهلوي ثم الردولوي، يرجع نسبه إلى الإمام الهمام أبي حنيفة رحمه الله [2]

4. **الشيخ رضي الدين الردولوي**: وهوأخوالشيخ صفي الدين وتلميذ ملك العلماء [3]

5. **الشيخ فخر الدين الردولوي**: وهوأخوالشيخ صفي الدين وتلميذ ملك العلماء[4]

6. **الشيخ عيسى تاج الجشتي**: هوالشيخ عيسى تاج الجشتي بن أحمد وكان تلمذا وطالبا للشيخ أبوالفتح عيسى تاج الجشتي في بداية أمره، ثم تلميذاً عند الشيخ قاضي القضاة ملك العلماء[5]

6- ذكر الشراح الذين شرحوا وعلقوا على تصانيف ملك العلماء

1. **الشيخ منور بن عبد الحميد اللاهوري** رحمه الله(ت1011هـ) : هوالشيخ منور بن عبد الحميد بن عبد الشكور بن سليمان بن اسرائيل اللاهوري (ت1011هـ)، كان عالماً كبيراً فخماً جليلاً، وكان أشهر علماء عصره،، اكتسب العلوم العقلية والنقلية والمعارف المروجة المتعارفة المتداولة من الشيخ سعد الله بن إبراهيم اللاهوري[6]. وقد مدحه العلماء، فقيل عنه : ((إنه كان من كبار العلماء، غاية في تدقيق النظر، وسعة المعلومات واستحضار المسائل وسيلان الذهن، وسرعة الإدراك .... وأنه كان ماهراً في علم تفسير القرآن، غاية في قوة الإدراك))[7] . لقد شرح العلامة (شرح قصيدة بانت سعاد لملك العلماء). كما شرح كتاب الإرشاد لملك العلماء[8].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: ديار يورب مين علم أور علماء:185 وتذكرة علماء هند :96

(3) ينظر: المصدر نفسه

(4) ينظر: المصدر نفسه

(5) Sharqi sultanat of jaunpur :228

(6) نزهة :5/ 411.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه:5/ 511

2. **الشيخ وجيه الدين الكجراتي** رحمه الله (ت 998هـ): وهوالشيخ وجيه الدين الكجراتي، وكان ماهراً، خبيراً، فناناً فاضلاً، متبحراً، زاهداً، عارفاً، محدثاً فقيها، جامعاً لكمالات الظاهرة والباطنة، ولد في سنة 911هـ، في قرية « جابا نير» في إقليم « كجراة»، سافر وارتحل في طلب العلم،له تصانيف عدة اشهرها شرح المعافية لملك العلماء[1]
3. **أبوالخير بن المبارك الناكوري** رحمه الله(ت1019هـ): أبوالخير بن مبارك الناكوري الشيخ الفاضل، العلامة، كان فاضلاً، مميزاً وعالماً شهيراً، ولد في 947هـ، اكتسب العلوم والمعارف من والده مبارك الناكوري وبعد ذلك صار مقرباً لملك أكبر شاه بن همايون التيموري، وجعله ملك أكبر معلماً لأولاده وله تصانيف رائعة [2]، قال صاحب كتاب الثقافة : ((له شرح بسيط على الإرشاد للقاضي شهاب الدين الدولة آبادي))[3]، توفي أبوالخير بن المبارك سنة 1019هـ
4. **السيد صدر جهان أجمل رحمه الله (808هـ)**: هوالشيخ صدر جهان أجمل، كان والياً قديماً، صالحاً، كان متابعاً للملك إبراهيم شاه، باحثا، مختصا، شهيرا، ذاع صيته، وكانت له قيادة وسيادة وقبول تام عظيم بين الناس، علم كثير في العربية والفقه والشريعة[4].وله شرح على المعافية.

7- وفاته

اختلف المؤرخين والمترجمين في تاريخ وفاة ملك العلماء رحمه الله قال صاحب كتاب تجلي نور: ((إنَّ ملك العلماء رحمه الله مات في سنة 843هـ / 1438م ولمّا مات القاضي حزن الملك إبراهيم شاه على ذلك حزناً شديداً، لذلك الحزن والغم والهم مات))

ويذكر صاحب خزينة الأصفياء:((إنَّ ملك العلماء مات في سنة 848هـ / 1445م))

ويذكر صاحب تذكرة علماء الهند((مات ملك العلماء في 25 رجب المرجب 849هـ / 1446م)) .

---

(1) ينظر: المصدر نفسه4/ 568 والثقافة: 30.

(2) ينظر: نزهة:5/ 18.

(3) الثقافة:20-21.

(4) تذكرة علماء هند:72.

دفن ملك العلماء رحمه الله في مدينة دار الحبور ودار السرور بجونفور في الجانب الجنوبي من مسجد السلطان الدرقي، ومقبرته هناك مع زوجته في رجب مسجد «اتالة» الذي قد استحال الآن إلى مدرسة .

وقال صاحب نزهة الخواطر عن تاريخ وفاة ملك العلماء :((وكانت وفاته لخمس بقين من رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، بمدينة جونفور، فدفن بالجانب الجنوبي من المسجد السلطاني الشرقي)).

8- تصانيفه

لقد كانت مدينة «جونفور»غنية بالعلماء والفضلاء المحققين المدققين،وقد حصلت لملك العلماء الدولة آبادي منزلة رفيعة،وعظمة خاصة،من كل ناحية، وفي كل فن،مع صفاء الذهن،وجودة القريحة، وقوة الفكر، وسلامة الذهن وقد بلغ إلى رتبة الإجتهاد في الفقه والأصول والنحو،فصنف مصنفات جيدة لطيفة تدل على سعة نظره وغزارة علمه،وقد اعترف المؤرخ المشهور الفرشة ــ الذي يعد أقدم مؤرخ في شبه القارة الهندية – بجلالة القاضي ملك العلماء، فقال:((إنَّ تصانيف ملك العلماء مستحسنة مفيدة كلها، ولها شهرة كاملة تامة))[1].

إنَّ معيار تصانيف وتأليف ملك العلماء وقبولها، هي وسيلة وحيدة وذريعة منفردة لقياس منزلته العلمية وشأنه العظيم ومقامه الفخم، وتعرف عظمة المصنف من خلال التقريض والشروح والتعليقات التي كتبها وحررها أشهر العلماء، وهذه التوضيحات والشروح تدل على الحقيقة إنَّ هذه الكتب المصنفة والمؤلفة، كان لها قبول تام كامل عند العلماء، فقد اعترفوا بفضله ومن ذلك ما ذكره صاحب كتاب معجم المؤلفين، حين ذكر ملك العلماء: ((هوأحمد بن شمس الدين عمر الزاؤلي الدولة آباد الهندي الحنفي (شهاب الدين) مفسر نحوي عارف بالبلاغة))[2] .

وقال السيد حسان الهندي، آزاد بلكرمي عن تصانيفه وتأليفه المعروفة الشهيرة : ((ألّف كتباً سارت بها الركبان في العرب والعجم وأزكى سراجاً وأهدى من النار الموقدة على العلم))[3].

---

(1) تاريخ فرشتة:3/ 354.

(2) معجم المؤلفين: 1/ 245.

(3) سبحة المرجان:53.

وكان يميل في تصانيفه إلى الإيجاز ولا شك في أنَّ الإيجاز قوة في التعبير، وامتلاء اللفظ، وشدّة في التماسك، وهذه صفاة تلازم قوّة العقل، وقوة الروح، وقوّة الشعور، ونجد هذه المقومات في جميع تصانيف قاضي القضاة.

ومن أشهر تصانيفه[1]:

1. إرشاد الطالبين في النحو[2](مخطوط)
2. أسباب الفقر والغنى[3].
3. البحر المواج والسر الوهاج في تفسير القرآن
4. بديع الميزان في البلاغة والبيان
5. تيسير الأحكام (بالفارسية في الفقه الحنفي)
6. جامع الثنايا
7. رسالة في تقسيم العلوم بالفارسية
8. رسالة عقيدة شهابية
9. شرح قصيدة البردة للبوصيري
10. شرح قصيدة بانت سعاد
11. الفتاوي الشهابية من الفتاوى والجاميع
12. فتاوى ابراهيم شاهي
13. مصباح
14. مناقب السادات بالفارسية
15. معافية شرح الكافية (شرح الهندي)[4]
16. هداية السعداء

---

(1) ينظر: ابجد العلوم:893 وعوارف المعارف:20 وهدية العارفين :1/ 127 والثقافة الاسلامية في الهند:35.

(2) التزم فيه تمثيل المسألة ضمن تعريفها، ينظر: أبجد العلوم، وعليه شروح منها شرح الخطيب الكاذروني وغيره، ينظر: عوارف المعارف:20

(3) ينظر: هدية العارفين:1/ 127.

(4) والحواشي الكافية من أشهر تصانيفه في النحو، ينظر: سبحة المرجان : 53-55، والنزهة:3/ 31 والثقافة الإسلامية في الهند:35.

9- خبرته ودربته في الشعر والنظم

لقد كان القاضي شهاب الدين الدولة آبادي رحمه الله، أديبا شهيراً، وشاعرا كبيرا، وتلميذا مبجلا لشاعر عظيم وهوالقاضي عبد المقتدر الدهلوي (ت791هـ)، والقاضي المقتدر الدهلوي رحمه الله كان شاعرا بديعا، كما يقول عبد الحق الدهلوي في وصف ملك العلماء: ((كان ملك العلماء مدربا خبيرا في الشعر والنظم))[1].

وقد اجمعت كتب التراجم على إنه كان لغويا، أديبا، بليغا،وحيد العصر وفريد الدهر،، يقول عنه صاحب خزينة الأصفياء: ((كل كتاب وتصنيف صنّفه ملك العلماء، هوفي عبارة جيدة وظهر في صورة جميلة، وكانت لملك العلماء أيضا خبرة تامة في الشعر والنظم))[2] .

والحاصل أن ملك العلماء القاضي شهاب الدين الدولة آبادي كان مدربا خبيرا في العديد من الفنون، وصنف شرحا لقصيدة بانت سعاد، وهي تجمع فنون كثيرة من العروض والمعاني والبيان والبديع، وقد شرح القاضي شهاب الدين منهجه، فقال: ((فأردت أن أكتب كتابا أشرح فيه لفظا بعر لفظ بل حرفا بعد حرف وأبتدأ فيها باللغة ثم بالصرف ثم بالنحوعلم الإعراب ثم امعن النظر في علم المعاني من كل باب، ثم بين ما يتعلق بعلم البيان ومن التشبيه والمجاز والكناية بالإتقان ثم أكشف عن وجوه الوجوه المحسنة وحجب الغموض، ثم تعرض بضروب العروض))[3] .

والقاضي ملك العلماء كان مدافعا عن الشعر والشعراء، فقال: ((وليت شعري أية فضيلة أجل من الشعر وأي سحر أجود من هذا السحر وما يشعر بمكان الشعر وغاية منزلته ورتبته كفاك ما أحسن على حسنه دليلا وحسك تشريف كعب على شرفه، فالشعر ليس في ذاته مذموما ولا صاحبه ملوما))[4].

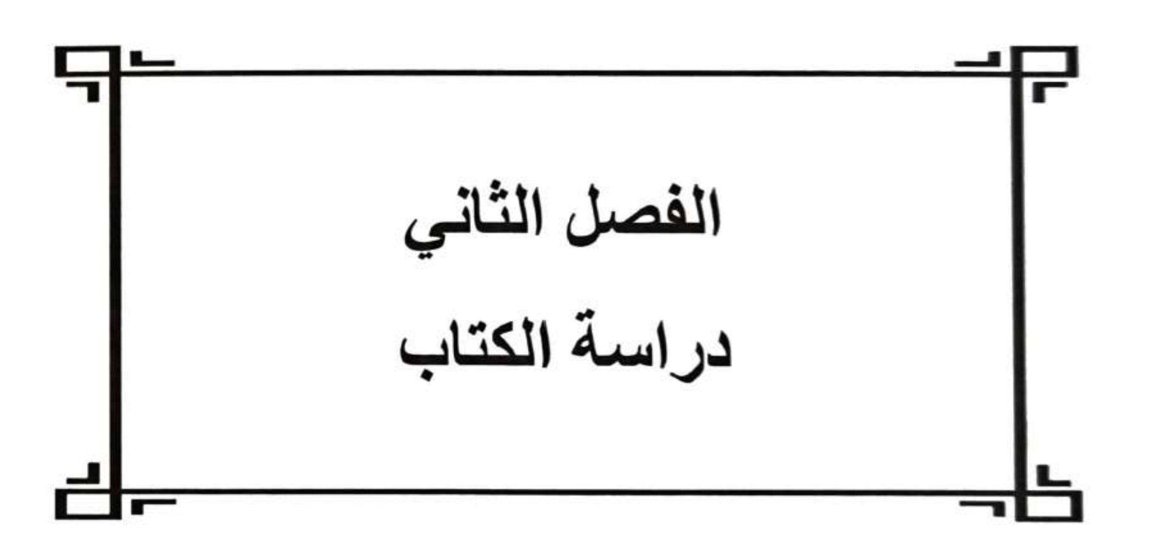
---

(1) خزينة الأصفياء: 381 وأخبار الأخيار:185.

(2) خزينة الأصفياء : 381-382.

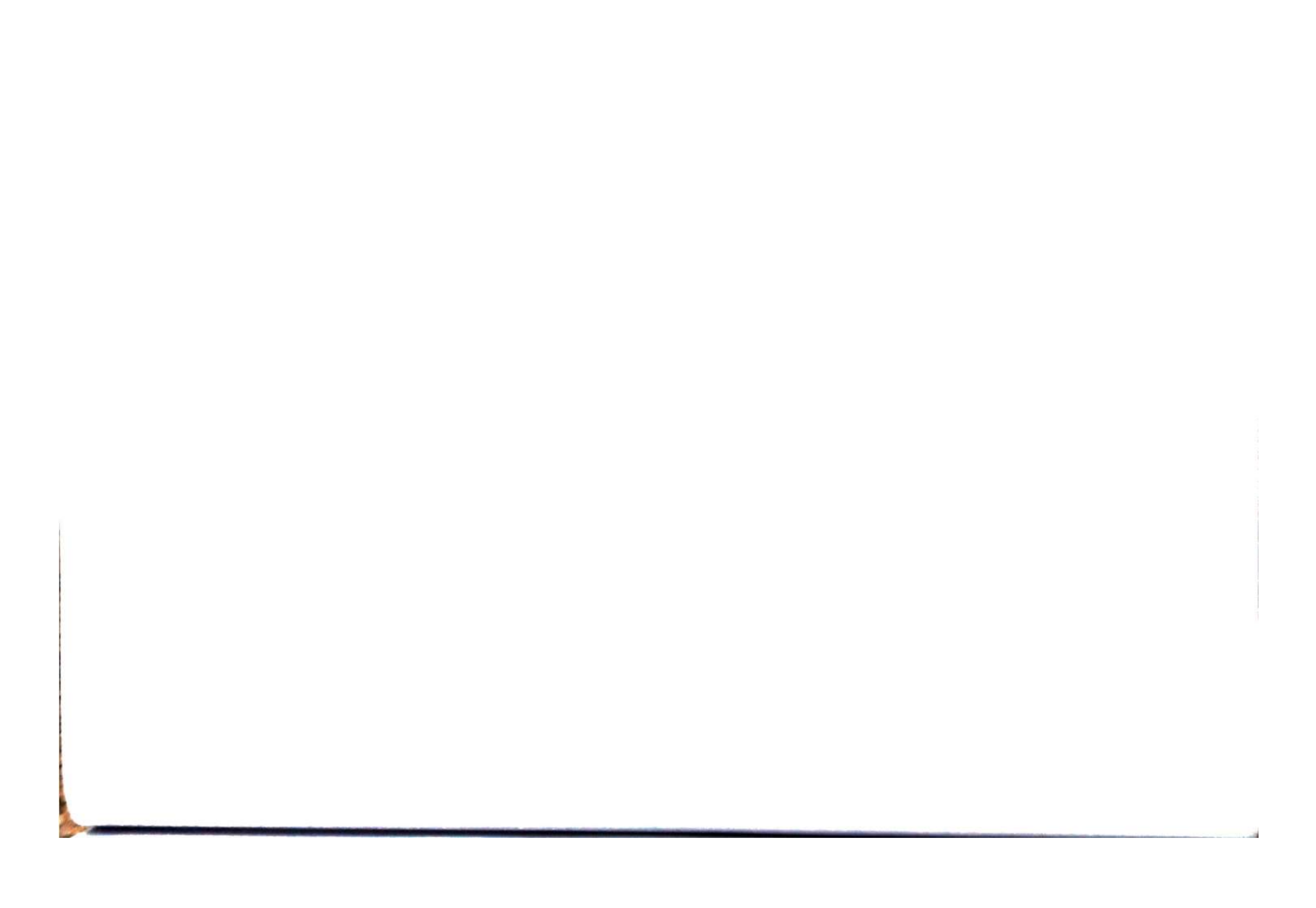
(3) مصدق الفضل: المقدمة

(4) المصدر نفسه:7.



الفصل الثاني

دراسة الكتاب



الفصل الثاني: دراسة الكتاب

1- اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه

يعد كتاب الشيخ قاضي القضاة ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي المعروف بـ(المعافية)، تصنيف جليل القدر، عظيم المنزلة، فهومن أولى التصانيف التي ظهرت في شبه القارة الهندية.

ذكر المترجمون الذين ترجموا لملك العلماء إنَّ ألف كتاباً يشرح فيه كافية ابن الحاجب سماه المعافية، يقول اسماعيل باشا البغدادي : ((المعافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحوللشيخ شهاب الدين الدولة آبادي))[1].

وهذا ما ذكره حاجي خليفة قائلاً : ((المعافية للشيخ شهاب الدين ابن شمس الدين بن عمر، شهاب الدين احمد بن عمر الدولة آبادي الهندي المتوفى سنة 848هـ، لعله شرح الكافية ذكرها في آخر ارشاده))[2].

وقد ذكر ملك العلماء في كتابه الارشاد، إنه ألف كتاباً سماه المعافية عندما شرح احد المسائل اللغوية، فقال : ((ومن الحروف غير العاملة هاء السكت، وقد ذكرناها في خاتمة كتابنا المسّمى بالمعافية))[3].

كما ذكره الناقد البصير سيد عبد الحق الحسني وسمّاه بـ(المعافية) وأنها من جملة تصانيف ملك العلماء [4].

2- أهمية كتاب « المعافية في شرح الكافية» وقيمته العلمية

لقد حظي كتاب الكافية لأبن الحاجب بالعناية والاهتمام من قبل العلماء والباحثين، فأقبلوا عليه، وكتبوا عليه الشروح والحواشي، لحل مشاكله، وتوضيح مجملاته، وتفسير غوامضه، وقد كانت هذه الشروح في غاية الجودة والبراعة، ومن أشهر تلك الشروح شرح قاضي القضاة وملك العلماء شهاب الدين،المسّمى ب المعافية في شرح الكافية، وهوأجود واتم

---

(1) هدية العارفين: 1/ 127.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:1/ 67 و2/ 1725 .

(3) الارشاد 360و(مخطوط).

(4) ينظر: مصدق الفضل: 11.

وأكمل وأنفع من جميع هذه الشروح والحواشي التي بلغت أكثر من ستين شرحاً[1]، وفق ما ذكر حاجي خليفة الذي عدّ شرح المعافية لملك العلماء من أنفع الشروح وأشهرها، ووافقه في ذلك حسان الهندي غلام علي آزاد بلكرامي حين ذكر حواشي الكافية، وذهب إلى أنّ المعافية أشهرها[2].

ووصفه صاحب كتاب الثقافة الإسلامية في الهند بأنّه ((شرح عجيب))[3].

ولا نبالغ في القول إنّ كتاب المعافية هوالأول والاقدم من التصانيف في شبه القارة الهندية، وقد قال عنه صاحب «الحدائق الحنفية» : ((شرح الهندي للشيخ شهاب الدين الدولة آبادي وهذا التصنيف الذي لا نظير له ولا مثل في العالم كله))[4].

وقال آخر في وصف المعافية: ((ومن تصانيفه البديعة الرائعة (شرح الكافية)، أشتهر في العالم أوان حياته، وتداوله أهل العلم إلى الآن بعد مماته))[5].

وبسط القاضي الشيخ صفي الدين الردولوي في وصف هذا الشرح، فقال: ((وقد شرحه طائفة من العلماء، واشتغل بحل نكاته وحواشيه زمرة الفضلاء، غير أنّ شرحهم وحواشيهم لم تكن وافية في إبراز محاسنه وإخراج بدائعه وكشف معضلاته وتوضيح مشكلاته إلا حواشي شيخي وأستاذي ومولاي وهوالشيخ، الإمام، ملاذ الإسلام، قدوة أرباب التحقيق، أستاذ أصحاب التدقيق، باني مباني فنون الأدب، كاشف غوامض كلام العرب، ناشر أردية المعقول والمنقول، عامر أبنية الفروع والأصول، حجة الإسلام والمسلمين وارث الأنبياء والمرسلين، ألا وهوالذي استضاء شمس المعاني من شباب نظرته واستنار ضياء الإسلام من برهان فكرته واختص بعناية الهادي، أنها كافية في إبراز معانيه وأسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رغبات المحصلين على تعلّمها وتحصيلها وامتدت أعناقها نحوالإحاطة بجمالها وتفصيلها))[6].

---

(1) ينظر: كشف الظنون : 1/ 67، 2/ 1725 .

(2) ينظر: سبحة المرجان: 54.

(3) معارف العوارف: 30.

(4) حدائق الحنفية:319.

(5) تذكرة علماء الهند : 15.

(6) غاية التحقيق خطوط : 2ظ -3.

هكذا اعترف العلماء والفضلاء بأهمية هذا الشرح ومكانته، ومن أجل ذلك عكفوا عليه بالشرح والتعليق، وقد بلغ عدد الشروح على هذا الكتاب سبعة شروح وقف ما ذكره صاحب كتاب الثقافة الإسلامية في الهند، فقال: ((ومن الكتب في النحوشرح على الكافية للقاضي شهاب الدين الدولة آبادي، وهوشرح عجيب وعليه حاشية للتوقاني، والكاذروني، وغياث الدين منصور الشيرازي، ومولانا عبد الملك الجونفوري، وصنوه علاء الدين والشيخ الردولوي، وهذا الشرح يعرف بشرح الهندي ...... ومنها غاية التحقيق شرح الكافية للشيخ صفي الدين الردولوي سبط القاضي شهاب الدين المذكور))[1].

قال المحدث الشهير الشيخ عبد الحق دهلوي في توصيف ومدح هذا الكتاب : ((ومن جملة تصانيف القاضي شهاب الدين الدولة آبادي حواشي كافية لا نظير له ولا مثال في اللطافة والمتانة ولا تساوي أي تصنيف آخر، وهذا هوالتصنيف اللطيف الذي صار شهيراً في العالم خلال حياته رحمه الله))[2].

3- علاقة هذا الشرح ببقية شروح الكافية

أ- الشروح السابقة له: لقد سُبِق الدولة أبادي إلى شرح الكافية عشرون شارحاً، نقل عن بعضهم دون أن يذكر أسماءهم، لكنه وصفهم، ونقل عن آخرين معبراً عنهم بقوله : وفي بعض الشروح .

وهوحين يذكر ابن الحاجب يقول : (قال المصنف)، وهوأسلوب استعمله في شرحه فأينما ذكر هذه العبارة فإنما هويعني ابن الحاجب، والأمثلة في ذلك كثيرة من ذلك قوله : ((آثرَ المصنِّفُ «تضمَّن» على «تركَّبَ»؛ لأنَّه أخصَرُ لاستغنائِه عن صلةِ «مِن» ولصدقِه على «اضرِب»)) .

وقد لا يصرح بكلمة قال، بل يكتفي بالإشارة فيقول: وهذا اختيار المصنف إومذهب المصنف.

كما أنَّه كان ينقل عن بقية الشروح وإن لم يصرح باسم الشارح فيقول : أوكذا في الشرح التي ترددت كثيراً، كما ترد عنده عبارة أوكذا في بعض الشروح، مما يدل على أنَّه كان على اطلاع عليه وأفاد منها في شرحه، وإن لم يصرح باسم أحد منهم.

---

(1) الثقافة الإسلامية في الهند:20.

(2) اخبار الأخيار: 180.

ب- الشروح اللاحقة به: من أشهر الشراح الذين نقلوا عنه ثلاثة هم:

- **عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي في شرحه للفوائد الضيائية**،ولم يصرح باسم الشارح الهندي بل اكتفى بالنقل عنه، فمن ذلك أنه نقل قوله: ((وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي))[1].وكذلك نقل قوله في المبتدأ والخبر : ((جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هوالأصل، واشتراكهما في العامل النحوي))[2]
- **محرم أفندي في حواشيه على الفوائد الضيائية**: وقد صرح باسم الشارح الهندي، فقال ((وقال الهندي : وما هوعلى صيغته، فيكون من باب حذف المعطوف، أوالمراد صيغة جمع المذكر، فلا يرد نحوسنين، في سنة وثبين في ثبة))[3]، وقال أيضا ((وجه الفاضل الهندي هذه العبارة، بأن قوله : شرطه مبتدأ وخبره محذوف، أي شرطه ما سيذكر...))[4].
- **محمد بن موسى البسنوي في حواشيه على الفوائد الضيائية** : وقد صرح باسم الشارح الهندي وأفاد منه كثيراً، ومن ذلك قوله: ((أوالنكرة الموصوفة بها .... قال الفاضل الهندي : ينبغي أن يقول به،لأنَّ العائد إلى المعطوف أوالمعطوف عليه بكلمة « أو» يفرد نحو: زيد أوعمروقائم ......))[5]، وكذلك نقل قوله: ((... فإنَّ المستهل يجيء بمعنى المبصر للهلال الطالب له أيضاً، ولقد أفصح عن ذلك الفاضل الهندي، حيث قال: مثل قول طالب الهلال أورافع الصوت عند رؤيته))[6]

4- وصف نسخ التحقيق

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الشرح على أربع نسخ خطية:

النسخة الأولى: نسخة خطية مصورة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود . رقم 415 .

---

(1) شرح الجامي : 1/ 464.

(2) المصدر نفسه : 1/ 189.

(3) شرح محرم: 1/ 190.

(4) المصدر نفسه: 2/ 219.

(5) حاشية البسيوني :1/ 310.

(6) المصدر نفسه: 1/ 317.

عدد أوراقها 129، عدد الأسطر 21 .

قياس الورقة 21,5 X 13سم.

نسخة حسنة خطها عادي . ورمزت لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية : نسخة خطية مصورة محفوظة في مكتبة: بغدادلي وهبة (BAĞDATLI VEHBİ)، تركيا .

الرقم: 1902.

تاريخ النسخ: في أول أربعاء من شهر صفر سنة 951 هـ

مكان النسخ: في مدينة توقات .

عدد الأوراق: 153 ورقة .

قياس الورقة (210*151)، قياس الكتابة (147*84).

عدد الأسطر 19.

الخط عادي، جميع الصفحات لها إطارات باللون الأحمر، على هامش النسخة تعليقات وعنوانات وتصحيحات الغلاف جلد عثماني ورمزت لها بالرمز (ب).

النسخة الثالثة: نسخة خطية مصورة محفوظة في مكتبة حاجي سليم آغا (HACI SELİM AĞA) تركيا الرقم: 1153/ 2

هذه المخطوطة عبارة عن مجموع مؤلف من رسالتين الأولى هي النسخ والمنسوخ والثانية هي شرح الكافية للدولت أبادي.

تاريخ النسخ: في يوم الجمعة الخامس عشر من شهر رجب سنة 960 هـ.

مكان النسخ: في القرية المشهورة بالسلامة القريبة من عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

الناسخ: مزيد بن حسين بن يوسف .

عدد الأوراق: 15/ أ-205/ ب.

قياس الورقة: (212*135)، قياس الكتابة: (143*70) .

عدد الأسطر: 17

وعلى هامش النسخة تعليقات وتصحيحات وعنونات

الغلاف جلد مبطن بورق الإيبرو

عليه تملك: مصطفى بن خليل، وتملك: الحافظ محمد أمين الشهير بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم، سنة 1195 هـ، ورمزت لها بالرمز (هـ)

النسخة الرابعة : نسخة خطية مصورة محفوظة في مكتبة: الحميدية، تركيا.

الرقم: 1309

تاريخ النسخ: في يوم الإثنين في أواسط شهر المحرم سنة 973 هـ

عدد الأوراق: 149 ورقة

قياس الورقة (212*132)، قياس الكتابة (139*71)

عدد الأسطر 19

الصفحة الأولى مزخرفة ومذهبة وملونة وجميع الصفحات لها إطارات مذهبة، على هامش النسخة تعليقات وتصحيحات الغلاف جلد عثماني مغلف بورق الإيبرو، ورمزت لها بالرمز (ي).

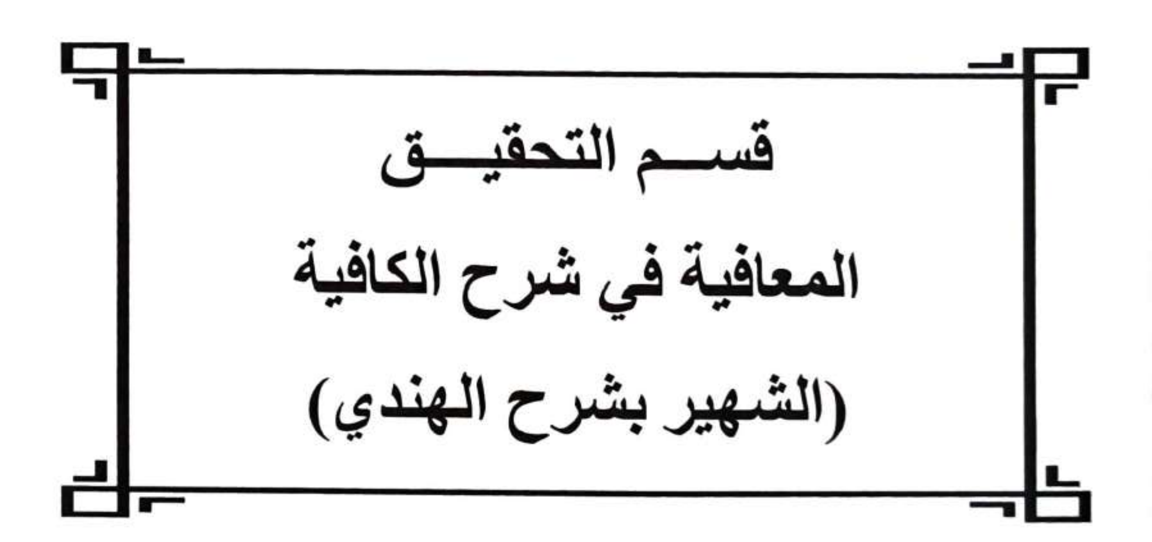
5- عملي في التحقيق

وكان عملي في التحقيق على النحوالآتي:

1. جمعت نسخ المخطوطة واخترت منها للتحقيق أربع.
2. قابلت متن الكافية المطبوع، وقابلته مع متن الكافية في نسخ المخطوطة كما ثبتها الشارح وثبت بعض الاختلافات التي عثرت عليها وأشرت ذلك في الهامش.
3. وضعت متن الكافية بين قوسين (   ) بلون يخالف لون الشرح، لتمييزه عن الشرح مع ضبطه بالشكل.
4. ما سقط من بعض نسخ التحقيق وضعته بين معكوفين [   ]، وأشرت إلى النسخ التي سقط منها.
5. جعلت نسخة أصلاً، فرمزت لها بالرمز (أ) ورمزت لبقية النسخ بـ(ب)،(هـ)، (ي).
6. خرجت الآيات القرآنية، ونسبت القراءات إلى من قرأ بها.
7. خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث.
8. خرجت الأشعار والأرجاز ونسبتها إلى قائليها، وترجمت لهم مع تكملة الأبيات الناقصة، مع شرح الكلمات الغامضة.
9. ترجمت للأعلام الواردة في الشرح.
10. حرصت على توثيق الأقوال والآراء التي أوردها الشارح من مصادرها الأصلية .

11. صنعت الفهارس العلمية التي تعين القارئ، فجعلت فهرسة للآيات القرآنية،والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية، والمصادر والمراجع، وموضوعات الكتاب.





قسم التحقيق

المعافية في شرح الكافية

(الشهير بشرح الهندي)



بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

وبه نستَعِينُ[1]

نحمدُ اللهَ نحوآلائِه الوافيةِ، ونشكرُه لنَوالِ نعمائِه الكافيةِ، ونصلِي على نبيِّه الرضيِّ محمدٍ، الرافعُ مناصبَ الهدايةِ لأربابِ اللُّبابِ بكلمتِه الباهرةِ، وعلى آلِهِ[2] وأصحابه المُعلّلينَ[3] بشهابِ صحبتِه الفاخرةِ، والحاجِبين عاديةَ أعداءِ اللهِ ببوارقِ السُّيوفِ المُهنَّدةِ القاطعةِ[4]؛ وبعدُ فقد صنَّف طبقاتُ الأدباءِ والكتَّاب، تصانيفَ في علمِ الإعراب؛ بحسبِ قوتِهم[5] في البيانِ، وسُهْمتِهم[6] مِن بلاغةِ الخاطِرِ والبنان[7]، لكنَّ الشيخَ الإمام، قدوةَ الأنام، وحيدَ العصر، فريدَ الدَّهر، أفضلَ المُدقِّقين، بُرهانَ المحقِّقين؛ أبا المَفاخِرِ[8] شهابَ الدِّين بنَ شمسِ الدينِ[9] بنَ عمرَ الدَّوانيَّ[10] الدولتَ آبادي، ثمَّ الهنديَّ أكرَم اللهُ مآبَه وأجزلَ[11] ثوابَه= قد

---

[1] قوله: «وبه نستعين» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)والمثبت من (ب).

[2] قوله: «وعلى آله» في (أ): «وآله».

[3] في (ب): «المعلمين».

والمُعلِّل على زنة «محدِّث»: مَن يسقي مرة بعد مرة، وأيضًا: مَن يجني الثمار مرة بعد مرة. انظر: صحاح العربية وتاج اللغة، لأبي نصر الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ- 1987م، (5/ 1774)، وتاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبيدي، ت/ مجموعة من المحققين، دار الهداية، (30/ 49).

[4] استهلَّ المصنف كتابه هنا بما عرف عند البلاغيين ببراعة الاستهلال، والمقصود به أن يستفتح كلامه بما يريد التكلم فيه، وهوما فعله المصنف هنا؛ فذكر ألفاظ: «الوافية، والكافية، والرضي شارح الكافية، والحاجبين؛ نسبة إلى ابن الحاجب صاحب المتن» ولا يخفى ما في هذه الافتتاحية من رونق بلاغي، وابتداء لما هوبصدده من شرحه على الكافية. انظر في حسن الاستهلال: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لأبي الإصبع العدواني، تـ: د/ حفني شرف، الجمهورية العربية المتحدة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى: 1963م، (ص168).

[5] في (ي): «قولهم».

[6] في (ب): «وسهمهم».

[7] في (ي): «والتبيان».

[8] في (ب): «الفاخر».

[9] قوله: «بن شمس الدين» ليس في (أ).

[10] في(أ): «الزوالي»، وفي (هـ): «الزاوني».

[11] في (ب): «أخول».

عملَ حواشيَ على الرِّسالةِ المشهورةِ في الإعرابِ لشيخِ الصِّناعةِ، قدوةِ الأئمَّةِ[1]، المشتهر[2] في المشارقِ والمغاربِ، العلامةِ ابنِ الحاجبِ أسكنَه اللهُ الفَراديسَ، وأنالَ رُوحَه التَّقديسَ- قد حازَت[3] مع الصِّغرِ سَمينَها، وقد جاوزَت في الفضلِ جميعَها؛ مِن حيثُ نشأت نبعتُها، وتفرَّعت دوحتُها، مُوشَّاةٌ[4] بحِبَرِ[5] الألفاظِ السَّاحِرَة، ومُغشَّاةٌ بحُلَلِ[6] المعاني الزَّاهِرَة، حلّ عَقدَ البيانِ بما قيَّده، وبيَّض وجهَ البلاغةِ بما سوَّده[7]، ولعَمري هذه هي التي تقتضي الأدباءَ أنْ يُخلِّدوا[8] بتحريرِ معاليها أقلامَهُم، ويُحلُّوا[9] بتقريرِ مساعيها[10] كلامَهُم، ولوأدركَها الماضُون مِن أربابِ التَّصانيفِ؛ لحدَّثتْهم[11] أنفسُهُم، بأنْ يعتَذِروا بعدَ العجزِ عن كُنْهِ وتَعدادِ أصغرِ منائحِها [هـ/ 16ظ] اعتذارَ أبي نواسٍ بقوله[12]:

إذا نحنُ أثنَيْنا عليكَ بصالحٍ فأنْتَ كَمَا نُثْني وفوقَ الَّذِي نُثْني[13]

---

[1] في (أ): «الأمة».

[2] في (ب): «المشهر»، وفي (ي): «المشهور».

[3] في (ب): «جازت».

[4] في (ب)، و(ي): «مواشاة».

[5] في (هـ): «بخبر»، وفي (ي): «بجبير».

والحِبَرُ: جمع «حِبرة»، وهي الجمال والبهاء، ومنه قول العرب: «فلانٌ حسن الحِبْرِ والسِبْرِ»؛ إذا كان جميلًا حسَنَ الهيئة. انظر: الصحاح (2/ 620).

[6] في (ب): «تحلل».

[7] في (أ): «سوره».

[8] في (أ): «تخلدوا».

[9] في (أ): «ويحل».

[10] في (ب): «مساغبها».

[11] في (ب)، (هـ)، (ي): «لتحدثتهم»، والمثبت من (أ) وهوالموافق لما في حاشية (هـ).

[12] قوله: «بقوله» ليس في (أ).

[13] البيت له من بحر الطويل، وهوفي ديوانه، ت: أحمد عبد المجيد الغزالي، القاهرة: 1953م، (ص415)، والصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م، (ص208)، وزهر الآداب وثمر الألباب، للحُصْري القيرواني، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، بدون تاريخ، (4/ 993)

ولَمَّا كانت [ب/ 2ظ] عِقدًا قد انفصَمَ[1] فتناثَرت لَآليه، وروضةً [ي/ 2ظ] دخلتْ أسافلُه في أعاليه، وكانت كافيةً شافيةً، ومن وراءِ الإقناعِ والإشباعِ[2] آنيةً[3]؛ أردتُ أنْ أمتِّعَ المحصِّلينَ بها بنظمِ منثورِها[4]، وجمعِ مأثورِها؛ ليتَّخِذوا سميرًا على السَّهَرِ، وأنيسًا[5] [أ/ 2] في المُقامِ والسَّفرِ، وعلى اللهِ التَّوكُّلُ في الآمَالِ[6]، وإليه المرجَعُ والمآلُ، فأقول ناقلًا لكلامه وبالله التَّوفيقُ لإتمامِهِ:

إنَّما لم يبدأِ الشيخُ رحمه الله في هذه الرِّسالةِ بحمدِ اللهِ هضمًا للنَّفسِ؛ بتخييلِ أنَّ كتابَهُ هذا مِن حيثُ إنَّه كتابُه، ليس ككتبِ السَّلفِ رحمَهم اللهُ حتَّى يبدأَ[7] به[8] على سَنَنِها[9]، وليس ذا بالٍ؛ حتَّى يكونَ بتركِ الحمدِ أقطعَ[10].

وبدأ بذكرِ الكلمةِ والكلامِ؛ لكونِهما موضوعَي علمِ النحوِ، حيثُ[11] يبحَثُ فيه عن أحوالِهما؛ منَ الإعرابِ والبناءِ وما يتعلَّقُ بهما. ولَمَّا كانتِ الكلمةُ جزءَ[12] الكلامِ، ويرجعُ الإعرابُ إليها بالذَّاتِ- قدَّمها[13] عليه فقالَ:

---

[1] في (ي): «انفضم».

[2] قوله: «والإشباع» ليس في (ي).

[3] في (هـ)، (ي): «آنية». الآنية: مفرد الإناء؛ وهوالوعاء، والمعنى: أنها كافية شافية، ومن وراء الإقناع والإشباع موعبة. والله أعلم.

[4] في (ي): «منشورها».

[5] في (ي): «والنيا».

[6] في (ب): «المآل».

[7] في (هـ): «يبتدأ».

[8] قوله: «به» ليس في (أ).

[9] في (أ): «سنتها». والسَّنَنُ: الطريقة؛ ومنه: استقام فلانٌ على سَنَنٍ واحدٍ. انظرك الصحاح (5/ 2138).

[10] اعتذر المحشي عن ابن الحاجب عن عدم ذكره لحمد الله؛ كما حثَّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «كُلُّ كَلَامٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»، قال النووي: «وهذا الحديث حسن رواه أبوداود وابن ماجه في سننهما ورواه النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة»، روي موصولا ومرسلا ورواية الموصول إسنادها جيدٌ، ومعنى «أقطع»: قليل البركة. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج= شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية: 1392هـ-1972م، (1/ 43).

[11] قوله: «حيث» ليس في (أ).

[12] في (ب): «جزءًا من».

[13] في (ب): «فقدمها»، وفي (هـ): «قدتها» ووضع همزة تحت التاء.

(الكَلِمَةُ) اللامُ[1] للجنس، والتَّاءُ للوَحدةِ النَّوعيةِ أوالفرديةِ[2]، والكلمةُ الواحدةُ كليةٌ مفهومًا، وإن كانت جزئيةً فيما صدَقَت عليه، والتعريفُ باعتبار المفهوم[3]، وعلى هذا لا ينافي الاستغراقَ أيضًا؛ كما في كلِّ فردٍ وكل واحدٍ، لكن محلُّ التعريفِ يأباهُ؛ إذِ التَّعريفُ إنَّما يكونُ للحقيقةِ لا للأفرادِ إلَّا أن يقصَدَ بيانُ الطَّردِ[4] لا التعريفِ.

وأمَّا حملُ اللامِ على العهدِ الذّهنيِّ[5] فتوجبُ جهالةَ المحدودِ[6] إلَّا أنْ يُعتبَرَ التَّعيينُ[7] باعتبار المَقامِ، **والأَولَى**: أن يحمَلَ على الجنسِ أوالعهدِ الخارجيِّ بإرادةِ الكلمةِ المذكورةِ على ألسنةِ

---

[1] بعده في (هـ): «فيه».

[2] كتب في حاشية (هـ) ما نصُّه: «والوحدة النَّوعية: أن يفيد شيئانِ أوأشياء واحدًا؛ باعتبار اندارجهما تحت نوع واحدٍ كزيدٍ وعمرو؛ فإنهما اعتُبرا واحدًا لاندارجهما تحت الإنسان». اهـ. وجاء في «معجم مصطلح الأصول»: «هي التي تكون في أفرادها على السّوية. فهي على هذا تقتضي في فرد ما تقتضيه في فرد آخر، كالإنسان، فإنه يقتضي في «زيد» ما يقتضي في «عمرو» بخلاف «الماهية الجنسية»«. معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال، مراجعة: محمد التونجي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م، (ص272).

[3] كتب في حاشية (هـ): «إن الكلمة متصفة بالكلية بحسب المفهوم، والجزئية باعتبار ما صدق المفهوم عليها». اهـ. وقوله: «والكلمة الواحدة كلية مفهومًا ...»؛ أي: من حيث الإطلاق؛ فالألف واللام فيها للاستغراق، وهوما يطلق عليه عند المناطقة الموجبة الكلية؛ وهي: «الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع؛ نحو: «كل، جميع، عامة، كافة، **لام الاستغراق** ...» وغير ذلك»، وأمَّا الموجبة الجزئية فهي: «وهي الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع»، وبالتالي فالكلمة جزئية باعتبار ما يقع عليها المفهوم. انظر: «معجم مصطلح الأصول» (ص168).

[4] أي: بيان الاطراد؛ وهوالتلازم، وهومن قولهم: «اطرد الشيء؛ أي: تبع بعضه بعضًا وجرى». انظر: الصحاح (2/ 502).

[5] أل العهدية؛ كما قال ابن هشام: «إما أن يشار بها الى معهود ذهني أوذكري؛ فالأول كقولك: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍ. والثاني كقوله تعالى: {فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة} الآيةَ؛ فإن «أل» في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما». شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تـ: عند الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، بدون تاريخ، (ص195).

[6] توجب جهالة المحدود؛ لأنَّ العهد الذهني مبني على أمر خاص بين المتكلمَين؛ كما تقدَّم آنفًا.

[7] في (ب): «التعين».

[هـ/ 17و] النحاةِ. قيل: بتجريدِ التَّاءِ عن معنى الوَحدةِ، وإتيانُها للتحرُّز عن الوقوعِ على الثلاثِ فصاعدًا؛ كما هوحكمُ[1] المجرَّدِ عنها، وفيه: أنَّ الاسمَ المجرَّدَ يصحُّ تجريدُه عن معنى الوَحدةِ؛ كما قيل في: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[2].

أمَّا تجريدُ التاءِ عن معنى الوَحدةِ فبعيدٌ لا يوجد في الاستعمالِ لكونِه نصًّا في الوَحدة، والكلمُ المجرَّدُ[3] عن التاء جنسٌ لا جمعَ كما قيل؛ بدليل قوله تعالى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)[4]، وبتصغيرِه[5]: «كُلَيم»، وبقولِه: «أحدَ عشرَ كلمًا»[6]. وقيل: جمعٌ حيثُ لا يقعُ إلَّا على الثَّلاثِ فصاعدًا، و(الكَلِمُ [ي/ 3و] الطَّيِّبُ): مؤولٌ [ب/ 3و] ببعضِ الكلمِ. والأخيران ممنوعان[7].

(لَفْظٌ) وهوفي اللغةِ: الرَّميُ؛ يقال: «أكَلتُ التمرةَ ولفَظتُ نواهَا[8]؛ أي: رميتُها»[9]. وفي الاصطلاحِ: «صوتٌ يعتمِدُ على المخارجِ؛ مِن حرفٍ فصاعدًا». وقيل: «الحاصِلُ مِن صوتٍ

---

[1] بعده في (ب): «حق».

[2] سورة العصر، الآية: (1).

[3] قوله: «والكلم المجرد» في (ي): «والكلمة المجردة».

[4] سورة فاطر، الآية: (10).

[5] بعده في (ب): «عن»، وبعده في (هـ): «على».

[6] أي: ينبغي أن تكون: «أحدَ عشر كلمةً»؛ فتمييزها مفردٌ منصوبٌ، ولوكان «الكلم» جمعًا لردُّ إلى مفرده؛ وهوالكلمة.

[7] رجح جمهور النحويين الرأي الأول؛ وهوما ذهب إليه المصنف أيضًا؛ ولكنهم اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب؛ وهي: الأول: أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة. والثاني: أنه يقع على القليل والكثير.
والثالث: أنه لا يقع على أقل من ثلاث. انظرها تفصيلًا في: الخصائص، لأبي الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة: 1432هـ-2011م، (1/ 26)، وشرح المفصل، لأبي البقاء بن يعيش، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م، (1/ 75)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: دم حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1426هـ- 1996م، (1/ 17)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للجلال السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة التوفيقية- القاهرةن بدون تاريخ، (1/ 54).

[8] في (ب)، (ي): «النواة».

[9] انظر: العين، لخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي، دار الهلال- القاهرة، ب. د، (8/ 161)، والصحاح (3/ 1179)، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات- القاهرة، (11/ 24)، ولسان العرب (7/ 461).

يقصَدُ به حصولُ حرفٍ فصاعدًا». وقيلَ: «ما يتلفَّظُ به الإنسانُ مِن حرفٍ فصاعدًا». وفي كلٍّ وجوهٌ مِن نظرٍ فتأمَّلْ تعرفْ[1].

واحترز به عن الدَّوالِّ الأربعِ[2]. وإنَّما لم يقلْ لفظةً؛ لأنَّ الوحدةَ غيرُ مرادةٍ، والمطابقةَ غيرُ لازمةٍ، لعدم الاشتقاقِ مع كونِ اللَّفظِ أخصرَ. واللَّفظُ أعمُّ مِن أنْ يكونَ حقيقةً أوحكمًا؛ كالمنويِّ في: «زيدٌ ضرَب، واضْرِب»[3]؛ حيثُ يصدقُ عليه تعريفُ اللَّفظِ (2/ ب) اعتبارًا أو[4] حكمًا لا حقيقةً؛ إذ ليس مِن مقولةِ الحرفِ والصَّوتِ أصلًا ولم يوضَع له لفظٌ، وإنَّما عبَّروا عنه باستعارة لفظِ المنفصل له مِن نحو: «هو[5]، وأنت[6]» وأجرُوا فيه[7] أحكامَ اللَّفظِ؛ فكانَ لفظًا حُكمًا بهذا الاعتبارِ. والمحذوفُ لفظٌ حقيقةً؛ لصدقِ ماهيةِ اللَّفظِ عليه لأنَّه [هـ/ 17ظ] مِن مقولةِ ما يتلفظُ به الإنسانُ، وصدقُ الماهيةِ لا يستدعي الوجودَ؛ فالمحذوفُ[8] لا يُنافيه.

---

[1] كُتب في حاشية (هـ) ما نصُّه: «وفيه نظر وهو: أنَّه يلزم أن تكون الحركات الإعرابية لفظًا لصدقه عليها، وصدقه عليها يوجب صدق الكلمة؛ لأنها لفظٌ دلَّ على معنًى؛ أي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. وأُجيبَ بأنَّ المراد من اللفظ: لفظ مستقل؛ أي: شيء يتلفظ به من غير اتصال بشيء آخر، والحركات الإعرابية ليست بهذه المثابة، لذا يخرج عنه كثير من الأسماء والحروف؛ كياء الضمير وألفه ويائه، وكياء النسبة والتصغير وغير ذلك».ا.هـ.
هذا وجهٌ من وجوه الاعتراض، وثمة وجوه أخرى انظرها مناقشتها في: التذييل والتكميل (1/ 16، 17)، وإرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، ت: د/ محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى 1373هـ-1954م، (1/ 77)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: على محمد فاخر وآخرين، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م، (1/ 128)، وهمع الهوامع (1/ 58).

[2] أي: واحترز باللفظ عن غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام، وهي: الإشارة والكتابة والعقد والنصب. انظر: الشرح الكبير على جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبوجناح، جامعة الموصل- مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م، (1/ 85)، والتذييل والتكميل (1/ 16)، وشرح الحدود في النحو، لفاكهي، ت: المتولي الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية: 1414هـ- 1993م، (ص80). والفوائد الشافية على إعراب الكافية لزيني زاده، ت: الباحث رضا جمال، رسالة ماجيستير تحت إشراف: أ. د/ أحمد عبد الدايم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة سنة: 1435هـ- 2015م، (ص182).

[3] أي: «زيد ضرب هو»، و: «اضرب أنت». فالضميران منويُّ اللفظ بهما حكمًا.

[4] في (هـ): «و».

[5] بعده في (ب)، (ي): «وهي».

[6] في (ب): «أنت» بدون واو، وكتب تحتها باللون الأحمر: «وأنا»، وبعده في (هـ): «وأنا».

[7] في (ب): «عليه».

[8] في (هـ): «فالحذف».

(وُضِعَ) الوضعُ: تعيينُ اللَّفظِ للمعنَى أولًا. وقيل: تعيينُ اللَّفظِ بإزاءِ المعنَى بنفسِه[1]. وقيل: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ متَى أطلِقَ أوأُحسَّ به فُهِم المعنى المخصَّصُ به[2]. ويخرجُ مِن الأوَّل: المشتركُ باعتبارِ المعنى الثَّاني[3]، والمنقولاتُ[4] إلا أنْ يرادَ به[5] الأوليةُ عندَ الوضعِ[6].

ويخرجُ الدَّوالُّ الأربعُ فيرادُ تعريفُ النَّوعِ لا الجنسِ[7]. ويخرجُ من الثَّاني: الحرفُ؛ لاحتياجِه إلى الضَّميمةِ[8]. وأُجِيب بأنَّ المحتاجَ إليه[9] الدلالةُ لا التعيينُ. ويدخل في الثَّالثِ: المحرَّفاتُ؛ إلَّا أنْ يمنَعَ فيه التَّخصيصُ، والمنقولاتُ؛ إلَّا أنْ يرادَ التَّخصيصُ الأوَّلُ، أويعرَفَ بالوضعِ. ويخرج منه[10]: الحرفُ؛ حيثُ لا يفهَمُ معناهُ[11] متَى أطلِقَ بل إذا أطلِقَ معَ ضمِّ ضَمِيمةٍ، وأجِيبَ: بأنَّ المرادَ متَى أطلِقَ إطلاقًا صحيحًا، وإطلاقُ الحرفِ بلا ضميمةٍ غيرُ صحيحٍ.

---

[1] قوله: «بنفسه» ليس في (أ).

[2] في (أ): «له».

انظر هذه الأقوال والتعليق عليها في: أمالي ابن الحاجب، لأبي عمروبن الحاجب، ت: د/ فخر قدارة، دار عمار– الأردن، دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ– 1989م، (2/ 547)، وتمهيد القواعد (1/ 137)، وتعليق الفرائد، لبدر الدين الدماميني، ت: محمد بن عبد الرحمن المفدى، بدون ناشر، الطبعة الأولى: 1403هـ– 1983م، (1/ 64).

[3] أي: الألفاظ المشتركة؛ كلفظ «العين» مثلًا، وهوله معان متعددة، وعليه فلا يدخل في التعريف الأول، إلا معنًى واحدٌ فقط، وهوالذي وضع له أولًا.

[4] أي: الأسماء المنقولة؛ كنقل الصفات إلى الأسماء.

[5] قوله: «به» ليس في (أ).

[6] في (هـ): «الواضع»، وكتب فوقها: «الوضع، خ».

[7] أي: يراد تعريف نوع من «الوضع» لا جنسه؛ وهو: ما استعمله العرب في مقصود كلامها، واصطلح عليه النحويون؛ فتراهم لا يتكلمون في أحكام الإشارة، أوالخط، أوغيرهما. انظر: الشرح الكبير، لابن عصفور، (1/ 87).

[8] أي: ما يضمُّ إلى الحرف، ويستند إليه في الدلالة على معنى معين، فالحرف لا يدلُّ على معنى في نفسه، وإنما في غيره فيحتاج إلى هذه الضميمة.

[9] قوله: «إليه» ليس في (أ)، (هـ).

[10] بعده في (ب)، (ي): «بهذا».

[11] قوله: «معناه» ليس في (ب).

ويخرجُ مِن جميعِ [ي/ 3ظ] التّعريفاتِ: حروفُ الهجاءِ؛ مع كونِها موضوعةً لغرضِ تركيبِ الألفاظِ دونَ المعنَى فيرادُ تعريفُ نوعٍ [1]. وإنّما تركَ قيدَ الدّلالةِ لاندراجِها في الوضعِ. وما يقالُ: تركَه لئلّا يخرجُ الحرفُ[2] قبلَ ضمِّ ضَميمةٍ؛ ففيه: أنَّ المرادَ الدلالةُ بالقوةِ فلا يخرجُ. وفيه[3]. ويحترز بقولِهِ «وُضِعَ» عن المحرَّفاتِ، والأصواتِ، والمهملاتِ، وما يدلُّ بالعقلِ.

(لمعنًى) [ب/ 3ظ] مفعولٌ به باللامِ[4]، وفيه احترازٌ عن حروفِ الهجاءِ.

(مُفرَدٍ) وهوما[5] لا ينقسِمُ عليه لفظُه بخلافِ المركَّبِ؛ كمعنَى: «الرَّجلِ، وضَرَبتُ، وقائمةٍ، وتضرِبُ، وبصريٌّ»: مركباتٌ، وإلا لزم[6] في «حَسَنَةٍ» توالي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وفي «عُداة»[7] إبدالُ الواو[هـ/ 18و] في الوسطِ. ولا يلزمُ بالتَّركيبِ اجتماعُ التّذكيرِ والتّأنيثِ في «قائمةٍ» ولولزِم للزِم[8] في «الرجلِ» اجتماعُ التّعريفِ والتنكيرِ، وليسَ فليس[9].

---

(1) بعده في (أ): «حرف».

(2) في (ي): «الحروف».

(3) كذا في النسخ المخطوطة، وكأنّه أراد أنها مسألة فيها بحث؛ لذا نرى أنّه قد كتب أولًا في حاشيتي (ب)، (هـ): «لأنّا لا نسلم أنّ الحرف قبل ضمّ الضميمة يدل على ما وضع له بالقوة؛ لكون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها معها وضعًا، وانتفاء المشروط عند انتفاء الشرط ضروري»، وزاد في (هـ) إمضاء المحشي؛ وهو»بري». ثم كتب في حاشية (ي) ما نصُّه: «وفيه بحث؛ لأنّا نسلم أنّ الحرف من غير ضميمة دالة بالقوة، إلا أنّ المحققين على أنّها موضوعة في التركيب؛ فالجواب: الحقُّ أن الحرف من غير ضميمة كللة؛ إذ يصدق عليها أنها عند الإطلاق الصحيح دالةٌ. سعد الله».

(4) قال زيني زاده: «اللام: حرف جر متعلق بـ»وُضِعَ»، ومعنًى مجروور به تقديرًا، ومنصوب محلًا مفعول به غير صريح لـوُضِع، لا مفعول له؛ لعد كون اللام هنا للتعليل؛ كما زعمه بعض أصحاب التحصيل؛ بل صلة الوضع». انظر الفوائد الشافية على إعراب الكافية (ص184).

(5) قوله: «ما» ليس في (ب).

(6) في (ب): «يلزم».

(7) في (أ): «عداوة»، وفي (ي): «غدَاءة»، وكتب في حاشتي (هـ)، (ي) ما نصُّه: «قال في «الصحاح»: «قومٌ عَدا وعِدا بكسر العين؛ فإن ادخلت الهاء قلت: عُداةٌ بالضمِّ». فعداة أصله عدوة فلولم تكن التاء جارية لزم إبدال الواوبالألف في الوسط من غير أن يكون ما قبلها مفتوحًا. سعد الله» ا. هـ. وانظر: الصحاح (6/ 2420).

(8) في (ب): «لزم».

(9) أي: وليس يلزم التعريف والتنكير في «الرجل» فليس يلزم التذكير والتأنيث في «قائمة».

وقولُه: «مفردٌ» بالرَّفعِ صفةُ اللَّفظِ، وبالجرِّ صفةُ المعنى[1]. وبالنَّصبِ حالٌ من ضمير «وُضِع».

(وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ)؛ أي الكلمةُ صادقةٌ على هذه الأقسامِ؛ وإلَّا فالكلمةُ مِن حيثُ هيَ ليسَت باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ، ومنقسمةٌ إلى هذه الأقسامِ [أ/ 3] الثَّلاثةِ انقسامَ[2] الكليِّ إلى الجزئياتِ لا انقسامَ[3] الكليِّ إلى الأجزاءِ[4].

والاسمُ مأخوذٌ من السموِ؛ بدليلِ أمثلةِ اشتقاقِه؛ من نحو: «سمَّى يُسمِّي، وأسماءِ وسُمِّي[5]». وقيل: مِن الوَسمِ؛ لتناسُبهما في معنَى كونِ كلٍّ منهما علامةً للمسمى[6]، والأمثلةُ محمولةٌ على القلبِ. وسمِّي الفعلِ فعلًا لتضمُّنِه الفعلَ اللغويَّ[7]؛ وهوالمصدرُ[8]. والحرفُ في اللغةِ: الطَّرَفُ[9]؛ يسمَّى[10] به لأنَّه يكونُ في طرفٍ منَ الاسمِ والفعلِ.

---

[1] في (أ)، (ب)، (ي): «معنى».

[2] في (أ): «أقسام».

[3] في (أ): «أقسام».

[4] كتب في حاشية (هـ): «معلوم أنَّ الكلي المنقسم إلى الجزئيات ليس عين كلٍّ منها ولا مجموعها؛ بخلاف الكلِّ المنقسم إلى أجزاء؛ فإنَّه عين لكل الأجزاء» ا. هـ. أي: إن الكلمة إذا كانت اسمًا لا يلزم أن تكون فعلًا، أوكانت فعلًا فلا يلزم كونها اسمًا، أوحرفًا فلا يلزم كونها اسمًا أوفعلًا؛ لأن الثلاثة قسائم مشتركة في إطلاق الكلمة. انظر: التحبير شرح التحرير، لعلاء الدين المرداوي، ت: د/ عبد الرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد- السعودية، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (5/ 2314)، والتقرير والتحرير في علم الأصول، لابن أمير حاج الحنفي، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ- 1997م، (1/ 235).

[5] قوله: «وسمي» ليس في (ب).

[6] في (أ): «ليسمى». والمسألة خلافية بين البصريين القائلين أنَّه من «السمو» والكوفيين القائلين أنَّه من «الوسم»؛ انظرها تفصيلًا في: المرتجل شرح الجمل، لابن الخشاب، ت: علي حيدر، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1392هـ- 1972م، (ص6)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م، (1/ 8) [المسألة: 1]، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان- المملكة العربية السعودية، ط1: 1421هـ- 2000م، (ص132) [المسألة: 4]، وشرح المفصل (1/ 83)، والتذييل والتكميل (1/ 44).

[7] قوله: «اللغوي» ليس في (أ)، وكتب فوقها في (هـ): «الحقيقي».

[8] انظر: العين، للخليل بن احمد، (2/ 145)، والصحاح (5/ 1792)، واللسان (11/ 528).

[9] انظر: الصحاح (4/ 1342)، ولسان العرب (9/ 42)، وتاج العروس (23/ 130).

[10] في (أ): «سمي»، وكتبها فوق «يسمَّى» في (هـ).

واللامُ في قولِه: **(لأنّها)** متعلّقٌ[1] بمفهومِ[2] الكلامِ؛ حيثُ يفهَمُ دعوَى الحصرِ بالسكوتِ في معرضِ البيانِ[3]؛ أي انحصرَت على هذِه الثّلاثةِ[4].

لأنها (إمّا أنْ تدُلّ)؛ أي: لأنّ حالَها إمّا دلالةٌ أوعدمُ دلالةٍ، أولأنّها إمّا ذاتُ دلالةٍ، أولأنّها إمّا دلالتُها على كذا ثابتةٌ؛ فيكون قولُهُ «إمّا أنْ تدلّ»[5]: مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ والجملةُ خبرُ «أنّ». ويمكِنُ أن يؤوّلَ المصدرُ باسمِ الفاعلِ؛ أي: لأنّها إمّا دالّةٌ[6] فلا يرِدُ امتناعُ حملِ الدّلالةِ [ي/ 4و] على الكلمةِ. ودلالةُ اللّفظِ كونُه بحيثُ يلزَمُ مِن العلمِ به العلمُ بمعناه. وقيل: دلالةُ اللّفظِ فَهْمُ المعنَى منه[7] عندَ إطلاقِه أوتخيُّلِه[8] أوإحساسِه، وهذا تعريفٌ بالعلامةِ والأثرِ؛ وإلا فالفهمُ الذي هوصفةُ السامعِ أوصفةُ المعنَى كيف يعرّفُ [هـ/ 18ظ] به الدلالةُ التي هي صفةُ اللّفظِ[9]! ويمكِنُ أنْ يقالَ: إنّه تعريفٌ لصفةِ الشّيءِ بصفتِه[10] السببيّةِ

---

(1) في (أ)، (هـ): «يتعلق».

(2) في (ب): «لمفهوم».

(3) أي: بيان الحال، ويقصد به عند الأصوليين كالذي: «يكون بدلالة حال المتكلم كالسكوت في معرض البيان» وسكوت النحويين هنا على هذه الثلاثة دلّ أنّ ليس غيرها، وبهذا السكوت استدلّ المصنف أيضًا على انحصارها. انظر: الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي- بيرت، الطبعة الأولى: 1404هـ-1984م، (4/ 275).

(4) قال زيني زاده: «اللام: حرف جر متعلق بالانحصار المفهوم من التقسيم، أوالمقدّر في نظمِ الكلام؛ أي: إنما انحصرت الكلمة في هذه الثلاثة». انظر: الفوائد الشافية على إعراب الكافية (ص191).

(5) في (ب): «يدل».

(6) في (أ): «دلالة».

(7) في (ب): «عنه».

(8) في (ب): «تخيله».

(9) كتب في حاشية (هـ): «وإنما ورد؛ لأنّ الفهم من حيث الإسناد صفة السامع، ومن حيث التعلق والوقوع صفة المعنى من صفة اللفظ، كما أنّ الضرب من حيث الإسناد صفة الضارب، ومن حيث التعلق صفة المضروب، والظاهر أنّه صفة اللفظ؛ كما قيل: عن محصول صورة الشيء في العقل صفة العقل. سعد الله» ا هـ.

(10) في (ي): «بصفة».

اصطلاحًا، ولا[1] **مشاحّةَ فيه**[2]. والمرادُ: إمّا أنْ تدلَّ[3] وضعًا فلا يردُ ما خرَج عن الاستقلال من الأسماءِ؛ كالموصولاتِ ونحوها.

(عَلَى مَعنًى) مفعولٌ به لـ"تدل"[4]، وجرُّه تقديريٌّ؛ كعَصًا[5].

(فِي نَفسِها) «في» بمعنى الباءِ؛ أي: بنفسِها لا بضمِّ ضميمةٍ، ويحتمِلُ أنْ يكونَ صفةَ معنًى؛ أي: حاصلٌ في نفسِ الكلمةِ؛ أي: مدلولٌ لها بخلافِ الحرفِ؛ فإنّه يدلُّ [ب/ 4و] على معنًى حاصلٍ في غيرِه؛ أي: مدلولٌ لغيرِه[6]؛ كاللّامِ تدلُّ[7] على تعريفٍ تضمّنَه الاسمُ. ولمْ دالّةٌ على نفيٍ[8] تضمّنَه الفعلُ، وعلى هذا فقِسْ. وفي بعضِ النُّسخِ: «في نفسِه»[9]؛ أي: معنًى حاصلٌ بنفسِه؛ أي بالنَّظرِ إليه لا بالنظرِ إلى كونِه مدلولَ لفظٍ آخرَ[10]؛ مِن اسمٍ أوفعلٍ؛ بخلافِ الحرفِ.

---

[1] بعده في (ب): «قدح به».

[2] كتب في حاشية (ب): «الصفة السببية: عبارة عما هوصفة الشيء بحسب الظاهر، وفي المعنى قائمة لمتعلق ذلك الشيء؛ نحو: رجلٌ كريمٌ أبوه». ا. هـ

ومفاد القاعدة: أن صفة الشيء التي يعرف بها ويميز عن غيره لها في الاعتبار حكم حقيقة ذلك الشيء. انظر: موسوعة القواعد الفقهية، لأبي الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م، (3/ 45).

[3] في (أ)، (ي): «يدل».

[4] في (أ)، (ب)، (ي): «ليدل».

وقوله: «مفعول به ...»؛ أي: غير صريح؛ فإنَّ الفعل «دلَّ» مما يتعدى بحرف الجر.

[5] أي: إعراب الاسم المقصور؛ فإنَّ العلامات الإعرابية تتعذر ظهورها عليه؛ فيعرب بها تقديرًا.

[6] في (ب): «لغير».

[7] في (أ)، (ب)، (ي): «يدل».

[8] قوله: «نفي» سقط من (أ).

[9] قوله: «في نفسه» في (ي): «بنفسه».

وهذه اللفظة وجدتُها في نسخةٍ من الكافية منسوخة سنة (690هـ) بخط المجود ياقوت المستعصميُّ (ت 698هـ) محفوظة بدار الكتب بإيران، وتحمل رقم (3832/ 318).

[10] قوله: «مدلول لفظ آخر» في (أ) «مدلول آخر لفظ»، وفي (ب): «مدلول اللفظ آخر»، وفي (ي): «مدلولا للفظِ آخر»، والمثبت من (هـ).

(أولًا): عطف على قولِه: «تدلّ»؛ أي: لا تدلُّ[1] على معنى في نفسِها. فإنْ قيلَ: العدمُ لا يكونُ مقوّمًا[2] للماهيةِ؟ قيلَ: هذا التعريفُ رسميٌّ[3] لا ماهيةٌ[4]، معَ أنَّ العدمَ المضافَ إلى الوجودِ قد يعرَّفُ به؛ قالوا: العَمَى عدمُ البَصرِ عمَّا مِن شأنِه البصرُ[5]، والموتُ عدمُ الحياةِ عمَّا[6] مِن شأنِه الحياةُ[7] (3/ ب).

(الثاني)؛ أي: ما[8] لا يدلُّ على معنًى في نفسِها.

(الحرفُ): الجملةُ مستأنفةٌ؛ لأنّه لَمّا قالَ: إما كذا أوكذا؛ فكأنَّ سائلًا قالَ: ما الأولُ وما الثاني؟ فقال: الثاني كذا، والأول كذا.

وإنّما قدّمه في الدَّليلِ وإنْ كانَ آخرَه في الدَّعوَى؛ لأنّه في اللغةِ: الطَّرَفُ فذكره مرةً في طرَفٍ ومرةً أخرى[9] في طرفٍ آخرَ ولأنَّ الشُّروعَ في البيانِ مِن القريب أولَى، ولعدم التَّقسيمِ فيه[10]، ولأنّه عدَميٌّ والعَدَميُّ[11] مقدَّمٌ.

---

[1] قوله: «قوله: تدل أي لا تدل» في (أ): «يدل»، وفي (ب): «يدل أي لا يدل»، وفي (ي): «تدل أي لا تدل»، والمثبت من (هـ).

[2] في (ب): «مقدما مفهوما».

[3] في (أ)، (هـ): «رسمي».

[4] قوله: «لا ماهية» في (ب)، (هـ)، (ي): «للماهية».

[5] بعده في (ب): «أن يكون مقدما بصيرا».

[6] في (ي): «عن».

[7] هذا من باب ما يعرف عند المناطقة بتقابل العدم والملكة، ويعنون به: «كون الشيئين بحيث يكون أحدهما عدم الآخر عن موضوع قابل للوجوديّ؛ كالعمى والبصر فإنَّ العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرًا»، وعليه يقال الأعمى: بصيرًا كما نصّ عليه الصفي الهندي، وكذا يقال: الموت عدم الحياة؛ كما بيَّن المصنف ونصَّ عليه المناطقة والأصوليون. انظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، ت: د. صالح اليوسف- د. سعد السويح، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1996م، (1/ 126)، ودستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (1/ 230).

[8] قوله: «ما» ليس في (أ).

[9] قوله: «أخرى» ليس في (أ)، (ب).

[10] أي: لا يدلُّ عليه أو يميز إلا بما يدخل عليه من معنى في الاسم أوالفعل؛ لذا فإنّه أقل من الاسم والفعل؛ فوجب البدء به وعليه فلم يدخله التقسيم الذي في قسيميه الاسم والفعل وأقسامهما.

[11] في (هـ): «والعدم». والعدم مقدم على الوجود؛ لأنّه الأصل، والوجود فرع عنه. انظر: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة الأولى: 1390 هـ - 1971 م، (ص 621).

[هـ/ 119] **(وَالأَوَّلُ)**؛ أي: ما يدلُّ على معنًى في نفسِها.

(إمَّا أنْ يَقْتَرِنَ): خبرُ «الأوَّلُ» بحذفِ مضافٍ[1] منه، أومِن المبتدإِ، أوهو[2] مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أوبتأويلِهِ بالصفةِ على طريقةِ: «إما أن تدلَّ»[3]. والمرادُ[4]: أنْ يقترنَ وضعًا فلا يردُ على عكسِهِ؛ نحو: «عسى، ونعمَ وبئسَ، [ي/ 4ب] وما أحسَنَ زيدًا[5]» ممَّا خرَجَ عن الاقترانِ في الاستعمالِ، ولا على طردِهِ؛ نحو: «هيهاتَ، وصهٍ»[6]، ونحو: «زيدٌ ضاربٌ الآنَ أوأمسِ أوغدًا» مما اقترن بالعارضِ[7].

(بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ): الماضي والحالُ والاستقبالُ، وتقييدُ الاقترانِ بأحدِ الأزمنةِ يمنعُ خروجَ؛ نحوَ: «الصَّبوحُ، والغَبوقُ، والسُّرَى، والتَّأويبِ»[8] عن[9] حد الاسم ودخوله في حد الفعل[10].

---

[1] في (ي): «المضاف».

[2] قوله: «هو» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

[3] في (ب)، (هـ): «يدل».

وبتأويله صفة؛ أي: بتأويل مقترن؛ فيقال: «والأوَّل مقترن...»، وهوكما تقدَّم قريبًا عند قوله: «إمَّا أن تدلَّ».

[4] بعده في (ي): «إما».

[5] قوله: «زيدا» ليس في (ب).

[6] كتب في حاشية (ي): «على عكسه؛ التعريف وهوكل فعل مقترن؛ لحوعسى لأنه غير مقترن فعلي بحسب الوضع، وعلى طرده: وهوكل مقترن فعلي لحوهيهات؛ لأنَّه غير مقترن بحسب الوضع». اهـ.

[7] في (ي): «في العارض». وكتب في حاشية (هـ): «لأنَّ كلها [أي: الأمثلة أعلاه] متضمن معنى الإنشاء العارض الملازم لها». اهـ.

[8] والصبوح: الصباح أوالضحى، والغبوق: العشي، والسُّرى: سير الليل، والتأويب: سير النهار. الكليات، للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، مؤسسة الرسالة (ص 505)، وتاج العروس (2/ 37).

[9] في (ب): «من».

[10] قال ابن عصفور: «هي أسماء وقد تعرضت للزمَان، ألا ترى أن أمس يعطي اليوم الذي قبل يومك، وغدًا يعطي اليوم الذي بعد يومك، والصبوح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي! لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان»، وقال الرضي: «ويخرج لحو: الصبوح والغبوق، والقيلولة، والسرى، لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الازمنة الثلاثة، أي الماضي والحال والمستقبل». الشرح الكبير على جمل الزجاجي، وشرح الرضي على الكافية، للرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بني غازي- الجمهورية الليبية، الطبعة الثانية: 1416هـ- 1996هـ (1/ 39).

والمضارعُ مقترنٌ بأحدِها عندَ الوَضعِ[1]. أويقالُ: ما اقترَنَ بزمانَين يصدُقُ عليه أنَّه اقترن بأحد الأزمنةِ[2] لوجودِ الواحدِ في الاثنين لكنَّه لا يصدُقُ عليه أنه[3] يقترنُ بأحدِها فقط[4]. والمراد: الاقترانُ[5] لا بقيدٍ فقط، ولا بشرطِ التَّعيين وعدمِه[6]؛ فلا يخرجُ المضارعُ غيرُ[7] المعيَّن والماضي المعيَّنُ، ولا يردُ لفظُ[8] الماضي والمستقبلِ؛ لأنَّ المرادَ بالاقتران: الاقترانُ[9] بالصِّيغة، وليسَت فيهما صيغةٌ اقترَنت، ولأنَّه إنْ[10] أُريدَ بهما الفعلان المعهودانِ فمعناهما غيرُ مقترنٍ [ب/ 4ب] وإنَّما اقترنَ معنى معناهما، وإنْ أُريدَ بهما الزَّمانُ فمعناهما الزَّمانُ[11] لا شيءٌ[12] آخرَ يقترنُ به وفيه وفيه[13].

---

[1] في (أ): «الواضع». وكتب في حاشية (ي): «لأنَّ الواضع وضع مرة للحال ومرة للاستقبال فلا يكون عنده الالتباس»

[2] بعده في (ي): «منه».

[3] في (أ): «أن».

[4] كتب في حاشية (هـ): «جواب سؤال مقدر». اهـ. وكتب في حاشية (ي): «جواب عما يقال: إن المضارع لا يقترن بأحد الأزمنة لاثنين منها؛ لأنَّه مشترك بين الحال والاستقبال». اهـ.

[5] في (ب): «بالاقتران».

[6] في (ي): «ولا عدمه».

[7] في (أ)، (ب)، (هـ): «الغير». والمثبت من (ي).

[8] في (ي): «لفظة».

[9] قوله: «الاقتران» ليس في (ب).

[10] قوله: «إن» ليس في (أ).

[11] قوله: «الزمان» ليس في (أ).

[12] في (ي): «بشيء».

[13] أي: وفيه نظرٌ، وفي هذا النظر نظرٌ، جاء في حاشيتي (هـ) و(ي): «أي: فيه نظر وفي نظره نظر؛ أمَّا الأول فلأنَّ معنى المعنى معنيٍ؛ لأن المعنى يستفاد من اللفظ فيصدق؛ إنَّ معناهما مقترنان، ولأنَّ الزمان الذي هومدلولهما مغاير للزمان الخارج عنهما فيجوز اقتران أحدهما بالآخر والمنع إنما هوعند الاتحاد». ا هـ. وكتب في حاشية (هـ) أيضًا ما نصُّه: «أي: في ذلك النظر نظر؛ لأنَّ المراد أن يقترن وضعًا بلا واسطة، واقترانهما على التقدير اول بالواسطة، ولأنَّ الزمان الخارج عنهما على التقدير الثاني غير متحقق؛ فكيف يقترن به غيره». ا هـ.

(أولًا)؛ أي: أو[1] لا يقترنُ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

(الثاني)؛ أي: ما لا يقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ. **(الاسم)**: الجملةُ مستأنفةٌ.

(وَالأَوَّلُ الفِعْلُ): اعلمْ أنَّ الدَّليلَ عقليٌّ والمقدماتِ اصطلاحيةٌ نقليةٌ[2] فلا يردُ ما قيلَ: من أنَّ [هـ/ 19ب] العقلَ[3] لا يحكمُ بالحصرِ لاحتمالِ القسمِ الأوَّلِ وكلِّ قسمٍ من قسمَي القسمِ الثَّاني[4]- التَّقسيمَ، وأنَّ الدَّليلَ مِن اقترانِ الشَّرطياتِ؛ ووجهُ الحَصرِ: أنَّ هذه القِسمةَ دائرةٌ (4/أ) بينَ النَّفيِ والإثباتِ فتوجَّبَ الحصرُ؛ وإلا لزمَ ارتفاعُ النَّقيضينِ أواجتماعُهما لاختصاصِ كلِّ صورةٍ مِن الاقترانِ[5] بقسمٍ فلم يبقَ للزَّائدِ إلا شمولُ العدمِ فيلزمَ ارتفاعُ النَّقيضينِ[6]، أوشمولُ الوجودِ فيلزمَ اجتماعُهما[7].

---

[1] قوله: «أو» ليس في (ب).

[2] في (أ): «فعلية».

وكتب في حاشية (هـ): «اعلم أنَّ الدليل على ثلاثة أقسام: عقلي محض، ونقلي محض، ومركب منهما؛ أمَّا العقلي المحض فهوالقياس والتمثيل والاستقراء، وأمَّا المركب منهما فهوالكتاب والسنة والإجماع، وأمَّا النقلي المحض؛ كالمتواتر من الكتاب والسنة وهولا يفيد العلم من حيث هوهو؛ بخلاف العقلي والمركب منهما». اهـ.

[3] في (ب): «الفعل».

[4] قوله: «وكل قسم من قسمي القسم الثاني» في (أ): «وكل من قسمي قسم الثاني»، وفي (ب): «وكل من قسم من قسم الثاني».

[5] بعده في (ي): «وعدمه».

[6] في (ي): «نقيضين».

[7] كتب في حاشية (ي): «يريد أن دليل الحصر هوالشكل الأول الحاصل من اقتران الشرطيات المنفصلة الحقيقية؛ كقولهم: «العدد: الأزواج والأفراد، أوزوج الزوج، أوزوج الفرد»؛ لأنَّ حاصل هذا الدليل أنَّ الكلَّ إمَّا مستقل في الدلالة أوغير مستقلة، والمستقلة إمَّا مقترنة أوغير مقترنة؛ فهي إمَّا غير مستقلة أومقترنة أوغير مقترنة: فالنتيجة منفصلة حقيقية مركبة من ثلاثة أجزاء؛ كما كانت كذلك قولهم: العددُ الأزواجُ. سعد الله».

وعرَّف القرافي دليل الحصر بقوله: «أن المعلومين إما أن يمكن اجتماعهما أولا، فإن أمكن فهما الخلافان، وإن لم يمكن، فإما أن يمكن ارتفاعهما أولا. الثاني النقيضان والأول لا يخلوإما أن يختلفا في الحقيقة أولا، الأول الضدان، والثاني المثلان». شرح تنقيح الفصول، للقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى: 1393 هـ - 1973 م، (ص 98). وانظر: دلالة الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين، للشحات البركاتي، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة الأولى: 1432 هـ - 2011 م، (ص 65).

(وَقَدْ عُلِمَ): الواو عاطفةٌ على المحذوف؛ أي: قد تبيَّن[1] وقد عُلِم، أو اعتراضيةٌ لمدح الدَّليل المذكور ترغيبًا للطَّالب، أو لردِّ قول[2] مَن ظنَّ أنَّ هذا حصرٌ بدون تعريف[3] الأقسام، أو لتنبيه مَن لا يكتفي بالإشارة. ولله درُّ [ي/ 15] المصنِّف؛ أشار إلى الحدود في ضمن الدَّليل، ثم نبَّه بقوله: «وقد عُلِم» ثمَّ صرَّح بعدُ بناءً على اختلاف مراتب الطَّبائع[4]. و«قد»: إمَّا للتَّقريب أو للتَّحقيق. وقد جرَتِ العادةُ باستعمال العلم في الكُلِّيات والمعرفةِ في الجزئيَّات[5].

(بِذَلِكَ)؛ أي: بالدَّليل المذكور، والباءُ للاستعانة. وإنَّما وضَعَ المظهَرَ موضعَ المضمَر لزيادة التمكُّن في الذِّهن، واختار[6] «ذلك» دونَ «هذا» للتعظيم؛ كما في قوله تعالى: {الم ● ذَلِكَ الْكِتَابُ}[7] [البقرة: 1، 2].

---

[1] في (ي): «بين».

[2] قوله: «قول» ليس في (أ)، (ب)، (ي).

[3] قوله: «تعريف» سقط من (أ).

[4] كتب في حاشية (هـ): «لأنَّ العلم بالحدود إنما هو بالقوة القريبة من الفعل». اهـ. وكتب في حاشية (ي): «أي: إن بعض الطبائع يفهم بالإشارة بدون أن يقال ذلك، وبعضهم يفهم أن يقال ذلك، وبعضهم لا يفهم إلا بالتصريح. سعد الله». اهـ.

[5] أي: إن العلم ما كان من شأنه الإلمام بالكليات والوقوف على أدلتها الإجمالية، وأما المعرفة هنا فهي تختص بجزئيات العلم، والتي تقوم بالضرورة على القواعد الكلية، ولذلك يعرف العلم بأنه: «الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب قطعي. والقواعد: هي الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات؛ لتعرف أحكامها منها» وأما المعرفة فإنها: «العلم بالأمور الجزئية، وعن العلم ببعض القواعد؛ فإنها ليست نفس الأصول»، وعليه فإنَّ «معرفة الأحكام الجزئية بأدلتها التفصيلية موقوفة على معرفة أحوال الأدلة الكلية». انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق: علي معوض- عادل عبد الجواد، عالم الكتب- لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م، (1/ 243)، وشرح التوضيح على التلويح، لسعد الدين التفتازاني، مكتبة صبيح- القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ، (1/ 8).

[6] في (ب): «واختيار».

[7] كتب في حاشية (هـ): «الأولى أن يقول: لكمال العناية بتمييزه، ويجوز أن تكون النكتة في ذلك الإشعارَ بأن كونه، بحيث يعلم من الحدود قد ظهر ظهور المحسوس. برق». اهـ.

وقد ألمح الزمخشري إلى أن ذلك من البلاغة بمكان فقال رحمه الله: «وقعت الإشارة إلى الم بعد ما سبق التكلم به وتقضى، والمتقضي في حكم المتباعد، وهذا في كل كلام. يحدِّث الرجل بحديث ثم يقول: وذلك ما لا شك فيه. ويحسب الحاسب ثم يقول: فذلك كذا وكذا». الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: 1407هـ- 1987م، (1/ 32).

(حَدُّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا): مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، وأريدَ بالحدِّ المعرِّفُ للشيءِ الجامعُ المانعُ[1]، وفي تعيينِ حرفِ الإضافةِ هنا نوعُ صعوبةٍ؛ إذ[2] اللامُ تقتضي[3] المغايرةَ، ومِن تقتضي[4] صحةَ الحَملِ إلَّا أنْ يقالَ[5]: كلٌّ لإحاطةِ جزئياتِ كليٍّ أضيفَ هوإليه[6].

ومفهومُ قولِه: «كلٍّ[7] واحدٍ منها» كليٌّ يصدقُ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ، وإضافةُ الجزئيِّ إلى الكليِّ بمعنى اللامِ، لكنها يمتنع إظهارُها إلا بعدَ [هـ/ 20أ] التأويلِ بالجزئياتِ أوالأفرادِ ونحوذلك[8]؛ وإلا يلزمُ فكُّ كلٍّ عن[9] الإضافةِ وذا لا يجوزُ. **والمعنى**: وقد عُلِم حدُّ جزئياتٍ لهذا الكليِّ. وقوله: «منها»؛ أي: من الأنواعِ الثلاثةِ صفةً واحدةً[10].

(الكَلَامُ): لم يعطِفْه[11] على قولِه: «الكلمةُ لفظٌ» مع وجودِ الجامعِ والتناسُبِ؛ لعدمِ قصدِ الرَّبطِ وعدِّه كخطبةٍ بعدَ خطبةٍ، وفصلٍ بعدَ فصلٍ، [ب/ 15أ] وكتابٍ بعدَ كتابٍ.

---

(1) كتب في حاشية (هـ): «قوله: وأريد بالحد ...إلخ جواب عن سؤال مقدر؛ تقديره: أنَّ الحد هوالمشتمل على الذاتيات من الجنس والفصل، وهذه مفهومات اعتبارية ليس لها جنس ولا فصل؛ فكيف يطلق عليها الحد؟ فأجاب: بأنّه ذكر الحد وأراد المعرف مجازًا من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم. وقيل أيضًا في الجواب: أن الجنس والفصل في الماهيات الاعتبارية أظهر منها في الماهيات الحقيقية؛ لأنَّ الأشياء حصلت أولًا ثم وضع اللفظ بإزائها؛ فكل ما هوداخل فيها إن كان مشتركًا فهوجنس، وإلا فهوفصل، بخلاف الحقيقيات فإنَّ التمييز بين الجنس والعرَض العام والفصل والخاصة متعسِّر جدًّا بل متعذر. رحم بن ...». اهـ.

(2) في (ب): «إذا».

(3) في (ي): «يقتضي».

(4) في (ب): «ىقتضي»، وفي (هـ): «تقتضي».

(5) بعده في (ي): «أن».

(6) كتب في حاشية (هـ): «أي: إضافة كلٌّ إلى واحد؛ إذ اللام تقتضي المغايرة، والحال أنّه لا مغايرة بين كل واحد منها، وفيه نظر لأنَّ كلٌّ [كذا، والجادة أن تكون «كلًّا»، ويمكن تخريجها على لغة ربيعة؛ في إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور في ترك ألف تنوين النصب] أعمّ من واحد منها على ما لا يخفى، والعام غير الخاص».

(7) قوله: «كل» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

(8) كتب في حاشية (هـ): «أي: تأويل لفظ كلي بالجزئيات، أوبلفظ الأفراد، ونحوذلك من الآحاد».

(9) في (ب): «من».

(10) في (ب)، (هـ): «واحد».

(11) في (هـ)، (ي): «يعطف».

(مَا تَضَمَّنَ)[1]: آثر المصنف[2] «تضمَّن» على «تركَّب»؛ لأنه أحصرُ لاستغنائه عن صلة «من» ولصدقه على «اضرب» حقيقةً دون «تركَّب». وفيه: أنَّ المصطلح عليه فيما يبهم لفظ الإفراد والتركيب دون التضمُّن، والأولى التلفُّظ بالمصطلح عليه[3]. وأيضًا[4] إنَّ قوله «تركَّب» أحصرُ لصحة الاكتفاء عن قوله: «كلمتين» وأمّا بأن يقول[5] ما تركَّب بالإسناد بخلاف تضمَّن، وأيضًا أنَّ جعل «اضرب» متضمنًا لكلمتين حقيقةً (4/ب) محلُّ تأمُّل[6] (كَلِمَتَيْنِ): يشمل[7] التركيب الإسناديُّ والإضافيُّ والتوصيفيُّ والامتزاجيُّ وغيرها[8]، ولا يرد عليه[9] نحو: «زيدٌ أبوه[10] قائمٌ» مَا تضمَّن[11] أكثر من كلمتين؛ لأنه لَمّا صدق أنه تضمن أكثر من كلمتين صدق أنه تضمَّن كلمتين[12]؛ لوجودهما فيه. واعلمْ أنَّ «زيدٌ[13] قائمٌ» بهيئته[14] المجموعية[15] متضمِّنٌ لزيدٌ قائمٌ بهيئتهما[16] الإفرادية؛ فلا يلزمُ اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن[17].

---

[1] بعده في (ب) «أي»

[2] قوله «المصنف» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)

[3] قوله «عليه» ليس في (أ)

[4] قوله «عليه فيما يبهم لفظ الإفراد والتركيب دون التضمن والأولى التلفظ بالمصطلح وأيضًا» في (ب) «وعليه أيضًا»

[5] في (ب) «تقول»

[6] كتب في حاشية (هـ) «وجه التأمل أن المستتر في «اضرب» كلمة تقديرًا لا حقيقة فكيف يكون متضمنًا لكلمتين حقيقة، وفيه أن المراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه أو شمولهما شمول الأفراد، وأيًّا ما كان فلا يتوقف حقيقة على كونها ملفوظين برق» اهـ.

[7] في (ب) «يشتمل»

[8] انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م، (3/ 1457)، وتمهيد القواعد (10/ 5304).

[9] قوله «عليه» ليس في (أ)

[10] قوله «أبوه» سقط من (أ)

[11] في (هـ) «يتضمن»

[12] قوله «صدق أنه تضمن كلمتين» سقط من (أ)، وفي (ي) «صدق تضمن كلمتين»

[13] في (أ) «زيدًا»

[14] في (أ) «بهيئة»

[15] بعده في (ب)، (ي) «والإسناد (ي/ 5ب)»

[16] في (أ) «بهيئاتها»

[17] كتب في حاشية (هـ) «قوله «واعلم أن زيد قائم... إلخ» جواب عما يورد على الحدِّ المذكور للكلام من أنه يلزم منه ألا يكون مثل زيد قائمٌ كلامًا؛ لأنه لم يتضمن كلمتين لوجوب كون المتضمن أزيد من المتضمَّن، والجواب: أنَّ المتضمن هو مجموع زيدٌ قائمٌ والمتضمن كل واحد من زيد قائم، ومجموعهما أزيد من كلٍّ واحد منهما برق» اهـ.

وفيه: أنَّه يصحُّ أنْ يقول[1]: ما تضمَّن الإسنادَ؛ إذ الإسنادُ لا يكونُ بدون الكلمتين، وهوأخصرُ لتركِ «مِن» و«كلمتين» والباء[2]، لكنه يتوهَّمُ حينئذٍ صدقُه على الجزءِ. **(بالإسنادِ)**: الباءُ للاستعانةِ، أوالإلصاق[3]، أوالسَّببيةِ[4]، أوالمصاحبةِ، وهي متعلقةٌ بـ«تضمَّن»، أوصفةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تضمُّنًا ملتبسًا [هـ/ 20ب]، أوصفةُ كلمتَين؛ أي: كلمتَين ملتبستَين. واحتُرز به عمَّا وراءَ التَّركيبِ الإسناديِّ[5]؛ والمراد مِن الإسنادِ هوالإسنادُ[6] الأصليُّ المقصودُ[7] لذاتِه؛ وهوالنسبةُ المفيدةُ فائدةً تامةً[8]. وقيل: هوالحكمُ المفيدُ[9] بأحدِ جزئي المركَّبِ على الآخر. والإسنادُ أعمُّ مِن الإخبارِ فاختارَه[10] ليتناولَ الإنشاءَ أيضًا[11].

---

[1] في (هـ)، (ي): «يقال».

[2] أي: الباء التي في «بالإسناد» من قوله: «ما تضمَّن كلمتين بالإسناد».

[3] في (ب)، (هـ)، (ي): «للإلصاق».

[4] في (هـ)، (ي): «للسببية».

[5] كتب في حاشية (هـ): «احترز به عن إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف؛ فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأمَّا نحو أقائم الزيدان» فلكونه بمنزلة الفعل ولمعناه؛ كما في أسماء الأفعال. برق رحمه الله تعالى. اهـ.

[6] قوله: «هوالاسناد» في (ب): «وهو».

[7] قوله: «المقصود» ليس في (أ).

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: يصح سكوت المتكلم عليها بألا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به؛ كما يكون المسند إليه بدون المسند، وبالعكس فخرج عنه نحو: خمسة عشر، وغلام زيد، وحيوان ناطق، وقائم أبوه في زيد قائم أبوه؛ فإنَّ مثل هذا الانتظار لا يعتد به لحصول أصل الفائدة». اهـ.

[9] في (ب): «للمفيد».

[10] في (أ): «وإخباره».

[11] كتب في حاشية (هـ): «احترز به عن الإسناد الذي في خبر المبتدأ وفي الصفة والمضاف إليه والحال؛ إذا كانت كلها جملًا، والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتأكيد جواب القسم والذي في الشرطية؛ لأنها قيد في الجزاء، والإسناد بين الفعل والمنصوبات. برق». اهـ.

فإن قيل: يصدقُ هذا الحدُّ على نحو: «رجلٌ قامَ أبوهُ» و«الذي قامَ أبوهُ» لتحقُّقِ الإسنادِ بين «قام وأبوه» بخلافِ عبارة «المُفَصَّل»[1] مِن[2] قولِه: «هوالمركَّبُ مِن كلمتَين[3] أُسندَت[4] إحداهما[5] إلى الأخرَى»؛ فإنَّها[6] صدَقت على: «قام أبوهُ» مثلًا ولم يصدقْ على ما[7] تضمَّنَه، وكذا كلامُ المصنفِ يشيرُ إلى أنَّ نحوَ: «ضربتُ زيدًا قائمًا[8]» مجموعُه كلامٌ؛ لأنَّه متضمِّنٌ[9] لكلمتين[10] بالإسنادِ، وكلامُ المفصَّلِ[11] يشيرُ إلى أنَّ الكلامَ هو ضربت والمتعلقاتُ خارجةٌ عنه. قيل: «واعلمْ أنَّه لوقالَ: الكلامُ ما فيه الإسنادُ» لكانَ أخصرَ« لكنَّه يتوهَّم صدقُه على الجزءِ أيضًا؛ لأنَّ الإسنادَ صفة تتعلَّقُ[12] بكلِّ جزءٍ. وقيل: «يلزمُ الاقتصارُ على الفصلِ»؛ وفيه[13].

---

(1) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م، (ص 23).

(2) في (ب): «عن».

(3) في (أ): «الكلمتين».

(4) في (أ): «أسند».

(5) في (هـ)، (ي): «أحديهما».

(6) في (ب): «فإنهما».

(7) قوله: «ما» ليس في (ب).

(8) قوله: «قائما» ليس في (أ).

(9) في (ب): «يتضمن».

(10) في (أ): «كلمتين»، وفي (ب): «بكلمتين».

(11) قوله: «المفصل» في (أ): «المصنف» وفي (ب): «المصنف المفصل».

(12) في (أ)، (ب)، (ي): «يتعلق».

(13) أي: وفيه بحث ونظر، كتب في حاشيتي (ب)، (هـ): «أي: في لزوم الاقتصار نظر؛ لأنَّ «ما» فيما فيه الإسناد موصوفة فيكون التقدير: الكلام لفظ فيه الإسناد، ويكون التعريف بالجنس والفصل لا الفصل وحده، ولئن سلم فالتعريف بالفصل وحده جائز؛ كما ذكر في موضوعه-وفي (هـ)- موضعه». اهـ. وكتب في حاشيتي (ب)، (ي): «أي: وفيه بحث لأنا لا نجزم أن «ما» فيما فيه الإسناد مفرد بل مركب؛ لأنَّ ما موصوفة لا موصولة، فلا يكون فصلًا، ولئن سلم فالتعريف بالفصل وحدَه جائز، لا سيما عند الأدباء. سعد الله». اهـ. وفي التعريف بالفصل والجنس، وفي جواز التعريف بالفصل وحده وهوالحدُّ الناقص عند المناطقة؛ انظر: شرح تنقيح الفصول، للقرافي، (ص 11)، والبحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (1/ 80).

(وَلَا يَتَأَتَّى)؛ أي: ولا[1] يحصلُ.

(ذَلِكَ)؛ أي: الكلامُ، أوما تضمَّن كلمتينِ بالإسنادِ، أوالتضمُّنُ [ب/ 5ب] المذكورُ، أوالإسنادُ الأصليُّ المقصودُ لذاتِهِ. وعلى الأولَينِ يُشكِلُ الظَّرفيةُ؛ فيجابُ بأنَّ الكلامَ كليٌّ[2] يصلحُ مظروفًا للجزئيِّ[3]. وإنَّما أخَّر المسندَ إليه بناءً على مقتضى الظَّاهِرِ؛ لأنَّ السَّامعَ خالي[4] الذِّهنِ فلا يحتاجُ إلى التَّقوِّي، وقدَّمه صاحبُ «المفصَّل»[5]؛ فقالَ: «وذلك[6] لا يتأتَّى»؛ إخراجًا للكلامِ لا على مقتضى الظاهرِ لتنزيلِ غيرِ المتردِّدِ منزلةَ المتردِّد لتقديمِ ما يلوحُ مثلُه بحكمِ الخبرِ؛ وهوقيدُ الإسنادِ فقدَّمه للتقوِّي[7].

(5/ أ) [ي/ 6أ] **(إِلَّا فِي اسمَينِ)**؛ [هـ/ 12أ] أي: لا يحصلُ في تركيبٍ إلَّا في أحدِ هذين التَّركيبينِ؛ لامتناعِ الإسنادِ في[8] غيرِهما. وفي [9] بمعنى: مِن؛ أي: مِن اسمينِ،

---

[1] في (ب)، (هـ): «لا».

[2] في (أ): «كل».

[3] في (أ): «للجزء».

وكتب في حاشية (هـ): «فإن الكلام جنس يندرج فيه المركب من اسمين، والمركب من فعل واسم فهوأعم منهما والأعم يكون مظروفًا». اهـ.

[4] في (ي): «خال».

[5] المفصل (ص 23).

[6] في المفصل: «ذاك لا يتأتى».

[7] كتب في حاشية (هـ): «يعني أن مقتضى الظاهر عدم التقوي؛ لكون السامع خالي الذهن؛ كما ذكره لكنه لمَّا نزل غير المتردد منزلة المتردد لتقديمه ما يلوح؛ أي: ما يشير إليه بالخبر، وهوقيد الإسناد؛ فإنَّه لمَّا قال: ما تضمن كلمتين بالإسناد فكان السامع تردد في أنه هل يتأتى إلا في اسمين أواسم وفعل أم لا، فقدم المسند إليه للتقوي، وقال: وذلك لا يتأتى». اهـ.

[8] في (أ): «وفي».

[9] قوله: «غيرهما وفي» في (أ): «غير».

فلا يكونُ الظرفُ والمظروفُ شيئًا[1] واحدًا[2]. وقدَّم المركَّبَ مِن اسمين لاستحقاق[3] جزئيه[4] التَّقديمَ[5].

(أواسم وفعل): قدَّم الاسمَ لِمَا تقدَّم من الاستحقاق، وفي بعض النسخ: «أوفعلٍ واسمٍ»[6]، ووجهُه: أن المركَّبَ مِن فعلٍ واسمٍ يلزمُ فيه تقديمُ الفعلِ على الاسمِ[7] فقدَّمه في الذِّكر، ونحوَ: «يا زيدُ» بتقدير: «أدعوزيدًا» فلم يكُن من تركيبِ الحرفِ[8] والاسم، ونحوَ: «إنْ تُكرمني أكرمْكَ» وإنْ كانَ مركبًا مِن الجملتينِ لكنَّ المعتبرَ في الكلامِ هوالثانيةُ والشرطُ قيدٌ. فإن قيلَ: ما بالَه صرَّح في تقسيمِ[9] الكلامِ بالحصرِ ولم يصرِّحْ في الكلمةِ؟ قيل: التركيبُ العقليُّ يرتقي إلى ستةٍ فاحتاجَ[10] إلى الحصرِ[11]. ولوقالَ: الكلامُ ما تضمَّنَ اسمينِ أوفعلًا واسمًا بالإسنادِ؛ لكانَ أخصرَ لكن ما ذكرَه أصوبُ وأوضحُ.

(الاسْمُ): لم يعطفْه[12] على ما[13] سبقَ؛ لعدمِ قصدِ[14] الرَّبطِ؛ كما[15] مرَّ.

---

[1] قوله: «شيئًا» ليس في (أ).

[2] كتب في حاشية (هـ): «أمَّا على التقدير الأول فلمَا بين الكلام والتركيب من المناسبة، وأمَّا على كون «في» بمعنى «من» فلامتناع الظرفية، وصدق السالبة قد يكون بانتفاء الموضوع».

[3] في (أ): «لاستحقاقه».

[4] في (أ): «جزئية».

[5] في (أ)، (ب): «التقدم». واستحقاق التقديم هنا لما للاسم من مزية التقديم؛ فلا يكون الكلام إلا من اسمين، أواسم وفعل، أووحرف، ولا يكون من فعلين أوفعل وحرف، أومن حرفين، فقدم الاسمان لا ستحقاقهما.

[6] ما هنا وافق ما في نسخة ياقوت المستعصمي المشار إليها (1/ ظ).

[7] قوله: «على الاسم» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

[8] في (أ): «الحروف».

[9] في (هـ): «تفسير».

[10] في (ب): «فاحتاجت».

[11] كتب في حاشية (هـ): «حاصله أن العقل هنا لما اقتضى الزيادة على التركيبين احتاج إلى الحصر لدفعه، وهناك ما اقتضى العقل الزيادة على الأقسام الثلاثة؛ وإن كان لا يأباه أيضًا فلم يحتج إليه». اهـ.

[12] في (أ)، (ب): «يعطف».

[13] قوله: «ما» ليس في (ي).

[14] قوله: «قصد» ليس في (أ).

[15] في (ي): «لما».

(مَا دَلَّ)؛ أي: كلمةٌ دلَّت[1] فـ«ما» موصولةٌ أوموصوفةٌ، وجعلُها[2] موصوفةً أولى؛ لئلَّا يلزمَ الاقتصارُ على الفصلِ، والمرادُ بالدلالةِ[3]: الدلالةُ الأوليةُ فلا يردُ أسماءُ الأفعالِ؛ فإن قيلَ: إنْ أُريدَ بالدَّلالةِ الدلالةُ المطابقيةُ[4] دخَلَ الفعلُ في حدِّ الاسمِ؛ لأنَّ مدلولَه المطابقيَّ غيرُ مقترنٍ، وإلا لزِمَ اقترانُ الزَّمانِ بالزَّمانِ[5]. وإنْ أُريدَ بها الدَّلالةُ التضمُّنيَّةُ[6] خرجَ الأسماءُ[7] البسائطُ[8]. قيلَ: واعلمْ أنَّ الماضيَ الواقعَ في الحدِّ يرادُ به الاستمرارُ.

(عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ)؛ أي: بنفسِ الكلمةِ لا بضمِّ[9] ضميمةٍ؛ كالحرفِ فعلى هذا لفظةُ «في» بمعنى الباءِ؛ متعلقةٌ بـ«دلَّ» والضميرُ عائدٌ إلى لفظةِ «ما». ويحتملُ أنْ يكونَ الضَّميرُ

---

[1] في (أ): «دل».

[2] في (أ): «جعلها».

[3] قوله: «بالدلالة» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

[4] في (أ)، (ب)، (ي): «المطابقي».

وكتب في حاشية (هـ): «لأنَّ مدلوله المطابقي»

[5] كتب في حاشية (هـ): «لأنَّ مدلوله المطابقي يحدث بين الأسماءِ، وهوغير مقترن بالزمان وإلا لزم...».

وتعرف الدلالة المطابقية بـ: « دلالة اللفظ على كل معنى وذلك كدلالة لفظ إنسان على الحيوان الناطق فهذه مطابقية طابق اللفظ فيها المعنى أي ساواه فلم ينقص اللفظ عن معناه ولا المعنى عنه وهذه دلالة اللفظ على حقيقة معناه وهي المتبادرة عند إطلاق الدلالة». انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل، الأمير الكحلاني الصنعاني، تحقيق: حسين السياغي- حسن الأهدل، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م، (ص 231).

[6] في (أ): «التضمني»، وفي (ي): «التضمن».

وتعرف الدلالة التضمنية بأنها: «عند إطلاق اللفظ وقد يراد به الدلالة على جزء معناه كأن يطلق لفظ إنسان على حيوان فقط أوعلى ناطق فقط فهذه هي الدلالة التضمنية دلالة اللفظ على جزء ما وضع له». انظر: إجابة السائل شرح بغية الأمل (ص231).

[7] في (ي): «أسماء».

[8] كتب في حاشية (هـ): «قوله: خرج الأسماء البسائط لأن البسائط لا جزء لها؛ فكيف يدلُّ عليه تضمنًا، ويمكن أن يقال: المراد بالدلالة أعم من المطابقة والتضمن، أوالمراد الدلالة مطابق، ولا ينتقض بالفعل لأنَّ الاسم ما دلَّ على معناه بالمطابقة، وغير مقترن جزؤه بأحد الأزمنة، والفعل ليس كذلك لأنَّه وإن دلَّ على معناه بالمطابقة لكنه مقترن جزؤه؛ فافهم ولا تعتبر ظاهر السؤال. سعد الله». اهـ.

[9] في (أ)، (ب): «بهضم».

عائدًا إلى «ما» ويكونُ [هـ/ 12ب] «في نفسِه»[1] صفةَ معنًى؛ أي: كلمةٌ دلَّت على معنًى حاصلٍ في نفسِها.

ومعنى حصولِه[2] في الكلمةِ: كونُه مدلولًا لها، وليس بتكرارٍ؛ إذ الكلمةُ قد تدلُّ [ب/ 16] على معنًى هو مدلولٌ لها[3]، وقد تدلُّ على معنًى هو مدلولُ غيرِها؛ إذ الحرفُ[4] يدلُّ على معنًى [ي/ 6ب] هو مدلولُ لفظٍ آخرَ: تضمنًا أو التزامًا أو مطابقةً؛ كاللامِ في الرَّجلِ يدلُّ على معنًى يدلُّ عليه الاسمُ الواقعُ بعدَها تضمنًا باعتبارِ الوضعِ التركيبيِّ، وكذا لم يدلُّ[5] على النَّفيِ الذي تضمَّنه الفعلُ باعتبارِ الوضعِ التركيبيِّ، وكذا مِن في: «سرتُ مِن البصرةِ» تدلُّ[6] على[7] (5/ب) ابتداءٍ تضمَّنه البصرةُ؛ بِاعتبارِ تركيبِها[8] مع «مِن»[9] بناءً على الوضعِ التركيبيِّ. ونعم يدل على معنًى تدلُّ عليه الجملةُ المقترنةُ بها مطابقةً. والياءُ والهاءُ والكافُ والتَّاءُ في: «إيَّايَ، وإيَّاه، وإيَّاكَ، وأنت» تدلُّ على[10] ما يدلُّ عليه الضميرُ مِن الصفاتِ اللَّازمةِ التي تضمَّنها. والتَّنوينُ يدلُّ على صفاتٍ[11] يدلُّ عليها اللَّفظُ التزامًا[12].

فقولُه: «في نفسِه» متعلقٌ[13] بـ«دلَّ»، أو صفةُ معنًى، أو حالٌ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. والجملةُ حالٌ، أو صفةٌ. وضميرُه عائدٌ إلى اللَّفظِ أو المعنى. واحترز به عن الحرفِ؛ فإنَّه ليس في نفسِه

---

[1] في (أ)، (ي): «نفسها».

[2] في (أ): «حصولها».

[3] قوله: «مدلول لها» في (ب)، (ي): «مدلولها».

[4] قوله: «إذ الحرف» في (ب): «إذا الحروف».

[5] في (هـ): «تدل».

[6] في (ب)، (ي): «يدل».

[7] بعد في (أ): «معنى».

[8] في (أ)، (هـ): «تركيبه».

[9] قوله: «مع من» سقط من (ب)، وفي (أ): «مع».

[10] بعد في (أ): «معنى».

[11] في (هـ)، (ي): «الصفات اللازمة التي».

[12] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «كالتنكير والتمكن والتحقير والتعظيم، وغير ذلك فإنها مدلولات خارجة عن مدلول اللفظ الغير، ولا يدلُّ عليه مطابقة ولا تضمنًا». اهـ.

[13] في (أ): «متعلقة».

معنًى بل هو علامةٌ لحصولِ معنًى في لفظٍ آخرَ. وعلى الأخير «في» بمعنى الباء[1]، وعلى الأوَّل يحتمِلُ الوجهَين[2].

(غَيْرُ): بالجرِّ صفةُ معنًى، وبالنصبِ حالٌ، وبالرفعِ خبرٌ محذوفُ المبتدإ، والجملةُ حالٌ أو صفةٌ.

(مُقْتَرِنٍ)؛ أي: غير مقترنٍ جزؤُه فلا يدخلُ الفعلُ؛ لأنَّ جزءَه مقترنٌ، ولا يخرجُ البسائِطُ لصدقِ سلبِ اقترانِ الجزءِ عند عدمِه؛ إذِ السَّلبُ قد يكون عندَ عدمِ الموضوعِ [هـ/ 122أ] فاندفَعَ ما قيلَ «ما دلَّ عليه الفعلُ» مطابقةً غيرَ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ إذِ[3] اقترانُ الكلِّ بالجزءِ يستلزمُ اقترانَ الشَّيءِ بنفسِه. والزَّمانُ الخارجُ[4] عن مفهومِ الفعلِ غيرُ متحققٍ[5] فاقتران المعنى المطابقيِّ بالزمان[6] في الفعلِ على وجهِ التسامحِ[7]. والمرادُ بالاقترانِ المنفيِّ: الاقترانُ وضعًا[8]، فلا يردُ على عكسِه؛ نحو: اسمِ الفاعلِ وأخواتِه، وأسماءِ الأفعالِ[9]، ولا على طردِه؛ نحو: نِعمَ وبئسَ.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: على عود الضمير إلى معنى». اهـ.

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: على كون الضمير عائدًا إلى لفظ ما وهو أيضًا مكرر». اهـ.

[3] في (أ): «أو».

[4] كتب في حواشي النسخ الثلاثة (ب)، (هـ)، (ي) ما نصّه: «سؤال مقدر تقديره: إنما يلزم اقتران الشيء بنفسه إذا كان الزمان المقترن الذي هو جزء مفهوم الفعل متحدر بالزمان المقترن به الذي هو خارج عنه فلم لا يجوز أن يكون متغايرين ولا يلزم ذلك من الاحتمالات. سعد الله». اهـ.

[5] في (أ): «مقترن».

[6] في (أ): «بالزماني».

[7] كتب في حاشية (هـ): «وذلك لأنه اثبت ما للجزء للكل، وهو مجاز لكن لي فيه نظر؛ لأنَّ المدلول المطابقي للفعل هو الحدث الموصوفة بالاقتران بالزمان لا الحدث والزمان فيكون اقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التحقيق. برق». اهـ.

[8] كتب في حاشية (ي): «الاقتران الوضعي هو الذي يستفاد من الهيئة، والاقتران في هؤلاء من القرائن؛ فلا يكون وضعيًّا. سعد الله». اهـ.

[9] كتب في حاشية (ي): «أي: لا يبطل عكس الحد باسم الفاعل وإخوته؛ كاقترانه بأحد الأزمنة بالقرائن؛ لأنها غير مقترنة وضعًا؛ فكما يصدق عليها الحدود يصدق عليها الحد. سعد الله». اهـ.

(بأحد الأزمنة الثلاثة): لا بشرط التعيين[1] سواءً كان معيّنًا أولا، فلا يردُ المضارعُ. وقوله «الثلاثة» صفة «الأزمنة».

(ومن خواصّه): جمعُ «خاصيّة»[2]، وهي ما يوجدُ في المخصوص له دون غيره، وقد يرسَمُ[3] بأنّها كليّةٌ مقولةٌ على أفرادٍ [ي/ 17أ] حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولًا عرضيًا[4]. وإنّما لم يقُلْ من خصائصه؛ اختيارَ اللّفظِ المصطلح عليه فيما بينَ الباحثينَ عن الحدِّ والخاصّةِ[5].

(دخولُ اللّام)[6]: قدّم العلاماتِ اللّفظيّةَ؛ لأنّها في الدلالةِ أظهرُ، ثمّ قدّم ما يدخلُ في الأول وهو اللامُ [ب/ 6ب] وأخّرَ[7] ما يلحقُ الآخرَ، وهو الجرُّ والتنوينُ[8]. ثمّ قدّم الجرَّ؛ لأنّ التنوينَ يتبعُ[9] الحركاتِ وجودًا فكذا ذكرًا (1/6)، ثمّ قدّم من المعنوية الإضافةَ؛

---

[1] في (هـ): «التعيين».

[2] انظر الصحاح (3/ 1037)، ولسان العرب (7/ 25).

[3] في (ب)، (هـ): «ترسم».

[4] انظر في تعريفها: تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزي الكلبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م، (ص 143)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل، للصنعاني (ص 44).

[5] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وإنّما لم يقل ... إلخ» يتصور هنا ثلاث عبارات: خاصياته، ومن خصائصه، ومن خواصه. والأولى: يوهم أن خاصته منحصرة في المذكورات، والثانية: توهم أن خاصته دون عشرة، والثالثة: توهم أن الخواصَّ هي المذكورة فقط، وذكر جمع للمجاز. برق رحمه الله». اهـ.

[6] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «ومن خواصِّه دخول اللام ... إلخ» الفرق بين الحد والخاصية أن الحد مطرد منعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد أن تضيف لفظ كلُّ إلى الحد فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره؛ كقولك في قولنا: «الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن»: كل ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن فهواسم، وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهواسم، والمراد بالعكس أن تجعل مكان قوله: «ما دلَّ» بدل عن ضميرها، قيل أومقول قيل على مصدرية «ما». برق رحمه الله». اهـ.

[7] في (ب): «أخر».

[8] كتب في حاشية (ب): «وإنّما قال: «دخول اللام» ولم يقل: لحوق اللام؛ لأنّ الدخول يستعمل في أوّل الشيء، واللّحوق يستعمل في آخر الشيء».

[9] في (هـ)، (ي): «تتبع».

لتضمُّنِها العلامةَ اللفظيةَ أيضًا؛ وهوالجرُ، أو[1] حرفُ الجرِّ، وإنَّما خصَّتِ[2] اللامُ بالاسمِ لإفادتِها التعريفَ المختصَّ به، وحمِلت على اللامِ المعرِّفة[3] اللامُ الزائدةُ للتَّحسينِ[4]، وفيه[5].

(وَالجَرُّ): إنَّما[6] خصَّ الجرَّ[7] به لكونِه علمَ المضافِ إليه المختصِّ به، وفيه[8]. وقيل: لكونِه أثرَ حرفِ الجرِّ، وفيه أيضًا[9]. قيل[10]: إنَّما لم يدخُلِ الفعلَ؛ لأنه لَّما حطَّ[11] إعرابَ الفرعِ ما هوالأصلُ في البناءِ إعرابًا فيه؛ وهوالجزم= منَع [هـ/ 22ب] الجرَّ لئلَّا يزيدَ إعرابُه على

---

(1) في (ب): «و».

(2) في (ي): «اختصت».

(3) في (أ): «المعرف».

(4) في (ي): «للجنس».

(5) أي: وفيه نظر، ويُبيِّن فيما كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر؛ لأنَّ المراد باللام المختص بالاسم صورة لام التعريف؛ أي: الموضوعة للتعريف، سواء أفاد في الاستعمال التعريف أولا، فلا حاجة إلى الحمل المذكور. أوفي التعليل المذكور نظرٌ؛ لأنَّ المراد صورة اللام؛ فالأولى أن يعلل بكونه لتغيير المحكوم عليه وهولا يكون إلا اسمًا». اهـ. وفيما كتب في حاشية (ي) كذلك؛ وفيها: «وفيه: إنما يستقيم الحمل لوكان اللام الزائدة غير اللام المعرفة؛ ليفيد الحمل وهي عينها لكن لم يرد بها معناها فلا وجه للحمل، وفيه: أنَّها بالنظر إلى الجزئي غير مستقيم الحمل. سعد الله». أهـ.

(6) في (ي): «وإنما».

(7) قوله: «الجر» ليس في (أ)، (ي).

(8) قوله: «وفيه» سقط من (أ).

أي: وفيه نظرٌ واعتراض؛ كتب في حاشيتي (أ)، (هـ): «لأنَّه لا يلزم من كونه علم المضاف إليه أن يكون مختصًّا به، ولا يوجد في غيره؛ كما أنَّ الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، ولم يختص بهما لوجودهما في غيرهما، وفيه نظرٌ يعرف بالتأمل». اهـ.

(9) أي: وفيه نظرٌ؛ كتب في حاشية (هـ): «لأنَّه قد يكون أثر الاسم المضاف، ولأنَّه لا يشمل الجر في الإضافة اللفظية؛ لأنَّه ليس بواسطة حرف الجر، ولأنَّه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الأثر؛ لأنَّه يجوز أن يكون أثرًا لمؤثر آخر أيضًا؛ إن أن يدعي انحصار أثر مؤثر الجرِّ في الحرف». اهـ.

(10) في (ي): «وقيل».

(11) قوله: «لما حط» في (ب): «لاحظ».

الثلاثة[1]، ولأنّه أُرِيدَ حطُّ الفرعِ عن رتبةِ الأصلِ؛ يمنع[2] شيءٌ مما هو الأصلُ في الإعرابِ فيه. وخصصْتُ[3] الجرُّ بالمنعِ[4] لتوسُّطِ رتبتِه توفية[5] للاعتبارينِ[6].

(والتنوينُ)؛ أي: الذي لم يختصَّ بالقافيةِ[7]، وفيه احترازٌ عن تنوينِ الترنُّمِ والغالي[8]، وإنّما خُصَّ[9] ما سواهُ لإيجابِه الانقطاعَ عمّا بعدَه، وإيجابُ الفعلِ الاتصالُ بالفاعلِ فيتنافيانِ واقتضاءُ[10] الصفاتِ الفاعلَ فرعٌ له فلا يعتدُّ به[11]، ولاختصاصِ كلٌّ من الأمكنيّةِ عن المضافِ إليهِ[12]. والفرقُ بين المعرفةِ والنكرةِ ومقابلةِ نونِ الجمعِ: بالاسم[13]. وأمّا ما

---

[1] في (ب): «الثلاث».

[2] في (ب): «يمنع».

[3] في (أ): «وخصصت»، وفي (ي): «وخص».

[4] قوله: «بالمنع» ليس في (أ)، (هـ)، (ي).

[5] في (أ): «توفيق».

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: الجر بين رتبة الرفع والنصب؛ لأنه أخف من الرفع، وأثقل من الضم». اهـ. ثم كتب في حاشيتها مبيّنًا توفية الاعتبارين؛ فقال «أي: اعتبار حط رتبة الفرع، واعتبار توسط رتبة الجر». اهـ.

[7] قوله: «يختص بالقافية» في (أ): «تختص القافية».

[8] المقصود بتنوين الترنم، هو الذي يلحق القوافي المطلقة، والتنوين الغالي، هو الذي يلحق القوافي المقيدة، يدخلان على الاسم والفعل والحرف». انظره في: الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الخامسة، 1435هـ - 2014م، (2/ 231)، والأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م، (2/ 386)، وشرح المفصل (5/ 159).

[9] في (هـ): «اختص».

[10] في (أ): «وانقضاء».

[11] كتب في حاشية (ي): «جواب سؤال؛ وهو أنّه إذا كان التنوين مؤذنًا بالانفصال فينبغي ألا ينون مثل: «زيدٌ أبوه»؛ لأنه يوجب الاتصال بالفاعل؟ والجواب: أن اقتضاء الصفات الفاعل باعتبار أنها فرع للفعل لا لذاتها فلا يعتدّ باقتضائها الفاعل. سعد الله». اهـ.

[12] كتب في حاشية (ب): «لأنّ معنى التمكن في الاسم أنّه لم يشبه الفعل والحرف، ولو كان التمكن في الفعل لكان معناه أن هذا الفعل لم يشبه الفعل وهذا لغوٌ، ولو كان في الحرف لكان معناه أنّ هذا الحرف لم يشبه الحرف، وهو أيضًا لغوٌ». اهـ. ثم كتب في حاشيتها: «المراد من الأمكنية: الانصراف؛ لأنّ تنوين التمكن لا يدخل غير المنصرف». اهـ.

[13] أي: مقابلة نون جمع المذكر السالم؛ فنون «مسلمون» يقابلها التنوين الذي في «مسلمات».، والفرق؛ أي بالاختصاص بالاسم؛ كتنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض؛ حرفًا ومضافًا.

وأمّا ما هوعوضٌ عن حرفِ العلّةِ في نحوِ: «جوارٍ» فمحمولٌ على ما هوعوضٍ عن[1] المضافِ إليه طردًا للبابِ.

(والإضَافَةُ)؛ أي: كونه مضافًا بتقديرِ حرفِ الجرِّ لاستلزامِه[2] معاقبةَ التّنوينِ، أوما في حكمِه، وقد عرفْتَ اختصاصَهما به. ولاختصاصِ لوازمِها مِنَ التّعريفِ والتخصيصِ والتخفيفِ: بحذفِ ما ذكِر مِنَ التنوينِ وما قامَ مقامَه، والتخفيفُ[3] في نحوِ: «الحَسَنُ[4] الوجهِ» محمولٌ عليه طردًا للبابِ[5].

(والإسنادُ إليهِ)؛ أي: إلى الاسمِ والحكمِ عليه بالخصوصِ؛ باعتبارِ الطّبيعةِ النوعيةِ دونَ الصّنفيَّةِ المستفادةِ مِن «إليه» المختص به عقلًا فيفيدُ الخبرَ؛ فاعرفْ.وإنّما خصَّ به؛ لأنَّ الفعلَ [ي/ 7ب] وضع لأنْ يكونَ أبدًا مسندًا فقطْ فلوجعِل مسندًا إليه يلزمُ خلافُ وضعِه[6].

---

[1] قوله: «عن» ليس في (أ).

[2] في (أ): «لا لاستلزامه».

وكتب في حاشية (هـ): «أي: الإضافة باعتبار الكون مضافًا أوعلى تجويز التذكير والتأنيث في المصدر». اهـ.

[3] في (ب): «والتحقيق».

[4] في (هـ): «حسن».

[5] قال السيرافي: «اعلم أن المضاف في هذا الباب لا يكتسب بالإضافة تعريفا إذ كانت النية فيه التنوين، فلذلك جاز أن تدخل الألف واللام على المضاف، فيقال: « مررت بالرجل الحسن الوجه « فيعرّف « الحسن « بالألف واللام لا بالإضافة ..... وإنما يضاف تخفيفًا، فإذا أدخلنا عليه الألف واللام، جرى مجرى الفعل المضارع، وإنما يضاف تخفيفًا؛ فإذا أدخلنا الألف واللام عليه جرى على أصله الذي يوجبه له القياس؛ لبطلان التخفيف الذي يلتمس بحذف التنوين». شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م، (2/ 53).

[6] قوله: «فاعرف» ليس في (أ). وكتب في حواشي النسخ الثلاث؛ (ب)، (هـ)، (ي): قوله: «والإسناد إليه ...»؛ أي: الاسم، اعلم أنه لما عاد الضمير في «إليه» إلى الاسم كان معنى قول العلامة ابن الحاجب: «ومن خواصِّه الإسناد إليه» كون الاسم مسندًا إليه من خواصه الاسم فورد أن هذا الحكم ضروري غير معتد به أصلًا؛ فأجاب الشارح بقوله: «والحكم عليه»؛ أي: حكم المصنف على الإسناد إلى الاسم بالخصوص؛ أي: بكونه مخصوصًا بالاسم بقوله: «ومن خواصِّه» باعتبار الطبيعة النوعية؛ أي: باعتبار طبيعة مطلق نوع المسند إليه دون الصّنفية؛ أي: لا باعتبار طبيعة صنف المسند إليه، وهوكون الاسم مسندًا إليه من الاسم المستفاد في تلك الصنفية من «إليه»؛ حيث عاد الضمير فيه إلى الاسم المختص، وذلك الصنف المأخوذ في ضمن الصنفية، وقد وقع في بعض النسخ: «المختصة» بناء على ظاهر لفظ الصنفية به؛ أي: بالاسم عقلًا فيفيد الخبر، ويندفع الإشكال، وحيث كان كلامه مشتملًا على دقةٍ وغموض؛ بحيث يتحير فيه كثير من العلماء؛ أي: في خاتمته بالمعرفة المنجية عن وصمة الحيرة؛ فقال: اختاره على «فاعلم» أوافهم؛ لأنَّ المراد الأمر بإدراك هذا الحكم الجزئي، والعلم يستعمل في الكليات، والفهم علم، والمعرفة شخص في المقصود ؛ فبالحريّ أن يأمر بالمعرفة فاعرف. [زاد في (ب)، (ي): مولانا اليعقوبي]. اهـ.

وإنَّما اختارَ هذه الخمسةَ؛ لكونِها مِن معظماتِ الخواصِّ لتضمُّنِ كلٍّ منها[1] خواصَّ كثيرةً، إذِ اختصاصُ اللامِ يتضمَّنُ[2] أنواعَ التعريفاتِ، وأصنافَ اللامِ والميمِ[3] [هـ/ 123]، ويتضمَّنُ الجرُّ[4] اختصاصَ حروفِ الجرِّ، والتنوينُ اختصاصَ أصنافِها ومعانيها [ب/ 17]. والإضافةُ اختصاصَ كونِه مضافًا ومضافًا إليه، واختصاصَ التَّعريفِ والتَّخصيصِ والتَّخفيفِ بما ذُكِر ونحوذلك. والإسنادُ إليه اختصاصَ [5] كونِه موصوفًا، وذا حالٍ، ومفعولًا، ومميزًا ونحوذلك، وأصنافَ[6] (6/ ب) المسندِ إليه على ما[7] عرف[8] فبالحريِّ أنْ يُؤثِرَها بالذِّكرِ.

(وَهُوَمُعْرَبٌ): الإعرابُ في اللغةِ: الإظهارُ وإزالةُ الفسادِ[9]، والمعربُ مُظهَرٌ فيه؛ أي محلُّ إظهارِ المعاني ومزالُ[10] فسادِهِ[11].

(وَمَبْنِيٌّ): مأخوذٌ مِنَ البناءِ المقصودُ به القرارُ وعدمُ التغييرِ[12]. وهذا تقسيمُ[13] الكليِّ إلى الجزئيَّاتِ.

---

[1] في (أ): «منهما».

[2] في (أ)، (ب): «بتضمن».

[3] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «والميم»؛ أي: المنقلبة عن اللام في قوله صلى الله عليه وسلم: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**»». اهـ. والحديث أخرجه الحميديُّ في مسنده، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا- دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1996م، رقم الحديث: (888)، والإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث (24079). وقد أتت هذه الراوية على اللغة الطائية؛ انظر: المفصل للزمخشري (ص 449)، وشرح الرضي على الكافية (3/ 241).

[4] في (ب)، (هـ)، (ي): «الجر».

[5] قوله: «التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحوذلك والإسناد إليه اختصاص» ليس في (أ)، وقوله: «والتخصيص» في (ي): «التخصيص» دون واوعاطفة.

[6] في (ب): «وإضافة المسند و».

[7] قوله: «ما» ليس في (أ).

[8] في (ي): «عرفت».

[9] انظر: العين للخليل بن أحمد (2/ 128)، والصحاح (1/ 179)، ولسان العرب (1/ 590).

[10] في (أ): «وهزال».

[11] كتب في حاشية (هـ): «أي المعرب: إمَّا اسم مكان من الإعراب بمعنى: الإظهار؛ أي: محل إظهار المعاني. أواسم مفعول منه بمعنى: إزالة الفساد؛ أي: المعرب ...». اهـ وكتب في حاشية (ي): «قوله: «معرب» يمكن أن يكون مصدرًا ميميًّا سمي به مبالغةً وأن يكون اسم مفعول ويشير إليه قوله: «مظهر فيه»، وأن يكون ظرف مكان ويشير إليه: «محل إظهاره»». مير غياث». اهـ

[12] في (أ): «التغير». وكتب في حاشيتي (ب)، (هـ): «سمي بذلك تشبيهًا بالبناء المعروف؛ لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة؛ كما في بناء الدار والقصر. سيد عبد الله». اهـ. وانظر: الصحاح (6/ 2286)، ولسان العرب (14/ 97).

[13] قوله: «وهذا تقسيم» في (أ): «وتقسيم». وكتب في حاشية (ي): «أي: تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني. سعد الله». اهـ

(فَالْمُعْرَبُ): الفاءُ للتفسير.

(المركَّبُ)؛ أي: الذي ركِّبَ مع غيره تركيبًا إسناديًا. وفيه[1]. وقيلَ: أي الذي[2] ركِّبَ مع عامله. وفيه أيضًا[3]. وهوكالجنس؛ يشملُ كلَّ مركَّبٍ، وخرَجَ به كلُّ[4] ما ليسَ بمركَّبٍ؛ كالأصواتِ، ونحوَ: ألف وباء، وزيد، وعمرو، وبكر.

(الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ)؛ أي: لم يناسِبْ[5].

(مَبْنِيَّ الأَصْلِ)؛ أي: الماضيَ والأمرَ بغيرِ اللامِ والحرفَ، وقوله: «الذي إلخ» كالفصل؛ حيثُ خرَجَ عنه ما ناسَبَ مبنيَّ الأصلِ، والمراد بمبنيِّ الأصلِ[6]: هوأصلُ المبنيَّاتِ؛ فالإضافةُ[7] بيانيةٌ. وليس معناهُ مبنيُّ أصلِه، ولا في أصلِه ولا مبنيُّ القانونِ ونحوذلك[8]؛ فإن في كلٍّ من

---

(1) كتب في حاشيتي (ب)، (هـ): «أي: وفيه نظر؛ لخروج زيدٍ في مثل «غلام زيدٍ» عن حدِّ المعرب، مع أنَّه معرب؛ فلا يكون جامعًا». اهـ.

(2) قوله: «الذي» ليس في (أ)، (ب).

(3) كتب في حاشية (هـ): «لخروج المبتدأ والخبر، وإن أريد بالتركيب ما هوأعمّ من الإسنادي، والذي مع عامله ينتقض بالغلام في قولنا: «غلام زيدٍ»«. اهـ. وكتب في حاشية (ب): «لأنَّه يلزم ألا يكون المبتدأ معربًا، ولوقيل: «المركب مع غيره مع تحقق العامل» لكان له وجهٌ». اهـ.

(4) قوله: «كل» ليس في (أ)، (هـ).

(5) كتب في حاشية (هـ): «مناسبة مؤثرة في منع الإعراب. جامي». اهـ. وانظر: الفوائد الضيائية شرح الكافية، لضياء الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة الرفاعي، الجمهورية العراقية، بدون طبعة وتاريخ، (1/ 189).

(6) بعده في (أ)، (هـ): «مبني».

وكتب في حاشية (ب): «وهوالحروف والفعل الماضين وأمر المخاطب لا مطلق الفعل؛ فلا يرد المتبع فإنَّه معرب؛ إذ هوغير مشابه للماضي والأمر، وإن كان مشبهًا لمطلق الفعل؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فيخرج منه ما ليس فيه تركيب كحروف التهجي، وأسماء الأعداد، وسائر الأسماء كقولك: زيد عمرو، ما يشابه أحد المبنيات إلا صلته؛ كهؤلاء وشتان، ورويد مطلقًا». اهـ.

(7) في (هـ)، (ب): «والإضافة».

(8) قال الرضي: «اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر، على ما فسره في الشرح [أي: شرح ابن الحاجب نفسه على الكافية]»، وقال الجامي: «وبهذا القيد خرج مثل «هؤلاء» في مثل: «قام هؤلاء» لكونه مشابها لمبني الأصل». شرح الرضي (1/ 52)، والفوائد الضيائية (1/ 189).

ذلك وهنا لا يخفى[1]. ولا يرد مبنيُّ الأصل حيثُ هو مركبٌ غيرُ مناسبٍ مبنيَّ الأصل؛ إذ الشيءُ لا يشبهُ نفسَهُ؛ لأنَّ المرادَ: الاسمُ المركبُ، ولأنه خارجٌ دلالةً[2]، ولأنَّ كلًّا من مبنيَّات الأصلِ يُشبهُ صاحبَه؛ فلم يصدقْ عليه قولُه: «لم يشبه[3] مبنيَّ الأصل» [هـ/ 23ب].

وأمَّا مناسبةُ اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الماضي، ومناسبةُ غيرِ المنصرفِ الماضيَ[4] والأمرَ في الفرعيتين، ومناسبةُ «سقيًا[5] سقاك الله»، ومناسبةُ «غير» بمعنى «إلَّا» الحرفَ، ومناسبةُ المثلِ الكافَ، ومناسبةُ المضافِ حرفَ الإضافةِ، ومناسبةُ آخرِ اللَّامِ «أومن»، ومناسبةُ «أي» حرفَ الشرطِ والاستفهامِ، وتضمُّنُ المثنى والمجموعِ حرفَ العطفِ، وغيرُ ذلك مما لم يؤثِّرْ في [ي/ 18] منعِ الإعرابِ- فمناسباتٌ غيرُ معتبرةٍ؛ لضعفٍ أو معارضٍ وفيه[6]. ولو استدلَّ على عدمِ مناسبتِها بإعرابِها لكانَ دورًا، وأيضًا المناسبة مَجهولةٌ، وإرادةُ القويَّةِ لكونِ[7] القوةِ والضعفِ نسبيتين لا يخرجُها عن الجهالةِ[8] معًا فيه.

---

[1] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أمَّا في الأول؛ فلأنَّ الماضي مثلًا ليس أصلًا، وهو المصدر مبنيًّا، والحرف لا أصل له، وأمَّا الثاني: فلأنَّ الماضي لا يكون معربًا قطُّ؛ فلا يصلح أنَّه مبني في الأصل، إذ نفهم بهذا أن المعرب بحسب العارض. وأمَّا الثالث فقط أو البناء ليس من صفات القانون». اهـ.

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «لأنه خارج ...» الأولى أن يقول بدل قوله «دلالة» فحوى؛ لأنَّ المفهوم من اللفظ إذا كان موافقًا للمنطوق يسمى فحوى الخطاب؛ يعني: لمَّا دلَّ المذكور على خروج المشابه لمبني الأصل بسبب المشابهة دلَّ على خروج مبني الأصل بالطريق الأولى». اهـ.

[3] قوله: «لم يشبه» ليس في (أ).

[4] في (أ): «والماضي».

[5] في (هـ): «في».

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: في بعض ما ذكر نظر؛ لأنَّ غير المنصرف إنما يتناسب مطلق الفعل لا الماضي والأمر، ومطلق الفعل ليس بمبني الأصل، وأيضًا إنما يتناسب آخر اللام «أومن» ولو كانتا مرادتين وليست فليست». اهـ.

[7] قوله: «مجهولة وإرادة القوية لكون» في (أ): «مجهودة وأراد الهوية لأن»، وفي (ب): «مجهولة وإرادة القوية بكون». وكتب في حاشية (هـ): «أي: أيضًا فيما ذكر نظر من حيث لا يصلح جوابًا عمَّا يرد على المائن؛ لأنَّ المناسبة مجهولة، وإرادة القوية منها لكون القوة والضعف نسبيتين لا يخرجها عن الجهالة». اهـ.

[8] مطموسة في (هـ).

(وَحُكْمُهُ)؛ أي: خاصتُه، أوأثرُه[1] الثَّابتُ به، أوحكمٌ وقَع فيه؛ فالإضافةُ للملابسةِ.

(أنْ يَخْتلِفَ): بالقوة. **(آخِرُهُ)**؛ أي: صفةُ آخره ولا دَورَ لوجُعِل هذا الحكمُ حدًّا له[2]؛ لإمكانِ معرفةِ الاختلافِ بالاستعمالِ؛ كـ«زيدٍ»، أوبالاستدلالِ بالواحدِ؛ كـ«جرحى» أوبالجمع؛ كحُبلَى[3].

وإضافتُه إلى (7/أ) العاملِ للمَدَاريَّةِ[4] وعدمُها في: «هذانِ واللذانِ» بناءً على الواحدِ والجمعِ لا على البناءِ معًا فيه[5].

---

[1] في (هـ)، (ي): «وأثره». وكتب في حاشية (ي): «بناء على أنَّ الحكم بمعنى الأثر. سعد الله». اهـ.

[2] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «قوله: «ولا دور»؛ إشارة إلى جواب سؤال مقدر؛ وهوأن الحكم بتغير الآخر يتوقف على معرفة كونه معربًا؛ فإذا عرف به كما فعله القوم يلزم الدور». اهـ.

[3] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «كزيد» فيما يختلف آخره لفظًا في الاستعمال أوالاستدلال بالواحد كـ«جرحى» فيما لا يختلف آخره لفظًا في الاستعمال بل تقديرًا، ولكن يختلف آخر واحده لفظًا فيه لا يستلزم إعراب الواحد إعراب الجميع. ن رحمه الله رحمة واسعة». اهـ.

[4] أي: من المَدار «مَفعل»؛ وهوما دار عليه العامل. انظر: شرح تنقيح الفصول (ص 397)، وتاج العروس (11/ 342).

[5] وبيان ذلك فيما كتب في حاشيتي (هـ)، (ي)؛ فكتب في حاشية (هـ): «قوله: «وإضافته للمَدارية ...» جواب سؤال مقدر؛ وهوأنَّا لوسلمنا أن معرفة التغير لا يتوقف على معرفة المعرب لكن معرفة التغير بالعامل والإضافة إليه يتوقف على معرفة كون الاسم معربًان ألا ترى أن التغير حاصلٌ في «هذان، وهذين» ولا ينسب ذلك إلى العامل؟ **وتقرير الجواب**: إنَّ الإضافة إلى العامل للمَدارية لا لكون الاسم معربًا؛ كذا قال المحشي في حاشية الإرشاد)». اهـ. وكتب في حاشية (ي): «كأنه قيل: إذا كان اختلاف إذا كان اختلاف الأخر يلزم أن يكون «هذان واللذان» معربًا؛ لأنَّ فيهما اختلاف العوامل، واختلاف الأخر؛ فقال: «وعدمها...إلخ» محصولٌ؟ **الجواب**: إنَّ عد المدارية فيهما بناء على الواحد والجمع إذ هما مبنيان ... لا على بنائهما معربان عند البعض؛ فاختلاف العوامل فيهما مدار الاختلاف آخر المعرب. سعد الله». اهـ.

(لَاخْتِلَافِ): اللامُ للوقتِ[1]، أوللعلّةِ. **(العَوَامِلِ)** [2]: اللامُ للجنسِ، واحتُرِز به[3] عن اختلافِ آخرِ «غُلامِي» بالياءِ، وعن اختلافِ آخرِ «مِن» في: «مِنَ الرَّجُلِ، ومِنِ ابنِكَ، ومِنْ زيدٍ». وفيهِ. فإن قيلَ: «جاءَني زيدٌ» مثلًا إذا وقَع في الأوَّلِ لم تختلف فيه العواملُ وهومعربٌ؟ قيل: المرادُ صلاحيةُ ترتُّبِ اختلافِ الآخرِ على حصولِ اختلافِ العواملِ[4] [هـ/ 124أ]. أويرادُ حصولُ الاختلافينِ بالفعلِ، ويحمَلُ على كونِ الخاصّةِ مفارقةً[5]. أويرادُ بالاختلافِ: الوجودُ للملازمةِ والمشاكلةِ، وبالعواملِ: الجنسُ فيكونُ المعنى اختلافَ صفةِ الآخرِ لوجودِ العاملِ.

(لَفْظًا أوتَقْدِيرًا): تفصيلٌ لاختلافِ الآخرِ؛ أي: اختلافًا ملفوظًا أومقدَّرًا. أولاختلافِ العواملِ؛ أي[6]: سواءٌ كانتِ العواملُ ملفوظةً أومقدرةً، والجملةُ مِن بابِ التذييلِ[7].

---

[1] نحوقوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ} [الإسراء: 78]؛ أي: لوقتِ دلوكِ الشّمسِ. ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم عن الهلال: «صُومُوا لرُؤيَتِه وأفطروا لرُؤيَتِه» انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، مركز هجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م، (3/ 147). ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك- محمد حمد الله، دار الفكر- دمشق، الطبعة السادسة: 1395هـ- 1985م، (ص 281).

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: « باختلاف العوامل » أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل، لئلَّا ينتقض بمثل قولنا : «إن زيدًا مضروبٌ » وإني ضربت زيدًا ، و إني ضاربٌ زيدًا فإن العامل في «زيد» في هذه الصور مختلفٌ بالاسمية والفعلية والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه. جامي». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 191).

[3] قوله: «به» ليس في (هـ).

[4] كتب في حاشية (هـ): «حاصله: أنَّ المراد بالاختلاف في الموضعين الاختلاف بالقوة دون الفعل. ق».اهـ.

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: تحمل هذه الخاصة التي هي اختلاف آخر لاختلاف العوامل على الخاصة المفارقة الغير اللازمة؛ مثل الضاحك بالفعل الإنسان؛ فلا بأس بانفكاكها عن زيدٍ في: «جاءني زيدٌ» إذا رفع في الأول. ق». اهـ.

[6] قوله: «أي» ليس في (ب).

[7] كتب في حاشيتي (أ)، (ي) ما نصُّه: «التذييل: تعقيب جملة بعد جملة تشتمل على معناها للتأكيد؛ نحو: {ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ} [سبأ: 17]». اهـ. وكتب في حاشية (هـ): «والأولى أن يقول: من باب التكميل؛ وهوأن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه؛ سواء كان جملة أولا، وإنما كان أولى؛ لأنَّ كونه تذييلًا يتوقف على أن يكون قوله: «لفظًا أوتقديرًا» خبرًا لكان المقدر حتى يصير جملة ولأنَّ كونه تكميلًا أوفق في المعنى؛ حيث يدفع الإيهام». اهـ.

انظر في مصطلحي التذييل، والتكميل: الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م، (ص 373، 389)، وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع، (ص 357، 387)، وغمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لشهاب الدين الحموي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م، (1/ 278).

(الإعْرابُ): عندَ البعضِ عبارةٌ عن الاختلافِ؛ ويعضدهُ أنَّ الإعرابَ ضدُّ البناءِ، والبناءُ ليس بواقعٍ على الحركاتِ، بلِ الحركاتُ ما به البناءُ فكذا الإعرابُ[1].

ولَمَّا كانَ اتفاقُهم على تنويعِ الإعرابِ على الرفعِ والنصبِ والجرِّ يعضُدُ أنَّ الإعرابَ ما به الاختلافُ- قالَ المصنِّفُ:

(ما)؛ أي: حركةٌ أوحرفٌ؛ فلا يرِدُ العاملُ والمقتضَى والإسنادُ[2].

(اخْتَلَفَ آخِرُهُ)؛ أي: صفةُ آخرِ الاسمِ أوالمعربِ[3]. وإنما جُعِل الإعرابُ في الآخرِ؛ لأنه دالٌّ على الوصفِ؛ أي: كونُه عمدةً، أوفضلةً. والدالُّ [ي/ 8ب] على الوصفِ بعدَ الموصوفِ[4].

(بِهِ)؛ أي: بالحركةِ أوبالحرفِ[5]؛ فهوعائدٌ إلى «ما»[6]. فإن قيلَ: اختلافُ آخرِ المعربِ لا يتحقَّقُ إلا بحركتَين؛ فالحركةُ الواحدةُ ينبغي ألَّا تكونَ إعرابًا. قيل: المرادُ السببُ القريبُ غيرُ

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: هوعبارة عن عدم الاختلاف. وفي كون الحركات ما به البناء نظر؛ فإنّه لا يظهر كونها سببًا للبناء، بل السبب هوالمشابهة لمبني الأصل، أوعدم التركيب وأيضًا البناء قد يكون على السكون؛ وهوالأصل فلا يصدق أن البناء حاصلٌ بالحركات. أخوين». اهـ.

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «فلا يرد العامل ...»؛ أي: حين أريد بـما الحركة أوالحرف، لا يرد العامل والمقتضى للإعراب؛ لأنها ليست بحركة ولا حرف موجب لاختلاف آخر المعرب هذا جواب عما يقتضيه عموم لفظ «ما» الشاملة للعامل والمقتضى والإسناد؛ فإنّها يختلف المعرب بها مع أنّها لا تسمى إعرابًا. براق». اهـ.

[3] قال عبد الرحمن الجامي: «آخر المعرب من حيث هومعرب ذاتا أوصفة». الفوائد الضيائية شرح الكافية (1/ 193).

[4] انظر: شرح المفصل (1/ 150)، وشرح الرضي (1/ 71)، وقال ابن الحاجب في أماليه: «ليس عندي اختلاف هوإعراب ألبتة. وقولهم: إن ثمَّ اختلافًا هوالإعراب، إنما هونزاع في عبارة، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات والحروف فيما أعرب لا لحروف. وكل ما كان إعرابًا بحرف فهوعندي الإعراب». أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: د/ فخر قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ- 1989م، (2/ 519، 520).

[5] في (هـ)، (ي): «الحرف».

[6] قال ابن الحاجب: «الضمير في «به» ضمير «ما»، أي: الشيء الذي يختلف آخر المعرب به؛ كما تقول: الإنسان هوما تتوقف عقليته على النطق. فالضمير عائد على «ما»، لا على الإنسان باعتبار خصوصيته، لأنه لم يكمل باعتبار ذلك إلى الآن، وإنما رجع إلى قولك: ما، فكذلك هذا. ولا بد من هذا الضمير ليعود على الذي، إذ الضمير في قولك: آخره، للمعرب. ولوقلت: الإعراب هوالشيء الذي يختلف آخر المعرب، لم يكن كلامًا». أمالي ابن الحاجب (2/ 602).

التَّام؛ أي: ما له نوعُ تأثيرٍ في المسبَّبِ لا التَّأثيرُ التامُّ؛ فيخرجُ العاملُ؛ [ب/ 18أ] لأنَّه سببٌ بعيدٌ[1]. وتدخلُ الحركةُ الأُولى والثانيةُ؛ لأنَّ الثَّانيةَ لا توجبُ الاختلافَ؛ إلا بعدَ الأُولى، ويمكنُ أنْ يقالَ: الحركةُ الأُولى بعدَ السكونِ فيكونُ[2] ممَّا يتمُّ به عليَّةُ[3] الاختلافِ فيصدقُ عليها أنَّها ممَّا يختلفُ به آخرُ المعربِ؛ لأنَّ الاسمَ حينئذٍ معربٌ؛ أي: مركبٌ[4] لم يشبهْ مبنيَّ[5] الأصلِ اختلف بها آخرُه مِن السكونِ إلى الحركةِ، [هـ/ 24ب] وإنْ لم يكُنْ في حال الإعرابِ؛ كما يقالُ: «أرضعتْ هذِه المرأةُ هذا الشَّابَّ»[6].

(لِيَدُلَّ)؛ أي: الاختلافُ أوما به الاختلافُ، وهوعلةٌ غائيةٌ للاختلافِ[7]، وقد[8] خرَجَ بها حركةٌ؛ نحو: «يا غلامي»؛ لأنَّها ممَّا اختلف (7/ب) به آخرُ المعربِ؛ لأن «غلامي» معربٌ على اختيار[9] المصنفِ، لكنها لا تدلُّ على معنًى من المعاني المعتورةِ. وإن جعلتِ العلَّةُ خارجةً عن الحدِّ يخرجُ حركةٌ؛ نحو: «يا غلامي» باعتبار الحيثيَّةِ؛ فإنَّها ليست ممَّا جيءِ به من حيثُ إنَّها[10] يختلفُ بها آخرُ المعربِ، بل مِن حيثُ إنَّها توافقُ الياءَ[11].

(عَلَى المَعَانِي)؛ أي: الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ.

---

(1) كتب في حاشية (ي): «العوامل سبب للمعاني المختلفة، والمعاني المختلفة سبب للإعراب، والإعراب سبب للاختلاف فيكون الإعراب سببًا قريبًا؛ أي: بلا واسطة، والعامل سببٌ بواسطتين، والمعاني المختلفة سبب بواسطة واحدة؛ فافهم».

(2) في (هـ): «فتكون».

(3) في (أ)، (ي): «علة».

(4) قوله: «أي مركب» ليس في (أ).

(5) قوله: «مبني» ليس في (ب).

(6) كتب في حاشيتي (أ)، (هـ): «فإن الإرضاع لم يكن في حال الشباب بل في حالة الطفولة- وزاد في (أ): والاختلاف في حال البناء لا الإعراب».

(7) المقصود بالعلّة الغائية: «الغاية من إيجاد الشيء، أوما لأجله وجد الشيء؛ فإن الغاية من صنع السرير هي الجلوس عليه»، وهي علة العلل. انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، تحقيق: عادل عبد الموجود- على معوض، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م، (2/ 882)، ونهاية الوصول في دراية الأصول (1/ 97)، ومعجم مصطلح الأصول (ص 216).

(8) قوله: «وقد» ليس في (أ).

(9) قوله: «على اختيار» في (أ): «باختيار».

(10) قوله: «حيث إنها» في (أ): «حيثياتها».

(11) قال عبد الرحمن الجامي: «وبقيد الحيثية خرج حركة نحوغلامي؛ لأنه معرب على اختيار المصنف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب، ليس من حيث إنه معرب بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم». الفوائد الضيائية (1/ 193).

(المُعتورةِ عَلَيه)؛ أي: على ذلك المعربِ أوالاسم. ويقالُ: «اعتَوَرُوا الشَّيءَ، وتَعاوَرُوه»؛ أي: تَداولُوه[1]. وعلى هذا يكونُ «المعتورةُ» على صيغةِ اسمِ المفعول؛ لأنَّ المعاني متداوَلةٌ لا متداولةٌ. وإنْ ثبَتَ الروايةُ بكسرِ الواويحمَلُ على المجازِ العقليِّ نحوَ: {عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} [الحاقة: 21، والقارعة: 7]، فيكونُ المعنى على المعانِي المعتورةِ مُظهِرُها[2] إيَّاها عليه[3].

(وَأَنْوَاعُهُ)؛ أي: أنواعُ [4] إعرابِ الاسمِ بالاستقراءِ، وإنَّما قالَ ههنا «أنواعُه»، وفي المبنياتِ: «وألقابُه»؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن الرفعِ والنصبِ والجرِّ[5] دالٌّ على نوعٍ مِن المعاني فلمَّا كانتِ المدلولاتُ أنواعًا[6] كانتِ الدَّوالُّ عليها أنواعًا، بخلاف البناءِ[7] هناك؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن علامةِ البنائيةِ[8] [ي/ 9أ] يدلُّ على أمرٍ واحدٍ وهوالبناءُ.

(رَفعٌ): سمِّي[9] رفعًا؛ لارتفاعِ الشَّفةِ السُّفلَى عندَ التلفُّظِ به، ولرِفعةِ مرتبتِه بينَ أخوَيهِ.

---

[1] انظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب- القاهرة، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م، (3/ 446)، والصحاح (2/ 762)، ولسان العرب (4/ 618)، والكليات (ص 147).

[2] في (ي): «مظهرة»، وضبطت في (هـ) بضم وفتح الميم وبكسر وفتح الهاء، وكتب فوقه: «معا».

[3] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «المعاني المعتورة» الصواب أن يقول: المعنى المعتور مظهر إياها بدون التاء؛ فإنك تقول معنى: {عيشة راضية} راضٍ صاحبها لا راضية، وقوله: «مظهرها» فاعل «المعتورة» إمَّا بفتح الميم والهاء على أن يكون اسم مكان؛ فإنَّ الاسم محل ظهور المعاني. أوبضم الميم وكسر الهاء؛ فإنَّ الاسم مُظهِر للمعاني المقتضية، وموجب الظهور. وقوله: «إياها» مفعول به لقوله: «المعتورة» وتعلق عليه بالمعتورة إنما هوبتضمين طارئة؛ أي: ليدل على المعاني المعتورة طارئة على الاسم. ولوفسِّر المعتورة بكسر الواوبالمتعاقبة كما فسره الرضي لم يبق اشتباه. أخوين». وانظر: شرح الرضي (1/ 57).

[4] بعده في (أ): «الإعراب».

[5] كتب في حاشية (هـ): «هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلًا بخلاف «الضمة، والفتحة، والكسرة» فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبًا، وفي الحركات الإعرابية على قلة. جامي». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 196).

[6] بعده في (ي): «مختلفة». وكتب في حاشيتها: «أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة». اهـ.

[7] قوله: «البناء» ليس في (أ).

[8] في (هـ): «البناء».

[9] في (أ): «يسمى».

(وَنَصْبٌ): سمّي نصبًا؛ لانتصابِ الشَّفتَين على حالِهما[1] عندَ التَّلفُّظِ به، ولأنَّه ينصبُ الفضلةَ في الكلامِ من غيرِ أنْ يحتاجَ إليها الكلامُ.

(وَجَرٌّ): سمّي[2] جرًّا؛ [هـ/ 125أ] لأنَّ عاملَه يجرُّ الفعلَ إلى الاسمِ، ولأنَّ الشَّفةَ السُّفلى تنجرُّ[3] إلى أسفلَ[4] عندَ التلفُّظِ به. قيل: إنَّما انحصرَ الإعرابُ في الثلاثةِ[5]؛ لأنَّ المعاني ثلاثةٌ فيكونُ أنواعُ الإعرابِ الدالُّ[6] عليها أيضًا ثلاثةً [ب/ 8ب] ليكونَ الدالُّ على حسبِ المدلولِ، وإلَّا لزمَ الاشتراكُ أوالترادفُ.

(فَالرَّفْعُ): الفاءُ للتَّفسيرِ[7]. **(عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ)**: لتناسُبِ الرَّفعِ والفاعلِ في القوَّةِ[8]. والياءُ مصدريةٌ؛ أي: كونُه فاعلًا حقيقةً أوحكمًا[9]. أونسبيةٌ[10]؛ أي: الخَصلةُ المنسوبةُ إلى الفاعلِ؛ وهيَ في المبتدأِ كونُه مسندًا إليه، وفي الخبرِ كونُه جزءًا ثانيًا مِن الجملةِ، وفي خبرِ بابِ «إنَّ» كونُه[11] جزءًا ثانيًا مِن الجملةِ واقعًا[12] بعدَ كلمةٍ ثلاثيَّةٍ أورباعيَّةٍ مقتضيةٍ للأسماءِ[13]. وإنَّما لم يقتصرْ على مجردِ كونِه جزءًا ثانيًا من الجملةِ؛ لأن المقتضي للإعرابِ يلزمُ أنْ يكونَ متقوِّمًا

---

[1] في (ب): «حالها».

[2] في (أ): «يسمى».

[3] في (أ)، (ب)، (ي): «ينجر».

[4] في (أ): «أسفله».

[5] في (أ): «ثلاثة».

[6] في (أ): «الدالة»، وفي (ب): «والدال».

[7] في (أ): «تفسير».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: ثقلًا وتأثيرًا؛ فإنَّ الرفع أثقل من النصب، والفاعل مؤثر». اهـ. وكتب في حاشيتي (هـ) أيضًا، (ي): «وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول، لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل لأنه واحد فأعطى الثقيل للقليل، والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة، لأنها خمسة، فأعطى الخفيف للكثير. ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له.جامي». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 197).

[9] كتب في حاشية (هـ): «وفيه نظر؛ فالأولى أن يقول: إن الرفع في الأصل علامة كونه فاعلًا، ويدخل فيه غيره تشبيهًا ق». اهـ.

[10] في (ب)، (هـ)، (ي): «نسبية».

[11] قوله: «كونه» ليس في (ب).

[12] في (هـ)، (ي)، (ب): «واقعا».

[13] كتب في حاشية (هـ): «ثلاثية؛ كـ «ليت» مثلا، ورباعية كـ «لعلّ» مثلا».

بالعواملِ[1]، وكونُه جزءًا ثانيًا غيرَ متقوِّمٍ بـ «إنَّ» لوجودِه قبلَ دخولِها بخلافِ ما ذكرنا (8/أ) لحصوله بـ «إنَّ» كما ترَى. وكذا القولُ في اسم «ما» و«لا» أنَّها كونُه مسندًا إليه واقعًا بعد نافٍ مقتضٍ للجملةِ كليس، وفي خبرِ «لا» التي لنفيِ الجنس أنَّها كونُه جزءًا ثانيًا بعد ما يقتضي الأسماءَ[2]. فاعرفْ.

(والنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ)؛ لتناسُبِ النَّصبِ والمفعولِ في الضعفِ. والياءُ فيها أيضًا مصدريةٌ؛ أي: كونُه مفعولًا حقيقةً أوحكمًا[3]. أونسبةٌ[4]؛ أي: الخَصلةُ المنسوبةُ إلى المفعول، وهي في الفَضَلاتِ كونُها فضلةً؛ كالمفاعيلِ. وفي اسمِ «إن» و"لا"[5]، وفي خبرِ بابِ «كان» و»ما» و"لا"؛ كونُه واقعًا بعدَ ما لا يتمُّ بالمرفوعِ[6].

(وَالجَرُّ عَلَمُ الإِضَافَةِ)؛ لتناسُبِ الجرِّ والمضافِ إليه في [هـ/ 25ب] التَّوسُّطِ[7] ولم يقلْ علمُ الإضافيَّةِ؛ لأنَّ الإضافةَ مصدرٌ بنفسِها؛ فلا حاجةَ إلى جعلِها مصدرًا بإتيانِ الياءِ والتاءِ، ولأنَّه

---

[1] بعده في (أ): «وكونه جزءًا ثانيًا من الجملة لأن المقتضي للإعراب يلزم أن يكون متقومًا بالعوامل».

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وكذا القول في اسم ما ولا ...» فإنَّ كونه مسندًا إليه لم يتقوم بما ولا لحصوله قبل دخولهما لكن كونه مسندًا إليه موصوفًا بالوقوع بعد نافٍ مقتضي للجملة متقوم بهما. برق». اهـ.

[3] كتب في حاشية (هـ): «وفيه نظر أيضًا؛ فكان الأولى أن يقول أيضًا: إن النصب في الأصل عَلَم كونه مفعولا، ويدخل فيه غيره تشبيهًا. ق». اهـ.

[4] في (ب)، (هـ): «نسبية».

[5] بعده في (هـ): «التي لنفي الجنس».

[6] كتب في حاشية (هـ): «إن قيل تعارضت المشابهتان في اسم «إنَّ ولا» وكذا في خبرهما وخبر «ما ولا» فما لوجهٍ في ترجيح مشابهة المفعول في الأول والثالث، وترجيح مشابهة الفاعل في الثاني أجيب بأنه لما كان إنَّ وأخواتها فرعًا على الأفعال في العمل ولها عملان: أصلي؛ وهوتقديم المرفوع على المنصوب، وفرعي؛ وهوعكسه راعوا في اسم إنَّ وأخواتها مشابهة المفعول وفي أخبارها مشابهة الفاعل ليحصل لها العمل الفرعي للفعل إشعارًا بفرعيتها عنه وفيه، وحمل لا عليها لكونها للتحقيق ولدفع الالتباس بلا في «ما ولا». ق». اهـ.

[7] في (أ): «الوسط». وكتب في حاشية (ي): «يعني: إن الجرَّ من حيث إنَّه متوسط بين الرفع والنصب مشابهة للمضاف إليه من حيث إنَّه متوسط بين الفاعل والمفعول؛ يعني قد يكون فاعلًا ومفعولًا، وقد يكون مفعولًا. سعد الله». اهـ.

[ي/ 9ب] ليسَ للجرِّ المعتدِّ به[1] ملحقاتٌ؛ كالرَّفعِ والنَّصبِ فلا حاجةَ إلى الياءِ المؤذنةِ بالإلحاقِ. والإضافةُ أعمُّ مِن أنْ تكونَ حقيقةً أوصورةً؛ كما في: «بحسبكَ دِرهَمٌ»، و: «ضاربُ زيدٍ»، و: «حسنُ الوجهِ».

(وَالعَامِلُ)؛ أي: عاملُ الاسمِ. والعاملُ المطلقُ هو: ما أوجَب كونَ آخرِ الكلمةِ فعلًا أواسمًا على وجهٍ مخصوصٍ، وفيه: أنَّه إنْ أطلَق الوجهَ المخصوصَ؛ أي: مخصوصٌ بأيِّ خصوصيةٍ كانت[2] ورَد نحوَ: «يَا زيدُ وغلامِي». وإنْ أُريد وجهٌ مخصوصٌ مِن الإعرابِ لزمَ الدَّورَ على قولِ مَن أخذَ العاملَ في حدِّ الإعرابِ. وإنْ أُريد وجهٌ مخصوصٌ مِن المُقتضَى يأباهُ ذكرُ آخرِ الكلمةِ ويخرجُ عاملُ الفعلِ وأُجيبَ بإرادةِ وجهٍ مخصوصٍ ممَّا اقتضاهُ المقتضِي أوالشَّبهُ [ب/ 9أ] التَّامُّ بالاسمِ[3].

(مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ)؛ أي: عاملٌ يحصُلُ بسببه[4] أوباستعانتِه، واعلمْ أنَّه: إنْ أُريدَ به السببُ البعيدُ فلا يردُ الإسنادُ؛ لأنَّه ليسَ بسببٍ بل شرطٍ، أولأنَّه سببٌ قريبٌ، وفيه[5]. وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ للاهتمامِ وحملُه على الحصرِ غيرُ محتاجٍ إليهِ في الحدِّ[6].

(المَعْنَى المُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ): وهي الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ؛ كـ«ضرَبَ» في: «ضرَبَ زَيدٌ» فإنه يتقومُ به فاعليةُ «زيد». وكـ«ضربتُ» في: «ضَربتُ زيدًا» فإنَّه يتقوَّمُ به مفعوليةُ

---

[1] قوله: «المعتد به» في (أ): «المتعدية»!

[2] قوله: «أي مخصوص بأي خصوصية كانت» سقط من (أ)، وفي (ي): «بأي خصوصية كانت».

[3] كتب في (هـ): «قوله: «وأجيب بإرادة ...»؛ يعني: الرفع والنصب والجر مما اقتضاه المقتضي؛ وهوالفاعلية والمفعولية والإضافة؛ فيكون المقتضى سببًا قريبًا للإعراب. قوله: «أوالشبه التام»؛ أي: في الفعل والأول في الاسم، وفيه نظر: لأنَّ الشبه التام بالاسم يقتضي مطلق الإعراب لا وجهًا مخصوصًا. ن». اهـ.

[4] في (ي): «بسببيته».

[5] كتب في حاشيتي (ب)، (هـ): «لأنَّ المتبادر من السبب القريب لا البعيد؛ لأنَّ المطلق ينصرف إلى الكامل، وفيه: أنَّه متعين باشتهار الاصطلاح على أنَّ العامل سبب بعدي للاختلاف، والإسناد متوسط والإعراب مترتب، وفيه أن الاشتهار يلزم أن يكون عند السامع، ولا يوجد ذلك». اهـ. ثم كتب في حاشية (هـ) أيضًا: «فيه نظر؛ إذ إنَّه ليس بسبب؛ لأنَّ السبب المقتضي للإعراب هوالتركيب المتضمن للإسناد، وأيضًا أنَّ ليس سببًا قريبًا؛ لأنَّ السبب القريب هوالمعاني المقتضية. برق رحمه الله». اهـ.

[6] قوله: «في الحد» سقط من (أ).

«زَيدٍ». وكالباءِ في: «مررتُ بزيدٍ» فإنَّه يتقوَّمُ به الإضافةُ في «زيد»[1]. وقد عرَفتَ معنى الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ: فلا نعيدُ.

وعاملُ المبتدإِ؛ أعني: [هـ/ 126أ] التَّجرُّدَ للإسنادِ يتقوَّمُ بهِ[2] فاعليتُه، وهوكونُه مسندًا إليه؛ لأنَّه لولم يكنْ مجردًا تلعَّبَت به[3] العواملُ اللَّفظيَّةُ فيتحقَّقُ فيه ما تُقتضِيه[4] لا الفاعليةُ البتَّةَ، ولولَم يكنْ التَّجرُّدُ للإسنادِ فعدمَ تحقُّقِه فيه ظاهِرٌ[5].

ولَمَّا كانَ الإعرابُ إمَّا (8/ ب) بالحركةِ[6] أوبالحروفِ، والإعرابُ بالحركةِ[7] إمَّا مستوفٍ للحركاتِ الثَّلاثِ[8] أولا. والثَّاني إمَّا محمولٌ فيه الكسرةُ على الفتحةِ أوعلى العكسِ. والإعرابُ بالحروفِ إما بالحروفِ الثلاثِ[9] أوبحرفين: والثَّاني إمَّا رفعُه بالواوأوبالألفِ- شرَعَ في بيانِ هذه الأقسامِ السِّتَّةِ على التَّرتيبِ بتقديمِ الإعرابِ بالحركاتِ الثلاثِ لأصالتِه؛ لأنَّ الأصلَ هوالإعرابُ [ي/ 10أ] بالحركةِ. والأصلُ فيه استيفاءُ الحركاتِ الثلاثِ ولا مقتضًى[10] للعدولِ عن الأصلِ؛ فقال:

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «إذ يلزم منه أن تكون «يا» في يا زيدُ عاملًا في زيد؛ لأنَّها أوجبت كون آخره على وجه مخصوص من البناء على الضمِّ، وكذا الياء في: يا غلامي؛ فإنها أوجبت كون آخره على وجه مخصوص من كونه مبنيًّا على الكسر. ق». اهـ.

[2] قوله: «به» سقط من (أ)، (ي).

[3] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي: اختلطت- وزاد في (ي): وتصرفت. سعد الله». اهـ.

[4] في (هـ)، (ي)، (ب): «يقتضيه».

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: كونه مسندًا إليه فيه؛ أي: في المبتدأ ظاهرٌ؛ لعدم التركيب المقتضي للإعراب. ق». اهـ.

[6] في (هـ): «بالحركات».

[7] بعد في (أ): «أوبالحروف والإعراب بالحركة».

[8] في (ي): «الثلاثة».

[9] في (ي): «الثلاثة».

[10] في (أ): «يقتضي».

(فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ): الفاءُ فصيحةٌ[1]؛ أي إذا عرفتَ ذلك فتقولُ: «المفرد...إلخ»[2] والمرادُ بالمفردِ المفردُ[3] مِن كلِّ وجهٍ. واحتُرِزَ به عن غيرِ المفردِ؛ مِن المثنَّى والجموعِ، وما في حكمِهما ممَّا أُلحِق بهما؛ فلا يرِدُ نحوُ: «كلا» والأسماءِ الستَّةِ؛ لأنَّها غيرُ داخلةٍ في المفردِ حيثُ أُريدَ به المفردُ مِن كلِّ وجهٍ، ولأنَّه لا يلزمُ بالحكمِ على الجنسِ على الإجمالِ[4] الحكمُ على كلِّ فردٍ[5]، ولأنَّ الأسماءَ الستَّةَ و"كِلا" معربانِ[6] بالحركاتِ الثلاثِ وإنْ لم يكُن كذلك في كلِّ حالٍ. والاستغراقُ يوجِبُ اشتمالَ الأفرادِ لا اشتمالَ أحوالِها، وفيهِ[7].

(وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ): احتُرِز به[8] عن الجمعِ السَّالِمِ؛ بالألفِ والتاءِ أوبالواووالنونِ، أوبالياءِ والنُّونِ.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «الفاء الفصيحة هي التي حذف معها المعطوف عليه مع كونه سببًا من غير تقدير شرط، فإن لم يحذف المعطوف لا تسمى فصيحة بل إن كان سببًا للمعطوف تسمى فاء السببية، وإلا ففاء التعقيب، وإن كان محذوفًا ولم يكن سببًا لا تسمى فصيحة أيضًا، وإن كان المعطوف عليه شرطًا لا تسمَّى فصيحة أيضًا بل جزائية؛ سواء كان المعطوف عليه محذوفًا أولا». اهـ. انظر الكلام عن الفاء الفصيحة في: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1997م، (1/ 103).

[2] قوله: «المفرد ...إلخ» في (أ): «المفردات»، وفي (هـ): «المفرد المنصرف إلخ»، وفي (ي): «المفرد».

[3] قوله: «المفرد» ليس في (أ).

[4] في (هـ)، (ي)، (ب): «الإهمال».

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: وإن سلم أن ليس المراد بالمفردِ المفردَ من كلٍّ بل ما يقابل المثنى والجموع وما في حكمهما فلا نقض أيضًا بالأسماء الستة؛ لأنه لا يلزم بالحكم على جنس المفرد بحمل اللام فيه على الجنس دون الاستغراق على الإجمال الحكمُ على كلِّ فردٍ حتى يرد بالأسماء الستة ولكن يرده كون مسائل الفنِّ قواعد كلية. برق رحمه الله». اهـ.

[6] في (هـ)، (ب): «معربات».

[7] كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر؛ لأنَّ هذه الأسماء مضافة إلى غير ياء المتكلم، مكبرة غير مضافة إلى ياء المتكلم أومصغرة، وكذا «كلا» مضافًا إلى المضمر غير «كلا» مضافًا إلى المظهر؛ فلا يكون الاستغراق موجبًا لاشتمال الأفراد. ق». اهـ.

[8] قوله: «به» ليس في (ي).

(المُنْصَرِفُ): صفةٌ بعدَ صفةٍ، واحترز به عن غيرِ المنصرفِ [ب/ 9ب] من [هـ/ 26ب] الجموعِ؛ كـ"مساجِدَ ومصابيحَ" وكذا في الأوّل[1]، ولوقال: «المفردُ والجمعُ المُكسَّرُ المنصرفان» لكانَ أخصرَ؛ إلا أنّه لمّا كانَ ممّا يحتملُ التّغليبُ عدل عنه إلى الإطناب.

(بِالضَّمَّةِ): لفظًا أوتقديرًا. **(رَفْعًا)**: ظرفٌ أوحالٌ[2]، أومصدرٌ نوعيٌّ إنْ قدِّرَ يعربُ، أوتمييزٌ[3] عن النسبةِ؛ أي: وقتَ رفعِ العاملِ، أومرفوعًا، أويعرَّبُ بالضمّةِ رفعًا، أوبالضّمّةِ رفعَهُ.

(وَالفَتْحَةِ نَصْبًا): من بابِ العطفِ على معمولَي عاملَينِ مختلفَينِ؛ بتقديمِ الظّرفِ[4]، نحو: «في الدّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو».

(وَالكَسْرَةِ جَرًّا): و"نصبًا وجرًّا" كقوله «رفعًا». واعلَمْ[5] أنّ الضّمّةَ والفتحةَ والكسرةَ بالتّاءِ واقعةٌ على نفسِ الحركة لا بشرطِ كونِها إعرابيةً أوبنائيةً[6]، بخلافِ المجرَّدِ عن التّاءِ فإنّها ألقابُ البناءِ.

(جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ): هوصفةُ جمعِ المؤنّثِ وليست بأعرفَ[7] من الموصوفِ؛ لأنّ المضافَ إلى ذي اللّامِ له في بابِ الصفةِ حكمُ ذي اللامِ، والمرادُ: صيغةُ جمعِ المؤنّثِ

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: لفظ المنصرف الأول الذي قيِّد به المفرد؛ احترز به أيضًا عن غير المنصرف من المفردات. ق». اهـ.

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «أوحال»؛ أي: مرفوعين على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول، والعامل فيه الجارُّ والمجرور وذوالحال الضمير المستكن فيه. ق». اهـ.

[3] في (هـ): «تمييز».

[4] كتب في حاشية (ي): «قوله: «بتقديم الظرف» إشارة إلى مذهب المصنف في باب العطف على مفعولي عاملين مختلفين؛ فإنّ مذهبه في هذا الباب جوازه بشرط تقديم المجرور على المنصوب، أوعلى المرفوع وإن كان سيبويه لا يجوزه مطلقًا، وإن كان الفراء يجوزه مكانًا. سعد الله». اهـ.

[5] كتب في حاشية (ي): «جواب سؤال مقدر؛ كأنّه قيل: استعمال الضمّة والفتحة والكسرة ههنا غير واقع موقعه؛ لأنّها ألقاب البناء والمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف معربان؛ فأجاب بقوله: «اعلم ...». سعد الله». اهـ.

[6] في (أ): «بيانية».

[7] في (ب): «بالحرف».

السَّالِمِ فلا يَخْرُجُ؛ نحو: «سَفَرْجَلاتٍ وسِبَحْلاتٍ[1]» من جموعِ المذكَّرِ، أوالمرادُ: جمعُ المؤنَّثِ وما كانَ[2] على صيغته كـ"سجلاتٍ"[3] (9/أ) فكانَ من حذفِ المعطوفِ[4].
ولوقالَ: «الجمعُ بالألفِ والتَّاءِ» لكانَ أشملَ وأظهرَ. واحترَز بقوله: «السالم» عن جمعِ[5] المؤنَّثِ المكسَّرِ؛ كـ«حُمُرٍ» في جمع: «حَمْراءَ».
[ي/ 10ب] (بالضَّمَّةِ): رفعًا. (وَالكَسْرةِ): نصبًا وجرًّا؛ لأنَّه فرعٌ لجمعِ المذكَّرِ، وحمل فيه النصبُ على الجرِّ فحُمِل في الفرعِ؛ لئلَّا يلزمَ مزيتُه[6] على الأصلِ[7]. والمَزيَّةُ يكونُ إعرابُه بالحركةِ متحملةً[8] ضرورةً؛ لعدمِ ما يصلُحُ للإعرابِ في آخرِه، ولأنَّ[9] الإعرابَ بالحروفِ[10] في الجموعِ صار أصلًا مُمهدًا معتبَرًا [هـ/ 27أ] فصارَ الإعرابُ بالحركةِ؛ كأنه فرعٌ فيها.
وإنَّما قدَّم جمعَ المؤنَّثِ على غيرِ المنصرفِ؛ لأنَّه أكثرُ خلافًا للأصلِ من جمعِ المؤنَّثِ حيثُ ترَكَ فيه[11] إحدَى الحركاتِ مع التنوينِ؛ بخلافِ جمعِ المؤنَّث وليأتيَ[12] ذكرُهما على سبيلِ[13]

---

[1] في (أ)، (ب)، (ي): «سجلات». والسبحل من قولهم: «جمال سبحلات»؛ أي: ضخام. انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 615)، وشرحه للسيرافي (4/ 353)، وشرح المفصل (3/ 346).
[2] قوله: «كان» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).
[3] في (هـ): «سبحلات».
[4] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (3/ 274)، شرح ابن عصفور جمل الزجاجي (1/ 149)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4756)، وشرح الرضي على الكافية (3/ 388).
[5] في (ي): «الجمع»، وفي (ب): «جموع».
[6] في (أ)، (هـ): «مزية».
[7] كتب في حاشية (هـ): ««نصبًا وجرًّا»؛ فإنَّ النصب فيه تابع للجر؛ إجراء للفرع على وتيرة الأصل، الأصل الذي هوالجمع المذكر السالم؛ فإنَّ النصبَ تابع للجر؛ كما سيجيء ذكره؛ نحو: جاءتني مسلمات. جامي». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 199).
[8] في (أ): «متحملة».
[9] كتب في حاشية (هـ): «عطف على ضرورة بحسب المعنى؛ أي: لا مزية اختيارية له بكون إعرابه بالحركات لضروريته، ولأنَّ الإعراب بالحروف في الجموع. ق». اهـ.
[10] في (أ)، (ب): «بالحرف».
[11] في (أ): «فيها».
[12] قوله: «وليأتي» في (ب): «وليامتى»، وفي (هـ): «ولتأتي».
[13] قوله: «سبيل» ليس في (أ)، (ي).

ترتيبِ الاحترازِ عنهما في قولِه: «فالمفردُ المنصرفُ»، ولأنَّ غيرَ المنصرفِ بمنزلةِ المتعدِّدِ؛ لأنَّه قد يكونُ مفردًا وقد يكونُ جمعًا[1].

(غَيْرُ المُنْصَرِفِ بالضَّمَّةِ): رفعًا. **(وَالفَتْحَةُ)**: نصبًا وجرًّا؛ لأنَّه لَمَّا تركَ جرُّه لشبهِ الفعلِ باعتبارِ الفرعيتَينِ حُمِلَ الجرُّ على النَّصبِ؛ لمكانِ المشاكلةِ بينهما[2].

(أَخُوكَ وَأَبُوكَ[3] وَحَمُوكِ): أمُّ الزَّوجِ وعصبته فلا[4] يضاف إلا إلى المرأة. [ب/ 110]

(وَهَنُوكَ[5] وَفُوكَ وذُومَال): أضافَ «ذو» إلى الظاهرِ دونَ الكافِ؛ لأنَّه لا يضافُ إلَّا إلى أسماءِ الأجناسِ الظَّاهرةِ. واعلَمْ أنَّ أربعةً منها: منقوصاتٌ[6]، والخامسُ: أجوفٌ واويٌّ لامُها هاءٌ؛ وأصلُه: «فوه»، والسَّادسُ: لفيفٌ مقرونٌ بالواوَين، وأصلُه: «ذوو».

وإنَّ المرادَ منها: الأسماءُ السِّتَّةُ المكبَّرةُ الموحَّدةُ[7] لا هذه الألفاظُ[8]، وإلَّا لكانَ مِن بابِ الحكمِ على الجزئيِّ[9]؛ فإن قيلَ: مِن أيِّ نوعِ هذه الإرادةُ؟ قيلَ: اللَّفظُ إذا أُريدَ به مجردُ اللَّفظِ يكونُ

---

[1] كتب في حاشية (ي): «حاصل هذا التعليل أنَّ جمع المؤنث السالم سابق في الاحتراز عن غير المنصرف؛ إذِ الاحتراز بقيد الانصراف، وقيد إفراد سابق في الذكر على قيد الانصراف فقدَّم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف في ذكرٍ سيأتي في ذكرهما على ترتيب الاحتراز. سعد الله». اهـ.

[2] كتب في حاشية (ي): «الأسماء الستة» وفوقها نسخة.

[3] بعده في (أ)، (ي): «وهنوك».

[4] في (ي): «ولا».

[5] قوله: «وهنوك» ليس في (أ)، (ي).

[6] كتب في حاشية (هـ): «وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك؛ جعل اللام فيها علامة للمعاني؛ كالحركات، وكذا العين في الباقين؛ أعني: الخامس والسادس فإعرابهما بلام الكلمة أوعينها جعلتا بدلًا عن الحركات، وهذا هو الصحيح في إعراب هذه الأسماء. ق». اهـ.

[7] كتب في حاشية (هـ): «احترز به عن مثناها ومجموعها؛ لأنها إذا ثنيت أوجمعت؛ فإعرابها كإعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة. ق». اهـ.

[8] بعده في (ي): «أنفسها».

[9] في (أ): «الجزائي». وكتب في حاشية (هـ): «قوله: «من باب الحكم على الجزئي»؛ حيث يخرج منه المضاف إلى الاسم الظاهر وضمير الغائب، ولا المتكلم مع الغير، وذلك غير جائز في بيان الأحكام الكلية. ق». اهـ.

علَمًا، والعَلَمُ يصحُ تأويلُه بالصِّفةِ المشتَهرُ مسماه[1] بها؛ كما عُرف في: «رُبَّ حاتِمٍ»، و: «لكلِّ فِرعونٍ مُوسَى»[2]؛ فيصحُ أن يؤولَ «أخوكَ وأبوكَ ...إلخ» بالصِّفةِ التي اشتهَرت بها[3]، ويمكِنُ أنْ يقدَّرَ «مِثلُ» مضافًا، ويجعل ذلك وجهَ الشَّبهِ[4].

(مُضَافَةً): إمَّا حالٌ مِن قولِه «أخوكَ ...إلخ»؛ لأنَّه مفعولُ فعلِ الإعرابِ مِن حيثُ المعنى؛ فيكونُ حالًا مِن مفهومِ الكلامِ. وإمَّا حالٌ مِن[5] ضميرِ قولِه: «بالواوِ»، والعبارةُ محمولةٌ علَى التقديمِ والتَّأخيرِ [هـ/ 27ب] وإلَّا [ي/ 10ب] فالحالُ لا تتقدَّمُ على العاملِ المعنوي[6]. وأما جعلُها خبرَ «كائنةٍ» المحذوفةِ؛ ففيه ما فيه[7].

(إلَى غَيرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ): الجارُّ والمجرورُ متعلقٌ[8] بـ«مضافةً»، واحترز به عن نحوِ: «أبي وأخي»، وخبرُ قولِه: «أخوكَ وأبوك ...إلخ» قولُه:

---

[1] قوله: «المشتهر مسماه» في (أ): «المشتهرة مسماة».

[2] كتب في حاشية (هـ): «فإنَّه إنَّما صحَّ دخول «ربّ» عليه؛ لتأويله بصفته المشتهر هوبها؛ أي: ربُّ جواد، أي: ظالم موسى؛ أي: قاهر فإنَّه إنما يصحُّ دخول كلٍّ على فرعون والإخبار به عن موسى بعد تأويلها بصفته المشتهر هوبها». اهـ، وكتب في حاشية (ي): «في قوة ربُّ جوادٍ، ولكلِّ ظالمٍ متجبر عادلٌ؛ لاشتهار حاتم بالجواد، وفرعون بالتجبر والظلم، وموسى بالعدل والقهر على الظالم؛ فيكون الجود لازم لحاتم مفهومًا منه، والتجبر والظلم لازمان لفرعون ومفهومان منه؛ فإرادة الجواد من حاتم، وإرادة المتجبر الظالم من فرعون إرادة اللازم من إطلاق الملزوم فتدخل «ربَّ» على النكرة، ويضاف كلٌّ إليها. سعد الله». اهـ.

وانظر التفصيل في: شرح الرضي (2/ 33)، وتمهيد القواعد (2/ 619)، وتعليق الفرائد (2/ 156).

[3] في (ي)، (ب): «فيها».

[4] في (ب): «التشبيه».

[5] في (ي)، (ب): «عن».

[6] كتب في حاشية (هـ): «فيه أنَّه يستلزم أن يكون المراد بالتقديم الممنوع التقديم لفظًا ورتبة لا لفظًا فقط، ولم يقل به أحد. ق». اهـ.

[7] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «لأنَّ الكلام في «كانت» كالكلام فيه، والحذف خلاف الأصل مع أنَّ حذفه بلا حرف الشرط شاذٌ، ولا يجوز أن يكون صفة للأسماء الستة بحذف الموصول، وهي التي؛ لأنه لا يجوز حذف الموصول بلا صلة بينهم. سعد الله». اهـ.

[8] قوله: «الجار والمجرور متعلق» في (أ): «الجارة متعلقة»، وفي (ب)، (هـ): «الجار متعلق».

(بالوَاو): (9/ب) رفعًا. **(وَالأَلِفِ)**: نصبًا. **(وَاليَاءِ)**: جرًّا؛ أي: **يصحُّ** إعرابُها بالحروفِ الثلاثةِ بالإمكان العامِّ لا بالضَّرورةِ؛ فلا يردُ ما قيل[1].

واعلَمْ أنَّ في الأسماءِ السِّتَّةِ الموحَّدةِ في إعرابِها وجوهًا؛ منها إعرابُها بالحروفِ الثلاثةِ؛ إذا كانَ في آخرِها حرفٌ يصلحُ للإعرابِ، وذلك إذا كانت مكبَّرةً مضافةً إلى غيرِ الياءِ، وإنَّما أُعربت حينئذٍ[2] بالحروفِ؛ لأنَّها تشبهُ المثنَّى في الدِّلالةِ على أمرين، وإمكان[3] العمل بالشَّبَهِ لوجودِ[4] ما يصلحُ للإعرابِ في آخرِها[5] في هذه الحالة سماعًا بخلافِ حالتَي[6] الإفرادِ والإضافةِ إلى الياءِ[7] لعدمِ ذلك فيهما[8]، وكذا في حالةِ التَّصغيرِ؛ لأنَّ آخرَها فيها حرفُ علَّةٍ وما قبلَها ساكنٌ وهيَ في حكمِ الحرفِ الصحيحِ، والحرفُ الصحيحُ لا يصلحُ للإعرابِ فكذا هذا، وبخلاف نحو[9]: «يدٍ ودمٍ» لعدمِ ما يصلحُ للإعرابِ في آخرِهما في حالتَي الإفرادِ والإضافةِ؛ حيثُ لا[10] يعودُ حرفُ العلَّةِ فيهما في الإضافةِ سماعًا، وكذا في سائرِ الأسماءِ المحذوفاتِ الأعجازِ [ب/ 10ب] فاعرِفْ.

---

[1] كتب في حاشية (ي): «الإمكان العام سلبُ الضرورة من الجانب المخالف للحكم؛ نحو: «الله عالم» بالإمكان العام؛ أي: لا ضرورة في جهله؛ بخلاف الإمكان الخاص، وهوسلب الضرورة من الجانبين؛ نحو: «زيدٌ عالم» بالإمكان الخاص؛ أي: لا ضرورة علمه ولا في جهله. سعد الله». اهـ.

[2] قوله: «حينئذ» ليس في (ي).

[3] كتب في حاشية (هـ): «عطف على أنَّها تشبه، ولم يقل لإمكان؛ تنبيهًا على أنَّها معًا علة واحدة وألا يلزم أن يكون غلام زيدٍ مثلها». اهـ.

[4] في (ي): «لوجوه».

[5] في (ي): «آخره».

[6] في (أ)، (ي): «حالة».

[7] في (هـ): «ياء المتكلم».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أمَّا حالة الإفراد فلعدم ظهور شبهها بالمثنى وأمَّا في حالة الإضافة إمكان العمل بالشبه فيها لعدم ما يصلح للإعراب في آخرها في تلك الحالة. شرح». اهـ.

[9] قوله: «نحو» ليس في (أ).

[10] قوله: «لا» ليس في (ب).

(الْمُثنَّى)، **(وَكِلَا)**: عطف على «المثنى» وكذا «كلتا»، ولم يذكرْه لكونِه فرعَ «كِلَا»، وفيه: أنَّه ذكَر اثنتين معَ الفرعيَّةِ؛ وفيه[1].

(مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ): واحترز به عمَّا إذا كانَ مضافًا إلى مظهَرٍ فإنَّ حكمَه حينئذٍ حكمُ «اعصا»؛ نحوَ: «جاءَنِي كِلَا الرَّجُلينِ»، و: «رَأيتُ كِلَا الرَّجُلينِ»، و: «مَررتُ بِكِلَا الرَّجلينِ».

(وَاثْنَانِ): و«اثنَتَان»، وكذا: «ثِنْتَان»، وإنَّما كانَ حكمُهما حكمَ[2] الْمُثنَّى؛ [هـ/ 128] لشبهِهما بالمثنَّى لفظًا لوجودِ الألفِ والياءِ، ومعنًى[3] للدِّلالةِ[4] علَى شيئَين.

(بِالْأَلِفِ): رفعًا. **(وَالْيَاءِ)**: نصبًا وجرًّا، وإنَّما جعِل إعرابُ المثنَّى والمجموعِ بالحروفِ؛ لأنَّ في آخرِهما حرفًا دالًّا على التَّثنيةِ والجمعِ، فامتنعَ إعرابُهما بالحركةِ[5] لفظًا[6]. فإمَّا أنْ يعربَا بالحركةِ تقديرًا أوبالحرف لفظًا؛ وكلاهما خلافُ الأصلِ لكن الإعرابَ بالحرفِ[7] لفظًا أولى؛ لأنَّه أظهَرَ في الدِّلالةِ مِن المقدَّر، وإن كانَ بحركةٍ، ولا مانعَ منه[8]، بخلافِ [ي/ 11ب] «عصا» حيثُ يلزمُ به فيه[9] تركُ التنوينِ أوالتقاءِ الساكنينِ، أوتقديرِ الحرفِ أيضًا.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر؛ لأنَّ الفرعية باعثة لا موحية، مع أنَّه ليس في بعض النسخ ذكر «اثنتان». ق». اهـ.

[2] في (أ)، (ب): «كحكم».

[3] قوله: «ومعنى» ليس في (ب).

[4] في (هـ): «لوجود الدلالة».

[5] قوله: «بالحركة» ليس في (ب).

[6] كتب في حاشية (هـ): «وذلك لعدم قبول علامات التثنية والجمع الحركة اللفظية. ق». اهـ.

[7] في (هـ)، (ي): «بالحروف».

[8] كتب في حاشية (ي): «لكون الإعراب بالحركات التقديرية فرعَ الإعراب بالحركات اللفظية، ولكون الإعراب بالحروف اللفظية فرع الإعراب بالحركات اللفظية. سعد الله». ثم كتب بعدُ: «كأنَّه قيل: إذا كان الإعراب بالحروف لفظًا أولى من الإعراب بالحركة التقديرية فلِمَ لَمْ يعرب مثل؛ العصا بالحروف تقديرًا؟ فقال: بخلاف عصا .... سعد الله». اهـ.

[9] قوله: «فيه» ليس في (ب).

وقيل[1]: إنَّما جعل إعرابهما بها[2]؛ **لأنَّه** وجد في آخر كلٍّ منهما وضعًا[1] حرفان للدلالة على التثنيةِ والجمعِ فأخرجناهما عن الترادُفِ بتخصيصِ كلٍّ منهما بمعنًى، وجعلْنا اختلافَهما اختلافَ الإعرابِ[4]. **وقيل**: إنَّما[5] جعِل إعرابُهما بالحرفِ[6]؛ لمناسبتِهما إيَّاها باعتبارِ الفرعيَّةِ؛ فإن قلتَ: المصغَّرُ والمنسوبُ والمكسَّرُ أيضًا فرع؟ قلتُ: ليس فيها حرفٌ يصلحُ للإعرابِ. (1/10) **وقيل**: إنَّما جعِل إعرابُ التثنيةِ بالحرفِ؛ لأنَّها ضعفُ الواحدِ، وإعرابُ الواحدِ بالحركةِ فجعِلَ إعرابُها بما هو ضعفُ الحركةِ، وحملُ الجمعُ عليها لسلامةِ بناءِ الواحدِ فيهما.

وإذا عرَفتَ ذلك فالحروفُ الصَّالحةُ للإعرابِ ثلاثةٌ[7]؛ فأُعطِيَ الألفُ للتثنيةُ لخفَّتِها وكثرةِ التثنيةِ، أولأنَّها في الفعلِ ضميرُ التثنيةِ، أولوَفق آخرِ ضميرِها؛ وهوهما. والواوللجمع لثقلِها وقلةِ الجمعِ، أو[8] لأنَّ مخرَجَها[9] جمعُ الشفتَينِ، أولأنَّها ضميرُ الجمعِ في الفعلِ، أولوَفق آخرِ همُوا. فأخذَهما حالةُ الرَّفعِ[10] فيهما[11] لقوتِها. وبقي الحالتانِ[12] في كلٍّ منهما؛ فاشتركتِ

---

[1] في (أ)، (ي): «قيل» بدون واو.

[2] قوله: «جعل إعرابهما بها» في (أ)، (ب): «جعلا بها».

[3] قوله: «وضعا» ليس في (أ).

[4] كتب في حاشية (هـ): «يعني: أنهما لما كانتا موضوعتين للتثنية أوالجمع كانتا مترادفين؛ لدلالة كلٍّ منهما على غير ما يدلُّ عليه الآخر فلمَّا أرادوا أن يجعلوهما علامتي الإعراب؛ فأخرجوهما عن الترادف بتخصيص الألف في التثنية والواوفي الجمع بالفاعلية، وإن كانت دالَّتين على التثنية والجمع أيضًا؛ إذ لا تنافي بينهما، وتخصيص الياء فيهما بالمفعولية والإضافة. ق». اهـ.

[5] في (أ)، (ب): «وإنما».

[6] في (هـ)، (ي): «بالحروف».

[7] في (أ)، (ي): «ثلاث».

[8] قوله: «أو» ليس في (ب).

[9] في (أ): «مخرجهما».

[10] أي: أخذ الألفَ والواوحالةُ الرفع.

[11] في (أ): «فيها». وفيهما؛ أي: التثنية والجمع.

[12] أي: حالتا النصب والجرِّ.

الياءُ بالضَّرورةِ، وفرّق بينَ [هـ/ 28ب] التثنيةِ والجمعِ بحركةِ ما قبلَها ففتّح في التثنيةِ[1] لوفقِ ما قبلَ الألفِ، [ب/ 11أ] وكسرٌ في الجمعِ لوفقِ الياءِ، ثمَّ زيدَتِ النونُ عوضًا عن حركةِ الواحِدِ؛ مِن حيثُ إنَّها حركةٌ لا مِن حيثُ إنَّها إعرابٌ وعِوضًا عن تنوينِهِ. وحرفُ الإعرابِ إعرابُ المثنَّى لا عِوضَ عن حركةِ الواحِدِ فلا يردُ ما أُورد من تكرارِ العِوضِ[2]؛ فصارَ إعرابُ المثنَّى بالألفِ رفعًا والياءِ نصبًا وجرًّا، وجمعِ المذكرِ السالِمِ بالواوِرفعًا والياءِ نصبًا وجرًّا[3].

وإنَّما جعِل إعرابُ «كِلا» مثلَ التثنيةِ؛ لأنَّه موحَّدُ اللَّفظِ مثنَّى المعنَى فعمِلنا بالاعتِبارينِ في الحالتينِ[4] فأعرَبْناهُ بالحرفِ باعتبارِ معنَى التثنيةِ في حالةِ الإضافةِ إلى المضمَرِ وأعربْناهُ بالحركةِ المقدَّرةِ باعتبارِ توحُّدِ اللَّفظِ في حَالةِ[5] الإضافةِ إلى المظهَرِ، ولم ينعكِسْ[6]. لمناسبتِه[7] بينَ المضمَرِ والمعنَى في الخفاءِ. وبينَه وبينَ الإعرابِ بالحروفِ في الفرعيَّةِ[8]، ولأنَّه[9] إذا أُضيفَ إلى المضمَرِ يكونُ تأكيدًا [ي/ 12أ] للمثنَّى ألبتَّة فحمِلَ علَى متبوعِه.

---

[1] قوله: «في التثنية» في (أ): «للتثنية».

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: ليس حروف الإعراب في المثنى والمجموع عوضًا عن حركة الواحد بل هوحرف إعرابهما، والعوض عن الحركة وهوالنون فقط فلا يلزم تكرار العوض. ق». اهـ.

[3] انظر هذه الآراء تفصيلًا في: الكتاب (3/ 285)، والمقتضب (3/ 39)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 152)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 67)، وشرح الرضي (1/ 74)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (1/ 258)، والفوائد الضيائية (1/ 202).

[4] في (أ)، (ب): «حالين».

وكتب في حاشية (ي): «فعملنا كلا في إعرابه بالاعتبارين؛ أي: باعتبار جانب لفظه عند الإضافة إلى المظهر، وباعتبار جانب معناه عند الإضافة إلى المضمر. سعد الله».

[5] في (ي): «حال».

[6] كتب في حاشية (ب): «كما أن الإعراب بالحروف في الإعراب فرع الحركة؛ كذا المضمر فرع المظهر في الدلالة على مدلوله؛ لأنَّ دلالة المظهر أظهر». اهـ.

[7] في (هـ)، (ي): «لمناسبة».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: لمناسبة بين المضمر وبين الإعراب بالحروف في الفرعية لكون المضمر فرع المظهر، والحروف فرع الحركات. ق». اهـ.

[9] أي: «ولأنَّ كلا».

(جَمْعُ المُذكّرِ): احترز به عن جمع[1] المؤنث (السَّالِمُ): صفةُ «جمعُ»؛ أي: جمعُ المذكّرِ السالمُ، وما على صيغته؛ فيكونُ من باب حذف المعطوف[2]. أوالمرادُ[3]: صيغةُ جمع المذكّرِ فلا يردُ نحوُ: «سِنِينَ[4]، وثُبِينَ[5]، وقُلِينَ[6]» من جموع المؤنثات، ولوقال: «الجمعُ بالواووالنون» لكان أحسنَ[7].

(وأُولُو): جمعُ «ذو» لا عن لفظه. فإن قيل: «قالوا لم يوجدْ في كلام العرب كلمةٌ آخرُها واوبعدَ ضمةٍ[8] وأُولُوكذلك»؟ قيل: الواوفي معرض التغيير؛ فلم يُعتدَّ به. أويقالُ: الواولمَّا قام مقامَ الضمّةِ صارت كأنَّها ضمةٌ[9].

وإنّما قدّم «أولو» على «عشرين»؛ لأنه أدخلُ[10] في الجمع منه؛ [هـ/ 129] لأنه وضعَ لجماعةٍ بمعنى: الأصحابِ من غيرِ حصرٍ؛ بخلافِ «عشرين»[11].

---

(1) في (ي): «الجمع».

(2) كتب في حاشية (ي): «أي: إذا جعل من باب حذف المعطوف أوالمضاف، أومن باب عموم المجاز. سعد الله».

(3) قوله: «أوالمراد» في (أ): «والمراد».

(4) بعده في (ب): «في سنة».

(5) بعده في (ب): «في ثُبَةٍ»، وكتبت في حاشية (هـ).

والثُّبِينَ جمع الثُّبة؛ وهي: العصبة من الفرسان، أوجماعة من الناس. انظر: العين للخليل بن أحمد (8/ 248)، وتهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2001م، (15/ 113)، ولسان العرب (15/ 53).

(6) بعده في (ب): «في قُلَةٍ»، وكتبت في حاشية (هـ). انظره في: العين (5/ 211)، وتهذيب اللغة (9/ 226)، ولسان العرب (15/ 199).

(7) بعده في (هـ) (ي): «وفيه».

(8) كتب في حاشية (هـ): «المراد من الكلمة منها كل اسم متمكن احتراز عن الفعل والاسم المبني». اهـ.

(9) انظر القولين في: المرتجل شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1392هـ- 1972م، (ص 62)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 87)، وشرح الرضي (1/ 74)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 341)، والهمع (1/ 202).

(10) في (ب): «مدخل».

(11) كتب في حاشية (هـ): «أي: كما أنَّ الجمع يدل على آحاد غير محصورة؛ فكذلك أولو؛ فيكون أنسب بالجمع من عشرين. ق». اهـ.

(وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا)؛ أي: نظائرُ عِشرينَ وأمثالُها مِن ثلاثينَ إلى تسعينَ[1]؛ على وجه الاستعارةِ بتشبيهِ النَّظائرِ بالأخواتِ[2].

(بِالوَاوِ): رفعًا[3]. **(وَاليَاءِ** (10/ب) **نصبًا وجرًّا)**: وإنَّما جُعِل إعرابُ «أولووعشرون وأخواتُها[4]» بالحروفِ للشَّبهِ بالجمعِ؛ معنًى للدلالةِ[5] على الإفرادِ ولفظًا لوجودِ ما يصلُحُ للإعرابِ[6] في الآخرِ. ويحمل أولوعلى واحدِه؛ وهو«ذو»؛ وفيهِ[7]. وإنَّما لم يحمَلْ عليه، نحوَ: «أدلٍ وقَلَنسٍ»[8] معَ وجودِ الشَّبهِ[9] فيما ذكِرَ؛ لأنَّه [ب/ 11ب] جعِلَ فيه الواوياءً على القاعدةِ التصريفيَّةِ؛ فلوأعربَ بالحروفِ[10]؛ كالجمعِ السَّالمِ لرفعِ بالواوفيلزمُ قلبُ الواوياءَ فيكون تثقيلًا[11]؛ وفيه[12].

---

[1] قوله: «إلى تسعين» ليس في (ب)، (هـ).

[2] كتب في حاشية (هـ): «فإنَّه كما أن الشيء مع أخويه يرجعان إلى أصل واحدٍ كذلك الشيء مع نظائره؛ يرجعان إلى حكم واحد. ق». اهـ.

[3] قوله: «رفعا» سقط من (أ).

[4] في (ب)، (هـ)، (ي): «وأخواته»، والمثبت من (أ) لموافقة عبارة المصنف.

[5] في (ي): «لدلالته».

[6] قوله: «للإعراب» ليس في (أ)، (ي).

[7] كتب في حاشية (هـ): «لأنَّه لم يعهد حمل الجمع على واحده؛ مفرده، وإلا لحمل الجمع السالم على مفرده، والأسماء الستة المجموعة على مفرداتها. ق». اهـ.

[8] كتب في حاشية (هـ): «وأصل: «أدل»: أدلو، و«قلنس»: قلنسو؛ فقلبت الواوفيهما ياءً على القاعدة التصريفية، ثم حذفت الياء منهما في حالة الرفع والجر لثق الضمة والكسرة على الياء فحذفت؛ فالتقى الساكنان؛ وهي الياء والتنوين، وأمَّا في حالة النصب فيقال: أدلوًا وقلنسوًا؛ خفة الفتحة، وهما جمع: دلووقلنسوة. ق». اهـ.

وانظرهما تفصيلًا في: الكتاب (4/ 384)، والمقتضب (1/ 188)، والأصول لابن السراج (3/ 256)، وشرح التصريف، لأبي القاسم الثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: 1419هـ-1999م، (480).

[9] في (أ): «التشبه». وكتب في حاشية (هـ): «وهوالشبه بالجمع مع الدلالة على الإفراد». اهـ.

[10] في (أ)، (هـ): «بالحرف».

[11] في (هـ)، (ي): «ثقيلا».

[12] كتب في حاشيتي (ب)، (ي): «لأنَّ الواوهنا كالضمة؛ فلا يجوز فيه التغيير كما في «أولو». سعد الله». اهـ.

(التَّقْدِيرُ)؛ أي: الإعرابُ التَّقديريُّ، أوتقديرُ الإعرابِ. وهذا تقسيمٌ آخرُ للإعرابِ باعتبارِ ظهورِهِ ولا ظهورِهِ.

(فِيْمَا تَعَذَّرَ): «ما» مصدريةٌ حينيَّةٌ؛ أي: التَّقديرُ كائنٌ في وقتِ تعذُّرِ تلفُّظِ إعرابِه. أوموصولةٌ، أوموصوفةٌ[1]؛ أي: في المعرَبِ «الذي»، أوفي معرَبِ تعذَّرَ تلفُّظِ إعرابه على حذفِ مضافَينِ مِن ضميرِ تعذَّرَ[2].

(كَعَصًا): بدلٌ مِن «ما»؛ أي: في مثل «عصًا»، أوخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أوصفةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تعذُّرًا مثلَ تعذُّرِ إعرابِ عصًا[3]. **والمراد**: بمثلِ «عصًا» كلُّ اسمٍ مقصورٍ.

(وَغُلَامِي): والمرادُ بمثلِ «غلامي» كلُّ[4] معربٍ بالحركةِ مضافًا[5] إلى الياءِ.

(مُطْلَقًا): صفةٌ لزمانٍ محذوفٍ، أومصدرٍ [ي/ 12ب] محذوفٍ للتعذُّرِ المحذوفِ مضافًا إلى «عصًا»؛ أي: كتعذُّرِ إعرابِ «عصًا وغلامي تعذرًا مطلقًا»[6]. أوزمانًا مطلقًا؛ أي: غيرَ مقيَّدٍ ببعضِ الأحوالِ؛ أي: في جميعِ الأحوالِ[7]. [هـ/ 29ب] وإنَّما تعذَّرَ الإعرابُ فيهما؛ أمَّا في «عصًا» فللألفِ، وأمَّا في «غلامي» فللزومِ كسرةَ ما قبل الياءِ لوَفقِها[8].

---

[1] انظر: الفوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 220).

[2] كتب في حاشية (هـ): «من التلفظ والإعراب؛ كما أشار إليه بقوله: «تعذر تلفظ إعرابه ...» فحذف مضافان وأقيم المضاف إليه؛ الذي هوضمير المعرب مقام المضاف الأول، واستتر في الفعل؛ أعني: تعذر. ق». اهـ.

[3] انظر: شرح الرضي (1/ 97)، والفوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 220).

[4] بعده في (ي): «اسم».

[5] في (ي): «مضاف».

[6] انظر: الفوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 221).

[7] أي: الأحوال الإعرابية الثلاثة؛ الرفع والنصب والجرُّ.

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: لوفق الكسرة ومناسبتها الياء من باب إضافة المصدر إلى الفاعل أوالمفعول. ق». اهـ.

فلو أعربَ بالحركةِ لفظًا للزمَ تحريكُ الحرفِ الواحدِ[1] بحركتَين مختلفتَين أو متماثلتَين وهو محالٌ، ولا يمكنُ أن يجعَلَ كسرتُه جرًّا؛ كما يجعَلَ ألفُ التثنيةِ وواوالجمعِ رفعًا[2]، للزومِ توارِدِ المؤثرينِ اللفظيينِ على أثرٍ واحدٍ؛ وهما الياءُ، والعاملُ بخلافِ الألفِ والواو[3].

وقيلَ: «غلامي»[4] مبنيٌّ لغايةِ امتزاجِه بالمبنيِّ للإضافةِ، واتصالِ الضميرِ وسكونِ حرفِ العلَّةِ؛ **وفيه**: أنَّ الإضافةَ تمنعُ البناءَ؛ لأنَّها تنزِّلُ منزلةَ التنوينِ المنافي له، وفيه: أنَّ بعضَ المبنيَّاتِ مضافةٌ[5]؛ كـ: «حيثُ، وإذا»[6]، وفيه: أنَّ الإضافةَ في «حيثُ»[7] فُرِضت مانعةً لا رافعةً؛ **ووجهه**: أنَّ إضافةَ المبنيِّ نازلةٌ منزلةَ التنوينِ المقدرة وهي لا تنافي[8] البناء بخلافِ إضافةِ المعربِ؛ لا يقال: إضافةُ المعربِ قد يكونُ علَّةً للبناءِ؛ في نحو: {يَومَ يُنْفَخُ}[9] و: {يَومَئِذٍ}[10] فكيفَ تُنافيه[11]؛ لأنَّا نقولُ: الإضافةُ تمنعُ تأثيرَ علَّةٍ أخرَى، لا تأثيرَها [ب/ 12أ] إذا كانَت داعيةً بنفسِها؛ لأنها (11/أ) تقارنُ[12] البناءَ فلا تُمنَعُ كتقدمِه[13].

---

[1] قوله: «الواحد» ليس في (أ).

[2] ليس: «رفعا» ليس في (أ)، (ب).

[3] كتب في حاشية (ي): «قوله: «بخلاف الألف ...» فإنَّ المؤثر فيهما من حيث إنهما إعراب عامل لفظي، ومن حيث إنهما علامة أمر معنوي؛ وهوحصول معنى التثنية والجمع. سعد الله». اهـ.

[4] في (ب): «يا غلامي».

[5] في (ي): «مضاف».

[6] كتب في حاشية (هـ): «يعني: إن المراد بالإضافة بناء الاسم المعرب قبل الإضافة، وليس المراد أنها ترفع بناء المبني قبلها، ومثل: حيث وإذا مبني قبل الإضافة. ق». اهـ.

[7] قوله: «في حيث» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

[8] في (أ)، (ي): «ينافي».

[9] بعده في (ي): «في الصور». وهي جزء من عدة آيات؛ وهي: [الأنعام: 73، طه: 102، النمل: 87، النبأ: 18]

[10] وردت في مواضع كثيرة في القرآن؛ منها: [آل عمران: 167، النساء: 42، الأنعام: 16، هو: 66]

[11] في (أ): «لا ينافيه».

[12] في (أ)، (ي): «تقارن». وقول: «أنها تقارن ...»؛ أي: الإضافة الداعية بنفسها.

[13] كتب في حاشية (هـ): «أي: لا تمنع الإضافة البناء المتسبب عنها؛ كما تمنع البناء المتقدم عليها. ق». اهـ

وفيه: أنَّ إضافةَ «غلامي» كذلك. وفيه: أنَّ الإضافةَ كما قالوا: جزءُ العلَّةِ، والحكمُ لا يضافُ إليه. وفيه[1]. وقيل: ««غلامي» ليس بمعرَبٍ ولا مبنيٍّ»[2]؛ لتوسُّطِ آخرِه بالامتزاجِ، والإعرابُ والبناءُ مِن صفاتِ الآخرِ». والجوابُ[3]: توسُّطُ الآخرِ لا يوجبُ انتفاءَ الإعرابِ والبناءِ في اللَّفظِ، وإن أوجبَ[4] انتفاؤُهُما في الحرفِ المتوسطِ؛ فالقول بكونه غيرَ معربٍ ولا مبنيٍّ غلطٌ[5].

(أواستُثقِلَ؛ كَقَاضٍ): عطفَ على «تعذَّرَ»؛ أي: [هـ/ 130أ] في معربٍ استثقَلَ تلفُّظُ إعرابه استثقالًا؛ مثل استثقال[6] تلفُّظِ إعرابِ قاضٍ، أوهومثلُ قَاضٍ.

(رَفْعًا وَجَرًّا): ظرفٌ أوحالٌ؛ أي: وقتُ رفعِ العاملِ وجرِّهِ. أوفي حالِ رفعِ العاملِ وجرِّهِ[7]. وإنما تعذَّران لثقلِهما على الياءِ [ي/ 13أ] بخلافِ النَّصبِ؛ حيثُ يظهَرُ لخفَّتِه؛ يقال: «جاءَني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضيًا».

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر؛ لأنَّ الإضافة في: {يوم ينفخ} لما كانت علة ينسب إليها البناء؛ كان يكون علة ينسب إليها الحكم بالبناء؛ إذا كان معها غيرها من العلل، أولى؟ أجيب بأنَّ علية الإضافة في مواضع مخصوصة؛ كالإضافة إلى الظروف وإلى الجملة. ق». اهـ.

[2] في (ي): «بمبني».

[3] بعده في (ي): «أن».

[4] في (أ): «أجيب».

[5] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «لأنَّ الحكم يضاف إلى آخر الأجزاء وجودًا؛ كما في الحديث: «مَن مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه عُتِقَ عَلَيْهِ»، والإضافة هنا كذلك؛ فيضاف الحكم إليه لتمام العلة به، وفيه: أنَّه اصطلاح الأصول ولا يلزم منه أن يكون اصطلاح النحوكذلك؛ وفيه: أن الأصل التوافق في الاصطلاحات ما لم يقل مخالفة بالتصريح، وفيه: أن الصل التحالف لكون أحدهما غير الآخر، وفيه: أن الدليل هنا على اصطلاح الأصول فلا مخالفة. سعد الله». اهـ. وانظر الكلام على الحديث والآراء التي فيه وفي القضية هنا: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى: 1420هـ- 1999م، (ص 102).

[6] قوله: «استثقال» ليس في (ي).

[7] كتب في حاشية (هـ): «والصواب أن يقول: أوحال كونه مرفوعًا أومجرورًا، أوحال كون ذلك الإعراب رفعًا وجرًّا. برق». اهـ.

(وَنَحْوُ): رُفِع، أو[1] نُصِب عطفٌ على «كقاضٍ»؛ على أنه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أوصفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أوجُرَّ عطفٌ على «قاضٍ» ويكونُ التقديرُ: «وكنحوِ»[2].

(مُسْلِمِيٌّ): وليس بتكرارٍ لأداةِ التَّشبيهِ؛ إذِ التشبيهُ الأوَّلُ في الاستثقالِ والثاني في كونِ اللَّفظِ جمعًا سالمًا بالواووالنونِ مضافًا إلى ياءِ المتكلمِ. «مُسْلِمِيٌّ» أصلُه: مُسْلِمُوي؛ فأُبدِلتِ الواوياءً وأُدغِمَت في الياءِ؛ كـ: «مَرمَيٌّ»[3].

(رَفْعًا): ظرفٌ أوحالٌ؛ أي: وقتُ رفعِ العاملِ. أوفي حالِ رفعِ العاملِ[4]، وأمَّا نصبًا وجرًا فإعرابُه لفظيٌّ، لا شكَّ أنَّ تلفُّظَ الإعرابِ في «مُسْلِمِيٌّ» بعدَ الإعلالِ متعذِّرٌ، وقبلَهُ مستثقلٌ[5]؛ كما في «عصًا» لكن المؤثر في التقدير في «عصًا» ما بعد الإعلالِ مِن التعذُّرِ وفي «مسلمِيٌّ» ما قبلَه منَ الاستثقالِ؛ لأنَّ إعرابَه بالواوِ، وثقلُه يوجِبُ تقديرُها بخلافِ «عصًا»؛ فإنَّ إعرابَه بالحركةِ وثقلُهُ يوجِبُ إبدالَ الحرفِ لا[6] الإسكانَ وتقديرَ الحركةِ[7].

(وَاللَّفْظِيُّ): مبتدأٌ. **(فِيْمَا عَدَاهُ)**: خبرُهُ؛ أي: عدَا المذكورَ، أوعدا ما تعذَّرَ أواستُثقِلَ.

---

[1] في (ب): «و».

[2] انظر: الفوائد الضيائية (1/ 207)، والفوائد الشافية لزيني زاده (ص 222).

[3] انظر: شرح كتاب سيبويه (4/ 163)، والخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1434هـ- 2013، (1/ 175)، وشرح المفصل (2/ 211)، وشرح الرضي (1/ 99، 2/ 263).

[4] قوله: «أوحال رفع العامل» ليس في (ي).

[5] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «لا شكَّ أن تلفظ الإعراب ...»: حاصله أنّه لا فرق بين عصًا ونحو: مسلميَّ في كون تلفظ إعرابهما متعذر بعد الإعلال ومستثقلًا قبله إلا أنّه لما كان المؤثر في تقدير إعراب عصًا التعذر الحاصل بعد الإعلال، وفي نحو: مسلميَّ الاستثقال الكائن قبله جعل الأول من المتعذر والثاني المستثقل جواب لمّا. ق». اهـ.

[6] قوله: «لا» ليس في (ب).

[7] كتب في حاشية (ي): «أي: لا يوجب إسكان الحرف الذي هومحل الحركة وتقدير الحركة وإبدال الحرف حرفًا آخر؛ كإبدال الواوفي «عصو» ألفًا يلزمه تقدير الإعراب؛ إذ تلفظ الإعراب بعد الإبدال متعذر إذا الألف لا تقبل الحركة فالمؤثر وسبب تقدير الإعراب في «عصا» شيء حصل بعد الإعلال والإبدال بخلافه في نحو: «مسلميَّ» فإنّه شيء حصل فيه قبل الإعلال فظهر الفرق بينهما وسقط الاعتراض بعدم الفرق. سعد الله». اهـ.

(غَيْرُ المُنْصَرِفِ): كان قد ذكرَهُ قبلُ، وقصد الآن تعريفه؛ قيل: عدل عن تعريف المتقدِّمين؛ لأنَّ الحكمَ باختزال الجرِّ والتنوين [ب/ 12ب] يتوقَّفُ على منع الصرف [هـ/ 30ب] فلوعرِّف غيرَ المنصرفِ به؛ لزم الدورُ. وأُجيبَ: بأنَّ عدمَ الجرِّ والتنوين أمرٌ يعرَفُ بالاستعمال فلا دورَ[1].

(مَا فِيهِ عِلَّتَانِ): «ما» نكرةٌ موصوفةٌ؛ خبرُ قوله: «غَيرُ المُنصرفِ». و«غيرُ» وإنْ لم يتعرَّفْ بالإضافةِ فلا أقلَّ من التخصيص؛ لكنَّه حينئذٍ يمتنعُ تعريفُ الخبرِ فلا يكونُ حينئذٍ موصولةً، ويجوزُ (11/ب) أنْ يكونَ موصولةً مبتدًا متقدِّمَ الخبرِ[2]، أوخبرًا؛ إنْ قيلَ: بتعريفِ «غيرُ» لاشتهارِه بمغايرةِ المضافِ إليه[3].

وقوله: «علَّتان» فاعلُ الظرفِ؛ وهو[4]: «فيه»، أومبتدأٌ متقدمُ الخبرِ، والجملةُ صفةٌ أوصلةٌ. والمرادُ به[5] جزءُ علَّةٍ أوعلَّتان ناقِصتان لمنع الصرف. وفيه: أنَّه يلزَمُ تعريفُ الشَّيءِ بما يساويهِ لأحدِ منعِ الصَّرفِ في حدِ غيرِ المنصرفِ[6]. وإنَّما لزم فيه العلَّتان[7] للفرعيَّةِ؛ وفيه[8].

وإنَّما لم يمنعِ العلَّةُ الواحدةُ الصرفَ؛ لأنَّ الاسمَ [ي/ 13ب] الذي وُجِد فيه علةٌ واحدةٌ مُتمائِلٌ بينَ الفرعِ؛ وهوعدمُ الانصرافِ، والأصلِ؛ وهوالانصرافُ فيجذِبُهُ[9] الأصلُ على نفسِه لقوَّتِه، فإذا انضمَّتْ[10] إليها علةٌ أخرَى ترجَّح جانبُ الفرعِ فيمتنع الاسمُ مِنَ الصَّرفِ،

---

[1] انظر: شرح الرضي (1/ 101)، والفوائد الضيائية (1/ 208).

[2] قوله: «الخبر» ليس في (ب).

[3] انظر: الفوائد الشافية لزيني زاده (ص 223).

[4] قوله: «الظرف وهو» ليس في (أ)، (ب)، (ي).

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: بالعلة في قوله: «علتان»، والتذكير على إرادة السبب؛ جزء علة فيكون مجازًا مرسلًا من قبيل تسمية الجزء باسم الكل، أوعلتان ناقصتان على حذف الصفة. ق». اهـ.

[6] كتب في حاشية (هـ): «إذ لوأريد منها العلة التامة للزم أن يوجد منع الصرف بواحدٍ منهما؛ فإنَّ الصرف والمنصرف متساويان؛ لأنَّ كلَّ مَن علم الصرف علم المنصرف، وبالعكس. ق». اهـ.

[7] في (ي): «علتان».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه بحث؛ إذ لم يلزم فيه علتان بل علتان أوواحدة تقوم مقامهما. ق». اهـ.

[9] قوله: «فيجذبه» في (أ): «فجزله».

[10] في (هـ)، (ب): «ضمت».

ويردُ على هذا الحدِّ: «هندٌ وسَلاسِلًا ومُسلِماتٌ» علمًا للمؤنث؛ فإنَّها منصرفات مع[1] علَّتَين أوواحدةٍ في حكمِهما[2]، وأُجيبَ بأنَّ المرادَ: علَّتان مُعتبرَتان. وفيهِ[3].

(مِنْ تِسْعٍ): التَّنكيرُ[4] في مقامِ العهدِ؛ إذِ التِّسعُ معهودةٌ معيَّنةٌ[5]، لكنه نكَّرَها للتَّفخيم.

(أووَاحِدَةٍ مِنْهَا)؛ أي: مِنَ التِّسعِ[6].

(تَقُومُ مَقَامَهُمَا)؛ أي: العِلَّتين.

(وَهِيَ): راجعٌ إلى[7] العلَّةِ لا إلى العللِ كما ظُنَّ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ[8] علَّةٌ لا عللٌ[9].

وقولُه[10]: «وهي» خارجٌ عنِ البيتِ وأوَّلُهُ:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ... ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ [هـ/ 13أ]

---

[1] كتب فوقها في (هـ): «وجود، خ».

[2] في (ب): «حكمها».

[3] كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر؛ لأنَّه تقييد من غير دليل، وأيضًا لا نرى أنها منصرفات عند المصنف؛ بل هي وأمثالها من الجموع بالواووالنون والمثنى علمين للمؤنث، وكذا المعرف باللام والمضاف مما فيه علتان من تسع غير منصرف عنده، لكن زال عنها حكم غير المنصرف للضرورة أوللتناسب، أولأنَّ النون في الجمع بالواووالمثنى والتنوين في الجمع بالألف والتاء ليس للتمكن حتى يحذف، ولأنَّ النص فيهما وفي الجمع بالألف والتاء تابع للجرِّ فلم يتبع الجر والنصبَ. ق». اهـ.

[4] في (ب): «التنوين».

[5] كتب في حاشية (هـ): «فيه: أنَّ المعهود الخارجي لا بدَّ من علم وهوغير لازم هنا بل الظاهر أنَّه عوض عن المضاف إليه؛ أي: تسع علل. ق». اهـ.

[6] في (هـ): «تسع».

[7] قوله: «إلى» ليس في (أ).

[8] في (هـ)، (ب)، (ي): «واحد».

[9] كتب في حاشية (هـ): «فيه نظر؛ إذ المبتدأ إنما هومجموع المذكور من المعطوف عليه والمعطوفات والمجموع علل؛ لأنَّه من قبيل: «يداك يدٌ خيرها يرتجى»؛ فيجب فيه تعدد الخبر لتعدد المخبر عنه فليس الأمر كما ظنَّ من أنَّ «هي» راجع إلى العل فانقلب الظنُّ عليه. ن». اهـ. وانظر البيت والكلام عليه في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 140)، والتذييل والتكميل (4/ 88)، وتمهيد القواعد (1/ 496).

[10] في (أ)، (ي): «قوله».

(عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ): بالتنوينِ؛ وإلَّا لا يستقيمُ الوزنُ، وهذا البحرُ بسيطٌ **(وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ)**.

(وَالنُّونُ زَائِدَةٌ): رفِعَ على أنَّه صفةُ النونِ بزيادةِ اللَّامِ، أوبدلٌ بحذفِ موصوفٍ؛ أي: والنونُ نونٌ[1] زائدةٌ، أوخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هي زائدةٌ. والجملةُ معترضةٌ[2] بزيادةِ اللامِ، أوصفةُ النُّونِ بحذفِ الموصولِ، أونصِبَ على أنَّه حالٌ مؤكدةٌ، أوحالٌ[3] عنِ [ب/ 113أ] النونِ؛ إذ هي فاعلٌ معنًى؛ لأنَّه إذا[4] قيلَ: موانعُ الصرفِ كذا وكذا والنونُ فكأنَّه قيل: يمنعُ الصرفَ كذا وكذا والنونُ زائدةٌ[5]. وأمَّا القولُ بأنها نصِبَ على حكايةِ الحالِ؛ ففيه نظَرٌ[6].

(مِنْ قَبْلِهَا): «من» في الظرفِ بمعنى: «في».

(أَلِفٌ): فاعلُ «مِن» قبلِها، أومبتدأٌ متقدمُ[7] الخبرِ، والجملةُ صفةٌ أوحالٌ[8].

(وَوَزْنُ فِعْلٍ[9] وَهَذَا القَوْلُ)؛ أيِ: القولُ بأنَّها تسعٌ، أوالقولُ المنظومُ.

---

[1] قوله: «نون» ليس في (ب).

[2] بعده في (هـ)، (ب): «أوصفة».

[3] قوله: «حال» سقط من (أ).

[4] قوله: «إذا» ليس في (ب).

[5] انظر هذه الأوجه الإعرابية في الفوائد الشافية إعراب الكافية لزيني زاده (ص 225، 226).

[6] كتب في حاشية (هـ): «لإمكان جعلها حالًا محققة بأحد الاعتبارين المذكور في الشرح. ن». اهـ.

[7] في (أ)، (ي): «مقدم».

[8] كتب في حاشية (هـ): «فقوله: «زائدة»، منصوب على أنه حال، إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة، وقوله: « ألف» فاعل الظرف- أعني: من قبلها - أومبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه. ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف، مع أنها أيضًا زائدة، ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين، ولوجعل «الألف» فاعلا لقوله « زائدة « والظرف متعلقًا بالزيادة، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الألف عليها في هذا الوصف، لفهم زيادتهما جميعًا. وهذا كما إذا قلت: جاءني زيد راكبا من قبله أخوه، فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 209)، وانظر هذه الأوجه الإعرابية في الفوائد الشافية إعراب الكافية لزيني زاده (ص 226).

[9] في (أ): «الفعل» بأل التعريفية وهوتحريف؛ إذ بها ينكسر الوزن.

(تقريبٌ)؛ أي: مقرِّبٌ إلى الصوابِ أوإلى الحفظِ. أوتقريبٌ لا تحقيقٌ[1]، وذكَر أمثلةَ[2] العللِ المذكورةِ على ترتيبِ ذكرِها في البيتَين؛ فقال:

(مِثْلَ عُمَرَ): مثالُ العَدلِ (12/ أ).

(وَأَحْمَرَ): مثالُ الوَصفِ.

(وَطَلْحَةَ): مثالُ التأنيثِ بالتاءِ والمعرفةِ.

(وَزَيْنَبُ): مثالُ المعرفةِ ويصلُحُ مثالًا للتأنيثِ المعنويِّ؛ ذكَر[3] مثالَين لنوعَي التَّأنيثِ لِمظنَّةِ الاشتباهِ في اعتبارِ التأنيثِ اللفظيِّ[4] في «طلحةَ» مع التَّذكيرِ الحقيقيِّ، ولذا لا يعتبَرُ [ي/ 14أ] في تأنيثِ الفعلِ؛ حيثُ لا يقالُ: قالَتْ طلحةُ.

(وَإِبْرَاهِيمُ): مثالُ العُجمةِ والمَعرفةِ.

(وَمَسَاجِدُ): مثالُ الجَمعِ.

(وَمَعْدِي كَرِبَ): مثالُ التَّركيبِ.

(وَعُمْرَانَ): مثالُ الألفِ والنُّونِ.

(وَأَحْمَدَ): مثال وزن الفعلِ.

(وَحُكْمُهُ)[5]؛ [هـ/ 31ب] أي: حكمُ غيرِ المنصرفِ وخاصَّتُه[6].

(أَنْ): مخففةٌ؛ أي: أنْ الشَّأنَ.

---

[1] في (ب): «تحقق». وكتب في حاشية (هـ): «أوالقول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافا، فقال بعضهم: إنها تسع، وقال بعضهم: إنها اثنتان، وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة، ولكن القول بأنها تسع تقريب لها إل ما هوصواب من المذاهب الثلاثة. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 209، 210).

[2] في (أ): «الأمثلة».

[3] في (ي): «وذكر».

[4] قوله: «اللفظي» ليس في (أ)، (ب)، (ي) والمثبت من (هـ).

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: وحكم غير المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين أوعلة واحدة منها تقوم مقامهما. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 210).

[6] في (ب): «خاصة». وكتب في حاشية (هـ): «والحكم في اصطلاح الأصوليين: ما يوجبه العلة، وإيَّاه عنى المصنف بقوله: «وحكمه: أنْ لا كسر ولا تنوين»؛ لأنَّ سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين. ن». اهـ.

(لَا كَسْرَ): فيه ما لم يدخُلْ فيه ما يقوّي جهةَ الاسمِ منَ اللامِ والإضافةِ[1]. وتقديمُ الكسرةِ إشارةٌ إلى أنَّ[2] منعَها عندَه قصديٌّ لا تبعيٌّ؛ كما قيلَ.

(وَلَا تَنْوِينَ): فيه إلَّا لمانعٍ يمنَعُ؛ كما في الضرورةِ والتناسُبِ، وكما في «مسلماتٍ» علمًا لمؤنَّثٍ[3]؛ لأنَّ منعَ تنوينِه يفوِّتُ المقابلةَ المقصودةَ في المنقولِ عنه[4]. ومنعُ جرِّه لحملِه[5] على النصبِ يقلَبُ بتبعيته؛ إذِ النصبُ فيه تابعٌ لا متبوعٌ[6]، ولوقيلَ بانصرافِه[7] فلا ورودَ.

وإنَّما لم يدخُلِ الكسرُ والتنوينُ فيه؛ لانعقادِ الشَّبه للفرعيَّتَينِ الحاصلتَينِ منَ العلَّتينِ بالفعلِ؛ من حيثُ إنَّه فرعُ الاسمِ بجهتينِ[8] لافتقارِه إلى الفاعلِ واشتقاقِه منَ المصدرِ فاعتُبِر الشبهُ بمنعِ[9] الإعرابِ المختصِّ بالاسمِ؛ وهوالجرُّ، ومنعِ علامةِ التمكُّنِ؛ وهوالتَّنوينُ.

(وَيُجُوزُ)؛ أي: يصحُّ ولا يمتنِعُ.

(صَرْفُهُ) [10]: خالَفَ المتقدِّمينَ في حدِّ غيرِ المنصرفِ، ووافَقَهم هنا [ب/ 13ب] حيثُ أطلَقَ الصرفَ على وجودِ الجرِّ والتنوينِ دونَ انتفاءِ العلَّتينِ، ويمكنُ أنْ يكونَ معناه: يجوزُ صرفُ

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «فيه إيماءٌ إلى ما عند المصنف من أنَّ المعرف باللام والمضاف غير منصرف، وإن لم يظهر فيه أثر منع الصرف لوجود العلتين. ن رحمه الله». اهـ.

[2] قوله: «أن» ليس في (أ).

[3] في (أ): «للمؤنث».

[4] كتب في حاشية (هـ): «في هذا التعليل نظر؛ لأنه يوهم بوجود المقتضي في «مسلماتٍ» لمنع تنوينه إلا أنَّه عارضه المانع، وليس كذلك لأنَّ الممنوع في هذا إنما هوتنوين التمكن، وتنوين «مسلمات» ليس للتمكن بل للمقابلة. ن». اهـ.

[5] في (هـ)، (ب): «بحمله».

[6] كتب في حاشية (هـ): «يعني: يغلب تبعية النص للجر؛ لأنَّ النصب في «مسلمات» تابع لجرِّه؛ فلومنع الكسر وجعل جرُّه بالفتح يصير الجر تابعًا والنصبُ متبوعًا. ن». اهـ.

[7] في (ب): «باتصافه».

[8] في (ب): «لجهتين».

[9] في (هـ)، (ب): «لمنع».

[10] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «يجوز صرفه»؛ أي: جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفًا حقيقة فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أوواحدة تقوم مقامها وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلوالاسم عنهما وقيل: المراد بالصرف هاهنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي الضمير في « صرفه» راجع إلى «حكمه». جامي». اهـ. الفوائد الضيائية»1/ 211».

هذا الحكم عنه، ولا يرادُ به الصرفُ الاصطلاحيُّ فلا[1] مخالفةَ. أو**يجوزُ** جريانُ حكم صرفِه[2]، وهو[3] تحقّقُ الجرِّ والتنوينِ فلا مخالفةَ أيضًا. **والمرادُ بالجوازِ هنا: الإمكانُ العامُّ**، فيتناولُ الضَّروريَّ والممكنَ الخاصَّ»[4].

(**للضَّرُورَةِ**)؛ لأنَّ الضَّروراتِ تبيحُ المحظوراتِ، وهذه الضرورةُ[5] لاضطرارِ الشَّاعرِ؛ نحوقولِ امرئِ القيسِ:

يَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... قَالَتْ لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي[6]

وقولِ غيرِه[7]:

---

[1] في (ي): «ولا».

[2] بعده في (هـ): «عليه».

[3] بعده في (ب): «عليه».

[4] كتب في حاشية (ي): «هذا جواب سؤال مقدَّر؛ وهو: أنَّ قوله: «يجوز صرفه» يدلُّ على جواز غير المنصرف، وعدم جوازه للضرورة والتناسب معًا وليس كذلك؛ لأنَّ حكم المنصرف واجب عرفًا عند الضرورة، ولا يجوز المصير إلى خلافه، وإن كان جائزًا في التناسب. **والجواب**: وهوأن المراد بالجواز **الإمكان العام**؛ وهوسلب الضرورة عن أحد الطرفين؛ وهوثلاثة أقسام: مقيد بجانب الوجود والامتناع ومقيد بجانب العدم، وغير مقيد بأحد الجانبين، **وهوالإمكان الخاص**؛ فقوله: «يجوز»؛ يعني: يمكن الإمكان العام فيتناول وجوب الصرف عند الضرورة وجواز الصرف عند التناسب؛ فتدبَّرْ». اهـ. انظر في الإمكان العام والإمكان الخاص وفرق ما بينهما، وإن كان عائدًا إلى ما هذه التحشية: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي (1/ 286)، ونهاية الوصول إلى دراية الأصول (1/ 1211)، وتيسير تحرير الكمال ابن الهمام، لأمير بادشاه الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، الطبعة الأولى: 1351هـ- 1932م، (1/ 68).

[5] بعده في (ي): «أيضا».

[6] كتب في حاشية (ي): «قوله: «يومَ دخلتُ» على صيغة المتكلم، والخدر بالكسر: الهودج، وخدر عنيزة بدل منه، وعنيزة: اسم عشيقته، والويلات جمع: ويلة، والويل: شدة الضرب، وهذا دعاء عليه، وقيل: دعاء له، ويفعل ذلك لدفع العين». اهـ.

البيت من بحر الطويل، وهولامرئ القيس من معلقته الشهيرة التي سارت بها الركبان، وهوفي ديوانه، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة: 1420هـ- 1990م، (ص 11)، وهوفي: شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م، (ص 41)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 449).

[7] في (هـ): «عزة»، وفي (ب): «فرة».

ثُمَّ فَتَاوَى زُفَرٍ وَبَعْدَهُ [هـ/ 132أ]
مَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَحْدَهُ[1]

(أَوْلِلتَّنَاسُبِ): لأنَّ التناسُبَ مقصودٌ أهمُّ عندَهم.

(مِثْلُ: سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا): صرفَ «سلاسلًا» لتناسبِ «اغلالًا، وسعيرًا[2]». ولم يُمثِّلْ للضرورةِ لشهرةِ نظائرِها، (12/ ب) ومثَّل للتناسُبِ لقلَّتِه[3].

(وَمَا يَقُومُ): مبتدَأٌ[4]. [ي/ 14ب]

(مَقَامَهُمَا)؛ أي: العلَّتين.

(الْجَمْعُ)[5]: خبرُهُ.

(وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ): عطِفَ على الجمعِ؛ أي: الألفُ المقصورةُ والألفُ الممدودةُ؛ لأنَّ لزومَهُما ينزِّلُ[6] منزلةَ جمعٍ ثانٍ وتأنيثٍ ثانٍ .والمرادُ: ألفُ التَّأنيثِ.

(فَالْعَدْلُ): الفاءُ للتَّفسيرِ؛ وهومصدرٌ مجهولٌ؛ أي: كونُ الاسمِ معدولًا، ولذا فسَّره بالخروجِ دونَ الإخراجِ.

(خُرُوجُهُ)؛ أي: خروجُ مادةِ الاسمِ أومعناهُ.

---

(1) بيت من بحر الرجز، لم أقف على قائله، والشاهد فيه: صرف «زفر» وهوممنوع من الصرف للعلمية والعدل، ولكنه صرف ضرورة للوزن.

(2) قوله: «وسعيرا» ليس في (ي).

(3) كتب في حاشية (هـ): أوللتناسب ؛ أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف، لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة. «مثل: سلاسلا وأغلالا « حيث صرف « سلاسلا « ليناسب المنصرف الذي يليه -- أعني: « أغلالا « - فقوله: سلاسلا وأغلالا مثال لجموع غير المنصرف الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 213).

(4) قوله: «مبتدأ» ليس في (ب).

(5) كتب في حاشية (هـ): «البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، فإنه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كـ « أكالب» وأساور و»أناعيم»، أوحكمًا؛ كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ »مساجد» و»مصابيح». جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 213).

(6) في (ي): «نزل».

(عَنْ صِيغَتِهِ)[1]؛ أي: هيئةِ الاسم.

(الأَصْلِيَّةِ): صفةُ «صيغتِهِ»، والمرادُ: خروجُه خروجًا نحويًا؛ أي: يبحثُ عنه في النَّحوبقرينةِ[2] أنَّ المتكلِّمَ نحويٌّ فخرجَ التغييراتُ[3] التَّصريفيةُ بأسرِها قياسيةً، أوشاذةً لكنَّه[4] بقِيَ التَرخيمُ والتقديرُ، ثم خرَجَ الترخيمُ؛ بقولِه: «خروجُ مادةِ الاسمِ عن صيغتِه الأصليَّة»؛ لأنَّه تغييرُ المادةِ لا خروجُها عن الصيغةِ، وخرَجَ التقديرُ ونحوُه؛ لعدمِ دخولِ المقدَّرِ في الصيغةِ؛ فلا يصدقُ عليه خروجُه عن صيغتِه الأصليَّةِ. أوالمرادُ: خروجُه خروجًا غيرَ تصريفيٍّ لا لمعنًى وتخفيفٍ[5]؛ فلا يردُ التغيراتُ[6] التصريفيَّةُ بأسرِها؛ قياسيةً أوشاذةً، وكذلك التَّرخيمُ والتَّصغيرُ[7] ونحوهما.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: عن صورته التي تقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها؛ فلا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها، وإنَّ المتبادر من خروجه عن صبغته الأصلية أن يكون المادة باقية، والتغيير إنما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه؛ كالأسماء المحذوفة الأعجاز؛ مثل: «يد، ودم» فإن المادة ليست باقية فيها وإن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى؛ أي: مغايرة الأولى، ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة؛ كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغيرات القياسية، وأمَّا المغيرات الشاذة فلا، ثم أنَّها مخرجة عن الصيغ الأصلية؛ فإنَّ الظاهر أن مثل: «أقوس، وأنيب» من الجموع الشاذة، وليست مخرجة عما هوالقياس فيها؛ أعني: أقواسًا وأنيابًا بل إنما جمع القوس والناب ابتداء على أقوس». اهـ. وهذه الحاشية مناقشة جيدة لما طرأ من خروج على الصيغة الأصلية؛ نحويًا وصرفيًا فيما يتعلق بالبنية.

[2] في (ب): «لقرينة».

[3] في (أ)، (ب): «التغيرات».

[4] في (هـ): «لكن».

[5] في (هـ): «ولا تخفيف».

[6] في (هـ)، (ي): «التغييرات».

[7] في (أ): «وتصغير». وكتب في حاشية (ي): «وفي جعل التصغير خارجًا عن التغييرات التصريفية بحث؛ لأنَّ التصغير من مباحث التصريف اللهم ألا يراد بالتغييرات التصريفية لا يبحث عنها إلا في التصريف، والتصغير مبحوث عنه في النحووالصرف جميعًا، وكذلك التثنية والجمع. سعد الله». اهـ.

وأما نحو«يومِ الجمعةِ» [ب/ 114أ] في: «صُمتُ يومَ الجمعةِ» فليسَ بمعدولٍ؛ لعدم كون «في» داخلةً في الهيئةِ لجوازِ الفصل بالحرفِ الزَّائِدِ[1]؛ بخلاف لام التعريفِ، ولا متضمنَ للحرفِ؛ لأن معنى «في» يفهَمُ بتقديرِها لا بنفسِ قوله: «يوم الجمعة».

ونحوُ: «لا رَجُلَ» متضمَّنٌ للحرفِ [هـ/ 32ب] لا[2] معدولٌ. و»أُخر» معدولٌ لا متضمَّنٌ. و»أمس» معدولٌ ومتضمِّنٌ؛ لدخولِ اللَّامِ في الهيئةِ، وبقاءِ معنى التعريفِ بعدَ العدلِ؛ فبينَ العدلِ والتضمُّنِ عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ[3].

(تحقيقًا)؛ أي: خروجًا محقَّقًا، ويحتملُ أنْ يكونَ انتصابُه على التَّمييزِ[4] مِن إضافةِ الخروجِ إلى الضميرِ العائدِ إلى الاسمِ؛ مثل: «يعجبني طيبُهُ أبًا»[5]، ولم يقلْ به لضرورةِ منعِ الصَّرفِ ولا لتَبيعِ الأخواتِ؛ كقطام[6] بل بدليلٍ آخرَ.

(كثُلَاثَ)؛ أي: هوكخروجِ[7] «ثلاثَ»، أوصفةٌ أخرى للمصدرِ المحذوفِ؛ أي: خروجًا محققًا كائنًا كخروجِ «ثلاثَ». (وَمَثْلَثَ): هما معدولانِ عن: «ثلاثة ثلاثة» لاستعمالهما بمعنَى التكريرِ[8] مِن غيرِ تكريرٍ في [ي/ 115أ] اللَّفظِ، وكذا «أُحَادُ ومَوحَدُ، وثُنَاءُ ومَثْنَى، إلى رُبَاعَ

---

[1] قوله: «بالحرف الزائد» في (ي): «بالحروف الزائدة». وكتب في حاشيتها: «أي: الخارج عن الهيئة؛ كأنَّ قائلًا قال: يوم الجمعة في: «صمت يوم الجمعة» يدل في الحدِّ؛ لأنَّ فيه خروجًا عن هيئته إلى أخرى؛ إذ الأصل: «صمت في يوم الجمعة»، وكلمة «في» داخلة في الهيئة، وإلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بحرف زائدٍ خارج عن الهيئة عنه؛ فأجاب ...إلخ. سعد الله». اهـ.

[2] في (ب): «ولا».

[3] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «فبين العدل ...» تفريع على قوله: «ونحوالأصل»؛ يعني: أنَّها يوجد في كل واحد منها بدون الآخر في نحو: «لا رجل» و»أخر»، ويجتمعان في «أمس» وكل شيء يوجد أحدهما بدون الآخر ويجتمعان فبينهما عموم وخصوص من وجهٍ. ن». اهـ.

[4] في (ي): «التميز».

[5] سيأتي في باب التمييز (ص ؟؟؟)، وانظر: شرح الرضي (2/ 63)، والفوائد الضيائية (1/ 405).

[6] قوله: «كقطام» ليس في (أ)، (ب). وكتب في حاشية (ي): «أراد تتبع الأخوات أن يوجد غير منصرف في إطلاقاتها بدون علتين فيصار إلى تقدير العدل؛ حفظًا لقاعدة منع الصرف الصرف. سعد الله». اهـ.

[7] قوله: «هوكخروج» في (أ): «هوخروج»، وفي (ب): «كخروج».

[8] في (أ): «التركيب».

ومَرْبَعَ»، وقيل: «إلى عُشارَ ومَعْشَرَ»، ويعضُدُه قولُهم: «خماسيٌّ وسداسيٌّ»؛ ويجاب: بأنّ النِّسبةَ لفظيةٌ؛ كـ «كرسيٌّ»[1].

(وأُخَرَ): معدولٌ عنِ الآخِرِ، أو«آخرِ مِن» بمعنَى الجماعةِ دونَ المفردِ؛ لأنّه اسمُ التفضيلِ وهومِمّا يلزَمُ فيه[2] أحدُ الأمورِ الثّلاثةِ؛ الإضافةِ أواللامِ أو«مِن». وتقديرُ (13/أ) الإضافةِ يوجب التّنوينَ، أوالبناءَ أوإضافةً أخرى مثلَها[3]؛ نحوَ: «حينئذٍ». وقيل:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ ....[4]

وليس في «أُخَرَ» شيءٌ من ذلك فتعيَّن كونُه معدولًا عن أحدِ الأخيرين[5]، ولا ضيرَ في اختلافِ «آخر من[6]» والآخرِ تعريفًا وتنكيرًا؛ لبقاءِ أصلِ المعنى، ولم يكُن كـ «أمسِ»؛ لأنّ

---

[1] انظر: المقتضب (3/ 380)، وشرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي- علي سيد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م، (3/ 492)، والعدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد الله الناصر، عدنان الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م، (ص 56)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 177).

[2] قوله: «فيه» ليس في (أ)، (ي).

[3] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وتقدير الإضافة ...»؛ يعني: لا يجوز أن يكون «أخر» مضافًا بتقدير المضاف إليه، ولا يكون معدولًا لأنّ تقدير الإضافة يوجب لأحد أمورٍ ثلاثة؛ إمّا للتنوين العوض عن المضاف إليه؛ كما في يومئذ وحينئذ، وأمّا البناء كما في: قبل وبعد، وأمّا الإضافة الأخرى في اللفظ؛ كما في مثل: يا تيم تيم عديٍّ، وليس في «أخر» واحدٌ منها فليس بمضاف تقديرًا؛ فيكون معدولا عن واحد الأخيرين، وفيه منع الحصر فيما ذكر من الوجوه؛ لما ذهب إليه الخليل في: أجمع وأخواته معربات بتقدير الإضافة مع خلوها عن تلك الوجوه؛ فالأولى أن يقال في امتناع كون «أخر» بتقدير الإضافة إليه لا كحذف إلا؛ فأجاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا. برق رحمه الله تعالى». اهـ.

[4] جزء بيت من بحر البسيط، لجرير بن عطية، والبيت بتمامه:

يا تَيْمُ تَيمَ عَديٍّ لا أبا لكمُ **لا يُلقِيَنّكمُ في سَوءةٍ عمرُ**

والبيت في ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية: 1416هـ-، 1986م، (1/ 212)، وانظره وتخريجه النحوي في الكتاب (1/ 53، 2/ 205)، والمقتضب (4/ 229)، والأصول في النحو(1/ 343)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 416، 2/ 725).

[5] في (أ): «الأخير»، وفي (ي): «الآخرين».

[6] قوله: «آخر من» في (أ)، (ب)، (ي): «أخر»، والمثبت من (هـ) وهوالموافق للمعنى كما سيأتي في سياق الكلام.

«أمسِ» معرفةً، فكانَ متضمِّنًا لمعنى[1] اللّام؛ بخلافِ «آخر» لأنّه نكرةٌ وكذا لا يكونُ متضمِّنًا لـ «من» لعدمِ بقاءِ التفضيلِ حيثُ صارَ بمعنًى غيرِه.

(وَجُمَعَ): معدولٌ عن جُمْعٍ أوجَمَاعيٍّ أوجَمعَاوَاتٍ؛ لأنّه جمعُ «جَمْعَاءَ»، وجَمْعاءُ إنْ كانَ صفةً كان حقُّه [هـ/ 32ب] أنْ يجمَعَ على «فُعْل»؛ كـ «حَمْراءَ وحُمْر»، وإنْ كانَ اسمًا كانَ حقُّه أنْ يجمَع على: «فَعَالَى أوفَعَلاواتٍ»؛ كـ «صَحراءَ وصَحَارَى وصَحراواتٍ». ولما جاء[2] على «فُعْل» ثبَت أنّه معدولٌ عن أحدِ ما ذكِر[3]. ويرِدُ على هذا[4] جميعُ الجموعِ الشّاذَّةِ؛ كـ «أنْيُب وأقْوُس»؛ إذِ القياسُ: «أنيابٌ، [ب/ 14ب] وأقواسٌ»، ويجابُ: بأنّها ليسَت بأوزانِ العدلِ المشهورةِ فيحمَلُ على الشُّذوذِ دونَ العدلِ[5].

---

[1] في (ي): «معنى».

[2] في (أ): «جمع».

[3] انظر الكلام على «جُمَع» وأخواته تفصيلًا في: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، الطبعة الأولى: 1397هـ- 1977م، (2/ 409)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 230)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 273).

[4] قوله: «هذا» سقط من (أ).

[5] كتب في حاشية (هـ): «واعلم أنا نعلم قطعًا أنهم لما وجدوا « ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر «غير منصرف ولم يجدوا فيها سببًا ظاهرًا غير الوصفية أوالعلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولما لم يصلح للاعتبار إلى العدل، اعتبروه فيها لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة. فجعلوه غير المنصرف، للعدل، وسبب آخر. ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين: أحدهما: وجود أصل للاسم المعدول. وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج. ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل. فانقسام العدل إلى التحقيقيِّ والتقديريِّ إنما هوباعتبار كون ذلك الأصل محققًا أومقدرًا، وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلا منع الصرف. مولانا جامي رحمه الله تعالى». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 216، 217).

(أوتقديرًا)؛ أي: خروجًا مقدرًا[1]؛ أي: مفروضًا لضرورةِ منع الصَّرفِ أوالبناء؛ كـ: «عُمَرَ» ونحو: «حَضَارِ»[2] ممّا فيه راءٌ مِن «فعَال» التي مِن[3] أعلام الأعيان المؤنثةِ عندَ أهلِ الحجازِ وأكثر بني تميمٍ، أو: للحملِ على الأخوات؛ كـ: «قَطَامِ»[4].

(كعُمَرَ، وبَابِ قَطَامِ): فإنّه معدولٌ عن «قاطمةٍ»؛ حملًا على نحو: «حَضَارِ وطَمارِ» من ذواتِ الرَّاءِ مِن أعلام الأعيانِ المؤنّثةِ؛ فإنّها مبنيةٌ معدولةٌ لتحقُّق البناءِ عندَ أكثر بني[5] تميم أيضًا. وفي حملِه على «تراكِ ونزالِ» نظرٌ؛ لأنّه إذا اعتُبر شبهُه بهما في الوزنِ يلزمُ العدلُ في نحو: «ذَهَابٍ وسَحَابٍ»، وإن اعتُبر في الوزنِ والعدلِ؛ لزم [ي/ 15ب] الدَّورُ[6].

---

[1] قوله: «أي: مفروضًا لضرورة منع الصرف أوالبناء كعمر ونحوحضار». وكتب في حاشية (هـ): «أي: خروجًا كائنًا عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 220).

[2] قوله: «أي: مفروضًا لضرورة منع الصرف أوالبناء كعمر ونحوحضار». وكتب في حاشية (ي): «نحو: حضار يقدر فيه العدل لتشابه نحونزال بمعنى انزل في المنزلة والعدل؛ حتى يبنى على الكسر مثله؛ إذ لوأعرب ومنع من الصرف. وقيل: حضار وحضار يجتمع التفخيمات؛ إذ البناء على الكسر «نزول» لا الضمة والفتحة، ويجوز الإمالة تفخيم الألف. شرح». اهـ.

[3] قوله: «من» ليس في (ب)، وفي (أ): «هي من».

[4] كتب في حاشية (هـ): «وكذلك « زفر « فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما: «عامر وزافر» عدل عنهما إلى «عمر وزفر». جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 220).

[5] قوله: «بني» ليس في (ب).

[6] كتب في حاشية (هـ): «لأن الحكم بعدلية باب «قطام» موقوف على مشابهة «نزال»، والحكم على المشابهة موقوف على عدليته». اهـ. وكتب بعدها: «لتوقف العدل فيه على مشابهته لهما في الوزن والعدل، وتوقف المشابهة على العدل وذلك ظاهر. ق». اهـ.

(فِي تَمِيمٍ): وأمَّا أهلُ الحجازِ فيبنونهُ[1] فلا يكونُ من بابِ غيرِ المنصرف، وإنْ كانَ معدولًا[2] أيضًا عندَهم[3].

(الوَصْفُ)؛ أي: الوصفُ[4] المانعُ من الصَّرفِ؛ وهوكونُ الاسمِ دالًا على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هوالمقصودُ. ولوقيلَ: كونُه موضوعًا لأغنَى عنِ الشَّرطِ المذكورِ.

(شَرْطُهُ): في منعِ الصَّرفِ.

(أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ)؛ أي: الوضعِ جزمًا لا وهمًا، ولوحُكمًا؛ كـ: «ثلاث»، أوتقديرًا[5]؛ كـ: «أجمَع»[6]، أوبناءً على قانونٍ وضعيٍّ؛ كـ: «أُدَيرٍ» تصغيرَ «أدْوُرٍ» جمع «دار»[7].

(فَلَا تَضُرُّهُ الغَلَبَةُ[8])؛ أي: وإذا كانَ كذلكَ فلا تضرُّهُ غَلَبَةُ[9] الاسميةِ العارضةُ؛ لأنَّ العارضَ لا يعارِضُ الأصليَّ وغلبةُ الاسميةِ[10]؛ عِلميةً كانت أوجنسيةً، أوغَلبةُ الوصفيَّةِ؛ لأنَّ العارضَ لا اعتدادَ بهِ.

---

[1] في (أ)، (ب): «يبنونه».

[2] في (أ): «معدولة»

[3] كتب في حاشية (هـ): «فإنهم اعتبروا العدل في هذه الباب حملًا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل: «حضار، وطمار، ووبار»؛ فإنها مبنية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء، فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف أيضاً، حملا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هوللحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال: «ذكر باب قطام» ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 221).

وانظر التفصيل بين المذهبين في: الأصول في النحو(1/ 66)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 72)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 125)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 4063).

[4] قوله: «الوصف» ليس في (ب).

[5] قوله: «أوتقديرا» في (أ): «وتقديرًا».

[6] في (ي): «كجمع».

[7] قوله: «جمع دار» ليس في (أ). وكتب في حاشية (هـ): «اعلم أن التصغير في الجموع للقلة، ولذا لا يصغر جموع القلة، فلوصغر لزم التعليل؛ نظرًا إلى قانون التصغير المطلوب منه الوصف بالحقارة والعظمة والتقليل. ق رحمه الله». اهـ.

[8] بعده في (ي): «الفاء للنتيجة أوالتفريع»! وليس هذا موضعه، وإنما سيأتي قريبًا.

[9] في (ب)، (ي): «الغلبة».

[10] قوله: «العارضة لأن العارض لا يعارض الأصلي وغلبة الاسمية» ليس في (أ)، وقوله: «العارضة» في (ي): «العارضية». وكتب في حاشية (هـ): «ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض أفراده؛ بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة؛ كما أن أسود كان موضوعًا لكل ما فيه سودان، ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم إلى قرينة. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 223). وكتب في حاشية (ي): «أي: إذا كان أسود اسم جنس دالًا على الحية السوداء، وكان إطلاقه على فرد منها حقيقة مطلقًا سواء أكان اسميته أوغيرها. سعد الله». اهـ.

(فَلِذَلِكَ)؛ أي: فلاشتراطِ كونِه في الأصلِ وعدمِ مضرةِ الغلبةِ إيّاهُ. والفاءُ: للنتيجةِ أوللتفريعِ[1] إلّا أنَّ قولَه: «فلذلكَ صرفَ ...إلخ» تفريعٌ لقولِه: «أنْ[2] يكونَ في الأصلِ» وقولِه: «وامتُنِع» تفريعٌ لقولِه: «فلا تضرُّه[3] الغلبةُ».

فإن قيل: ما وجه[4] آلتي التَّعليلِ؟ قيل: الفاءُ للنتيجةِ، واللامُ[5] تدلُّ على ابتناءِ «صرفِ[6] أربعٍ» (13/ب) على المشارِ إليهِ بذلكَ[7]، وهذا الابتناءُ أثرٌ لاشتراطِ المذكورِ؛ فيصحُّ: فاءُ النتيجةِ ولامُ التَّعليلِ.

(صُرِفَ أربعٌ في «مَرَرتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ») : لعروضِ الوصفِ[8]؛ إذ وضعَه للعددِ[9].

(وَامتُنِعَ): عنِ الصَّرفِ.

(أَسْوَدُ): وهوفي الأصلِ وصفٌ بمعنى: «ذي[10] سَوادٍ»[11]، ولا عِبرةَ لقبولِه التاءَ؛ حيثُ يقالُ [ب/ 115أ] للحيَّةِ الأنثى: أسودةٌ؛ لأنَّها لا تقبلها باعتبارِ الأصلِ الذي امتُنِع عنِ الصَّرفِ.

---

[1] قوله: «أوللتفريع» في (أ): «أوالتفريع»، وفي (ب): «وللتعريف». وكتب في حاشية (ي): «أي: الجزائية».

[2] في (هـ)، (ب): «أن».

[3] في (أ): «يضره»

[4] بعده في (ي): «اجتماع».

[5] بعده في (ي): «للتعليل حيث».

[6] في (أ): «حرف» ووضع تحتها علامة الإهمال لحرف «الحاء»!

[7] كتب في حاشية (هـ): «وكذلك تدل على ابتناء امتناع صرف أسود وأرقم على المشار إليه بذلك، ولم يتعرض لظهوره؛ إذ هوأيضًا متفرع عليه، وفيما ذكره في وجه الجمع بين آلتي التعليل نظرٌ؛ لأنَّ ذلك يفهم من الفاء بدون اللام؛ فالأولى أن يقال: جمع بينهما للتأكيد؛ لأنه منه ما هوفي معرض الإنكار؛ وهوالغلبة. برق». اهـ.

[8] في (هـ)، (ب): «الوصفية».

[9] كتب في حاشية (ي): «يعني: أنَّ الأسماء الأعداد إذا استعملت في المعدود فهي وصف لدلالتها على ذاتٍ مبهم باعتبار معنًى هوالمقصود؛ وهوالعدد؛ كأربعٍ في المثال المذكور، ولكنه عارض لأنها وضعت للعدد؛ أن يقال: أربع مثلًا مركب من الوحدات». اهـ.

[10] في (هـ)، (ب): «ذو».

[11] كتب في حاشية (هـ): «أمَّا الآن فإنَّه خرج عن الوصفية؛ باعتبار ذات الحية في مفهومه لكنه لم يخرج عنها بالكلية؛ إذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد دون مطلق الحية. ق رحمه الله». اهـ.

(وَأَرْقَمُ): في الأصلِ وصفٌ بمعنى: «ذي[1] رَقْمٍ»؛ **(لِلْحَيَّةِ)**؛ أي: أسماءٌ[2] للحيَّة.

(وَأَدْهَمُ): في الأصلِ وصفٌ بمعنى: «ذي دُهْمَةٍ»؛ أي: سَوادٍ[3]؛ **(لِلْقَيدِ)**: على سبيلِ الغَلَبةِ العارضةِ[4].

(وَضَعُفَ): لعدمِ الجزمِ بالوصفِ الأصليِّ.

(مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ وَأَجْدَلَ): عطفٌ على أفعَى[5].

(لِلصَّقْرِ)؛ أي: ضعُفَ منعُ مَن منعَ أفعَى لتوهُّمِ الوصفِ الأصليِّ؛ بناءً على توهُّمِ اشتقاقِ أفعَى من الفَعْوَةِ؛ بمعنى: الخُبْثِ، وأجدلُ مِن الجَدلِ؛ بمعنى: القوَّةِ.

[ي/ 16أ] **(وَأَخْيَلَ للطَّائِرِ)**[6]؛ أي: لطائِرٍ[7] ذي خِيلانٍ[8].

(التَّأنيثُ): مبتدأٌ.

(بِالتَّاءِ): صِفتُه[9].

---

[1] في (هـ)، (ب): «ذو».

[2] في (هـ)، (ب): «اسمان».

[3] في (أ): «أسود».

[4] قوله: «العارضة» ليس في (أ). وكتب في حاشية (هـ): «أيك كون أدهم اسمًا للقيد إنّما هوبناء على الغلبة العارضة، وإلا فهوفي الأصل اسم لكلّ دهمٍ؛ أي: سواد». اهـ. انظر: العين (4/ 31)، والصحاح (5/ 1924)، ولسان العرب (12/ 209).

[5] انظر: الفوائد الشافية إعراب الكافية لزيني زاده (ص 237).

[6] كتب في حاشية (هـ): «ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافا أصلية؛ فإنها فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الأصل ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف.جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 224).

[7] في (أ): «طائر».

[8] قال ابن سيدَه: «الأخيل: طائر اخضر. وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه، سمي بذلك للخيلان، ولذلك وجهه سيبويه على أن أصله الصفة، ثم استعمل استعمال الأسماء، كالأبرق ونحوه». المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا- حسين نصار وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة- الكويت، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م، (5/ 158). وانظر: الكتاب (3/ 201)، والمقتضب (3/ 339)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3988).

[9] في (ي): «صفة».

(شَرْطُهُ): مبتدأ ثانٍ؛ أي: شرطُه[1] في منعِ الصَّرفِ.

(العَلَمِيَّةُ): خبرُ المبتدإِ الثاني[2] والجملةُ خبرُ المبتدإِ الأوَّلِ؛ أي: عَلَمِيَّةُ المؤنثِ[3]؛ أي: كونُ المؤنثِ علمًا ليلزمَ التأنيثُ [هـ/ 134أ] بالعَلَميةِ التي هي وضِعَت مانعةً[4] عن التغيُّرِ كما عُرِف في موضعِه[5].

فإنْ قيلَ: مَا لَهُم التزَموا[6] اللزومَ في علَّةِ منعِ الصَّرفِ دونَ البناءِ مع كونِه أعلى منه في خلافِ الأصلِ؟ قيلَ: لقوةِ علَّةِ البناءِ حتَّى أثرتْ منفردةً بخلافِ عللِ منعِ[7] الصرفِ لضعفها لضعفِها حتَّى لا تؤثِّرُ[8] بغيرِ معاضدةٍ[9].

---

(1) في (ب): «شرط».

(2) قوله: «المبتدأ الثاني» في (هـ)، (ب): «مبتدأ ثان».

(3) كتب في حاشية (هـ): «أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التأنيث لازمًا؛ لأن الاعلام محفوظة عن التصرف التصرف بقدر الامكان ولأن العلمية لها وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 224، 225).

(4) قوله: «وضعت مانعة» في (أ): «وضع مانع».

(5) قوله: «في موضعه» ليس في (أ)، (ب). وكتب في حاشية (هـ) ما نصه: «أي: سبب العلمية التي وضعت تلك العلمية مانعة عن عن نقصان ما هي فيه تغير بيان؛ ذلك أن أصل ومنع التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء غير لازمة للكلمة؛ كضاربة ومضروبة، وحسنة، وامرأة، ورجلة، وحجارة، وأمَّا في عير هذا المعنى فقد يكون لازمة؛ كما في حجرة وعرقة، ثم إن العلمية حيث كانت في كلمة من الكلمات العربية صيرنها مصونة عن النقصان فتلزم التاء بسببها؛ فتاء عائشة كراجعة فصارت لازمة لاتحذف إلا في الترخيم؛ كما يحذف الحرف الأصلي، وذلك لأن التسمية باللفظ وضع له، فكل حرف وضع الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة؛ فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعًا مع التاء؛ فإذا سميت به فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء فصار التاء كلام الكلمةِ في هذا الوضع، وإن كانت العلمية في غير الكلمة فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الرتبة، وقلب الحرف؛ كما في: جبرئيل وميكائيل وأرسطاليس؛ فقالوا: جبريل وميكايل وأرسطووأرسطاليس، ونحوذلك لورودها على غير أوزان كلمتهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس في أوضاعهم. برق». اهـ.

(6) في (ب): «ألزموا».

(7) قوله: «علل منع» في (ي): «منع علل».

(8) في (أ)، (ي): «يؤثر».

(9) كتب في حاشية (ي): «يعني التزموا اللزوم في علة منع الصرف، وشرطوا تعدد العلة فيه؛ لأنَّ علل منع الصرف ضعيف لا يؤثر وحده بل يؤثر إذا كان لها معين؛ بخلاف إثبات البناء فإنها قوية لا تحتاج إلى مقوم ومعين؛ فلهذا شرطوا التعدد في علته. سعد الله». اهـ.

(والمَعْنَوِيُّ): مبتدأ؛ أي: التأنيثُ[1] المعنويُّ الذي لم يظهَرْ تاؤُهُ[2].

(كَذَلِكَ): خبرُهُ؛ أي: كالتأنيثِ بالتَّاءِ في اشتراطِ العَلَميةِ[3].

(وَشَرْطُ): مبتدأ. **(تَحَتُّمِ)**؛ أي: وُجوبِ **(تَأْثِيرِهِ)**؛ أي: المعنويِّ. تتابعُ الإضافاتُ ههنا غير ثقيلٍ؛ فلا يخلُّ بالفصاحةِ[4]؛ كما في قولِه تعالى: {مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ}[5] [غافر: 41].

(زِيَادَةُ)[6]: خبر[7] على **(الثَّلاثَةِ)**[8]: متعلّقٌ بالزيادةِ؛ أي: ثلاثةُ[9] أحرفٍ.

(أَوْ تَحَرُّكُ الأَوْسَطِ): إضافةُ المصدرِ الأصليّ[10] إلى الفاعِلِ.

(أَوِ العُجْمَةُ): ليخرجَ بثقلِ أحدِ الأمورِ[11] الثَّلاثةِ عنِ الخِفَّةِ التي مِن شأنِها أنْ تعارِضَ ثقلَ أحدِ فيزاحمَ[12] تأثيرَهُ. وثِقلُ الأولَينِ[13] ظاهِرٌ وكذا العُجمةُ؛ لأنَّ لسانَ العجَمِ ثقيلٌ على العرَبِ.

---

(1) في (ي): «تأنيث».

(2) كتب في حاشية (هـ): «وأمَّا التأنيث بالتاء؛ فلأن العلمية معها متحملة التأثير مطلقًا، وإن كانت على ثلاثة أحرف ساكنة الأوسط كشاةٍ علمًا لقوة التأنيث بظهور العلامة. ق». اهـ.

(3) كتب في حاشية (هـ): «أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه. ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله «وشرط ...». جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 225).

(4) في (ب): «الفصاحة».

(5) قال الإمام الطيبي: «أضاف {مثل} إلى {دأب} ثم إلى {قوم نوح} وهوآخر ما تناولته الإضافة». فتوح الغيب في الكشف عن فتوح الريب= حاشية الطيبي على تفسير الزمخشري، لشرف الدين الطيبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: إياد الغوج، ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: 1434هـ- 2013م، (13/ 506).

(6) في (أ)، (ب): «الزيادة».

(7) في (هـ)، (ب)، (ي): «خبره».

(8) في (أ): «الثلاث».

(9) في (أ): «ثلاث»، وفي (ب): «بثلاثة».

(10) قوله: «الأصلي» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(11) قوله: «أحد الأمور» في (ب): «أحوال للأمور».

(12) في (هـ)، (ب): «فتزاحم».

(13) في (ي): «الأولين».

فإن قيلَ: ما لَه جعَل أحدَ الأمورِ الثلاثةِ شرطُ تحتُّمِ تأثيرِ التَّأنيثِ المعنويِّ دونَ العَلَميةِ، وإلاَّ الخفَّةَ كما تعارضَ[1] التَّأنيثَ تعارضُ العَلَميةَ أيضًا، ولوجعَلَه شرطُ تحتُّمِ منعَ الصرفُ لكان أصوبَ لعدمِ لزومِ ترجيحٍ بلا مرجحٍ[2]. **قيلَ**: واعلَمْ أنَّ عندَ سيبويهِ[3] وأكثرِ [ب/ 15ب] النَّحويينَ[4] تحرُّكَ الأوسطِ لا تأثيرَ له في العُجمةِ؛ فنحو«جُمْلٍ» (14/أ) منصرفٌ وجوبًا كنوحٍ وهوالحَقُّ؛ وذلك لأنَّ تحركَه[5] في المؤنَّثِ؛ نحو: «سقَرَ» إنَّما يؤثرُ لقيامِهِ[6] مقامَ السَّادِّ مسدُّ علامةِ التأنيثِ[7]. ولَمَّا لم يكُنْ للعجمةِ علامةٌ لا يسدُّ تحركُه[8] مسدَّها؛ بلِ الأعجميُّ[9] بمجرُّدِ كونِه ثلاثيًا [هـ/ 3 4ب] سواءٌ كانَ ساكنَ الأوسطِ أولا= يشابهُ[10] كلامَ العربِ،

---

[1] في (ي): «يعارض».

[2] قوله: «لعدم لزوم الترجيح بلا مرجح» ليس في (ب).

وكتب في حواشي (ب)، (هـ)، (ي): «ويمكن أن يكونَ السبب فيه أن العلمية تؤثر وتوجد في غير التأنيث أيضًا بلا اشتراط، فكذا البناء مع أنَّ بعضًا من الأسباب كالجمع مشروط بشرط بدون وجود العلمية فيه؛ فتأمل. وزاد في (ب)، (ي): سعد الله، وفي (هـ): ق». اهـ.

[3] هو: إمام العربية وعين علمائها عمروبن عثمان بن قنبر الفارسي البصري أبوبشر، من أصحاب الخليل، وجامع علمه، وسيبويه بالفارسية؛ تعني: رائحة التفاح، طلب الفقه والحديث عدة سنين ثم أقبل على العربية وساد فيها توفي عام 180 هـ، وصنف فيها كتابه المعروف. انظر ترجمته وأخباره: «أخبار النَّحويين البصريين»، لأبي سعيد السيرافي، (ص38)، و»تاريخ العلماء النحويين» للمفضل بن مسعر (ص90)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص54)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (5/ 2122)، وإنباه الرواة للقفطي (2/ 346).

[4] بعده في (ي): «أن».

[5] في (أ): «الحركة»، وفي (هـ): «تحرك الأوسط».

[6] في (أ): «لقيامها».

[7] انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 241)، والمقتضب للمبرد (3/ 350، 365)، والأصول لابن السراج (2/ 85)، والمرتجل لابن الخشاب (ص 92)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 193).

[8] في (أ): «الحركة»، وفي (ب): «تحريكه».

وكتب في حاشية (هـ): «لم تكن للعجمة علامة؛ لأنها عدمي؛ لأنُّها كون الكلمة في غير أوضاع العربية؛ أي: العجمة معناها أمر عدمي؛ وهوكون الكلمة، ولا علامة لها مقدرة والتأنيث أقوى منها. ق». اهـ.

[9] قوله: «بل الأعجمي» ليس في (ب)، وفي (ي): «العجمي».

[10] وجه الكلام: «بل الأعجمي ... يشابه كلام العرب...».

ويصيرُ كأنه خارجٌ عن وضعِ كلامِ العجمِ؛ لأنَّ وضعَ كلامِهم على الامتدادِ، **فالحاصِلُ**: أنَّ تحرُّكَ الأوسطِ [ي/ 16ب] ليس له دخلٌ في[1] بابِ العجمةِ؛ كما أنَّ له دخلًا في بابِ التأنيثِ، وإنَّ الزيادةَ لها دخلٌ في بابِ العجمةِ فاعتُبِر الأولُ دون الثاني[2]. **وفيه**: أنَّ تحرُّكَ الأوسطِ له[3] دخلٌ في تأثيرِ العجمةِ؛ لأنه مزيلٌ للسكونِ الذي حصَلَ الانصرافُ به، ولأنَّ[4] حركةَ الأوسطِ قامَت مقامَ الحرفِ[5] الرَّابعِ؛ فكانَ في معنى الزِّيادةِ على الثَّلاثةِ.

(فَهِنْدٌ): مبتدأ **(يَجُوزُ صَرْفُهُ)**: لانتفاءِ شرطِ التحتُّمِ والجملةُ خبَرُه. **(وَزَيْنَبُ)**: لوُجودِ الزِّيادةِ وهومبتدأ. **(وَسَقَرُ)**: للتحرُّكِ. **(وَمَاهُ وَجُورُ)**: اسمَا قريتَينِ للعجمة[6]. **(مُمْتَنِعٌ)**: كلُّ واحِدٍ مِنْها.

(فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ)؛ أي: بالمؤنَّثِ المعنويِّ إذا لم يفتقِرْ تأنيثُه إلى تأويلٍ، ولم يكُن منقولًا عن مذكَّرٍ، بخلافِ تأنيثِ الجموعِ؛ نحو: «كِلابٍ» حيثُ أُنِّث بتأويلِ الجماعةِ لا بنفسِ اللَّفظِ فلا يعتبَرُ، وبخلافِ «رَبابَ»[7] علمَ امرأةٍ منقولٌ[8] عن «رَبابٍ»

---

[1] بعده في (ب)، (هـ): «حجر».

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: الأول في كلام الماتن؛ وهوالزيادة، دون الثاني؛ أي: في كلامه أيضًا، وهوتحرك الأوسط. ق». اهـ.

[3] قوله: «له» ليس في (ي).

[4] في (ب): «ولأنه».

[5] في (ي): «الحروف».

[6] في (أ): «العجمة»، وفي (ب): «للعجمية».

[7] كتب في حاشية (ي): «الرَّباب بالفتح: سحاب أبيض، ويقال: إنّه السحاب الذي تراه سحابة دون سحاب قد يكون أبيض، وقد يكون أسود. الواحدة: ربابة، سميت المرأة بالرباب. مختار». اهـ. مختار الصحاح، لأبي عبد الله الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة: 1420هـ- 1990م، (ص 116)، وانظر: الصحاح (1/ 133)، والمحكم والمحيط الأعظم (3/ 12)، ولسان العرب (1/ 402).

[8] في (ي): «منقولا».

بمعنى «سحابٍ» إذا جُعِل علمًا لرجلٍ؛ إذ كانَ في الأصلِ مذكرًا[1] بمعنى «سحاب»[2].

(فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ): ليكونَ الحرفُ الرابعُ في حكمِ تاءِ التَّأنيثِ، ولا يعتبرُ بتحريكِ[3] الأوسطِ الذي هوفي حكمِ الحرفِ[4] الرَّابعِ الذي هوفي حكمِ تاءِ التَّأنيث كما عُرِفَ؛ في نحو: «جَمَزَيٌّ» حيثُ حذِفَ ألفُه في النِّسبةِ؛ كـ «حُبَارَيٌّ»؛ بخلافِ «حُبْلَوِيٌّ»، لأنَّ اعتبارَ تاءِ التأنيثِ[5] بعيدٌ[6].

(فَقَدَمٌ): عِلمًا لرَجلٍ (مُنْصَرِفٌ): لعدمِ الزِّيادةِ، وفواتُ التَّأنيثِ لفظًا ومعنًى وحكمًا.

---

[1] في (هـ)، (ب): «مذكرا».

[2] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «إذا لم يفتقر تأنيثه ...» حاصله: أنَّ المؤنث المعنوي إذا سمي به إنما يمتنع صرفه بعد وجود الشرط المذكور وهوالزيادة على الثلاثة بشرطين آخرين؛ أحدهما: ألا يكون تأنيثه محتاجًا إلى تأويل غير لازم؛ فإنَّ نساء ورجالًا، وكل جمع مكسر خالٍ عن علامة التأنيث لوسميت بها مذكرًا انصرفت؛ لأنَّ تأنيثها لأجل تأويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل يجوز لنا أن نأولها بالجمع فيكون مذكرًا، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو: نساء ورجال. وثانيهما: ألا يكون ذلك منقولًا عن مذكر فإنَّ ربابًا اسم امرأة لكن إذا سمي به مذكرٌ انصرف؛ لأنَّه قبل تسمية المؤنث به كان مذكرًا بمعنى الغيم. وكذا إذا سمي بنحو: حائض وطالق مذكرًا انصرف؛ لأنَّه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض؛ لأنَّ الأصل المطر في الصفات أن يكون المجرد عن التاء؛ منها صيغة المذكر وذوالتاء موضوعًا للمؤنث؛ فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهوصيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث. وههنا شرط آخر وهوألا يغلب استعماله في تسمية المذكر به، وذلك لأنَّ الأسماء المؤنثة السماعية؛ كشمال، وجنوب، وعيان: أربعة أقسام إمَّا أن تساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فإذا سمي بها مذكر جاز الصرف والترك، أويغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعدُ تسمية المذكر بها إلا الصرف، أويغلب استعمالها مؤنثة فالوجه بترك الصرف أيضًا، أولا يستعمل إلا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف. ق». اهـ.

وهذه حاشية نفيسة اشتملت على مقاصد هذه القاعدة، وزادت كلام المصنف بيانًا. وانظر الكلام فيها تفصيلًا في الكتاب لسيبويه (3/ 237)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 880)، وتمهيد القواعد (8/ 4006)، وهمع الهوامع (1/ 124).

[3] في (هـ): «بتحركه».

[4] في (ي): «الحروف».

[5] في (ي): «التأنيث».

[6] انظر تفصيلًا في: المقتضب (3/ 148)، وشرح كتاب سيبويه (4/ 109)، والمسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر- عمان، الطبعة الأولى: 1432هـ- 2002م، (ص 128)، والخصائص لابن جني (2/ 321)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 451)، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1395هـ- 1975م، (2/ 35)، وارتشاف الضرب (2/ 606).

(وَعَقْرَبُ): علمًا لرَجلٍ. **(مُمْتَنِعٌ)**: لوُجودِ الزِّيادةِ التي في حكم تاءِ التَّانيثِ[1].

[هـ/ 135أ] **(المَعْرِفَةُ)**؛ أي: التعريفُ؛ إذِ العلةُ التعريفُ لا المعرفةُ. **(شَرْطُهَا)**؛ أي: شرطُ[2] تأثيرِها في منعِ الصَّرفِ.

(أنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً)[3]؛ أي: كونُها منسوبةً[4] إلى العَلمِ؛ وهوخبرُ المبتدأِ الثَّاني، وهوشرطُها والجملةُ خبرُ المبتدإِ [ب/ 116أ] الأوَّلِ وهو«المعرفةُ». ولوقال: «المعرفةُ شرطُها علميةٌ» لكانَ المعنى المعرفةُ شرطُها كونُها علمًا، وأنت تعلم: أنَّ المعرفةَ ليسَت بسببٍ والتعريف ليس بعَلَم فلا يستقيم على كلا الوجهين[5].

وإنما جعل المعرفة سببًا والعلمية شرطًا (14/ب) ولم يجعل العلمية سببًا كما جعَل البعضُ؛ لأنَّ فرعيَّةَ [ي/ 117أ] التَّعريفِ على التَّنكيرِ أظهرُ مِن فرعيَّةِ العَلَميةِ. وجرَى في قولِه وَما فيه علَميةٌ مؤثرةٌ على اصطلاحِ غيرِه[6]، أوعلى التجوُّزِ وجعلَها مشروطةً بالعَلَميةِ؛ لأنَّها لوكانت بالإضمارِ[7] أوالإبهامِ كانَ اللَّفظُ مبنيًا منافيًا للازمِ منعِ الصرفِ؛ وهوالإعرابُ والمنافي للازمِ

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وعقرب ...» وهومؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمى به رجل «ممتنع» صرفها، لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صغر «قدم» ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: «قديمة» بخلاف « عقرب «؛ فإنه إذا صغر يقال: «عقيرب». ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 227).

[2] قوله: «شرط» ليس في (ب).

[3] كتب في حاشية (هـ): «أي: يكون هذا النوع من جنس التعريف علما على أن تكون «الياء» مصدرية أومنسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للنسبة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أوالإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أوفي حكم المنصرف كما سيجيء. فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 227، 228).

[4] في (أ)، (ي): «منسوبًا».

[5] كتب في حاشية (ي): «إذ العلم اسمٌ دالٌّ على شيء معين بوضع معين والتعريف صفة حاصلة فيه وهي كونه دالًا على هذا التعيين فلا يستقيم اشتراط التعريف بالعلم بل بكونه حاصلًا من العلم، أفاد قوله: كونها منسوبًا إلى العلم؛ تدبَّر». اهـ.

[6] كتب في حاشية (هـ): «وهواصطلاح مَن جعل العلمية هي السبب في منع الصرف». اهـ.

[7] في (هـ): «بالإظهار».

منافٍ للملزوم، وإنْ كانَ باللَّام أوالإضافةِ كانَ مؤثِّرًا في الصَّرفِ أوفي حكمِه فلا يلائِمُ أنْ يؤثِّرَ في منعِ الصَّرفِ فيلزمُ[1] فسادُ الوَضعِ فلم يبقَ إلَّا العَلَميَّةُ[2].

(العجمة)؛ أي: كونُ الكلمةِ مِن غيرِ أوضاعِ العربيةِ؛ أي: ما وضَعَه غيرُ[3] العرَبِ.

(شَرْطُهَا): في منعِ الصَّرفِ. **(أنْ تكُونَ عَلَمِيَّةً)**[4]؛ أي: منسوبةً إلى العَلَمِ **(فِي العَجَمِيَّةِ**[5]**)**؛ أي: في اللُّغةِ العَجَميَّةِ حقيقةً؛ كإبراهيمَ، أوحكمًا؛ بأنْ يجعلَ علمًا بعدَ النَّقلِ قبلَ التَّصرُّفِ؛ كقالونَ كانَ في العَجَميةِ جنسًا لكونِه اسمًا للجيدِ ثمَّ سُمِّي به أحدُ رُواةِ قراءةِ[6] نافعٍ لجودةِ قراءتِه قبلَ أنْ يتصرَّفَ فيه[7] العرَبُ؛ فكأنَّه كانَ[8] عَلَمًا في العَجَميةِ[9].

---

[1] في (ي): «فلزم».

[2] كتب في حاشية (هـ): «لأنَّ الإضافة واللام وضعتا على أنْ يجعلا غير المنصرف؛ أي: عند المصنف؛ لأنَّه قال: «غير المنصرف ما فيه علتان ...» فيمكن أن يكونَ ذواللام والمضاف غير منصرفين عنده لكنه لا يظهر فيها حكم منع الصرف وهوألا كسر ولا تنوينَ لمشابهتها الفعل. ق». اهـ.

[3] قوله: «غير» سقط من (أ).

[4] كتب في حاشية (ي): «أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية، أي: يكون قبل استعمال العرب له علما، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه، أيضًا علمًا، كإبراهيم وإسماعيل، أولا كقالون، فإنه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى لجودة قراءته». اهـ. شرح الرضي على الكافية (1/ 142).

[5] في (هـ)، (ي): «العجمة».

[6] قوله: «قراءة» ليس في (هـ).

[7] قوله: «في» ليس في (ب)، وفي (أ)، (ي): «في».

[8] قوله: «كان» ليس في (ي).

[9] انظر: توضيح المقاصد للمرادي (3/ 1209)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية= شرح الشاطبي على الألفية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز البحوث بأم القرى- المملكة العربية السعودية، ط1: 1428هـ-2007م، (5/ 642)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص 273)، وشرح كتاب الحدود في النحو(ص 130).

وإنَّما جعلها[1] شرطًا؛ لئلَّا[2] يتصرَّفُ فيها مثل تصرفاتِ كلامِهم من الإضافةِ وإدخال اللَّام وتنوينٍ[3] وغيرها [هـ/ 35ب] فتصير[4] كالأسماءِ العربيةِ فلا تعتبر فيه إنْ[5] وُجِدت العلميةُ بعدَ ذلك بخلافِ ما إذا كانت علميَّةً في العَجَمية؛ فإنَّها تمنعُ الصَّرفَ كما نقِلَت إلى العربِ قبلَ التَّصرُّفِ للعَجَميةِ والعَلَميةِ.

(وَتَحَرُّكُ[6] الأَوْسَطِ أوزِيَادَةٌ[7] عَلَى الثَّلَاثَةِ)؛ أي: على[8] ثلاثةِ أحرفٍ لئلَّا تعارضَ[9] الخفةُ أحدَ السببَين. وهوعطفٌ على قولِه: «أنْ تكونَ ...»[10]؛ جعَل تحرُّكَ الأوسطِ والزيادةَ في العُجمةِ[11] شرطَ التأثيرِ، وفي التَّأنيثِ شرطَ التحتُّمِ لوجودِ الزيادةِ في التأنيثِ تقديرًا؛ وفيه[12].

---

[1] في (هـ)، (ب): «جعل».

[2] في (أ): «كيلا».

[3] في (ي): «التنوين».

[4] في (ي): «فيصير».

[5] في (ي): «وإن».

[6] في (ب): «أوتحرك».

[7] قوله: «أوزيادة» في (أ): «وزيادة».

[8] قوله: «على» ليس في (أ).

[9] في (هـ): «يعارض».

[10] في (هـ): «تكون علمية إلخ».

[11] في (ب): «العجمية».

[12] كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا التعليل المذكور نظر؛ لإيهامه كون تأثير التأنيث للزيادة المقدرة وليس كذلك؛ فالأولى أن يقال: لوجود التأنيث بأنَّ له معنى ثبوتيًا في الأصل وله علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات وهوالتصغير بخلاف العجمة فإنها لا معنى لها ثبوتي بل معناه أمر عدميٌّ وهوأن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة مقدرة. ق». اهـ.

(فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ) [1]: لانتفاءِ الشَّرطِ[2] الثَّاني وهذا اختيارُ المصنِّف، وعند غيره: نوحٌ كهندٍ، وفيه [ب/ 16ب] وفي ذكر نتيجةِ الشَّرطِ الثَّاني وترك نتيجةِ الشرطِ[3] الأوَّل نظرٌ، وكانَ الأولى أنْ يقولَ: فنوحٌ وفِرِندٌ منصرفٌ[4] (وَشَتَرُ وَإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ): فإنْ قلتَ: ما الدَّليلُ على كونِ نوحٍ[5] أعجميًّا، وسبحانَ مَن يعلَمُ[6] أحوالَ الأسماءِ [ي/ 17ب] الماضيةِ والفرقِ الحاليةِ؟

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «فنوح منصرف» هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني. فانصراف نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط وأما التأنيث المعنوي فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وألا يعتبر. فإن قلت: قد اعتبرت العجمة في «ماه وجور» مع سكون الأوسط فيما سبق، فلم لم يعتبر ههنا؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 229، 230).

[2] في (ب)، (ي): «شرط».

[3] قوله: «الشرط» ليس في (أ).

[4] كتب في حاشية (هـ): «أي: ما ذهب إليه الزمخشري من نحو: نوح كهندٍ نظر، فلم يسمع نحو نوح غير منصرف في كلام فصيح ولا غير فصيح، والذي غرَّه تحتم منع «ماه وجور»؛ أعني: كون العجمة مؤثرة مع سكون الوسط ولولا العجمة لكان مثل: هندٍ ودعدٍ يجوز صرفه وترك صرفه، وقد ذهل عن أن تأثير الشيء قد يكون إمَّا شرطًا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإمَّا بكونه سببًا كالعدل في «ثلاث» والعجمة في «ماه وجور» من القسم الأول إذ لو كانت سببًا في الثلاثي الساكن الوسط لامتنع نحو: لوط غير منصرف في كلام فصيح أو غيره. ق». اهـ.

[5] في (ي): «النوح».

[6] في (هـ)، (ب): «يعرف».

قلتُ: قال صاحبُ «القَواعِدِ»[1]: إنَّ الدَّليلَ في العُجمةِ النقلُ، وأجمَع أهلُ اللغةِ على أنّه أعجميٌّ[2].

و«شَتَرُ»: اسمُ قلعةٍ لتحرُّكِ الأوسطِ[3]. و«إبراهيمُ»: للزيادةِ ممتنعٌ كلُّ واحدٍ منهُما.

اعلَمْ[4] أنَّ أسماءَ جميعِ الأنبياءِ عليهم السلامُ (15/أ) ممتنعٌ عن الصَّرف[5] إلّا ستةً: «محمّدٌ،

---

[1] هوكتاب القواعد الكبرى لابن هشام الأنصاري، وهو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبومحمد، جمال الدين الأنصاري، المعروف بابن هشام، فقيه، نحوي مشارك في المعاني والبيان والعروض وغيرهم، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني والشيخ تاج الدين التبرزي، وشهاب الدين عبد اللطيف أن المرحل، وغيرهم، وأتقن العربية ففاق الأقران وتخرج به جماعة من أهل مصر، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، وتصدر لنف الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، وتوفي سنة (761هـ). ومن تصانيفه: شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني في فروع الفقه الحنفي، وقطر الندى وبل الصدى، ومغني اللبيب، وعمدة الطالب في تحقيق تعريف ابن الحاجب، وكتابه المعني هنا: كتابه القواعد الكبرى. انظر ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (3/ 93)، والنجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي (1/ 761).

[2] وكتب ابن هشام هذا مفقود، ولقد نقل عنه السيوطي وغيره، وقد قال النحاة: وتعرف عجمة الاسم بوجوه: **أحدها**: أن ينقل ذلك عن أحد الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبريسم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية اللسان العربي.

الثالث: أن يكون في أوله نون ثم راء، نحونرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو: المهندز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان، والجص.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: المنجنيق.

السابع: أن يكون خماسيًّا أورباعيًّا عاريًا من حروف الذلاقة؛ وهي: الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربيًّا، فلابد أن يكون فيه شيء منها، نحو: سفرجل، وقذعمل، وقرطعب، وجحمرش. انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 4000)، والاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، وراجعه: علاء الدين عطية، دار البيروني- بيروت، الطبعة الثانية: 1427هـ- 2006م، (ص 35، 36).

[3] كتب في حاشية (هـ): «اسم حصنٍ بديار بكرٍ». اهـ. وفي فتوح البلدان: «قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة». معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م، (3/ 325)، وانظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين القطيعي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ- 1992م، (2/ 783).

[4] في (هـ): «واعلم».

[5] قوله: «عليهم السلام ممتنع عن الصرف» في (ي): «م غير منصرف».

وصالحٌ، وشُعيبٌ، وهُودٌ لكونِه[1] عربيةً، ونوحٌ ولوطٌ لخفتهما[2]». وقيل: إنَّ هودًا كنوحٍ لأنَّ سيبويه قرَنه معَه[3]. ومنهم مَن يقولُ: إنَّ العربَ مِن ولدِ إسماعيلَ ومَن كانَ قبلَ ذلك فليسَ بعربيٍّ وهودٌ قبلَ إسماعيلَ فيما يذكَرُ؛ فكانَ كنوحٍ[4].

(**الجَمْعُ شَرْطُهُ**)؛ أي: شرطُ قيامِهِ مقامَ السَّببَين.

(**صِيغَةُ مُنْتَهَى الجُمُوعِ**)[5]: وهي الصيغةُ التي فيها بعدَ ألفِ الجمعِ حرفانِ أوثلاثةٌ[6] اوسطُها [هـ/ 136أ] ساكنٌ[7]؛ كـ: «مفاعِلَ» و: «مفاعيلَ»، والمرادُ: الوزنُ العَروضيُّ لا التَّصريفيُّ[8]، وهي التي لا تجمَعُ جمعُ التَّكسيرِ مرةً أخرَى، ويجوزُ أنْ يجمَعَ جمعُ السَّلامةِ نحو: «صواحبات»، ولذا اشترطتْ لتكونَ[9] صيغةً لازمةً مصونةً عنِ التكسيرِ والتصغيرِ فتؤثرُ[10].

وقوله: «مُنتَهَى الجموعِ» مِن إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ. قيل: اشتراطُ صيغةِ منتهى الجموعِ أولَى مِن اشتراطِ عدمِ النظيرِ في الآحادِ حيثُ يردُ عليه نحوَ: «أكلُبٍ وأجمالٍ». وأجيبَ: بأنَّ

---

[1] في (ي): «لكونهما».

[2] في (أ): «لخفتها».

[3] الكتاب (3/ 235).

[4] قوله: «ومنهم من يقول: ...» هونصُّ كلام السيرافي في شرح كتاب سيبويه في (4/ 6)، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو(ص 131).

[5] كتب في حاشية (ي): «المتهى: مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل، وأضيف إلى الجموع إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: شرطه أن يكون على صيغة الجموع المنتهية من الجمع، والمراد من الفرد الكامل، وهوالجمع المكسر فإن جمع المصحح السلامة واحدةً كأنّه لم يجمع. كادروني». اهـ.

[6] بعده في (ي): «أحرف».

[7] كتب في حاشية (هـ): «سواء ادغم أحدهما في الآخر؛ كدوابَّ، أولا؛ كمساجدَ. ق». اهـ.

[8] كتب في حاشية (هـ): «حتى لا يلزم أن يكون مفرد موزون «مفاعل» على وزن «مفعل» فخضار مثلًا «مفاعل» باعتبار الحركات والسكنات؛ أعني الوزن العروضي مع أنَّ وزنه التصريفي «فعالل» ومفرده «فعلل» وقناديل «مفاعيل» كذلك مع أنَّ وزنه التصريفي «فعاليل» ومفرده «فعليل». برق رحمه الله». اهـ.

[9] في (أ): «ليكون».

[10] في (أ): «فيؤثر»، وفي (ي): «فتؤثر فيه».

نحو[1] «أكلُبٍ وأجمالٍ»، وإنْ عدمَ نظيرهما في الآحادِ صورةً إلَّا أنَّهما يُماثِلانه[2] في قبول التكسيرِ والتصغيرِ فلم يصدُقْ عليهما عدمَ النَّظيرِ في الآحادِ مِن كلِّ وجهٍ[3].

(بِغَيْرِ هَاءٍ)؛ لأنَّها لوكانت مع هاءٍ كانت على زنةِ المفرداتِ؛ كـ: «فَرَازِنةٍ»؛ فإنَّه على زنةِ: «كراهيةٍ وطواعيةٍ» فيدخلُ في قوةِ جمعيَّتِه فتورٌ. والمرادُ بالهاءِ[4]: الحرفُ الذي يكونُ للفرقِ بينَ الواحدِ والجِنسِ؛ نحوَ: «رُوميٌّ وروم، ومجوسيٌّ ومجوسٍ، وتمرةٍ وتمرٍ، وفَحْليٌّ وفَحْلٍ، ونخلةٍ ونخلٍ[5]» فكانَ شامِلًا لهما فيخرجُ [ب/ 117أ] «مَدَائِنِيٌّ»؛ بدلالةِ قولِه: «بغيرِ هاءٍ» لأنَّ الهاءَ[6] وياءَ النِّسبةِ مِن وادٍ واحِدٍ. وقيل: هومفردٌ محضٌ فلا حاجةَ إلى إخراجِه بخلافِ فَرَازنةٍ. وقيل: المرادُ الجمعُ بجميعِ حروفِه [ي/ 118أ] فيخرَجُ مدائنيٌّ وفي الأولِ والثَّاني نظرٌ[7]؛ إذ ليسَ «مدائنيٌّ» جمعًا لا في الحالِ ولا في الأصلِ بل هومفردٌ محضٌ دائمًا، وإنَّما الجمعُ «مدائنُ» وهولفظٌ آخرُ فلا تعلُّقَ له لوجودِ[8] شرطِ الجمعِ وعدمِه.

(كَمَسَاجِدَ)؛ أي: هومثلُ مساجدَ؛ مثالٌ لَمِا بعدَ ألفِه حرفانِ.

(وَمَصَابِيحَ): مثالٌ لَمِا بعدَ ألفِه ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ.

---

[1] قوله: «نحو» ليس في (أ)، (ي).

[2] في (أ): «مماثلة».

[3] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 178)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 1420هـ- 2000م، (ص 459)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 4085)، وشرح المكودي (ص 270).

[4] كتب في حاشية (هـ): «منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف أوالمراد بها تاء التأنيث، لكن عبر بالهاء باعتباره ما يؤول إليه حالة الوقف فلا يرد نحو: «فواره» جمع «فارهة». ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 232).

[5] قوله: «ونخلة ونخل» ليس في (أ).

[6] في (أ): «التاء».

[7] كتب في حاشية (هـ): «يعني: أن كلا من الأول والثاني يدل على أن مثل «مدائني» جمع إلا أنَّه خرج على الأول بقوله: «بغير هاء» وعلى الثاني بكون المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه؛ كما قرره وليس كذلك؛ لأنَّه ليس بجمع في الحال ولا في الأصل، وأيضًا يلزم على الثاني ترك الاحتراز عن مثل: «فرازنة» لأنَّ حاصله أن المراد أن يكون ليس أيضًا على صيغة منتهى الجموع لجميع حروفه وذلك ظاهر. ق». اهـ.

[8] في (هـ)، (ب): «بوجود».

(وَأَمَّا): ليست للتفصيلِ لعدمِ التعدُّدِ، ولا للاستئنافِ لسبقِ كلامٍ آخرَ إلَّا أنْ يعتبر [هـ/ 36ب] الاستئنافُ لعدمِ سبقِ الإجمالِ[1]؛ كما في بعضِ الشُّروحِ فتكونُ[2] للاستئنافِ[3].

(فَرَازِنَةٌ)؛ أي: لفظُ «فرازنةٍ» وهوعلمٌ وتنوينُها لمشاكلةٍ[4] مسماةٍ[5]، لا يقالُ: لم يعتبَرِ التاء لعروضِها في حكمِ العدمِ؛ لأنَّ التاءَ وإنْ كانت عارضةً لكن لها (15/ ب) أثرٌ في تغييراتِ[6] الأوزانِ؛ كما في وزنِ الفعلِ على أنَّ التاءَ في وزنِ «فَعَالِلَةٍ» موضوعةٌ مع الكلمةِ لعدمِ استعمالِ «أشَاعثَ[7] وفرازنَ»، وفيه[8].

(فَمُنْصَرِفٌ): لفواتِ شرطِ تأثيرِ الجمعِ بالهاءِ، ولم يقلْ فمنصرفةٌ[9]؛ إذِ المرادُ اللفظُ، وإنَّما ذكر مثالَ انتفاءِ القيدِ الأخيرِ؛ وهوبغيرِ هاءٍ دونَ مثالِ انتفاءِ صيغةِ منتهَى الجموعِ؛ من نحوِ[10]: «رِجالٍ[11] وحُمَرٍ» لشهرةِ أمثلةِ هذا وكثرتِها وقلةِ أمثلةِ ذلكَ.

---

(1) كتب في حاشية (هـ): «أي: وقت عدم الإجمال فاللام للوقت وقد جاء الاستئناف من تقدم إجمال؛ كما في أمَّا الواقعة في أوائل الكتب لكن لا نرى عدم الإجمال هنا؛ لأنَّ قوله: «بغير هاء» دلَّ إجمالًا على أنَّه إذا كان مع الهاء يكون منصرفًا فتكون أمَّا استئنافًا لبيان هذا الإجمال. برق رحمه الله». اهـ.

(2) في (أ)، (ي): «فيكون».

(3) بعده في (هـ)، (ي): «لحو».

(4) في (ب): «للمشاكلة».

(5) بعده في (ب): «والمناسبة».

وكتب في حاشية (ي): «يعني: «فرازنة» إذا كان علمًا للفظ فهوغير منصرف للعلمية والتأنيث فينبغي ألا ينون؟ فأجاب بقوله: «وتنوينها للمشاكلة والمناسبة ...». سعد الله». اهـ. ولم يذكر في متن لفظة «المناسبة» أوألحقها في الحاشية، ولكنها كتبت في تحشية المحشي هنا؛ فيتأمل.

(6) في (أ)، (ب): «تغيرات».

(7) الأشاعث والأشاعثة: منسوبون إلى الأشعث، وهي جمع أشعث، وهواسم رجل. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (1/ 218)، ولسان العرب (2/ 162).

(8) كتب في حاشية (هـ): «أي: التعليل المذكور وهوقوله: «لعدم استعماله ...» نظرٌ؛ إذ لا يلزم من عدم «أشاعث وفرازن» أن يكون التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة؛ لأنَّ انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام. ق». اهـ.

(9) في (أ): «فمنصرف».

(10) قوله: «لحو» ليس في (ب).

(11) في (أ): «رجل».

(وَحَضَاجِرُ): جوابُ عمَّا[1] يقال: أنَّ هذه الصِّيغةَ لا يؤثِّرُ[2] فيها إلا الجمعُ، وقد امتنعَ «حضاجر» مع انتفائِه لصيرورتِه مفردًا بالتسميةِ والحكمُ ينتفي بانتفاءِ العلَّةِ المنحصرةِ[3]، وتقريرُ الجوابِ منعُ انتفاءِ العلةِ[4] بالتسميةِ بالقولِ[5] لوجودِها اعتبارًا لكونِه[6] منقولًا عنِ الجمعِ[7].

(عَلَمًا): حالٌ مِن ضميرِ قولِه: «غيرُ منصرفٍ»، ومعمولُ المضافِ إليه لا يتقدَّمُ[8] المضافَ إلَّا في «غير»؛ فإنَّه في حكمِ «لا» حيثُ يجوزُ: «أنا زَيدًا[9] غيرُ ضاربٍ»، كما يجوزُ «أنا زيدًا[10] لا[11] ضاربٌ»[12]. أومفعول «أعني»، وفيه[13].

---

[1] في (أ): «ما».

[2] في (أ): «تؤثر».

[3] كتب في حاشية (هـ): «فيه إيماء إلى ما يكاد يورد ههنا، ويقال: إن «حضاجر» غير منصرف، وإن لم يعتبر فيه الجمعية لوجود سببين آخرين فيه؛ وهما: العلمية والتأنيث؛ يعني: لا يجوز أن يكون منع صرف «حضاجر» للعلمية والتأنيث؛ لأنَّ العلمية لا تؤثر مع مثل هذه الصيغة، ولهذا لوكانت «مساجد» علمًا لا تنصرف مع زوال العلمية بالتنكير. ق رحمه الله». اهـ.

[4] بعده في (هـ): «المنحصرة».

[5] في (هـ)، (ب): «بالقوة» وكتب في حاشية (هـ): «بالقول» ورمز عليه.

[6] في (هـ)، (ب)، (ي): «لكونه».

[7] كتب في حاشية (ي): «بأن يقال: انتفاء العلة؛ أي: الجمعية بالتسمية في «حضاجر» ممنوع لوجودها اعتبارًا لكونه منقولًا عن الجمع، ومنع المصنف في انتفاء العلة ليس بالقول وبالذكر الصريح بل بطريق الاستلزام؛ لأنَّ كون «حضاجر» علمًا غير منصرف لكونه منقولا عن الجمع يستلزم منع انتفاء العلة وليس منعًا له منعًا قوليًّا صريحًا. تأمَّلْ. سعد الله». اهـ.

[8] بعده في (هـ): «على».

[9] قوله: «أنا زيدًا» في: «أبا زيد»، وفي (ي): «إن زيدا».

[10] قوله: «أنا زيدًا» في: «أبا زيد».

[11] في (أ): «إلا».

[12] وهذه مسألة خلافية؛ من العلماء مَن أجازها ومنهم من رفضها؛ انظرها تفصيلًا في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 470)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 404)،وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 537)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى: بدون تاريخ، (2/ 996)، وارتشاف الضرب (4/ 1811).

[13] قوله: «وفيه» سقط من (أ). وكتب في حاشية (هـ): «أي: «في كونه مفعول؛ أي» نظر؛ لعدم استقامة المعنى؛ لأنَّ حضاجر ليس نفس العلم بل ما صدق عليه العلم. ولأنَّ تقدير أعني إنما يكون في محل المدح أوالذم، وهومنتف هنا. ق». اهـ.

وفي بعضِ النسخِ: «عَلَمٌ» بالرفعِ، وهوبدلٌ[1] أوخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ[2]، والجملةُ معترضةٌ.
(لِلضَّبُعِ): وهي أنثى «الضِّبعان»، ويقالُ لها بالفارسيةِ: «كفتار».
[ب/ 17ب] (غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ)؛ لأنه في الأصلِ [ي/ 18ب] جمعُ «حِضَجْرٍ»: وهوعظيمُ البطنِ؛ وسمّي[3] به الضَّبُعُ؛[4] [هـ/ 137أ] لعظمِ بطنِها على المبالغةِ[5]. وإنّما لم يقلْ: «في الجمعِ شرطُه أن يكونَ في الأصلِ»؛ كما في الوصفِ؛ لإمكانِ اعتبارِ مطلقِه بإرادةِ الجمعِ في الحالِ. أوفي الأصلِ بخلافِ الوصفِ[6]، وفيه: أنَّ قولَه: «لأنّه منقولٌ عن الجمعِ» إشارةٌ إلى ذلك فلا حاجةَ إلى التطويلِ.
(وَسَرَاوِيلُ إِذَا لَمْ يُصْرَفْ): جوابُ عمّا[7] يقالُ إنَّ «سراويلَ»[8] مفردٌ بمعنى «سِرْوَالَةٍ»[9] ليسَ بجمعٍ ولا[10] منقولٍ عنه، وهذا الوزنُ لا يمنعُ إلا بذلك. ووجهُ الجوابِ: أنّه جمعٌ حكمًا

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وهوبدل ...» فيه نظر؛ لوجوب وصف النكرة مبدلة من المعرفة ولعدم استقامة المعنى على تقدير سقوط المبدل منه. ق». اهـ.

[2] انظر: نسخة ياقوت المستعصمي المشار إليها (5/ ظ)، والفوائد الشافية لزيني زاده (ص 253).

[3] في (أ): «يسمى».

[4] في (ب): «للضبع».

[5] انظر: العين (3/ 326)، والصحاح (2/ 634)، والمحكم والمحيط الأعظم (4/ 38)، ولسان العرب (4/ 202).

[6] كتب في حاشية (هـ): «فان قيل: أليس بين الجمعية والعلمية تضاد، كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية؟ فالجواب: ليسا بمتضادتين، ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية، كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام. مثلا، فيكون معناه: هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فيكون معنى الجمعية باقيًا. رضي الدين رحمه الله». اهـ. شرح الرضي على الكافية (1/ 147).

[7] في (أ)، (ي): «ما».

[8] في (هـ)، (ب): «السروايل».

[9] في (هـ)، (ب): «السروالة».

[10] بعده في (هـ): «مبتدأ».

بالحملِ على الموازنِ[1]. أوتقديرًا بفرضِ أنه جمعُ «سروالة» استُعمل بمعنى السروالِ[2]. أوبتسميتِه كلُّ قطعةٍ من السروالِ «سروالةً».

(وَهُوَ)؛ أي: عدمُ صرفِهِ. **(الأَكْثَرُ)**؛ أي: مذهبُ أكثرِ[3] النُّحاةِ، أوأكثرُ[4] استعمالًا. والجملةُ معترضةٌ.

(فَقَدْ قِيلَ): جزاءُ الشرطِ، والشَّرطيةُ خبرُ المبتدإ. **(أَعْجَمِيٌّ)**؛ أي: هوأعجميٌّ، والجملةُ بتأويلِ[5] هذا القولِ مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُهُ.

(حُمِلَ): ضميرُه مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، والجملةُ صفةُ «أعجميٌّ»، أوخبرٌ بعد خبرٍ للمبتدأ المحذوفِ. **(عَلَى مُوَازِنِهِ)**[6]؛ أي: ما يُوازِنُه ويُوافِقُه في الوزنِ؛ من نحو: «أناعيمَ وقناديلَ»، وهومفعولٌ به بواسطة حرف الجر؛ وهو«على»[7]. وإنَّما حمل عليها[8] لأنَّ الأعجميَّ

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «هذا عند سيبويه؛ فإنَّه قال: إنَّه اسم أعجمي مفرد معرب، لكنه يشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا؛ نحو: قناديل فحمل على غير مشابهه فمنع الصرف، فعلى قوله: ليس فيه من الأسباب شيء؛ لأنَّ العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي، وشرطه أيضًا العلمية، وأمَّا الصفة فليست سببًا بل شرط لسبب الجمعية. برق». اهـ. انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 229).

[2] في (أ): «السروال».

وكتب في حاشية (هـ): «هذا عند المبرد؛ فإنَّه قال: هوعربي جمع «سروالة»، والسروالة: قطعة خرقة. ق». اهـ. ثم كتب بعدُ: «قوله: «استعمل بمعنى السروالة» يرد عليه أنَّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في أسماء الأجناس؛ فلا يقال: لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام؛ كمدائني في معين، وأجيب بأنَّ الجمع مقدر لا محقق؛ كعدل عمر. ق». اهـ. انظر: المقتضب للمبرد (3/ 326، 345).

[3] قوله: «أكثر» ليس في (ب).

[4] في (أ): «كثر».

[5] في (ب): «بتناول».

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: على ما يوازنه من الجموع العربية كـ: « أناعيم ومصابيح « فإنه في حكمهما من حيث الوزن، فهووإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما، فالجمعية على هذا التقدير أعمَّ من أن تكون حقيقة أوحكما، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهوالحمل على الموازنة. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 234).

[7] قوله: «حرف الجر وهوعلى» سقط من (أ)، (ب).

[8] في (ب): «عليهما».

دخيلٌ، والدَّخيلُ (16/أ) في كل شيءٍ إلى جنسه يميلُ، ولأنَّ الدَّخيلَ لا بدَّ وأنْ[1] يلتحق بنوعٍ، والموازنُ بالالتحاق أليقُ وأحرى[2].

(**وَقِيلَ**) هو(**عَرَبِيٌّ جَمْعُ**): خبرٌ بعد خبرٍ للمبتدأ المحذوف[3]. (**سِرْوَالَةٍ**): يقالُ بالفارسية «شلوار». (**تَقْدِيرًا**)[4]: مصدرٌ لـ «قيل»؛ أي: قيلَ هذا القولُ قولًا بتقديرٍ وفرضٍ، أوعلةٌ[5] له؛ أي: قيلَ هوجمعٌ لغرضِ ذلك، أومصدرٌ محذوفُ العاملِ؛ أي[6]: قُدِّرَ[7] تقديرًا وفرضًا.

(**وَإِذَا صُرِفَ**): [هـ/ 37ب] لو[8] قال: «وإنْ صرف»[9] مكان «إذا» لكانَ أصوبَ[10].

(**فَلَا إِشْكَالَ**): فيه؛ باعتبار انتفاءِ الجمعيَّةِ، ولا حاجةَ حينئذٍ إلى الحملِ والتقديرِ. **فإنْ قيل**: يشكَلُ منعُ «مصابيحَ وقناديلَ» لموازنتِهما مفردًا[11] فكيفَ ينتفي[12] جنسُ الإشكال؟ **قيل**:

---

[1] في (أ): «أن» بدون واو.

[2] انظر الدخيل وما يتعلق به من القواعد وإلحاقه بالعربية في: شفاء الغليل فيما في لغة العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي، دار الشمال للطباعة- طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1987م.

[3] انظر الفوائد الشافية لزيني زاده (ص 256).

[4] كتب في حاشية (هـ): «وفرضًا، فإنه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف - قدر حفظًا لهذه القاعدة أنه جمع «سروالة» فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة، ثم جمعت «سروالة» على «سراويل». جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 234، 235).

[5] في (ب): «علته».

[6] بعده في (هـ): «جمع».

[7] بعده في (ب): «جمع».

[8] في (أ): «ولو».

[9] قوله: «وإن صرف» في (أ): «وانصرف».

[10] كتب في حاشية (هـ): «وجه الأصوبية: أنَّ أصل «إذا» الجزم بوقوع الشرط وأصل «إن» عدم الجزم وعدم الصرف في «سراويل» أكثر من صرفه، والصرف فيه أقل من استعمال «إن» في القليل أنسب، وأخرى من استعمال «إذا» فيه لكن لمَّا كان الصرف أيضًا واقعًا في الجملة جاز استعمال «إذا» فيه أيضًا، **والحقُّ**: أن استعمال «إذا» فيه على أصله لتحققه، وأمَّا استعمال «إن» فيه فيحتاج إلى تأويل أن القليل من حيث هوغير محقق الوقوع. ق». اهـ.

[11] بعده في (أ): «وهوسراويل».

[12] في (أ)، (ي): «ينفى».

معناهُ فلا إشكالَ فيه، والإشكالُ المذكورُ[1] في «قناديلَ ومصابيحَ» لا فيهِ وفيه، اللّهمّ إلّا أنْ يعتبرَ النُّدرةَ[2].

[ي/ 119] (وَنَحْو«جَوَارٍ» رَفْعًا وَجَرًّا كـ«قاضٍ»)؛ أي: كلُّ جمعٍ[3] منَ المنقوصِ [ب/ 118] على[4] «فواعِلَ» يائيًا؛ كـ «جوارٍ» أوواويًا؛ كـ «دواعٍ»- فهوفي الرَّفعِ والجرِّ كقاضٍ في إسكانِ الياءِ لثقلِها عليها، وحذْفِها للساكنينِ وتعويضُ التنوينِ عنها لجبرِ النُّقصانِ، وفي النَّصبِ كـ «ضَوارِبَ» لخفتِه. ولم يتعرَّضْ للواويِّ كـ «دواعٍ»؛ لصيرورتِه بعدَ الإعلالِ مثلَه[5].

---

[1] قوله «المذكور» ليس في (ي).

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: في قوله: «والإشكال المذكور في قناديل ومصابيح» والمستلزم للمشكل أيضًا مشكل، والجواب الأولى أن يقال: معناه فلا إشكال على مَن اشترط صيغة منتهى الجموع. ق». اهـ. ثم كتب في حاشيتها بعدُ: «أي: إلا أن يراد بفقدان النظير في الآحاد وعدم وجودها أصلًا ندرة وجودها؛ فإنّه ينفي الإشكال عمن شرط فقدان النظير في الآحاد أيضًا؛ لأنَّ المفرد الموازن لهذا الوزن نادر. ق». اهـ.

[3] قوله «جمع» ليس في (ب).

[4] بعده في (ي): «وزن».

[5] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «ونحوجوارٍ رفعًا وجرًّا مثل قاضٍ ...» أي: حكمه حكم «قاضٍ» بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه تقول: «جاءتني جوارٍ» و»مررت بجوارٍ»؛ كما تقول: «جاءني قاضٍ» و»مررت بقاضٍ»، وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحوَ: « رأيت جواري « فلا اشكالَ في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف، للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجرِّ فإنّه قد اختلف فيه. فذهب بعضهم: إلى أن الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هومن أحوال الكلمة بعد تمامها فأصل «جوار» في قولك «جاءتني جوارٍ» «جواريٌ» بالضم والتنوين، بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فبني الإعلال على ما هوالأصل ثم أسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار «جوارٍ» على وزن «سلام وكلام» فلم يبقَ على صيغة منتهى الجموع فهوبعد الإعلال أيضًا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك. وذهب بعضهم: إلى أنه بعد الإعلال غير المنصرف، لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، لأن المحذوف بمنزلة المقدر، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أوعن حركتها هذا التنوين. وعلى هذا القياس في حالة الجر بلا تفاوت، وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب. تقول: «مررت بجواري» كما تقول: «رأيت جواري» وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال وأما في حالة الرفع فأصل «جوار»: «جواري « بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار «جوارٍ» وعلى هذه اللغة لا إعلال إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيه الإعلال في الحالتين، كما عرفتَ. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 235-237).

وأصل «جوارٍ» فيهما: «جواريٌ وبجواريٍ[1]» منوَّنين بناءً على أنَّ الأصلَ في الاسم[2] الانصرافُ فأسكِنتِ الياءُ استثقالًا وحُذِفت للساكنين وجعلتِ التنوينُ عوضًا عنها فلم يسقُطْ عن غيرِ المنصرفِ؛ كتاءِ «أختٍ وبنتٍ» كانت للتأنيثِ فجُعلت بعد حذفِ[3] اللامِ عوضًا فطولت في الخطِّ، فلا[4] يصيرُ في الوقفِ هاءً.

وقيلَ: أصلُه في الرَّفعِ «جواريُ» مرفوعًا غيرَ منونٍ لمنعِ الصرفِ فأسكنتِ الياءُ استثقالًا وحذِفت كما في {يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ} [القمر: 6] وعوِّض[5] عنها التنوينُ؛ فيلزمُ حذفُها وفي[6] الجرِّ «بجواريَ»[7] ممنوعًا، فنزلتِ الفتحةُ[8] الواقعةُ في موضعِ الجرِّ منزلةَ الجرِّ في الاستثقالِ فأسكِنتِ الياءُ وحذِفَت وعوِّض[9] عنها التنوينُ.

وقيل: عوِّضَ التنوينُ فيهما[10] عنِ الحركةِ وحذِفتِ الياءُ للساكنين، وبعضُهم يُبقي الفتحةَ [هـ/ 138أ] في الجرِّ نظرًا إلى صورةِ الفتحةِ تمسُّكًا بقولِ الفرزدقِ:

وَلَوْأنَّ[11] عَبْدَ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[12]

---

[1] في (أ)، (ي): «وجواري».

[2] في (هـ)، (ب)، (ي): «الأسماء».

[3] في (ي): «الحذف».

[4] في (أ): «ولا».

[5] في (أ): «وعوضت».

[6] في (ي): «في»، وقوله: «فيلزم حذفها وفي» ليس في (ب).

[7] في (ي): «لحوجواري».

[8] في (ب): «لفتحة».

[9] في (أ): «وعوضت».

[10] في (أ)، (ي): «فيها».

[11] في (ي): «كان».

[12] البيت من بحر الطويل، وهوللفرزدق في: الكتاب (3/ 313، 315)، والمقتضب (1/ 143)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 181)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 565)، وشرح الرضي (1/ 152)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 685)، وخزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: العلامة/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1418هـ- 1998م، (1/ 235)، والبيت لي في ديوانه المطبوع.

والصوابُ «موالٍ» [1]؛ لأنَّ العبرةَ للمعنى لا للصورة وهذه[2] الفتحةُ جرٌّ معنًى، والبيتُ واردٌ على خلافِ القياسِ، أو محمولٌ على وجهٍ آخرَ لضرورةِ الشعرِ[3].

(التَّركيبُ): هو جعلُ كلمتين كلمةً واحدةً بغيرِ حرفيةِ أحدِ الجزأين؛ فلا يردُ «النَّجمُ وبَصرى» علمين[4]. **(شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ)**؛ ليلزمَ التركيبُ أو ليتحقَّقَ[5] السَّببُ الثَّاني؛ إذْ لا يتصوَّرُ معه إلَّا العَلَميَّةُ[6].

(16/ب) **(وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ)**[7]؛ لأنَّ التَّركيبَ الإضافيَّ يخرجُ الاسمَ[8] إلى حكمِ الصرفِ؛ فكيفَ يؤثِّرُ في منعِهِ؟

(وَلَا إِسْنَادٍ)؛ لأنَّ التركيبَ الإسناديَّ يوجبُ بناءَ المركَّبِ فلا يوجبُ منعَ الصرفِ الملزومَ للإعرابِ المنافي[9] له. واشتراطُ عدمِ كونِ الثَّاني صوتًا؛ كـ: «سيبويهِ وعمرويهِ»[10] ظاهرٌ

---

[1] في (أ)، (ي): «موالي».

[2] في (ي): «وهذا».

[3] قوله: «لضرورة الشعر» سقط من (أ)، وفي (هـ): «كضرورة الشعر». وينظر تخريجات العلماء لهذا البيت في مصادر توثيقه السابقة الذكر، ويضاف إليها: الأصول في النحو لابن السراج (3/ 445)، وضرائر الشعر، لأبي الحسن ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م، (ص 42).

[4] كتب في حاشية (ي): «أي: فلا يلزم أن يكون «النجم وبصرى» علمين غير منصرفين للعلمية والتركيب لكون أحد الجزأين حرف؛ وهو ياء النسبة في «بصرى» واللام في «النجم». سعد الله». اهـ. انظر: الكتاب (2/ 101، 196)، والأصول في النحو (1/ 157)، وشرح المفصل (1/ 127)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 509)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 72)، وارتشاف الضرب (2/ 967)، وتمهيد القواعد (2/ 612)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 572).

[5] في (ي): «لتحقق».

[6] قوله: «إذ لا يتصور معه إلا العلمية» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[7] كتب في حاشية (ي): «لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضاده؟ أعني: منه الصرف. جامي سلمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 237).

[8] في (ي): «للاسم».

[9] في (هـ): «النافي».

[10] كتب في حاشية (ي): «يعني: إذا كان سيبويه للعلمية والتركيب المخصوص يكون معربًا والإعراب ينافي البناء، وهو مبني فمثل هذا التركيب لا يكون سببًا لمنع. سعد الله سلمه الله». اهـ.

لمنافاةِ الإعرابِ [ي/ 19ب] البناءَ فتركَه اعتمادًا [ب/ 18ب] على ظهورِه، ولعلَّ اختيارَه في نحو«خمسةَ عشَرَ» علمًا منعَ الصرفُ بتأثيرِ التركيبِ[1]؛ كما هوقولُ بعضِهم فيه، ولذا لَم[2] يشترطْ عدمَ التَّضمُّنِ **(مِثْلَ بَعْلَبَكَّ)**[3].

(الألفُ والنُّونُ إذَا[4] كَانَا فِي اسْمٍ): غيرَ صفةٍ[5]؛ **(فَشَرْطُهُ)**؛ أي: شرطُ ذلك الاسم والجملةُ الاسميةُ جوابُ الشَّرطِ، ويحتملُ أن يكونَ الفاءُ في جوابِ[6] «أمَّا» المحذوفةِ قبلَ قولِه: «الألفُ والنونُ».

(العَلَمِيَّةُ)؛ أي: كونه علمًا ليتحقَّقَ[7] السببُ الثاني؛ إذ لا يتصورُ معهما غيرها[8]، أوليمتنعَ التاءُ فيتحقَّقَ الشَّبهُ[9] بألفَي التأنيثِ[10]، أوليلزمَ الزِّيادةُ بالعلميَّةِ[11].

(كَعِمْرَانَ)؛ أي: هو[12] مثلُ عِمرانَ.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «يمكن أن يقال: تركه استغناء عنه وعن خمة عشر باشتراط عدم الإسناد، وإذ ذاك ليس مقصودًا لذاته بل لازمه؛ وهوعدم البناء قبل العلمية، أولاختياره فيه علمًا أيضًا منع الصرف. ق». اهـ.

[2] قوله: «لم» ليس في (ي).

[3] كتب في حاشية (هـ): «فإنه علم لبلدة مركب من «بعل» وهواسم صنم، وبك هواسم صاحب هذه البلدة، جعلا اسمًا واحدًا من غير أن يقصد بينهما نسبة اضافية أواسنادية، أوغيرهما. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 238، 239).

[4] في (ب): «إن».

[5] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «إذا كانا في اسمين»؛ يعني به: ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات ما، لوحظ معها صفة من الصفات كـ: «رجل وفرس» أويدل كـ: «أحمر وضارب ومضروب»؛ فالأول يسمى اسمًا، والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هوهذا المعني لا الاسم الشامل للاسم والصفة. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 239، 240).

[6] قوله: «في جواب» ليس في (ب).

[7] في (ب): «لتحقق».

[8] في (ب): «غيرهما».

[9] كتب تحتها في (هـ): «المشابهة».

[10] كتب في حاشية (هـ): «أوفيه لمنع الخلودون الجمع أوالأول عند من يقول التركيب يحتاج إلى سبب آخر، ولا يقوم مقام السببين، والثاني: عند مَن يقول مقام السببين كألفي التأنيث. ق». اهـ.

[11] قوله: «بالعلمية» ليس في (ب).

[12] قوله: «هو» ليس في (ي).

(أَوصِفَةً): عطفَ على قوله: «اسم»؛ أي: إذا كانا في صفةٍ، وكلمةُ «أو» هذه محلُ نظرٍ؛ والجوابُ: إنَّها ترديدٌ بينَ الشرطين؛ باعتبارِ ما صدَق [هـ/ 38ب] المشروطُ عليه لا باعتبارِ الماهيةِ؛ حيثُ لا يتحقَّقُ في الجزئيِّ إلا أحدُ الشرطين، وإن اجتمَع في الكليّ[1] كلاهما[2].

(فَانْتِفَاءُ فَعْلَانَةَ)؛ أي[3]: فشرطُها انتفاءُ «فعلانَة»؛ كانتفاءِ «حمراءة»؛ لئلا ينتفِي شبهُ ألفَي التأنيثِ بدخول التاء الممنوعة عنهما[4].

(وَقِيلَ): شرطُهُ (وُجُودُ فَعْلَى): بعدَ أنْ يكونَ على «فعلان» لينتفي «فعلانة» بوجودِ «فعلى» وفيهِ[5]. أولِيتحقَّقَ[6] شبهُهما بألفَي التأنيثِ باختلافِ صيغتَي المذكرِ والمؤنثِ.

(وَمِن ثَمَّةَ[7]): مِن سببيَّةٌ، و«ثمة»[8]: إشارةٌ[9] إلى المكانِ الاعتباريِّ.

---

[1] في (ي): «كلي».

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: ماهية المشروط؛ فإنَّ الألف والنون باعتبار الماهية يتحققان في الاسم والصفة جميعًا، وكذا الصفة والاسم باعتبار الماهية بتحققه فيهما جميعًا العلمية وانتفاء «فعلانة»، ويمكن أن يجاب أيضًا: بأن «أو» ههنا لمنع الخلودون مانعة الجمع. ق». اهـ.

[3] قوله: «أي» ليس في (أ).

[4] قال ابن جني: «لا تقول: «حمراءة، ولا صفراءة»؛ لأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، ولا على ما كان بمنزلتها». المنصف= شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: 1373هـ- 1954م، (ص 158)، وانظر: المقتضب (3/ 335)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 481)، وشرح المفصل (1/ 186)، وشرح التصريح بمضمون التصريح (2/ 322).

[5] كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا التعليل ضعف؛ لأنه قد يتحقق انتفاء «فعلانة» من غير وجود «فعلى»؛ كما في رحمن، وهذا الكلام يوهم توقف انتفاء «فعلانة» على وجود «فعلى» ولاستلزامه كون وجود «فعلى» غير مقصود لذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء؛ لأنَّ ما يجيء منه «فعلى» لا يجيء منه «فعلانة» في كلامهم إلا عند بني أسد؛ فإنَّهم يقولون في كلِّ «فعلان» جاء منه «فعلى» «فعلانة» أيضًا؛ نحو: غيضانة، وسكرانة. ق». اهـ.

[6] في (ب): «لتحقق».

[7] في (هـ): «ثم».

[8] في (هـ)، (ب): «وثم».

[9] في (ب): «للإشارة».

(اخْتُلِفَ فِي رَحْمَانَ): الظرفُ[1] ما لم يسمَّ فاعلُه؛ أي: ومِن[2] أجلِ الاختلافِ في شرطِ تأثيرِ الألفِ والنُّونِ؛ اختلفَ في صرفِ «رحمان» حيثُ يصرفه مَن[3] اشترَط[4] وجودَ «فَعلَى» لعدمِ «رَحمَى»، ويمنَعُه مِن اشترطِ انتفاءِ[5] «فعلانة»؛ لانتفاء «رحمانة»[6].

(دُونَ): ظَرفُ «اختلف». (سَكْرَانَ وَنَدْمَانَ)؛ أي: لم يختلَف في «سكران» بل اتفق على منعِه؛ لوجود الشرطِ[7] على كلا القولين لانتفاءِ «سكرانة» ووجود سَكرَى، ولم يختلَف في «نَدمانَ» بل اتفق على صرفِه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجودِ «ندمانةٍ» وعدمِ وجودِ[8] «نَدمَى»[9].

---

[1] بعده في (هـ)، (ي): «مفعول».

[2] في (أ): «من» بدون واو.

[3] في (ب): «مع».

[4] في (هـ)، (ب): «يشترط».

[5] قوله: «انتفاء» ليس في (ب).

[6] كتب في حاشية (هـ): «وهذا أولى؛ لأنَّ الممنوع من الصرف مما هوعلى هذا الوزن في كلام العرب أكثر من المصروف، وللخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أولا، أولأنه الأصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في «فعلان» صفة لم يعلم هل ينتفي منه فعلانة أولا، وهل وجد له فعلى أولا؛ فبعضهم يصرفه نظرًا إلى الأصل، وبعضهم يمنعه الصرف؛ لأنه الغالب في فعلان، وقد جاء ألفاظ تحتمل نونها الأصالة فيكون مصروفة إذا سمي بها، ويحتمل الزيادة فلا يصرفه؛ نحو«حسان»؛ فهوإمَّا من الحسن فيصرف، وإمَّا من الحسِّ فلا يصرف، وكذا نحوشيطان. ق رحمه الله». اهـ. وانظر: شرح الرضي (1/ 160)، والكناش في فني النحووالصرف، للملك المؤيد، تحقيق: د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ- 2000م، (1/ 132)، والفوائد الضيائية (1/ 240).

[7] في (ي): «شرط».

[8] قوله: «وجود» سقط من (أ)، (ي).

[9] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 482)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 186)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 132)، وارتشاف الضرب (2/ 856)، وتوضيح المقاصد (3/ 1191)، وتمهيد القواعد (8/ 3976)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 586)، وهمع الهوامع (1/ 111).

(وَزْنُ[1] **الفِعْلِ)** [2]: الإضافةُ ههنا[3] من قَبيل إضافةِ[4] العامِّ إلى الخاصِّ بمعنى اللامِ؛ **بمجرَّدِ**[5] النسبةِ لا للاختصاصِ؛ وإلَّا لا يفيدُ الخبرَ[6].

(شَرْطُهُ أنْ يَختَصَّ بِهِ[7]**)**؛ أي؛ شرطُه في منعِ الصرفِ أحدُ الأمرينِ؛ [ي/ 120أ] **الاختصاصُ** (17/أ) بالفعلِ، أووجودُ زيادةٍ؛ كزيادةِ الفعلِ [ب/ 119أ] في أوَّلِه ليتحقَّقَ جهةُ **الفرعيَّةِ**.

(كَشَمَّرَ): اسمُ فرسٍ[8].

(وَضُرِبَ): واقْتُدِرَ واستُخرِجَ وانكسَر ونحوُها مما لم يوجَدْ في الاسمِ إلا منقولًا أوأعجميًا[9]؛ [هـ/ 139أ] نحو: «بقَّم، وشلَّم»[10] وإنَّما مثَّل بـ «ضُرِبَ» ولم يمثِّل بمعروفِه؛ لأنَّه لوسمَّى

---

[1] في (ب)، (ي): «ووزن».

[2] كتب في حاشية (هـ): «هوكون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل «شرطه» فيها أحد الأمرين: «إما أن يختص» في اللغة العربية «بالفعل» بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 241).

[3] في (أ): «هنا».

[4] قوله: «إضافة» ليس في (ب).

[5] في (ب): «لمجرد».

[6] بعده في (ي): «وهوشرطه».

[7] في (ي): «بالفعل».

[8] كتب في حاشية (هـ): «من التشمير، فإنه نقل من هذه الصيغة، وجعل علما للفرس، وكذلك «بذر» لماء و»عثر» لموضع و»خضم» لرجل، أفعال نقلت إلى الاسمية. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 242). وقال زيني زاده: «اسم لفرس الحجَّاج». الفوائد الشافية (ص 265).

[9] في (ب): «عجميا».

[10] كتب في حاشية (هـ): ««بقّم» اسمًا لصبغ معروف، وهوالعندم و»شلّم» علَمًا لموضع بالشام فهومن الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 243).

بنحو: «ضَرَب ودَحرَجَ» معروفًا[1] ينصرفُ؛ وهواختيارُ الخليلِ[2]، ويونس[3]، وأبي عمرو[4]، وغيره من النُّحاةِ. وزعَم عِيسَى[5]: أنَّه لا ينصرفُ[6].

(أويَكُونُ فِي أوَّلِهِ زِيَادَةٌ): اسمُ «يكون»[7] وخبرُه في أوّلِه وهي إحدَى[8] حروفِ «أنَيْنَ»[9]؛ فإنْ قيلَ: أول «أحمرَ» هي الزِّيادةُ فيتحدُ الظرفُ والمظروفُ؟ قيل: بينَهما عمومٌ

---

[1] بعده في (ي): «فإنه».

[2] هو: الخليل بن أحمد بن عمروبن تميم الفراهيدي الأزدي البصري، أبوعبد الرحمن، نحوي، لغوي، أديب، وهوأول من استخرج علم العروض، ولد سنة (100هـ)، وتوفي سنة (170هـ). من مصنفاته: العروض، النقط والشكل، الإيقاع. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 31)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص 47)، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر التنوخي (ص 123)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ص 123)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (1/ 376).

[3] هو: يونس بن حبيب الضبي، أبوعبد الرحمن البصري المقرئ النحوي، أخذ العربية عن أبي عمرووحماد بن سلمة، وله مذاهب في النحوتفرد بها، توفي عام (285هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص28)، وتاريخ العلماء النحويين (ص120)، ونزهة الألباء (ص47)، وغاية النهاية في طبقات القراء (2/ 352).

[4] هو: أبوعمروبن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني، البصري. مقرئ، لغوي، نحوي، ولد في نحوسنة (70هـ)، وحدث عن أنس بن مالك، ونافع العمري. وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما. وتلا عليه يحيى اليزيدي، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد وغيرهم. قال عنه أبوعبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها. توفي سنة (157هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص 21)، وطبقات النحويين واللغويين (ص 38)، وتاريخ العلماء النحويين (ص 120)، ونزهة الألباء (ص 29)، وإنباه الرواة وأنباه النحاة (4/ 131).

[5] هو: عيسى بن عمر، أبوعمر البصري، كان إمامًا في النحووالعربية والقراءة، وهومن متقدمي نحويي البصرة، أخذ عن أبي عمروبن العلاء، توفي سنة (149هـ)، من مصنفاته: «الإكمال» و«الجامع» وقد مدحهما الخليل في بيتين من الشعر. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص26)، وتاريخ العلماء النحويين (ص137)، ونزهة الألباء (ص28)، وإنباه الرواة وأنباه النحاة (2/ 374).

[6] انظر: الكتاب (3/ 208)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 470)، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (3/ 28)، وتوجيه اللمع (ص 409)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 171)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص 362)، وشرح الرضي (1/ 161)، وارتشاف الضرب (1/ 60)، وتمهيد القواعد (8/ 3986)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 561)، والفوائد الضيائية (1/ 243)، وهمع الهوامع (1/ 111).

[7] قوله: «يكون» ليس في (ي).

[8] في (هـ)، (ب): «أحد».

[9] في (أ)، (هـ): «أيان». وهي حروف المضارعة الأربعة، انظر: الفوائد الضيائية (1/ 243).

وخصوصٌ، والأعمُّ يصلحُ أن يكونَ[1] مظروفًا للأخصِّ. **أو**يرادُ أولُ حروفِه الأصول. **أويقال**: معناهُ في أوَّلِه صفةُ الزيادةِ. وقولُه: «زيادة»؛ أي: مزيدةٌ[2]، **أو**على حقيقتِه.

(كَزِيَادَتِهِ)[3]: صفةُ «زيادة»؛ أي: زيادةٌ[4] كائنةٌ؛ مثلَ: زيادةِ الفعلِ ليكونَ غالبًا بالفعلِ غلبةً معتبرةً[5] غيرَ اتفاقيَّةٍ بناءً على الدَّليلِ؛ وهووجودُ زيادةٍ مثلَ زيادةِ الفعلِ في أوَّلِه بخلافِ[6] **نحو**: «ضارب» عَلَمًا فإنَّه وإن كانَ غالبًا في الفعلِ في الواقعِ لكنَّ الغلبةَ اتفاقيةٌ غيرُ مبنيةٍ على الدليلِ، ولذا لم يذكرِ الغلبةَ بل ذكر سببَها؛ لأنَّ الغلبةَ المعتبرةَ هي المبنيةُ على السَّببِ[7].

(غَيرَ): صفة «زيادة». **(قَابِلٍ لِلتَّاءِ)**؛ أي: صالحٌ للتاءِ اللاحقة قياسًا بخلاف أربعةٍ بالاعتبار الذي امتنع من الصرفِ؛ لأجله بخلافِ «أَسْوَدَةَ» للحيَّة الأنثى فإنَّه ممنوعٌ مع قبولِه التاءَ؛ حيثُ لا يقبلُها[8] باعتبار الوصفِ الأصليِّ بل باعتبارِ الغلبةِ العارضةِ[9].

اعلَم أنَّ: وزنَ «أفعلَ»[10] غالبٌ في الفعلِ غلبةً معتبرةً مبنيةً على الدَّليلِ؛ وهووجودُ زيادةٍ كزيادةِ الفعلِ في أولِه غيرَ قابلٍ للتاءِ، **وبيانُ الغلبةِ**: أن «أفعلَ» في الاسم أنواعٌ؛ «أفعلُ»

---

[1] **قوله**: «أن يكون» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[2] **بعده في (ب)**: «مجازًا على التأويلين الأولين».

[3] **في (أ)، (ب)**: «كزيادة».

[4] **قوله**: «زيادة» ليس (أ)، (ي).

[5] **قوله**: «معتبرة» ليس في (ب).

[6] **في (ب)**: «بخلافه».

[7] **كتب في حاشية (ي)**: «بخلاف «أكرم» فإن غلبته مبنية على الدليل يقال: هذا غالب في الفعل لأنَّ في أوله زيادة؛ كزيادة الفعل يعني: في أوله أحد حروف أتين بخلاف ضارب؛ لأنَّه لا يقال: هذا غالب في الفعل لأنَّ في وسطه زيادة كزيادة للفعل لأنَّ زيادة من حروف أتين في الوسط ليست علامة الفعل بل الزيادة هنا في الأول علامة الفعل الأول. سعد الله رحمة الله عليه». اهـ انظر: شرح الرضي (1/ 161)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 244).

[8] **في (ب)**: «تقبلها».

[9] **كتب في حاشية (هـ)**: «ولوقال: غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه «أربع» إذا سمى به رجل فإن لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا «أسود» فإن مجيء التاء في «أسودة» للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة. جامي». اهـ.الفوائد الضيائية (1/ 244).

[10] **في (هـ)**: «الفعل».

الصفة، و«أفعلُ» التفضيل، و»أفعلُ» الاسم؛ فـ «أفعل» التفضيل يعارضه «أفعل» التعجب، و«أفعل» الصفة [هـ/ 39ب] يعارضه «أفعل» المتكلِّمُ من بابه، و«أفعلُ» الاسمُ ألفاظٌ مسموعةٌ يعارضها ما[1] جاءَ من بابِ الأفعال؛ من نحو: «ألح»[2]، واشفق» مِن[3] ابتداءِ الفعلِ[4] غيرَ مبنيٌ على ثلاثيٌ فبقي «أفعل» المضارع من بابٍ آخر، و»أفعل» مِن بابِ الأفعالِ [ي/ 20ب] مِمَّا له ثلاثيٌّ سالمًا عن المعارضِ؛ فثبت[5] [ب/ 19ب] غلبته في الفعلِ[6].

(وَمِنْ ثَمَّةَ[7])؛ أي: ومِن أجلِ[8] اشتراطِ عدمِ قبولِ التَّاءِ.

(امْتَنَعَ أَحْمَرُ)؛ لوجودِ الزِّيادةِ المذكورةِ مع عدمِ قبولِ التاءِ، ولزومِ وجودِ المشروطِ عندَ وجودِ الشرطِ. وفي جعلِ وجودِ (17/ ب) الشرطِ علةً للمشروطِ[9] نظرٌ[10].

---

[1] في (ب): «من».

[2] في (أ): «ألج»، وفي (ي): «أحلم».

[3] في (هـ)، (ب): «مما».

[4] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «مما ابتداء الفعل» بيان لنحو»ألحّ» يعني: من «أفعل» ماضي باب الأفعال الذي لم يجئ فيه فعل ثلاثي حتى يبنى عليه؛ كألحم وأشحم من باب آخر؛ أي: غير باب أفعل الصفة. وهوباب «فعَل يفعَل» مفتوحي العين، ثم الانصاف أن الغلبة في» أفعل» التفضيل غير ظاهرة؛ قال المصنف: إنَّ معرفة غلبة الوزن في أحد القبيلتين لا يمكن إلا بعد الإحاطة لجميع أوزان القبيلتين؛ وهوإمَّا متعذر أومتعسر لا سيما على المبتدئ؛ فلا يصح أن يجعل الغلبة بشرط وزن الفعل، ولذا أيضًا عدل عنه إلى قوله: «أويكون في أوله زيادة ...إلخ» لئلا يشكل بنحو»أحمر غير منصرف». ق». اهـ.

[5] في (هـ)، (ب): «فيثبت».

[6] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 53)، وشرح الرضي (3/ 449)، والكناش في فني النحووالصرف (2/ 67)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 860)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2661)، والفوائد الضيائية (2/ 212).

[7] في (هـ)، (ب): «ثم».

[8] قوله: «ومن أجل» في(أ): «لأجل»، وفي (هـ): «من أجل».

[9] في (ب): «المشروط».

[10] كتب في حاشية (هـ): «وذلك لأنَّ وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، وإن كان وجوده وجود المشروط محالًا، ويمكن أن يقال: ما ذكره في الحقيقة جعل وجود العلة علة لوجود المعلول؛ لأنَّ العلة ليست الوزن المطلق بل الوزن المشروط. ق». اهـ.

(وَالصَّرَفَ يَعْمَلَ)؛ لقبوله التاءَ لمجيءِ[1] «يَعْمَلَةٍ» للناقةِ القويةِ على العملِ والسيرِ[2]. ولزومُ عدمِ المشروطِ عندَ عدمِ الشرطِ لاسيَّما عندَ مَن جعلَ عدمَ الشرطِ موجبًا لعدمِ المشروطِ[3].

(وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ)[4]؛ أي: الاسمُ الممنوعُ مِن الصرفِ[5] الذي وُجِد فيه علميةٌ مؤثرةٌ، وجعَلَ[6] العلميَّةَ التي جعلَها من قبلُ شرطَ التعريفِ مؤثرةً، ولم يقلْ ما[7] فيه تعريفٌ مؤثرٌ بناءً على قولِ[8] غيرِه أوعلَى التسامُحِ.

(إِذَا نُكِّرَ)[9]؛ نحوَ: رُبَّ سعادٍ وقطامٍ.

(صُرِفَ لِمَا تَبَيَّنَ)؛ أي: لدليلٍ ظهَر بطريقِ الالتزامِ.

(مِنْ أَنَّهَا)؛ أي: العلميةُ بيانُ «لِمَا».

(لَا تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً): حَالٌ[10]. **(إِلَّا مَا)**: مستثنًى مفرغٌ مفعولُ «لا تُجامِعُ»[11].

---

[1] في (هـ): «لوجود».

[2] انظر: الصحاح (5/ 1775)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (2/ 128)، ولسان العرب (11/ 476)، وتاج العروس (30/ 58).

[3] قوله: «عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبًا لعدم المشروط» سقط من (ب). وانظر: الكتاب (3/ 194)، والمقتضب (3/ 316)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 458)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص 62)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1452)، وشرح الرضي (1/ 127)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 130)، وارتشاف الضرب (1/ 51)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3979)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (8/ 371).

[4] كتب في حاشية (هـ): «أي: كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة أومع شرطية سبب آخر واحترز بذلك عما يجامع ألفي التأنيث أوصيغة منتهى الجموع فإن كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعمية. ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 244).

[5] قوله: «من الصرف» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[6] في (هـ)، (ب): «جعل».

[7] في (ي): «وما».

[8] في (هـ)، (ب): «قبول».

[9] كتب في حاشية (هـ): «بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو: «هذا زيد»، و: «رأيت زيدا آخر»؛ فإنه أريد به المسمّى بزيد، أويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به: كقولهم: «لكل فرعون موسى»؛ أي: لكل مبطل محق. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 244).

[10] قوله: «حال» سقط من (أ).

[11] قوله: «لا تجامع» في (ب): «لتجامع».

(هِيَ)؛ أي: العلميةُ[1]. **(شَرْطٌ فِيهِ)**[2]؛ أي: في هذا السببِ؛ أي: لا تجامعُ سببًا من الأسبابِ حالَ كونِها مؤثرةً إلَّا سببًا؛ العلميةُ شرطٌ فيه.

(إلَّا العَدْلَ)[3]؛ كعمرَ.

(وَوَزْنَ الفِعْلِ)؛ كأحمدَ استثناءً مما بقي بعدَ الاستثناءِ الأولِ؛ أي: لا تُجامعُ غيرَ ما هي شرطٌ فيه إلا العدلَ ووزنَ الفعلِ؛ فإنَّها تجامعهما[4] مع أنَّها ليسَت بشرطٍ فيهما.

(وَهُمَا)؛ أي العدل ووزن الفعل

(مُتَضَادَّانِ)[5]؛ [٠/ 140أ] لاختلافِ أوزانِهما فلا يجتمعانِ حتَّى يبقى[6] بعدَ زوالِ العلميةِ سببان.

(فَلَا يَكُونُ)[7]؛ أي: فلا يوجدُ معها.

(إلَّا أَحَدُهُمَا): في هذا الاستثناءِ نظرٌ؛ لأنَّه إن قيل: في معناهُ؛ فلا يوجدُ سببٌ إلا أحدُهما كان على خلافِ الواقعِ. وإنْ قيلَ: فلا يوجدُ سببٌ منهما؛ كان استثناءً منَ الكلِّ[8]؛ لأنَّ قولَه «أحدهما» لم يرد به أحدٌ معينٌ فهوأيضًا بمعنى «واحد منهما»؛ فيكونُ حاصلُ المعنى لا يوجد سببٌ منهما إلا سببٌ منهما. وفيه: أنَّه يمكن أن يقدرَ بقرينةِ ما سبق، فلا يوجد سببٌ

---

[1] قوله: «أي العلمية» سقط من (أ).

[2] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي) ما نصُّه: «وذلك في التأنيث بالتاء لفظًا أومعنًى، والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتين، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلمية. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 245).

[3] في (ي): «لعدل».

[4] في (أ): «تجامعها»، وفي (ب): «تجامع معهما».

[5] كتب في حاشية (هـ): «لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة، ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف. ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 245).

[6] في (ي): «تبقى».

[7] كتب في حاشية (هـ): «أي: لا يوجد معها شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 245).

[8] قوله: «من الكل» في (أ): «الكل».

غير «ما هي شرطٌ فيه» إلا «أحدهما»[1] فيستقيمُ المعنى واللَّفظُ، وفيه وفيه[2].

والأظهر[3]: أنَّ التقديرَ فلا يوجدُ هاتانِ العلتان معها إلا أحدُهما.

(فَإِذَا نُكِّرَ)؛ أي: الاسمُ الذي [ي/ 121أ] لا ينصرفُ في المعرفةِ.

(بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ)[4]: فيما هي شرطٌ فيه؛ حيثُ ينعدمُ المشروطُ عند عدم الشرطِ.

(أوعَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ): فيما هي ليسَت بشرطٍ فيه مِن العدلِ ووزنِ الفعلِ.

[ب/ 120أ] (وَخَالَفَ سِيبويهِ الأَخْفَشُ)؛ قيلَ: الأَولى رفعُ الأخفَش[5]؛ لأنَّ سيبويهِ أستاذُه ونسبةُ المخالفةِ قصدًا إلى الأستاذِ غيرَ ملائمة بمرتبتِه[6]. وفيه: أنَّ نسبتَها قصدًا[7] إلى التلميذِ أبعدُ من الملائمةِ، ولوكانَت لقصدِ إظهارِ الحقِّ لا بأسَ بها مِن كِلا الجانبين؛ ألَا ترَى

---

[1] قوله: «أحدهما» في (أ)، (ب): «أحد منهما».

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا النظر نظر؛ لأنَّ المراد: أنَّه لا يوجد معها مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا أحدهما. ق». اهـ. ثم كتب بعدها: «لأنَّ السبب الذي هوغير ما هي شرط لا يكون إلا بعد العدل ووزن الفعل؛ فيكون المعنى الواحد لا يوجد سبب منهما إلا سبب منهما فيلزم المحذور وهواستثناء الكل من الكل، وأيضًا يلزم خلاف الواقع؛ لأنَّ الجمع سبب غير مشروط فيه العلمية مع أنَّه يوجد بدون العلمية ومعها أحدهما. ق». اهـ.

[3] في (ب): «وإلا ظهر».

[4] كتب في حاشية (هـ): «أي: لم يبق فيه سبب من حيث هوسبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هوالعلمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هوسبب. ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 246).

[5] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «الأخفش المشهور هو: أبوالحسن تلميذ سيبويه، ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلا وأسند المخالفة إلى الاستاذ وإن كان غير مستحسن، تنبيهًا على ذلك. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 247).

والأخفش هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبوالحسن؛ المعروف بالأخفش الأوسط. نحوي، لغوي، عالم بالعربية والقراءات. من أهل بلخ، وبرع في النحووانفرد به، وأخذه عن سيبويه، وقصده الناس من الأقطار. من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«القوافي»، و«الاشتقاق». توفي سنة (215هـ). ينظر: «أخبار النَّحويين البصريين»، لأبي سعيد السيرافي، (ص50، 51)، و«معجم الأدباء» (3/ 1374)، و«إنباه الرواة» (2/ 36). والأخافشة أحد عشر أخفشًا ذكرهم السيوطي في بغية الوعاة (1/ 590، 2/ 74).

[6] في (أ): «برتبة»، وفي (ب): «بمرتبة»، وفي (ي): «لرتبته»، والمثبت من (هـ).

[7] قوله: «قصدا» ليس في (أ).

أنها[1] وردَت نسبتُها إلى الأستاذِ والتلميذِ جميعًا في عبارةِ الفقهاءِ في قولِهم: «قال أبوحنيفةَ[2] رحمه الله كذا خلافًا لأبي يوسفَ[3]» بمعنى: خالفَ (18/أ) أبوحنيفة أبا يوسفَ خلافًا. وقولهم: «قال أبويوسفَ كذا خلافًا لأبي حنيفةَ رحمه الله» فلا وجهَ لِمَا ذكر في بعضِ الشُّروحِ من أولويةِ رفعِ الأخفشِ.

(في مِثْلِ «أَحْمَرَ» عَلَمًا): حالٌ مِن معنَى المماثلةِ؛ أي: ما[4] يماثلُ «أحمر» [هـ/ 40ب] حالَ كونِه علمًا. أوتمييزٌ[5] على نحوِ: «على التمرةِ مثلُها زبدًا»[6]؛ أي: في علَمٍ مثلَ أحمرَ[7]. ولا يتعلَّق قولُه «علمًا» بقولِه[8] «خالَف» لفسادِ المعنَى.

---

[1] في (هـ)، (ب): «أنه».

[2] هو: النعمان بن ثابت بن زوطي، التيمي الكوفي، أبوحنيفة. أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة. ولد بالكوفة سنة (80هـ)، وبها نشأ، وروى الحديث عن عطاء بن أبي رباح والشعبي وغيرهما، وتفقه على حماد بن أبي سليمان. وأخذ عنه الفقه جماعة منهم: أبويوسف، ومحمد بن الحسن وغيرهما. قال الإمام الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. توفي ببغداد سنة (150هـ). من مصنفاته: المسند في الحديث، الفقه الأكبر في الكلام. انظر ترجمته في: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري (ص 15)، وتاريخ بغداد (15/ 444)، ومنازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد للسلماسي (ص 163)، ووفيات الأعيان (5/ 405)، وتهذيب الرجال في أسماء الرجال للمزي (29/ 422).

[3] هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي، البغدادي، القاضي أبويوسف، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ. ولد بالكوفة سنة (113هـ)، وتفقه على أبي حنيفة، وسمع الحديث من عطاء بن السائب وطبقته، ولي القضاء ببغداد، ولقب بقاضي القضاة. توفي سنة (183هـ). من مصنفاته: كتاب الخراج، كتاب في أدب القاضي. انظر ترجمته في: أخبار القضاة لوكيع (3/ 254)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري (ص 97)، وتاريخ بغداد (16/ 359)، ووفيات الأعيان (6/ 378).

[4] قوله: «ما» ليس في (أ)، (ب).

[5] في (أ)، (ي): «تميز».

[6] انظر: المقتضب (2/ 144)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 317)، واللباب للعكبري (1/ 298)، وتوجيه اللمع لابن الخشاب (ص 210)، وشرح المفصل (2/ 35)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 440)، وشرح التسهيل (2/ 391)، وشرح الكافية الشافية (2/ 725)، وارتشاف الضرب (3/ 1572).

[7] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «والمراد بنحو»أحمر «: ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي، فيدخل فيه «سكران» وأمثاله، ويخرج عنه « أفعل « التأكيد، نحو»أجمع» فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية، لكونه بمعنى «كل» وكذلك «أفعل» التفضيل المجرد عن «من» التفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار «أفعل» اسمًا وإن كان معه «من» فلا ينصرف بلا خلاف، لظهور معنى الوصفية فيه بسبب « من « التفضيلية. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 247، 248).

[8] في (أ): «لقوله».

(إذا نُكِّرَ): ظرفُ «خالف».

(اعتِبَارًا): إنْ كانَ «سيبويه» فاعلًا فقولُه: اعتبارًا مفعولٌ له، أوتمييزٌ أوحالٌ بحذفِ مضافٍ؛ أي: حالَ كونِه ذا اعتبارٍ للصِّفةِ، أوظرفُ زمانٍ؛ لأنَّ المصدرَ قد يجعلُ حينًا، أومفعولٌ مطلقٌ[1] بكونِ الاعتبارِ المذكورِ نوعًا مِن المخالفةِ، أوبحذفِ[2] مضافٍ؛ أي: خالَف سيبويه[3] مخالفةَ اعتبارٍ للصفة[4].

وإنْ كانَ «سيبويه» مفعولًا يجوزُ ما ذكرنا مِن الوجوهِ؛ إلَّا كونه مفعولًا له لعدمِ اتحادِ الفاعلِ، ويمكنُ حينئذٍ أنْ يكونَ بدلُ الاشتمالِ أيضًا بحذفِ الضميرِ؛ أي: خالفَ الأخفشُ سيبويهِ اعتبارَهُ[5].

(للصِّفَةِ)؛ أي: للصفةِ الأصليَّةِ مفعولٌ به لقولِه «اعتبارًا». واللامُ: لتقويةِ العملِ.

(بَعْدَ التَّنْكِيرِ)[6]: ظرفُ «اعتبارًا»[7]. أوالأخفشُ[8] لم يعتبر؛ لأن الساقطَ بالعلَميةِ التي هي وضعٌ ثانٍ ساقطٌ عن درجةِ الاعتبارِ. **ويجاب بأنَّ**: الساقطَ لمانعٍ يعتبَرُ بعدَ زوالِ ذلك[9] المانعِ.

---

[1] في (أ): «مطلقًا».

[2] في (ي): «بحذف».

[3] قوله: «سيبويه» ليس في (أ)، (ي).

[4] في (ب): «الصفة».

وانظر هذه الأوجه في: الفوائد الشافية (ص 276) وقد أورد بعضها عن المصنف بقوله: «وجوَّز الفاضل الهندي ...».

[5] في (ي): «اعتبارًا». وبعده في (أ): «للصفة»

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير، فإنه لما زالت العلمية بالتنكير، لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها، وجعله غير منصرف، للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين. فإن قلت: كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وذهب إلى ما هوخلاف الأصل فيه؟ أعني منع الصرف. قيل: الباعث على اعتبارها امتناع «أسود وأرقم» مع زوال الوصفية عنهما، وفيه بحث، لأن الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للحية السوداء والأرقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمّة من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التنكير لأنها قد زالت عنه بالكلية وأما «الأخفش» فذهب إلى أنه منصرف، فإن الوصفية قد زالت عنه والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد وهووزن الفعل أوالألف والنون المزيدتان. وهذا القول أظهر. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية في شرح الكافية (1/ 248، 249).

[7] في (أ)، (هـ)، (ي): «اعتبار»، والمثبت من (ب).

[8] قوله: «أوالأخفش» في (أ)، (ب): «والأخفش».

[9] قوله: «ذلك» ليس في (أ)، (ي).

(وَلَا يَلْزَمُهُ)؛ أي: سيبويه. **(بَابُ حَاتِمٍ[1])**؛ أي: كلُّ علمٍ كان في الأصلِ وصفًا مع بقاءِ العَلميةِ. جوابٌ [ي/ 21ب] عن إشكالٍ[2] يردُ على سيبويه في وجه المسألةِ المذكورةِ وتقريرُه[3]: أن يقالَ: إنَّه اعتبر الوصفَ الأصليَ بعد التنكيرِ، وإن كان زائلًا فيلزمُه أنْ يعتبرَ في حالِ العلميَّةِ أيضًا[4]؛ فيمتنعُ نحو«حاتم»[5] من الصرفِ للوصفِ الأصلي والعلميةِ؟ **فيجابُ**: [ب/ 20ب] بأنه لا يلزمُ سيبويه باب «حاتم»[6] كما ذكرتُ؛ حيثُ لم يعتبر فيه الوصفُ الأصليُّ لتحقُّقِ المانعِ؛ وهو: لزومُ اعتبارِ الضِّدَّين[7]؛ الوصفِ والعلميَّةِ في حكمٍ واحدٍ وحدةً فرديةً، [هـ/ 41أ] وهومنعُ صرفِ لفظٍ واحدٍ بخلافِ اعتبارِ الوصفِ والعَلمِ في منعِ الصرفِ؛ فإنَّه أيضًا اعتبارُ الضِّدَّين[8] في حكمٍ واحدٍ، وهومنعُ الصَّرفِ لكنه واحدٌ وحدةً نوعيةً لا فرديةً[9].

(لِمَا يَلْزَمُ)؛ أي: سيبويه. الجارُّ والمجرورُ[10] يتعلَّقُ بنفي الفعلِ لا بالفعلِ المنفيِّ،

---

(1) في (ي): «خاتم».

(2) بعده في (ي): «مقدر».

(3) في (هـ): «تقريره» بدون واو، وفي (ب): «تقديره».

(4) كتب في حاشية (هـ): «أمًّا إن لم يعتبر الوصف الأصلي حال التسمية؛ كما لوسمي مثلا بأحمر مَن ليس فيه إشارة أيضًا، إلى أنّه ليس معنى الاعتبار أنّه يرجع إلى الصفة الأصلية حتى يكون معنى «رب أحمر رب شخص» فيه نعنى الحمرة، بل معناه: رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء أكان أبيض أوأسود أوأحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير: أنه كالثابت مع زواله لكونه أصليا وزوال ما يضاده؛ وهوالعلمية فصارت اللفظ بحيث لوأراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى زوال المانع. ق». اهـ.

(5) في (ي): «خاتم».

(6) في (ي): «خاتم».

(7) في (هـ)، (ب): «ضدين».

(8) في (هـ)، (ب): «ضدين».

(9) كتب في حاشية (هـ): «والوحدة النوعية: هوأن يعتبر شيآن واحدًا باعتبار اندراجهما تحت نوع واحد؛ كزيد وعمروويكر؛ فإنهم اعتبرت واحدًا لاندراجهم تحت واحدٍ؛ كالإنسان. ق». اهـ.

(10) قوله: «والمجرور» ليس في (أ)، (ي).

وإلَّا[1] **يتوجَّه النفيُ إلى القيدِ**[2] **ويبقى أصلُ الفعلِ مثبتًا فيفسدُ المعنى.**

(مِن[3] **اعْتِبَارِ مُتَضَادَّيْنِ**[4]**)**: بيانٌ لما أيِّ الوصفِ والعلمِ. ووجهُ تضادِّهما أنَّ العلمَ للخصوصِ والوصفَ للعمومِ، وكونُ الوصفِ زائلًا والعلميةِ متحققةً[5] ينافي الاجتماعَ دونَ التضادِّ في حكمٍ واحدٍ وحدةً فرديةً لا نوعيةً؛ (18/ب) وهومنعُ صرفِ لفظٍ واحدٍ، وذا ممتنعٌ؛ لأنَّه إنِ اعتبَر كلُّ ضدٍّ مؤثرًا تامًا لزِم تواردَ المؤثِّرين على أثرٍ واحدٍ[6]، وإنِ اعتُبِر جزءُ المؤثِّر لزِم اجتماعُ الضِّدَّين[7]. فإنْ قيلَ: قد جاءَ اعتبارُ متضادَّين[8].

(فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ): كثيرًا كاعتبارِ الحركتينِ المتضادتين[9] في حصولِ الاختلافِ وتحملِ الضِّدَّين لتغيُّرِ العالمِ، ونحوذلك[10]. قيلَ: اعتبارُ الضدَّينِ[11] وجعلُهما علَّةً لحكمٍ[12] واحدٍ

---

[1] في (ب): «ولا».

[2] في (أ): «المقيد».

وكتب في حاشية (هـ): «والحاصل: أن كل كلام فيه قيد ويدخل عليه النفي يتوجه النفي إلى القيد، ويصير القيد منفيًّا ويبقى المقيد مثبتًا بخلاف ما إذا كان الكلام منفيًّا ودخل عليه قيد فيتوجه النفي إلى المقيد والقيد يبقى مثبتًا والمقيد يصير منفيًّا، والكلام المقتصر أنَّ القيد في الكلام المنفي إن تعلق بالنفي يصير مثبتًا والقيد منفيًّا والمقيد منفيًّا، وإنْ تعلق بالمنفي يصير المقيد مثبتًا والقيد منفيًّا، والحاصل: أنَّ كل كلام يتعلق القيد بالنفي يؤول بالمثبت؛ أي: بفعل مثبت لأنَّ المنفي وهوالمقيد نفى ههنا ويتوجه النفي مثبتًا إلى القيد. ق». اهـ. انظر: التقرير والتحبير في علم الأصول (1/ 366)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني (ص 345)، وشرح التلويح على التوضيح (1/ 119).

[3] بعده في (ب): «إبهام».

[4] في (أ)، (ب): «المتضادين».

[5] في (أ): «متحققًا».

[6] بعده في (هـ): «وهومحال».

[7] في (هـ)، (ب): «ضدين»، وبعده في (ب): «وهومحال».

[8] في (ب): «المتضادين».

[9] قوله: «الحركتين المتضادتين» في (أ): «المضادين»، وفي (ي): «الحركتين المضادين».

[10] بعده في (ي): «كالهبود والصعود».

[11] قوله: «الضدين» ليس في (ب).

[12] في (ب): «كحكم».

بخلافِ العللِ الحقيقةِ الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين؛ لحصول اختلافِ[1] الآخر، وتحمُّلُ الضدَّين لتغيُّر العالِم ولحوذلك؛ إذ لا مردَّ[2] للعقلِ فلا يلزمُ مِن اعتبارِ الضدَّين في حكمِ واحدِ عندَ وجودِ التَّأثيرِ الطبيعي اعتبارَهما فيه بدونِ التَّأثيرِ الطبيعيِّ بمحضِ[3] الجعلِ والاعتبار، أويقال: التغيُّرُ[4] والاختلافُ. وإنْ كانَ كلٌّ منهما حكمًا واحدًا ظاهرًا لكنه متضمِّنٌ لحكمينِ[5] معنًى لكونِه عبارةً عن تحقُّقِ حالةٍ وزوالِ[6] حالةٍ أخرَى[7].

(وَجَمِيعُ البَابِ): [ي/ 21ب] اللامُ للعهدِ؛ أي: بابُ غيرِ المنصرفِ.

(باللَّامِ)؛ أي: بلامِ [هـ/ 41ب] التعريفِ، والباءُ للسببيةِ يتعلق بـ «ينجرُّ».

(أوالإضافةِ)؛ نحو: مررتُ بالأحمرِ وعمرِكم.

(يَنْجَرُّ): الجملةُ خبرُ المبتدأِ. **(بالكَسْرِ)**؛ أي[8]: بصورةِ الكسرِ؛ إذ الكسرُ من ألقابِ البناء فيستحيلُ[9] الانجرارُ به فلا بدَّ مِن حذفٍ[10]، أوتجوزٍ[11].

---

[1] في (ي): «الاختلاف».

[2] في (ي): «فرد».

[3] في (ي): «لمحض».

[4] في (أ)، (ي): «التغيير».

[5] في (أ)، (ب): «بحكمين».

[6] في (ب): «وزال».

[7] قال عبد الرحمن الجامي: «في حكم واحد: وهومنع صرف لفظ واحد بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب آخر؛ كما في «أسود» و»أرقم»، فإن قلت: التضاد إنما هوبين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلواعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادين. قلنا: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع التضادين لكنه شبيه به، فاعتبارهما معًا غير مستحسن». اهـ. الفوائد الضيائية في شرح الكافية (1/ 249).

[8] قوله: «أي» ليس في (هـ).

[9] في (ب): «يستحيل».

[10] في (أ): «حذفه».

[11] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي: بصورة الكسر لفظا أوتقديرا، وإنما لم يكتف بقوله: «ينجر»؛ لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: ينكسر؛ لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضًا. وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أوغير منصرف. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 250).

وإنَّما ينجرُّ بهما؛ لكونِهما[1] [ب/ 121أ] مِن معظمِ خواصِّ الاسمِ[2] يقوِّيانِ جهةَ الاسميةِ ويبعدانِ عن الفعلِ؛ فيضعفُ تأثيرُ شبهِه[3]، ولأنَّ الجرَّ يسقطُ تبعًا للتنوينِ الساقطِ لشبهِ[4] الفعلِ وهنا لم يسقُطْ لشبهِ الفعلِ؛ بل باللامِ والإضافةِ فلم يتبعْه الجرُّ[5].

وقيَّد الكسرُ مناطَ الفائدةِ؛ إذ غيرُ المنصرفِ بغيرِ اللامِ والإضافةِ ينجرُّ لكن بصورةِ الفتحِ، وبعدَ اللامِ والإضافةِ ينجرُّ[6] بصورةِ الكسرِ.

[ذكرُ المرفوعاتِ]

(المرفوعات): جمعُ المرفوعِ دونَ المرفوعةِ؛ لأنَّ أفرادَه الأسماءُ[7]، والجمعُ بالألفِ والتاءِ كما يكونُ للمؤنث يكون لصفاتِ غيرِ العقلاءِ أيضًا؛ نحو: «الجبال الراسخات» و: «الكواكب الطالعات». وهذا تقسيمٌ للمعرَبِ باعتبارِ أقسامِ الإعرابِ.

(هُوَ): ضميرُ الفصلِ.

(مَا اشْتَمَلَ): خبرُ المرفوعاتِ، وتذكيرُ «هو» وإفرادُه باعتبارِ الخبرِ. أوبتأويلِ كلٌّ واحدٍ، أوبعودِه[8] إلى المرفوعِ المذكورِ معنًى؛ لدلالةِ المرفوعاتِ عليه. ويمكنُ أنْ يكونَ قولُه «المرفوعات» خبرَ مبتدإٍ[9] محذوفٍ؛ والتقدير: هذا[10] ذكرُ المرفوعاتِ[11].

---

[1] في (أ): «لأنهما لكونهما».

[2] بعده في (هـ): «لأنهما».

[3] قوله: «تأثير شبهه» في (أ): «تأثيره شبهة».

[4] في (أ): «بشبه»، وفي (ب): «الشبه».

[5] كتب في حاشية (هـ): «هذا التعليل عند من يجعل سقوط الكسر تبعًا لسقوط لمنع الصرف والأول عند غيره. ق». اهـ.

[6] في (أ): «تنجر».

[7] كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه «الاسم» وهومذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل و»جمال سِبِخلاتٌ»؛ أي: ضخمات وكالأيام الخاليات. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 252).

[8] في (ب): «يعوده».

[9] في (ب): «لمبتدأ».

[10] بعده في (ب): «البحث».

[11] انظر هذه الأوجه الإعرابية في: الفوائد الشافية لزيني زاده (ص 279).

وقولُه «هوما اشتمل «جملةٌ مستانفةٌ، و»ما»: كنايةٌ عن الاسمِ أوالمعربِ موصولةٌ، و«اشتمل» صلتُه والعائدُ ضميرُهُ.

(عَلَى): مفعولٌ به لـ «اشتمل». **(عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ)**[1]؛ أي: علَى علامتِها[2] حركةً أوحرفًا، وهما: الرفعُ والواووالألفُ لفظًا (19/أ) أوتقديرًا، والإعرابُ المحلي لا يشتمل عليه اللفظُ فلا يكونُ نحوُ: «جاءني هؤلاءِ» مرفوعًا؛ إذ معنى الرفعِ المحلي: أنه في محلٍ لوكان [هـ/ 141] ثمةَ معربٌ لكانَ مرفوعًا[3].

والياءُ للنسبةِ، أومصدريةٌ؛ أي: الخَصلة[4] المنسوبةُ إلى الفاعلِ، أوكونُه فاعلًا حقيقةً أوحكمًا. وإنَّما لم يقلْ[5] «علم[6] الرَّفعِ»؛ ليتناولَ الحرفَ أيضًا، ولئلَّا يلزمُ تعريفُ الشَّيءِ بما يساويه في المعرفةِ والجهالةِ، وليشيرَ [ي/ 22ب] إلى أصالةِ الفاعلِ[7] في بابِ الرفعِ.

والياءُ للنسبةِ، أومصدريةٌ؛ أي: الخَصلة[8] المنسوبةُ إلى الفاعلِ، أوكونُه فاعلًا حقيقةً أوحكمًا. وإنَّما لم يقلْ[9] «علم[10] الرَّفعِ»؛ ليتناولَ الحرفَ أيضًا، ولئلَّا يلزمُ تعريفُ الشَّيءِ بما يساويه في المعرفةِ والجهالةِ، وليشيرَ [ي/ 22ب] إلى أصالةِ الفاعلِ[11] في بابِ الرفعِ.

---

(1) كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي: علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواووالألف. والمراد باشتمال الاسم عليها: أن يكون موصوفا بها لفظًا أوتقديرًا أومحلا ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي، إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لوكان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا أوتقديرا، وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى؟ وهويبحث مثلا عن أحوال الفاعل إذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء. جامي رحمة الله عليه». اهـ الفوائد الضيائية (1/ 252).

(2) قوله: «على علاماتها» في (أ): «على علاماتها»، وفي (ي): «علامتها».

(3) انظر: أمالي ابن الحاجب (1/ 427، 2/ 519)، وشرح الرضي (1/ 56)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (4/ 124)، والفوائد الضيائية في شرح الكافية (1/ 252، 2/ 31).

(4) في (ي): «الحاصلة».

(5) بعده في (هـ): «على».

(6) في (ب): «على».

(7) في (ب): «للفاعل».

(8) في (ي): «الحاصلة».

(9) بعده في (هـ): «على».

(10) في (ب): «على».

(11) في (ب): «للفاعل».

(فَمِنْهُ الفَاعِلُ)؛ أي: إذا عرفتَ هذا فنقولُ: «منه الفاعل»؛ أي: مما اشتمَلَ أومِن المرفوعات. وتذكيرهُ وتوحيدهُ بما عرف[1] مِن التأويلاتِ في «هوما اشتمل»؛ وفيه[2].

وهومبتدأ متقدّمُ[3] الخبر، وإنّما قدمه لأنّه أصلُ المرفوعاتِ؛ لأنه جزءُ الجملةِ الفعليّةِ التي هي أصلُ الجملِ، ولأنّ عاملَه قويٌّ [ب/ 21ب] بخلافِ المبتدإ، ولأنّه أشدُّ في بابِ الرُكنيةِ[4] حيثُ لا يجوزُ حذفُه إلا بسدِّ شيءٍ مسدَّه؛ وفيه[5]؛ ولأنَّ رفعَه لا ينسَخُ بالنواسخِ بخلافِ المبتدإِ؛ وفيهِ وفيهِ[6].

وقيل: أصلُ المرفوعاتِ المبتدأُ؛ لأنّه باقٍ على ما هوالأصلُ في المسند إليهِ؛ وهوالتقدُّمُ[7] بخلافِ الفاعلِ، ولأنّه يحكم عليه بكل حكمٍ جامدًا[8] أومشتقًّا[9] فكانَ أقوى بخلافِ الفاعلِ، ولأنّه يحكم عليه بأحكامٍ متعددةٍ في تركيبٍ واحدٍ بخلافِ الفاعلِ فإنَّ حكمَه واحدٌ ليسَ إلّا.

(وَهُوَمَا)؛ أي: اسمٌ غيرُ تابعٍ.

---

[1] في (ي): «عرفت».

[2] كتب في حاشية (هـ): «إذ لا يستقيم من التأويلات ههنا إلا الثالث؛ إذ ليس الخبر ههنا عبارة عن الضمير المذكر حتى يكون تذكيره وتوحيده باعتباره، وأيضًا لا يستقيم أن كل واحدٍ من المرفوعات الفاعل، ويمكن أن يجاب عنه: بجعل من في من التأويلات تبعيضية بدلا من ما فالتقدير: وتذكيره وتوحيده ببعض التأويلات. ق». اهـ.

[3] في (ي): «مقدم».

[4] في (أ)، (ي): «التركيب».

[5] كتب في حاشية (هـ): «لأنّ كونه أشدّ في باب الركنية لا يقتضي تقديمه، ولأنه لوجود السادِّ مسدَّه يستغنى عنه بخلاف المبتدأ، ولأنّه قد جاء حذفه بلا سدِّ شيءٍ مسدَّه في: {أسمع بهم وأبصر} [مريم: 38] حيث حذف «بهم» و»هو»، و»هو» فاعل عند سيبويه، وما قام وما قعد إلا أنا، ونحو: ضرب وأكرم القوم، ونحو: {إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا} [البلد: 14، 15]. ق». اهـ. كتاب سيبويه (3/ 32).

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: في النظر نظر؛ لأنَّ المراد رفعه لا ينسخ لفظًا ومعنًى كليهما مع بقاء الإسناد إليه، والنسخ في الأولين في اللفظ فقط، وفي الثالث مع انتفاء الإسناد إليه بخلاف المبتدأ حيث ينسخ رفعه لفظًا ومعنًى مع بقاء الإسناد إليه كما في: علمت زيدًا قائمًا. ق». اهـ.

[7] في (ي): «التقديم».

[8] في (هـ)، (ب): «جامد».

[9] في (هـ)، (ب): «مشتق».

(أَسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ): بلا تبعيةٍ فلا يدخلُ في الحدِّ تابعُ الفاعلِ؛ بدلًا أوعطفًا أوغيرهما لأنَّ المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غيرُ التابع[1] بقرينةِ السياق، وهوذكر التوابع[2] بعدَ ذلك[3].

(أَوشِبْهُهُ): وإنما قال أوشبهه ليتناول نحوزيد أبوه قائم[4].

(وَقُدِّمَ): الفِعلُ[5]. **(عَلَيْهِ)**؛ أي: على ذلك الاسمِ[6]؛ عطفٌ على قوله: «أسند إليه[7]» أوحالٌ بتقدير «قد»، واحترز به [هـ/ 42ب] عن نحوِ: زيد في: «زيد ضرب»؛ لأنه مما أسند إليه الفعلُ لكنه مؤخرٌ عنه[8]؛ فإن قيل: الفعل فيه مسندٌ إلى الضميرِ[9] دونه. قيل: هو[10] مسندٌ إليه أيضًا والإسناد إليه مكررٌ[11] كما عرِف في «المفتاحِ»[12] وغيرِه. وما قيل: قوله وقدِّم عليه لدفعِ الوهمِ دون الاحترازِ فعلى تقديرِ تسليمِ عدم الإسناد إلى زيدٍ.

---

(1) في (ب): «التوابع».

(2) في (هـ): «التابع».

(3) قوله: «بعد ذلك» ليس في (أ).

(4) قوله: «أبوه قائم» في (هـ)، (ب): «قائم أبوه».

(5) بعده في (هـ): «أي».

(6) كتب في حاشية (هـ): «واحترز به عن نحو: «زيد» في: «زيد ضرب»؛ لأنه مما اسند إليه الفعل، لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه، والمراد تقديمه عليه وجوبًا، ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو: «كريم من يكرمك» فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفًا نحو: «في الدار رجل». قلت: المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل. ج». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 254).

(7) قوله: «إليه» ليس في (أ)، (ي).

(8) كتب في حاشية (هـ): «أي: إسنادا واقعا على طريقيه قيام الفعل أوشبهه به، أي: بالفاعل. وطريقة قيامه به أن يكون صيغة المعلوم أوعلى ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسمّ فاعله كـ «زيد» في: «ضرب زيد» على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا القيد إنما هوعلى مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف، وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 254).

(9) في (ب): «المضمر».

(10) في (ي): «هي».

(11) في (هـ)، (ب): «متكرر».

(12) المفتاح هومفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1407هـ- 1987، (ص167).

(عَلَى جِهَةِ)؛ أي: واقعًا على طريقةِ **(قِيَامِهِ بِهِ)**؛ أي: حصولُ الفعلِ بذلك الاسم وصدورُه عنه وطريقةُ قيامِه به ألَّا يكونَ الفعلُ مبنيًا للمفعول؛ أي: لا يكونُ على صيغةِ المجهول فاحترز به عن نحو: «ضُرِب زيدٌ ومضروبٌ زيدٌ» وإنما لم يقلْ: «قيامه به أوقائمًا به»؛ لئلَّا يخرجَ نحوَ: «مات زيدٌ، أوطالَ[1] زيدٌ[2]»[3].

(مِثْلُ قَامَ زَيْدٌ): مثالُ الفعلِ [ي/ 22ب].

(وَزَيْدٌ قَائِمٌ (19/ ب) أَبُوهُ): مثالُ شبهِ الفعلِ[4].

(والأصل)؛ أي: الأَولَى، ولوقال: الأولَى أن يليَه لكانَ أخصرَ[5] وأوضحَ وأحسنَ لمراعاةِ الاشتقاقِ. ويمكنُ أنْ يقالَ: إن الأولويةَ يحتملُ[6] أن تكونَ[7] عارضةً لا بحسبِ الأصلِ فلدفعِ ذلك لم يقلْ كذلكَ.

(أن يلي فعله)؛ لأنَّه كجزءٍ منه **(فَلِذَلِكَ)**؛ أي: فلأجلِ[8] أنَّ الأصلَ في الفاعلِ؛ أي: يلي الفعلَ[9]؛ [ب/ 122أ] فإنْ قيلَ ما وجهُ اجتماعِ آلتَي التعليلِ قيلَ: **(جَازَ ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ)**؛ أي: جازَ هذا التركيبُ لتقدُّمِ معادَ الضميرِ؛ وهوزيدٌ حكمًا لتقدُّمِ الفاعلِ رتبةً.

---

[1] قوله: «أوطال» في (هـ)، (ب): «وطال».

[2] في (هـ)، (ب): «عمرٌو».

[3] كتب في حاشية (هـ): «لأنَّ «مات» مثلًا في «مات زيد» ليس قائمًا بزيد حقيقة بل مجازًا، وفيه: أنَّه يلزم منه وجود مجاز بدون حقيقة، ولا بد لكل مجاز من حقيقة، على أنَّ المراد بقيامه به أن يكون حقه: أن يسند إلى زيد ناطق أنه لم يقل كذلك لئلا يخرج نحو: أنبت الربيع البقل وبنى الأمير وجرى النهر، وغير ذلك من الإسناد المجازي. ق». اهـ.

[4] قوله: «شبه الفعل» في (هـ)، (ب): «شبهه»، وفي (ي): «لشبهه»، والمثبت من (أ).

[5] في (ي): «أحصر».

[6] في (أ): «تحتمل».

[7] في (هـ)، (ي): «يكون».

[8] في (أ): «ولأجل».

[9] كتب في حاشية (هـ): «أي: أن يلي فعله المسند إليه، أي: يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل، لشدة احتياج الفعل إليه، يدل على ذلك اسكان اللام في «ضربت»؛ لأنه يدفع توالي أربع حركات فيما هوبمنزلة كلمة واحدة. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 255).

(وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا): للزومِ الإضمارِ قبلَ الذكرِ؛ لتأخُّرِ المعادِ وهوالمفعولُ لفظًا ورتبةً بناءً على أصالةِ تقدمِ الفاعلِ عليه خلافًا للأخفشِ وابنِ جنّي[1] فإنَّهما جوَّزاه[2] تمسكًا بقولِه[3]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[4]

والجوابُ[5]: أنَّ الضميرَ للمصدرِ [هـ/ 143أ] أي: ربُّ الجزاءِ، وإنَّما لم يعتبرِ التفسيرُ بزيدٍ كما في تنازعِ الفعلين؛ لأنَّ ذلك يختصُّ بالعمدةِ والضميرُ المضافُ إليه غيرَ عمدةٍ؛ ألا ترى أنَّه لا يضمَرُ المفعولُ في الأولِ إذا أعمل[6] الثاني عندَ تنازعِ العاملين معَ كونِ الاسمِ الظاهرِ مفسرًا. وما قيل: إنَّ الإضمارَ قبلَ الذكرِ جائزٌ[7] في التنازعِ للضرورةِ ولا ضرورةَ هنا[8] ففيه نظرٌ؛ لشدَّةِ اقتضاءِ الفعلِ للمفعولِ به[9] كاقتضاءِ الفاعلِ، وفيهِ.

(وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ لَفْظًا): تمييز.

---

[1] هو: عثمان بن جني، أبوالفتح النحوي الإمام، أحد عباقرة العربية، لازم أبا علي الفارسي أربعين سنة حتى مات، فتصدر مكانه ببغداد، وإليه انتهت الرياسة في مقابلة الأعراب، وقد نقل عنهم وسمَّاهم في كتابه «الخصائص»، وتوفي سنة (392 هـ)، من مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب، والفَسر، واللمع في العربية. انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين (ص24)، ونزهة الألباء (ص245)، وإنباه الرواة (2/ 335)، وبغية الوعاة (2/ 132).
وقوله في الخصائص (1/ 295)، وقول الأخفش وابن جني في شرح المفصل (1/ 203)، وأوضح المسالك (2/ 110)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 416).

[2] في (ب): «جوزوه».

[3] في (ب): «بقول شاعر».

[4] نسب للنابغة الذبياني في الخصائص (1/ 295)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 611)، والمقاصد النحوية في شرح الشواهد النحوية (2/ 949)، ونسب لأبي الأسود الدؤلي في شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (1/ 416)، وبدون نسبة في أمالي ابن الشجري (1/ 373)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 203)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/ 14)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 264)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 110).

[5] كتب في حاشية (هـ): «وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبأنه لا نسلم أن الضمير يرجع إلى «عدى» بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل؛ أي: جزى رب الجزاء. جامي» اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 255).

[6] بعده في (ي): «في».

[7] قوله: «جائز» ليس في (أ)، (ي).

[8] في (هـ)، (ب): «هاهنا».

[9] قوله: «به» ليس في (ب).

(فِيهِمَا)؛ أي: في الفاعلِ والمفعولِ.
(والقَرِينَةُ): حاليةٌ[1] أومقاليةٌ؛ نحو: «ضربَ موسَى عيسَى» بخلافِ: «ضرَب سُعدَى موسَى»، أو: «ضَربتْ موسَى سُعدَى[2]»، أو: «ضرَب عيسى[3] العاقلُ موسى[4] العاقلَ»، و: «أكَلَ[5] الكُمثرى موسَى» لوجودِ القرينةِ؛ مِن تذكيرٍ أوتأنيثٍ أوصفةٍ أوعدمِ صلاحِ أحدِهما للفاعليَّةِ[6] كالكمثرى. فإنْ قيل: قدِ اعتُبر هنا لزومُ الالتباسِ ولم يعتبر في تقديمِ[7] المفعولِ على الفعلِ في هذه الصورةِ؛ نحو: «موسَى ضربَ عيسَى»، وأجيزَ الوجهان، وكذا في نحو: «أقائمٌ[8] زيدٌ»، وغيرِ ذلك ممَّا أُجيز فيه الوجهان أوالوجوه. قيل: وكان يكفيه أنْ يقول وإذا[9] انتفَى القرينة إذِ الإعرابُ من القرائنِ اللَّهم [ي/ 23ب] إلا أنْ يقالَ: الإعرابُ موضوعٌ للدلالةِ على الفاعلِ ونحوه فلا يسمَّى قرينةً[10].
(أو[11] كَانَ): الفاعلُ. **(مُضْمَرًا مُتَّصِلًا)**[12]: سواءٌ كانَ المفعولُ اسمًا ظاهرًا؛ كـ: «ضربتُ زيدًا»، أومضمرًا منفصلًا؛ كما في: «ضربت إلا إياك»، أومتصلًا كـ: «ضربتُك»؛ لامتناعِ الفصلِ مع الاتصالِ.

---

[1] في (ي): «خالية».
[2] قوله: «موسى سعدى» في (أ)، (ي): «سعدى موسى».
[3] في (هـ)، (ب): «موسى».
[4] في (هـ)، (ب): «عيسى».
[5] في (هـ): «أوأكل».
[6] قوله: «للفاعلية» ليس في (ي).
[7] في (أ): «تقدم».
[8] في (أ)، (ي): «أقام».
[9] في (ي): «إذا».
[10] بعده في (ي): «ولوسلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس والأوضح أن يقول وخيف وكفى».
[11] في (ي): «و».
[12] كتب في حاشية (هـ): «بالفعل بارزا كـ: «ضربت زيدا» أومستكنا كـ: «زيد ضرب غلامه» بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل، لئلا ينتقض بمثل: «زيدا ضربت». جامي». الفوائد الضيائية (1/ 257).

[هـ/ 43ب] **(أووَقَعَ مَفْعُولُهُ)**: [ب/ 22ب] فقطْ والضميرُ للفاعلِ. **(بَعْدَ إلا)**؛ نحو: «ما ضرَب زيدٌ إلا عمرًا»؛ لأنَّه[1] لو أخِّرَ لانقلبَ الحصرُ، وهذا بخلافِ ما إذا وقَع[2] بعد «إلا» (20/أ) أومعناها كلاهما نحو: «ما ضرَب إلا عمرًا زيدٌ»؛ فإنه جاز[3] سواءً قصدَ استثناءَ عمرووتقدُّم «إلا عمرًا» على الفاعلِ بقرينةٍ، أوقصِدَ استثناءُ أمرينِ عن أمرينِ. وقيل: لا يجوزُ الثاني لضعفِ الحرفِ ولا الأوَّلُ للزومِ الالتباس[4] بالثَّاني.

(أومَعْنَاهَا)؛ نحو: «إنَّما ضرَب زيدٌ عمرًا». **(وَجَبَ تَقْدِيمُهُ)**؛ أي: الفاعلُ على المفعول؛ إمَّا في انتفاءِ[5] الإعرابِ فيهما والقرينةِ فللتحرُّزِ عن الالتباسِ، وإمَّا[6] في كونِ الفاعلِ ضميرًا

---

[1] قوله: «لأنه» ليس في (أ)، وفي (ي): «فإنه».

[2] بعده في (هـ): «فيه».

[3] في (هـ)، (ب): «يجوز».

[4] في (ي): «التباس».

[5] في (أ)، (ي): «انتقاء».

[6] كتب في حاشية (هـ): «أي: وجوب التقديم؛ بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو: «ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا» «أوبعد معناها» نحو: «إنما ضرب زيد عمرا» «وجب تقديمه «؛ أي: تقديم الفاعل على المفهوم في جميع هذه الصور، أما في صورة انتفاء الإعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس، وأما في صورة كون الفاعل ضميرًا متصلا فلمنافاة الاتصال والانفصال. وإما في صورة وقوع المفعول بعد «إلا» لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب، فإن المفهوم من قوله «ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا» انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون عمرومضروبًا لشخص آخر والمفهوم من قوله: «ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ» انحصار مضروبية «عمرو» في «زيد» مع جواز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر، فلوانقلب أحدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب، وإنما قلنا: بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، لأنه لوقدم المفعول على الفاعل مع «إلَّا» فيقال: «ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ» فالظاهر: أن معناه انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو» إذِ الحصر إنما هوفيما يلي «إلا» فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم، لأنه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وإنما قلنا: الظاهر أن معناه كذا، لاحتمال أن يكون معناه «ما ضرب أحدًا أحد إلا عمرًا زيدٌ» فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهوأيضًا خلاف المقصود. وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا»؛ لأن الحصر ههنا في الجزاء الأخير، فلوأخر الفاعل انقلب المعنى قطعا. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 257، 258).

متصلًا فلمنافاةِ الاتصالِ الفصلَ؛ كمَا ذُكِر، وإمَّا في وقوعِ المفعولِ بعدَ «إلا» أومعناها فلئلَّا ينقلبَ الحصرُ المطلوبُ.

(وَإذَا[1] **اتَّصَلَ بِهِ)**؛ أي: بالفاعلِ[2] ضميرُ مفعولٍ؛ نحوَ: {وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات} [البقرة: 124]، وكذا إذا اتصلَ **(ضَمِيرُ المَفْعُولِ)** بصلةِ[3] الفاعلِ أوصفتِهِ؛ نحو: «ضرَبَ زيدًا[4] الذي ضرَبَ غلامَه»، و: «أكرَم هندًا رجلٌ ضربَها[5]». ولوقيل: بتقديمِ الفاعلِ على المفعولِ جاز في الثاني دونَ الأولِ؛ لجوازِ الفصلِ بالأجنبيِّ بين الصِّفةِ والموصوفِ دونَ الأوَّلِ؛ نحو[6] قوله تعالى: {وإنه لقسمٌ لوتعلمونَ عظيم} [الواقعة: 76]؛ حيثُ وقع {عظيمٌ} صفةً لقوله تعالى: {لقسم} مع أنّه فصل بالأجنبي بينَ الصفةِ والموصوفِ[7]؛ وذا جائزٌ بخلافِ الموصولِ.

(أووَقَعَ)؛ أي: مجردُ الفاعلِ، وقيل: لا حاجةَ إلى التَّقييدِ[8] كما هوظاهرُ[9] لفظِ المصنفِ.

(بَعْدَ إلَّا)[10]؛ نحو: «ما ضرَب عمرًا[11] إلا زيدٌ[12]».

(أومَعْنَاهَا)؛ أي: معنَى «إلا» نحوَ: «إنَّما ضرَب عمرًا زيدٌ».

(أواتَّصَلَ بِهِ)؛ أي: بالفعلِ.

(مَفْعُولُهُ)؛ أي: مفعولُ الفعلِ. [هـ/ 144]

---

[1] في (ي): «في إذا شرط».

[2] في (أ): «الفاعل».

[3] في (ي): «لصلة».

[4] في (ب): «زيد».

[5] في (ب): «ضربهما».

[6] قوله: «نحو» ليس في (ب).

[7] قوله: «بين الصفة والموصوف» ليس في (أ)، (ي).

[8] في (ب): «التقيد»، وفي (ي): «القيد».

[9] في (ي): «الظاهر».

[10] كتب في حاشية (هـ): «المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو: «ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ»، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 258).

[11] في (أ): «عمرو».

[12] في (أ): «زيدًا».

(وَهُوَ)؛ أي: الفاعلُ.

(غَيْرُ مُتَّصِلٍ): بالفعل احترازٌ عن نحوِ[1]: «ضربتك» مثاله: «ضربني زيدٌ».

(وَجَبَ): جزاءُ الشَّرطِ. [ي/ 124أ]

(تَأْخِيرُهُ)؛ أي: تأخيرُ الفاعلِ عن المفعولِ؛ إمَّا في اتصال ضميرِ المفعول فللتحرُّزِ عن لزومِ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، وإمَّا في وقوعِه بعدَ «إلا» أومعناها[2] فلئلَّا ينقلبُ الحصرُ المقصودُ[3]، وإمَّا في اتصالِ المفعولِ فلامتناعِ الفصلِ مع الاتصالِ.

(وَقَدْ): للتَّقليلِ. **(يُحْذَفُ**[4] **الفِعْلُ)**: اللامُ للعهدِ؛ أي: الرافعُ للفاعِلِ[5].

(لِقِيَامِ)؛ أي: وقتِ قيامِ قرينةٍ، وحصولها إذِ قيامُ القرينةِ شرطٌ لا علةٌ.

(قرينة): دالةٌ على الحذفِ وتعيينِ[6] المحذوفِ.

(جَوَازًا)؛ أي: حذفًا جائزًا. [ب/ 123أ]

(فِي مِثْلِ): ظرفٌ جوازًا.

(قَوْلِكَ: زَيْدٌ): بدلٌ من القولِ والرفعُ محكيٌّ.

(لِمَنْ قَالَ:): صلةُ «من». **(مَنْ قَامَ)**: مفعولُ «قال»؛ أي: قامَ زيدٌ بقرينةِ السؤالِ؛ فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يجعَلْ من بابِ تقديرِ الخبرِ فيكونَ الجملةُ اسميةً فيطابقُ[7] السؤالَ؛ وهو: «من قام»؛ لأنَّه جملةٌ اسميةٌ؟ قيل: لوقدِّر كذلك لطابَقَ السؤالَ صورةً ولا يطابقُ معنًى؛ لأن قولَه «من قام» سؤالٌ عن الفاعلِ من غيرِ تردُّدٍ[8] في الحكمِ، و«زيد قام» يفيد تقوِّي الحكمِ بتكرارِ الإسنادِ= فلا يطابقُ (20/ ب) السؤالَ. أويقالُ: تقديرُ الخبرِ يوجبُ حذفَ الجملةِ وتقديرُ الفعلِ يوجِبُ حذفَ شطرِها والتقليلُ في الحذفِ أولَى.

---

(1) بعده في (هـ): «قولك».

(2) قوله: «أومعناها» في (أ): «ومعناها».

(3) في (هـ): «المطلوب».

(4) في (ي): «يحذف».

(5) انظر: الفوائد الشافية على إعراب الكافية (ص 288).

(6) في (ب): «وتغير».

(7) في (هـ)، (ب): «فتطابق».

(8) في (ب): «ترد».

(وَلْيُبْكَ) [1]: واوالكافيةِ[2] لعطف مثالٍ على مثالٍ لا واوالبيتِ، وهوفي مرثيةِ يزيدَ بن نهشلٍ[3] في بحرِ[4] «الطويل» على قبضِ «فعولن ومفاعيلن»[5] في المصراع[6] الأول وقبض «فعولن» في ابتداءِ و»مفاعيلن» الواقع ضربًا[7] وهوآخر المصراع[8] الثاني.

و**(يَزيدُ)**: مفعولُ ما لم يسمَّ [هـ/ 44ب] فاعلُه لقوله: «ليبك».

(ضَارِعٌ)؛ أي: عاجزٌ، وهوفاعلُ الفعلِ المحذوفِ؛ أي: يُبكيه ضارعٌ[9]؛ بقرينةِ السؤالِ المقدَّرِ وهومن «يبكيه».

(لِخُصُومَةٍ) [10]: اللامُ بمعنى الوقتِ؛ أي: وقتِ[11] خصومةٍ، أوللعلَّةِ إن أريدَ خصومةً غيرَه إياه؛ وفيه.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «أي: وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحوقول الشاعر، في مرثية يزيد بن نهشل: ليبك يزيد. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 260).

[2] أي: واوأقامها المصنف في كافيته وليست من أصل البيت الشعري.

[3] في (ب): «هشل».

[4] في (هـ)، (ب): «البحر».

[5] القبض: حذف الخامس الساكن؛ ففعولن تصبح= فعولُ، ومفاعيلن تصبح= مفاعلن. انظر: العروض، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1987م، (ص 62)، والقسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف- بيروت، الطبعة الثانية: 1410هـ- 1989م، (ص 31).

[6] في (ب): «المصرع».

[7] في (هـ)، (ي): «عروضا».

[8] في (ب): «المصرع».

[9] قوله: «ضارع» ليس في (هـ).

[10] كتب في حاشية (هـ): «متعلق بضارع أي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء، لأنه كان ظهيرا للعجزة، والأذلاء وآخر البيت:

ومختبط مما تطيح الطوائح

جامي»، ثم كتب بعدُ: «والاطاحة: الإهلاك، والطوائح: جمع مطيحة على غير القياس كـ: «لواقح» جمع «ملقحة». جامي». انظرهما في الفوائد الضيائية (1/ 261).

[11] قوله: «أي وقت» ليس في (ب).

(ومُخْتَبِطٌ): وهوسائلُ العطاءِ من غيرِ وسيلةٍ[1].

(مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ): متعلقٌ بـ: «يبك»[2] أي: ليبك[3] يزيدُ من أجلِ إهلاكِ المهلكات يزيدُ؛ أو[4] بمختبطٍ؛ أي: يبكيه مختبطٌ[5] من أجلِ إهلاكِ المهلكاتِ مالَه؛ لأنَّه[6] كانَ ظهيرَ الضَّارعينَ[7] ومعينَ [ي/ 124أ] الضعفاءِ ومعطفَ السائلينَ المُختَبطينَ[8].

(وَوُجُوبًا): عطفٌ على جوازًا؛ أي: حذفًا واجبًا.

(فِي مِثْلِ): تركيبِ[9]: ({وإن أحد من المشركين استجارك} [التوبة: 6]): تقديره[10]: وإن استجاركَ أحدٌ من المشركين استجارك[11]؛ أي: يجبُ الحذفُ في كلِّ ما فسِّر فيه المحذوفُ لئلا يلزمَ الجمعُ بينَ المفسِّر والمفسَّر؛ فإن قيل: قد يلزم[12] كما في المفسَّر بـ «أي» و«إن»،

---

[1] انظر: العين (4/ 244)، والصحاح للجوهري (3/ 1121)، والمحكم والمحيط الأعظم (5/ 124)، ولسان العرب (7/ 282).

[2] في (أ): «بلبيك».

[3] في (هـ): «يبك».

[4] في (أ): «أي».

[5] في (ي): «محتبط».

[6] بعده في (هـ): «يزيد».

[7] في (ب): «ظهر»، وقوله: «ظهير الضارعين» في (هـ): «ظهيرا للضارعين».

[8] في (ي): «المحتبطين».

[9] بعده في (ب): «قوله تعالى».

[10] كتب في حاشية (هـ): «أي: في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام الناشئ من الحذف، فإنه لوذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا، بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك: «جاءني رجل. أي: زيد» فتقدير الآية وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. فـ «أحد» فيها فاعل فعل محذوف وجوبا، وهو«استجارك» الأول المفسر باستجارك الثاني. وإنما وجب حذفه، لأنه مفسره قائم مقامه مغن عنه، ولا يجوز أن يكون «أحد» مرفوعا بالابتداء، لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 262).

[11] قوله: «استجارك» سقط من (أ).

[12] بعده في (ب): «الجمع».

البيان؟ قيل: ذلك تفسيرُ المعنى، وهذا تفسيرُ المحذوفِ وصحَّ الجمع بين المفسَّر والمفسِّر ثمّةَ، ولم يصحَّ هنا؛ لأنَّه بالجمع لا يبقى المفسَّرُ محذوفًا فلا يكونُ هذا تفسيرُ المحذوفِ[1].

(وَقَدْ يُحْذَفَانِ[2])؛ أي: الفعلُ والفاعلُ.

(فِي مِثْلِ)؛ أي: نظير. **(نَعَمْ)**[3]: المقولةُ أومقولةً.

[ب/ 23ب] **(لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟)**: مفعولُ[4] «قال» فقوله: «نعم»؛ أي: قامَ زيدٌ، فإن «نعم» دالةٌ لتصديقِ[5] ما سبَق عليه، وحذفُ الجملةِ هنا[6] جائزٌ لا واجبٌ. و«نعم» قرينةٌ له لا سادةَ مسدَّ الجملةِ.

(وإِذَا تَنَازَعَ): «إذا» شرطٌ[7]؛ أي: إذا قصَد توجُّهَ الفعلين إلى اسمٍ واحدٍ وهذا في القلب، وأما بعد التركيب فلا تنازعَ إذ كلٌّ يستوفي[8] معمولَه من مضمرٍ أومحذوفٍ أومذكورٍ وهذا شروعٌ في حكمٍ آخرَ للفاعلِ؛ وهوإضماره عند التنازُعِ [هـ/ 145أ] وذكَر سائر أحكامِ التنازع[9] استطرادًا[10].

(الفِعْلَانِ): فاعل «تنازع»، و«الفعلان» بيانُ أقلِّ ما يتحقق فيه[11] وجودُ التنازعِ ولا يختصُّ التنازعُ بالفعلين؛ فإنه قد يوجد التنازعُ في أكثر من الفعلين[12]؛ نحوما جاء[13] في الصلاة

---

(1) قوله «تفسير المحذوف» في (هـ): «تفسيرا لمحذوف».

(2) بعده في (ب): «معا».

(3) كتب في حاشية (هـ): «أي: نعم قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية، وذكر «نعم» في مقامها. وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب، لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر، فيلزم في الكلام استدراك. وإنما قدر الجملة الفعلية الاسمية بأن يقال: نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 262).

(4) في (ي): «مقول».

(5) في (ب): «التصديق».

(6) في (هـ): «هاهنا».

(7) في (ب): «شرطية».

(8) في (ي): «مستبد في».

(9) قوله: «أحكام التنازع» في (هـ): «الأحكام».

(10) في (أ)، (هـ): «استطراد».

(11) في (هـ): «عنه».

(12) في (هـ): «فعلين».

(13) في (ي): «جاءني».

المأثورةِ: «كما صلَّيت وسلَّمت[1] وباركت ورحمتَ وترحَّمتَ على إبراهيمَ». وذكَر الفعلين لأصالةِ الفعل في العملِ؛ إذِ التنازعُ لا يختصُّ بالفعلين[2] بل يجري في غيرِهما نحوَ: «زيد ضارب ومكرم عمرًا، وبكر كريم (21/أ) وشريف أبوه»[3].

(ظَاهِرًا) [4]: مفعولُ «تنازع» من باب «تَجاذَبْنا الثَّوبَ»[5] قيدٌ[6] بالظاهرِ؛ لأنهما إذا تنازَعا مضمرًا يلحقُ بما يليه، وليس فيه جوازُ إعمال كلٍّ[7] منهما.

(بَعْدَهُمَا): صفةُ «ظاهرًا» أي: ظاهرًا واقعًا[8] بعدَهما؛ إذِ المقدمُ أوالمتوسطُ ملحقٌ[9] بالأوَّل يستحقُّه[10] هوقبلَ[11] التكلمِ بالثاني؛ فلا يكونُ له[12] فيه مجالُ تنازعٍ[13] فلا يكون من هذا الباب.

(فَقَدْ يَكُونُ)؛ [ي/ 125أ] أي: التنازعُ جزاءُ الشرطِ، أو[14] الجزاءُ محذوفٌ[15] والتقدير: وإذا تنازَع الفعلان ظاهرًا بعدَهما= جازَ إعمالُ كلٍّ[16] منهما، أوجزاءُ الشرطِ قولُه: «فإن الثَّاني ...» إلخ[17].

---

[1] قوله: «وسلمت» ليس في (ي).

[2] في (ب): «الفعلين»، وفي (ي): «بالفعل».

[3] بعده في (ي): «وغير ذلك اسما».

[4] كتب في حاشية (هـ): «قطعه اضمار الفاعل، فلهذا خصه بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي: يقطع بالحذف، وعلى مذهب الفراء: يعملان معا، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه، لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهوممتنع، لما عرفت. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 264).

[5] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (4/ 428)، وشرح الرضي على الشافية (1/ 275).

[6] في (ي): «وقيد».

[7] قوله: «إعمال كل» في (ب): «أحدهما لكل».

[8] قوله: «واقعا» ليس في (أ).

[9] في (هـ): «يلحق»، وفي (ب): «ملتحق».

[10] في (هـ)، (ب): «فيستحقه».

[11] في (ي): «قيل».

[12] قوله: «له» ليس في (ب).

[13] في (ي): «التنازع».

[14] في (ي): «و».

[15] في (ب): «بمحذوف».

[16] قوله: «كل» ليس في (ي).

[17] قوله: إلخ» ليس في (هـ)، (ب).

(فِي الفَاعِلِيَّةِ)؛ أي: واقعًا في فاعليةِ[1] الاسمِ الظاهِرِ؛ أي: كونُه فاعلًا.

(نَحْوَ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ وَفِي المَفْعُولِيَّةِ)؛ أي[2]: مفعوليةُ الاسم الظاهِرِ؛ أي: كونُه مفعولًا.

(نَحْوَ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمتُ زَيدًا وَفِي الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ)؛ أي: فاعليةُ الاسمِ الظاهرُ ومفعوليته معًا بأن يقتضيَ أحدُ الفعلينِ الفاعليةَ والآخرُ المفعوليةَ.

(مُخْتَلِفَيْنِ)[3]: خبرُ «كان» المحذوف؛ أي: إن[4] كانا مختلفين عملًا أحدهما رافعٌ والثاني[5] ناصبٌ؛ نحو: «ضرَبني وأكرمتُ زيدًا». أوحالٌ من الفعلين المفهومينِ عن الضمير [هـ/ 45ب] في «فقد» يكونُ[6] العاملُ في قولِه: «وفي الفاعلية [ب/ 124أ] والمفعولية» بواسطةِ العطفِ؛ أي: فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعليةِ والمفعوليةِ[7]، والحال يصحُّ أن يكونَ عاملُه معنويًا مفهومًا منَ الكلامِ من حيثُ المعنى وليسَ من بابِ[8] إعمالِ الضميرِ؛ فاعرفْ.

(وَيَخْتَارُ البَصْرِيُّونَ)؛ أي: نحاةُ البصرةِ، والاختلافُ في الاختيارِ والأولويةِ دون الجوازِ، والجملةُ عطفٌ على الجزاءِ المحذوفِ؛ أي: إذا تنازَع الفعلانِ ظاهرًا بعدَهما يجوزُ إعمالُ كلٍّ منهما ويختارُ البصريُّونَ[9].

---

[1] في (هـ)، (ب)، (ي): «في فاعلية».

[2] بعده في (هـ)، (ب): «في».

[3] كتب في حاشية (هـ): «فقوله: «مختلفين « لتخصيص هذه الصورة بالإرادة، يعني: قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث، لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك يتصور على وجوه كثيرة، مثل: ضربني وضرب زيدا، وأكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمني وضرب زيدا، وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعًا. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 265).

[4] في (ب): «إذا».

[5] في (هـ)، (ب): «والآخر».

[6] بعده في (ي): «أي».

[7] بعده في (ي): «وبواسطة العطف أي قد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية».

[8] قوله: «باب» سقط من (أ).

[9] بعده في (هـ): «كذا».

(إِعْمَالَ الثَّانِي)؛ أي: إعمالَ الفعل الثاني مع تجويزِ إعمال الأوَّل؛ لأنه أقربُ الطالبين إلى المطلوبِ؛ فهو[1] على أخذِه أقدرُ، وللزومِ الفصلِ على تقديرِ إعمال الأول، ولاستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآنِ وكلامِ الفصحاءِ؛ منه قوله تعالى: {هاؤم اقرؤوا كتابيه} [الحاقة: 19]، و: {آتوني أفرغ عليه قطرًا} [الكهف:96]، وقولُ الشاعر:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها — جَرَى فوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

وقولُه:

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ — وَعَزَّةُ مَمْطُول مُعَنًّى غَرِيمُهَا[3]

إذ لوأعمِلَ الأولُ لقيل «اقرأه، وأفرغْه، واستشعرتْه [ي/ 25ب] وفوفاه»، ومعنى هولاختيارِ إضمارِ المفعول في الثاني عند إعمالِ الأول، ووجوبُ إبرازِ الضميرِ في صفةٍ جرَت على غيرِ مَن هي له؛ إذا لم يضمَر على شريطةِ التفسيرِ بخلاف «ممطول» فإنَّه وإن جرى على غيرِ (21/ ب) مَن هو[4] له إلا أنَّ ضميرَه أضمِر بشرطِ[5] التفسيرِ.

(وَالْكُوفِيُّونَ)؛ أي: يختارُ نحاةُ الكوفةِ[6]، **(الأَوَّلَ)**؛ أي: إعمالَ الأول مع تجويزِ إعمال الثاني؛ لأنه أسبقُ الطالبين بإعطاءِ المطلوبِ، [هـ/ 146أ] ولأنَّ إعمالَ الثاني يوجِبُ الإضمارَ قبلَ الذِّكرِ[7].

---

(1) في (هـ): «وهو».

(2) البيت من بحر الطويل، وهولطفيل الغنوي، انظره في ديوانه (ص 23)، وهوله في الكتاب لسيبويه (1/ 77)، والمقتضب (4/ 75)، والإنصاف في مسائل الخلاف للانباري (1/ 74)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 205)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 443)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 187).

(3) البيت من بحر الطويل، وهولكثير عزة، انظره في ديوانه (ص 143) طبعة إحسان عباس، وهوله في الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري (1/ 76)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 50)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 166)، والتذييل والتكميل (7/ 71)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1773)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 171)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني(1/ 75، 3/ 1010).

(4) في (هـ)، (ب): «هي».

(5) في (ب): «على شريطة»، وفي (ي): «بشريطة».

(6) بعده في (ب): «إعمال».

(7) انظر المسألة تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (1/ 77)، والمقتضب (4/ 75)، والإنصاف في مسائل الخلاف للانباري (1/ 74) [المسألة: 12]، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ص 253) [المسألة: 34]، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 205)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 443)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 166)، والتذييل والتكميل (7/ 71)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1773) وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 187).

(فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي): الفاءُ للتَّفسيرِ، وبَدأ[1] ببيانِ[2] إعمالِ الثاني؛ لأنه الأولى والأكثرُ استعمالًا.

(أَضْمَرْتَ): جزاءُ الشرطِ.

(الفَاعِلَ): إذا اقتضى الفاعلَ.

(فِي): الفعلِ.

(الأَوَّلِ): لجوازِ[3] الإضمارِ[4] قبلَ الذكرِ[5] في العمدةِ بشرطِ التَّفسيرِ، ولزومِ التكرارِ بالذكرِ وامتناعِ الحذفِ؛ كما ستعرفُ.

(عَلَى وَفْقِ)؛ أي: موافقةِ[6] الاسمِ.

(الظَّاهِرِ): الواقعُ بعدَ الفعلينِ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا لعودِ ذلك الضميرِ إليه.

(دُونَ): ظرفُ «أضمرت».

(الحَذْفِ)؛ أي: حذفِ الفاعلِ؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سدَّ شيءٌ مسدَّه.

(خِلَافًا)؛ أي: يخالفُ[7] القولَ [ب/ 24ب] بالإضمارِ دونَ الحذفِ؛ خلافًا **(لِلْكِسَائِيِّ)** (8):

ويظهرُ أثرُ الخلافِ في نحوِ: «ضرَباني وأكرمني الزيدانِ عندَهم، وأكرَمني وضربني[9] الزيدانِ

---

[1] في (ي): «وهذا».

[2] قوله: «ببيان» ليس في (ب).

[3] في (أ)، (ب): «يجوز».

[4] في (ب)، (ي): «إضمار».

[5] قوله: «الذكر» ليس في (ب).

[6] في (أ): «موافق».

[7] بعده في (هـ): «هذا».

[8] هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي النحوي أبوالحسن؛ أخذ القراءة عن حمزة وغيره، وأشهر رواته: أبوالحارث والدوري، كان عالمًا بالقرآن والعربية والحديث، مؤسس المدرسة النحوية بالكوفة، ولد عام 119 هـ، وتوفي عام 189هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزُّبيدي (ص 127)، و»تاريخ العلماء النحويين» للمفضل بن مسعر (ص 190)، و»نزهة الألباء في طبقات الأدباء» للانباري (ص 58)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (4/ 1737)، و»إنباه الرواة في أنباه النحاة» للقفطي (2/ 256).

[9] قوله: «وأكرمني وضربني» في (ي): «وضربني وأكرمني».

عندَه»، والكسائيُّ إنما يقولُ بحذفِ الفاعل دون إضماره تحرُّزًا عن الإضمار قبل الذكر. والجوابُ: بأن الإضمارَ قبلَ الذكر[1] بشرط التفسيرِ في الجملة جائزٌ؛ نحو: «نعم رجلًا»، و: {قل هوالله أحد} [الإخلاص: 1] بخلافِ[2] الفاعلِ بدونِ سدِّ شيءٍ مسدَّه؛ فإنه لم يوجد أصلًا، وفيه: أنَّه[3] جاء حذفُ الفاعل في نحو: {أسمع بهم وأبصر} [مريم: 38] حيثُ حذف «بهم» وهوفاعلٌ عند سيبويه، و: «ما[4] قام وما قعد إلا أنا»، ونحو: «ضربت وأكرم القوم»، ونحو: {إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا} [البلد: 14] [5]. وفيه: أنَّ المصدرَ قاصرٌ في العملِ لا يجبُ فيه وجود الفاعلِ لعدمِ الاقتضاءِ[6]؛ فقوله: {إطعام} مِن بابِ عدمِ الفاعلِ[7]، كما في بابِ[8] الجوامدِ لا من بابِ حذفِ الفاعِلِ، والأمثلةُ السابقة من بابِ تقديرِ الفاعلِ [ي/ 126أ] لا من بابِ حذفِه نسيًا، والمحذوفُ مِن بابِ التنازعِ [هـ/ 46ب] محذوف نسيًا.

(وَجَازَ): إعمالُ الثاني عند اقتضاءِ الأولِ الفاعلَ، والجملةُ معترضةٌ[9] لبيانِ خلافِ والواواعتراضيةٌ.

---

[1] قوله: «قبل الذكر» ليس في (ي).

[2] في (ب): «بحذف حذف»، وبعده في (هـ)، (ي): «حذف».

[3] في (ي): «لأنه».

[4] في (هـ)، (ي): «ونحوما».

[5] انظر المسألة تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (1/ 189)، والمقتضب (1/ 14)، والأصول في النحو(1/ 138)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 393)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 72)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 24)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 112)، والتذييل والتكميل (11/ 70)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (5/ 2260)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2834) وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 215)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد لأزهري (2/ 5)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (1/ 577).

[6] قوله: «لعدم الاقتضاء» ليس في (أ).

[7] بعده في (أ): «لعدم الاقتضاء».

[8] قوله: «باب» ليس في (ي).

[9] في (هـ): «معرضة».

[10] هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء الديلمي، أبوزكريا. أديب، نحوي، لغوي، في الطب والفقه وأيام العرب، وهوأوسع الكوفيين علمًا، وتوفي في طريق مكة سنة (207هـ). من مصنفاته: معاني القرآن، وهومن أجل مصادر النحوالكوفي، المقصور والممدود، المصادر في القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين للمفضل بن مسعر (ص187)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (16/ 224)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص81)، وإنباه الرواة في أنباه النحاة (4/ 7).

(خِلَافًا لِلفَرَّاءِ)؛ أي: يخالفُ هذا القولَ بالجواز خلافًا للفرَّاءِ؛ فإنَّه يمنعُ[1] جوازَ ذلك للزوم أحدِ المحظُورين[2]؛ الإضمارُ قبلَ الذكرِ أوحذفُ الفاعِلِ، ورُوي عنه[3] تشريك الرَّافعين أوإضماره بعدَ الظاهر؛ كما في صورةِ تأخيرِ النَّاصِبِ[4]؛ يقالُ: «ضربَني وأكرمني زيد هووضَرَبني وأكرمتُ زيدًا هو»، وروايةُ المتنِ غيرُ مشهورةٍ عنه[5].

(وحذفت): عطف على قوله: «أضمرت».

(المفعول): تحرُّزًا عن التكرار (22/أ) لوذكر، وعن الإضمار قبلَ الذكر في الفضلةِ لوأضمرَ[6]، وهوممتنعٌ، و: «ربَّه رجلًا» شاذٌّ[7].

(إِن استُغْنِيَ): شرطُ «استغنى» عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه.

(عَنْهُ): مفعولُ ما لم يسمَّ فاعله.

(وَإلَّا)[8]؛ أي: وإنْ لم يستغنِ[9] عنه.

---

[1] في (ي): «يمتنع».

[2] في (ي): «المحذورين».

[3] قوله: «عنه» ليس في (هـ).

[4] في (ب): «النصب».

[5] انظر قوليه ومناقشته فيه في: الأصول في النحو(2/ 244)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 363)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1407هـ-1987م، (ص 238)، وشرح المفصل (1/ 205)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 499)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2144)، والتذييل والتكميل (7/ 102)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 486)، وهمع الهوامع (3/ 21).

[6] قوله: «لوأضمر» سقط من (أ)، (ب).

[7] انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 172)، والمقتضب (3/ 67)، والأصول في النحو(1/ 419)، وشرح كتاب سيبويه (3/ 5)، والمسائل الحلبيات (ص 233)، وشرح المفصل (1/ 207)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 302)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 504)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 184)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1848).

[8] بعده في (هـ)، (ي): «شرط».

[9] في (ي): «يستغني».

(أظْهَرْتَ): جزاءُ الشَّرطِ؛ أي: أظهرتَ المفعولَ به؛ نحو: «حسبني منطلقًا وحسبتُ زيدًا منطلقًا»؛ لأنه لا يجوزُ حذف أحد مفعولَي[1] بابِ «حسبت» ولا يجوز إضمارُه لئلَّا يلزم إضمارُه[2] قبلَ الذكر في الفَضلةِ[3].

(وَإِنْ أَعْمَلْتَ): الفعلَ.

(الأَوَّلَ): عطفٌ على[4] الشرطيةِ السابقةِ؛ وهي قولُه: «فإن[5] أعملت [ب/ 125أ] الثاني».

(أَضْمَرْتَ): جزاءُ الشَّرطِ.

(الفَاعِلَ فِي): الفعلِ.

(الثاني)؛ نحو: «ضربني وأكرمني[6] زيدٌ».

(وَ): أضمرتَ.

(المَفْعُولَ): ويتعلق «بإضمار المفعول» قوله: **(عَلَى)**: القول **(المُخْتَار)**: لئلَّا يتوهَّمَ بالحذفِ على[7] أنَّ الثاني غير متوجِّه إلى المذكورِ، ولأن[8] إضمارَه[9] ليس قبلَ الذكر لتعلُّق الاسمِ الظاهرِ بالفعل الأولِ، وهومتقدِّم على ما يضمر في الفعل الثاني حكمًا ولا[10] يحذَفُ مع إمكانِ إضمارِه.

---

[1] في (ي): «المفعولين من»، وكتب في الحاشية: «مفعولي باب».

[2] في (هـ)، (ي): «الإضمار».

[3] انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 178)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 36)، وشرح كتاب سيبويه (2/ 180)، وشرح المفصل (1/ 444)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 159)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1095)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1755).

[4] قوله: «على» ليس في (ب).

[5] في (ب): «فإذا».

[6] في (أ): «وأكرمه» وكتب فوقها في (هـ): «أكرمته، خ».

[7] قوله: «على» ليس في (هـ).

[8] قوله: «المذكور ولأن» في (ب): «المذكورة لأن».

[9] في (ي): «الإضمار».

[10] في (هـ)، (ب): «فلا».

(إلَّا أنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ)؛ [هـ/ 147أ] أي: أضمرتَ المفعولَ[1] في جميعِ الأوقاتِ إلَّا وقتَ منعِ مانعٍ عن الإضمار.

(فَتَظْهَرُ)[2]: المفعولُ نحوَ: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا»؛ حيثُ أعمل «حسبني» فجعل «الزيدان» فاعلًا له و«منطلقًا» مفعولًا له، وأضمر المفعولَ الأوَّلَ في «حسبتهما» وأظهر الثاني وهو«منطلقين» لمانعٍ؛ وهو: أنه لوأضمَر مفردًا خالَف المفعولَ الأول، ولوأضمر مثنًّى خالف المعادَ وهوقوله: [ي/ 26ب] «منطلقًا».

(وَقَولُ امْرِئِ القَيْسِ)؛ أي: مقولُه[3]؛ وهومبتدأ، أوله[4]:

(وَلَوأنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ)

وهذا المِصراعُ[5] بدلٌ مِن قولِ امرئِ القيس، وآخرُهُ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

أي: لوثبَت أن أسعَى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المالِ[6] ولم أطلبِ المجدَ المؤثَّلَ ولكنما أسعَى لمجدٍ مؤثلٍ[7].

(لَيْسَ): خبرٌ[8].

---

[1] قوله: «المفعول» سقط من (أ)، (ي).

[2] في (أ): «فظهر».

[3] في (هـ)، (ب)، (ي): «مقوله».

[4] البيتان من بحر الطويل، وهما لامرئ القيس في ديوانه (ص 39) طبعة محمد أبوالفضل إبراهيم دار المعارف بالقاهرة، وهولهما في كتاب سيبويه (1/ 79)، والمقتضب (4/ 76)، والخصائص لابن جني (2/ 389)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 71) [المسألة: 13]، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص 256) [المسألة: 34]، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 210)، وشرح الزجاجي لابن عصفور (1/ 623)، والتذييل والتكميل (7/ 121)، والمقاصد النحوية للعيني (1/ 72).

[5] في (هـ)، (ب): «المصرع».

[6] قوله: «قليل من المال» ليس في (ب).

[7] هذا مذهب جمهور النحويين إلا مَن شذَّ وهوابن الطراوة الأندلسي، وانظر المسألة في: كتاب سيبويه (1/ 79)، والمقتضب (4/ 76)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 71) [المسألة: 13]، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص 256) [المسألة: 34]، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 210)، وشرح الزجاجي لابن عصفور (1/ 623)، والتذييل والتكميل (7/ 121).

[8] في (ب)، (هـ): «خبره».

(مِنْهُ)؛ أي: من بابِ تنازعِ الفعلين إن كانْ «لم أطلب» عطفًا على «كفاني»، ومنه بإعمال[1] الأوَّل إن كان عطفًا على مجموعِ الشَّرطية أواعتراضًا حيثُ لا يكونُ حينئذ في حيز «لو» فلا يصيرُ مثبتًا فلا يفسدُ[2] المعنى، ولا يسوغُ أن يكونَ حالًا لأن الحال قيدٌ للعامل فيستلزمُ كونُ الشرطِ ملزومًا للكفايةِ[3] المقيدةِ بانتفاءِ الطلب، وليس كذلك لتحقُّقِ السعي لأدنى معيشة مع كفايةِ قليلٍ من المال مطلقًا طلبُه أولم يطلبْهُ.

(لِفَسَادِ المَعْنَى): إضافةُ المصدرِ إلى الفاعِل، وهذا (22/ ب) على تقديرِ توجيههما[4] إلى قليلٍ من المالِ لاستلزامِه انتفاءَ كفايةِ قليلٍ من المالِ وثبوتَ طلبه بناءً[5] على قضيةِ «لو» التي تجعلُ المثبتِ من شرطِه أوأجزائِه[6] أوما عطف على أحدِهما منفيًا والمنفيُّ من ذلك مثبتًا.

[مفعول ما لم يسمَّ فاعله]

[هـ/ 47ب] **(مَفْعُولُ)**: لم يفصل عنه كما فصَل المبتدأ لشدةِ تعلُّقِه بالفاعلِ حتَّى سمَّاه بعضُ النحويين فاعلًا.

(مَا لَمْ يُسَمَّ)؛ أي: [ب/ 25ب] فعلٌ لم يذكَر.

(فَاعِلُهُ[7]، كُلُّ): ذكَر «كل» لبيانِ الاطّرادِ،

(مَفْعُولٍ): ولا يردُ نحوُ[8]: «أنبتَ الربيعُ البقلَ»؛ حيث كان في الأصل مفعولًا فيه لأنَّه خرَج عن كونِه مفعولًا[9] وصارَ فاعلًا لصدق حدِّ الفاعلِ عليه[1].

(حُذِفَ): صفةُ مفعولٍ فاعلُه مفعول ما لم يسمَّ.

---

[1] في (ي): «بالإعمال».

[2] في (ب): «يفيد»، وفي (ي): «يفسر».

[3] في (ب): «لكفاية».

[4] في (هـ)، (ب): «توجههما».

[5] قوله: «بناء» ليس في (أ)، (ي).

[6] في (ي): «جزائه».

[7] بعده في (ب)، (ي): «هو».

[8] قوله: «نحو» ليس في (ي).

[9] بعده في (هـ)، (ب): «فيه».

(حُذِفَ): صفةُ مفعولِ فاعلُه مفعول ما لم يسمَّ.

(فَاعِلُهُ)؛ لقوله: «حذف».

(وَأُقِيمَ): ذلك المفعولُ.

(هُوَ): تأكيدُ الضميرِ المستترِ، وإنَّما أُكِّد لئلا يتوهَّم إسنادَ الفعل إلى قوله:

(مَقَامَهُ)؛ أي: الفاعلُ.

(وَشَرْطُه)[1]؛ أي: شرطُ[2] مفعول ما لم يسمَّ فاعلُه.

(أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةَ الفِعْلِ إِلَى فُعِلَ وَيُفْعَلُ): ونحوهما؛ فمما يبنَى للمفعولِ[3] فيكون من باب[4] حذفِ المعطوفِ، أوصيغةِ الفاعل إلى صيغةِ المفعولِ، أو[5] إلى الماضي المجهولِ والمضارع[6] المجهول فيتناولُ[7] نحوَ: «افتعل [ي/ 127أ] واستفعل» وغيرهما، وهذا من بابِ ذكرِ العَلَم وإرادةَ صفتِه[8] المشهورةِ؛ نحو: «لكلِّ فرعونَ موسى»؛ أي: لكلِّ جبارٍ عادلٌ قاهرٌ.

(وَلَا يَقَعُ): موقعَ الفاعل.

(المَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ): مفعولي

(بَابِ عَلِمْتُ)؛ لأنَّه مسندٌ إلى المفعولِ الأول إسنادًا تامًّا فلو[9] أسند الفعلُ إليه لزِم كونُه مسندًا إليه معًا[10] مع كونِ كلا الإسنادينِ تامًّا بخلافِ[11]: «أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا[12]»؛

---

(1) بعده في (ي): «مبتدأ».

(2) في (ب): «وشرط».

(3) في (أ): «المفعول»، وفي (ب)، (ي): «عن المفعول»، والمثبت من (هـ).

(4) قوله: «باب» ليس في (ي).

(5) في (ي): «أي».

(6) في (ي): «أوالمضارع».

(7) في (ي): «فتناول».

(8) في (ب)، (ي): «الصفة».

(9) في (ي): «ولو».

(10) قوله: «معًا» ليس في (ب).

(11) قوله: «نحو» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

(12) قوله: «عمرا» ليس في (أ)، (ي).

لأنَّ أحدَ الإسنادين؛ وهو إسنادُ المصدرِ غيرُ تامٍّ[1].

(وَ): لا المفعول[2] **(الثَّالِثَ مِنْ)**: مفعول **(بَابِ أَعْلَمْتُ)**؛ إذْ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «علمت» في كونِه مسندًا، وكذا ثاني[3] مفاعيله عند اللبس؛ نحو: «أعلم موسى عيسى أخاه» بخلاف: «أعلمت زيدًا هند ذاهبة»[4].

(وَالْمَفْعُولُ لَهُ): بلا لام بخلاف «ضرب [هـ/ 48ء] للتأديب»، وإنَّما لم يقع موقعه؛ لأنَّه جوابُ «لِمَ» ويبطل[5] السؤالُ عن اللِّمِّيَّةِ[6] قبلَ تمامِ الحكم، **وفيه**: أنَّه يوجب امتناع ضرب للتأديبِ، **وفيه**: أنا لا نُسلِّم كونه بعدَ إظهارِ اللام جوابُ «لِمَ» وفيهِ، ولأنَّ النصب فيما قصد عليتُه مشعرٌ بالعلِّيةِ فلو أسند إليه فاتَ النصبُ والإشعارُ، **وفيه**: أنَّه يلزمُ الجوازُ على هذا لو[7] قامَ قرينةٌ والمنعُ مطلقٌ، **وأيضًا**: النصبُ في الظروفِ[8] مشعرٌ بالظَّرفيةِ ومع ذلك يجوزُ الإسنادُ إليه[9].

---

[1] انظر المسألة في: المقتضب (1/ 14، 3/ 33)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 258)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 73)، واللمحة في شرح الملحة لابن الضائع (1/ 357)، والتذييل والتكميل (11/ 57)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2883)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 536).

[2] قوله: «لا المفعول» في (أ)، (ي): «المفعول».

[3] في (هـ)، (ب): «الثاني من».

[4] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 512)، وارتشاف الضرب (3/ 1063)، والتذييل والتكميل (7/ 31)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4597).

[5] بعده في (ي): «به».

[6] في (ب): «الجملة».

و«اللِّمِّيَّة» نسبة إلى «لِمَ» الاستفهامية وهو على حرفين وفي ذلك يقول الرضي: « اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين: ما لم يكن له ثالث أصلا، وما كان له ذلك فحذف، فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنيًا؛ لأن المعرب لا يكون على أقل من ثلاثة في أصل الوضع، فإذا نسبت إليه، فإما أن تنسب إليه بعد جعله علما للفظه، أو تنسب إليه بعد جعله علما لغير لفظه، كما تسمى شخصا بمن أو كم ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه سواء كان الثاني حرفا صحيحا أو لا ... فتقول في الصحيح: **الكَمِّيَّة واللِّمِّيَّة** بتشديد الميمين، وهو منسوب إلى ما». شرح شافية ابن الحاجب (2/ 60).

[7] في (ب): «الو».

[8] في (ي): «الظرف».

[9] انظر: الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 272).

(**وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ**)؛ أي: كالمفعول الثاني من باب «علمت» والثالث (23/أ) من باب «أعلمت» في أنهما لا يقعان موقعَ الفاعل؛ لأنَّ الواو يمنعُ الإسناد إليه[1] وتركُها يغيِّرُ ماهية المفعول معه.

[ب/ 126أ] (**وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ**): في الكلام مع غيره من المفاعيل.

(**تَعَيَّنَ**): المفعولُ به

(**لَهُ**)؛ أي: لإسنادُ الفعل إليه لبناء الفعل المجهول له، وكونُ إسنادِه إليه حقيقةً وإلى غيره من الملابساتِ مجازًا، ولا يصارُ إلى غيرِ الحقيقةِ مع إمكانِها، ولا[2] يترجَّحُ عليه المفعولُ المطلقُ، ولا الزمانُ[3] بالجزئيةِ، ولا المكانُ بملازمتِه لكل فعلٍ؛ لأنَّ الفعلَ المجهولَ غيرُ مبنيٍّ لذلك.

(**تَقُولُ**): جملةٌ معلَّلةٌ

(**ضُرِبَ زَيْدٌ**): أقيمَ المفعولُ به مقامَ الفاعلِ

(**يَوْمَ الْجُمُعَةِ**): ظرفُ زمانٍ

(**أَمَامَ الْأَمِيرِ**): ظرفُ مكانٍ

(**ضَرْبًا شَدِيدًا**): [ي/ 27ب] مفعولٌ مطلقٌ للنوعِ باعتبارِ الصِّفةِ

(**فِي دَارِهِ**): مفعولٌ به بواسطةِ حرفِ الجر على اصطلاح الجمهور، وأما على اصطلاحِه فهومفعولٌ فيه؛ حيثُ جعل تقدير «في» شرطَ النصبِ لا اشتراطَ[4] المفعولِ فيه فيلزم تكرارُ نظيرِ ظرف المكانِ وتركُ[5] نظيرِ المفعول به بالواسطةِ.

(**فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ**): كما ترَى؛ فإن قيل: قوله «إذا وجد» وقوله «تعين له» وقوله «تقول» أمورٌ مستقبلةٌ، وقوله «فتعين زيدٌ» ماضٍ [هـ/ 48ب] فالكلامُ غيرُ منتظمٍ؟ قيل: الماضي بمعنى المستقبلِ؛ كما في قوله تعالى: {ففزع من في السموات} الآية [النمل: 87]. والفاءُ تعليلٌ على التمثيلِ المذكور؛ لأنَّه إذا قيل تقول كذا فتعين زيد؛ فكأنه قيل: مثاله كذا لأنه تعين فيه زيدٌ كما ترَى.

---

(1) قوله: «إليه» سقط من (أ)، (ي).

(2) في (هـ)، (ب): «فلا».

(3) قوله: «ولا الزمان» في (أ)، (ي): «والزمان».

(4) في (هـ)، (ب): «شرط».

(5) في (ب): «وتركب».

(فَإِنْ[1] **لَمْ يَكُنْ)**: «كان» تامة؛ أي: فإن لم يوجد المفعول به.

(فَالجَمِيعُ)؛ أي: جميعُ المفاعيلِ. **(سَوَاءٌ)**؛ أي: مستويةٌ لاستواءِ الكلِّ في عدمِ بناءِ الفعلِ له وكونُ الإسنادِ إليه مجازًا؛ فإن قيل: لو أُريدَ جميعُ المفاعيلِ مع المفعولِ به لم يستقم لابتنائِه على قوله «فإن لم يكن» وإن[2] أُريدَ جميع ما سوى المفعول به فهي سواءٌ مطلقًا، وجدَ المفعول[3] به أولم يوجَد؛ قيل: المراد إن لم يوجد[4] المفعول به فجميعُ ما سواهُ سواءٌ في الجوازِ وعندَ وجودِه كانت سواءً في عدمِ الجوازِ[5]، أوالمراد: إن لم يوجدِ المفعول به فجميع ما يذكَرُ في التركيب من المفاعيلِ سواءٌ وإنْ[6] وجِد فجميعُ ما يذكر فيه منها[7] ليس بسواءٍ لترجُّحَ المفعولُ به ولوقال: «والبواقي سواء» لكانَ أخصرَ وأظهرَ.

(وَالأَوَّلُ[8] **مِنْ مَفْعُولَي**[9] **بَابِ أَعْطَيْتُ)**: وَكَسَوْتُ؛ أي: الفعلُ المتعدي إلى مفعولينِ ثانيهما[10] غيرُ الأول.

(أَوْلَى): (23/ ب) في[11] قيامِه مقامَ الفاعِلِ.

---

[1] في (ي): «وإن».

[2] في (ي): «فإن».

[3] في (ي): «مفعول».

[4] في (ب): «يكن».

[5] قوله: «الجواز» سقط من (أ).

وكتب في حاشية (هـ): «حاصله: منع المساواة بالمعنى المراد على تقدير: وجود المفعول به لأنَّ الجميع سواء في عدم الجواز ليست سواء في الجواز؛ فعند الشرط مفهومه، وأيضًا: أنَّ استواء الجميع عند فقده إنما هوقول الأكثرين فإنَّ بعضهم رجح الجار والمجرور منها؛ لأنَّه مفعول به بواسطة ورجح بعض الظرفين والمصدر؛ لأنَّها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأنَّ دلالة الفعل عليه فجاز أن يكون فائدة الشرط نفي قول البعض على تقدير عدم المفعول به. ق». اهـ.

[6] في (ب): «إن».

[7] قوله: «منها» ليس في (هـ).

[8] قوله: «والأول» في (أ): «الأول»، وفي (ب)، (ي): «والمفعول الأول»، والمثبت من (هـ).

[9] قوله: «مفعولي» ليس في (ب).

[10] في (ي): «بأنهما».

[11] في (أ)، (ي): «من».

(مِنَ) المفعول [ب/ 26ب] **(الثَّانِي)**؛ لأنَّه مكتسٍ وعاطٍ؛ أي: آخذٌ فهوأنسب بالفاعلِ واليقْ بالمقام[1] مقامه، ويجب عند اللبسِ؛ نحو: «أعطى زيدٌ عمرًا»[2].

[المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ]

(وَمِنْهَا)؛ أي: من المرفوعات.

(المُبْتَدَأُ): مبتدأ متقدمُ الخبرِ، والجملة عطف على قول: «فمنه الفاعلُ».

(وَالخَبَرُ): جمعَهُما في فصل واحدٍ لمكانِ التلازُمِ بينهما على ما هوالأصلُ واشتراكُهما في العاملِ المعنويِّ وغيرِ ذلك. [ي/ 28أ]

(فَالمُبْتَدَأُ): مبتدأ.

(هُوَ)[3]: ضميرُ الفصلِ؛ فإن **قيل**: ما لَهُ أتى بضميرِ الفصل في حدِّ المبتدأ [هـ/ 149أ] والخبرْ دونَ حدِّ الفاعلِ ومفعولِ[4] ما لم يسمَّ فاعلُه؟ **قيل**: اكتفَى في بعضِ الحدودِ بالحصرِ المستفادِ من المقامِ لمكانِ الاطِّرادِ والانعكاسِ، وصرَّح بذلك في بعضِها ليكوْنَ صور[5] التصريحِ دالةً على صور[6] الاكتفاءِ. وقيل: صرَّح بالحصرِ هنا[7] ردًا على من زعَم أنَّ اسمَ الفعلِ مبتدأً، وفيهِ وفيهِ[8].

(الاسْمُ): لفظًا أوتقديرًا؛ وهوخبرُ المبتدأ.

(المُجَرَّدُ): صفةُ الاسمِ ويتعلق به قولُه:

---

[1] في (هـ)، (ب): «بالقيام».

[2] انظر: الأصول في النحو(1/ 79)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 145)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 544)، وارتشاف الضرب (4/ 2016)، والتذييل والتكميل (6/ 248)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2/ 608)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 53)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 584).

[3] في (ب): «وهو».

[4] في (ب): «والمفعول».

[5] في (أ): «صورة».

[6] في (أ): «صورة».

[7] في (هـ)، (ب): «ههنا».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: في النظر المذكور نظر؛ إذ ليس في اللام تصريح؛ إذ قد يجيي بغير الحصر، وأيضًا يحتمل أن يكون تحديد المبتدأ الذي هومتفق عليه وأسماء الأفعال مختلف فيها. ق». اهـ.

(عَنْ): ماهيةُ

(العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ)؛ أي: الاسمِ الذي لم يوجد فيه عاملٌ لفظيٌّ واحتُرِز به عنِ الاسمِ الذي فيه عاملٌ لفظيٌّ؛ فإنْ قيل: التجريدُ سلبُ الوجودِ معنًى، وسلبُ الكلِّي يوجِبُ سلبَ العمومِ لا عمومِ السَّلبِ فيصدقُ عندَ عدمِ بعضِ العواملِ ووجودِ[1] البعضِ؛ لأنَّ التجريدَ[2] عن شمولِ الوجودِ؛ كما يكونُ شمولُ[3] العدمِ[4] يكونُ بالافتراقِ أيضًا؟ قيل: التجريدُ، وإنْ كانَ سلبًا لكن على وجهِ العدولِ؛ إذ النسبةُ إيجابيةٌ وإثباتُ التجريدِ عن جميعِ العواملِ؛ بألَّا يوجَد فيه عاملٌ على سبيلِ عمومِ السلبِ لا سلبَ العمومِ، أويقال: سلمنا[5] أنه بمعنى السلبِ البسيطِ فيفيدُ سلبَ العمومِ وسلبُ العمومِ يحتملُ شمولَ العدمِ والافتراقِ فتعيَّنَ أحدُهما وهوشمولُ العدمِ بالقرينةِ[6].

واعلم أن التَّجريدَ يقتضي[7] سبقَ الوجودِ وقد ينزلُ الإمكانُ منزلةَ الوجودِ؛ كما في قولهم: «ضيق فم الركية[8]»، و: «سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل»، وقوله تعالى: {أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين} [غافر: 11] بتسميةِ العدمِ الأصليِّ إماتةً، وهنا مِن هذا القبيلِ.

---

[1] في (ي): «وجود».

[2] في (ي): «التجرد».

[3] في (هـ)، (ب): «بشمول».

[4] في (أ): «العموم».

[5] في (ب): «سلمناه».

[6] انظر عموم السلب وسلب العموم في: الفروق للقرافي (2/ 8)، ونهاية الوصول في دراية الوصول (1/ 128)، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي (2/ 96)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص 320)، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (4/ 84)، ونهاية السول شرح منهاج الأصول (ص 186)، وانظرها نحويًا في: حاشية الصبان على الأشموني (1/ 142).

[7] قوله: «يقتضي» ليس في (أ).

[8] في (ي): «الركبة».

وقوله «اللفظية»؛ أي: المنسوبةُ إلى اللفظِ نسبةَ المفعولِ إلى المصدرِ، [هـ/ 149أ] أونسبةَ الجزئياتِ [ب/ 127أ] إلى الكليِّ، وفسَّر العلامةُ جارُ اللهِ الزَّمَخْشَريُّ[1] في «المُفصَّل»[2] العواملَ اللَّفظيةَ ببابِ[3] «كان وإن وعلمت» حيثُ قصدُ بيانِ ما هوالمشتركُ بين المبتدأ والخبرِ قائلًا: «هما الاسمان[4] المجرَّدان عن العواملِ اللفظيةِ للإسنادِ»، والمشتركُ بينهما (24/أ) التجردُ [ي/ 28ب] عن العواملِ التي مِن شأنِها أنْ تدخلَ عليهما، وهي الأبوابُ الثلاثةُ وفروعُها ليس إلَّا.

والمصنِّفُ عرَّف المبتدأَ وحدَه فبالحريِّ أن يطلِقَ فاعرِف، ولا[5] يردُ عليه نحوُ[6]: «بحسبكَ درهمٌ»؛ لأنَّ الزائدَ غيرُ معتدٍّ بهِ[7].

(مُسْنَدًا إليه): مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه لقوله: «مسندًا»؛ إذ هو[8] حالٌ معتمدٌ على ذي الحالِ، واحتُرِز به عن خبرِ المبتدأِ، والقسمُ الثاني منَ المبتدأِ؛ فإنَّه خارجٌ عن هذا القسَمِ.

---

[1] هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أبوالقاسم، جار الله، مفسر، متكلم، نحوي، لغوي، أديب، ناظم، مشارك في عدة علوم. ولد بزمخشر من قرى خوارزم سنة (467هـ)، وتوفي بجرجانية خوارزم سنة (538هـ). ومن تصانيفه: المفصل في النحو، أساس البلاغة، الفائق في تفسير الحديث، وكتابه العلم «الكشاف في التفسير» وغيرها. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (5/ 168-174)، وطبقات المفسرين للداودي (2/ 316)، وطبقات المفسرين للسيوطي (1 / 120).

[2] قوله: «المفصل» ليس في (أ). وانظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص 43).

[3] في (ب): «بيان».

[4] في (أ): «الأسماء».

[5] في (هـ)، (ب): «فلا».

[6] قوله: «نحو» ليس في (هـ)، (ب).

[7] انظر: المفصل للزمخشري (ص 425)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1080)، والتذييل والتكميل (3/ 250)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 179)، وأوضح المسالك على شرح ألفية ابن مالك (1/ 193)، وتمهيد القواعد للناظر الجيش (6/ 2874)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 177)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 360).

[8] قوله: «إذ هو» في (أ): «أو»، وفي (ي): «وهو».

(أوالصِّفَةُ): سواءٌ كانت[1] من مشتق كـ: «ضارب ومضروب وحسن» أوجارٍ مجراه كـ: «قُرَيشيٌّ»، كلمةٌ، أولتقسيم المحدودِ[2] حيثُ يتناولُ صدرَ الحدِّ وهوقولُه: «الاسم» كلا القسمين أولمانعةِ الخلودونَ الجمعِ، وليست للشكِّ أوللتشكيك فلا ينافي التعريفَ.

(الوَاقِعَةَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ أوْ[3] أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ)؛ ليحصلَ الاعتماذ و«هل»[4] ونحوه كـ: «ما ومن ومتى وأين وكيف وكم[5] وأيان»، كالألفِ، وقيل: لا وذكر الألفَ للأصالة أوللتقييدِ، ولم يعتبر وقوعُها بعدَ الموصولِ في نحوِ: «آلقائم أبوه زيد»؛ لأن هذا القسم من المبتدأ ضروريٌّ لعدم وجهٍ آخرَ ولا ضرورةَ هنا للزومِ إعرابِ الصلةِ بإعرابِ اللامِ الموصولةِ كإعراب ما بعدَ «إلا» بمعنى غير بإعرابها[6].

(رَافِعَةٌ): حالُ من ضميرِ[7] الواقعةِ.

(لِظَاهِرٍ): غيرُ ضميرٍ مستتر فلا[8] يرد: «أقائِمٌ أنتمَا» واحترز به عن نحوِ: «أقائمان الزيدان»؛ لأنَّ «أقائمان»[9] رافعان[10] لضميرٍ عائدٍ[11] إلى «الزيدان»، ولوكانَ رافعًا لهذا الظاهرِ لم يجزْ تثنيتُه[12].

---

[1] قوله: «سواء كانت» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[2] بعده في (ي): «دون الحد».

[3] في (ب)، (ي): «و».

[4] في (ب): «هل».

[5] قوله: «وكيف وكم» في (هـ)، (ب): «وكم وكيف».

[6] انظر: توجيه اللمع لابن الخباز (ص 580)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 404)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 110)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4472).

[7] في (ب): «الضمير».

[8] في (ي): «ولا».

[9] في (ب): «قائمان».

[10] في (هـ): «رافع»، وفي (ب): «رافعة».

[11] قوله: «لضمير عائد» في (هـ)، (ب): «للضمير العائد».

[12] في (ب)، (ي): «تثنية».انظر: ارتشاف الضرب (3/ 1080)، والتذييل والتكميل (3/ 254)، وتمهيد القواعد (2/ 851)، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 657)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (3/ 14)، وهمع الهوامع (1/ 361)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (2/ 149).

(نحو: زيدٌ قائمٌ): مثالُ القسم[1] الأولِ من المبتدأ.

(وما قائمٌ الزيدان): مثالُ الصفةِ الواقعة بعد حرف النفيِ [هـ/ 150أ]

(و: أقائمٌ الزيدان): مثالُ الصفة الواقعة بعد حرفِ الاستفهام.

(فإنْ طابقتْ):[2] الصفةُ المذكورةُ.

(مفردًا): مفعولٌ به لقوله «طابقت»؛ أي: كانت الصفةُ والاسمُ المرفوع مفردين، وقوله «مفردًا»؛ أي: اسمًا واقعًا مفردًا[3] واقعًا بعدها، واحترز به عمَّا إذا طابقت مثنًى؛ نحو: «أقائمان الزيدان»، أومجموعًا؛ نحو: «أقائمون[4] الزيدون» فإنها حينئذٍ خبرٌ ليس[5] إلَّا.

(جاز الأمران): **أحدهما**: كون الصفةِ [ب/ 27ب] مبتدأ وما بعدها فاعلُها السادُّ مسدَّ الخبرِ في إتمام [ي/ 29أ] الجملة. **والثاني**: كونُ الصفةِ خبرًا وما بعدَها المبتدأ[6] وإنما جازَ فيه لاستوائِهما في مخالفةِ الأصلِ؛ فلا يسبقُ الذّهن إلى أحدِهما بخلاف «قام زيد»؛ حيثُ لا يجوز فيه إلا الفاعليةُ لخلوها عن مخالفةِ الأصلِ، واستلزام حمله على المبتدأ[7] تأخيرُ المبتدأ عن الخبر فلا يسبق الذهنُ إليه بل إلى ما هوالأصل فيلتبس وهذا هوالفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين (24/ ب) فاندفع ما قيل اعتبر في منع تأخير المبتدأ في نحو: «زيد قام» لزومُ الالتباسِ بالفاعلِ، ولم يجز حينئذٍ[8] وجهانِ ولم يعتبر الالتباسُ هنا، وجوز[9] الوجهان؛ فلا بد من بيان الفرق مثلَ «أقائم زيد» فزيد مبتدأ أوخبرٌ؛ فإن قيل هذا القسم من المبتدأِ ضروريٌّ لا يصار إليه إلا عندَ عدمِ وجهٍ آخرَ؛ فلمَّا جازَ فيه[10] وجهٌ آخرُ انتفتِ الضرورةُ؟

---

[1] قوله: «القسم» سقط من (أ).

[2] بعده في (هـ): «أي».

[3] قوله: «واقعا مفردا» ليس في (ي).

[4] في (ي): «قائمون».

[5] قوله: «خبر ليس» في (ي): «ليس خبر».

[6] في (هـ)، (ب): «مبتدأ».

[7] في (هـ): «الابتداء».

[8] قوله: «يجز حينئذ» في (أ): «يخرج».

[9] في (ب): «وجواز».

[10] قوله: «فيه» ليس في (أ)، (ي).

قيل: إذا جعل الاسمُ الظاهرُ فاعلًا فلا وجهَ في الصِّفة حينئذٍ سوى رفعها على الابتداء، فتحققت الضرورةُ.

(وَالخَبَرُ): مبتدأ.

(هُوَ): ضمير الفصل.

(المُجَرَّدُ): خبره؛ أي المجردُ عن العوامل اللفظيةِ اسمًا أوجملة واحترز به عما ليس بجملة[1]

(المُسْنَدُ): إلى المبتدإ فلا يرد نحوُ: «يضرب» في «زيد يضرب [هـ/ 50ب] أبوه»[2]، وعلى هذا قوله «المغاير»[3] للصفةِ المذكورةِ تأكيدٌ[4]، وقوله «المسند» صفة «المجرد».

(وَقَوْلُهُ بِهِ): مفعولُ ما لم يسم فاعلُه، واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ.

(المُغَايِرُ): صفة أخرى للصفة المذكورة؛ أي: الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهرٍ، واحترز به عن القسمِ الثاني من المبتدأ.

(وَأَصْلُ المُبْتَدَإِ)؛ أي: الأولى في المبتدإ، أومقتضى الدليل فيه.

(التَّقْدِيمُ)؛ لأنه موصوفٌ[5] معنًى، ولأنه عمدة البيان.

(وَمِنْ ثَمَّةَ)؛ أي: ومن أجل أنَّ أصلَ[6] المبتدأ التقديمُ.

(جَازَ): تركيب .

(فِي دَارِهِ زَيْدٌ): مع كونِ الضميرِ عائدًا إلى زيدٍ المتأخرِ لفظًا لتقدمه رتبةً لمكان أصالةِ تقدُّمِه.

(وَامْتَنَعَ): تركيب.

(صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)؛ لعودِ الضمير إلى الدار، وهوفي حيِّزِ الخبر الذي[7] أصلُه التأخيرُ فيلزم عودُ الضميرِ إلى المتأخر [ي/ 29ب] لفظًا ورتبةً.

---

[1] في (هـ)، (ب): «بمجرد».

[2] انظر: الأصول في النحو(1/ 123)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 507)، وتوضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك (2/ 680)، وشرح المكودي على الية ابن مالك (ص 184)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 410)، وحاشية الصبان عليه (1/ 284).

[3] في (ي): «المغايرة».

[4] في (ي): «تاكيده».

[5] في (ي): «الموصوف».

[6] في (ي): «الأصل في».

[7] قوله: «الذي» ليس في (ي).

(وَقَدْ): للتقليل.

(يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً): مع أن أصلَه التعريف؛ اعلم[1] أن: في المبتدأ [ب/ 128أ] أصلين التقديم ثم التعريف فبيَّن أحدَهما بالتصريح والآخر بالالتزام؛ لأن بيان قلة التنكير يستلزم بيان أصالة التعريف، وأيضًا: إن بيان التنكير عند بيان أصالة التقديم غير ملائم وكان الأولى أن يذكر هنا قوله: «وإذا كان المبتدأ مشتملًا على ما له صدر الكلام ...إلخ»[2]، ممَّا وجب فيه هذا الأصلُ أو تخلفه، وإذا[3] كان المبتدأ نكرةً[4] يلزم تأخيره، وتخلف هذا الأصل في بعض الوجوه، وذلك إذا كان الخبرُ مصحِّحًا[5] له؛ نحو: «في الدَّار رجلٌ»، ولعلَّ[6] ذكرَ التنكير بعدَ ذكرِ التقديم بهذا[7] التلفيق، وفيه.

(إذَا تُخَصَّصَتْ)؛ أي: قلَّ شيوعُها.

(بِوَجْهٍ مَّا)؛ أي: وجه كان و«ما»[8] زائدةٌ أوصفةٌ؛ [هـ/ 151أ] لأنَّ التنكير (25/ أ) المحض في البابِ[9] مخلٌّ بالغرضِ المطلوبِ؛ وهوالإفهامُ، ويرد عليه جوازُ «كوكب انقضَّ[10]»، و: «أمت في الحجر» ويردُ عليه[11] أيضًا جوازُ تنكيرِ الفاعلِ[12].

---

[1] في (ي): «واعلم».

[2] قوله: «على ما له صدر الكلام» سقط من (أ)، (ي).
وانظر: الكافية (ص 16)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 605)، وشرح الرضي (1/ 256).

[3] في (ب): «فإن».

[4] في (ب): «النكرة».

[5] أي: يكون الخبر المصحِّحُ للابتداء بالنكرةِ ظرفًا أوما في حكمِه من الجارِّ والمجرورِ. والخبر المصحِّح هوالذي يتقدَّمُ على خبرِه؛ كقولك: «في الدار رجلٌ»، ونحو: «عِندَك رجلٌ»؛ وإنَّما كان تقديمُه مصحِّحًا لأنَّ تأخيره يُوهِمُ كونه نعتًا، وتقديمه يؤمن معه ذلك. والكوفيُّون يَرفعون ما بعدَ الظُّروف من نكرة ومعرفة على الفاعلية. انظر: أمالي ابن الحاجب (2/ 571)، شرح التسهيل لابن مالك (1/ 301)، وارتشاف الضرب (3/ 1106)، والتذييل والتكميل (3/ 346).

[6] في (ب): «فلعل».

[7] في (هـ): «لهذا».

[8] في (ب): «ما».

[9] في (ب): «البيان».

[10] بعده في (ي): «وامرأة».

[11] قوله: «عليه» ليس في (هـ)، (ب)، (ي).

[12] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 329)، ونتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي (ص 316)، وشرح الرضي (1/ 231)، وارتشاف الضرب (3/ 1105)، والتذييل والتكميل (3/ 330)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 927)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 49)،، وشرح المكودي على البة ابن مالك (ص 50)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 410)، وحاشية الصبان عليه (1/ 284).

(**مِثْلُ {ولعبد}**): فإنَّه تخصَّص[1] بالصفةِ؛ وهي (**{مؤمن خير من مشرك}** [البقرة: 221]، و: «**أرَجُلٌ فِي الدَّارِ أم امْرَأَةٌ**»): فإنه تخصَّص[2] بالعلم بثبوتِ الخبرِ لأحدِ الجنسين؛ لأن الإخبار بعد العلم بمنزلة الصفات، وإنما قلنا بالعلم بثبوت الخبر[3]؛ لأنَّ «أم» المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين[4] بعد العلم بأصل الحكم لأحدِ الجنسين[5].

(**وَمَا أَحَدٌ**)؛ فإنه تخصَّص[6] بصفة العموم، وفيهِ[7].

(**خَيْرٌ مِنْكَ**): والتمثيل[8] للمبتدأ على مذهبِ بني تميم[9].

(**وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ**)؛ فإنَّه تخصص[10] بكونه فاعلًا معنًى بإرادةِ التقديمِ والتأخيرِ على إبدال «شر» من الضمير وجعله بتقدير: «أهر شر ذا ناب»[11]؛ ليحصلَ التخصيص، وتقديمُ ما حقُّه التأخيرُ يوجِبُ[12] الحصرَ؛ فيكونُ المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ، واعلم أنَّ المهرَ للكلبِ

---

[1] في (هـ): «يختص».

[2] في (هـ): «يختص».

[3] قوله: «وإنما قلنا بالعلم بثبوت الخبر» ليس في (ب).

[4] في (ب)، (ي): «التعين».

[5] انظر: المقتضب للمبرد (4/ 359)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 430)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 16)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 289)، والأمالي لابن الحاجب (2/ 822)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 421)، وهمع الهوامع (1/ 383)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 362).

[6] في (هـ): «يختص».

[7] أي: فيه نظر، وكتب في حاشية (ي): «أي: في التخصيص بالعموم نظر؛ لأنَّ التخصيص قلة الشيوع وازدياد العموم ينافيها. سعد الله». اهـ.

[8] في (ب): «فالتمثيل».

[9] انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 57)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 224)، والأمالي لابن الحاجب (2/ 574)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 363)، والكناش في علمي النحووالصرف (1/ 145)، وشرح الرضي (1/ 231).

[10] في (هـ): «يخصص».

[11] قوله: «شر ذا ناب» في (هـ)، (ب): «ذا ناب شر».

[12] في (هـ): «يوجب».

بالنُّباحِ المعتادِ قد يكون خيرًا بأن يكون الجائي حبيبًا أوتاجرًا أومخبرًا بخبر[1] مسرٍّ، وقد يكون «شرًا» بأنْ يكون لصًا أوعدوًا أو[2] المهر له بنباح غير معتاد يتشاءمُ به يكون شرًا لا خيرًا؛ فعلى الأوّل يصحّ[3] القصرُ بالنسبةِ إلى الخير، وعلى الثاني [ي/ 130أ] لا يصحّ[4] فيقدرُ الوصفُ حتّى يصحَّ القصر؛ فيكون المعنى: شرٌّ عظيم لا حقيرٌ أهرَّ ذا نابٍ[5].

(وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ)؛ فإنه يخصص بتقديم الخبر الذي هوظرفٌ متعين لكونه حكمًا؛ لأنه إذا قيل: «في الدار» علم أن [ب/ 28ب] ما بعده موصوف باستقراره «في الدار» فكأنه متخصص بالصفة.

(وَسَلَامٌ عَلَيكَ)؛ فإنه يخصص بكونه منسوبًا إلى المتكلم إذ[6] المعنى: «سلمت سلامًا عليك» ثم رفع لقصدِ الاستمرار والدوام وهكذا قالوا، [هـ/ 50ب] واعترض: أن «سلمت» معناه: «قلت سلام عليك»؛ فلا يستقيمُ للزوم التسلسلِ والدور[7] والتّكرار، والجوابُ: أنّا لا نسلّمُ أن معنى «سلمت» قلت «سلام عليك»؛ بل معناه: «قلت سلمك الله»، أو: «قلت السلام عليك»، وذلك لا يحتاجُ إلى تقديرِ آخر فلا يلزم التسلسلُ والدورُ[8]. فإن

---

[1] في (ي) «بخبر».

[2] في (هـ)، (ي) «و».

[3] في (ب) «يصلح».

[4] في (ب) «يصلح».

[5] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 329)، والأصول في النحو(1/ 99)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 220)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 57)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 224)، والأمالي لابن الحاجب (2/ 575)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 340)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 295)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 363)، والكناش في علمي النحوالصرف للمؤيد (1/ 145)، وشرح الرضي (1/ 231)، والتذييل والتكميل (3/ 330)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 609)، وتمهيد القواعد (2/ 929)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 47).

[6] في (هـ): «إذا».

[7] قوله: «التسلسل والدور» في (ب): «الدور والتسلسل».

[8] انظر: الأصول في النحو(2/ 15)، ونتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود- علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ- 1992م، (ص 213)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 237)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 236)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ- 1986م، (ص 231)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروحح الألفية (2/ 582).

قيل: السلام لما كان مصدر «سلمت»[1] كان معنى **قولك «سلام عليك»**: **«قولي سلام عليك[2]»** واقعٌ عليك فيلزم تكرارُ الخطابِ؟ **قيل:** معناه كذلكَ لكنه[3] ليس بتكرارٍ بل تعيُّن[4] الخطابِ بالإرادةِ منَ اللَّفظ الصالحِ له، وقدَّر صاحبُ «اللباب»[5]: **سلَّمك الله** معرضًا عن[6] تقديرِ «سلمت» وهوغيرُ مسلَّم؛ حيث لا معنى لـ «سلمك الله عليك[7]» بعدَ استيفاءِ المفعولِ مرَّةً.

(والخبر): مبتدأ.

(قَدْ يَكُونُ): إشارةٌ إلى أن[8] الأصلَ (25/ب) في الخبرِ الإفرادُ؛ لكونِه أحدَ[9] جزئي[10] الكلامِ وهذا يصلح مثالًا لوقوعِ الخبرِ جملةً.

(جُمْلَةً): لصدقِ حدِّ الخبرِ عليها، ولأنَّ الحكمَ كما يقعُ بالمفردِ يقعُ بالجملةِ؛

---

(1) قوله: «مصدر سلمت» في (ي): «مصدرا لسلمت».

(2) في (ي): «عليكم».

(3) في (أ): «لكن».

(4) في (ب)، (هـ): «تعيين».

(5) في (أ)، (هـ): «العباب».

وصاحب اللباب هو: محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبوالبقاء العكبري البغدادي النحوي الحنبلي، وعكبرا مدينة صغيرة من مدن بغداد، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، كان كفيفًا، وضرب في كلِّ فن بسهم، اهتم بإعراب القرآن، توفي سنة (616هـ) من مصنفاته: اللباب في علل البناء والاعراب، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءت في جميع القرآن، المحصل في شرح المفصل للزمخشري، وشرح ديوان المتنبي، وغالب مصنفاته قد طبعت. انظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (4/ 1515)، إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (2/ 116)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (3/ 100)، والبغلة في تراجم أئمة النحوواللغة (ص 168)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 38).

وقوله في اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م، (1/ 131).

(6) **قوله**: «عن» ليس في (ب).

(7) **قوله**: «عليك» ليس في (أ).

(8) **قوله**: «أن» ليس في (ب).

(9) في (ب): «إحدى».

(10) في (أ): «طرفي».

(مثل زيدٌ) مبتدأ

(أبوه) مبتدأ ثانٍ

(قائمٌ) خبرُ المبتدأ الثاني والجملة الاسميةُ خبرُ المبتدأ الأول.

(وزيدٌ) مبتدأ

(قامَ) فعل

(أبوه) فاعله[1] والجملةُ الفعلية خبر المبتدأ.

(فلَا بُدَّ): الفاءُ جوابُ[2] شرطٍ محذوفٍ؛ أي: إذا صحَّ وقوعُ الجملة خبرًا «فلا بدَّ»، أو عطف على قوله «قد» يكون جملةً؛ أي: الخبر قد يكون جملة فيحتاج إلى عائدٍ[3] للربط.

(مِنْ عائِدٍ): يعودُ من الجملة إلى المبتدأ فيربطُ[4] به الجملة؛ لأنَّ الجملة من حيثُ هي هي مستقلةٌ، فإذا تعلَّق[5] بشيءٍ يحتاجُ[6] إلى رابطٍ [7] والعائدُ ضميرٌ أو[8] غيرُه كاللام في نحو [ي/ 30ب] «نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ»[9]، ووضعُ المظهرِ موضعَ المضمرِ في نحو: {الحاقة ما الحاقة} [الحاقة: 1، 2] [هـ/ 152أ]، وكونُ الخبرِ تفسيرًا للمبتدأ في نحو: {قل هوالله أحد} [الإخلاص: 1][10].

---

[1] في (أ): «فاعل».

[2] قوله: «جواب» سقط من (أ).

[3] بعده في (هـ): «حينئذ».

[4] في (ي): «فيرتبط».

[5] في (هـ): «تعلقت».

[6] في (هـ)، (ب): «تحتاج».

[7] في (أ)، (ي): «رابطة».

[8] في (ب): «هو».

[9] قوله: «نعم الرجل زيد» في (أ): «الرجل».

[10] انظر: الخصائص لابن جني (3/ 55)، والمرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب (ص 279)، ونتائج الفكر في النحو(ص 157)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 123)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 658)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 32)، والكناش في فني النحووالصرف (2/ 180)، وارتشاف الضرب (3/ 1116)، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل (4/ 31)، وتوضيح المقاصد والمسالك (1/ 475)، وأوضح المسالك (1/ 198)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 631).

وقوله «من عائد» خبرُ «لا» وليس بمتعلق بـ «بدّ» وإلا لكان مضارعًا للمضاف نحو: «لا حافظًا للقرآن عندك».

(وَقَدْ يُحْذَفُ): العائدُ بقرينةٍ؛ نحو: «البرُّ الكرُّ[1] بستينَ درهمًا»، و: «السَّمن [ب/ 129] مَنَوَان بدرهم»؛ أي: الكرُّ منه ومنوانِ منه بقرينةِ أنَّ بائعَ البر والسمن لا يسعّر[2] غير ذلك[3].

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا)؛ أي: الخبرُ الذي وقع ظرفًا، أووقع في التركيب حالَ كونه ظرفًا.

(فَالأَكْثَرُ)؛ أي: أكثر[4] النحاةِ، والفاءُ في خبرِ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرطِ لكونِه موصولًا بـ «فعَل».

(أَنَّهُ)؛ أي: على أنه، وهوخبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول.

(مُقَدَّرٌ)؛ أي: مفروض ملتصقًا.

(بِجُمْلَةٍ): فإنْ قيل ما معنى هذه الباءِ، وما معنى قوله «مقدر» بجملة، والمقدر هوالجملةُ لا الظرف قيل: وإنما قدّر بالجملة[5]؛ لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره عاملًا في الظرف أحرى، ولأنّه إذا وقع صلةً يقدر بالجملة لا محالةَ فكذا إذا وقَع خبرًا، ولأن الظرفَ المستقر يعمل لقيامه مقام عامله، فجعله فرعَ الفعل الذي هوالأصل[6] أولى مِن جعلِه فرع فرعًا

---

[1] قوله: «البر الكر» في (ي): «الكر البر».

[2] في (أ)، (ي): «يشعر».

[3] انظر: المقتضب للمبرد (4/ 129)، والأصول في النحو(2/ 302)، واللمع لابن جني (ص 27)، والبديع في علم العربية (1/ 81)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 139)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 110)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 233)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 750)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 351)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 290)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 147)، وارتشاف الضرب (3/ 1100)، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل (3/ 325)، وتوضيح المقاصد والمسالك (1/ 475)، وأوضح المسالك (1/ 196)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 41)، وهمع الهوامع (1/ 369).

[4] في (ي): «فأكثر».

[5] في (ب): «الجملة».

[6] بعده في (ب): «في العمل».

لفعلِه[1]، وقال الكوفيون: هومقدَّرٌ باسم الفاعل[2]؛ لأنَّ الأصل في الخبر الإفرادُ، ولأنَّ المقدر لوكان فعلًا لأفاد نحو: «زيدٌ في الدَّارِ» التقوي وليس كذلك، ولأنَّ المقدَّر خالٍ عن[3] الضمير لانتقاله إلى الظرفِ، والقولُ بخلوالاسم عنه أهونُ من القول بخلوالفعلِ[4].

(وَإِذَا كَانَ): إذا شرطٌ، وهذا شروع في بيان موجباتِ تقديم المبتدأ.

(الْمُبْتَدَأُ[5] مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ): «ما» موصولٌ[6] أوموصوفةٌ[7] بمعنى الشيء.

(صَدْرُ الْكَلَامِ): فاعلُ [هـ/ 52ب] الظرفِ، أومبتدأ متقدمٌ[8] الخبر، والجملةُ (26/أ) صفةٌ أوصلةٌ[9] كالاستفهامِ وغيره؛ فإنه حينئذ يجب تقديمُه لئلا يبطلَ صدارتُه[10]، ولا يردُ «زيدٌ من أبوه» لتصدر «من» على جملتِه[11].

---

[1] قوله: «فرعا لفرع الفعل» في (أ): «لفعله»، وفي (هـ)، (ي): «فرعا لفرعه».

[2] قوله: «باسم الفاعل» في (هـ): «بالاسم».

[3] في (ب): «من».

[4] بعد في (ب): «عن الضمير».

انظر: الأصول في النحو(1/ 182)، وشرح كتاب سيبويه (3/ 166)، والإنصاف للانباري (1/ 44) [م: 6]، والتبيين للعكبري (ص 391) [م: 64]، واللباب له (1/ 433)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 332)، وارتشاف الضرب (3/ 1591)، والتذييل والتكميل (4/ 48)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص 49)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 375).

[5] قوله: «المبتدأ» ليس في (ب).

[6] في (ب): «موصولة».

[7] في (أ)، (هـ): «موصوف».

[8] في (ي): «مقدم».

[9] قوله: «صلة» ليس في (ب).

[10] في (هـ): «صدراته».

[11] انظر: الأصول في النحو(2/ 396)، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م، (1/ 19)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 490)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 339)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 221)، وشرح الرضي (1/ 259)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 271)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 501)، وشرح المكودي على الألفية (ص 211)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 19).

(نحوَ: مَنْ أبوكَ): فإن «من» مبتدأ مشتملٌ على ما له صدرُ الكلام؛ وهوالاستفهام بمعنى «أهذا أبوك أم ذاك[1]»، أو[2]: «أزيدٌ أبوك أم عمرٌو[ي/ 131أ] أم غيرُهما[3]»[4].

(أوكَانَا)؛ أي[5]: إذا كان المبتدأ والخبر.

(مَعرِفَتَيْنِ): فإنّه حينئذٍ يلزمُ تقديمُه؛ لأنّه لوأخر لزم[6] الالتباسُ إلا بقرينةٍ؛ نحوقوله:

بَنُونَا بَنُوأَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا　　　بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[7]

---

[1] في (ب): «ذلك».

[2] في (ي): «و».

[3] في (ب): «غيرها».

[4] كتب في حاشية (هـ): «قال المصنف في الأمالي: وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل: من أبوك؟ «: فـ»من» مبتدأ و»أبوك» خبره. وكذلك: من زيد؟ من عمرو؟ لأنهما معرفتان، فوجب أن يكون السابق هوالمبتدأ كقولك: أزيد أبوك؟ وقد يتخيل أنه خبر لضرورة الاستفهام لوجهين: أحدهما: أن قولك: من زيد؟ معناه النجار أم الخياط، فقد وقع «من» موقع الحكم، والحكم خبر، فما يقع موقعه خبر. والثاني: ما فيها من الإبهام وعدم التعيين، إذ هوصالح لكل واحد ممن يصلح أن يكون أبا على سبيل البدل، فكان كرجل. والأول فاسد من وجهين: أحدهما: أنه ليس بمثابة ما ذكره من الأحكام، بل لوأجابه بكنية أولقب لكان مجيبا على المطابقة. ولوسلم ما ذكر فالصحيح أنه لوصرح بالحكم فقيل: الضارب زيد، لكان الضارب هوالمبتدأ، فهذا أجدر. وأما الثاني: فغير مستقيم لأن الإبهام الذي في «من « إنما نشأ من قبل الاستفهام الذي فيه، لا من حيث كونه نكرة. ألا يرى أنه بمعنى قولك: أزيد أبوك أم عمروأم خالد؟ فتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا، فكذلك هذا. وجواب خذه الأسماء بالمعرفة مما يحقق كونها معرفة. كما أن جوابها بالأسماء مما يحقق كونها أسماء بالاتفاق، وهي بمعنى: أي الرجال، وأي الرجال: معرفة بالاتفاق، فكذلك هذا». أمالي ابن الحاجب (2/ 605، 606).

[5] قوله: «أي» ليس في (ي).

[6] في (هـ): «يلزم».

[7] قوله: «وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد» ليس في (أ)، (هـ). والبيت من بحر الطويل، وهوللفرزدق في خزانة الأدب (1/ 444)، وبلا نسبة في الإنصاف للانباري (1/ 66)، وشرح ابن عقيل على الألفية (1/ 119)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 99، 9/ 132)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 106)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 198)، ومغني اللبيب (ص 589)، وشرح الأشموني 1/ 99؛ وشرح التصريح على التوضيح (1/ 173)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 848)، وهمع الهوامع (1/ 102)، وانظر: المعجم المفصل في الشواهد النحوية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ- 1997م، (2/ 405)، وشرح الشواهد النحوية في أمّات الكتب النحوية، محمد بن حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ- 2007م، (1/ 290).

و: «أبوحنيفة أبويوسف»، وأمَّا[1] نحوُ: «زيدٌ المنطلقُ، أوالمنطلقُ زيدٌ»؛ فقيل: الاسمُ متعين للابتداءِ والصفةُ للخبر، وليس بسديدٍ؛ لأنَّ الخبر يصحُّ اشتقاقُه وجمودُه في الصحيح، ولصحةِ[2] وقوعِ الاسم خبرًا؛ بمعنى[3] المسمَّى بكذا، والصفةُ مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا.

(أومُتَسَاوِيَيْنِ): تخصيصًا، ولوقال: «أو[ب/ 29ب] كانا متساويين»؛ لتناول[4] التساويَ في التعريفِ والتخصيصِ فيستغني عن ذكرِ كونِهما معرفتين لكنَّ اشتراطَ التساوي في التعريفِ يوهم اشتراطَ التساوي في رتبةِ التعريفِ[5] فصرح بقوله: «أوكانا معرفتين» تحرُّزًا عن هذا الوهمِ.

(مِثْلَ: أَفْضَلُ مِنْكَ): مبتدأٌ.

(أَفْضَلُ مِنِّي): خبرٌ.

(أوكَانَ): عطفٌ على قوله: «أوكانا معرفتين، ويجوزُ العطفُ على قوله: «كان المبتدأ» أيضا[6].

(الخَبَرُ فِعْلًا): اصطلاحيًا[7] ومفردًا وفيهِ[8]، لا جملةً باعتبارِ الصورةِ؛ فلا يردُ نحوُ: «يقومانِ[9] الزَّيدانِ»؛ حيثُ[10] يجوزُ: «الزيدانِ يقومانِ»؛ لعدمِ اللبسِ؛ إذِ الفاعلُ يكونُ

---

[1] بعده في (هـ)، (ب): «في».

[2] في (ي): «والصحة».

[3] في (ب): «لمعنى».

[4] في (أ)، (ب): «يتناول»، وفي (ي): «ليناول».

[5] في (ب): «أيضا».

[6] قوله: «ويجوز العطف على قوله كان المبتدأ أيضا» سقط من (أ)، (هـ).
وانظر: الفوائد الشافية على إعراب الكافية لزيني زاده (ص 341).

[7] في (ب): «اصطلاحا».

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: في اشتراط الإفراد نظر؛ لأن التقديم في نحو: يقومان الزيدان، واجب أيضًا؛ لئن يلتبس المبتدأ بالبدل في الضمير، أوبالفاعل على قول: يجوز كونه الألف والواوحرفا دالًا، على تثنيته وجمعه كالتاء في «ضربت». بركوي». اهـ.

[9] في (ب): «تقومان».

[10] في (ي): «بحيث».

واحدًا ليسَ «إلا»؛ لأنَّ الخبرَ جملةٌ صورةً لا فعلٌ بخلافِ «زيدٌ قامَ»؛ [هـ/ 153] فإنَّ الخبر فيه فعلٌ لا جملةٌ صورةً إذِ الضميرِ المستكنِ اعتباريٌّ لا صوريٌّ، ولذا جعَلَ «أين» في: «أين زيد» خبرًا مفردًا مع أنَّ فيه ضميرًا مستكنًا؛ فاعرفْ، وفيه[1].

(لَهُ)؛ أي: للمبتدأ احترازٌ عن أن يكونَ فعلًا لغيره؛ نحو: «زيدٌ قامَ أبوهُ» فإن تقديم الخبر فيه جائزٌ[2].

(مِثْلَ: زَيْدٌ قَامَ)؛ إذ لوأخِّر هنا لزمَ الالتباسُ بالفاعلِ.

(وَجَبَ): جزاءُ الشرطِ.

(تَقْدِيمُهُ)؛ أي: تقديمُ المبتدإ على الخبرِ، للصَّدرِ أواللبس[3].

(وَإِذَا): للشرط.

(تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدَ)؛ أي: الذي ليس[4] بجملةٍ صورةً بخلافِ: «زيدٌ أين أبوهُ»؛ حيثُ لا يبطل صدارتُه لتصدُّره[5] على[6] جملتِه.

(مَا): موصولةٌ أوموصوفةٌ مفعولُ «تضمن».

(لَهُ): صلةٌ أوصفةٌ.

---

[1] قوله: «فيه» سقط من (أ).

وكتب في حاشية (هـ): «أي: في جعل «أين» مفردًا نظر؛ لأنه يتناقض بما تقدم في أن ما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة، والجواب: أنه لا شك أن لفظ «أين» اسم مفرد سواء قدر بالجملة أوبالمفرد فأين في أين زيد مفرد وقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال: إنه خبر مفرد. بركوي ». اهـ.

[2] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 150)، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص 43)، والبديع في علم العربية (1/ 72)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 139)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 143)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 229)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 303)، وارتشاف الضرب (2/ 997)، وتوضيح المقاصد والمسالك (1/ 482)، ومغني اللبيب (ص 497)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 624)، وشرح المكودي على الألفية (ص 48).

[3] في (ب): «للبس».

[4] قوله: «ليس» ليس في (ي).

[5] في (ب): «لتصدر».

[6] في (ي): «عن».

(صَدْرُ الكَلَامِ)؛ كالاستفهام، وغيرُه فاعلُ [ي/ 31ب] الظرف، أومبتدأ متقدمٌ[1] الخبر، والجملةُ الاسميةُ صلةٌ أوصفةٌ.

(نَحْوُ[2]: أَينَ): خبرٌ.

(زَيْدٌ): مبتدأ إذ لوأخَرَ[3] لبطلَ[4] صدارتُه.

(أوكَانَ تَقْدِيمُهُ)؛ أي[5]: الخبر.

(مُصَحِّحًا لَهُ)؛ أي: للمبتدأ[6] النكرة (26/ ب) ومخصصًا له؛ مثل[7]: **(فِي الدَّارِ)**؛ فإنه خبرٌ يخصص[8] المبتدأ بتقديمه ولوأخِّر لبقي المبتدأ بلا تخصيصٍ.

(رَجُلٌ): أوكانَ.

(لِمُتَعَلَّقِهِ)؛ أي: لمتعلق الخبر السادُّ مسدَّه؛ فلا يرد نحو: «على الله عبده متوكل»، واسم كانَ قوله:

(ضَمِيرٌ): كائنٌ.

(فِي المُبْتَدَإِ)؛ إذ لوأخّر لزم الإضمارُ قبل الذكرِ.

(مِثْلَ: عَلَى التَّمْرَةِ[9] مِثْلُها)؛ أي: مثلُ التمرة مبتدأٌ، وفيه. ضميرٌ لمتعلق الخبر وهوالثمرة؛ لتعلق[10] الجارِّ والمجرورِ بـ «حصل» أو»حاصل»[11] [ب/ 130] الذي هوخبرٌ[12] أويقال الخبرُ: هوقوله «على الثمرة» والثمرة يتعلق به تعلُّق الجزءِ بالكلِّ.

---

[1] في (ي): «مقدم».

[2] في (هـ)، (ب): «مثل».

[3] قوله: «لوأخر» في (ي): «لولا».

[4] في (ب): «يبطل».

[5] قوله: «تقديمه أي» في (ي): «تقديم الخبر».

[6] في (ي): «لوقوع المبتدأ».

[7] في (هـ)، (ب): «نحو».

[8] في (ب)، (ي): «تخصص».

[9] في (ب): «التمرة».

[10] في (ي): «لمتعلق».

[11] في (ي): «الحاصل».

[12] في (هـ): «خبره».

(زَبَدًا): تمييزٌ عن الاسم التامِّ بالإضافة مزالٌ عن الموصوفِ؛ أي[1]: «حصل» أو «حاصل» على الثمرة [هـ/ 53ب] «زبد[2] مثلها».

(أوكَانَ): الخبرُ خبرًا[3].

(عَنْ أنْ)؛ بأن يقعَ[4] «أن»[5] مع اسمِها وخبرِها المؤول بالمفردِ مبتدأ اللَّهمَّ إلا إذا[6] لم يلتبسْ؛ نحو: «لولا أنَّك قائمٌ حق لكانَ كذا»[7].

(مِثْلُ: عِنْدِي أنَّكَ قَائِمٌ)؛ فإن «أن» مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ، و«عندي» خبره تقدَّم عليه[8]؛ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة؛ أي: عندي قيامك.

(وَجَبَ): جزاء لقوله «إذا[9] تضمن» مع ما عطف[10] عليه.

(تَقْدِيمُهُ)؛ أي: تقديم[11] الخبر على المبتدأ.

(وَقَدْ): للتقليل أوللتحقيق.

---

[1] في (ي): «إلى».

[2] في (ي): «زيد».

[3] قوله: «خبرا» سقط من (أ)، (هـ).

[4] في (ب): «تقع».

[5] قوله: «أن» ليس في (هـ).

[6] في (ب): «إذ».

[7] انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 28)، والمقتضب للمبرد (3/ 33)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 150)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 222)، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص 130)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 283)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 573)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 149)، واللمحة شرح الملحة (2/ 553)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 217)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 340).

[8] قوله: «تقدم عليه» في (هـ)، (ب): «متقدم».

[9] في (هـ)، (ب): «وإذا».

[10] في (ي): «أعطف».

[11] قوله: «تقديم» ليس في (ي).

(يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ)؛ فيكونُ اثنينِ فصاعدًا، وقد يجبُ التعدُّد؛ نحو: «الحلُّ حلوحامضٌ»[1]، و: «الأبلقُ أسودُ أبيضُ[2]»، و: «هما عالِم جاهل»[3].

(مِثْلَ: زَيْدٌ): مبتدأ تعدَّد خبرُه وهو:

(عَالِمٌ عَاقِلٌ، وَقَدْ)؛ مثل: «قد» السابق.

(يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ): وهوملازمةُ الثاني للأول، وقيل: سببيةُ الأول للثاني[4] ويردُ عليه نحوُ: {وما بكم من نعمة فمن الله} [النحل: 53] إلا أنْ يرادَ السببيةُ للحكم والإخبار[5].

(فَيَصِحُّ)؛ أي: لا يمتنع.

(دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ)؛ إذا قصد السببيةُ أو[6] الملازمة وإلا فلا.

(وَذَلِكَ)؛ أي: المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مبتدأ.

(الاسْمُ[7]): خبره[8].

(المَوصُولُ بِفِعْلٍ أوظَرْفٍ)؛ أي[9]: [ي/ 132أ] الذي وصل بفعلٍ أوظرفٍ وهوصفة الاسم[10].

(أوالنَّكِرَةُ المَوصُوفَةُ)؛ أي: التي وصفت.

---

[1] بعده في (ب): «والعسل حلو».

[2] في (هـ): «وأبيض».

[3] انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 82)، والمقتضب للمبرد (4/ 308)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 151)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 11)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 201)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 249)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 169)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 337)، وارتشاف الضرب (3/ 1105)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (4/ 88)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 129)، وهمع الهوامع (1/ 365).

[4] قوله: «الأول للثاني» في (هـ): «الثاني للأول».

[5] انظر: المقتضب للمبرد (3/ 35)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 310)، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص 55)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 250)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 329)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 378)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (4/ 99)، وهمع الهوامع (1/ 404).

[6] في (ي): «و».

[7] في (ب): «والاسم».

[8] في (أ): «خبر».

[9] قوله: «أي» ليس في (ي).

[10] قوله: «الاسم» ليس في (ب).

(بهمَا)؛ أي: بفعلٍ أوظرفٍ، وينبغي أن يقول به؛ لأنَّ العائد إلى المعطوفِ والمعطوفِ عليه بكلمة أويفردْ[1] نحوَ: «زيد أوعمروقائم»، ولا يقال «قائمان»[2]؛ لأن[3] المرادَ أحد[4] المذكورين؛ فإن قيل: تعريفُ الجزأين يقتضي الحصر والمبتدأُ الداخلُ عليه، أمَّا نحوْ: «أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ»[5].

والمتضمنُ بحرفِ[6] الشرطِ؛ كـ: «من وما» والمبتدأُ الموصوف بهذا [هـ/ 154أ] الموصول؛ نحو: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم} [المنافقون: 8] مِن هذا البابِ فكيف يستقيمُ الحصرُ؟ قيل: الفاءُ في القسمين (27/أ) الأولين بحرفِ الشرطِ. أما الأولُ فظاهر؛ لأن [ب/ 30ب] «أما» حرفُ الشرط[7] وأما الثاني؛ فلأنه يتضمنه[8] ويجري فيه أحكامُ الشرطِ والجزاءِ مِن لزومِ الفاءِ في مواضعِ اللزوم، وجوازه وامتناعه[9] في مظانهما[10]، وجعل الماضي مستقبلًا حتمًا وجزم المضارع، وغيرُ ذلك بخلاف المبتدأ[11] المتضمن؛ بمعنى[12] الشرطِ فإنه لا يلزمُ في خبره الفاء وإنْ كان اسمية. ولا يجعلُ الماضي بمعنى المستقبل حتمًا بل يجوز فيه كلا

---

[1] في (أ): «لفرد»، وفي (ي): «مفرد».

[2] بعده في (ب): «لأن المراد أحد المذكورين».

[3] في (أ): «إلا أن».

[4] في (أ): «بأحد»، وكتب في حاشية (ب): «إلا أن يراد بأحد المذكورين».

[5] انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 332)، والمقتضب للمبرد (2/ 71)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 492)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 365)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 147)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 125)، وارتشاف الضرب (4/ 1893).

[6] في (هـ)، (ب): «لحرف».

[7] في (هـ): «الشرف».

[8] في (ب): «يتضمن به».

[9] قوله: «وجوازه وامتناعه» في (أ): «وجواز وامتناع».

[10] في (ب): «مكانهما».

[11] في (ب): «مبتدأ».

[12] في (هـ)، (ي): «لمعنى».

الوجهين، ولا يجزمُ المضارع فذِكرُ القسمين المذكورين في هذا البابِ ليس بسديدٍ. وأما القسمُ الثالث فملحقٌ بالموصول بفعلٍ أوظرفٍ[1].

(مِثْلَ الَّذِي): مبتدأ.

(يَأْتِينِي[2] أوفِي الدَّارِ): و«أو» ليس بترديدٍ بين الشرطين بل من بابِ عطفِ عبارةٍ على عبارةٍ؛ أي: يقال «يأتيني» أويقال «في الدار» مكان «يأتيني».

(فَلَهُ دِرْهَمٌ): خبر المبتدأ.

(وكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أوفِي الدَّارِ)؛ أي: يقال في الدار.

(فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَيْتَ): مبتدأٌ.

(وَلَعَلَّ): عطفٌ على «ليت».

(مَانِعَانِ[3] بِالاتِّفَاقِ)؛ أي: باتفاق النحويين؛ لبطلان صدارةِ الشرط بدخولِهما، ولتغير الجملة بهما من القطعِ بوجودِ[4] الخبرِ[5] على تقدير: وجودِ الشرط إلى الشكِّ؛ فإن قيل: «باب كان وباب علمت» أيضًا مانعان[6] دخولُ الفاء بالاتفاقِ فما وجهُ تخصيصِ «ليت ولعل»؟ **قيل**:

---

[1] انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 103)، والأصول في النحو(2/ 168)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 307)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 365)، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (1/ 278)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 421)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 253)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 480)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 330)، وشرح الرضي (1/ 268)، وارتشاف الضرب (4/ 1893)، والتصريح على التوضيح للأزهري (2/ 6).

[2] بعده في (هـ)، (ي): «صلته»، وفي (ب): «صلة».

[3] بعده في (ب): «خبر».وكتب في حاشية (ي): «عن دخوله عليه، لأن صحة دخوله عليه إنما كان لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و»ليت ولعل» يزيلان تلك المشابهة، لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الأخبار. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 290).

[4] في (ب): «لوجود».

[5] في (ي): «الجزاء».

[6] بعد في (ب): «عن».

تخصيصُهما [ي/ 32ب] ببيانِ[1] الاتفاق من بينِ الحروفِ[2] المشبَّهةِ[3] لا مطلقًا[4].

(وَالْحَقَ بَعْضُهُمْ «إِنَّ» بِهِمَا)؛ أي: بـ «ليت ولعل» في منعِ الفاءِ والصحيحُ[5] خلافُه؛ بدليل قوله تعالى[6]: {إن الذين فتنوا [هـ/ 54ب] المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم} [البروج: 10]، وقوله تعالى: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم} [الجمعة: 8]، وفي حملِ الفاءِ على الزيادةِ أوالتعليلِ وحذفِ الخبرِ بعدَ[7] لا يخفَى وتركُها مع «إن» في بعضِ الآياتِ؛ نحوقوله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وَأَقَامُوا الصلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ لهم أجرهم عند ربهم}[8] [البقرة: 277]، وقوله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار} [البروج: 11] لا يوجبُ كونَها[9] مانعةً؛ لأنَّ دخولَها في المبتدأ الذي تضمَّن معنى الشَّرطِ في حيزِ الجوازِ لا في حيز الوجوبِ؛ فإنْ قيل: كما اختلف[10] في «إن» اختلف في «أن وكأن ولكن» فما وجه [ب/ 31أ] تخصيصِ «إن» ببيانِ[11] الاختلافِ[12]؟ قيل: لعلَّ القول بالمنع في «أن» مرجوحٌ بدليلِ

---

(1) في (ي): «لبيان».

(2) في (ي): «حروف».

(3) بعده في (هـ): «بالفعل».

(4) انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 103)، والأصول في النحو(2/ 168)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 307)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 365)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 421)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 253)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 480)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 330)، وشرح الرضي (1/ 268)، وارتشاف الضرب (4/ 1893)، والتصريح على التوضيح للأزهري (2/ 6).

(5) في (ي): «وصحيح».

(6) قوله: «تعالى» ليس في (ب).

(7) في (ي): «بعيد».

(8) قوله: «(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجرهم عند ربهم) وقوله تعالى» ليس في (ب).

(9) في (ي): «كونهما».

(10) في (ي): «اختلفت».

(11) في (ي): «بيان».

(12) بعده في (ي): «دون غيرها».

الاستعمالِ القرآني[1] ففيها خلافٌ، وفي غيرِها اختلافٌ فبيِّنٌ[2] أنَّ «إن»[3] إلحاقَها بهما قولُ البعض على خلافِ الأكثر، وفيه[4].

(وَقَدْ يُحذَفُ المُبْتَدأُ لِقِيَام)؛ أي: وقتِ حصولِ (27/ ب) **(قَرِينَةٍ)**: لفظيةٍ أوعقليةٍ.

(جَوَازًا)؛ أي: حذفًا جائزًا، وقد يجب حذفُه كما في المخصوص بالمدح أوالذمِّ؛ نحو: «نعم الرجل زيد» و: «بئس الرجل عمرو» بتقدير هو، وفي[5] الصفةِ المقطوعةِ رفعًا؛ نحو: «الحمدُ للهِ الحميدُ»؛ أي: هوالحميدُ، وفي: «زيدٌ الخبزَ آكلُه»؛ أي: هوآكله، ولم يذكر ذلك لقلَّته لا لعدمِه؛ كما زعَم البعض وعلَّلوه بكونِ المبتدإِ ركنًا، وليس بسديدٍ لأنَّ الركنيَّةَ لا ينافي[6] وجوبَ الحذفِ بموجبٍ ألا ترى[7] أنَّ الخبرَ ركنٌ وقد يجبُ حذفُه[8].

(كَقَوْلِ المُسْتَهِلِّ)؛ أي: نظيرُه مثلَ قول: طالبِ الهلالِ ورافع[9] الصوتِ[10] عند رؤيةِ الهلال.

(الهِلَالُ)؛ أي: هذا الهلالُ بالقرينةِ الحالية وليس من بابِ حذفِ الخبرِ بتقديرِ الهلالِ هذا؛ لأن المقصودَ نفسُ الهلالِ لا تعيينَه[11] بالإشارةِ.

---

[1] قوله: «الاستعمال القرآني» في (ي): «استعمال القرآن».

[2] في (ي): «فتبين».

[3] قوله: «إن» ليس في (هـ)، وفي (ب): «وأنّ».

[4] انظر: الأصول في النحو(1/ 260، 2/ 260)، والبديع في علم العربية (1/ 82، 540)، وشرح الرضي (1/ 242)، وشرح الشافية للاستراباذي (2/ 688)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (4/ 34)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 633).

[5] في (ي): «في».

[6] في (هـ): «تنافي».

[7] في (ا)، (ي): «يرى».

[8] قوله: «حذفه» ليس في (ب).

انظر في تفصيل حذف المبتدأ في هذه المسائل: الكتاب لسيبويه (2/ 62)، وشرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي (2/ 394)، والإيضاح العضدي (ص 41)، والبديع في علم العربية (1/ 71)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 370)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 207)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 287)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1617)، والتذييل والتكميل له (9/ 194)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 187)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 499).

[9] في (ي): «أورافع».

[10] قوله: «الصوت» ليس في (هـ).

[11] في (ي): «تعينه».

(وَاللهِ)؛ أتى بلفظِ القسم [هـ/ 54ب] لئلا يتوهم نصبُ الهلال عند الوقف. [ي/ 133]
(وَالخَبَرُ جَوَازًا)؛ أي: وقد[1] يحذَفُ الخَبَر حذفًا جوازًا[2].
(مِثْلَ: خَرَجْتُ)؛ أي: ونظيرُه[3] مثل هذا الكلام.
(فَإِذَا السَّبُعُ): واقفٌ[4]، الفاءُ عاطفةٌ، و»إذا» للمفاجأة، وهي عند المبرِّدِ[5] ظرفُ مكان فيصلحُ خبرًا عن الجثَّة؛ فلا يحتاج إلى تقديرِ[6] الخبرِ فيكون المعنى: خرجتُ ففي ذلك المكان السبُعُ، ولا يردُ عليه نحو[7]: «خرجت فإذا السبع بالباب» لاحتمالِ أن يكون قولُه «بالباب»[8] بدلًا، وعند غيره ظرفُ زمانٍ وهولا يصلح[9] خبرًا عن الجثَّة؛ فيكونُ خبرًا ظرفًا لمعنى[10] المفاجأةِ، ويكونُ الخبرُ محذوفًا وهوموجودٌ أوحاصلٌ، ويكون المفاجأة المقدرة منزَّلةً منزِلةَ اللازم لئلا ينقلبَ الظرفُ مفعولًا به بتقدير «فاجأت» زمانَ وجود السبُع، ويمكن أن

---

(1) في (أ)، (ي): «قد» بدون واو.
(2) في (هـ)، (ي): «جائزا».
(3) في (هـ)، (ب): «نظيره».
(4) قوله: «واقف» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).
(5) بعده في (هـ): «والسيرافي».
والمبرد: هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمروبن حَسَّان الثُّمالي أبوالعباس المبرد البصري النحوي، رأس المدرسة البصرية ببغداد، وكان من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللّسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخطّ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق؛ على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أوتأخّر عنه. توفي سنة (286هـ)، له من التصانيف: «المقتضب»، و»الكامل»، و»الفاضل»، وغيرها. ينظر: أخبار النَّحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي (ص50، 51)، وتاريخ العلماء النحويين للمفضل بن مسعر (ص53)، وإنباه الرواة في أنباه النحاة للقفطي (2/ 36).
(6) في (ي): «تقديرا».
(7) قوله: «نحو» ليس في (هـ)، (ب).
(8) قوله: «بالباب» ليس في (هـ).
(9) بعده في (ي): «أنت يكون».
(10) قوله: «خبرا ظرفا لمعنى» في (هـ)، (ب): «ظرفا لمعنى»، وفي (ي): «ظرفا بمعنى»، والمثبت من (أ).

يتعلقَ إذا بالخبر المقدر خاصًا من نحو[1]: «واقف أوحاضر» فلا يكون مستقرًا [ب/ 31ب] حتَّى[2] يلزمَ خبرية[3] الزمانِ للجثة[4].

(وَوُجُوبًا)؛ أي: حذفًا واجبًا.

(فِيمَا الْتُزِمَ)؛ أي: في تركيب التزمَ فيه[5]، أومصدريةٌ حينيةٌ؛ أي: وقت التزام غير الخبر موضعه.

(فِي مَوْضِعِهِ)؛ أي: موضع الخبر.

(غَيْرُهُ)؛ أي: غير الخبر.

(مِثْلَ: لَوْلَا زَيْدٌ)؛ أي: كلُّ اسم وقع بعد «لولا» وكان خبره عامًا يجبُ حذفُه لسدِّ جوابها مسدَّه أي: لولا زيد موجودٌ.

(لَكَانَ كَذَا): وفي بعضِ النسخِ «لهلك عمرٌو»، وإذا كانَ[6] الخبرُ خاصًا لا يجبُ حذفُه؛ نحو[7]:

وَلَوْلَا[8] الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنْتُ اليَومَ أَشْعَرَ مِن لَبِيدِ[9]

---

[1] قوله: «نحو» ليس في (أ).

[2] بعده في (ي): «لا».

[3] في (هـ): «خبرته».

[4] انظر: المفصل للزمخشري (ص 45)، وشرحه لابن يعيش (1/ 238، 240)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 874)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 275)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 272)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص 85)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 150)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 108)، والتذييل والتكميل له (3/ 279)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 868)، وتعليق الفرائد للدماميني (3/ 25)، وهمع الهوامع (1/ 390).

[5] قوله: «فيه» سقط من (أ)، (ي).

[6] قوله: «كان» ليس في (أ)، (هـ).

[7] بعده في (ي): «بيت».

[8] في (ي): «لولا».

[9] البيت من بحر الوافر، وهومنسوب إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه في مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى: 1390هـ- 1970م، (2/ 62)، وفيات الأعيان لابن خلكان (4/ 167)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك، لبهاء الدين الجندي، تحقيق: محمد بن علي الحوالي، مكتبة الإرشاد- صنعاء، الطبعة الأولى: 1415هـ- 1995م (1/ 153)، وتاريخ الإسلام للذهبي (5/ 146)، وطبقات الشافعية، لابن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم- د. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م، (ص 38)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، دار الكتب العلمية (1/ 320)، وتاج العروس للزبيدي (9/ 130)، ولم أقف عليه إلا بهذه النسبة.

وقالَ الكوفيونَ: هومن باب حذف الفعلِ؛ أي: لولا وجد زيدٌ لكان كذا؛ لشبه «لولا» بحرفِ الشرطِ ولاختصاصِ «لولا» التحضيض بالفعلِ فيحمل «لولا» الامتناعية عليها[1].

(**وَمِثْلَ: ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا**)؛ أي: كل (28/أ) مبتدأ [هـ/ 55ب] كان مصدرًا صورةً، أوبتأويلِ مضافًا[2] إلى الفاعلِ أوالمفعولِ أوكليهما، وبعده حالٌ مفردةً أوجملةً، أوكانَ اسمَ تفضيلٍ مضافًا إلى ذلك المصدرِ يجب حذفُ خبرِه لسدِّ الحال مسدَّه؛ نحو: «ضربي زيدًا قائمًا أوقائمين»، و: «إن ضربت زيدًا قائمًا»، [ي/ 33ب] و: «أكثر شربي[3] السويق ملتوتًا»، و: «أخطب ما يكون الأمير قائمًا»، وفي: «ضربي زيدًا قائمًا» مذاهبُ؛ فذهب البصريون إلى أن تقديره: «ضربي زيدًا حاصل» إذا كان بجعل «قائمًا» حالًا، و«كان» تامة و«إذا» ظرفًا[4] مستقرًا واقعًا خبرًا للمبتدأ الذي ليس بجثةٍ، وقال الكوفيون: تقديره «ضربي زيدًا قائمًا حاصل» بجعلِ «قائمًا» من متعلقات المبتدأِ ويلزمهم حذفُ الخبرِ من غير سدِّ شيءٍ مسدَّه وتقييدُ المبتدأِ بالحال[5] المقصودُ عمومُه بدلالةِ الاستعمالِ[6]. وقيل: تقديره «ضربي

---

[1] انظر مذهب الكوفيين ومناقشته في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 460)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (1/ 134) [المسألة: 19]، وإعراب لامية الشنفري، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ- 1984م، (ص 89)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 198)، وشرح التسهيل (1/ 283)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص 602)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4490)، وهمع الهوامع (1/ 394).

[2] في (ي): «مضاف».

[3] في (ي): «شرب».

[4] بعده في (ي): «كان».

[5] قوله: «بالحال» ليس في (أ)، (ي).

[6] انظر مذهبي البصريين والكوفيين ومناقشتهما في: الأصول في النحو(2/ 361)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (1/ 184) [المسألة: 27]، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 198)، وشرح التسهيل (1/ 225)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 277)، وارتشاف الضرب (3/ 1094)، والتذييل والتكميل (3/ 289)، وأوضح المسالك (1/ 221)، وتمهيد القواعد (2/ 906)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 209)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 228)، وهمع الهوامع (1/ 398).

زيدًا- ضربي أوضربه[1]- قائمًا» بحذف مصدرٍ مثله واقعًا خبرًا. وقيل: هومبتدأ لا خبر له وضعفُهما[2] ظاهرٌ.

(وَكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)؛ أي: كل رجلٍ وحرفتُه متقارنان أومقترنان، [وإنما وجب حذف الخبر هنا لدلالة الواوالمذكورة[3] على الخبر ووقوع «ضيعته» مقامه لفظًا، ولا يردُ[4] أنه لوكان الواوبمعنى «مع» وجب النصب؛ لأنه إنما يجب النصب إن كان قبل الواوفعل أومعنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى فعل وأما مقترن المفهوم بقرينةِ الواوفلا اعتداد به لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو][5].

والمرادُ: أنَّ «كل» مبتدأ عطف عليه شيءٌ بواوبمعنى «مع» [ب/ 132أ] يجبُ حذف خبره لإغناء[6] الواوالتي بمعنى «مع» [7] عنه وسدِّها مسدَّه. وقيل: حذفُ الخبر[8] في مثلِه غالبٌ لا واجبٌ؛ لأن الخبر المحذوف من نحو«مقترنان أومتقارنان» خبر المبتدأين فلا يسدُّ المبتدأ الثاني وهوقوله: «وضيعتُه» مسدَّه؛ إذِ المبتدأ لا يكون سادًا مسدَّ الخبر؟ **والجوابُ أنْ يقالَ:** المبتدأ الثاني يسدُّ مسدَّ[9] الخبر المحذوفُ من حيثُ[10] هوخبرُ[11] الأول فيجبُ حذفُه من هذا

---

[1] قوله: «ضربي لوضربه» ليس في (هـ)، (ب).

[2] في (هـ): «وضعهما»، وفي (ي): «وضعفها».

[3] في (ب): «المذكور».

[4] في (ب): «يراد».

[5] قوله: «وإنما وجب حذف الخبر هنا لدلالة الواوالمذكورة على الخبر ووقوع ضيعته مقامه لفظا ولا يراد أنه لوكان الواوبمعنى مع وجب النصب لأنه إنما يجب النصب إن كان قبل الواوفعل أومعنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى فعل وأما مقترن المفهوم بقرينة الواوفلا اعتداد به لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو»: سقط من (أ)، (هـ)، وهونقل به احترازات طيبة لا يمكن الاستغناء عنها هنا.

[6] في (ب): «لاغتناء».

[7] قوله: «يجب حذف خبره لإغناء الواوالتي بمعنى مع» سقط من (أ).

[8] قوله: «الخبر» ليس في (هـ).

[9] في (ب): «مسده».

[10] بعده في (ب): «أنه».

[11] في (هـ): «جزء».

الوجهِ، وإن كانَ لا يسدُّ مسدَّه من حيثُ إنه خبرُه[1] [هـ/ 156أ] ولا يشترطُ لوجوب حذف الخبرِ سدُّ[2] الشيءِ مسدَّه من كل وجهٍ. أويقال: يقدرُ[3] الخبرَ مفردًا ويعطف و«ضيعته» على ضميره، ويكون تقديرُ الكلام «كل رجل متقارن هووضيعته» فيكونُ المعطوف متعلق الخبرِ فيسدُّ مسدَّه.

(وَلَعَمْرُكَ[4])؛ أي: لعمرُكَ[5] وبقاؤك ما أقسم به، **والمرادُ**: أن كلَّ مبتدأ [ي/ 134أ] يكون مقسمًا به يجبُ حذفُ خبرِه لسدِّ الجواب مسدَّه **(لَأَفْعَلَنَّ كَذَا)**.

[خبر إنَّ وأخواتها]

(خَبَرُ إِنَّ): قدَّم خبرَ «إن» لأن خبر «لا» فرعه، واسم «ما ولا» فرعُ معمول الفعلِ الجامد مع شذوذِه في «لا» بخلاف خبر «إن».

(وَأَخَوَاتِهَا): عطفٌ على «إنَّ»؛ أي: أمثالها وأشباهها من الحروفِ الخمسةِ[6] الباقيةِ من الحروفِ المشبهة[7]؛ وهي: «أنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ».

(هُوَالْمُسْنَدُ): خبر قوله «خبر إنَّ» وهوضميرُ (28/ ب) الفصلِ. أويقالُ: هوالمسندُ ابتداءُ الكلامِ[8]. وقوله «خبر إن» مبتدأ محذوفُ الخبرِ؛ بقرينة ما سبق؛ أي: «منه خبر إن» **والمراد بقولِه «المسند»**: المسند إلى اسم «إن» بلا تبعية فلا يردُ «يضرب» في: «إن زيدًا يضرب أبوه[9]»، و: «إن رجلًا حسنًا قائمٌ»، واحتُرِز به عن كلِّ ما ليس بمسندٍ.

(بَعْدَ دُخُولِ): خرجَ غيرُ خبر «إنَّ وأخواتها».

(هَذِهِ الْحُرُوفِ)؛ أي: إحدَى هذه الحروف وهي: «إنَّ وأخواتها».

---

[1] في (ب)، (ي): «خبر».

[2] في (ي): «مسد».

[3] في (هـ): «بقدّر».

[4] في (ب): «ومثل لعمرك».

[5] بعده في (ب): «قسمي».

[6] في (ب): «الجنسية».

[7] بعده في (هـ): «بالفعل».

[8] في (ي): «كلام».

[9] بعده في (ي): «فإنه ليس بمسند إلى اسم إن».

(مِثْلُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)؛ فإنه مسندٌ بعد دخول «إن».

(وَأَمْرُهُ)؛ أي: شأنُه أوحكمُه[1].

(كَأَمْرِ)؛ كشأن أوحكم[2].

(خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ): في أقسامِه؛ من [ب/ 32ب] كونِه مفردًا أوجملةً، وفي أحكامِه؛ من كونِه مفردًا أومتعددًا أومذكورًا أومحذوفًا، وفي شرائطِه[3]؛ من أنه إذا كان جملةً فلا بدَّ من عائدٍ. وقد يخالِفُ خبرَ المبتدأ في إن خبرها لا يكون مفردًا متضمِّنًا لما له صدرُ الكلامِ.

(إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ)؛ [هـ/ 56ب] أي: في[4] جميعِ الأوصافِ إلا في هذه الصفةِ؛ حيثُ يفترقان فيه جوازًا وامتناعًا فقد جازَ تقديمُ خبرِ المبتدأ ولم يجُز تقديمُ خبرِ «إن»؛ لأنَّ في تقديمِه قلبُ صورةِ عملِه المقصود به الانحطاطُ عن عملِ الفعلِ وهي تأخيرُ المنصوبِ عن المرفوعِ. ولوقالَ «إلا في التقديم» لكانَ أصوبَ.

(إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا)؛ أي: التقديمُ غيرُ جائزٍ في جميعِ الأوقاتِ؛ إلا في[5] وقتِ كونِه ظرفًا فحينئذٍ يجوزُ أن يتقدم حيثُ يتوسَّع في الظرف ما لا يتوسع في[6] غيرِه.

[خبر «لا» النافية للجنس]

(خَبَرُ لا): مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ؛ أي: منه «خبر لا» وقوله: «هو[7] المسند» استئنافٌ، أوقوله: «هو»[8] فصلٌ و»المسند» خبره[9].

(الَّتِي): صفةُ «لا»؛ أي «لا»[10] الكائنةُ.

---

[1] قوله: «أوحكمه» في (أ): «وحكمه».

[2] في (ي): «كحكم».

[3] في (ب): «شرائط».

[4] قوله: «في» ليس في (ب).

[5] قوله: «في» سقط من (أ)، (ب).

[6] قوله: «في» ليس في (أ)، (هـ).

[7] قوله: «هو» ليس في (هـ).

[8] بعده في (ب): «ضمير».

[9] في (أ)، (ب): «خبر».

[10] قوله: «لا» ليس في (هـ)، (ب).

(**لِنَفْيِ الجِنْسِ**)؛ أي: لنفيِ حكم الجنس؛ إذ[1] «لا رَجلَ قائِمٌ» مثلًا لنفي[2] القيام لا لنفي [ي/ 34ب] الرجل.

(**هُوَالمُسْنَدُ**): إلى اسمِ «لا» فلا يردُ نحو: «يضرب» في[3]: «لا رجلَ يضربُ أبوه» وبهذا خرجَ اسمُ «لا» وكل ما ليس بمسندٍ[4].

(**بَعْدَ دُخُولِهَا**): بلا تبعيةٍ بقرينةِ ذكرِ التوابعِ بعدُ؛ فلا يردُ نحوُ: لا رجل[5] حسنًا في الدار[6].

(**مِثْلَ: لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ**): عدَل عن المثال المشهور؛ وهوقولهم: «لا رجل في الدار» لاحتمال حذفِ الخبرِ، وجعل «في الدار» صفة بخلافِ ما ذُكر؛ لأن[7] «غلام رجل» معربٌ منصوبٌ لا يجوزُ ارتفاع صفته فلا يحتمل قولُه «ظريف» أن[8] يكونَ صفةً لقوله: «غلام رجل». والمثالُ وإن صلحَ محتملًا لا يقبحُ إذا[9] ترجَّح[10] المقصودَ ولكنَّه إذا استوى الاحتمالان؛ فهوقبيحٌ وإذا انحطَّ المقصودُ فأقبح كذا في (29/أ) بعض الشروحِ فالاحترازُ عن الاحتمال أَولَى[11].

---

[1] في (ب): «إذا».

[2] في (ي): «نفي».

[3] بعده في (ي): «نحو».

[4] انظر: الأصول في النحو(1/ 396)، والتذييل والتكميل (4/ 285، 5/ 310)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 314، 412)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (3/ 1220)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص 80)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (2/ 9)، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م، (ص 46).

[5] قوله: «لا رجل» تكرر في (ب).

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية (1/ 288، 2/ 173)، والفوائد الضيائية (1/ 444).

[7] بعده في (ب): «لا».

[8] قوله: «ظريف أن» في (ب): «ظريفان».

[9] في (ي): «أن».

[10] في (ي): «يترجح».

[11] انظر: البديع في علم العربية (1/ 577)، والكناش في علمي النحووالصرف (1/ 153، 209)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 224)، وارتشاف الضرب (3/ 1312)، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 442)، وتعليق الفرائد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 121)، والفوائد الضيائية (1/ 301).

(فِيهَا)؛ أي: «في الدار» خبرٌ بعدَ خبرٍ لا ظرف[1] ظريف ولا حال؛ لأنَّ [ب/ 133أ] الظرافة لا تتقيَّد[2] بالظرف،

ونحوه وهو من باب تعدُّدِ الخبرِ لزومًا؛ نحو: «الأبلق» أبيض أسود[3] للزوم الكذب بالتوحُّد أوجوازًا؛ إن قيلَ: بانتفاءِ لزومِ الكذبِ [هـ/ 157أ] في الغلمان؛ من حيثُ إنهم غلمانٌ بالمبالغة والادعاء فأتى بقولِه فيها لئلا يلزمَ الكذبُ[4] بنفيِ ظرافةِ كلِّ غلامِ رجلٍ، وليكون مثالًا لنوعي خبرِها الظرف وغيره.

(وَيُحْذَفُ): خبر «لا» حذفًا.

(كَثِيرًا، وَبَنُوتَمِيمٍ لَا يُثْبِتُونَهُ): أصلًا أوفي اللفظ قائلينَ بوجوبِ الحذفِ؛ فيقولون[5]: «لا أهلَ ولا مالَ»[6]؛ بمعنى: انتفى الأهل والمال، ويحملون ما يرى[7] خبرًا في مثل: لا رجلَ قائمٌ ولا كريمَ من الولدان مصبوحٌ[8]، على الصفةِ دون الخبرِ.

(اسْمُ «ما ولا»): مبتدأ محذوف الخبرِ؛ أي: منه اسم «ما ولا». وقوله: «هوالمسند إليه[9]» استئنافٌ أوخبرهُ قوله «المسند إليه» و: «هو» فصل.

(الْمُشَبَّهَتَيْنِ): في النفي والدخولِ على الاسمية صفةُ «ما ولا» ويتعلق به قولُه:

---

[1] قوله: «ظرف» ليس في (ب).

[2] في (أ)، (ي): «تقيد».

[3] قوله: «أبيض أسود» في (ب)، (ي): «أسود أبيض».

[4] قوله: «يلزم الكذب» في (ب): «يكذب».

[5] في (ب): «فتقول»، وفي (ي): «فيقول».

[6] إشارة إلى قول الراجز التميمي:

وابتذلت غضبى وأمُّ الرِّحالْ ... وقول لا أهلَ له ولا مالْ

وهوفي المنصف لابن جني (ص 250)، وشرح التصريف، لأبي الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م، (ص 449)، والمفصل للزمخشري (ص 52)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 120)، والبديع في علم العربية (1/ 576)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 265)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (3/ 1300)، والتذييل والتكميل (5/ 241)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني (3/ 1084).

[7] في (ي): «ترى».

[8] في (ب): «مصوح»، وبعده في (ي): «من الصباحة وهي الجمال».

[9] قوله: «إليه» سقط من (أ)، (هـ)، ويدل على إثباته وجوده بعده.

(بِلَيْسَ هُوالْمُسْنَدُ إِلَيهِ)؛ أي: الذي أسند إليه خبره، ويكون غير تابع كما مرَّ؛ فلا يردُ: «أبوه» في: «ما زيد أبوه قائم» وفيه، و: «ما زيد أخوك قائمًا»[1]. وخرج به[2] ما ليس بمسندٍ إليه.

(بَعْدَ دُخُولِهِمَا): ظرف المسند إليه، وخرج به غير اسم «ما[3] ولا».

(مِثْلَ: «مَا زَيْدٌ قائمًا» [ي/ 135أ] و: «لَا رَجُلٌ»): أتى بالنكرة؛ لأن «لا» لا تعملُ إلا في النكرة.

(أَفْضَلَ مِنْكَ، وهو)؛ أي: عمل «ليس»، أوإجراء حكم «ليس» أوالتشبيه بـ: «ليس»[4].

(فِي «لَا» شَاذٌ)؛ لقصور شبهها[5]؛ لأن «ليس» لنفي الحال و«لا» ليس كذلك فيقتصر على موردِ السماع نحوقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[6]

[الكلام على المنصوبات]

(الْمَنْصُوبَاتُ): لما فرغ من المرفوعاتِ شرع في المنصوبات وقدمها على المجروراتِ؛ لكثرتها ولخفة النصبِ

(هُوَ): فصل أومبتدأ.

(مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ): وهوالنصب، أوالألف[7]، أوالياء.

---

[1] انظر: المقتضب للمبرد (4/ 193)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 5)، والخصائص لابن جني (2/ 277)، وسفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق- سوريا، الطبعة الثانية: 1415هـ- 1995م، (2/ 802).

[2] قوله: «به» ليس في (ب)، (ي).

[3] قوله: «ما» ليس في (هـ).

[4] قوله: «بليس» ليس في (هـ).

[5] بعده في (ي): «بليس».

[6] البيت من بحر مجزوء الكامل، وهولسعد بن مالك القيسي في كتاب سيبويه (1/ 58، 2/ 296)، والمقتضب (4/ 360)، والأصول في النحو(1/ 96)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 326)، والمفصل للزمخشري (ص 53)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 303) [المسألة: 53]، والبديع في علم العربية (1/ 582)، واللباب في علم البناء والإعراب (1/ 178)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 267)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 326)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 376).

[7] قوله: «النصب أوالألف» في (ي): «الألف أوالنصب».

(المَفْعُولِيَّةِ)؛ أي: الخصلة [ب/ 33ب] المنسوبة إلى المفعول[1].

(فَمِنْهُ)؛ أي: مما اشتمل على علم المفعولية [هـ/ 57ب] والفاء للتفسير.

(المَفْعُولُ المُطْلَقُ): مبتدأ متقدم الخبر، ويسمى[2] مطلقًا؛ لأنَّ نصبه غيرُ مقيد بالحرف[3]، وإنما قدم المفاعيل؛ لأنها أصلُ المنصوبات، ثم قدم منها المفعول المطلق؛ إذ هوالمفعول حقيقةً واصطلاحًا[4] دون ما عداهُ، ولهذا سمِّي أيضًا[5] مطلقًا؛ لأنه مفعول بالحقيقةِ؛ ألَا ترى أنك إذا قلت: «ضربت زيدًا» فالضرب هوفعلك (29/ ب) لا زيد، ولأنه مفعولٌ بلا تقييدٍ[6] بحرفٍ[7] بخلاف المفعول به؛ فإنه قد يتقيَّد بالحرف[8] فأخره[9] عنه، ثم قدمه على المفعول فيه وأخويه؛ لتقييدها بالحرف[10] جميعًا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفًا لزومًا؛ كما في اللازم النصب، ويكون في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جازَ ذكر الواسطة في جميع[11] أفراده، ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه[12] ترك الواسطة أصلًا.

(وَهُوَ): مبتدأ.

(اسمٌ): احترازٌ عن نحو»ضرب ضرب زيد» فإن «ضرب» الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعولٍ مطلقٍ[13]؛ لأنه ليس باسمٍ، **وفيه: أن فاعل**

---

[1] بعده في (ب): «أوكونه مفعولا حقيقة أوحكما».

[2] في (ي): «سمي».

[3] في (هـ): «بحرف»، وفي (ب): «بالحروف».

[4] في (ي): «أواصطلاحا».

[5] قوله: «أيضا» ليس في (هـ).

[6] في (ي): «تقيد».

[7] بعده في (ي): «كما يقيد سائر المفاعيل».

[8] في (ي): «بحرف».

[9] في (ب): «فأخر».

[10] في (ب): «بالحروف».

[11] قوله: «جميع» ليس في (ب).

[12] قوله: «فيه» ليس في (ب).

[13] انظر: شرح الرضي (2/ 372)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (5/ 2261)، والتذييل والتكميل (11/ 82)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 1602).

فعل[1] الأول إنما هو[2] فعل الحدث لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل «ضرب ضرب زيد» في الحدِّ، وإن لم يذكر لفظ «اسم».

(مَا)؛ أي: حدث ونحوَ: «تربًا وجندلًا» اسمُ حدث حكمًا[3].

(فِعْلُهُ): خبره، يرد عليه «مات موتًا»، و: «جسم [ي/ 35ب] جسامة»، و: «شرف شرفًا».

(فَاعِلٌ): يرد عليه نحو[4] «ضُرب ضربًا»؛ فإنه لم يفعلْه الفاعل[5]؛ إذِ[6] المصدرُ مجهولٌ.

(فِعْلٍ)[7]: يرد عليه نحوُ: «زيد ضارب ضربًا».

(مَذْكُورٍ): يرد عليه {فضرب الرقاب} [محمد: 4] من حيثُ إنَّ فعله غيرُ مذكورٍ.

(بِمَعْنَاهُ): يرد عليه نحو: «ضربته سوطًا». والجواب عن كل ما[8] يرد على قيوده: الحمل على التسامح، واعتبار الحقيقي والحكمي[9] من ذلك [هـ/ 158]، ولا يرد عليه نحو[10]:

---

(1) في (أ): «الفعل».

(2) قوله: «هو» سقط من (أ).

(3) انظر: الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- لبنان، الطبعة الخامسة: 1416هـ- 1995م، (ص 112)، والكتاب لسيبويه (1/ 314)، والمقتضب (3/ 208)، والأصول في النحو(2/ 252)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 192)، والبديع في علم العربية (1/ 132)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 300)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 436)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/ 411)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (3/ 1380)، والتذييل والتكميل (7/ 132)، وهمع الهوامع (2/ 127).

(4) قوله: «نحو» ليس في (هـ).

(5) في (ي): «فاعل».

(6) في (ب): «إذا».

(7) كتب في حاشية (هـ): «المراد بفعل الفاعل إياه: قيامه به بحيث يصح إسناده إليه؛ لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه فلا يرد عليه: مثل: مات موتا، وجسم جسامة، وشرف شرفا، وإنما زيد لفظ «الاسم» لأن ما فعله الفاعل هوالمعنى. والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 308).

(8) قوله: «ما» ليس في (هـ).

(9) قوله: «والحكمي» سقط من (أ).

(10) قوله: «نحو» ليس في (هـ).

«كرهت كراهتي» إذا قصد كونه مفعولًا به لا مفعولًا مطلقًا لاعتبار[1] الحيثية لكنه يغني عن بعض [ب/ 134أ] القيود الأخر[2] أيضًا لخروج ما أخرج[3] بها باعتبار الحيثية. وقوله: «بمعناه» احترازٌ به عن المفعول له؛ فإنه قصد فيه كونه فعلًا لفاعل الفعل المعلل المذكور فلا[4] يخرج باعتبارِ الحيثية لكنه[5] ليس بمعناه فيخرج بهذا القيدِ.

(وَقَدْ يَكُونُ): المفعول المطلق.

(لِلتَّأْكِيدِ)؛ حيث لا يزيد مفهومُه على مفهوم الفعلِ.

(وَالنَّوعِ)؛ حيثُ دلَّ على بعضِ أنواعِه.

(وَالعَدَدِ)؛ حيثُ دل على العددِ.

(مِثْلَ: جَلَستُ جُلُوسًا)؛ للتأكيد.

(وجِلْسَةً): للنوع.

(وجَلْسَةً): للعدد.

(فَالأَوَّلُ)؛ أي: الذي للتأكيد.

(لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ)؛ لأن الفعلَ لا يثني ولا يجمع؛ فكذا ما مفهومه[6] مفهومه، ولأنه[7] دالٌّ على الماهيةِ المعراةِ عن الدلالةِ على التعدُّدِ والتثنية والجمع يستلزمان التعدد.

(بِخِلَافِ أَخَوَيهِ)؛ أي: النوع والعدد[8] لاحتمال كل منهما التعدد.

(وَقَدْ يَكُونُ)؛ أي: المصدر أوالمفعول المطلق.

(بِغَيرِ لَفْظِهِ)؛ أي: مغايرًا للفظ (30/أ) الفعل مادةً؛ كـ: «قعدت[9] جلوسًا»، أوبابًا كـ: {أنبتكم من الأرض نباتًا} [نوح: 17] و: {وتبتل إليه تبتيلًا} [المزمل: 8]. أو[10] المراد:

---

[1] في (هـ): «لا باعتبار».

[2] في (ي): «الآخر».

[3] في (هـ): «خرج».

[4] في (ب): «ولا».

[5] في (ب): «لأنه».

[6] في (ب): «هومفهوم ه».

[7] في (ي): «لأنه».

[8] في (ب): «والتعدد».

[9] في (هـ): «كعدت»، وفي (ي): «كعقدت».

[10] في (ب): «و».

بغير[1] مادته فيكون مثاله: قعدت[2]،لا أنبتكم من الأرض نباتًا، **والحاصل أنه: إن قيل إن** أريد بقوله: «بغير لفظه»[3] صيغتُه يكون نحوُ: «ضربت ضربًا» من هذا القبيل لاختلاف الصيغةِ[4]، وإن أريد به[5] مادته لا يكون نحوُ: {أنبتكم من الأرض نباتًا} [نوح: 17] منه قيل: يراد[6] المادة، ولا يجعل[7] نحو{أنبتكم من الأرض نباتًا} من هذا القبيلِ، أويراد «بغير لفظه» مادة أوبابًا فيندرج القسمان؛ خلافًا لسيبويه فإنه يقدِّر له عاملًا من لفظه.

(نحوَ: قَعَدتُ جُلَوسًا، [هـ/ 57ب] [ي/ 136أ] وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ): الناصب للمفعول المطلق.

(لِقِيامٍ)؛ أي[8]: وقت قيام.

(قَرِينَةٍ جَوَازًا)؛ أي: حذفًا جائزًا.

(كَقَولِكَ لِمَنْ قَدِمَ): من سفره.

(خَيْرَ مقدَمٍ)؛ أي: قدمت قدومًا خير مقدم، وهواسمُ تفضيل[9] ومصدريته[10]؛ باعتبار الموصوف أوبالمضاف إليه لأن اسمَ التفضيلِ له حكم ما أضيفت[11] إليه[12].

(وَوُجُوبًا): عطف على جوازًا؛ أي: حذفًا واجبًا.

(سَمَاعًا)؛ أي: سماعيًا، أوحذفَ سماعٍ أومسموعًا.

[ب/ 34ب] **(نحوَ: سُقْيًا)**؛ أي: سقاك اللهُ سقيًا.

---

(1) في (ي): «بغيره».

(2) بعده في (هـ)، (ب): «جلوسا».

(3) قوله: «بغير لفظه» في (أ)، (ي): «لفظه».

(4) في (ي): «صيغته».

(5) قوله: «به» ليس في (هـ).

(6) بعده في (هـ): «به».

(7) في (ب): «بجعل».

(8) قوله: «أي» ليس في (هـ).

(9) في (ب): «التفضيل».

(10) في (ب): «ومصدرية».

(11) في (ب)، (ي): «أضيف».

(12) قوله: «أضيفت إليه» في (هـ): «أضيف».

(وَرَعْيًا)؛ أي: رعاك الله رعيًا.

(وَخَيْبَةً)؛ أي: خاب[1] خيبة.

(وَجَدْعًا)؛ أي: جذع جذعًا؛ وهوقطع الأنف.

(وحمدًا): واستعمال الفعل فيما نقل؛ من نحو: «حمدت حمدًا» فليس بصحيحٍ، وبعضهم قيدوا وجوب الحذف في نحوِ: «حمدًا له وشكرًا له» باستعماله مع اللامِ.

(وَشُكْرًا)؛ أي: شكرت شكرًا.

(وَعَجَبًا)؛ أي: عجبت عجبًا؛ فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى[2] وجوب الحذفِ سماعًا.

(وَقِيَاسًا): عطفٌ على قوله: «سماعًا».

(فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا)؛ أي: من تلك المواضع.

(مَا)؛ أي: موضع.

(وَقَعَ): المصدرُ فيه، وإنما وجب الحذف فيه لوجود القرينةِ، والسادّ مسدَّ المحذوفِ.

(مُثْبَتًا): حال واحترز به عن نحو: «ما زيد سيرًا»[3].

(بَعْدَ نَفْيٍ): ظرفٌ وقع واحترز به[4] عن نحوِ[5]: «سرت سيرًا».

(أَوْمَعْنَى نَفْيٍ)؛ كما في «إنما».

(دَاخِلٌ)؛ أي: كل واحد منهما[6]، وفيه.

(عَلَى اسْمٍ)؛ بخلاف: «ما سرت إلا سير البريد».

(لَا يَكُونُ): المصدر.

(خَبَرًا عَنْهُ)؛ أي: عن ذلك الاسمِ احتراز عن نحوِ[7] قولِه: «ما سيري إلا سيرٌ شديد».

---

[1] قوله: «خاب» ليس في (أ)، (ي).

[2] في (ب): «بمعنى».

[3] انظر الكناش في علمي النحووالصرف (1/ 156)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 317)، وارتشاف الضرب (3/ 1373)، والتذييل والتكميل (7/ 206)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1854)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 251)، وهمع الهوامع (2/ 123).

[4] قوله: «به» ليس في (أ)، (ب).

[5] قوله: «نحو» ليس في (هـ)، (ب).

[6] في (ب): «منها».

[7] قوله: «نحو» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

(أووَقَعَ): المصدرُ.

(مُكَرَّرًا)؛ أي: وقع موضع الخبر غير خبر؛ فلا يرد نحو: {دكت الأرض دكًا دكا} [الفجر 21] [هـ/ 158أ] وإنما جمع بين الضابطتينِ لاشتراكهما في الوقوعِ بعد اسم لا يكون خبرًا عنه[1].

(نَحْوَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا)؛ أي: تسير سيرًا مثال النكرةِ.

(وَمَا أَنْتَ إِلَّا): تسير سيرَ البريدِ.

(البَرِيدِ)[2]: يقال له[3] بالفارسيةِ (30/ ب)

«بيك»[4] مثالَ المعرفةِ.

(وَإِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا)؛ مثال: معنى النفي.

(وَزَيْدٌ سَيْرًا سيرًا)؛ مثال: ما وقع مكررًا.

(وَمِنْهَا)؛ أي: من[5] تلك المواضعِ.

(مَا)؛ أي: موضع. [ي/ 36ب]

(وَقَعَ): المصدر، وفيه. و«ما» مبتدأ متقدم[6] الخبرِ.

(تَفْصِيلًا لِأَثَرٍ): احتراز عما يكون تفصيلًا لمضمون جملة دونَ أثره؛ نحو: «زيد يسافر سفره القريب أوالبعيد».

(مَضْمُونُ جُمْلَةٍ): احتراز عما إذا[7] وقع تفصيلًا لأثر مضمونِ مفرد؛ نحو: «زيد يسافر سفرًا قريبًا أوبعيدًا»، وفيه. ونحو: «لزيد سفر» فإما أنْ يصحَّ صحة أويغتنم اغتنامًا، و: «لزيد ضرب» فإما أن يتأدب تأدُّبًا أويهلك هلاكًا[8].

---

[1] انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 785)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 262)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 64)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 362)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 531)، وارتشاف الضرب (2/ 554)، والتذييل والتكميل (1/ 251)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 322)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 219).

[2] قوله: «البريد» ليس في (ي).

[3] قوله: «له» ليس في (ب)، (ي).

[4] في (هـ)، (ب) الباء مثلثة.

[5] في (ي): «ومن».

[6] في (ي): «مقدم».

[7] قوله: «إذا» ليس في (ي).

[8] في (هـ)، (ب): «إهلاكا».

(مُتَقَدِّمَةٍ): احترازٌ عن المتأخرة؛ **نحوَ**: «إمَّا أنْ يتأدبَ زيدٌ بالضرب [ب/ 135أ] تأدبًا»، أو: «**يهلك هلاكًا**[1] فاضربه[2]»، و: «إما تمنون بالشد منًّا أوتفدون فداءً فشدوا»[3]. **واعلم أنَّ**: التحصيلَ إنما يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله «متقدمة» توضيحٌ، وفيه.

(مِثْلُ: {فشدوا الوثاق فإما ...}): تمنون.

({منا بعد})؛ أي: بعد الشد.

({وإما}): تفدون.

({فداءً}): وإنما يجب الحذف فيه؛ لسد الجملة السابقة مسدَّ المحذوف.

(وَمِنْهَا)؛ أي: من[4] تلك المواضعِ.

(مَا)؛ أي: موضع.

(وَقَعَ): المصدر فيه.

(لِلتَّشْبِيهِ)؛ أي: للدلالةِ على مشاركة أمر لأمرٍ في معنى احتراز عن نحوِ: «مررت به فإذا له صوت صوت حسن[5]»[6].

---

[1] في (هـ)، (ب): «إهلاكا».

[2] في (ب): «فاضرب».

[3] إشارة إلى قول الله تعالى: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ **فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْيَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوبَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ} [محمد: 4].

وكتب في حاشية (ي): «{شدوا الوثاق} جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أوالفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: فإما منا بعد وإما فداء؛ أي: إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 313).

[4] في (ي): «ومن».

[5] قوله: «صوت صوت حسن» في (ب): «زهدٌ زيد الصلحاء».

[6] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 355– 357)، والأصول في النحو(2/ 252)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 242)، والبديع في علم العربية (1/ 130)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 282، 283)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 442)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (3/ 1377)، والتذييل والتكميل (7/ 213)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 261)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 506)، وهمع الهوامع (2/ 126).

(عِلَاجًا): حال؛ أي: دالًا على الحدث[1] احتراز[2] عن نحو: «مررت بزيد فإذا له زهد زهد[3] الصلحاءِ وعلم علم الفقهاءِ»[4].

[هـ/ 59ب] **(بَعْدَ)**: ظرف وقع.

(جُمْلَةٍ): احتراز عن نحو: «صوتُ زيدٍ صوتَ حمارٍ»[5].

(مُشْتَمِلَةٍ): صفة جملة.

(عَلَى): متعلقٌ بـ «مشتملة»[6].

(اسْمٍ): احترازٌ عن نحوِ: «مررت بزيد فإذا له صفة[7] صوت حمار».

(بِمَعْنَاهُ): صفة «اسم»؛ أي: بمعنى المصدر.

(وَ): على **(صَاحِبِهِ)**: عطف على «اسم» احترازٌ عن نحو: «مررت بالبلدِ فإذا فيها[8] صوت صوت حمار».

(نَحْوَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[9] فَإِذَا لَهُ صَوتٌ): يصوّتُ.

(صَوتَ حِمَارٍ)؛ فإنَّه مصدر وقع للتشبيهِ علاجًا بعدَ جملةٍ؛ وهي قوله: «صوت» وهي مشتملة على اسمٍ بمعنى المصدرِ وهوصوت ومشتملة على صاحب المصدر وهوالمكني عنه بالضمير في «له» ووجب الحذف فيه[10] لسدِّ الجملةِ السابقة مسدَّ المحذوفِ.

(وَصُرَاخٌ)؛ أي: فإذا له صراخ يصرخ.

---

[1] في (ي): «الحدوث».

[2] بعده في (هـ): «به».

[3] قوله: «زهد زهد» في (ب): «زيد زيد».

[4] انظر: شرح الرضي على الكافية (1/ 319)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 296)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 157)، وأوضح المسالك (2/ 194)، والفوائد الضيائية (1/ 314).

[5] انظر: شرح الشاطبي على الألفية (3/ 257)، وشرح الأشموني عليها (1/ 477)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 176)، والفوائد الضيائية (1/ 314).

[6] قوله: «بمشتملة» في (أ)، (ب)، (هـ): «مشتملة»، والمثبت من (ي).

[7] في (هـ)، (ي): «ضرب»، وفي (ب): «صوت».

[8] قوله: «فيها» سقط من (أ)، وفي (أ)، (هـ): «به»، والمثبت من (ي).

[9] بعده في (هـ)، (ب): «بزيد»، وبعده في (ي): «برجل».

[10] قوله: «فيه» ليس في (هـ).

(صُرَاخَ الثَّكْلَى): وهي امرأةٌ ماتَ ولدُها.

(وَمِنْهَا)؛ أي: ومن[1] تلك المواضعِ.

(مَا)؛ أي: موضع.

(وَقَعَ): [ي/ 137أ] المصدرُ فيه.

(مَضْمُونَ): حالٌ.

(جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمِلُ): صفة جملة احتراز عمَّا سيأتي في الضابطة الآتية.

(لَهَا)؛ أي: لتلك[2] الجملةِ.

(غَيْرُهُ)؛ أي: غير ذلك المصدر.

(نَحْوُ لَهُ)؛ أي: لفلانٍ.

(عَلَيَّ): خبر «وله» متعلق الخبر أوعلى العكس.

(أَلْفُ دِرْهَمٍ): مبتدأ.

(اعْتِرَافًا) مصدرٌ وقع مضمون جملة وهي «له (31/أ) عليَّ ألف درهم»؛ لأن مضمونه[3] الاعترافَ ولا محتمل له[4] سواه[5].

(وَيُسَمَّى تَأْكِيدًا[6]) وتقريرًا.

(لِنَفْسِهِ)؛ أي: لذاته[7].

(وَمِنْهَا مَا وَقَعَ)؛ أي: من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه.

(مَضْمُونُ): حال.

[ب/ 35ب] **(جُمْلَةٍ لَهَا)**؛ أي: لتلك الجملة.

(مُحْتَمِلُ غَيْرِهِ)؛ أي: غير ذلك المصدر.

---

[1] في (أ)، (هـ): «من» بدون الواو.

[2] في (ي): «تلك».

[3] في (ب): «مضمونها».

[4] في (ب): «لها».

[5] في (ي): «سواء».

[6] في (ي): «توكيدا».

[7] قوله: «لذاته» في (أ): «إذ إنه».

(نحوَ: زيدٌ قائمٌ): احق[1].

(حقًّا)؛ أي: صدقًا؛ فإنه مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: «زيد قائم» ولها محتمل غيره؛ لأنها يحتمل[2] الصدقَ والكذبَ والحقَّ[3] والباطلَ.

(ويُسمَّى): هذا المصدر. [هـ/ 160أ]

(تأكيدًا): للجملة.

(لغيرِهِ)[4]؛ أي: لدفع غيره أولأجل احتمالِ غيرِه، أوما[5] يغايرُه وضعًا[6]؛ إذِ الحكمُ المحكمُ يغايرُ المحتملَ؛ وإن اتحدَا مرادًا.

(ومِنْهَا مَا وَقَعَ): المصدر فيه.

(مُثنًّى)؛ أي: دالًّا على التكرير والتكثير[7].

(مِثْلَ لَبَّيْكَ)؛ أي: البُّ بطاعتكَ إلبابًا بعدَ إلبابٍ[8].

---

[1] بعده في (ي): «لها».

[2] في (هـ): «محتمل».

[3] في (ب): «في الحق».

[4] كتب في حاشية (ي): «لأنه من حيث هومنصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هومحتمل الجملة. فالمؤكد - اسم مفعول - من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد - اسم فاعل - من حيث أنه منصوص عليه بالمصد. ويحتمل أن يكون المراد: أنه تأكيد لأجل غيره، ليندفع الاحتمال، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه، ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 316).

[5] قوله: «لأجل احتمال غيره وما» في (هـ): «لما».

[6] في (هـ)، (ي): «وصفا».

[7] في (ب): «والكثير».

[8] كتب في حاشية (ي): «أصله: ألب لك إلبابين، أي: اقيم لخدمتك وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل وأقيم مصدر مقامه وردّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، فصار «لبيك». ويجوز أن يكون من «لبّ بالمكان» بمعنى: ألب، فلا يكون محذوف الزوائد « و» على هذا القياس « سعديك « أي: أسعدك اسعادا بعد اسعاد. بمعنى أعينك إلا أن «أسعد» يتعدى بنفسه بخلاف «ألبّ» فإنه يتعدى باللام. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 317، 318).

(وَسَعْدَيْك)؛ أي: أسعدك إسعادًا بعدَ إسعادٍ، والمصادر في هذا البابِ سماعية وإن كان الحذفُ قياسًا[1].

[المفعول به]

(المَفْعُولُ بِهِ هُومَا)؛ أي: اسم[2] ولم يذكر[3] اكتفاءً بما سبق.

(وَقَعَ عَلَيهِ): الفعل حقيقة أوعبارة؛ فلا يرد نحوُ: «خلق الله العالم»، و: «ما ضربتُ زيدًا»، وفيه. أوالمراد ما تعلق به الفعلُ بحيثُ لا يعقل إلَّا به فلا يردُ: «خلَقَ اللهُ العالمَ»، و: «ما ضربتُ زيدًا»، وهذا معنى عُرفِيٌّ للوقوعِ فلا يلزم دعوى الوضعِ، أوبيان الاتصال وأُورد عليه أنَّ نحو«زيدًا» في: «ضربتُ زيدًا» لا يتوقف عليه تعقُّلُ الضربِ. **وأجيبُ**: بأنه مّما يتوقف عليه[4] تعقل[5] الضربِ على البَدليَّةِ، وإن لم يتوقف[6] بالتعيين.

(فِعْلٌ): والمراد به اللغويُّ دون الاصطلاحي[7]، والزمانُ لازمٌ لوجودِ الفعل دون تصوُّر ماهيتِه[8] فيتوقف عليه وجودُ الفعل لا تعقل ماهيته[9].

(الفَاعِل): [ي/ 37ب] لا فائدةَ في قوله «الفاعل»، ولوقال ما وقع عليه الفعلُ لكان أخصر[10] إلا أن يقالَ قصَد فيه الحيثيةَ؛ فلا يردُ عليه المفعولُ فيه، وغيره مّما يتوقف عليه الفعلُ.

(نَحْوَ: «ضَرَبْتُ زَيدًا» وَقَدْ يَتَقَدَّمُ): المفعول به.

---

[1] في (ب): «قياسيا»، وقوله: «الحذف قياسا» في (هـ): «حذفا».

[2] بعده في (ب): «ما».

[3] في (ي): «يذكره».

[4] قوله: «عليه» ليس في (هـ).

[5] قوله: «تعقل» ليس في (ب).

[6] بعده في (ي): «عليه».

[7] انظر: العين للخليل بن أحمد (2/ 145)، والمحكم والمحيط الأعظم (2/ 163)، ولسان العرب (11/ 528)، والمصباح المنير للفيومي (2/ 487).

[8] في (ب): «ماهية».

[9] في (أ)، (ب): «ماهية».

[10] في (ب): «أحضر».

(**عَلَى الفِعْلِ**): وغيره من العوامل إلا لمانع وخصَّ الفعل بالذكر لأصالته، وإنّما يتقدّم؛ لأنّ[1] المفعول[2] معمولٌ[3] قويٌّ تعلقه[4] بعامله فيتعلق[5] به متقدمًا ومتأخرًا إلا أنْ يمنع مانع تقدمه[6] كوقوعه في حيز «أن».

(**وَقَدْ**): للتقليل.

(**يُحْذَفُ الفِعْلُ**): الناصبُ للمفعول به.

[ب/ 136] (**لِقِيَامِ**)؛ [هـ/ 65ب] أي: وقت حصول.

(**قَرِينَةٍ**): دالة على الحذفِ وتعيين المحذوفِ.

(**جَوَازًا**)؛ أي: حذفًا جائزًا.

(**نَحْوَ: زَيْدًا**): بتقدير «اضرب زيدًا[7]» بقرينةِ السؤال.

(**لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ**): مقول[8] قال:

(**وَوُجُوبًا**)؛ أي: حذفًا واجبًا.

(**فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ**): وفي الحصرِ على الأربعةِ[9] نظرٌ؛ لتحقُّقِ وجوبِ الحذفِ في باب «الإغراء» والمنصوب على المدح أوالذم أوالترحم البابُ

(**الأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ**): لم يستعملْ إظهارُ فعله في كلامِهم.

(**مِثْلَ امرأً وَنَفْسَهُ**)؛ أي: اتركْ امرأً مع نفسِه.

(**{وَانْتَهُوا خيرًا لَكُمْ}**): (31/ ب) أي: انتهوا عن التثليثِ واقصدوا خيرًا لكم؛ وهوالتوحيدُ وقيل: هوصفة مصدر محذوف؛ أي: انتهاء خيرًا لكم. وقيل: هوخبرُ «يكن»[10] المحذوفةِ[11]؛

---

[1] بعده في (ي): «معمول»، وكتب في حاشية (ي): «لأن الفعل عامل قوي»

[2] في (أ)، (ي): «الفعل».

[3] بعده في (ب): «الفعل معمول».

[4] في (هـ): «تعلق».

[5] في (ب): «فتعلق».

[6] في (هـ): «لتقدمه»

[7] قوله: «زيدا» ليس في (هـ).

[8] في (ي): «مفعول».

[9] في (هـ): «أربعة».

[10] في (ب): «ليكن».

[11] في (ب)، (ي): «المحذوف».

(**الأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ**): لم يستعملْ إظهارُ فعله في كلامِهم.

(**مِثْلَ امرأً وَنَفْسَهُ**)؛ أي: اتركْ امرأً مع نفسِه.

(**{وَانْتَهُوا خيرًا لَكُمْ}**): (31/ ب) أي: انتهوا عن التثليثِ واقصدوا خيرًا لكم؛ وهوالتوحيدُ وقيل: هوصفة مصدر محذوف؛ أي: انتهاء خيرًا لكم. وقيل: هوخبرُ «يكن»[1] المحذوفةِ[2]؛ أي: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم، وفيهما نظرٌ؛ لعدم اطرادِ الأولِ في انتهِ أمرًا قاصدًا، وكونُ حذفِ «كان» بلا حرف الشرطِ شاذٌّ[3] وفيه[4].

(**وَأَهْلًا وَسَهْلًا**)؛ أي: أتيتُ أهلًا ووطئت سهلًا من البلاد لا حَزْنًا.

---

[1] في (ب): «ليكن».

[2] في (ب)، (ي): «المحذوف».

[3] في (هـ): «وشاذا».

[4] انظر: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 180)، والكتاب لسيبويه (1/ 282)، والمقتضب (3/ 283)، والأصول في النحو(2/ 253)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 180)، والبديع في علم العربية (1/ 142)، والمقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي (1/ 271)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 394)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 408)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 159)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 161)، وارتشاف الضرب (3/ 1475)، والتذييل والتكميل (7/ 47)، ومغني اللبيب (ص 827)، وهمع الهوامع (2/ 17).

الباب الثاني

المنادى

(**البَابُ الثَّانِي المُنَادَى: وَهُوَالمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ**): مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب، وخرج به ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو: «يا الله» لا يصدق عليه كونه مطلوبَ الإقبال «اللهم» إلا أن يحمل[1] على التخييل[2]؛ كـ: «أنيابِ المنيةِ» **وفيه**: أنه يستلزم تشبيهُ «الله» تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو[3] يكون المراد[4] المطلوب إقباله ولوحكمًا فيصدقُ عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة ويرد على هذا الحد نحوُ: «يا زيد لا تقبل» فإنه [5] منهيٌّ عن الإقبال لا مطلوب[6]، ونحو: {يا سماء} [هو: 44] و: {يا أرض} [هود: 44]، و«يا للماء»[7]. و«يا للدواهي»، ونحوقول أحد المتعانقين لصاحبه: «يا فلان» ممَّا لا يتصور طلب إقباله؟ **والجوابُ**: أنَّ الأولَ مطلوبُ الإقبال لسماع النهي ومنهيٌّ عن الإقبال بعد توجهه؛ فاختلفَ الجهتان، أويقال [ي/ 38أ] هومطلوبُ الإقبال حكمًا لكونِه [هـ/ 166أ] مسؤولَ الإجابةِ؛ كما قلنا في «يا الله»، وأما البواقي فهومن بابِ الاستعارة[8] بالكنايةِ ونداؤها استعارةٌ تخييليةٌ، وطلب[9] الإقبال فيها ادعائي[10].

---

[1] في (ي): «يجعل».

[2] في (ب): «التخيل»، وفي (ي): «التحييل».

[3] في (هـ): «و».

[4] قوله: «المراد» ليس في (هـ).

[5] قوله: «تقبل فإنه» في (أ): «يقبل فا»، وقوله: «لا تقبل فإنه» في (ي): «أدبر ولا تقبل علي فإنه».

[6] في (ي): «مطلوبه».

[7] قوله: «يا للماء» في (ب): «يا ماء».

[8] في (أ)، (ب)، (ي): «استعارة»، والمثبت من (هـ).

[9] في (ب): «أوطلب».

[10] انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 217)، والأصول في النحو(1/ 354)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 409)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 324)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 408)، وشرح الكافية الشافية (3/ 1337)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 391)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 161)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2213)، والتذييل والتكميل (10/ 176)، ومغني اللبيب (ص 289)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 372)، وهمع الهوامع (2/ 72).

(بِحَرْفٍ)؛ أي: بواسطةِ حرفٍ من الحروفِ الخمسةِ؛ وهي: «يا، وأيا[1]، [ب/ 36ب] وهيا، وأيْ، والهمزة»، واحترز به عن[2] نحو: «أطلب إقبال زيد»، و: «أنادي زيدًا»، و: «أدعوك»، ونحو: ذلك، والجارّ والمجرور، متعلقٌ بالمطلوبِ.

(نَائِبٍ مَنَابَ): ظرفُ «نائب» وحذف «في» فيه، وإنْ لم يكن من الجهات الستّ[3] لكونه جاريًا مجرَى لفظةِ[4] المكانِ لكونه ذا ميمٍ فيه معنى الاستقرارُ.

(أَدْعُو)؛ أي: لفظه[5].

(لَفْظًا أوتَقْدِيرًا)[6]: تفصيلٌ للمنادى أوالحرف[7].

(وَيُبْنَى[8] المُنَادَى): وإنما قدم بيانَ البناءِ[9] والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله «وينصب ما سواهما».

(عَلَى مَا)؛ أي: الضمة والألف والواو.

(يُرْفَعُ): مسند[10] إلى قولِه:

(بِهِ): وهومفعولُ[11] ما لم يسم فاعله، ولا ضمير فيه إذِ المنادى لا يرفع بحالٍ وعود الضمير إلى الاسم بعيدٌ.

(إِنْ كَانَ): المنادى.

---

[1] قوله: «يا وأيا» في (ي): «أيا ويا».

[2] قوله: «عن» ليس في (ي).

[3] قوله: «الست» ليس في (أ)، (ي).

[4] في (هـ): «لفظ».

[5] في (ي): «لفظة أدعو».

[6] كتب في حاشية (ي): «تفصيل للطلب أي: طلبا لفظيا بأن تكون آلة الطلب لفظية نحو»يا زيد«، أوتقديريا بأن تكون آلته مقدرة نحو: {يوسف أعرض ...} [يوسف: 29]. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 323).

[7] في (هـ): «الحروف».

[8] بعده في (هـ): «أي».

[9] بعده في (ي): «على الرفع».

[10] في (ي): «مسندا».

[11] قوله: «مفعول» سقط من (أ)، (ي).

(مفردًا)؛ أي: مفردًا كاملًا[1] ليس فيه إضافةٌ ولا شبه[2] بالإضافة، واحترز به عن المضاف والمضارع له.

(مَعْرِفَةً)[3]: لشبهه بكاف «أدعوك» المشبهة بكاف[4] «إياك»؛ وذلك في وقوعه موقعها إلا إذا كان علمًا موصوفًا بـ «ابن» مضافًا إلى علم فحينئذ يختار فتحه كما سيجيء. وقوله «معرفة»: صفةُ مفردًا[5]، أوخبرَ آخرَ لازمَ التعدد[6]؛ إذِ الحكم لا يتم بأحدهما.

(مِثْلُ: يَا زَيْدُ)؛ مثال: المعرفة قبل النداء.

(وَيَا رَجُلُ): مثالُ المعرفةِ بعدَ النداءِ، ويجوزُ حينئذ تنوينه عند الضرورة (32/ أ) لحوقوله:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا … وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[7]

(وَيَا زَيْدَانِ)؛ مثال: المبني على الألف.

(وَيَا زَيْدُونَ)؛ مثال: المبني على الواو؛ فإن قيل: العلم إذا ثني أوجمع [هـ/ 66ب] لزم فيه اللام؛ فكيف يصحُّ فيه: «يا زيدان ويا زيدون» بدون اللام؟ **قيل**: صحَّ لقيام «يا» مقام اللام وكونها في حكمها.

(وَيَنْخَفِضُ)؛ أي: ينجرُّ المنادى.

---

(1) في (ب): «كان لا».

(2) في (ي): «يشبه».

(3) كتب في حاشية (ي): «وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها افرادا أوتعريفا. وذلك لأن «يا زيد» بمنزلة «أدعوك» وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظا ومعنى. وإنما قلنا ذلك، لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أوالفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 323).

(4) في (أ)، (ي): «لكاف».

(5) في (هـ): «مفرد».

(6) في (ب): «التعد».

(7) البيت من بحر الوافر، وهوللأحوص الأنصاري، والبيت له في الجمل المنسوب للخليل بن أحمد (ص 82)، والكتاب لسيبويه (2/ 202)، والمقتضب (4/ 214)، والأصول في النحو(1/ 344)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1304)، وشرح الشافية للرضي (4/ 35)، وارتشاف الضرب (5/ 2379)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 281).

(**بِلَامِ الاستِغَاثَةِ**)؛ أي: لامٌ[1] [ي/ 38ب] تدخلُ[2] المنادى وقتَ الاستغاثة، وكذا بلام التعجب كـ: «يا للماء»، أوالتهديد كـ: «يا لبكر لأقتلنك[3]». وإنما اختُيرت اللام من بين الحروف؛ إذ المستغاثُ[4] مخصوصٌ من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوصٌ بالاستحضار[5]، واللام يتعلق بـ «أدعو» المقدر[6]، وجازَ [ب/ 137أ] ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا يزاد[7] إلا في موضعِ الاستغاثة أوالتعجب، أوالتهديد سماعًا، وإنما فتحت اللامُ لدخولها على الكاف حكمًا، ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية؛ نحو: «يا لزيد ولعمرو»، و: «يا لله[8] للمسلمين»[9]، وإنما أعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردًا معرفة في نحوِ: «يا لزيد» لخروجه عن تأثير شبه الحرف بقوة جهة الاسم بدخول الجارّ[10]، ولصيرورته بعيدًا عن مدار الشبه، وهو»يا» ولخروجه عن الإفراد بالتركيب مع اللام وفي كلٍّ نظر.

(**وَيَفْتَحُ المُنَادَى لإلْحَاقِ أَلِفِهَا**)؛ أي: ألف الاستغاثةِ لموافقةِ الألفِ، ويضمُّ ويكسرُ لواوها ويائِها اللاحقتين[11] لدى اللبس؛ كما في المندوب مثل[12]: «يا هنوه» في المسمَّى بـ «هنه»،

---

[1] في (ي): «بلام».

[2] في (أ)، (ي): «يدخل».

[3] في (ب): «لاتقلتك».

[4] في (ب): «المستغاثة».

[5] في (ب): «بالاستخصار مثل يالزيد».

[6] في (ب): «المفرد».

[7] في (ب): «تزاد»، وقوله: «لا يزاد» في (هـ): «تزاد».

[8] في (ي) اسم الجلالة: «الله».

[9] هذا القول ينسب لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طعنه العلج المجوسي، انظر في: المقتضب للمبرد (4/ 254)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 324)، وشرح الرضي (1/ 353)، وأوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك (4/ 43)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3537).

[10] في (هـ): «اللام».

[11] في (هـ): «اللاحقين».

[12] قوله: «مثل» ليس في (ي).

و: «يا هنكيه» في المسمى بـ «هنك»، وإنما يكسر اللام في المستغاث إليه فُتِح[1] **في المستغاث به تقولُ: «يا لله[2] للمسلمين» فرقًا بينهما؛ فإن قيل: فبماذا[3] يتعلق[4] حرف الجرّ؟ قلنا: بحرفِ النداء الأولى[5] يتعلَّق تعلق المفعول به، والثانية تتعلق تعلق المفعول له [6].**

(فَلَا[7] لَامَ): حينئذٍ[8]؛ أي حين إذا دخلت الألف ولا يجتمعان تحرُّزًا عن التكرارِ والجمع بين العوضين. **(مِثْلَ: يَا زَايْدَاهُ)**.

(وَيَنْصِبُ مَا سِوَاهما): من النكرة [هـ/ 167أ] والمضاف والمضارع له في تعلُّق شيءٍ؛ هومن تمامه به[9] وضميرهما راجع إلى المفرد المعرفة من كل وجهٍ والمستغاث وفيه، **والأولى أن يقال:** المفرد المعرفة من كل وجهٍ والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها[10]، أو[11] الف[12] الاستغاثةِ؛ لئلا يرد المنادى المتعجب[13] منه والمهدد.

(مِثْلَ: يَا عَبْدَ اللهِ)؛ مثال: المضاف.

(وَيَا طَالِعًا جَبَلًا)؛ مثال: المضارعِ للمضاف و: «يا حافظًا لا ينسى»، [ي/ 139أ] و: «يا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله»، و: «ألا يا نخلة من ذات عرق»، و: «يا ثلاثة وثلاثين علمًا». أولا[14] كل ذلك مضارع للمضاف بخلاف: «يا رجلًا صالحًا» لامتناع تعرفه[1] فلا بدَّ من

---

(1) قوله: «إليه وفتح» في (أ)، (ب): «له لا».

(2) في (ي) اسم الجلالة: «الله».

(3) قوله: «فبماذا» في (ب): «في ماذا»، وفي (ي): «فيما ذكر ماذا».

(4) في (هـ)، (ب): «تعلق».

(5) في (ي): «الأول».

(6) قوله: «والثانية تتعلق تعلق المفعول له» سقط من (أ)، وبعده في (ب): «المعرفة».

(7) في (أ)، (ب): «ولا».

(8) قوله: «حينئذ» ليس في (هـ).

(9) قوله: «به» ليس في (هـ)، (ب).

(10) بعده في (ب): «يا».

(11) في (هـ)، (ي): «و».

(12) في (أ): «الألف».

(13) في (ب): «للتعجب».

(14) قوله: «أولا» في (هـ): «إذ».

(1) في (ي): «تعريفه».

بيانِ الفرق، وقد ذكرنا في كتابنا (32/ ب) المسمَّى بـ «العافية»[1]: «واعلم أن في اعتماد طالعًا بحثًا، ذكرنا في كتابنا الموسوم بـ «الإرشاد»؛ إذ لا وجه سوى تقدير الموصوف، وذلك يدرجه في بابِ: «يا رجلًا صالحًا» وذلك مما يمتنع تعرُّفُه[2]؛ [ب/ 37ب] خلافًا للكسائي. وقوله: «يا طالعًا جبلًا» معرفةٌ؛ بدليل تعرف[3] صفته في نحو: «يا[4] طالعًا جبلًا الظريف[5]».

(وَيَا رَجُلًا): الأولى[6] تأخيرُ النكرةِ لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد[7] التعريف المؤخر[8].

(لِغَيرِ مُعَيَّنٍ)؛ أي: مقولًا لرجل غير معين؛ كما في قول الأعمى.

(وَتَوَابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ): غير المستغاث بالألف؛ فإنه مبني على الفتح لا يرفع[9] توابعه وغير المبهم فإن صفته لازمة الرفع كما سيجيء، وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب؛ فإنها إن[10] كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبةٌ[11] لا غيرُ.

(المُفْرَدَةِ)؛ أي: مِن كلِّ[12] وجه، وهو[13] احتراز عن المضافةِ والمضارعة له[14].

(مِنَ التَّأْكِيدِ): المعنويُّ؛ مثل: «يا تميم أجمعون وأجمعين»، وأما التأكيد اللفظيُّ فحكمُه في الأغلب[15] حكم الأول إعرابًا وبناءً، وقد[1] جاء إعرابه رفعًا ونصبًا نحو:

---

[1] في (ب): «بالمعارفية»، وفي (ي): «بالمعافية».

[2] في (ي): «تعريفه».

[3] في (ي): «تعريف».

[4] قوله: «يا» ليس في (هـ).

[5] في (ي): «الطريق».

[6] في (ي): «للأول».

[7] في (ي): «يفيد».

[8] في (ي): «المتأخر».

[9] في (ي): «برفع».

[10] في (ب): «وإن»، وفي (ي): «إذا».

[11] بعده في (ي): «أومجرورة».

[12] قوله: «أي من كل» في (أ)، (ي): «كل من».

[13] قوله: «كل من وجه وهو» في (ي): «من كل وجه أي».

[14] في (هـ): «لها».

[15] قوله: «في الأغلب» ليس في (هـ).

[1] في (هـ): «و».

وَإِنِّي[1] **وَأَسْطَارٍ**[2] **سُطِرْنَ سَطْرًا**

[هـ/ 67ب] لَقَائِلٌ[3]**: يَا نَصْرُ نَصْرًا**[4] **نَصرًا**[5]

وإنما[6] أطلق التاكيد على غير الأغلب؛ لأن هذا الحكم في أحدِ قسميه وهوالتأكيد اللفظي على غير الأغلب ولعل المختار عنده ذلك.

(وَالصِّفَةِ)؛ نحو: «يا زيدُ[7] العاقلُ والعاقلَ».

(وَعَطْفُ البَيَانِ)؛ نحو: «يا زيدُ بشرُ وبشرًا[8]».

(وَالمَعْطُوفِ)[9]: بحرفٍ.

(المُمْتَنِعِ): صفةٌ سببية للمعطوفِ بحرف.

(دُخُولُ): فاعل الممتنع[10].

(«يَا» عَلَيهِ)؛ أي: على ذلك المعطوفِ[11]؛ نحو: «يا زيد والحارث»، وكقوله تعالى {يا جبال

---

[1] في (ي): «وأني واوالقسم».

[2] قوله: «جمع سطر» ليس في (هـ)، (ب)، (ي).

[3] في (ب)، (ي): «القائل».

[4] في (هـ): «نصرٌ»، وفي (ي)، (ب): «نصر».

[5] البيتان من بحر الرجز لرؤبة بن العجاج، في الكتاب لسيبويه (2/ 185)، والمقتضب للمبرد (4/ 209)، والأصول في النحو(1/ 334)، والخصائص لابن جني (1/ 341)، والصحاح للجوهري (2/ 829)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 52)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 296)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 404)، والارتشاف (3/ 1641)، والتذييل والتكميل (9/ 198).

[6] في (ب): «أوإن».

[7] في (ي): «رجل».

[8] قوله: «بشر وبشرا» في (ي): «بشير وبشيرا».

[9] قوله: «وبشرا والمعطوف» يحتمل في (ب): «وبشر أوالمعطوف».

[10] في (ي): «للممتنع».

[11] قوله: «ذلك المعطوف» في (أ): «المنادى»، وفي (ي): «المعطوف».

أوبي معه والطير} [سبأ: 10] بالرفعِ والنصبِ[1]. واحترز به عن المعطوفِ بالحرف غير الممتنع دخول «يا» عليه لعدم اللام؛ نحو: «يا زيد وعمرو» من المعطوفات [ي/ 139أ] فإن حكمه وحكم البدل حكمُ المنادى المستقل؛ كما سيجيء.

(تُرْفَعُ): خبر قولِه[2]: «وتوابع المنادى».

(عَلَى لَفْظِهِ)؛ أي: حملًا على لفظ المنادى لشبه[3] ضمته بالرفع في العروضِ والإفراد والرافع «يا» لشبهها بالرافع في كونِ[4] أثرِ كلٍّ عارضًا مطردًا ولم يظهر أثر هذا[5] الشبهِ[6] في المنادى لمكان البناء، وظهر[7] في التابعِ[8] لاحتياجه إلى المؤثر، وإنما لم يبنَ كصفة اسم «لا»[9] لمكان الفصل باللام[10]، ولأن وجه بناء الصفة في: «لا رجل ظريف» كون الصفة هي[11] المنفية من حيثُ المعنى ولا كذلك صفة المنادى [ب/ 138أ] فَافْترقَا[12].

---

(1) القراءة بالنصب هي قراءة القراء العشرة عدا يعقوب ووافقه من أصحاب الشواذ: الأعرج عبد الرحمن بن هرمز، وعبيد بن عمير، وعيسى بن عمر وغيرها= فقد قرأوا برفعها. انظر: المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1401هـ- 1981م، (ص 361)، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، الطبعة الرابعة: 1401هـ- 1981م، (ص 292)، والمحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، الطبعة الثانية: 1420هـ- 2000م، (1/ 8).

(2) في (هـ): «لقوله».

(3) في (ب): «شبه».

(4) بعده في (ي): «البناء».

(5) في (ي): «هذه».

(6) في (هـ)، (ب): «التشبيه».

(7) في (ي): «أثر فظهر».

(8) في (أ): «التوابع».

(9) بعده في (ي): «لنفي الجنس».

(10) في (ب): «وباللام».

(11) بعده في (ي): «الصفة».

(12) في (ي): «فافترقنا».

(وَيُنْصَبُ)[1]: حملًا.

(عَلَى مَحِلِّهِ)؛ فإن محله النصب على المفعولية؛

(مِثْلَ: يَا زَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ وَالخَلِيلُ): بين بعد جواز الوجهين [2] في توابع المنادى المبني= الاختلاف الواقع في اختيار[3] (33/أ) أحد الوجهين في واحد منها؛ وهوالمعطوف بالحرف الممتنع دخول «يا» عليه في المعطوف بالحرف الممتنع.

(فِي المَعْطُوفِ): بالحرف الممتنع[4] دخول «يا» عليه متعلق بقوله:

(يَخْتَارُ الرَّفْعَ): ويقول[5] بأولوية الرفع؛ لأنه منادى مستقل[6] فكأنه[7] باشره «يا» فيختار[8] فيه حركة هي أثر يا[9] [هـ/ 168أ]

(وَأَبُوعَمْرٍو): بنُ العلاءِ[10] يختارُ:

(النَّصْبَ)؛ لأن ذا اللام لا يباشره «يا» فيختار فيه ما هوأثر «أدعو» لا أثر «يا».

(وَأَبُوالعَبَّاسِ): المبرِّد.

---

[1] في (هـ)، (ب): «وتنصب».

[2] بعده في (أ): «في الوجهين».

[3] في (ب): «امتياز».

[4] قوله: «في المعطوف بالحرف الممتنع» سقط من (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).

[5] في (ي): «وتقول».

[6] بعده في (هـ)، (ي): «معنى».

[7] في (ي): «فكان».

[8] في (ب): «فتختار».

[9] قوله: «أثر يا» في (أ)، (ي): «أثرها».

[10] هو: أبوعمروبن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني، البصري. مقرئ، لغوي، نحوي، ولد في نحوسنة (70هـ)، وحدث عن أنس بن مالك، ونافع العمري. وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما. وتلا عليه يحيى اليزيدي، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد وغيرهم. قال عنه أبوعبيدة: كان أعلم الناس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب. وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فاحرقها. توفي سنة (157هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 23)، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر (ص 140)، نزهة الأولياء (ص 15)، سير أعلام النبلاء (6/ 407)، طبقات القراء (1/ 288).

(إِنْ كَانَ): المعطوفُ.

(كَالحَسَنِ)؛ أي: مثل «الحسن» في جواز نزع اللام، وقيل: في كونه علمًا ذا لام ويدخل نحو«الرجل» على الأول دون الثاني، ونحوالنجم يدخل على الثاني دون الأول، أومثل الحسن مما كان صفة في الأصل ثم صار علمًا[1] بالغلبة؛ فإنه يجوز فيه نزع اللام والإتيان به[2].

(فَكَالخَلِيلِ): خبر مبتدأ محذوف، والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ؛ أعني: قوله «أبوالعباس»؛ أي: فهوكالخليل في اختيارِ الرفع؛ لأن اللام لما كانت في معرض[3] النزاع لم يعتدَّ بها، أولأن اللام في العلم لا معنًى لها فلا يعتد بوجودها فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصبَ.

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن المعطوف كالحسن.

(فَكَأَبِي عَمْرٍو)؛ أي: فهومثل أبي عمرو[4] [ي/ 140] في اختيارِ النصب وسياقةُ هذه الأعلام من لطائف هذا[5] الكتابِ.

(وَالمُضَافَةُ)؛ أي: توابع المنادى المضافة إضافة معنوية؛ نحو: «يا زيد صاحب الفرس»، و: «يا بشر ذا الجُمَّةِ» بخلافِ؛ نحو[6]: «يا زيد الحسن الوجه»، ونحو[7]:

يَا صَاحُ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنْسِ.[8]

وَالرَّحْلِ وَالأَقْتَابِ وَالحِلْسِ.[9]

---

(1) بعده في (هـ): «لا».

(2) قوله: «به» ليس في (هـ).

(3) في (هـ)، (ب): «موضع».

(4) بعده في (ي): «حينئذ».

(5) قوله: «هذا» ليس في (هـ)، (ب).

(6) قوله: «نحو» ليس في (هـ)، (ب).

(7) في (ي): «و».

(8) في (ب): «العيس».

(9) قوله: «والرحل والأقتاب والحلس» ليس في (أ)، (ي).

البيتان من بحر الرجز، لابن لوذان السدوسي في الكتاب لسيبويه (2/ 190)، والمقتضب للمبرد (4/ 223)، والأصول في النحو(1/ 339)، والخصائص لابن جني (1/ 305)، والبديع في علم العربية (1/ 403)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 337)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 92)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 1360)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 325).

لأنَّ الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، وليس حكم المضاف إضافة لفظية والمضارعة[1] للمضاف هنا حكم المضافِ[2] بل حكم المفرد بخلاف ما إذا وقعت مناداه[3] عملًا بالاعتبارين[4] في الحالتين[5].

(تُنْصبُ) [6]؛ **لأنها لو باشرها حرف النداء [ب/ 38ب] لا يكون حينئذٍ إلا منصوبة؛ فكذا إذا كانت تابعة كما صرَّح به البعض[7] إلا إذا اعتبرت مفردة؛ كالمضافة[8] إضافةً لفظية والمضارعة لها[9] كما صرَّح به الآخرون[10].**

(وَالبَدَلُ): مبتدأ نحو: «يا زيد يا[11] زيد[12]»، و: «يا زيد أخا عمرو»، و: «يا زيد رجلًا صالحًا»، و: «يا زيد [هـ/ 68ب] طالعًا جبلًا».

(وَالمَعْطُوفُ)؛ نحو: «يا زيد وعمرو»، و: «يا زيد وأخا[13] عمرو»، و: «يا زيد وطالعًا[14] جبلًا»، و: «يا زيد ورجلًا[15] صالحًا».

---

[1] في (ي): «والمضارع».

[2] قوله: «حكم المضاف» سقط من (أ).

[3] في (ي): «منادة».

[4] في (ي): «باعتبارين».

[5] في (ي): «الحالين».

[6] كتب في حاشية (ي): «لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى، لأن حرف النداء لا يباشرها، مثل «يا تميم كلهم» في التأكيد و»يا زيد ذا المال» في الصفة «ويا رجل أبا عبد الله» في عطف البيان. ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه مضافا، لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقة. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 331).

[7] في (ي): «المصنف».

[8] في (ي): «كالمضاف».

[9] قوله: «لها» سقط من (أ)، وفي (ب): «له».

[10] انظر: اللمع لابن جني (ص 110)، وشرحها المسمى بتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 323)، وشرح الرضي على الشافية (4/ 495)، وارتشاف الضرب (4/ 2197)، وتمهيد القواعد (7/ 3572).

[11] قوله: «يا» ليس في (هـ)، (ب).

[12] قوله: «يا زيد» في (ي): «بشر».

[13] في (أ)، (ي): «أخا» بدون الواو.

[14] قوله: «زيد وطالعا» في (ي): «طالعا».

[15] في (ي): «ويا رجلا».

(غَيْرَ صِفَةٍ): المعطوف أوبدل منه.

(مَا ذُكِرَ)؛ أي: غير[1] المعطوف الذي ذكر قبلُ، وهوالممتنع دخول «يا» عليه.

(حُكْمُهُ): مبتدأ ثانٍ؛ أي: حكم كل واحد منهما.

(حُكْمُ): المنادى.

(المُسْتَقِلُّ)؛ لكونهما في[2] حكم تكرير العامل؛ وهوخبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول.

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا؛ أي[3]: (33/ ب) سواء كانا مفردين أومضافين[4] أومضارعين للمضافِ أونكرتين.

(وَالعَلَمُ)؛ أي: المنادى الذي هوالعلم.

(المَوصُوفُ بـ «ابنٍ»)؛ أي: بلفظ «ابن» ومؤنثه، وليس مصغرًا بـ «ابن وابنة» ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا البابِ لعدم الكثرةِ.

(مُضَافًا): حال، ويتعلق[5] قولُه:

(إِلَى عَلَمٍ آخَرَ): احتراز عن نحوِ: «يا زيد ابن أخينا»، و: «يا هند ابنة عمنا»[6].

(يُخْتَارُ فَتْحُهُ): الجملة خبر المبتدأ؛ أي: يختار فتح المنادى وهوالعَلَمُ المذكور لموافقة[7] حركة الابن وقصد التخفيف؛ لكثرة استعمال العلم، ويجوز البناء على الضم أيضًا.

(وَإِذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللَّامِ)؛ أي: إذا قصد نداؤه، ونظيره قوله تعالى: {فإذا قرأت القرآن [ي/ 40ب] فاستعذ بالله} [النحل: 98]؛ أي: إذا أردتَ قراءته.

---

[1] في (ي): «عن».

[2] بعده في (أ): «كون».

[3] قوله: «أي» ليس في (ي).

[4] قوله: «أومضافين» سقط من (أ).

[5] في (ي): «ومتعلق».

[6] انظر: الأصول في النحو(1/ 345)، والمفصل (ص 63)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 198)، والبديع في علم العربية (1/ 404)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 331)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1298)، وشرح الرضي على الشافية (2/ 1032)، وارتشاف الضرب (4/ 2188)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 1170).

[7] في (هـ)، (ب): «لموافقته».

(قِيلَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ): ولحوُه بتوسط؛ أي: مع هاءِ التنبيه تحرزًا عن اجتماع آلَّتَي[1] التعريف صورة؛ فإن قيل: الشرطية لا يتم[2] لأن الشرط نداء المعرف باللام؛ أي: معرف كان وظاهر[3] أنه لا يترتب عليه هذا الجزئي. **قيل**: الكلام محمول على حذفٍ، أومجازٍ فإنه أريد به اللفظ فهوعلَمٌ، والعلمُ يصحُّ تأويله بصفة اشتهر بها؛ نحو: [ب/ 139أ] «لكل فرعون موسى»، و:

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمَطِيِّ[4]

أي: لكل جبار[5] قاهر[6] عادلٌ، ولا راعي الليلة للمطي؛ فيكون المعنى[7]: كل كلام [هـ/ 169أ] وسط فيه؛ أي: وكل كلام[8] وسط فيه اسم الإشارة؛ فلا يلزم ملزومية[9] الكليِّ للجزئيِّ.

(وَيَا هَذَا الرَّجُلُ): بتوسط «هذا».

(وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ): بتوسط[10] الأمرين تكثيرًا[11] للتشويق والتوجه بإتيان مبهم بعد مبهم وتأخير[12] البيان، والمبهم الثاني وإن لم يكن محتاجًا إليه لكن فيه فائدةٌ؛ وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة التشويق فيه.

---

[1] قوله: «آلَّتي» ليس في (ي).

[2] في (هـ)، (ي): «تتم».

[3] في (هـ): «فظاهر».

[4] البيت من بحر الرجز، غير منسوب في الكتاب لسيبويه (2/ 296)، والمقتضب للمبرد (4/ 262)، والأصول في النحو(1/ 382)، ورسالة الملائكة (1/ 45)، والبديع في علم العربية (1/ 584)، واللباب في علل الإعراب والبناء (1/ 243)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 96)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 175)، وارتشاف الضرب (3/ 1307)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 586).

[5] بعده في (ي): «ظالم».

[6] في (هـ)، (ب): «قهار».

[7] بعده في (ب): «قيل».

[8] قوله: «وكل كلام» في (أ): «وكلام».

[9] في (ي): «ملزمية».

[10] في (أ)، (هـ): «بتوسيط».

[11] في (ي): «تكثر».

[12] في (ي): «وتأخر».

(وَالتَزَمُوا)؛ أي: النحاةُ.

(رَفْعَ الرَّجُلِ): وإن كان صفة وحقُها جواز الوجهين؛ كما مرَّ.

(لِأَنَّهُ)؛ أي: الرجل.

(المَقْصُودُ): واقعًا لا لفظًا حيثُ أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود، وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيثُ إنه منادى مستقل فلا يثبت بدليته[1]، ولأن البدل في حكم تكرير العامل فيلزم دخول «يا» في المعرف حكمًا.

(وَتَوَابِعَهُ)؛ أي: التزموا رفعَ توابعَ الرجلِ؛ نحو: «يا أيها[2] الرجل ذو[3] المال».

(لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ[4])؛ أي: معرب واحد لا محل له سوى الرفع وتوابع[5] المعرب في باب «النداء» لا يتبع غير إعرابه بخلافِ: «إن زيدًا قائم وعمرو»، و: «أعجبني ضرب زيد وعمرو»، و:

يَذْهَبْنَ[6] فِي نَجْدٍ وغَوْرًا[7] غَائِرَا[8]

وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظًا ومحلًا؛ لأن المتبوع ثمة باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الإيراد المذكور إلى زيادةِ (34/أ) قيدٍ.

(وَقَالُوا يَا اللهُ): جوابُ سؤال وهذا من حيث المعنى استثناءٌ من القاعدة [ي/ 41أ] المذكورة.

(خَاصَّةً)؛ أي: خص بذلك خصوصًا لامتناع التوسط؛ لأنَّ «يا» يستلزم[9] التعدد و«ها»[10] للتنبيه، والله تعالى متعالٍ عن التعدُّد والتنبيه و»هذا» للإشارة الحسية والله تعالى

---

(1) في (ب): «بدلية».

(2) في (هـ)، (ب): «أيهذا».

(3) في (ب): «و».

(4) في (هـ)، (ي): «المعرب».

(5) في (هـ)، (ب): «فتوابع».

(6) في (أ): «ويذهلني»، وفي (ي): «ويذهبيّن».

(7) في (ب): «وغوط»، وضبط في (هـ)، (ي) بتنوين الراء بالفتح والكسر.

(8) البيت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج في الكتاب لسيبويه (1/ 94)، وشرحه للسيرافي (1/ 397)، والخصائص لابن جني (2/ 434)، وتوجيه اللمع (ص 378)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 424).

(9) في (ي): «استلزم».

(10) في (ي): «وهاء».

متعالٍ عن ذلك ولوسلم جوازه على التجوز؛ كما في: {ذلكم الله ربي} [الشورى: 10] [هـ/ 69ب] كان محمولًا على «أي» طردًا للباب، ولأن لامها[1] صارت جزءَ الكلمة بالعَلمية، وكانت[2] في الأصل عوضًا عن همزة «إله» [ب/ 39ب] فاضمحلَّ فيه جهة صحة التعريف بوجهين فلم يعتبر[3] بخلافِ «النجم والناس»؛ وفيه: أنه يوجب صحة أن يقالَ بالناس[4] بعد العلمية؛ وفيه: أن علميته[5] لا يوجب[6] هجرَ[7] الأصل بخلاف: «يا الله».

(وَلَكَ): وأصل[8] الخطاب أن يكون لمعيَّن، وقد يكون لغير معيَّنٍ وهنا كذلك.

(فِي مِثْلِ)؛ أي: في[9] المنادى إذا كرِّر بلفظه مضافًا إلى اسم آخر:

(يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ): **لَا أَبَا لَكُمْ** — **لَا يَلْقَيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ**[10]

(الضَّمُّ): على أنه منادى مفرد معرفة.

(وَالنَّصْبُ): على أنه مضاف إلى «عديٍّ» المذكور و«تيم» الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه أومضاف إلى «عدي» المحذوف بقرينة المذكور[11] على نحوقولِه:

---

(1) بعده في (ب): «نها».

(2) في (ي): «ولوكانت».

(3) بعده في (ي): «فيه».

(4) في (ب): «يا الناس».

(5) في (أ)، (ب): «علمية».

(6) في (هـ)، (ب): «توجب».

(7) بعده في (ي): «استعمال».

(8) في (ي): «أصل».

(9) بعده في (ي): «المثل».

(10) البيت من بحر البسيط، وهوجرير بن عطية في ديوانه (1/ 285)، وهوفي الكتاب (1/ 53، 2/ 205)، والمقتضب (4/ 227)، والأصول في النحو(1/ 343)، والخصائص (1/ 345)، وشرح أبيات سيبويه (1/ 142)، والبديع في علم العربية (1/ 407)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 347)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 778)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 416).

(11) في (هـ): «المحذوف».

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

ولا يجوزُ في الثاني إلا النصبُ؛ لأنه إما تابع مضاف[2] أوتابع غير مضافٍ.

(وَ): المنادى **(المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ)**؛ أي: في المضاف إلى ياء المتكلم الوجوهُ الأربعةُ؛ أي: تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب يائها[3] ألفًا.

(يَا غُلَامِي): فاعل «يجوز»؛ أي: يجوز فيه؛ مثل: «يا غلاميْ» بسكون الياء، وأصلها الفتحُ؛ ككافِ الخطاب والسكون للتخفيفِ.

(وَيَا غُلَامَا): بقلب الياء ألفًا والكسرة فتحةً، أوبحذف الياء وتعويض الألف عنها.

(وَيَا غُلَامِ)؛ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرةِ.

(وَبِالهَاءِ وَقْفًا): عطف الظرفية على الفعلية[4]؛ أي: المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفًا[5]؛ أي: حال كونه موقوفًا أوعلى محذوف[6]؛ أي: يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفًا، أوخبر مبتدأ محذوف؛ [هـ/ 170] أي: وهوبالهاء وقفًا، أومتعلق [ي/ 41ب] فعل محذوف؛ أي: يتوقف[7] عليه بالهاءِ وقفًا؛ فقوله: «وقفًا» حال أومصدر لفعل محذوف[8]، أوظرف أيَ في الوقفِ.

---

[1] صدر بيت من بحر المنسرح، وعجزه:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ

وهوللفرزدق في ديوانه (ص215) طبعة الصاوي، وهوفي الكتاب (1/ 180)، والمقتضب للمبرد (4/ 229)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 316)، والخصائص (2/ 409)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 86)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 286)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 97).

[2] قوله: «مضاف» ليس في (هـ).

[3] في (هـ)، (ب): «الياء».

[4] في (ي): «الفاعلية».

[5] بعده في (ي): «حال».

[6] في (ي): «محذوفا».

[7] في (ا): «توقف»، وفي (هـ): «يوقف».

[8] في (ا)، (ي): «المحذوف».

(وَقَالُوا: يَا أَبِي وَيَا أُمِّي): كسائر ما أضيف إلى الياء[1] مع زيادة وجوه أخرى لكثرة استعمال ندائهما، وورود السماع إلى[2] ذلك: «ويا أبتِ ويا أمتِ» بحذف (34/ ب) الياء وتعويض التاء، أو بقلب الياء تاءً وتاء[3] التأنيث في[4] «أبت» للمبالغة كعلامة [ب/ 140] كذا في تفسير إيجاز البيان، وإنما طولت التاء[5] فيهما لكونهما عوضًا عن الياء؛ كتاء «بنت[6] وأخت» عن الواولكنها توقف عليها بالهاء بخلاف تاء «أخت وبنت»؛ لأن أصل[7] هذه أصلٌ، وأصل تلك زائدة فيفترقان[8].

(فَتْحًا): على وفق[9] حركة الياء.

(وَكَسْرًا): على وفق[10] طبيعة الياء. و»ضمًّا» أيضًا لإجرائه مجرى المفرد ولم يذكره للقلة. وقوله: «فتحًا وكسرًا» حال[11].

(وَبِالْأَلِفِ): عطف على محذوف؛ أي[12] بغير الألف وبالألف[13]؛ فيقال: «يا أبتا» بإبدال الياء ألفًا تخفيفًا[14]، وفيه[15].

---

(1) في (ي): «ياء المتكلم».

(2) بعده في (ي): «غير».

(3) قوله: «وتاء» ليس في (ب).

(4) بعده في (ي): «يا».

(5) في (ي): «الياء».

(6) في (ب)، (ي): «التأنيث».

(7) قوله: «أصل» ليس في (ي).

(8) انظر: شرح كتاب سيبويه (5/ 116)، والخصائص لابن جني (1/ 201)، ورسالة الملائكة للمعري (1/ 147)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (1/ 271)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 468)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 83)، والكناش في النحووالصرف (1/ 373)، وارتشاف الضرب (2/ 585)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (3/ 1208)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 392)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 441)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 156)، وحاشية الصبان (3/ 375).

(9) في (ي): «وفقه».

(10) في (ي): «قف».

(11) انظر: الفوائد الشافية في إعراب الكافية لزيني زاده (432).

(12) في (ا): «أو».

(13) في (هـ): «أوبالألف».

(14) في (ا): «تخففا».

(15) كتب في (ي): «لأنَّ التاء لما كان بدلًا عن الياء فالألف لا يكون بدلا إلا أنهم يجوزون الجمع بين العوضين، ولا يجوزون الجمع بين العوض والمعوض عنه كما في «أنني». غياث». اهـ.

(دُونَ اليَاءِ)؛ فلا يقال: يا «أبتي»[1]، تحرزًا عن الجمع بين العوضِ والمعوض عنه

(وَ): قالوا **(يَا ابنَ أُمَّ وَيَا ابنَ عَمَّ)**؛ أي: إذا كان المنادى لفظ «ابن» مضافًا إلى لفظ «أم» أو»عم» مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مع زيادة وجهٍ[2].

(خَاصَّةً)؛ أي: يخصُّونهما[3] خصوصًا؛ فلا يقال: «يا ابن أخي ويا ابن خالي[4]» على الوجوه المذكورة؛ بل على ما جاء[5] في غيرِ المنادى.

(مِثْلَ: بابَ يَا غُلامِي): فقالوا: «يا ابن أميَ»، و: «يا ابن عميَ»، و: «يا ابن أمي»، و: «يا ابن عمي»، و: «يا ابن أمُّ»، و: «يا ابن عمُّ»، و: «يا ابن أما»، و: «يا ابن عما» مع زيادةِ وجهٍ شذَّ في المضاف إلى ياء المتكلم؛ وهوحذف الألف والاكتفاء بالفتح[6].

[هـ/ 70ب] **(وَقَالُوا يَا ابنَ أُمَّ وَيَا ابنَ عَمَّ)**: بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة[7] لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف.

[ترخيم المنادى]

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: **(وتُرْخِيمُ المُنَادَى جَائِزٌ[8] وَفِي غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ)**؛ أي: يفعل الترخيم في غير المنادى لأجل الضرورة؛ فيكون[9] مفعولًا له [ي/ 42أ]

---

(1) في (هـ): «لأبتي»، وفي (ب): «ويا أمتي».

(2) في (ي): «الوجه».

(3) في (أ): «يخصها»، وفي (ي): «يخصونها»، وكتب في حاشية (ي): «يخص منهما»، ورمز عليه.

(4) في (ي): «حال».

(5) في (ي): «جاز».

(6) انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 214، 3/ 214)، والمقتضب (4/ 251)، والأصول في النحو(1/ 341)، وشرح كتاب سيبويه (5/ 116)، واللباب في شرح علل البناء والإعراب (1/ 341)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 355)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 406)، وارتشاف الضرب (3/ 1613)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (2/ 1088)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 3582)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 339)، والمقاصد النحوية (4/ 1727)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 41)، وحاشية الصبان (2/ 237).

(7) في (ي): «بالفتح».

(8) كتب في (ي): «أي: واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعريه دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى.جامي جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

(9) في (ب): «فتكون».

لفعل الترخيم دون جوازه، وإلا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل؛ لأن المضطر الشاعر، والجواز صفة الترخيم[1] فعلى هذا المرخِّمُ والمضطرُ واحدٌ، ومنع رفع قوله: «ضرورة» ليس بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف[2] مضاف؛ أي: هو[3] في غير المنادى أثرُ ضرورةٍ، أوبفعلِ[4] ضرورةٍ، أو[5] مبالغة.

(وَهُوَ)؛ أي: الترخيم.

(حَذْفٌ): مصدر [ب/ 40ب] ترك فاعله ومفعوله.

(فِي آخِرِهِ)؛ أي: في آخر الاسمِ في التركيب دون الإفراد؛ فلا يرد حذف الأواخر في نحو «يد[6] ودم» وغيرهما.

(تَخْفِيفًا)؛ أي: لأجل التخفيف لا لقانون تصريفيٍّ وسماع لغويٍّ[7].

(وَشَرطُهُ)؛ أي: الترخيم[8].

(أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا)؛ أي: عدم كون الاسم مضافًا؛ لأن آخر المضاف وسطه حكمًا والترخيمُ يختص بالآخرِ والمضاف[9] إليه (35/أ) غير المنادى[10] فلا مساغ للترخيمِ في جزء ما،

---

(1) بعده في (ي): «والتقدير يفعل الترخيم للاضطرار».

(2) في (هـ): «لحذف».

(3) في (ب): «وهو».

(4) قوله: «بفعل» ليس في (هـ)، وفي (أ): «فعل».

(5) قوله: «أو» ليس في (هـ)، (ب).

(6) في (هـ)، (ب)، (ي): «يد».

(7) كتب في (ي): «أي: لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف. فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور في قوله: «في آخره» راجع إلى الاسم. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

(8) كتب في (ي): «أي: شرط ترخيم المنادى، على التقدير الأول، أوشرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني في أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية. جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

(9) في (أ): «المضاف» بدون واو.

(10) في (ي): «للمنادى».

واكتفى بالمضاف عن المشبه[1] به؛ أي: المضارع للمضاف[2] إذ هما متحدان في الحكم، وأما نحوُ: «يا صاح» في يا صاحبي فشاذٌ[3]، ولوقال: وشرطه أن يكون مفردًا لكان أولى.

(وَلَا مُسْتَغَاثًا)؛ لأن المطلوب فيه مدُّ الصوت، والحذفُ ينافيه ولا غيرهما من المندوب، وإنما لم يذكر المندوب لأنه غيرُ منادى عندَه.

(وَلَا جُمْلَةً)؛ لأن الجملة محكية كما هي.

(وَيَكُونُ)؛ أي[4]: الاسم المرخم.

(إِمَّا عَلَمًا)؛ لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف[5] الصفات[6].

(زَائِدًا)؛ لئلا يلزمَ إخلال البنية. [هـ/ 171أ]

(عَلَى ثَلَاثَةٍ): وأجاز الكوفيون: «يا عُمَ» في[7] «عمرو»[8] وبعضهم: «يا زي» في: «يا زيد».

(وَإِمَّا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ)[9]؛ فحينئذٍ لا يشترط الزيادة والعلمية؛ نحويا «ثب» علمًا أوغير علم؛ لأنَّ الإخلال حينئذٍ لوكان لكان من قبل[10] الواضع؛ لأن تاء التأنيث ليست بداخلة في البنية

---

(1) في (ب): «الشبه».

(2) قوله: «أي المضارع للمضاف» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه (5/ 75)، ورسالة الملائكة (1/ 23)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 338)، وشرح الرضي على الشافية (4/ 320)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 391)، وارتشاف الضرب (5/ 2246)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (2/ 703)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 3927)، والمقاصد النحوية (1/ 134)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 221).

(4) قوله: «أي» ليس في (ب)، (ي).

(5) كتب في حاشية (ي): «غير العلم بخلاف»، ورمز عليه.

(6) في (ب): «الصوت».

(7) بعده في (هـ): «يا».

(8) في (ب): «عمر».

(9) كتب في (هـ): «وإن لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ؟ ولم يبالوا ببقاء نحو»ثبة» و»شاة» بعد الترخيم على حرفين لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 341).

(10) في (ي): «قبيل».

فلا يشترطُ الزيادة على الثلاثة ولا العَلَمية لعدم اللبس حيثُ يبقى ما قبل التاء[1] على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاءِ وإن لم يكن علمًا.

(فَإِنْ كَانَ): تفسير[2] لكمية المحذوف.

(فِي آخِرِهِ)؛ أي[3]: آخر الاسم الذي أُريد ترخيمه؛ وهوخبر[4] «كان».

(زِيَادَتَانِ): كائنتان.

(فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ): في الزيادةِ دفعة واحدة لمعنى واحد، والحكم [ي/ 42ب] فبهما وليسا[5] في الحكم؛ فهوظرف اعتباريٌّ أو[6] العبارة محمولة على القلب.

(كَأَسْمَاءَ): قيل إنه «فعلاء» والأصل «وَسماءُ» من الوسامة فقلبت واوها همزة كـ «إناء» واحد[7].

(وَمَرْوَانَ): فيقال: «يا اسمَ ويا مروَ» فإن الألف والهمزة في آخر أسماء زيادتان في حكم الواحدة[8] وكذلك الألف والنون في «مروان».

(أوحَرْفٌ): عطف على «زيادتان».

(صَحِيحٌ): صفة حرف.

[ب/ 41أ] **(قَبْلَهُ)**؛ أي: قبل ذلك الحرف.

(مَدَّةٌ): حرفُ علةٍ زائدةٌ حركةَ ما قبلها توافقها، وبين القسمين عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ إذ ربما يصدق القسم الأول دون الثاني؛ كـ«بصريٌّ»، وربما يصدق الثاني دون الأول؛ كـ «منصور» وربما يجتمعان كـ «أسماء ومروان»؛ فلذا[9] لم يكتفِ بأحدِهما[10].

---

[1] في (ي): «الياء».

[2] في (ي): «تفسيرا».

[3] بعده في (ي): «في».

[4] في (ب): «غير».

[5] في (ب): «وليستا».

[6] في (ب): «و».

[7] في (ي): «واحدة».

[8] في (ي): «واحدة»، وكتب في حاشيتها: «الواحد»، ورمز عليه.

[9] في (هـ): «فلذلك».

[10] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (2/ 293)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 382)، وسفير السعادة وسفير الإفادة (1/ 62)، والممتع الكبير في التصريف (1/ 107)، وشرح الرضي على الشافية (4/ 71)، والكناش في فني النحووالصرف (2/ 223)، وارتشاف الضرب (2/ 881)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3627)، وشرح الشاطبي على الألفية (8/ 225).

(وَهُوَ أَكْثَرُ): الجملة[1] حالية.

(مِنْ): تفصيلية.

(أَرْبَعَةِ) أحرفٍ؛ لئلا يلزم إخلالُ البنية بحذف الحرفين.

(حُذِفَتَا)[2]؛ أي: حُذِفتِ الحرفان، وهوجزاء الشرط[3]؛ نحو: «منصور وعمار وإدريس» **بخلاف**: «سعيد وثمود[4] وعماد».

(وَإِنْ كَانَ): الاسم المرخم[5].

(مُرَكَّبًا)؛ كـ «بعلبك» [هـ/ 71ب] و: «خمسةَ عشرَ» علمين.

(حَذَفَ الاسمِ الآخِرِ)؛ فيقال في «بعلبك»: «يا بعل»، وفي: «خمسة عشر»: «يا خمسة» لتزوله[6] منزلةَ تاء التأنيث في كونهما[7] كلمة على حدة (35/ ب) صارت بمنزلةِ الجزءِ.

(وَإِنْ كَانَ): الاسم المرخم[8].

(غَيْرُ ذَلِكَ)؛ أي: غير ما كان في آخره زيادتان، أوحرف صحيح قبله مدة وهوأكثر من أربعة أحرف، أوكان الاسم المرخم[9] غير ما ذكر.

(فَحَرْفٌ[10] وَاحِدٌ)[11]؛ أي: فالمحذوف منه حرف واحد؛ لحصول الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الأكثر؛ نحو: «يا حار» و: «يا مال»؛ في: «يا حارث ويا مالك» أتى ههنا بالجملة الاسمية؛ لكون هذا القسم كثيرًا مستمرًا.

---

(1) في (هـ): «والجملة».

(2) في (ي): «حذف».

(3) في (ي): «للشرط».

(4) قوله: «سعيد وثمود» في (ب)، (ي): «ثمود وسعيد».

(5) قوله: «المرخم» ليس في (أ)، (ب).

(6) في (ب)، (ي): «لتنزله».

(7) في (ي): «كونها».

(8) قوله: «المرخم» ليس في (هـ).

(9) في (هـ)، (ي): «الأخير».

(10) في (أ): «وبحرف».

(11) كتب في (ي): «واحترز به عن نحو»ثمانية«، و»مرجانة« أسماء فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولا، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 342).

(وَهُوَ)؛ أي: المحذوف.

(فِي حُكْمِ الثَّابِتِ): فيبقى ما قبله[1] كما كان

(عَلَى): الاستعمال.

(الأَكْثَرِ فَيُقَالَ)؛ أي: إذا كان كذلك «فيقال» أوعطف على الاسمية السابقة مؤولة[2] بالفعلية؛ كأنه قيل يجعل[3] المحذوف ثابتًا.

(يَا حَارِ): بكسر الراء في «يا حارث»، وقوله: «يا حار» مفعول ما لم يسم فاعله.

(وَيَا ثَمُو): بواوبعد ضمة في «يا ثمود» [ي/ 143أ] ولوجعل المحذوف منسيًا والواوآخرًا لوجب قلبها ياء لوقوعها طرفًا بعد ضمةٍ.

(وَيَا كَرَوَ): بواومفتوحة بعد فتحة ولا تقلب ألفًا لوقوع الساكن بعدها؛ وهوالألف المحذوف؛ أي[4]: الذي هوفي حكم الثابت وَلولم يكن في حكم الثابتِ[5] لقيل «يا كرا» لارتفاع المانع.

(وَقَدْ): للتقليل.

(يُجْعَلُ): ما بقي بعد الحذف.

(اسْمًا بِرَأْسِهِ)؛ كأنه لم يحذف عنه شيء فيكون له [ب/ 41ب] في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكمُ نفسه لا حكمُ الأصلِ.

(فَيُقَالُ: يَا حَارُ): في «يا حارثُ» بالضم[6] كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضمُّ.

(وَيَا ثَمِي): في «يا ثمود»؛ لأنه لما جعل ثمود[7] اسمًا برأسه صارت الواوطرفًا بعد ضمَّة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كـ: «أدل».

(وَيَا كَرَا): في «يا[1] كروان»؛ لأنه لما جعل «كرو» اسمًا برأسِه ارتفع مانع الإعلال

---

(1) في (هـ)، (ب)، (ي): «قبله».

(2) في (ب): «المؤلة».

(3) في (هـ): «بجعل».

(4) قوله: «أي» سقط من (أ)، (ب).

(5) قوله: «ولولم يكن في حكم الثابت» سقط من (أ).

(6) في (ي): «بالضمة».

(7) في (هـ)، (ب): «ثمو».

(1) قوله: «يا» ليس في (هـ).

وهووقوع [هـ/ 171أ] الساكن[1] بعدَ الواوفانقلبت[2] لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفًا[3].

[أسلوب النُّدبة]

(وَقَدِ): للتقليل.

(اسْتَعْمَلُوا)؛ أي: العرب.

(صِيغَةَ النِّدَاءِ)؛ وهي «يا».

(فِي المَنْدُوبِ وَهُوَ)؛ أي: المندوبُ.

(المُتَفَجَّعُ عَلَيهِ)؛ أي: الذي تفجع عليه؛ أي: لأجله والتفجع: التحزنُ؛ فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكرِ المتفجعَ منه[4]؛ نحو: «واويلاه وامصيبتاه واحزناه واحسرتاه[5]»، ونحوذلك قيل هوداخل في المتفجع لأجلِه فلا حاجة إلى ذكره على حدةٍ[6].

(بـ «يا» أو»وا»): صلة[7] المتفجع عليه، والباء للإلصاق؛ أي: المتفجع عليه الملتصق بيا أوواو[8] في جعلها للسببية أوالاستعانة نظر.

(وَاخْتَصَّ): المندوب[9].

(بوَا)؛ أيِ: انفرد «بوا»؛ أي لا يدخل «وا» في غيره، والباء داخلة في المختص دون المختص به.

(وَحُكْمُهُ)؛ أي: المندوب.

---

(1) قوله: «وقوع الساكن» في (أ): «وقوعه».

(2) بعده في (ب): «ألفا».

(3) قوله: «ألفا» ليس في (ب).

(4) في (ب): «عنه».

(5) قوله: «وواحزناه ووحسرتاه» في (ي): «ووحيرتاه».

(6) كتب في (ي): «فالمتفجع عليه عدما: ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب. والمتفجع عليه وجودًا: ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت. فالحد شامل لقسمي المندوب، مثل: يا زيداه، ويا عمراه، ومثل : يا ويلاه، ويا حسرتاه، ويا مصيبتاه. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 345).

(7) في (ي): «صفة».

(8) في (هـ)، (ب)، (ي): «وا و».

(9) قوله: «المندوب» ليس في (ب)، (ي).

(فِي الإِعْرَابِ[1] **وَالبِنَاءِ)**: تمييز[2]؛ أي: حكمه من حيث الإعراب والبناء.

(حُكْمُ المُنَادَى)؛ أي: كحكم المنادى إلا بقلةٍ، (36/أ) أوحكم إعرابه وبنائه مثل حكم إعراب المنادى وبنائه؛ أي: إن كان مفردًا معرفة فيضم وإن كان مضافًا أومضارعًا له فينصب ولا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعروف.

(وَلَكَ)؛ أي: جاز أوجائز لك.

(زِيَادَةُ الأَلِفِ): إضافة المصدر إلى المفعول؛ وهومبتدأ أوفاعل «جاز» المقدر.

(فِي آخِرِهِ)؛ أي: المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة. [ي/ 43ب]

(فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ)؛ أي: لبس[3] ذلك اللفظ بغيره.

(قُلْتَ): جزاء الشرط «واغلامكيه» في: «واغلامك»؛ إذ لوزيدتَ الألف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدتِ الياء على وفق حركة الكاف.

و**(وَاغُلَامَكُمُوهُ)**: في «واغلامكم»؛ إذ لوزيدت الألف، وقيل: «واغلامكماه» لالتبس [ب/ 142أ] خطابُ الجمع بخطاب التثنية[4].

[هـ/ 72ب] **(وَلَكَ الهَاءُ)**؛ أي: جاز أو[5] جائز لك الهاءُ؛ أي: هاء السكت[6] لبيان حرف المدِّ وهي الألفُ.

(فِي الوَقْفِ): ظرف قوله «لك» أوظرف «جاز» المقدر، أوظرف الزيادة المقدرة مضافًا[1] إلى الهاءِ.

---

[1] في (أ): «المعربات».

[2] في (ب)، (ي): «تميز».

[3] في (ب): «ليس».

[4] انظر: الكتاب لسيبويه (2/ 224)، والمقتضب للمبرد (4/ 274)، وشرح كتاب سيبويه للرماني (ص 187)، والخصائص (3/ 131)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 343)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 347)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 131)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 417)، وارتشاف الضرب (5/ 2218)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (3/ 1124)، ومغني اللبيب (ص 157)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 397)، والمقاصد النحوية (4/ 1794).

[5] في (ي): «و».

[6] في (ي): «السكتة».

[1] في (هـ): «مضاف»، وفي (ب): «مضافة».

(**وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ**[1])؛ أي: المشهور ليعذر بمعرفته في ندبته والتفجع[2] عليه، وهذا مستثنى مفرغ مفعولُ[3] ما لم يسم فاعله.

(**فَلَا يُقَالُ وارجلاه**)؛ أي: لا يقالُ هذا اللفظ لرجل غير معين.

(**وَامْتُنِعَ**): عطف على قوله: «لا يندب» دون قوله «فلا يقال»؛ وإلا يلزم أن يكون نتيجة[4] لما[5] سبق وليس كذلك.

(**مِثْلَ: وَازَيدَ الطَّوِيلَاهُ**): بإلحاق الألف بالصفة مع كونها[6] غير مندوبٍ وغير ممتزجٍ به لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة؛ قال الله تعالى: {وإنه لقسم لوتعلمون عظيم} [الواقعة: 76]، بخلاف المضاف والمضاف إليه حيثُ أجازوا[7]، و: «واأمير المؤمناه»، «واعبد[8] المُطَّلباه»؛ لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما، وكذا يلحقُ الجزءَ الأخير من المضارع[9] للمضافِ؛ نحو: «يا طالعًا جبلاه»، وكذا يلحق آخر الصلة في السعة وقراءة ابن عامر: «قَتْلُ أَوْلَادَهَمُ شُرَكَائِهِم» واردة[10] على الشذوذِ[11].

---

[1] في (ي): «لمعروف».

[2] في (ب): «والمتفجع».

[3] قوله: «مفعول» ليس في (أ)، (ي).

[4] في (ب): «متنيجة».

[5] في (ي): «ما».

[6] في (أ)، (ي): «كونها».

[7] في (ب): «أجاز».

[8] في (ب): «وواعبد».

[9] في (ي): «المضاف».

[10] في (ي): «وارد».

[11] قرأ العشرة عدا ابن عامر: {وَكَذَلِكَ زين لكثير من الْمُشْرِكين قتل أَوْلَادهم شركاؤهم} [الأنعام: 137]، وانظر قراءة ابن عامر في: المبسوط في القراءات العشر (ص 203)، والسبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية: 1400هـ- 1980م، (ص 270)، وحجة القراءات لابن خالويه (ص 273)، والإقناع في القراءات السبعة، لابن الباذش، دار الصحابة للتراث- طنطا، (ص 321)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (2/ 262).

(خِلَافًا لِيُونُسَ)؛ أي: يخالف هذا القول خلافًا ليونس؛ فإنه أجاز إلحاق الألف بالصفة كالمضاف إليه؛ لأن الاتحاد بينهما معنى لا يقتصر[1] في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف إليه لفظًا.

(وَيَجُوزُ)؛ بقرينةٍ.

حذف المنادى

(حَذْفُ حَرْفِ): إضافة المصدر إلى المفعول.

(النِّدَاءِ إِلَّا): مقارنًا.

(مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ)؛ أي ما كان نكرة قبل النداء؛ لأن المعرِّف للجنس هوحرفُ النداء فحذفه ملتبسٌ، ولأن «يا» فيه نائبة عن اللامِ[2] في التعريفِ؛ فلوحذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب، ولأنَّ نداءَه لم يكثر [هـ/ 173أ] كثرةَ نداءِ العلم فلوحذف فيه[3] حرف النداء لم يسبق[4] الذهنُ إلى أنه منادى.

واسمُ **(الإِشَارَةِ)**؛ لأنه كاسمِ الجنس في الإبهامِ. [ي/ 144أ]

(وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ)؛ [ب/ 42ب] لأنَّ المطلوب فيهما مدَّ الصوتِ والحذفُ ينافيهِ؛

(نَحْوَ: {يُوسُفَ})؛ (36/ ب) أي: يا يوسف بقرينةِ المقام[5].

({أعرض عن هذا} [يوسف: 29] و: «أيها الرجل»)؛ أي: يا أيها الرجلُ؛ لأن صورة «أيها» تختصُّ بالنداءِ.

(وَشَذَّ): جواب سؤال حيث[1] يرد حذف حرف النداء من اسم الجنسِ.

(أَصْبِحْ لَيْلُ)؛ أي: يا ليل.

---

(1) في (هـ): «يقصر».

(2) في (هـ): «لام».

(3) في (ي): «منه».

(4) في (ب): «يلق».

(5) كتب في حاشية (ي): «فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة «الله»؛ فإنه لا يحذف منه إلا مع ابدال الميم المشددة منه، نحو: اللهم، أوبغير بدل « نحو{يوسف}. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 348).

(1) قوله: «حيث» ليس في (ب).

(وَافْتَدِ مَخْنُوقُ)؛ أي: يا مخنوق والافتداءُ: «بان[1] خريدن»[2].

(وَأَطْرِقْ كَرَا)؛ أي: يا[3] كروان وهوشادٌ؛ **بثلاثة وجوه:**

- حذفُ حرف النداء من اسم الجنس.
- وترخيمُ غيرِ العلم.
- وجعل المرخم اسمًا برأسه.

وهومثل يضرب المرء الضعيف بالانقياد عند حصول من هوأعلى وأقوى منه، وتمام المثل: **«أطرِق كَرَا أطرق كرا[4] إن النعامةَ في القِرَى»**، و»كَرَا» طائر ضعيف طويل العنق، وقيل هذا القول رقيةٌ للعرب[5] ليصادَ به الكروانُ[6].

(وَقَدْ): للتقليل.

(يُحذَفُ الْمُنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ)؛ أي: وقت حصول قرينةٍ دالة على حذفه وتعيينه[7]

(جَوَازًا)؛ أي: حذفًا جائزًا.

(مِثْلَ: «ألا»): حرف التنبيه.

---

[1] في (هـ)، (ي): «باز»، وفي (ب): «جان».

[2] كذا في (أ) وما في الكلمة الأولى من الفروق، ولم أستطع معرفة مراد المصنف؛ فعلها كلمة فارسية لم يُبنْ عن معناها، وعليه: فلم أتفطن لها ولم أدلِ فيها بدلوي لجهلي بها، وعند مراجعتي إلى القواميس الفارسية والمعاجم ما ازددت إلا حيرة فوق حيرتي.

[3] قوله: «يا» ليس في (هـ)، (ب)، (ي).

[4] قوله: «أطرق كرا» ليس في (هـ)، (ب).

[5] في (هـ)، (ب): «العرب».

[6] انظر الأمثال السابقة وتوجيهاتها النحوية تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 231)، والمقتضب للمبرد (4/ 261)، وشرح كتاب سيبويه للرماني (ص 217)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 365)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 88)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 283)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1289)، وارتشاف الضرب (4/ 2180)، وتوضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك للمرادي (2/ 1083)، وتمهيد القواعد (7/ 3271)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 247)، وشرح المقاصد لبدر العيني (3/ 18)، والتصريح على التوضيح (2/ 209).

[7] في (أ): «وتعينه».

(«يَا اسْجُدُوا»): بالوقف على «يا»[1]، وابتداء[2] «اسجدوا»؛ أي: يا قوم اسجدوا والقرينة هنا[3] امتناعُ دخول «يا» على الفعل؛ بخلاف قراءة {ألَّا يسجدوا} [النمل: 25] بتشديد {ألَّ}ا و{يسجدوا} على صيغة المضارع؛ لأنه ليس من هذا القبيل؛ والله أعلم.

---

(1) في (ي): «ياء». والقراءة للكسائي وأبي جعفر من العشرة، وقرآها الباقون: { ألاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ ما تُخْفُونَ وَما تُعْلِنُونَ } [النمل: 25]، وانظرهما في: المبسوط في القراءات العشر (ص 332)، والسبعة في القراءات (ص 480)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص 271)، وحجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة- دمشق، (ص 526)، وجامع البيان في القراءات السبع (4/ 1433)، والإقناع لابن الباذش (ص 357).

(2) بعده في (أ)، (ي): «يا».

(3) قوله: «هنا» ليس في (أ)، (ي).

الباب الثالث

الاشتغال

(الثالث): من الأبواب الأربعة التي وجب حذفُ ناصب المفعول به فيها.

(ما) موصولة[1]، أوموصوفة[2]. وقوله:

(أضمر)؛ أي: قدر[3] صلة[4] أوصفة[5].

(عامله)؛ مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: «أضمر».

(على شريطة التفسير[6])؛ أي: إضمارًا واقعًا على شريطة[7] هو[8] تفسيره بما بعده؛ فهومن[9] [هـ/ 73ب] قبيل «إضافة العام إلى الخاصّ».

(وهوكلُّ اسم بعدَهُ)؛ أي: بعد ذلك الاسم.

(فعلٌ): مبتدأ وقوله «بعده» خبره أوفاعل قوله[10] بعده.

(أوشبهُهُ)[11]: عطف على قوله «فعل».

(مُشتغل)؛ أي: معرض.

---

[1] في (أ): «موصول».

[2] في (أ): «موصوف».

[3] قوله: «أي قدر» ليس في (هـ).

[4] في (ي): «صلته».

[5] في (ي): «صفته».

[6] كتب في حاشية (هـ): «الشريطة والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي: أضمر عامله بناء على شرط، وهوتفسيره أي: تفسير العامل بما بعده. وإنما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 350).

[7] في (ي): «شرط».

[8] في (هـ)، (ب): «هي».

[9] بعده في (هـ)، (ب): «باب».

[10] في (هـ): «لقوله»، وفي (ب): «يقوله».

[11] كتب في حاشية (هـ): «احترز به عن نحو»زيد أبوك« ولا يريد به أن يليه الفعل أوشبهه متصلا به، بل أن يكون الفعل أوشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو: »زيدا ضربه« و»زيدا أنت ضاربه«. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 151).

(عَنْه)؛ أي: عن ذلك الاسم، وقوله «مشتغل» صفة لأحد المذكورين[1] أيهما كان؛ لأن «أو» لأحد الأمرين غير معين أوصفة لفعل[2]؛ وفيه.

(بِضَمِيرِهِ)؛ أي: بسبب تعلق ضمير ذلك الاسم.

(أومُتَعَلِّقِهِ)؛ أي: متعلق [ب/ 143أ] [ي/ 44ب] ذلك الاسم أومتعلق ضميره.

(لَوسُلِّطَ عَلَيهِ)؛ أي: على ذلك الاسم لفظًا؛ إذِ التسليط تقديرًا[3] ثابت ولويقتضي[4] انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييد[5].

(هُوَ): تأكيد ضمير «سلط» لإبراز لصحة العطف.

(أومُنَاسِبُهُ): في موضعه.

(لِنَصْبِه؛ مثل: زيدًا ضَرَبْتُهُ): نظير الاشتغال بضميره.

(وَ): زيدًا.

(مَرَرْتُ بِهِ): نظيرُ تقدير مناسبه[6].

(وَ): زيدًا.

(ضَرَبْتُ غُلَامَهُ): نظير الاشتغالِ بالمتعلق وتقدير المناسب.

(وَ): زيدًا.

(حَبَسْتُ عَلَيهِ)؛ لأجله.

(يَنْصَبُ بِفِعْلٍ): مضمر محذوف.

(يُفَسِّرُهُ)؛ أي: يفسر ذلك الفعل.

(مَا بَعْدَهُ)؛ من «فعل» أوشبهه (37/أ) مشتغل عنه بضميره أومتعلقه.

---

(1) في (هـ): «الأمرين».

(2) في (ي): «بفعل».

(3) في (ب): «تقدير».

(4) في (هـ): «تقتضي».

(5) في (ي): «تقييده».

(6) كتب في حاشية (هـ): «مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، « و»زيدًا مررت به» « مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن «مررت» بعد تعديته بالبناء مرادف لـ «جاوزت». جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 152).

(أَيْ): حرفُ التفسير.

(ضَرَبْتُ): في «زيدًا ضربته[1]».

(وَجَاوَزْتُ): في «زيدًا مررت به».

(وأَهَنْتُ»: في «زيدًا ضربت غلامَهُ».

(وَلَابَسْتُ): في «زيدًا حبست عليه».

(وَيُخْتَارُ): في[2] الاسم[3] المذكور.

(الرَّفْعُ بالابْتِدَاءِ)؛ أي: بكونه مبتدأ أو[4] بالتجرُّد[5] عن العواملِ اللفظيةِ مسندًا إليه.

(عِنْدَ): ظرف «يختار».

(عَدَمِ قَرِينَةِ خِلَافِهِ)؛ أي: خلاف الرفع **وفيه وفيه؛ لأنه إذا عدم** قرائنِ[6] خلافِه؛ فهوراجحٌ حيثُ يوجبُ السلامةِ عن الحذفِ، أوخلاف اختيار الرفع من قرائنَ وجوب النصب واختياره ومساواتُه الرفع ووجوب الرفعِ.

(أوعِنْدَ وُجُودِ): [هـ/ 174أ] قرينة.

(أَقْوَى مِنْهَا)؛ أي: من قرينةِ خلافِه[7]؛ أي: إذا لم يوجد[8] قرينة خلاف الرفع أووجد، وكان قرينة الرفع أقوى.

(كَـ: «أَمَّا» مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ)؛ نحو: «لقيت القوم وأما زيد فأكرمته» فالعطفُ على الفعلية قرينةُ النصب، وأما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت[9] هذه للسلامة عن الحذفِ، وإنما يكون «إما» قرينة للرفع؛ لأنها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقْها فعلٌ؛ فلا

---

[1] في (ي): «ضربت».

[2] بعده في (هـ): «ذلك».

[3] في (ي): «اسم».

[4] في (هـ)، (ب)، (ي): «أو».

[5] في (ي): «بتجرده».

[6] في (ي): «قرينة».

[7] قوله: «خلافه» ليس في (هـ).

[8] في (هـ)، (ب): «توجد».

[9] في (أ): «رجحت».

يليها لفظًا إلا الاسم وذكر الطلب يشمل[1] الأمر والنهي والاستفهام[2] والتمني والعرض والدعاء وغيرها، والحكم مخصوصٌ بالأمر والنهي والدعاء فقط؛ ففي الإطلاق نظرٌ؛ إلا أن غيرها[3] لَمّا كان[4] يتضمَّن الصدرُ فيمتنع تسليطُه[5] على ما قبلها؛ فلا يكون [ب/ 43ب] من هذا الباب أصلًا فاستغني عن التقييد، ولوقال: «مع الخبر» لكان أخصر لكنه أشار[6] إلى انتفاءِ المؤثر [ي/ 145أ] في اختيار النصب[7].

وقوله «غير الطلب» احتراز عن الطلب؛ نحو: «رأيت القوم فأما زيدًا فلا تكرمه» فإن قرينةَ الرفعِ حينئذٍ[8] ليست بأقوى لمعارضة[9] لزوم كونِ الإنشاءِ خبرًا بسلامةِ[10] الحذفِ، لكن[11] الحذف[12] أهونُ من لزوم كونِ الإنشاءِ خبرًا لكثرتِه.

---

(1) في (ي): «يشتمل».

(2) قوله: «والاستفهام» ليس في (ي).

(3) بعده في (ي): «والحكم».

(4) بعده في (ب)، (ي): «مما».

(5) في (هـ)، (ب)، (ي): «تسليطها».

(6) في (ب): «إشارة».

(7) انظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 279)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 407)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 174)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2174)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص 525)، وتوضيح المقاصد والمسالك له (2/ 616)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 68)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 9)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 433)، وحاشية الصبان عليه (1/ 155).

(8) قوله: «حينئذ» ليس في (ي).

(9) في (ي): «لمعارضته».

(10) في (هـ): «سلامة»، وفي (ب): «لسلامة».

(11) في (هـ)، (ب)، (ي): «لكن».

(12) كتب أمامها في حاشية (هـ): «لكون الحذف، ح».

(وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ)؛ نحو: «خرجتُ فإذا زيد لقيتُه»؛ لأن الأكثر بعد «إذا» للمفاجأة[1] وقوعُ الاسميةِ، وقد رجَّحته[2] السلامة[3] عن الحذفِ؛ فيترجح[4] على قرينةِ اختيار[5] النصب، وهو[6] العطف على الفعلية، **وإنما قلنا**: إن الأكثر بعد «إذا» المفاجأة وقوع الاسمية بناءً على سماع النصب بعدها، وإلا فالقياس بعدها وجوبُ الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع؛ فإن قيل: قد ذكر في بحثِ الظروف أن «إذا» للمفاجأة[7] يلزم بعدها الاسميةُ، ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها، وهذا تناقضٌ قيل: المراد باللزوم (37/ب) فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي الاعتباري [ه/ 74ب] المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض[8].

(وَيُخْتَارُ النَّصْبُ): في ذلك الاسم.

(بِالعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ)؛ نحو: «خرجت فزيدًا لقيته».

(لِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ؛ نحوما): «زيدًا ضربته».

(وَحَرْفِ الاستِفْهَامِ)؛ نحو: «أزيدًا ضربته».

(وَ): بعدَ كلمةٍ.

---

[1] في (أ)، (هـ): «المفاجأة».

[2] في (هـ)، (ي): «رجحت»، وفي (ب): «رجحه».

[3] في (ي): «للسلامة».

[4] في (ي): «فيرجح».

[5] قوله: «اختيار» ليس في (هـ)، (ب).

[6] في (هـ)، (ب): «وهي».

[7] في (هـ): «المفاجأة».

[8] انظر: المقتضب للمبرد (2/ 57، 3/ 257)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 75، 430)، والتعليقة على شرح كتاب سيبويه (2/ 178)، والخصائص (2/ 73)، والبديع في علم العربية (1/ 635)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 116)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 238)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 535)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 343)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/ 111)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 275)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 349)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 986)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص 73).

(إِذَا الشَّرْطِيَّةُ[1])؛ أي: المنسوبة إلى الشرطِ؛ نحو: «إذا[2] زيدًا ضربته أضربْكَ[3]»، واحتُرز به عن «إذا» المفاجأة، وعند المبرِّدِ: يجب النصب بعدها.

(وَحَيْثُ): عطف على «إذا»؛ نحو: حيث زيدًا تجده[4] فأكرمْه.

(وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ): عطف على قوله «بعد»؛ أي: في وقت وقوع الأمر والنهي بعده؛ نحو: «زيدًا اضربه أولا[5] تضربه».

(إِذْ هِيَ)؛ أي: هذه المواضع؛ أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي، وإذا الشرطية وحيث وما قبل[6] الأمر والنهي.

(مَوَاقِعُ الْفِعْلِ)؛ أي: مواضعُ وقوعِه[7] فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل؛ [ب/ 144أ] لأن النفي والتردُّدَ الداعي إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دونَ الذواتِ، وكذا[8] معنى الشرطِ الذي تضمنه «إذا» و»حيث» مع عدم[9] رسوخِهما فيه بخلافِ سائرِ أدواتِ الشرطِ.

(وَعِنْدَ): عطف على قوله في الأمر.

(خَوفِ لَبْسٍ): [ي/ 45ب] إضافةُ المصدرِ إلى المفعول.

(الْمُفَسِّرِ)؛ أي: ما هومفسر نصبًا[10].

---

[1] قوله: «إذا الشرطية» في (ي): «إذالشرطية».

[2] قوله: «إذا» ليس في (هـ).

[3] في (أ)، (هـ): «ضربك».

[4] في (ب): «نجده».

[5] قوله: «أولا» في (أ)، (ي): «ولا».

[6] في (ي): «قيل».

[7] في (ي): «وقوع».

[8] في (هـ): «فكذا».

[9] قوله: «عدم» ليس في (هـ).

[10] كتب في حاشية (ي): «أي: التباس ما هومفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هومفسر في هذه الحال بل من حيث هوخبر في حال الرفع « بالصفة « فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أوصفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس إنما هوبين خبرية ذات ما هومفسر على تقدير النصب - ووصفيته لابينه - بوصف التفسير - وبين الصفة فإن التركيب لا يحتملها معا. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 356).

(بالصِّفَةِ): رفعًا؛ **فإن قيل**: فليجز الوجهان؛ كما في: «أقائم زيد»؟ **قيل**: كيف[1] يجوزُ ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره؛ **فإن قيل**: فليجب النصب إذِ التحرز عن اللبسِ واجب؟ **قيل**: هذا وهم اللبس، ولهذا سماه خوف اللبس.

(مِثْلَ: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} [القمر: 49]): بنصب «كلَّ» ولورفع بالابتداء وجعل **قوله** {خلقناه} خبرًا له خيفَ لبسه بالصفة باحتمال كون قولِه {بقدر} خبرًا، وهوخلاف **المقصود** فيكون المعنى {كل شيء} هومخلوقُنا كائن بقدر، **والمقصود**: كل شيء مخلوق لنا بقدر [ه/ 175أ]، والأول غير مقصود؛ حيث يكون قوله {خلقناه} قيدًا على ما هوالظاهر في **الصفة**؛ فتوهم[2] كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله[3] تعالى كما هومذهب المعتزلةِ[4] في أفعال العباد الاختيارية، وبهذا حصل الجواب عمَّا أورد في بعض الشروح من أن حاصل المعنيين واحدٌ ولا ضير[5] في الاحتمال[6].

---

[1] قوله: «كيف» ليس في (ي).

[2] في (هـ): «فيوهم».

[3] في (ب): «الله»، وقوله: «مخلوق لله» في (ي): «مخلوقة الله».

[4] المعتزلة: اسم يطلق على أول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام وأوجدت الأصول العقلية للعقائد الإسلامية وقد نشأت المعتزلة في البصرة في حدود نهاية المائة الأولى للهجرة في العصر الأموي، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي زمنًا طويلًا، ولكن اختلف العلماء في وقت ظهورها، فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب علي رضي الله عنه اعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فاعتزلوا الحسن ومعاوية رضي الله عنهما وجميع الناس، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة. والأكثرون على أن رأس المعتزلة هوواصل بن عطاء الذي كان تلميذًا للحسن البصري ثم اعتزله بسبب الحكم على مرتكب الكبيرة. انظر: الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية: 1397هـ- 1977م، (ص 156-158)، والملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، مؤسسة الحلبي- القاهرة، (1/ 54-56).

[5] في (ي): «خير»، وكتب فوقها في (ي): «ضير»، ورمز عليه.

[6] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 148)، وشرح كتاب سيبويه (2/ 7)، ونتائج الفكر في النحوللسهيلي (ص 336)، والبديع في علم العربية (1/ 89)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 505)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 142)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1617)، والتذييل والتكميل له (6/ 327)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 617)، وأوضح المسالك (2/ 148)، ومغني اللبيب (ص 526)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1686)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 99).

(وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ[1]**)**؛ أي: الرفع والنصب في الاختيار «أي» أيًا قصدوا منهما يكونُ مختارًا.

(فِي مِثْلِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ»)؛ أي: «عندَه» أو «في دراه»، ونحوذلك؛ وإلا لا يصحُ عطفُه[2] على الصغرى؛ لعدم الضمير فهوهنا[3] بعض التركيب؛ أي: يختار النصب ويستوي الأمران[4] فيما إذا عطف الجملة التي وقع (38/أ) فيها ذلك الاسم[5] على جملةٍ ذاتَ وجهينِ؛ أي: جملة اسمية خبرها فعلية فيصحُ رفعه على الابتداء ونصبُه بتقدير الفعل والوجهانِ مستويان[6] لحصولِ التناسب فيهما؛ **ففي الرفع**: يكون اسمية فيعطف[7] على الجملة [ب/ 44ب] الكبرى وهي اسمية[8]. **وفي النصب**: تكون[9] فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية؛ فإن قيل السلامة من[10] الحذف مرجحةٌ[11] للرفع. **قيل**: هي معارضة بقرب[12] المعطوفِ، **وفيه نظر**؛ لأنها إذا عطفت[13] على الكبرى فهي أيضًا قرينةٌ غيرُ مفصولةٍ عنها بشيءٍ فلا يتفاوتان قربًا وبعدًا.

والأولى أن يقال: إن قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارضٍ، وإن قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبارِ [ي/ 146] معارضٍ؛ إذ الحذف الذي هوكثير

---

[1] في (هـ)، (ب)، (ي): «الأمران».

[2] في (هـ): «عطفها».

[3] في (ي): «هاهنا».

[4] قوله: «ويستوي الأمران» ليس في (هـ)، (ي).

[5] قوله: «ذلك الاسم» في (ي): «لك ذاالاسم».

[6] في (ب): «المستويان».

[7] في (ي): «فعطف».

[8] قوله: «فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية» ليس في (هـ).

[9] في (هـ)، (ب): «تكون».

[10] في (ي): «عن».

[11] في (ب): «وحجة»، وفي (ي): «مرجح».

[12] في (هـ)، (ب): «لقرب».

[13] في (ب): «عطف».

الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قلَّ وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار[1].

(وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ): غير إما صريحًا أو[2] ضمنًا؛ كما في: «متى وحيثما[3] وأينما» إلا إذا لم يكُن راسخًا فيه؛ كـ إذا الشرطية، و: «حيث وإنما» يجبُ لأن الشرطية[4] يستلزم[5] الفعلَ.

(وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ): وهي «ألا وهلا ولولا ولوما» لاختصاصِها بالفعل[6].

[هـ/ 75ب] **(مِثْلَ: إِنْ زَيدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ)**: مثال حرفِ الشرطِ.

(وَأَلَا زَيدًا ضَرَبْتَهُ): مثال حرف التخضيض.

(وَلَيسَ مِثْلَ: أَزَيدٌ ذُهِبَ بِهِ مِنْهُ[7])؛ أي: مِمَّا أضمر عامله على شريطةِ التفسيرِ؛ لعدم كونه مِمَّا لوسُلِّط عليه هوأومناسبه لنصبه؛ لأن «ذُهِبَ» به لا يكاد ينصب بحالٍ، وكذا مناسبه لعدم كونه ناصبًا.

(فَالرَّفْعُ)؛ أي: فإذا كان كذلك؛ فالرفع واجبٌ[8]، أوفيجبُ الرفعُ.

---

[1] انظر: البديع في علم العربية (2/ 654)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 113)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 202)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 124، 297)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 174)، وارتشاف الضرب (2/ 1014)، وأوضح المسالك لابن هشام (2/ 150)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 229)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 434)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 454)، وحاشية الصبان عليه (2/ 117).

[2] بعده في (أ): «غير صريح» وهي زيادة لا فائدة منها.

[3] في (ي): «وحيث».

[4] في (هـ): «الشرط».

[5] في (ب): «تستلزم».

[6] في (ب): «الفعل».

[7] كتب في حاشية (ي): «أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإن «زيدًا» فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لوسلط عليه هوأومناسبه لنصبه؛ لأن «ذهب به» لا يعمل النصب وكذا مناسبه، أعني «أذهب». فإن قلت: لا ينحصر المناسب في «أذهب» فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «يلابس» أو«أذهب» على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: أزيدا يلابسه الذهاب به، أويلابسه أحد بالذهاب به، أو: أذهبه أحد. قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أويلازمه مع اتحاد ما أسند إليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 360).

[8] في (ي): «لازم».

(وَكَذَلِكَ)؛ أي مثل: قوله: «أزيد ذُهِبَ» به في لزوم الرفع تركيبٌ[1].

({وكل شيء فعلوه في الزبر}[2] [القمر: 52])؛ أي: في كتبِ الحفظةِ، **والمعنى: كل شيء** هومفعولهم[3] كائن في الزبر، وإنما يجب فيه الرفع؛ لأنه لوسُلّط عليه قوله: {فعلوه} فسد[4] المعنى حيثُ يصيرُ المعنى: فعلوا كل شيء في الزبر، وهم لم يفعلوا فيها شيئًا.

(وَنَحْوُ): مبتدأ أوعطفٌ على قوله ({كلّ شيء}).

({الزانية والزاني فاجلدوا}[5]): جميعُ الشرائطِ حاصلة فيه؛ لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها؛ نحو{وربَّك فكبر} [المدثر: 3]. إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم [ب/ 145أ] يقرؤوه بالنصب[6] إلا شاذًا[7] تمحّل النحاة لإخراجِه عن[8] الضابطةِ المذكورة؛ لئلا

---

[1] في (ي): «وتركيب».

[2] كتب في حاشية (ي): «أي: في صحائف أعمالهم فهوليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه لوجعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله {في الزبر} إن كان متعلقا {فعلوا} فسد المعنى: لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم، لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان صفة لشيء - مع أنه خلاف ظاهر الآية - فات المعنى المقصود، إذ المقصود أن كل شيء هومفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى: {وكل صغير وكبير مستطر} لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم هومفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون {كل شيء} مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره: كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 360)

[3] في (ي): «مفعول لهم».

[4] في (هـ): «لفسد».

[5] كتب في حاشية (ي): «واعلم أنه قد سبق أن بعد الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أومتعلقه أمرًا أونهيًا فالمختار فيه النصب. فالظاهر أن قوله تعالى { الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة } داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تمحلوا لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 361)

[6] في (هـ)، (ب): «على النصب».

[7] انظر القراءة في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي (ص 322)، وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمروالداني، جامعة الشارقة- الإمارات، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2007م، (2/ 749)، والإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، (ص 274)، والقراءة بالنصب منسوبة لعيسى بن عمر الثقفي في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، الطبعة الثالثة: 1420هـ- 1999م، (2/ 100).

[8] في (ي): «على».

يلزمَ اتفاق القراء على غير المختار من حيثُ[1] إن الرفعَ في الطلب غيرُ مختار؛ فقال المبرِّدُ: «الفاء[2] بمعنى الشرط»[3] فلا يجوز تقديمُ ما في حيِّزها، والكلامُ عند سيبويه جملتان[4]؛ إذ قوله ({الزانية}) مبتدأ، وقوله: ({الزاني}) عطفٌ عليه والخبر محذوف؛ أي: «حكم الزانية والزاني فيما يتلى (38/ب) عليكم» أوخبر مبتدأ محذوف؛ أي: حكم الزانية[5]، على نحوالباب والفصل. **والتقدير**: هذا بيان حكم الزانية والزاني.

وقوله ({فاجلدوا}): بيان لحكمِهما[6] وهوابتداءُ الكلامِ والفاءُ فيه عندَه [ي/ 46ب] زائدةٌ، أوللتفسير. وجزءُ الجملة لا يعمل في جزءٍ[7] جملةٍ أخرى فيمتنع التسليطُ فلا يدخلُ في الضَّابطةِ[8].

(الفَاءُ): [ه/ 176أ] فيه

(بِمَعْنَى الشَّرْطِ): الفاء مبتدأٌ، وقوله (بمعنى الشرط) خبرُه، والجملةُ معللةٌ[9] لقوله (وكذلك نحو{الزانية والزاني}). ويحتملُ أن يكونَ {الزانية والزاني} مبتدأً والفاءُ مبتدأً ثانيًا[10]. وقوله: (بمعنى الشرط) خبرُ المبتدأ الثاني والجملة خبرُ المبتدأ الأولِ.

---

(1) قوله: «حيث» ليس في (هـ).

(2) بعده في (هـ)، (ب): «فيه».

(3) انظر: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- بيروت، الطبعة الثانية: 1417هـ- 1997م، (2/ 196، 197).

(4) الكتاب (1/ 142، 143).

(5) قوله: «أي حكم الزانية» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).

(6) في (أ): «بحكمهما».

(7) قوله: «جزء» ليس في (ي).

(8) الكتاب (1/ 142)، وانظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 498)، والخصائص لابن جني (3/ 328)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 507)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1141)، والتذييل والتكميل له (6/ 317)، وأوضح المسالك لابن هشام (2/ 143).

(9) في (ي): «معلل».

(10) في (أ)، (ب)، (ي): «ثان»، والمثبت من (هـ).

(عِنْدَ): أبي العباس **(المُبَرِّدِ)**: ظرفٌ لقوله: (بمعنى الشرط)؛ لأنه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى «الذي» فلا يكون فيه[1] ذلك لامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها[2] فتعيَّن فيه الرفعُ على أنه مبتدأ متضمن لمعنى[3] الشرطِ.

(وَ): الكلامُ

(جُمْلَتَانِ عِنْدَ): ظرفٌ لمفهومِ الكلام؛ أي: حكم بذلك عندَ **(سِيْبَوَيهِ وَإِلَّا فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ)**: دليلٌ على ما ذُكِر على صورةِ القياسِ الاستثنائي، **والاستثناءُ المحذوفُ**[4]: سلبُ التالي فيلزم[5] سلبُ المقدَّمِ وسلبُ انتفاء ما ذكر إثباتُه؛ أي: وإن لم يكنْ ما ذكر من[6] التمحُّل كان النصبُ مختارًا لكنه ليس بمختارٍ فيكون ما ذكر من[7] وجهِ التمحُّلِ؛ هذا كما يقال: «إنْ لم تكنِ الشمسُ طالعةً كان الأرضُ مسودة لكنه ليس بمسودةٍ بل مضيئةٌ[8]»؛ فيكون الشمس طالعة من استثناءِ نقيضِ التالي[9].

ولنَا أن نقولَ[10] في بيانِه: أي وإن لم يحمل [ب/ 45ب] على ما حمل المبَرِّدُ وسيبويهِ؛ أي[11]عليه أوعلى القول بكون الفاء للشرط أو[12] بزيادة الفاء وعدم اتحادِ الجملة؛ فالمختارُ

---

(1) قوله: «فيه» ليس في (ي).

(2) في (هـ): «قبله».

(3) في (هـ)، (ي): «بمعنى».

(4) انظر الاستثناء المحذوف في: البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (3/ 421).

(5) في (ي): «فلزم».

(6) بعده في (هـ): «وجه».

(7) بعده في (ب): «كل».

(8) في (ي): «مضيّة».

(9) انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى: 1373هـ- 1954م، (2/ 816).

(10) في (ي): «يقول».

(11) في (ب)، (ي): «أو».

(12) قوله: « عليه أوعلى القول بكون الفاء للشرط أو» في (ب)، (ي): «أي: على القول».

النصبُ، وحينئذ يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا[1] بدَّ وأن[2] يحملَ الكلام على ما حمِّل[3]. أونقول: أي وإن لم يكن ما ذكر فكان النصبُ مختارًا لوجود الطلبِ[4] الموجبِ لاختياره لكنه ليس بمختار؛ وإلا يلزمُ اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ما ذكر.

(الرَّابِعُ): لبيان الحال أوالتصيير؛ إن أريد النسبة إلى الثلاثة الباقية؛ أي: رابعُ الأبواب الأربعة أورابع الثلاثة التي يجب[5] [هـ/ 76ب] فيها حذفُ ناصب المفعول به.

(التَّحْذِيرُ): اسمٌ لنوع من أنواع المفعول به اصطلاحًا، وكان في الأصل مصدرًا وإنما يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره.

(وَهُوَ)؛ أي: التحذيرُ

[ي/ 147أ] **(مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ)**: ظرف مستقر واقع صفة لقوله «معمول».

(اتَّقِ): ونحوه وفي تقدير اتق سماحة[6]؛ إذ لا يقال: «اتقيت زيدًا من الأسد»؛ بمعنى نحيته ولوقال بتقدير «نح» أو«بعُد» لكان أولى.

(تَحْذِيرًا): مفعول له للتقدير أومصدر قد جعل حينًا[7]، وهوظرف للتقدير[8]؛ أي: قدر وقت (1/39أ) تحذير المعمول مما بعده، أووقت ذكر المحذر منه مكررًا أومفعولٌ مطلقٌ؛ أي حذَّر ذلك المعمولَ تحذيرًا مما بعدَه، أوذكَّر المحذر[9] منه من نوعَيه[10] مكررًا. والجملتان في محل الصفةِ[11] لقوله «معمول» والرابطة للجملة الثانية ما ذكر[1] من المتعلق مع «من» البيانية.

---

[1] في (ي): «ولا».

[2] قوله: «وأن» في (أ): «لم وإن» في (هـ)، (ب): «أن»، والمثبت من (ي).

[3] بعده في (ي): «المبرد وسيبويه».

[4] في (أ): «الطلب».

[5] في (ب)، (ي): «تجب».

[6] في (هـ)، (ي): «سِمَاجة» وهوتحريف؛ إذ لا يخفى المعنى المراد من كلام المصنف في معنى المسامحة في استخدام لفظة «اتق».

[7] في (ب): «حينيا».

[8] في (ب): «التقدير».

[9] في (أ): «المحذور».

[10] في (ب): «نوعه».

[11] في (هـ)، (ب): «الرفع صفة».

[1] في (هـ)، (ي): «ذكرنا».

(مِمَّا): موصولة[1] أوموصوفة[2].

(بَعْدَهُ): احترازٌ عن المعمول الذي بتقدير «اتق» لكن للتحذير مما قبله[3] لا للتحذير مما بعده كـ: «إياك» لقائل من اتقى؛ فإنه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله.

(أوذُكِر)[4]: روي على[5] لفظِ المصدرِ والماضي المجهول وفيهما نظرٌ؛ إذِ[6] التحذير من أنواع[7] المفعول به، والذكر ليس بمفعول به، وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل، وأيضًا عند المخالفة والزيادة على قدر صحة العطف يكون كلمة. أوإضرابيةٌ[8] بمعنى «بل»؛ نحو: «أنا مقيم» أو«أمشي» بمعنى بل أمشي[9] فيفسد المعنى؛ قال سيبويه [ب/ 146أ] في قوله تعالى: {ولا تطع منهم آثمًا أوكفورًا} [الإنسان: 24]: «إنه لوقيل أولا تطع كفورًا لتغير المعنى فكانت أو[10] بمعنى بل»[11].

ويمكن أن يقال: إن كانتِ الروايةُ على لفظ المصدر بالرفع كان الذكرُ بمعنى المفعول وكانت الإضافة من باب «جرد[12] قطيفة»[1] [ه/ 177أ] وكان عطفًا على قوله «معمول»، وكان

---

(1) في (هـ)، (ب): «موصوفة».

(2) في (هـ)، (ب): «موصولة».

(3) قوله: «للتحذير مما قبله» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).

(4) كتب في حاشية (ي): «على صيغة المجهول عطفا على (حذر) أو(ذكر) المقدر، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا: نعم، لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر، إذ تقدير الكلام: أومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا، إلا أنه وضع المحذر منه الضمير العائد إلى المعمول أشار بأنه محذر منه لا محذر. جامي رحمه الله» اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 364).

(5) في (ي): «عن».

(6) في (ب): «إذا».

(7) بعده في (ي): «الفراغ».

(8) في (ي): «إضرابته».

(9) قوله: «أمشي» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (أ).

(10) قوله: «أو» ليس في (هـ).

(11) كتاب سيبويه (3/ 188).

(12) في (ب): «جر و».

(1) أي: جرد من قطيفة، ومثله قولهم: «خاتم حديد»؛ أي: خاتم من حديد. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 169)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 231)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 924)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 217)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1807).

التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيدِ؛ وهوقوله «تحذيرًا» مما بعده. وإن كانت على لفظ الماضي فهوعطف على قوله[1]: «ذكر المحذور[2]»؛ أي: سواء ذكر المحذر تحذيرًا مما بعده[3] أوذكر المحذر منه مكررًا أوعطف على الظرفية المقدرة[4] بالفعلية؛ وهي قوله «بتقدير اتق»، والتقابل باعتبار القيد أوالفعل منزل[5] منزلة المصدر الحيني[6]؛ كما سبق وعلى أن تكون النسخة على[7] لفظ المصدر المنصوب [ي/ 47ب] فلا إشكالَ.

(المُحَذَّرُ مِنْهُ): الضمير عائد إلى الألف واللام.

(مُكَرَّرًا): حال واحترز به عن قوله «الطريق» من غير التكرار فإنه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله.

(مِثْلَ: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ): و: «رأسك والسيف» نظيرَ القسم[8] الأول؛ أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك، أويكون التقدير: «بعِّد نفسك عن الأسد»، و»بعد الأسد عن نفسك».

فإن قلت[9]: لفظ الأسد في «إياك والأسد» خارجٌ عن القسمين فينبغي أن لا يكون تحذيرًا وليس كذلك بل هوأيضًا تحذير؟

قلت: هوتابعٌ للتحذير والتوابع خارجةٌ عن الحدود[1] بدليلِ ذكرها بعد فاعرِفْ.

---

[1] قوله: «قوله» ليس في (ب).

[2] في (ب)، (ي): «المحذوف».

[3] قوله: «وإن كانت على لفظ الماضي فهوعطف على قوله ذكر المحذور أي سواء ذكر المحذر تحذيراً مما بعده» سقط في (هـ).

[4] قوله: «المقدرة» في (أ): «المقدر به».

[5] في (أ): «منزلة»، وفي (ي): «تنزل».

[6] انظر: كتاب سيبويه (1/ 265)، والأصول في النحولابن السراج (3/ 141) شرح المفصل لابن يعيش (2/ 180)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 231)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1890)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4430)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (2/ 611).

[7] في (أ): «في».

[8] قوله: «نظير القسم» في (ي): «نظيرا لقسم».

[9] قوله: «فإن قلت» في (هـ)، (ب)، (ي): «و»، والمثبت من (أ).

[1] في (ي): «المحذور».

(وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ) [1]: نظير القسم الأول؛ قال عمر رضي الله عنه: «إياك وأن يحذف[2] أحدكم الأرنب»[3][4]،(39/ ب) والحذف الرمي[5] بالعصا؛ كما أن الخذف[6] بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا[7].

(وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ): مثال المحذر منه مكررًا، وكذا قولهم: «الصبي الصبي»، و: «الجدار الجدار»، و: «الأسد الأسد»= والتكرار للتأكيد.

(وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ)؛ أي: بعِّد نفسَك من الأسدِ؛ فالجار[1] متعلقٌ بالفعل المقدَّر[2].

---

[1] كتب في حاشية (ي): «هذا مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناهما: بعّد نفسك من الأسد، والأسد من نفسك، وبعّد نفسك عن حذف الأرنب- وهوضربه بالعصا - وبعّد حذف الأرنب عن نفسك. وعلى التقديرين: المحذر منه هوالأسد والحذف فإن المراد من تبعيد الأسد أوالحذف، من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 365).

[2] في (هـ)، (ب): «يحذف».

[3] القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب سيبويه (1/ 274)، وشرحه للسيرافي (2/ 170)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 389)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1378)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1478) وفي المصادر كلها بضمير المتكلم؛ أي: «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب» ولم أقف على رواية الخطاب هذه!

وانظر تفاصيلها وتوجيهها في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الأولى: 1405هـ- 1985م، (ص 216).

[4] بعده في (أ): «وليدك بكم الأسد والرماح يحتمل أمر المتكلم أي لأبعد نفسي عن مشاهدة نفسه حذفه» وليس في (هـ)، (ب)، (ي).

[5] في (ب): «الضرب».

[6] في (ب)، (ي): «الحذف».

[7] في (هـ): «الحصا».

وانظر الحذف والخذف في: العين للخليل بن أحمد (4/ 245)، وجمهرة اللغة لابن دريد (1/ 508)، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (4/ 270)، والصحاح للجوهري (4/ 1347)، وأساس البلاغة، لجار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م، (1/ 177)، ولسان العرب (9/ 40).

[1] في (ي): «والجار».

[2] في (ي): «المذكور».

(وَمِنْ أَنْ تُحْذِفَ)؛ أي: بعِّد نفسَك من الحذف.

(وَإِيَّاكَ أَنْ تُحْذِفَ): ملتبسًا.

(بِتَقْدِيرِ «مِنْ»): أي: إياك من أن تحذف [ب/ 46ب] إذ حذف حرف الجر من «أن وأنَّ» شائعٌ كثيرٌ.

(وَلَا تَقُولُ): عطف على قوله: «وتقول» المذكور.

(إِيَّاكَ الْأَسَدَ): بتقدير مِن الأسد[1].

(لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ مِنْ): [ه/ 77ب] في الاسم الصريح بخلاف «إياك أن تحذف»، وقولُه:

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّه ... إلى الشَّرِّ دعاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ[2]

بتقدير: «إياك من المراء[3]» شاذٌ أومحمول على ضرورة الشعر، أوحذف فعل[4] و: «إياك إياك» من باب: «الأسد الأسد»؛ **والتقدير**: اتقِّ نفسَك واتركِ المراءَ، وهذا قول سيبويه[5].

أوجارٍ مجرَى «أن تماري»[6]؛ **وفيه**: أنه يلزمُ جواز ذلك في سائر المصادر لاشتراك العلة، وليس بجائز اللهم إلا أن يقال هذا[7] وجه ارتكاب[8] الشذوذ لا أنه وجه قياسيٌّ.

---

(1) **قوله**: «بتقدير من الأسد» ليس في (ي).

(2) **البيت من بحر الطويل، وهوللفضل** بن عبد الرحمن في إنباه الرواة (4/ 76)، وخزانة الأدب للبغدادي (3/ 63)، ومعجم الشعراء (ص 310)، وله أوللعرزمي في حماسة البحتري (ص 253)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص 686)، وأوضح المسالك (3/ 336)، والخصائص لابن جني (3/ 102)، ورصف المباني (ص 137)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 409)، وشرح التصريح على مضمون التوضيح (2/ 128)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 25)، والكتاب لسيبويه (1/ 279)، وكتاب اللامات (ص 70)، ولسان العرب (15/ 441)، ومغني اللبيب (ص 679)، وانظره في: المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب (1/ 249).

(3) **في (هـ)**: «المرء».

(4) **في (هـ)**: «فعله».

(5) **الكتاب** (1/ 279).

(6) **في (ي)**: «تمادي».

وانظر: أمالي ابن الحاجب (2/ 686، 687)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 160)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (7/ 52)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1666)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني (4/ 1600).

(7) **في (هـ)**: «فهذا».

(8) **في (ب)**: «وارتكاب».

(المَفْعُولُ فِيهِ): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: منه المفعول فيه بقرينةِ ما سبق، أوخبر محذوف [ي/ 48أ] المبتدأ [1]؛ أي: هذا[2] بيان المفعول فيه، أومبتدأ خبره ما فعل فيه[3]. وهوفصل وعلى الأولين استئناف.

وقوله «فيه»: مفعول ما لم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصول.

(هُومَا فُعِلَ فِيهِ): مفعول ما لم يسم فاعله[4]؛ أي: اسم ما فعل فيه إذِ **المفعول فيه في الاصطلاح**: اللفظ الذي مسماه شيءٌ فعِل فيه فعلٌ مذكورٌ.

(فِعْلٌ)؛ أي: حدثٌ لا قسيمَ الاسم[5].

(مَذْكُورٌ): صفة «فعل»؛ أي: لفظًا أوتقديرًا. واحترز به عن نحوِ: «يوم الجمعة طيبٌ»؛ فإنه، وإن كان فعلَ فيه فعلٌ لا محالةَ لكنه ليس بمذكورٍ[6].

(مِنْ): بيانية.

---

[1] قوله: «محذوف المبتدأ» في (أ): «لمبتدأ محذوف».

[2] بعده في (ي): «باب».

[3] قوله: «فيه» ليس في (ي).

[4] قوله: «مفعول ما لم يسم فاعله» ليس في (ي).

[5] القسيم أو«قسيم الشيء»: هوما يكون مقابلا للشيء، ومندرجا معه تحت شيء آخر، نحو: «الاسم» فهومقابل للفعل، ومندرجان تحت شيء آخر وهي «الكلمة» التي هي أعمّ منهما. انظر: التعريفات للشريف الجرجاني (ص 175)، والتوقيف على مهمات التعريف، لعبد الرؤوف المناوي، عالم الكتب- عبد الخالق ثروت القاهرة، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م، (ص 271)، والكليات= معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، بدون التاريخ، (ص 720).

والمقصود هنا: فوالمصدر؛ أي: الحدث نفسه؛ من قولهم: «فَعَلَ يفعَلُ فعْلًا».

[6] انظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (1/ 184)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 6)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 548)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 482)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 177)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1894).

(زَمَانٍ أومَكَانٍ): حقيقتين[1] أواعتباريين[2]؛ نحو: «سرت يوم الجمعة خلفك»، و: »جلست قدوم زيد الشمس»؛ أي: وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس[3]. إذ[4] المصدر قد[5] يجعل حينًا، وكذا العين مكانًا على قلة[6].

ويدخل في الحد نحوُ: «اغتنم[7] اليوم الذي صمت فيه»؛ فإن اليوم فعل فيه فعلُ الصوم؛ وهومذكور وإن شرط قصد ذلك وذكره بهذه الحيثيةِ. أويراد[8] فعل عامل فيه لا يستغني[9] عن قيدِ (مذكور)[10] أيضًا.

---

[1] في (هـ): «حقيقيين».

[2] في (آ): «اعتبارين»، وفي (ي): «اعتبارتين».

[3] انظر: المقتضب للمبرد (3/ 102)، وشرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (1/ 184)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (1/ 169)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 6)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 548)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 482)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 177)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1894).

[4] في (ي): «أو».

[5] في (ي): «وقد».

[6] كتب في حاشية (ي): «لكن بقي مثل: (شهدت يوم الجمعة) داخلا فيه، فإن (يوم الجمعة) يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور، فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلواعتبر في التعريف قيد الحيثية، أي: المفعول فيه، ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، ليخرج مثل هذا المثال عنه فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه، فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله (مذكور) إلا لزيادة تصوير المعرف. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 367).

[7] في (ي): «اغتنم».

[8] في (آ): «بإيراد».

[9] قوله: «لا يستغني» في (هـ)، (ب): «لاستغنى».

[10] في (ي): «المذكور».

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ): كلمةُ **(فِي)** [1]؛ إذ تلفظها[2] يوجب الجرَّ [ه/ 178أ]، والجمهور على أن تقديرها (40/أ) شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولًا به بواسطة الجارّ لا مفعولًا[3] فيه[4].

*****

(وَظُرُوفُ الزمان): الإضافة من [ب/ 147أ] باب «أبواب الساج وأسورة الذهب»؛ بمعنى من واللام في الزمان للجنس.

(كُلُّهَا): تأكيدٌ والضميرُ للظروفِ.

(تَقْبَلُ): الظروفَ.

(ذَلِكَ): النصب بتقدير «في»، أوتقبل تقدير «في» [5]؛ لأن المبهم منها جزءٌ مفهومُ الفعلِ فيصح[6] انتصابُه بلا واسطةٍ؛ كالمصدر. والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزَّمانية، والمبهمُ من المكانِ محمولٌ عليه لاشتراكهما في الإبهام، ولم يحمل عليه المحدودُ من المكان للاختلاف ذاتًا وصفةً، ولم يحمل على المكان المبهم؛ لأنه فرعٌ فالحمل عليه كالاستعارة من المستعيرْ، والسؤالِ من الفقيرْ.

---

[1] كتب في حاشية (ي): «لـ (ما) الموصولة أوالموصوفة إشارة إلى قسمي المفعول فيه، وتمهيد لبيان حكم كل منهما . وهو، أي : المفعول فيه، ضربان : ما يظهر فيه (في) وهومجرور بها وما يقدر فيه (في) وهومنصوب بتقديرها. وهذا خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوبين بتقدير (في). وخالفهم المصنف، حيث جعل المجرور أيضاً مفعولا فيه، ولذلك قال: « وشرط نصبه. جامي رحمه الله». اهـ الفوائد الضيائية (1/ 367، 368).

[2] في (أ): «بلفظها».

[3] في (أ): «مفعولَ». والمثبت أعلاه هوالصواب؛ إذ لا يخفى أن «لا» هنا عاطفة نافية ولا تعمل عمل «إن»؛ فإنها عاطفة أتت لوظيفة النفي فقط، وعليه فهذا الفرق في الأصل غير صحيح وهومن وهم الناسخ، هذا والله أعلم.

[4] انظر: المقتضب للمبرد (3/ 102)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 215)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 184)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (1/ 169)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 6)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 548)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 482)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 177)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1894).

[5] قوله: «أوتقبل تقدير في» سقط من (أ).

[6] في (أ): «فيجوز».

(وَظُرُوفُ المَكَانِ): وإضافتُه كإضافةِ ظروفِ الزمانِ.

(إنْ كَانَ): ظرفُ المكان الشرطية خبر المبتدأ.

(مُبْهَمًا)؛ أي: إن كان من الجهاتِ الست وما الحقَ بها[1] على [ي/ 48ب] تفسيره.

(قَبِلَ): تقدير «في»، أوقبل النصب بتقدير «في».

(وإلَّا)؛ أي: وإن لم يكن ظرفُ المكان مبهمًا.

(فَلَا): تقبل[2] النصب بتقدير «في»، أوفلا يقبل بتقدير[3] «في»، وفسَّر المبهم بالجهات **(السِّتُّ)**: وهي «أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت»، وتركُ التاءِ في العدد؛ لأن الجهات مؤنثةٌ.

وقيل: المبهم هوالنكرة ويردُ عليه «خلفك وأمامك». وقيل: هوغير المحصورِ ويخرج منه نحوُ: «فرسخ»، ولا خلاف في انتصابه على الظرفيةِ.

وقيل[4]: ما له اسمٌ باعتبار ما لم يدخل في مسماه، ويندرج فيه نحوُ: «عند[5] ولدى»؛ لأن اسم «عند ولدى» لا يطلق[6] باعتبار ذلك المكان بل باعتبار المضاف إليه، وقال الأكثرون من المتقدمين: «هوالجهات الست»، وهوالذي اختاره[7] المصنف رحمه الله هنا [ه/ 78ب] ويردُ عليه «عند ولدى»، ولفظ «مكان» وما بعد دخلت؛ فإنها تقبل[8] ذلك مع أنها غيرُ الجهات الست[9] فأجاب عن كلٍّ من ذلك بالحمل للإبهام أوالكثرة[10].

---

[1] في (ي): «بهما».

[2] في (ب)، (ي): «يقبل».

[3] في (هـ)، (ب): «تقدير».

[4] بعده في (ي): «هو».

[5] في (هـ): «عندي».

[6] في (ي): «يطلقا».

[7] في (ا): «يختاره».

[8] قوله: «يقبل» ليس في (ي).

[9] بعده في (ا): «الست».

[10] قوله: «أوالكثرة» في (ا): «والكثرة». وانظر: الكتاب (1/ 420)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 204)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 51)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 83)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (1/ 192)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 422)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 566)، واللمحة في شرح الملحة لابن الضائع (1/ 286)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 488)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 177)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 28)، وتمهيد القواعد (4/ 1017)

(وَحُمِلَ عَلَيهِ)؛ أي: على المبهم.

(عِنْدَ وَلَدَى وشَبَهُهُمَا)؛ نحو: «دون وسوى».

(لإِبْهَامِهِمَا)؛ أي: «عند ولدى» وكذا شبههما. والمراد: الإبهام[1] اللغويُّ وإلا لا يستقيم الحملُ.

(وَحُمِلَ عَلَيهِ لَفْظُ مَكَانٍ[2]): وما بمعناه إذا كان الفعل موافقًا[3] له في إفادة معنى الاستقرار؛ نحو: «جلست [ب/ 47ب] مجلسك»، و: «قمت مقامك»، و: «وضعتك موضع فلان[4]» إلى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا المجرى.

(لِكَثْرَتِهِ)؛ أي: لكثرةِ استعماله دونَ إبهامه.

(وَحُمِلَ): عليه.

(مَا بَعْدَ دَخَلْتُ): وما يقارنه من نحو: «نزلت وسكنت»؛ نحو[5]: «دخلت الدار»، و: »نزلت الخان»، و: «سكنت الغرفة[6]»[7].

(عَلَى الأَصَحِّ)؛ أي: حملًا واقعًا على القولِ الأصح أو(40/ ب) على المذهب[8] الأصحْ. قيل: هومتعدٍ وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضدَّ الخروج الذي هولازم ألبتة يرجحانِ[1] لزومَه.

---

[1] في (ب): «إبهام».

[2] في (أ): «المكان».

[3] في (ي): «مواقعا».

[4] قوله: «ووضعتك موضع فلان» في (هـ)، (ب): «ووضعت موضعك».

[5] في (ي): «مثل».

[6] في (هـ): «القرية».

[7] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 51)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 91)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 83)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (1/ 192)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 422)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 566)، واللمحة في شرح الملحة لابن الضائغ (1/ 286)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 488)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 177)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 28)، وتمهيد القواعد (4/ 1017).

[8] في (أ)، (ي): «مذهب».

[1] في (أ): «برجحان».

(وَيُنْصَبُ): المفعول فيه.

(بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ): جوازًا بلا شريطة التفسير؛ نحو: «يوم الجمعة» في جواب من قال: «متى سرتَ».

(وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ)؛ ٥ اسمًا بعده[1] فعل مشتغل عنه بضميره أومتعلقه لوسلط عليه هوأومناسبه لنصبه؛ نحو: «يوم الجمعة صمت فيه»، أو[2]: «أكلت في غداته»، أو: «يوم [ي/ 149] الجمعة نويت الصوم في ليلته[3]».

وهوفي كون نصبه واجبًا أومختارًا أومساويًا: للرفع[4] أومرجوحًا مثل المفعول به؛ **فيجب في نحو**: «إن يوم الجمعة صمت فيه»،

ويختار في نحو: «إذا يوم الجمعة سرت فيه»، و: «أفطرت[5] يوم الخميس، ويوم الجمعة صمت فيه».

ويستوي الأمران في نحو: «زيد سار[6] ويوم الجمعة سرت فيه معه» [ه/ 179] ويترجح[7]، الرفع في نحو: «أما يوم الجمعة فسرت[8] فيه ولقيت زيدًا فإذا يوم الجمعة صام فيه».

وأما امتناعه ووجوب[9] الرفع في نحو: «يوم الجمعة ما صمت فيه، ويوم الخميس[10] سرت فيه» فيحتمل[11] الثبوتُ للمانعِ ويحتمل العدمُ لتوسُّع الظرفِ.

---

[1] في (ب): «بعد».

[2] في (ي): «و».

[3] في (ي): «ليلة».

[4] في (ي): «لرفع».

[5] في (ب): «لحوأفطرت».

[6] في (ي): «يسافر».

[7] في (ي): «ويرجح».

[8] في (أ)، (ب)، (ي): «سرت» بغير فاء وهودون الفصاحة والمثبت من (هـ).

[9] قوله: «وأما امتناعه ووجوب» في (ي): «وامتناعه وجوب».

[10] في (هـ)، (ي): «الجمعة».

[11] في (ي): «فيجعل».

(المَفْعُولُ لَهُ): مبتدأ محذوف الخبر، أوخبر محذوف المبتدأ[1]؛ أي: هذا بيان المفعول له. و«له» مفعول ما لم يسم فاعله.

(هُومَا)؛ أي: اسم «ما».

(فُعِلَ): بدلالة ما سبق في المفعول المطلق، لأجله مؤثرًا كان أوأثرًا واحترز به عمَّا لم يفعل[2] لأجله فعلٌ؛ كسائرِ المفاعيل والملحقات.

(فِعْلٌ)؛ أي: حدثٌ لا الفعلُ الاصطلاحيُّ، مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «فعُل».

(مَذْكُورٌ): حقيقةً أوحكمًا فلا يرد كونُ صورة الفعل محذوفًا[3].

والحق أن يقولَ: هوما فعل لأجله مضمونُ عامله، [47ظ/ ب] وفيه وفيه. ويردُ على الحدِّ نحوَ: «كرهت التأديب الذي ضربت لأجله»، و: «ضربت و[4] أعجبني التأديب»؛ فإنه قد فعل لأجله[5] فعل مذكور وهوالضرب وإن قصد الحيثيةَ، أوقيد بكونه عاملًا لضاعَ قيدٌ مذكورٌ.

(مِثْلَ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا[6]): نظيرُ العلة[7] الغائيةِ[8].

---

[1] قوله «أوخبر محذوف المبتدأ سقط» من (هـ).

[2] في (أ): «يفعله».

[3] كتب في حاشية (ي): «فقوله: (مذكور) احتراز به عن مثل (أعجبني التأديب) فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو، أي: الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة كما في (ضربت زيدا؟). قلنا: المراد مذكور معه. فإن قلت: هومذكور معه في (ضربته تأديبا). قلنا: المراد: مذكور معه في التركيب الذي هوفيه، ويرد حينئذ نحو: (أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراد معه للعمل فيه. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 372).

[4] في (ب): «أو».

[5] في (أ): «لأجل».

[6] بعده في (هـ): «له».

[7] قوله «نظير العلة» في (ي): «نظرًا لعلة».

[8] العلة الغائية أو»الغاية». وقد يعبّر عنها بقولهم: «ما له الوجود» أي: التي لأجلها وجد الشيء وتكوّن، كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت. ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم: «لم أنشات البيت؟» فيجاب: «لكي أسكنه» وكذلك قولهم: «لم يرتاض فلان؟» فيجاب: «لكي يصحّ». انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي (2/ 858)، ونهاية الوصول في دراية الأصول للارموي الهندي (1/ 97)، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي (ص 189)، ومعجم مصطلحات الأصول لهيثم بلال (ص 216).

(وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا): نظير العلة[1] المؤثرة[2]. ولوذكر في موضع «قعدت جبنًا» «حاربت شجاعةً»؛ لكان أحسن.

(خِلَافًا لِلزَّجَاجِ)؛ أي: يخالف هذا القول لأبي إسحق الزجاج[3] خلافًا.

(فَإِنَّهُ)؛ أي[4]: المفعول له.

(عِنْدَهُ)؛ أي عند[5] الزجَّاج.

(مَصْدَرٌ): نوعيٌّ؛ لأنه علةُ المصدر فيقام مقامه كما أقمت آلته[6] مقامه في: «ضربت سوطًا»؛ **فالمعنى**: أدبته بالضرب تأديبًا. و: «جبنت في القعود[7] عن الحرب جبنًا»؛ أو: «ضربته ضرب التأديب[8]»، أو: «قعدت قعود جبن». وقيل: لا يقال «قعود [41 و/ أ] جبن» إلا مجازًا. **وفيه نظر**؛ لأن إضافة [49 و/ ي] المسبب إلى السبب ليست بمجازية [74و/ هـ] ورَدُّ

---

[1] قوله «نظير العلة» في (ي): «نظرًا لعلة».

[2] أي: هي ما ثبت تأثيرها بنص أوإجماع، ومن ذلك قولهم: «إنما نثبت الحكم في الفروع بالعلة المؤثرة والعلة ما صارت مؤثرة بآرائنا بل بجعل الله إياها مؤثرة وإنما إعمال الرأي في تمييز الوصف المؤثر من سائر أوصاف الأصل وإظهار التأثير فيه فلا يكون العمل فيه عملا بالرأي إنما التقدم بين يدي الله ورسوله»؛ انظرها تفصيلًا في: الأصول للسرخسي (2/ 141)، والمستصفى للغزالي (ص 317)، والتمهيد في أصول الفقه (4/ 324)، وتشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع للزركشي (3/ 416)، والتقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام (1/ 289).

[3] هو: إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل. النحوي، اللغوي، المفسر. أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وقال ابن خلكان: كان من أهل العلم والأدب والدين المتين. أخذ الأدب عن المبرد وثعلب، وكان يخرط الزّجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه، واختص بصحبة الوزير عبيد الله بن سليمان، وعلم ولده القاسم الأدب، ولما استوزر القاسم أفاد بطريقته مالًا جزيلًا. من تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، الأمالي. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (1/ 31)، وشذرات الذهب (2/ 592)، والأعلام للزّركلي (1/ 33)، ومعجم المؤلفين (1/ 33).

[4] بعده في (ي): «فإن».

[5] سقط من: (ي).

[6] قوله «أقمت آلته» في (ي)، (ب): «أقيمت إليه»، وفي (هـ): «أقيمت آلته»، والمثبت من (أ).

[7] قوله «في القعود» في (ي): «بالقعود».

[8] في (ي): «تاديب»، وفي (ب): «تأديبه».

قول الزجاج بأن صحة تأويل نوعٍ بنوعٍ لا يدخل في حقيقته؛ ألا ترى[1] صحة تأويل[2] الحال بالظرفِ وتأويل المصدر بالمفعول به من حيثُ إن معنى «جاءني زيد راكبًا»: جاء[3] زيد[4] وقتَ الركوبِ. ومعنى: "ضربت ضربًا»: أحدثت ضربًا من غير أن يخرجا عن[5] حقيقتهما. والآلةُ ألزم للفعل من العلة لاحتياجه إليها ذاتًا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم[6] ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النجر[7] من غير قدُوم وكذا سائر الأفعال المتعلقة بالآلات، بخلاف العلة لتحقق العبث ولذا جعل المفعول له مستدعي الفعل لاستلزامه[8] فلا يلزم من إقامة ما هو ألزم من العلةِ إقامتها.

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ)؛ أي: المفعول له[9].

(تَقْدِيرُ[10] اللَّامِ)؛ لأنها إذا ظهرت لزم الجرُّ.

(وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا)؛ أي: تقدير اللام وضع[48و/ ب] المظهر موضعَ المضمرِ. وعبَّر عن التقدير بالحذف؛ للتنبيه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا اللفظين.

(إِذَا كَانَ): المفعول له. **(فِعْلًا)**: احترازٌ عما[11] كان عينًا؛ كـ: «جئتك للسمن»[12].

(لِفَاعِلِ الفِعْلِ): احتراز عما إذا كان فعلًا لغيره؛ نحو: «جئتُك لمجيئك إياي».

---

[1] بعده في (ب): «أن».

[2] قوله «صحة تأويل» في (هـ): «تأويل صحة».

[3] في (ب): «جاءني».

[4] قوله «جاء زيد» في (هـ): «في».

[5] في (هـ): «من».

[6] في (أ): «قلم».

[7] في (أ): «نجر». والنجر: النجارة

[8] في (ب): «لا مستلزمة».

[9] كتب في حاشية (ي): «أي: شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولا له، فنحو: للسمن، ولاكرامك الزائر، في قولك: جئتك للسمن ولاكرامك الزائر، عنده، مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير « في «. وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحا من حيث اللغة، لان السمن فعل له المجيء، لكنه خلاف اصطلاح القوم. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 510).

[10] في (أ): «بتقدير».

[11] بعده في (ب): «إذا».

[12] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 451)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 566)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 219)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 179)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/ 428).

(الْمُعَلَّلِ)؛ أي: اتَّحد فاعلَه وفاعلَ عامله.

(وَمُقَارِنًا لَهُ)؛ أي: للفعلِ المذكور.

(فِي الْوُجُودِ)؛ أي: اتَّحد زمانُهما احترز[1] به عما إذا لم يكن مقارنًا له في الوجود؛ نحو «أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس»[2]. وإنَّما اشترط بهذه الشرائط؛ لأنه[3] بهذه الشرائط[4] شبْهُ[5] المصدر فيتعلقُ بالفعل بلا واسطة تعلقَ المصدرِ؛ بخلاف ما إذا اختلَّ شيء منها، ولأن أكثر علل الأفعال كذلك فبوجودِها يكون ظاهرًا في العلية موافقًا لما هوالغالب فيستغنى عن إظهار اللام بخلاف [74ظ/هـ] ما إذا اختل شيء منها كذا ذكره المصنف وشرط بعضهم التنكير لمشابهتِه الحالَ والتمييزَ[6]، وقولُه:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه ... وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[7]

---

[1] في (أ): «واحترازًا».

وكتب في حاشية (ي): «زمان وجودها، نحو(ضربته تأديبا) فإن زمان الضرب والتأديب واحد إذ لا مغايرة بينهما، إلا بالاعتبار. أويكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: (قعدت عن الحرب جبنا) فإن زمان الفعل - أعني: القعود - بعض زمان المفعول له أعني: الجبن، ونحو: (شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين) فإن زمان المفعول له - أعني إيقاع الصلح - بعض زمان الفعل، أعني: شهود الحرب. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 375).

[2] انظر: الأصول في النحولابن السراج (2/ 190)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 106)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 92)، وارتشاف الضرب (4/ 1898)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 369)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4416).

[3] في (أ)،(هـ): «فانه».

[4] سقط من: (هـ).

[5] قوله «شبه» في (ي): «يشبه»، وفي(هـ): «ليشبه».

[6] انظر المسألة تفصيلًا في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 255)، واللمع لابن جني (ص 59)، والمرتجل شرح الجمل لابن الخشاب (ص 159)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 454)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 198)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 513)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (7/ 245)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1883)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 268).

[7] البيت من بحر الطويل، وهولحاتم الطائي، ديوانه (ص 224)، وهوله في كتاب سيبويه (1/ 367)، والمقتضب للمبرد (1/ 367)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 255)، واللمع لابن جني (ص 59)، والمرتجل شرح الجمل لابن الخشاب (ص 159)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 454)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 198)، والتذييل والتكميل (7/ 245)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 268)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني (1/ 42).

حجةٌ عليه[1].

*****

(المَفْعُولُ)[2]: مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: منه المفعول معه بقرينةِ ما سبق، أوخبر محذوف المبتدأ، أي: هذا بيان المفعول معه، [49ظ/ ي] أومبتدأ خبره مذكور وهوفصلٌ[3].

(مَعَهُ): مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

(هُوالمَذْكُورُ[4] **بَعْدَ الوَاوالَّتِي بِمِعْنَى مَعَ)**: احتراز[5] به[6] عن سائرِ المفاعيل.

(لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُول): إضافة المصدر إلى المفعول.

(فِعْلٍ) احترز[7] به عن نحو[8]: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» فيتناولُ نحو: «ضربت زيدًا وعمْرًا» إذا كانت الواوبمعنى مع وهومعطوف على المفعول به اتفاقًا لا مفعول معه لكنه لم يقصد[9] فيه هذه الحيثية، وإنما لم يقل (41/ ب) فاعل فعل ليتناول نحوقولِك:

---

[1] أي: لادخاره وللتكرم؛ فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله. وانظر تفصيله في مصادر التخريج المتقدمة آنفًا.

[2] بعده في (ي): «معه».

[3] بعده في (ي): «قوله».

والفصل يستخدم في الحدود، كالناطق في حدّ الإنسان بأنه «حيوان ناطق» و«الحسّاس» في حدّهم للحيوان بقولهم: «جسم حساس متحرك بالإرادة»، ومنها «يوم الفصل» ليوم القيامة، إذ يفصل النّزاع و«فصل القضاء» لأنه يقطع النزاع. بين الخصوم، و«فصل الخطاب» لبيانه وتمييزه من غيره. وانظر: شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1997م، (1/ 113)، ومعجم مصطلحات الأصول (ص 237).

[4] في (أ): «مذكور».

[5] في (ب): «احترز».

[6] سقط من: (ي).

[7] في (أ): «احتراز».

[8] سقط من: (هـ).

[9] في (ب): «يصدق».

.... **فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ**[1]

(لَفْظًا أومَعْنًى)؛ أي: سواء كان الفعل لفظيًا أومعنويًا؛ نحو: «استوى الماء والخشبةَ»، و: «**مالَك وزيدًا**»؛ أي: ما تصنع[2].

(فَإِنْ): الفاءُ للتفسير.

(كَانَ): تامةً أوناقصةً.

(الفِعْلُ): الذي قصد[3] مصاحبة المفعول معه بمعموله.

(لَفْظًا)؛ أي: ملفوظًا أولفظيًا[4]: تمييز أوخبر أوحال.

(وَجَازَ): الواوللحال؛ أي: وقد جاز العطف، أوعطف جملة على جملة.

(العَطْفُ[5] **فَالوَجْهَانِ)**: [48ظ/ ب] جائزانِ العطفُ، وكونه مفعولًا معه؛ إذ لا مانع عن واحد منهما، والجملة جوابُ الشَّرط.

(مِثْلُ)؛ أي: نظيرُه[6] ثابت في مثل.

(جِئْتُ أَنَا وَزَيْدًا): النصبُ على أنه مفعول معه، والرفع على العطف لجوازه[1] لمكان التأكيد.

---

[1] شطر بيت من بحر الطويل، والبيت بتمامه:

إذا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا **فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ**

وهولجرير في ذيل الأمالي للقالي طبعة الميمني (ص 140)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب (7/ 581)؛ وسمط اللآلي (ص 899)؛ وشرح الأشموني (1/ 224)؛ وشرح شواهد الإيضاح (ص 374)؛ وشرح شواهد المغني (2/ 900)؛ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك (ص 407، 667)؛ ولسان العرب (1/ 312، 2/ 395، 15/ 66)؛ والمقاصد النحوية للعيني (3/ 84).

[2] انظر تفصيلا: كتاب سيبويه (1/ 367)، والمقتضب للمبرد (1/ 367)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 210)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 195)، واللمع لابن جني (ص 60)، والمرتجل شرح الجمل لابن الخشاب (ص 183)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 246)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 247)، وارتشاف الضرب (3/ 1483)، والتذييل والتكميل (8/ 100)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 2045)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 318).

[3] بعده في (ي): «معه».

[4] سقط من: (ي).

[5] سقط من: (ي).

[6] في (ب): «نظير».

[1] في (أ): «بجوازه».

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يجز العطفُ.

(تُعَيِّنَ النَّصْبُ): على أنه مفعول معه؛ حيث لا وجه سواه.

(مِثْلَ)؛ أي: نظيره.

(جِئْتُ وَزَيْدًا)؛ [75و/ هـ] فإنه امتنع العطف فيه لعدم تأكيد المتصل بالمنفصل فتعيَّنَ النصب على أنه مفعول معه.

(وَإِنْ كَانَ): تامة؛ أي: وجد الفعل.

(مَعْنًى)؛ أي: معنويًا حال أوتمييز.

(وَجَازَ)[1]: عطف على كان أوحال؛ أي: وقد جاز.

(العَطْفُ): بأن لم يمنع عنه مانعٌ.

(تُعَيَّنَ): جزاء الشرط، وقيل: اختير العطف؛ حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجةٍ مع جواز وجهٍ آخرَ؛ وهوالعطفُ.

(مِثْلَ مَا لِزَيْدٍ)؛ أي: أيُّ[2] شيءٍ حصل لزيدٍ؟

(وَعَمْرٌووَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يجُزِ العطف.

(تُعَيَّنَ النَّصْبُ)؛ حيث لا وجهَ سواه.

(مِثْلَ مَا لَكَ)؛ أي: أيُّ شيء حصل لك؟

(وَزَيْدًا وَمَا شَأْنُكَ)؛ أي: أيُّ شيء أمرك؟

(وَعَمْرًا)؛ فإنه امتنع فيهما العطفُ؛ لأن الكاف [50و/ ي] ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضميرِ[3] المجرور بلا إعادة الجارّ[4]، ولم يجُز عطف «عمرًا» أيضًا على الشأن؛ لأنه

---

[1] بعده في (ي): «العطف».

[2] سقط من: (ي).

[3] في (أ): «ضمير».

[4] كذا أورد المصنف بهذا الإطلاق، ولم يبين الخلاف فيه وهذا القول هورأي البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يرون جوازه، وجاءت عليه قراءة حمزة المتواترة وهوقول الله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)، وانظر المسألة تفصيلًا: الخصائص لابن جني (1/ 286)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 432)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 379)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 444)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 244)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 376)، والتذييل والتكميل (11/ 97)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 156).

خلافُ المعنى؛ إذِ المعنى[1]: ما شأنك ونفس عمرو، وسؤال[2] السائل عن شأنِهما لا عن شأن[3] أحدِهما ونفس الآخر[4].

(لأنَّ المَعْنَى مَا تُصنَعُ): دليلٌ على كون المثالِ من باب العامل[5] المعنويِّ.

*****

(الحَالُ): لَمَّا فرَغَ من المفاعيلِ شرَعَ في الملحقات ما يبين[6] احترازٌ عمًّا لم يبين[7].

(هَيْئَةٌ): احترازٌ عن التمييز؛ لأنه[8] يبين[9] الذاتَ الفاعلَ؛ أي: حال صدور الفعل عنه يردُ الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقًا.

(أو): مانعة الخلودون مانعة[11] الجمعِ.

(المَفْعُولُ بِهِ)؛ أي: حال وقوع الفعل عليه؛ فلا يردُ «ضربت زيدًا الراكبَ»؛ لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقًا، وقد يقع الحال عنهما نحوُ: «ضربتُ[12] زيدًا راكبَين»، و: «لقيته

---

[1] قوله: «إذ المعنى» سقط من (أ).

[2] قوله «عمرووسؤال» في (ب): «عمر وسؤال».

[3] سقط من: (هـ).

[4] انظر المسألة تفصيلا في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (1/ 326)، وكتاب سيبويه (1/ 310)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 214)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 203)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 126)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 443)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 257)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 181)، والتذييل والتكميل (8/ 120)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 2072)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 333).

[5] سقط من: (ي).

[6] قوله «يبين» في (ي): «تبين».

[7] قوله «يبين» في (ي): «تبين».

[8] في (هـ): «لأنه».

[9] قوله «يبين» في (ي): «تميز»، وفي (هـ): «يتبين».

[10] في (أ): «فلا».

[11] سقط من: (ي).

[12] في (ب)، (هـ): «رأيت».

مصعدًا منحدرًا» على[1] الجمع والتفريق[2]؛ فلوقلتُ: «زيدٌ قائمًا أخوك» لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية [49و/ ب] في «زيد» والحال يقعُ عن المفعول به ولوحكمًا (42/أ) نحو: {ملة إبراهيم حنيفًا}[3] و: {أن يأكل لحم أخيه ميتًا} [الحجرات: 12] إذِ المضافُ إليه في مثلِه له حكمُ المضاف، وإنما يقَعُ الحالُ عن المفعول معه؛ لكونه في معنى الفاعل أوالمفعول به لمصاحبته[4] إيَّاه في صدور الفعل[5] أووقوعه[6].

(لفظًا أومَعْنًى؛ نحو: «ضَرَبْتُ زَيدًا قَائِمًا»)؛ مثال: الفاعل والمفعول اللفظيَّين[7]، **ومنهم من يقولُ الطريق في مثلِه**: أن يقال «أقوم أويقوم» لا قائمًا للبس؛ إلا إذا علِم السامع من القائم منهما.

---

[1] في (ي): «عن».

[2] من كلام العرب قولهم: «لقيت زيدًا مصعدا منحدرا» وتنظر المسألة تفصيلا في: المقتضب للمبرد (4/ 169)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 218)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 184)، وتوجيه اللمع (ص 202)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 6)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 398)، وشرح الالكافية الشافية لابن مالك (2/ 755)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 182)، والتذييل والتكميل (9/ 136)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 2315)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 484)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 27).

[3] وردت في خمس مواضع من القرآن هي: [البقرة: 135، آل عمران: 95، النساء: 125، الأنعام: 161، النحل: 123].

[4] في (هـ): «لمصاحبتهما».

[5] بعده في (ي): «عنه».

[6] بعده في (ي): «عليه».

وكتب في حاشية (ي): «كان المضاف فاعلا، أومفعولا يصح حذفه. ويقام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أوالمفعول نحو{بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا} و» أن يأكل لحم أخيه ميتا « فإنه يصح أن يقال: (بل نتبع إبراهيم)، مقام {بل نتبع ملة إبراهيم} و(أن يأكل أخاه ميتا) مقام (أن يأكل لحم أخيه). أوكان المضاف فاعلا أومفعولا، وهوجزء المضاف إليه، فكأن الحال عن المضاف إليه هوالحال عن المضاف وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: {أنّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين}. فقوله (مصبحين) حال من (هؤلاء) باعتبار أن (دابر) المضاف إليه جزؤه، فإن دابر الشيء أصله، والدابر: مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في (مقطوع) فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 381).

[7] في (ب)،(ي): «لفظين».

(وَزَيدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)؛ مثال: الفاعل المعنوي، **وفيه**: أن «قائمًا» حال من الضمير[1] في **«الدار»** وهوفاعل لفظي، وفيه[2].

(وَهَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)؛ مثال: المفعول المعنوي؛ **إذ المعنى**: أشير إلى زيد قائمًا.

(وَعَامِلُهَا)؛ أي: الحال.

(الفِعْلُ)؛ لأنه الأصل في العمل؛ نحو: «ضربت زيدًا قائمًا».

(أوشِبْهُهُ)؛ أي: الفعل لمكان الشبه؛ نحو: «زيد ذاهب راكبًا»

(أومَعْنَاهُ)؛ أي: معنى[3] الفعل؛ نحو: «هذا زيد قائمًا»، ومثل أسماء الإشارة: حروف[4] النداء والتمني والترجي والتشبيه ونحوه مما فيه معنى الفعل؛ نحو: «يا زيد قائمًا»، و: «ليتك عندنا قائمًا»[5]، و: «لعله في الدار قائمًا»[6] [50ظ/ ي] و: «كأنَّه أسدٌ صائدًا»[7].

(وَشَرْطُهَا)؛ أي: الحال عند البصريين.

(أنْ يَكُونَ نَكِرَةً)؛ أي: كونُها نكرةً؛ لئلَّا يلتبسَ بالصفة في النصبِ، ولأن النكرةَ أصلٌ، والغرض يحصل بها؛ فالتعريف زائدٌ[8] على الغرضِ، و[9] لأنها لا تحتاجُ[10] بحسب معناها إلى التعريفِ؛ لأنَّ المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو[11] المفعول به[12]، والنكرةُ كافيةٌ فيه.

---

[1] في (أ)، (ب)، (ي): «ضمير»، والمثبت من (هـ).

[2] كتب في حاشية (ي) مبينا هذا الاعتراض بقوله: «لأن الإضمار اعتباري في الظرف، وهويدل على الفعل بمعنًى فيكون الفاعل معنويًا لا لفظيًا؛ لأنَّ الإضمار فيه ليس بحقيقي. س».

[3] سقط من: (ب)، (ي).

[4] في (ب): «حرف»، وفي (ي)، (هـ): «وحروف».

[5] قوله: «وليتك عندنا قائمًا» سقط من (ي) هنا وسيأتي آنفًا.

[6] قوله: «ولعله في الدار قائما» زيادة من (ب)، (هـ)، وكتب في (ي) مكان قوله: «وليتك عندنا قائمًا»، وسقط من (أ).

[7] بعده في (ي): «وليتك عندنا قائمًا».

[8] في (أ): «زائدًا».

[9] سقط من: (هـ).

[10] في (أ)، (ب)، (ي): «يحتاج» بالياء والمثبت من (هـ).

[11] في (أ): «و» على التشريك وهوخطأ محض.

[12] قوله: «به» ليس في (أ)، (ب).

(وَصَاحِبُهَا): مبتدأ وخبره قوله:

(مَعْرِفَةٌ)؛ لأنه محكوم عليه في المعنى؛ فكان أصله التعريف كالمبتدأ، ولأنه إذا كان نكرة كان بيانها بالوصف أولى من بيان الحدث المنسوب إليه بالحال.

(غَالِبًا): يتعلق بمفهوم قوله «وصاحبها» معرفة لا بتنكير الحال؛ﷺ لأنه واجب [76و/ هـ] لا غالبَ؛ أي يتعرف صاحبها[1] غالبًا؛ أي في غالب الاستعمال أوزمانًا غالبًا[2].

(وَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ): جوابُ سؤالٍ مقدَّر[3]؛ حيث وقع المعرفةُ وهوالعراكُ و: »وحده«[4] حالين[5]، **وجوابُه**: تأويلهما[6] بالنكرةِ، [49ظ/ ب] وتمامُه:

وَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[7]

أي: أوردَها معتركةً مزدحمة[8] مرةً واحدة ولم يخف[9] أنْ لا يتمَّ شربُ بعضها بالمزاحمة؛ فقوله «العراك»؛ أي: معتركة أويعترك[10] العراك.

---

[1] بعده في (ي): «معرفًا».

[2] سقط من: (ي).

[3] قوله: «مقدر» ليس في (أ).

[4] أي: «وحده» من قول المصنف التالي: «ومررت به وحده».

[5] في (ي): «الحالين».

[6] قوله «تأويلهما» في (أ)، (ب): «تأويلها» على الإفراد وإنما الكلام على التثنية أعلاه.

[7] البيت من بحر الوافر، وهوللصحابي الجليل للبيد بن ربيعة رضي الله تعالى عنه، في ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بدون تاريخ، (ص 86)، وهوله في كتاب سيبويه (1/ 372)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 677)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 18)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/ 734)، والكناش في فني النحووالصرف للمؤيد (1/ 30)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2257)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 435)، وخزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، للبغدادي (3/ 192)، وفي المصادر كلها بالفاء في قوله: «وأرسلها» وبالواوفي شرح الجامي في فوائده فقط (1/ 384). وسيشرح المصنف ألفاظه أعلاه.

[8] في (ب): «مزاحمة».

[9] في (هـ): «تخف».

[10] في (ي): «تعترك»، وفي (هـ): «نعترك».

وقوله[1] «لم يذدها» من الذَّودِ، وقوله «لم يشفق» من الإشفاق وهوالخوفِ، وقوله «**نغص الدخال**»: عبارة عن عدم[2] تمامِ الشرب، والدخال: هو[3] أن يشرب البعير، ثم يردُ من[4] العطش إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب[5].

(42/ ب) **(وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)**؛ أي: مفردًا[6] أوينفرد[7] أو[8] انفرادًا[9].

(وَنَحْوُهُ)[10]: نحو[11]: «جاءُوا قضهم بقضيضهم»؛ أي: أكبرهم بأصغرهم، أي كثيرين مجتمعين. و: «مررتُ بهم الجُمَّاءَ الغفيرَ»؛ أي: ساترين وجه الأرض لكثرتهم[12].

(مُتَأَوَّلٌ): بالنكرة كما ذكر[13].

---

[1] بعده في (هـ) و(ي): «ولم».

[2] في (ب) و(هـ): «قلة». وما أثبت أفصح فإن النغص عدم الإتمام وليس القلة هكذا فالأمر فيها نسبي، وكتب في حاشية (ي): «بالصاد المهملة والعين المفتوحة؛ هومن نغص الرحل نغصًا؛ أي: لم يتم مراده».

[3] في (هـ): «وهو».

[4] في (ي): «عن».

[5] في (ي): «يشرب». وكتب في حاشية (هـ): «البيت للبيد، يصف حمار الوحش والأتن يقول: أرسل حمار الوحش الأتن، وكان المراد بالإرسال البعث، أوالتخلية بين المرسل وما يريد أي: أرسلها معتركة متزاحمة. ولم يذدها، أي، لم يمنعها من العراك، ولم يشفق، أي: لم يخف على نغص الدّخال، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال. والدخال: هوأن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا: نفس متداخلة بعضها في بعض، أوالمعنى على نغص مثل نغص الدخال. جامي. رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 384، 385).

[6] في (آ) و(ي): «منفردا».

[7] في (هـ): «منفردا».

[8] سقط من: (ب).

[9] سقط من: (ي).

[10] بعده في (ي): «اي».

[11] سقط من: (ي).

[12] انظر تفصيلا: كتاب سيبويه (1/ 374)، والمقتضب للمبرد (3/ 239)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 312)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 261)، والمسائل الحلبيات لأبي علي لفارسي (ص 229)، والمرتجل شرح الجمل لابن الخشاب (ص 183)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 17)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 327)، وشرح الرضي (2/ 20)، وارتشاف الضرب (3/ 1565)، والتذييل والتكميل (9/ 26)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2256)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 318).

[13] في (ب): «ذكره»، وفي (هـ): «ذكرنا».

(فَإِنْ كَانَ[1] **صَاحِبُهَا)**؛ أي: صاحبُ الحال.

(نَكِرَةً): محضةً.

(وَجَبَ تَقْدِيمُهَا)؛ أي: تقديمُ الحال على صاحبها؛ لتخصيصِ النكرة بتقديمها، وفيه[2]، ولئلا يلتبسَ بالصفة في النصب؛ فإن قيل: فليجزِ [50ظ/ ب] الوجهان ككونه ذا حال ومبدلًا[3] منه عند التقديم، وككونه حالًا وتمييزًا في: «طاب زيدٌ فارسًا»؟ قيل: الحال عن النكرة خلافُ الأصلِ فلا يسبق الذهن إليه مع صلاح الوصفيَّة فيلزمُ التباس[4] المقصود[5] بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم؛ لأن كليهما خلافُ الأصل[6]، أما كونه ذا حال فللتنكير[7]، وأما كون[8] [76ظ/ هـ] مبدلًا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس و[9] بخلاف الوجهين في «طاب زيد فارسًا» لاستوائهما في كونهما على الأصل[10].

(وَلَا يَتَقَدَّمُ): الحالُ[11].

(عَلَى العَامِلِ): المعنوي لضعفه إلا إذا كان ذا[1] الحدثين؛ نحو: «زيد قائمًا كعمرو قاعدًا».

---

[1] بعده في (ي): «كما ذكره».

[2] كتب في حاشية (هـ): «أي: في ذلك العليل نظر؛ لأنَّ ذا الحال يحتاج إلى تخصيصه بتقديم الحال عليه؛ لأنه إن كان فاعلًا فقد تخصص بتقديم الحكم عليه، وإن كان مفعولا فلا يحتاج إلى التخصيص أصلًا. ق». اهـ.

[3] في (هـ): «ومبدل».

[4] في (هـ): «الالتباس».

[5] سقط من: (هـ).

[6] بعده في (ي): «و».

[7] في (ي): «فلتنكير».

[8] في (هـ): «كونه».

[9] سقط من: (ي).

[10] انظر تفصيلا: الأصول في النحولابن السراج (1/ 395)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/ 394)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 157)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 208)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 69، 71)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 408).

[11] كتب في حاشية (هـ): «ولا يتقدم على «المجرور » سواء كان مجرورا بالإضافة أوبحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو«جاءتني مجردًا عن الثياب ضاربة زيد» وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضا. وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهوالمختار عند المصنف، ولهذا قال: على الأصح. جامي. رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 387).

[1] سقط من: (ي).

(بِخِلَافِ الظَّرْفِ): فإنه يتقدم على العامل المعنوي؛ حيث يتسَّعُ فيه ما لا يتسَّع في غيره لكثرة دوره في الكلام؛ نحو: «أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ»[1].

وقوله: «بخلاف» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هوملتبس[2] بخلافِ الظرف [50و/ ب] والجملة معترضة، أوهو[3] حال عن فاعل لا يتقدم وفيه وفيه.

(وَلَا): يتقدم عطف على قوله «على العامل المعنوي»، ولا زائدة لتأكيد النفي على[4] نحوقوله تعالى : {ولا الضآلين} [الفاتحة: 7][5].

(عَلَى): صاحبها.

(الْمَجْرُورِ): فلا يقال: «مررت راكبة بهند»؛ لأنه[6] إن تقدمه فإن وقع بعد الجار لزمَ الفصلُ، وإن وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع[7]، ولا يردُ نحوُ: «راكبًا جاءني زيد»؛ لأن الفاعل من حيث هومسند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع يعارض الالتباس بالمبتدأ.

---

[1] انظر المسألة تفصيلا في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 247)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 450)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 180)، والمرتجل في شرح الجمل (ص 161)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 97)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 334)، والكناش في فني النحووالصرف (1/ 185)، والتذييل والتكميل (7/ 209)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 911)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1710)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (1/ 598).

[2] في (ي): «الملتبس».

[3] سقط من: (ب).

[4] سقط من: (ب) و(هـ).

[5] انظر زيادة {لا} هنا أوكونها بمعنى المعطوف عليه في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 318)، والمقتضب للمبرد (4/ 423)، والأصول في النحو(2/ 77)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 226)، والخصائص لابن جني (3/ 149)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 300)، وشرح التسهيل (3/ 277)، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الله التركي – بالتعاون مع مركز هجر للأبحاث والنشر، نشر: مركز هجر – القاهرة، الطبعة الأولى: 1436هـ – 2015م، (1/ 136).

[6] في (ب): «لأنها».

[7] بعده في (ي): «فيه».

(فِي الْأَصَحِّ): يتعلق بقوله[1] «لا يتقدم على المجرور»؛ خلافًا لابن كيسان[2]؛ فإنه أجاز ذلك تمسكًا بقوله تعالى {وما أرسلناك إلا كافة للناس} [سبأ: 28]، **والجواب**: أن {كافة} حالٌ من الكاف .. والتاء للمبالغة[3].

(وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَتِهِ): مشتقًا أو لا.

(صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا)؛ أي: صح وقوعه حالًا.

(مِثْلَ هَذَا): مبتدأ.

(بُسْرًا أَطْيَبُ): خبره.

(مِنْهُ)؛ أي: من نفسه.

(رُطَبًا): فـ «بسرًا و[4] رطبًا» وقعا حالين لدلالتهما (43/ أ) على هيئة البسرية والرطبية مع أنهما ليسا بمشتقين [51ظ/ ي] والعامل فيهما «أطيب»، وتقدم بسرًا على اسم التفضيل مع

---

[1] قوله «يتعلق بقوله» سقط من: (هـ).

[2] هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبوالحسن، المعروف بابن كيسان: لغوي، نحوي، أخذ النحوواللغة عن المبرد وثعلب. وكان ابن مجاهد يعظمه، ويقول: هوأنحى من الشيخين. يعني المبرد وثعلبًا، وهوأول من خلط علم البصريين والكوفيين، وإليه تنسب المدرسة البغدادية في النحوالعربي، وهي التي استقر عليها المتأخرون. توفي سنة (299هـ). من مصنفاته: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (ص 170)، نزهة الألباب لأبي البركات الأنباري (ص 301)، الأعلام للزركلي (5/ 308).

[3] كتب في حاشية (هـ): «ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت : (ذهبت راكبةً بهندٍ) فكأنك قلت : أذهبت راكبة هندًا. فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا. جامي. رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 388)

وكتب أيضًا في حاشيتها: «وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال: بجعل (كافة) حالا عن الكاف والتاء للمبالغة . وبعضهم يجعلها صفة لمصدر أي: إرسالةً كافةً. وبعضهم يجعلها مصدرا، كالكاذبة، والعاقبة والكل تكلف وتعسف. ج. رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 388).

[4] في (أ)، (هـ)، (ي): «و»، والمثبت من (ب).

[77و/هـ] ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بذي الحدثين حالان[1] يلزم أن يلي كل منهما **بمتعلقه** والبسرية تعلقت[2] بالمفضل= فيجب أن يليَه[3]، وهوبهذا [والرطبية تعلقت بالمفضل **عليه** فيجب أن تليه وهو] [4] ضمير منه وقيل يتعلق بسرًا بمعنى[5] الاشارة ويلزم تقييد **الإشارة** بحال البسرية وليس كذلك.

ويلزم[6] **أيضًا** تفضيل الشيء على نفسه؛ باعتبار حال[7] واحدة وهي الرطبية؛ لأن الثانية لم **تتعلق**[8] باسمِ التفضيل، **وتقديره**[1]: إذا كان بسرًا لا يغني عن أحد هذين الوجهين فلا حاجة إلى تقديره.

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «قوله: «إذا تعلق بذي الحدثين» اعلم ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل منهما للعمل، على ضربين: أحدهما: ما يدل على حدثين يقعان معا، ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر، نحو: تضارب زيد وعمرو، وضارب زيد عمرا، فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر، أويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد، نحو: تنازعنا الحديث، ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب أحد جزأيها عن منصوب الآخر، مفعولا به، وقد يتميز حالاهما، نحو: تشاتم زيد قائما، وعمروقاعدا، أوظرفاهما نحو: تشاتم زيد في الدار وعمروفي الصفة، ويجوز أن يكونا حالين ولا يختلف زماناهما، لأن الغرض وقوع الحدثين معا، ويتميز مستثناهما، أيضا نحو: اختلف أهل البصرة إلا سيبويه، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا، وثانيهما: ما يدل على حدثين، يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر، ووقوعه في وقت آخر، ومكان آخر، وعلى حال أخرى، وذلك: أفعل التفضيل، نحو: زيد أضرب من بكر لخالد، قال الله تعالى: {هم للكفر يومئذ أقرب منهم للأيمان} [آل عمران: 167]، وكذا يجوز اختلاف زمانيهما، نحو: زيد يوم الجمعة أضرب من عمرويوم السبت، وكذا المكانان، نحو: زيد عندك أحسن منه عندي، وكذا الحالان نحو: زيد قائما أحسن منه قاعدا، وكذا آلة التشبيه. ق». ا. هـ

[2] في (ي): «تعلق».

[3] بعده في (ب): «وهوهذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه فيجب أن يليه».

[4] قوله: «بهذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه فيجب أن تليه وهو»سقط من (أ)، وتقدم في النسخة (ب) في غير مكانه هنا، والمثبت من (هـ)، (ي).

[5] في (ي): «لمعنى».

[6] في (ب): «يلزم».

[7] في (هـ) و(ي): «حالة».

[8] في (أ)، (ب)، (ي): «تتعلق»، والمثبت من (هـ).

[1] في (أ)، (ب)، (هـ): «وتقدير»، والمثبت من (ي).

(وَتَكُونُ): الحال.

(جُمْلَةً خَبَرِيَّةً)؛ لأن بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيّد بالخبرية؛ لأنَّ الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه[1]؛ فقوله: «خبرية» احترازٌ عن الإنشائية؛ لأنها[2] لا[3] تقع حالًا ولا خبرًا ولا صفةً.

[50ظ/ ب] **(فَـ)**الجملة **(الاسميَّةُ)**: إذا وقعت حالًا ملتبسةً.

(بالوَاو)؛ نحو: «جاءني زيد وأبوه قائم».

(وَالضَّمِيرِ[4] **أوبالوَاووَحْدَهُ)** [5]؛ نحو: «جئتُك والشمسُ طالعةٌ»، وإنما احتاجت إلى الوا؛ولأن الاسمية خارجة عن أصل الحال وهوالانتقال وعدم التقرير[6].

(أوبالضَّمِيرِ وَحْدَهُ)؛ نحو: «كلمته فوهُ إلى فيَّ»[7]، وقولُه:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ   إِلَى قَوْمِهِ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ[8]

---

(1) في إثبات هذه القاعدة المنطقية انظرها بتوسع في حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار، دار الكتب العلمية، بدون طبعة وتاريخ، (2/ 495).

(2) قوله «فقوله خبرية احتراز عن الإنشائية لأنها» سقط من (ي).

(3) في (ي): «فلا».

(4) في (ي): «وبالضمير».

(5) كتب في حاشية (هـ): «لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفى بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين» وهذا، أي: الربط بالواووحدها، أوبها مع الضمير إنما يكون في الحال المتنقلة، وأما في الحال المؤكدة، فلا يجوز بالواو، تقول (هوالحقّ لا شكّ فيه) وذلك، لأن الواولا تدخل بين المؤكد والمؤكد، لشدة الاتصال بينهما. جامي. رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 387).

(6) في (ي): «التقرر».

(7) قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: «كلمته فوه إلى في»، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى في، أي كلمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل». اهـ. الكتاب (1/ 391)، وانظر: المقتضب للمبرد (3/ 236)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 283)، والبديع في علم العربية (1/ 195)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 16)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 631)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 365)، وارتشاف الضرب (3/ 1560)، والتذييل والتكميل (9/ 174).

(8) البيت من بحر الطويل، وهولسلامة بن جندل في ديوانه (ص 176)؛ والأصمعيّات (ص 135)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 248)، ولسان العرب (13/ 92)، ودون نسبة في: اللمحة في شرح الملحة (1/ 398)، والفصول المفيدة في الواوالمزيدة للصلاح العلائي (ص 163)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني (3/ 1167)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 37).

(عَلَى ضَعْفٍ[1]): متعلق بقوله «أوبالضمير[2]». وإنّما ضعّف بالضمير وحده[3]؛ لأنه رابطٌ عامٌ لا يدل على ارتباط خاصٍ بالحاليَّةِ مع تحقق[4] ما[5] يأباه وهوفوت ما هوالأصل في الحال؛ بخلاف الواووحدَها؛ لأنُها دالة على ارتباط خاصٍ[6] وهوارتباط [77ظ/ هـ] الحالية.

(وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبتُ)؛ نحو: «جاءني زيد يضرب».

(بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ): حال؛ أي منفردًا[7]؛ لأنه كالمفرد[8]، وأما نحو: «قمتُ وأصكُ[9] وجهُه»[10] فبتقدير :وأنا أصك[11] وجهه[12].

(وَمَا سِوَاهُمَا)؛ أي: و[13] ما[14] سوى الاسمية والمضارع المثبت.

---

[1] في (أ) و(ب): «الضعف».

[2] بعده في (ي): «وحده».

[3] سقط من: (ي).

[4] في (ب): «تحققها».

[5] سقط من: (ب).

[6] في (ي): «الخاص».

[7] في (ي): «منفرد».

[8] في (ي): «كالمنفرد».

[9] في (ي): «أحبك».

[10] جاء القول على هذه الرواية في: الفصول المفيدة في الواوالمزيدة للصلاح العلائي (ص 172)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني (3/ 1152)، والرواية التي سمعت عن العرب هي قولهم: «قمتُ وأصكُ عينَه» وهي في: البديع في علم العربية (1/ 196)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 158)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 367)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 245)، والتذييل والتكميل (9/ 180)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 303)، والفصول المفيدة أيضًا (ص 170)، وهمع الهوامع للسيوطي (2/ 322).

[11] في (ي): «أحبك».

[12] قوله: «وجهه» سقط من (ي)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (أ).

[13] سقط من: (ي)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (أ).

[14] سقط من: (ي).

(بِالوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا)[1]: بلا ضعف وقد ترك[2] الرابطتين.

(وَلَا بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ): [51ظ/ ي] الواقع حالًا.

(مِنْ «قَدْ»)؛ لأن الماضي الواقع حالًا ماضٍ في زمان العامل، وقد منع اختلاف الحال وعاملها[3] زمانًا فالتزمت «قد» المقربة إلى[4] الحال لتقرّبه[5] إلى زمان العامل فيتحدُ زمانهما حكمًا فلا يقع الماضي حالًا إلا أن يكون[6] الماضي قريبًا من العامل مقرونًا بعلامة (43/ ب) القرب[7] لفظًا أوتقديرًا فلا يقال: «مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا»، و[8] قال: فلان اليوم[9] كذا، و: «قد قال رسول الله عليه الصلاة والسلام» كذا لعدم القرب وعدم صحة استعمال «قد» اللهم إلا بتأويلٍ[10].

---

[1] كتب في حاشية (هـ): «عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوّة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي، نحو(جاءني زيد وما يتكلم غلامه) أو(جاءني زيد ما يتكلم غلامه) أو(جاءني زيد وما يتكلم عمرو). والماضي المثبت، نحو: (جاءني زيد وقد خرج غلامه) أو(جاءني زيد قد خرج غلامه) أو(جاءني زيد وقد خرج عمرو). والماضي المنفي، نحو(جاءني زيد وما خرج غلامه) أو(جاءني زيد ما خرج غلامه) أو(جاءني زيد وما خرج عمرو). جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 392).

[2] قوله: «قد ترك» في (أ): «وقل ترك»، وفي (ب): «وقد يترك».

[3] بعده في (ي): «وصاحبها».

[4] بعده في (ي): «زمان».

[5] في (هـ): «لتقريبه».

[6] بعده في (ي): «ذلك».

[7] في (ي): «القريب».

[8] بعده في (ي): «قد».

[9] في (ي): «ليوم».

[10] كتب في حاشية (هـ): «وذلك لأنَّ الفعل إذا وقع قيدًا لشيء يعتبر كونه ماضيًا أوحالا أومستقبلًا بالنظر إلى ذلك القيد فإذا قيل: «جاءني زيد ركب» يفهم منه الركوب متقدمًا على المجيء فلا بدَّ من «قد» حتى تقربه إلى زمان المجيء فقارنه كذا قيل. وقيل: في تعليل لما تناقض لفظ الحال والماضي في الظاهر وإن لم يكن التناقض حقيقيًا التزموا لفظة «قد» ظاهرة أومقدرة إذا كان حالًا مع أنَّ حالتيه بالنظر إلى عامله ولفظة «قد» تقرب إلى الماضي من حال التكلم فقط». اهـ.

(ظَاهِرَةً)؛ أي: حال كونها[1] ظاهرةً؛ نحو: «جاءني زيد[2] وقد[3] ركب».

(أومُقَدَّرَةً)؛ نحو قوله تعالى: {أوجاؤوكم حصرت صدورهم} [النساء: 90][4].

(وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ)؛ أي: عامل الحال بإضافة المصدر إلى المفعول؛ كقولك: للمسافر؛ أي: لمن يريد السفر.

(رَاشِدًا مَهْدِيًا)؛ أي: اذهب راشدًا مهديًا بقرينة حال المخاطب.

(وَيَجِبُ): حذف العامل.

(فِي): الحال.

(المُؤَكِّدَةِ): ولا يرد نحو[5] {قائمًا} في قوله تعالى: {شهد الله أنه لا إله إلا هووالملائكة وأولوالعلم قائمًا بالقسط} [آل عمران: 18] وقوله {مدبرين} في قوله: {ولوا مدبرين} [النمل: 80، الروم: 52]؛ لأن ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية، وإنما تسمَّى [51و/ ب] حالًا دائمة أو[6] مؤكدة لم يوجد فيها وجوب حذف [77ظ/ هـ] العامل على اختلاف التقديرين[7].

(مِثْلَ: زَيْدٌ): مبتدأ.

(أَبُوكَ): خبره.

(عَطُوفًا): حال.

---

[1] في (أ)، (ب): «كونه» على الحمل على المعنى؛ أي: معنى الحرفية.

[2] سقط من: (ي)، (هـ).

[3] في (أ): «قد» بدون الواو.

[4] انظر: المقتضب للمبرد (4/ 124)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 254)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 205)، والبديع في علم العربية (1/ 196)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 294)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 28)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 361)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1604)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 229)، والفصول المفيد في الواوالمزيدة للعلائي (ص 158).

[5] سقط من: (ي).

[6] في (ب): «و».

[7] في (أ)، (ب): «التقريرين»، وكتب في حاشية (ي): «المقدمتين».

(أَيْ: أَحَقُّهُ)؛ أي: أثبته قال صاحب المفتاح[1]: «أحق التقديراتِ عندي أن يقدر يجبك عطوفًا»[2].

(وَشَرْطُهَا)؛ أي: شرط وجوب حذف عامل المؤكدة.

(أَنْ تَكُونَ): الحال[3].

(مُقَدِّرَةً[4]): مؤكدة.

(لِمَضْمُونِ)؛ أي: لمفهوم.

(جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ): عقدها من اسمين لا عمل لهما.

*****

(التَّمْيِيزُ): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: من المنصوبات التمييز، أومن الملحقات بالمفعول: التمييز، أوخبر محذوف المبتدأ؛ أي: هذا بيان التمييز، وعلى هذين الوجهين يكون قوله:

(مَا يَرْفَعُ)[5]: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هوما يرفع ما يرفع صلة أوصفة.

(الإِبْهَامَ): مفعول «يرفع».

(الْمُسْتَقَرَّ)؛ أي: الثابت في الوضع احترازًا عن نحو: «رأيت عينًا جاريةً»؛ فإن قوله «جارية» يرفع إبهام[6] قوله «عينًا» لكنه غير مستقر في وضعه بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع [52ظ/ ي] المبني على غفلة الواضع، أو[7] اختلافه. ويتعلق بقوله «يرفع» قوله:

---

[1] هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد أبويعقوب السكاكي، من أهل خوارزم، إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلم ثقة وهوأحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان، ولد سنة (554 هـ)، وقد صنف مفتاح العلوم في اثني عشر علما أحسن فيه كل الإحسان، قال السيوطي فيه: من رأى مصنفه علم تبحره ونبله وفضله. مات بخوارزم من بلاد ما وراء النهر سنة (626 هـ)، من مصنفاته: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (20/ 59)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 364).

[2] في (ب): «و».

[3] في (ي): «حال».

[4] في (ي): «مقررة».

[5] بعده في (هـ): «الابهام».

[6] في (ي): «الابهام».

[7] في (هـ): «و».

(عَنْ ذَاتٍ): احتراز عن الحال؛ فإنها ترفع[1] الإبهام عن الهيئة لا عن الذاتِ.

(مَذْكُورَةٍ): صفة «ذات»؛ نحو: «رطل زيتًا»[2].

(أومُقَدَّرَةٍ): ناشئةً عن نسبة في جملة؛ نحو: «طاب زيد نفسًا» أوشبهها، أوإضافة كما ستعرف.

ويدخل في حد التمييز: صفة المبهم؛ نحو: «رأيت هذا الرجل»، وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب أومبهم آخر، والمجرور في: «خاتم فضةٍ» وغير ذلك وإن أُجيب بأن كلًا من ذلك لم يذكر بهذه الحيثية فلا تُمَّ ذلك في صفة (44/أ) المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة، وإن أجيب بالتزام أن المجرور في «خاتم فضةٍ» تمييزٌ، وإن كان مجرورًا [78و/هـ] وسائر ما ذكر توابع المقسوم[3] غير التوابع لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لإخراج الصفة لخروجها بما ذكر.

(فَالأَوَّلُ)؛ أي: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذاتٍ مذكورةٍ.

(عَنْ مُفْرَدٍ)؛ أي: يرفعه عن مفردٍ، والمراد[4]: ما يقابل الجملة وشبهها والمضافُ **(مِقْدَارٌ)**؛ أي[5]: ما يعرف به قدر الشيء؛ وهو: العدد والكيل والوزن والمساحة [51ظ/ب] والمقياس[6].

---

[1] في (هـ): «يرفع».

[2] انظر: الأصول في النحولابن السراج (1/ 370)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 446)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 316)، والبديع في علم العربية (1/ 210)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 35)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 282)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 379)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1640)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 551).

[3] في (ي)، (هـ): «والمقسوم ههنا».

[4] بعده في (هـ): «من المفرد».

[5] سقط من: (ي)، (هـ).

[6] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 434)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 370)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 446)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 316)، والبديع في علم العربية (1/ 210)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 35)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 282)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 379)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1640)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 551).

(غَالِبًا): رفعًا غالبًا، أوزمانًا غالبًا إما في العدد[1] من باب ظرفية الجزئي للكلي؛ وهوصفة قوله «مفرد»؛ أي: مفرد[2] كائن؛ إما في العددِ[3].

(نَحْوُ): عندي **(عِشْرُونَ دِرْهَمًا)**؛ مثل: بعشرين[4] درهمًا دون أحد عشر درهمًا؛ ليكون مثالًا لأمرين العدد، وتام[5] بنون يشبه[6] نون الجمع فـ «درهمًا» تمييز يرفع الإبهام المستقر عن[7] «ذات مذكورة» وهي[8] مفرد مقدار؛ وهوالعددُ.

(وَسَيَأْتِي): ذكر تمييز العدد، وبيانه وإما عطف على إما في العدد.

(فِي غَيْرِهِ)؛ أي: في غيرِ العددِ.

(نَحْوُ): عندي.

(رَطْلٍ زَيْتًا)؛ مثال: المكيل[9] والتام بالتنوين، **والمراد**: ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة[10] وهومبهم. وقوله «زيتًا» يرفع[11] إبهامَه.

(وَ)عندي

(مَنَوَانِ) [12]: تثنية «منا» وهومرادف[13] المن، **والمراد**: ما يوزن بالمنوين[14]. وقوله:

(سَمْنًا): يرفع إبهامَه وهذا مثال الموزون والتام بنونِ التثنيةِ.

---

(1) في (ي)، (هـ): «عدد».

(2) قوله: «أي مفرد»: سقط من (أ)، وفي (ي): «مفردا أي مفرد».

(3) في (هـ): «عدد».

(4) في (ب): «بعشرين».

(5) في (ي)، (هـ): «والتام».

(6) في (ي): «شبه».

(7) سقط في (ب).

(8) في (ي)، (ب): «هي».

(9) في (ي)، (ب): «الكيل».

(10) في (ي): «المخصوص».

(11) في (ي): «لرفع».

(12) بعده في (ي): «سمنا».

(13) في (ي): «مراد ذات».

(14) بعده في (ي): «وهومبهم».

(وَعَلَى التَّمْرَةِ) خبر[1] واجب التقديم؛ لأنه معادٌ لضمير[2] [53و/ ي] في المبتدأ

(مِثْلُهَا)؛ أي: مثل التمرة.

(زُبْدًا): تمييز وهذا مثال المقياس والتام بالإضافة.

(وَقَفِيزَانِ[3] بُرًّا فَيُفْرَدُ): التمييزُ.

(إِنْ كَانَ جِنْسًا)؛ نحو: «عندي رطل زيتًا»؛ لأن الجنس ما يقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة إلى التثنية[4] وجمعه؛ كالماء والتمر والزيت والضرب؛ بخلاف رجل وفرس [78ظ/ هـ].

(إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ): مستثنى مفرغ؛ أي: يفرد إن كان جنسًا في جميع الأوقات إلا وقت قصد الأنواع؛ فيقال: «رطل زيتين[5] وزيوتًا» فيثنى بقصد النوعين ويجمع بقصد الأنواع. وفي استثناء قصد الأنواع دون قصد الأفراد نظرٌ؛ لأنه إذا قيل: «طاب زيد جلستين» يجوز كما جاز: «طاب زيد جلستين» والمراد بالأنواع ما فوق الواحدِ.

(وَيُجْمَعُ): ويثنى جوازًا، وإنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لما جاز الجمع فالتثنية أولى أو[6] المراد به: الجمع[7] اللغوي فيتناول التثنية أيضًا.

(فِي غَيْرِهِ)؛ أي: في غير الجنس؛ نحو: «عندي عدل[8] ثوبًا أوثوبين (44/ ب) أوأثوابًا».

(ثُمَّ إِنْ كَانَ): التمييز[9] ملتبسًا.

---

(1) في (ي): «هو».

(2) في (ي): «الضمير».

(3) في (أ)، (ب): «وقفيزا».

وانظر: الأصول في النحولابن السراج (1/ 307)، والإيضاح لأبي علي الفارسي (ص 213)، واللمع لابن جني (ص 64)، والبديع في علم العربية (1/ 205)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 208)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 35)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 251)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 190)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (9/ 223).

(4) قوله: «إلى التثنية» في (أ): «للتثنية».

(5) في (ي): «زيتان».

(6) في (أ): «و»، في (ب): «تسمى».

(7) قوله المراد به الجمع في (ب)، (هـ): «المراد بالجمع».

(8) في (ب)، (هـ): «عدد».

(9) في (هـ): «المميز».

(بِتَنْوِينٍ أوبِنُونِ التَّثْنِيَةِ جَازَتِ الإِضَافَةُ): البيانية بحصول الغرض بهذا[1]، وهوالبيان مع الخفة بترك التنوين والنون، وإنما التزمت الإضافة في: «ثلاثة رجال» [52و/ ب] و: »مائة رجل» وأخواتهما طلبًا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العددِ[2].

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن بتنوينٍ أوبنونِ التثنيةِ.

(فَلَا): يجوزُ الإضافة[3] إلا بقلة، ونحو: «عشر ودرهم وستوك» قليلٌ؛ فلا يرد أن نحو»ستون[4] عمرًا وسبعون[5] رجلًا» يجوز فيه: «ستوعمرووسبعورجل» بالإضافة؛ فلا يستقيم الشرطية. ولا[6] يرد نحو»حسنووجه» لأنه[7] تمييز النسبة لا تمييز المفرد.

وإنما لا يجوز الإضافة لئلا يلزم بقاء نون تشبه[8] نون الجمع، أوحذف نون الجمع أوحذف نون[9] وضعت مع الكلمة في نحو: «عشرين درهمًا»، أوإضافة المضاف في نحو: «ملأه عسلًا».

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ)؛ أي: مما ليس بكيلٍ أووزنٍ أوعددٍ أومقياسٍ، عطف على قوله «عن» مفرد مقدار غالبًا.

(نَحْوَ: خَاتِمٌ حديدًا)؛ فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزًا[10].

---

[1] في (ب): «بهذه».

[2] انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 433)، والمقتضب للمبرد (2/ 185)، والأصول في النحولابن السراج (3/ 477)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 85)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 267)، والبديع في علم العربية (1/ 322)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 30)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 764)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 37)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 755)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2410)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (4/ 105)، والتصريح على مضمون التوضيح (2/ 446).

[3] سقط من: (هـ).

[4] في (ا)، (ب)، (هـ): «ستين»، والمثبت من (ي) وهوالموافق للسياق بعده.

[5] في (هـ): «سبعين».

[6] في (ي): «فلا».

[7] سقط من: (هـ).

[8] في (ي): «شبهه»، وفي (ب): «شبه».

[9] قوله «الجمع أوحذف نون»: سقط من (ي)، (هـ).

[10] انظر تفصيلًا في: المقتضب للمبرد (3/ 260)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 458)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 334)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 251)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 191)، والتذييل والتكميل (9/ 65)، ومغني اللبيب (ص 477)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2281)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 449).

(وَالخَفْضُ)؛ [79ظ/ هـ] [53ظ/ ي] أي: خفض التمييز عن غير المقدار.

(أَكْثَرُ): استعمالًا بحصول[1] الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز؛ لأنَّ الأصل في[2] المبهمات المقادير غيرها[3] ليس[4] بهذه المثابة[5].

(وَالثَّانِي)؛ أي: ما يرفع الإبهام عن ذاتٍ مقدرةٍ.

(عَنْ نِسْبَةٍ)؛ أي: يرفعه عن ذاتٍ نشأت عن نسبته، وهي المنسوب إليها في الأصل حاصله.

(فِي جُمْلَةٍ أوما ضَاهَاهَا)؛ أي: ما شابهها عطف على جملة، وهواسم الفاعل؛ نحو: «الحوض ممتلئ ماءًا»، واسم المفعول؛ نحو: «الأرض مفجرة عيونًا»، أوالصفة المشبهة؛ نحو: «زيد حسن وجهًا»، أواسم التفضيل؛ نحو: «زيد أفضل[6] أبًا»[7].

(نَحْوَ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)؛ مثال الجملة؛ أي: «طاب نفس زيد».

(وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)؛ مثال ما ضاهَى الجملة، وأبوة ودارًا وعلمًا تكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصنافِ التمييز؛ حيث يكون اسمًا للمنتصب عنه، أوالمتعلقة عينًا أوعرضًا من الأمور الإضافية أوغيرها؛ فالأب يحتمل أن يكون له ويحتمل أن يكون لمتعلقة، وهوعين[8] إضافي،

---

[1] في (ي): «لحصول».

[2] قوله: «الأصل في» سقط من (أ).

[3] في (ي)، (هـ): «وغيرها».

[4] في (ي): «ليست».

[5] في (أ)، (هـ)، (ي): «المائة»، والمثبت من (ب).

[6] سقط في (ب).

[7] انظر تفصيلًا في: الأصول في النحو(1/ 255)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 69)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 160)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 64)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2140)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 551)، والفوائد الضيائية (1/ 404)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 26).

[8] في (ي): «غير».

والأبوة والدار والعلم متعلقات[1] والأبوةُ[2] عرض إضافيٌّ، والدار عين غير إضافي، والعلم عرض غير إضافي. وخصَّ مثال الفرع بذلك؛ ليستدل به على ذلك في الأصلِ[3].

(أوفي إضَافَةٍ): عطف على قوله «في جملة». [52ظ/ ب]

(مِثْلَ: يُعْجِبُنِي[4] طِيبُهُ): فاعل «يعجبني»[5] (45/أ)

(أبًا وَأُبُوَّةً ودارًا وَعَلَمًا[6]، و: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا»)؛ مثال التمييز صفة. والدرُّ في الأصل اللبنُ، وفيه خير كثير للعرب فأريد به الخير؛ أي: لله خيره فارسًا، وأورد هذا المثال صاحبُ «المفصل»[7] مثالًا لتمييز المفرد والمصنف مثالًا لتمييز النسبة على اختلاف[8] الوجهين في الضمير؛ فإن كان الضمير مبهمًا كضمير «ربه رجلًا» كان التمييز للمفرد؛ كما ذهب إليه صاحب «المفصل» [80و/ هـ] وإن كان معينًا معلومًا كان التمييز للنسبة كما ذهب إليه المصنفُ رحمه الله.

(ثُمَّ إنْ كَانَ): التمييز[9].

(اسْمًا): غيرَ صفةٍ.

(يَصِحُّ): صفة اسمًا كائنًا[10].

(جَعْلُهُ)؛ أي: ذلك الاسم كائنًا.

(لِمَا انْتَصَبَ عَنْه)؛ أي: اسمًا لما انتصب التمييز عن عامله. وعبارة «عنه»؛ كـ «زيد» في: «طاب زيد أبًا» فما انتصب[11] عنه [54و/ ي] هوما نسب إليه عامله وجعله منتصبًا عنه

---

[1] في (ب): «متعلق».

[2] في (ي)، (ب)، (هـ): «والابوة».

[3] انظر: الفوائد الضيائية للجامي (1/ 404).

[4] في (ي): «اعجبني».

[5] في (ي): «اعجبني».

[6] قوله «ودارا وعلما» سقط من: (ي).

[7] هو: الإمام جار الله الزمخشري رحمه الله، وكلامه في المفصل (ص 94)، وانظر تفصيلا أوعب في: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 40)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 367، 405، 653).

[8] في (ب)، (هـ): «خلاف».

[9] سقط من: (هـ).

[10] سقط من: (ي)، (هـ).

[11] قوله فما انتصب في (ب): «فانتصب».

من باب المجاز؛ لأن التميز لم ينصب عنه لكنه لما كان سببًا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه[1] **سمي منتصبًا عنه مجازًا**[2].

(جَازَ أَنْ يَكُونَ): التَّمييزُ اسمًا.

(لَهُ): **وعبارة عنه**.

(وَ): اسمًا.

(لِمُتَعَلِّقِهِ)؛ **نحو**: «طاب زيد أبًا» فقوله «أبًا» يصح أن يجعل اسمًا لزيد. **ويترجم بقولنا**: **«خوش است**[3] زيدازان روكه اوبذراست[4]».

ويصحُّ أن يجعل اسمًا «لمتعلقه». **ويترجم بقولنا**: «خوش است[5] زيدازان روكه[6] من اورا بدراست[7]».

ويرِد عليه «طاب زيد نفسًا»؛ حيث لا يصح كونه «لمتعلقه» ويجاب بالمنع، أوبتقدير **المعطوف** في الشرط؛ أي: إن كان اسمًا[8] يصح جعله لما انتصب «عنه ولمتعلقه»؛ **وفيه نظر**: **للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه**.

وقيل: معناه إن كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه و[9] لمتعلقه أفرادًا أوغير تمييز جاز كونه لكل منهما تركيبًا أوتمييزًا بالجمل على حذف المعطوف في الشرط. واختلاف الشرط والجزاء

---

[1] سقط في (ب).

[2] انظر الكلام مفصلًا في: الأصول في النحو(1/ 255)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 69)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 160)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 294، 405)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 64)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 192)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2140)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 551)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 404)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 26).

[3] في (يـ): «خوشست».

[4] في (هـ): «يدراست»، وفي (ب): «بدراست»، وفي (ي): «بدرست».

[5] في (يـ): «خوشست».

[6] في (أ): «دوكه».

[7] قوله من أورا بدراست في (ب): «مرورا بدرست»، وفي (ي): «اورا يدرست»، وفي (هـ): «اورا يدراست».

[8] سقط من: (هـ).

[9] في (ي): «أو».

باعتبار الحيثية فلا يرد «طاب زيد نفسًا»؛ وفيه: أنه على هذا[1] يندرج في الشرطية الثانية وليس كذلك؛ إذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض؛ أي: بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه.

والحق أن نحوَ: «طاب زيد نفسًا» أيضًا يجوز أن يجعل لما انتصب [53و/ ب] عنه و«لمتعلقه»؛ أي: طاب زيد من حيث[80ظ/ هـ] أنه نفس من النفوس، أومن حيث إن نفسًا من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الأمرين كونه له، وكونه «لمتعلقه»[2] وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه «لمتعلقه» وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهوحسن بديع، وتمحّل (45/ ب) الشارحون لتصحيح الشرطين بأمور لا يخلو[3] كلٌّ من ذلك عن اشتباهٍ.

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يصح جعله لما انتصب عنه.
(فَهُولِمُتَعَلِّقِهِ)؛ أي: فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه [54ظ/ ي].
(فَيُطَابِقُ): التمييز.
(فِيهِمَا)؛ أي: في الصورتين.
(مَا قُصِدَ): من الإفراد والتثنية والجمع؛ أي: إن كان المقصود الإفراد يؤتى بالمفرد وإن كان المقصود المثنى يؤتى به[4] وإن كان المقصود الجمع يؤتى به[5].
(إِلَّا أَنْ يَكُونَ): التمييز.

---

[1] قوله: «أنه على هذا» في (أ): «أن»، وفي (ب): «أن على هذا».
[2] في (أ)، (ب): «متعلقه».
[3] في (هـ): «يخ».
[4] في (هـ): «بالمثنى».
[5] في (هـ): «بالجمع».

(جِنْسًا)؛ أي[1]: فيطابق في جميع الأوقات إلا[2] وقت كونه جنسًا يقع على القليل والكثير فيفرد لما مر[3]؛ نحو: «طاب زيد علمًا»، و: «طاب الزيدان علما» و: «طاب الزيدون علما»[4].

(إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْأَنْوَاعَ)؛ أي: إلا وقت قصد الأنواع؛ فيقال: «طابَ زيدٌ عِلمين أوعلومًا»، والاستثناءان مستغنًى[5] عنهما؛ لأنه إن قصد الجنس فالجنس وإن قصد النوعان فالمثنى، وإن قصد الأنواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد.

(وَإِنْ كَانَ): التمييزُ.

(صِفَةً)؛ أي: اسم فاعل[6] أومفعول[7] أوصفة مشبهة أوأفعل[8] التفضيل[9].

(كَانَتْ): تلك الصفة كائنة وصفة

(لَهُ)؛ أي: للمنتصب[10] عنه؛ لأن الصفة تستدعي[11] موصوفًا والمذكور أولى بحمل [الصفةِ عليه؛ فإذا قيل: «طاب زيد والدًا» كان الوالد هوزيدًا ولا يحتمل][12] أن يكون والده بخلاف الاسم نحو«أبًا».

---

(1) في (ب): «أن».

(2) بعده في (ي): «في».

(3) بعده في (ي): «في».

(4) قوله: «وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).
وانظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 65، 69)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 192)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 407)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (1/ 194).

(5) قوله الاستثناءان مستغنى عنهما في (ب): «الاستثناء أن استغنى «.

(6) في (ي): «الفاعل».

(7) في (ي): «المفعول».

(8) في (أ): «اسم».

(9) في (أ)، (هـ): «تفضيل».

(10) في (ي)، (هـ): «المنتصب».

(11) في (أ)، (ي): «يستدعي».

(12) قوله: «الصفة عليه فإذا قيل طاب زيد والدًا كان الوالد هوزيدًا ولا يحتمل» سقط من (أ).

(وَطَبَقَهُ)؛ أي: مطابقًا لما انتصب[1] عنه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملًا لضميره[2].

(وَاحتُمِلَتِ): تلك الصفةُ.

(الحَالُ)؛ لاستقامة المعنى على [81و/ هـ] الحالية نحوَ: «طاب زيد فارسًا»؛ أي: من حيث إنه فارس أوحال كونه فارسًا.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمييزُ عَلَى عَامِلِهِ): أما إذا كان معمولًا لغير الفعل فلضعفه، وأما إذا كان معمولًا للفعلِ فلكونه من حيث المعنى فاعلًا للفعل؛ نحو: «طاب زيد[3] أبًا»؛ أي: طاب أبوه أولمطاوعة؛ نحو[4] {فجرنا الأرض عيونًا} [القمر: 12] [53و/ ب] أي: تفجرت عيونها[5]، أولا يتقدم لامتناع البيان قبل الإجمال وفيه وفيه.

(وَالأَصَحُّ)؛ أي: وأصح[6] المذاهب[7].

(أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ): التمييزُ.

(عَلَى الفِعْلِ): أيضًا مع قوته في العمل.

(خِلَافًا لِلمَازِنِي وَالْمُبَرِّدِ)، والفراء تمسكًا بقوله[8]:

---

[1] في (ي)، (هـ): «للمنتصب».

[2] كتب في حاشية (هـ) مت نصه: «الواوبمعنى (مع)، والطبْق: مصدر بمعنى: المطابقة أي: كانت الصفة صفة له مع مطابقتها إيّاه، أومطابقته إيّاها. ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل، والواو: للعطف على خبر (كانت)؛ أي: كانت الصفة صفة له، ومطابقة إيّاه. جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 408).

[3] في (ب): «زيدا».

[4] بعده في (ي): «و».

[5] انظر تفصيلا: كتاب سيبويه (4/ 65)، وشرح الكتاب للسيرافي (4/ 445)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 208)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 35)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 405)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 284)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 383)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (9/ 241)، وارتشاف الضرب (4/ 1623)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 557)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني (4/ 1721).

[6] في (ي): «أصح».

[7] في (أ)، (ي): «المذهب».

[8] قوله ‹بقوله› في (ب): «لقوله شعرا».

أَتَهْجُرُ سَلمى بالفِراقِ [55و/ ي] حَبِيبَها وما كادَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ[1]

حيث تقدم «نفسًا» على قوله «تطيب»، **والجواب**: أن المروي في يطيب[2] الياء وضمير «كاد» للحبيب ونفسًا تمييز من نسبة كاد؛ أي: وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك، وإن كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل أن يحمل على هذا الوجه، ويكون التأنيث باعتبار النفس؛ إذ المعنى وما كادت[3] نفس الحبيب تطيب، وأن يحمل على إضمار الشأن في «كاد» وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير[4] تطيب[5] إلى سلمى أي: ما[6] كاد الشأن تطيب سلمى نفسًا أي تطيب نفس سلمى (46/ أ).

*****

(المُسْتَثْنَى)؛ أي: من الملحقات المستثنى، وإنما لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحًا، والمشترك لا يعرف بتعريفٍ جامعٍ وإن أمكن تعريفُه.

(مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ): ويسمى منفصلا أيضًا.

فإن قيل: ليس هذا بتقسيم الكل إلى الأجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلي إلى الجزئيات؛ لأنه حينئذ يكون متواطئًا لا مشتركًا؟ **قيل**: يمكن أن يكون من الأخير بإرادة ما هوالمشترك[7]

---

[1] البيت من بحر الطويل، وهوللمخبل السعدي في ديوانه (ص 290)، والخصائص (2/ 384)؛ ولسان العرب (1/ 290)(حبب)؛ وللمخبل السعدي أولأعشى همدان أولقيس بن الملوح في الدرر اللوامع على جمع الجوامع للشنقيطي (4/ 36)؛ والمقاصد النحوية شرح شواهد الألفية للبدر العيني (3/ 235)، وللمخبل السعدي أولقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح للعباسي (ص 188)، وبدون نسبة في المقتضب (3/ 37)، والأصول في النحو(1/ 224)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 682)، والبديع في علم العربية (1/ 213)، وتوجيه اللمع (ص 211)، وشرح المفصل (2/ 41)، وشرح التسهيل (2/ 389)، وشرح ابن عقيل على الألفية (2/ 293)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2391)، والمعجم المفصل لشواهد العربية لإميل يعقوب (1/ 334).

[2] في (هـ)، (ب): «تطيب».

[3] في (هـ)، (ب): «كاد».

[4] في (ي): «الضمير».

[5] سقط من: (ي).

[6] في (هـ)، (ب): «وما».

[7] في (هـ): «مشترك».

بين القسمين على وجه عموم المجاز. **ويمكن أن يكون**: المراد به اللفظ [81ظ/ هـ] ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه.

(فَالْمُتَّصِلُ): الفاء للتفسير.

(الْمُخْرَجُ): احتراز عن غير المخرج عن شيء وهوجزء[1] المتصل[2].

(عَنْ مُتَعَدِّدٍ): داخل فيه إفرادًا؛ فأخرج تركيبًا فلا تناقض[3] وهذا القيد مستدركٌ؛ إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل.

(لَفْظًا)؛ نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا»[4].

(أَوتَقْدِيرًا)؛ نحو: «ما جاءني إلا زيد[5]»، و: «قرأت إلا يوم كذا».

(بِإِلَّا): غير الصفة.

(وَأَخَوَاتِهَا): احتراز عمًا أخرج عن متعدد بلفظ استثنى [53ظ/ ب]، ونحوه، نحو: «جاءني القوم مستثنى عنهم زيدًا، و: «أستثنى عنهم زيد» [6].

(وَالْمُنْقَطَعُ الْمَذْكُورُ): خبرُ المنقطع.

(بَعْدَهَا)؛ أي: بعد «إلا» غير الصفة.

(غَيْرَ مُخْرَجٍ وَهُوَ)؛ أي: المستثنى بدون تعيينِ أحدِ[7] المعنيين وفيه وفيه[8]؛ فالضمير[9] عائد إلى المستثنى بإرادة ما هوأعمُّ من المتصلِ والمنقطع على وجه عموم المجاز لا على

---

[1] في (ب): «خبر».

[2] في (ي): «المنفصل».

[3] بعده في (ي): «لاختلاف»، (هـ): «لاختلاف الجهة».

[4] انظر الكلام مفصلًا في: المقتضب للمبرد (4/ 422)، والأصول في النحو(1/ 281)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 244)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 71)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 160)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 294، 405)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 46)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 76)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1508)، والتذييل والتكميل (8/ 207)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 381).

[5] في (ب): «زيدا».

[6] قوله: «واستثنى عنهم زيد» سقط من (أ).

[7] قوله: «أحد» ليس في (أ)، (ب).

[8] كتب في حاشية (هـ): «أي: في النظر نظر؛ لأنَّ اللازم نوع المجموع من حيث هولا كل واحد في القسمين مطلقا متصفًا بما ذكر ومحكومًا عليه، وقد قيد الأحكام بما يتعين المحكوم عليه؛ أي: تقوله إذا كان بعد إلا ...إلخ». اهـ.

[9] في (ي): «والضمير».

وجه[1] عموم المشترك، وفي الكلام من المحسنات صيغة الاستخدام إن أريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل[2] [55ظ/ ي] والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال، وإن أريد عموم المجاز فلا استخدام.

(مَنْصُوبٌ إذَا كَانَ): المستثنى واقعًا.

(بَعْدَ «إلا» غَيْرِ الصِّفَةِ): وقوله «غير الصفة» غير محتاج إليه[3]؛ إذ ما بعد «إلا» التي للصفة ليس بمستثنى كذا في[4] الشروح فهوقيد وضعي[5] لا احترازيٌّ.

(فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ)؛ أي: ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام؛ نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا»[6]. والمراد موجب تام لئلا يردُ: «قرأت إلا يوم كذا»، واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النصب، بل يختار فيه البدل أويعرب على حسب العوامل على ما سيجيء.

(أومُقَدَّمًا): في كلام موجب أوغيره [82و/ هـ] عطف على قوله «بعد إلا».

(عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ): مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «المستثنى» والضمير للام الموصولة[7]؛

---

[1] قوله: «على وجه» ليس في: (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[2] في (ي): «المنفصل».

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 79)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 195)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 412).

[4] بعده في (هـ): «بعض».

[5] قوله «قيد وضعي» في (هـ): «قيدها نفي»، وفي (ب): «قيد واقعي»،.

[6] قوله «لحوجاءني القوم إلا زيدًا»، سقط من (ب).

وانظر الكلام في الأغراض مفصلًا في: المقتضب للمبرد (4/ 422)، والأصول في النحو(1/ 281)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 244)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 71)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 160)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 294)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 46)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 76)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1508)، والتذييل والتكميل (8/ 207)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 381).

[7] في (هـ): «الموصول».

نحو: «ما جاءني إلا زيدًا أحد»[1].

(أومُنْقَطِعًا): عطف على قوله «مقدمًا؛ نحو: «ما جاءني القوم إلا حمارًا»[2].

(عَلَى الأَكْثَرِ): ظرف منصوب[3] المنسحب على قوله «أوكان منقطعًا»، أوخبر مبتدأ محذوف

[وقيل]: يجوز فيه الرفع على البدل تمسكًا بقوله:

وبَــلْدةٍ لَيــس بهَا أَنِيْــسُ إِلاَّ اليَعافِيرُ وإِلاَّ العِيسُ[4]

---

[1] انظر الكلام مفصلًا في: المقتضب للمبرد (4/ 397، 406)، والأصول في النحو(1/ 283)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 58)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 66)، والبديع في علم العربية (1/ 232)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص 409)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 221)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 52)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 263)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 238)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2201)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 367)، وهمع الهوامع (2/ 273).

[2] قوله: «نحوما جاءني القوم إلا حمارًا» سقط من (أ)، وفي (ي): «نحوما جاءني إلا حمارًا».
وانظر الكلام مفصلًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 319)، والمقتضب للمبرد (4/ 412)، والأصول في النحو(1/ 290)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 64)، وشرحه للرماني (ص 474)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 324)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 221)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 52)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 708، 762)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 266، 267)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 195)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 238)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2201)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 367)، والفوائد الضيائية (1/ 414، 415)، وهمع الهوامع (2/ 273).

[3] في (ي): «المنصوب».

[4] البيتان من بحر الرجز لجران العود في ديوانه (ص 97)،، وشرح أبيات سيبويه (2/ 140)، وشرح المفصل (2/ 117، 3/ 27، 7/ 21)، والمقاصد النحوية للعيني (3/ 107)، وشرح التصريح (1/ 353)، وخزانة الأدب (10/ 15 – 18)، والدرر اللوامع على جمع الجوامع للشنقيطي (3/ 162)، وغير منسوب في: الكتاب (1/ 263، 2/ 322)، والمقتضب (2/ 319، 347، 414)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 271)، وأوضح المسالك (2/ 261)، والجنى الداني للمرادي (ص 164)، وخزانة الأدب (4/ 121، 123، 124، 7/ 363، 9/ 258، 314)، ورصف المباني (ص 417)، وشرح الأشموني (1/ 229)، وشرح شذور الذهب (ص 344)، وشرح المفصل (2/ 80)، والصاحبي في فقه اللغة (ص 136)، و، ولسان العرب (6/ 198، 15/ 433)، ومجالس ثعلب (ص 452)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 225)، وتهذيب اللغة (15/ 426)، وتاج العروس (16/ 455)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (10/ 284).

والجواب: أنه جعل منتصبًا على وجه الاستعارة فأبدل، **أويقال**: تقديره وليس فيها إلا اليعافير على وجه التفريغ وحذف العامل][1].

وإنما يجب النصبُ في هذه المواضع لاستحقاقه النصب لشبهه[2] (46/ ب) بالمفعول[3] في **كونه فضلة وشبه**[4] الخاص بالمفعول معه للتعلق[5] بواسطة الحرف مع امتناع البدل في المواضع الثلاثة المذكورة:

أما في الأول: فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب؛ لإمكان تكرير أصل العامل[6] مع ترك[7] النفي العارض، **وفيه**: أن «إلا»[8] توجب بعد الإثبات النفي؛ كما في: «قرأت إلا يوم كذا» بتقدير: «ما قرأت[9] يوم كذا» وللزوم[10] كون المستثنى منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ[11] وهوممتنع [54ظ/ ب] في الإيجاب، **وفيه**: أنه يوجب جواز الإبدال فيما يصح فيه التفريغ في الإيجاب كـ: «قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة» وليس كذلك.

وأما في الثاني: فلامتناع التقديم في[12] البدل.

---

[1] قوله: «وقيل يجوز فيه الرفع على البدل تمسكًا بقوله: وبلدةً ليس بها أنيس & إلا اليعافير وإلا العيس، والجواب أنه جعل منتصبًا على وجه الاستعارة فأبدل أويقال تقديره وليس فيها إلا اليعافير على وجه التفريغ وحذف العامل»: سقط من (أ)، (ب)، (ي)، وأثبت من (هـ) وإثباته أوجه من تركه؛ فالكلام مبناه على الاعتراض والإجابة عنه، وهوأشبه بإيراد المصنف رحمه الله في كتابه هذا.

[2] في (أ): «شبهه».

[3] في (هـ): «المفعول».

[4] في (هـ): «ولشبه».

[5] في (ي): «المتعلق».

[6] في (ب): «العوامل».

[7] قوله: «تكرير أصل العامل مع ترك» في (ي): «تكرير الأصل مع ترك» وفي حاشيتها: «أي العوامل».

[8] قوله «أن إلا» في (ي): «أنه لا»، وفي (ب): «أن لا».

[9] بعده في (ي)، (هـ): «إلا».

[10] في (ب): «ولزوم».

[11] في (هـ): «التفريغ».

[12] قوله: «التقديم في» سقط من: (هـ).

وأما في الثالث: فلعدم الاتحاد والملابسة؛ **فإن قيل** فليكن بدل الغلط؟ **قيل**: هوغير واقع في كلام الفصحاء، وفيه أن النحوي[1] يبحث عن أصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة[2]، **والأولى أن يقال**: امتنع الإبدال في الإيجاب [82ظ/ هـ] للزوم الإيجاب في المستثنى بتكرير العامل [56و/ ي] الموجب، وفي المنفي للزوم الغلط في العامل والمعمول جميعًا فاعرف[3].

(أوكَانَ): المستثنى.

(بَعْدَ خَلَا)؛ نحو: «جاءني القوم خلا زيدًا[4]».

(أو[5] عَدَا)؛ نحو: «جاءني القوم عدا زيدًا».

(فِي الأَكْثَرِ)؛ لكونهما فعلين ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد الاتصال[6] بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد[7] اختير[8] الجر بهما؛ قال السيرافي[9]: «لم أعلم خلافًا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر»[10].

---

(1) في (ي): «النحويين».

(2) قوله «الفصاحة والبلاغة» في (ي): «فصاحة وبلاغة».

(3) انظر الكلام مفصلًا في: الأصول في النحو(1/ 427)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 66)، والبديع في علم العربية (1/ 214)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 248)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 270)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 102)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 178)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1870)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 375).

(4) في (ب): «زيد».

(5) في (هـ): «و».

(6) في (أ)، (ي): «الإيصال».

(7) سقط من: (ب).

(8) في (ب)، (هـ): «اجيز».

(9) هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبوسعيد، نحوي، عالم بالأدب، أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها، وكان معتزليا، متعففا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها، وتوفي سنة (368هـ)، ومن منصفاته: شرح كتاب سيبويه، والإقناع، وأخبار النحويين البصريين، والبلاغة، وشرح مقصورة شيخه ابن دريد. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص 99)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (7/ 341)، والإمتاع والمؤانسة (1، 108– 133)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ص 379)، وأنباه الرواة (1/ 313)، ووفيات الأعيان (1/ 130).

(10) شرح كتاب سيبويه (3/ 66).

(أو[1] مَا خَلَا وَمَا عَدَا)؛ نحو: «جاءني إخوتك ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا»، **وإنَّما لزم** النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية وروى ابن البنَّاء[2] عن الأخفش الجرَّ بجعل[3] «ما» مزيدة لا مصدرية، ورُوي ذلك عن الجرمي[4] أيضًا، ولعلَّ هذا[5] لم يثبت عند المصنف، أولم يعتبره [6] حتى لم يقل في الأكثر، وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية؛

---

[1] في (ب)، (هـ): «و».

[2] في (ي): «ابن البقاء».

وابن البناء هو: الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا، أبوعلي، البغدادي. نحويٌّ، فقيه حنبلي، محدث، شارك في أنواع من العلوم. قرأ القراءات السبع على أبي الحسن الحمامي وغيره، وسمع الحديث من هلال الحفار وأبي محمد السكري وأبي الفتح بن أبي الفوارس وأبي الحسين بن بشران وأبي علي بن شهاب وغيرهم. وتفقه على أبي ظاهر بن الغباري والقاضي أبي يعلى وهومن قدماء أصحابه. وعلى أبي الفضل التميمي وأخيه أبي الفرج وغيرهم. قال ابن عقيل: هوشيخ إمام في علوم شتى: في الحديث، والقراءات، والعربية. وقال ابن الجوزي وغيره: أنه صنف خمسمائة مصنف. من تصانيفه: (شرح الخرقي)، (الكامل) في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (تجريد المذاهب)، (طبقات الفقهاء)، (أدب العالم والمتعلم)، (العباد بمكة)، (مناقب الإمام أحمد)، (فضائل الشافعي)، و(شرح إيضاح أبي علي الفارسي). انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (2/ 823)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (1/ 311)، النجوم الزاهرة (5/ 107)، طبقات الحنابلة لابن رجب (1/ 32)، وبغية الوعاة للسيوطي (1/ 495).

[3] في (أ)، (ي): «يجعل».

[4] هو: صالح بن إسحاق، أبوعمر الجرمي النحوي البصري، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وله تعليقات عليه، ومما ينسب إليه قوله: «ظللت أفتي الناس ثلاثين سنة من كتاب سيبويه»، وقوله: «نظر في كتاب سيبويه؛ فإذا فيه ألف بيت وخمسين فعرفت الألف ونسبت شعرهم إليهم، ولم أعرف الخمسين»، توفي سنة (225هـ)، من مصنفاته: كتاب الأبنية، وفرخ سيبويه. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 56)، وطبقات النحويين واللغويين (ص 74)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ 80).

[5] بعده في (ب): «مما».

[6] في (ب): «يعتبر».

نحو[1]: «جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا بكرًا[2]»؛ أي: وقت خلوهم أوخلومجيئهم من زيدٍ، أووقت مجاوزتهم، أومجاوزة مجيئهم[3].

(وَلَيْسَ)؛ نحو: «جاءني القوم ليس زيدًا».

(وَلَا يَكُونُ)؛ نحو: «سيجيء أهلك لا يكون بشرًا»، وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة[4] للخبر وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم إضمار اسمهما في باب «الاستثناء»، وهوضمير راجع إلى بعض مضاف إلى المستثنى منه؛ أي: ليس بعضهم زيدًا كفاعل عدا وخلا.

واعلم: أنَّ كلمات الاستثناء محصورةٌ (47/ أ) اصطلاحًا لا [5] عقلًا.

(وَيَجُوزُ فِيْهِ)؛ أي: في المستثنى.

(النَّصْبِ): على الاستثناء ولا يضعف إلا في نحو: «لا إله إلا الله»؛ من حيث أنه يوهم وجهًا [55و/ ب] ممتنعًا وهوالإبدال من اللفظ[6].

(وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ)[7]: في مستثنى [63و/ هـ] متصل مؤخر؛ ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه، وإنما يختار البدل؛ لأنه يكون حينئذ غير فَضلةٍ بخلاف ما إذا كان منصوبًا.

---

(1) بعده في (هـ): «ما».

(2) في (هـ): «عمرا».

(3) انظر رأي الأخفش والجرمي، وأضف إليهما أبا عمر بن العلاء وأبا علي الربعي في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 224)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 310)، وشرح الكافية الشافية (2/ 722)، ومنسوب للكسائي والفارسي في: الارتشاف لأبي حيان (3/ 1535)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص 436)، وقد ناقش المسألة مناقشة جيدة ابن هشام في كتابيه مغني اللبيب (ص 179)، وشرح شذور الذهب (ص 340).

(4) سقط من: (ب).

(5) سقط من: (ب).

(6) انظر الكلام مفصلًا في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 315)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 57، 71)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 245)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 367)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 75)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 716)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 285)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 199)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 158)، وارتشاف الضرب له (3/ 1300)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1431)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 358)، وهمع الهوامع (2/ 254).

(7) بعده في (ي)، (ب): «أي».

(فِيمَا بَعْدَ إِلَّا): احتراز [1] عما إذا وقع.

(فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ): والمستثنى منه مذكور لكنه بعد «خلا وعدا وليس ولا يكون وغير وسوى» ونحوذلك. وقوله «فيما بعد» بدلٌ من قوله «فيه». وأما في النسخة التي لم يقع [56ظ/ ي] فيها «فيه»؛ فهوظرف تنازع[2] فيه عاملان؛ فأعمل الثاني وحذف[3] الظرف من الأول فيكون معمولًا ليختار ويكون معمول «يجوز» محذوفًا في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوبًا كما مرَّ.

(وَ)الحال أنه **(قَدْ ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ)**: احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل.

(مِثْلَ {ما فعلوه إلا قليل} [النساء: 66]): بالرفع على البدل.

(وَإِلَّا قَلِيلًا) بالنصب على الاستثناء[4].

(وَيُعْرَبُ): المستثنى ألبتة؛ بخلاف «ما مررت[5] بأحدٍ إلا بزيدٍ» على تكرير العامل في البدل كقوله تعالى {للذين استضعفوا لمن آمن منهم} [الأعراف: 75] فإنه وإن أعرب بعامله لكنه

---

[1] في (ب): «احترازا».

[2] في (ي): «يتنازع».

[3] في (ي): «فحذف».

[4] قرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء، وقرأ التسعة الباقون بالرفع على البدلية؛ انظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 235)، والحجة في القراءات السبع (ص 124)، ومعاني القراءات (1/ 311)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص 180)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص 243).

وانظر توجيهها نحويًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 311)، والمقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 321)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 58، 60)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 365)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 283)، وارتشاف الضرب (3/ 1508)، والتذييل والتكميل (8/ 212)، والجنى الداني (ص 515)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

[5] سقط من: (ي)، (هـ).

ليس فيه ذلك ألبتة؛ بل يجوز فيه[1] إعرابه بتكرير العامل ويجوز فيه إعرابه بتبعية ولا يرد صورة البدل؛ لأن المراد بلا تبعية[2].

(عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ)؛ أي: على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه أولا؛ فلا يرد «ما مررت إلا بزيد» وفيه، **والمقصود أنه**: يرفع إن كان العامل رافعًا لحو: «ما[3] جاءني إلا زيد» وينصب إن كان ناصبًا؛ لحو: «ما رأيت إلا زيدًا»، ويجر إن كان جارًا؛ لحو»ما مررت إلا بزيد»، وفي القسم الأخير نظرٌ يعرف بالتأمل. ويسمى هذا[4] النوع مفرغًا لتفريغه [5] عن ذكر المستثنى منه.

(إذًا): ظرف يعرب.

(كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ [83ظ/ هـ] غَيْرَ مَذْكُورٍ؛ وَهُوَ)؛ أي: والحال أن المستثنى المفرغ واقعٌ.

(فِي غَيْرِ المُوجِبِ لِيُفِيدَ): يتعلق بمفهوم الكلام؛ أي: اشترط ذلك ليفيد لأنه لوكان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فإن قولك: «جاءني إلا زيد» بتقدير: جاءني [55ظ/ ب] كل أحد إلا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص؛ فإن قيل: فليجز عند قيام القرينة على الخاص[6]؛ كما يقال في جواب من قال: «هل جاءك جميع أهل بيتي»: «جاءني إلا ابنك[1]

---

[1] سقط من: (ب).

[2] انظر الكلام تفصيلا: الكتاب لسيبويه (2/ 311)، والمقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 321)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 58، 60)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 365)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 283)، وارتشاف الضرب (3/ 1508)، والتذييل والتكميل (8/ 212)، والجنى الداني (ص 515)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

[3] سقط من: (ي).

[4] سقط من: (ب).

[5] في(ي): «لتفرغه»، في (ب): «لتفريعه».

[6] انظر الكلام تفصيلا: المقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 321)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 58، 60)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 365)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 283)، وارتشاف الضرب (3/ 1508)، والتذييل والتكميل (8/ 212)، والجنى الداني (ص 515)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

[1] في (أ)، (ي): «أبيك».

فلان» قيل :لا نسلم حينئذ عدم الجوازِ فيه[1]. **فإن قيل**: لِمَ لا يجوز؛ **نحو**: «جاءني إلا زيد» على وجه مبالغة الغلوّ؛ **نحو**[2] قوله:

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ (47/ ب) **حَتَّى إِنَّهُ**   **لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ**[3]

وغير ذلك قيل: لا نسلم[4] عدم الجواز على ذلك الاعتبار [57و/ ي] لاندراجِه في صورة **الاستقامة؛ فإن قيل**: إفادة أصل[5] المعنى متحقق[6] في الإيجاب والنفي على العموم **والخصوص**، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو[7] **ألا ترى**[8] **أنه يجوز؛ نحو**[9]: «رأيت بحرًا من المسكِ»، و: «لقيت العنقاء والأرض فوقنا»، **ونحوذلك وإن لم يطابق الواقع = فينبغي أن يجوز نحوُ**: «جاءني إلا زيد» كذلك؛ **فإن قيل**: **ربما لا يستقيم**[10] المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضًا؛ **نحو**: «ما مات إلا

---

[1] في (هـ): «وفيه».

[2] قوله «الغلونحو»، في (ب): «الخلوونحو»، وفي (هـ): «ونحو».

والغلو: هومجاوزة الحد في التشدد والتصلب، والخروج عما حدَّه الشرع وأحاله العقل. انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص 613)، وتاج العروس للزَّبيدي (39/ 178).

[3] البيت من بحر الكامل، وهولأبي نواس الحسن بن هانئ في: ديوانه (1/ 442)، وهوله في الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبعة المعارف (2/ 790)، وعيار الشعر لابن طباطبا العلوي، طبعة عبد العزيز المانع (ص 81)، والعقد الفريد لابن عبد ربه (1/ 37)، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص 18)، والعمدة في محاسن الشعر وأدبه لابن رشيق القيراوني (2/ 62)، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ص 272)، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني (ص 312)، ونسب لبشار بن برد في التذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 127) وقد تفرد بنسبته إلى بشار وحده فيما وقفت عليه من مصادر، وقد أتى منسوبا لأبي نواس فيها كلها إلا التذييل.

[4] بعده في (هـ): «ذلك».

[5] في (ب): «الاصل».

[6] في (ي): «محقق».

[7] في (ب): «النحوي».

[8] في (أ)، (هـ)، (ي): «يرى»، والمثبت من (ب).

[9] قوله: «نحو» ليس في (أ)، (هـ).

[10] في (ي): «يستلزم».

زيدٌ»، و: «ما خلق إلا بشر»؛ والنفي والإيجاب سيَّان[1] في ذلك فينبغي أن يراد[2] الحكم على استقامة المعنى لا[3] عدم الإيجاب؟ قيل: لعله اعتبر الغالبَ؛ إذ الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه؛ فهو[4]:

(مِثْلَ: «ما ضربني إلا زيد» إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى): بكون[5] الحكم مِمَّا يصح أن يثبت في العام؛ كالقراءة فإنه يصح أن يثبت في جميع الأيام وهومستثنى من فعل يفهم من التقييد[6] بقوله [84و/ هـ] في غير الموجبِ؛ أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى[7].

(مِثْلَ: قَرَأْتُ): في جميع الأيامِ

(إِلَّا يَومَ كَذَا): من يوم السبت أويوم الجمعة أونحوذلك.

(وَمِنْ ثَمَّ[8])؛ أي: ومن أجل تقييد الإعراب على حسب العوامل بعد[9] الإيجاب واستقامة المعنى لم يجز تركيب (مَا زَالَ زَيدٌ إِلَّا عَالِمًا)؛ لأنه استثناء[10] من الموجب لأن ذاك معناه النفي، ونفي النفي إثبات فيكون المعنى زيد أبدًا على جميع الصفات إلا على صفة [56و/ ب] العلم فلا يستقيم المعنى[11].

---

(1) في (أ)، (ي): «سبيان».

(2) في (هـ): «يدار».

(3) بعده في (ب)، (هـ): «على».

(4) قوله: «فهو» ليس من (أ)، (ي).

(5) في (ي): «يكون».

(6) في (ب): «التقيّد».

(7) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 425)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 761)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 192)، والفوائد الضيائية (1/ 419).

(8) في (أ)، (هـ)، (ي): «ثم»، والمثبت من (ب) وهوموافق لما في متن الكافية (25).

(9) في (ب)، (هـ): «بعدم».

(10) بعده في (ب)، (هـ): «استثناء».

(11) قوله: «المعنى» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ). انظر: أمالي ابن الحاجب (2/ 761)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 192)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (4/ 200)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للبدر الدماميني (3/ 212)، والفوائد الضيائية (1/ 419).

(وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ)؛ أي: حمل البدل على لفظ المستثنى منه أوحملًا أومحمولًا عليه[1].

(فَعَلَى الْمَوضِعِ)؛ أي: فيحمل على الموضع، أوفهومحمول على محل المستثنى منه عملًا بالمختار على قدر الإمكان.

(مِثْلُ: مَا جَاءَنِي مِن): زائدة.

(أَحَدٍ إِلَّا زَيدٌ): بدلٌ محمول على موضع «من أحد».

(وَلَا أَحَدَ فِيهَا)؛ أي: في الدار[2].

(إِلَّا زَيدٌ): بدل محمول على محل اسم «لا».

(وَمَا زَيدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ) حقير[3].

(لَا يُعْبَأُ بِهِ)؛ إذِ التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع[4] شيئًا، وهذا ثابت[5]؛ [57ظ/ ي]

(لِأَنَّ): كلمةَ (**«مِنْ» لا تُزَادُ**[6] **بَعْدَ الإِثْبَاتِ**): والمستثنى من النفي[7] إثبات فلو[8] أبدل من لفظ أحد لزم زيادة «من» في الإثباتِ.

---

(1) سقط من: (ب).

(2) انظر الكلام تفصيلا: المقتضب (4/ 420)، والبديع في علم العربية (1/ 229)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 58)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 293)، والكناش في علمي الصرف والنحو(1/ 198)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1510)، والتذييل والتكميل (8/ 223)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 746)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1428)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 358)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 504)، وحاشية الصبان عليه (2/ 214).

(3) بعده في (ب): «أو».

(4) في (ي): «موزع».

(5) كتب في حاشية (ي): «أي: لا يعتد به، وقوله: «لا يعبأ به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها، فهوصفة لشيء المستثنى، قيل: إنما وصفه به، لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لوجعل المستثنى منه شيئا أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أولا، وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 421).

(6) بعده في (هـ): «في».

(7) في (ي): «المنفي».

(8) في (ي): «ولو».

(«وَمَا وَلَا» لَا تُقَدَّرَانِ): و[1] لا تفرضان[2].

(عَامِلَتَيْنِ): تمييز أوحال أومفعول ثانٍ؛ بتضمين الجُعلِ

(بعده)[3]؛ أي: بعد الإثبات[4].

(لأنهما) [5]؛ أي: «ما ولا» حين عملتا.

(عَمَلَتَا[6] لِلنَّفْيِ)؛ أي: لأجل النفي؛ لأنه مدار حملهما على «ليس وإن»، أوهو(48/أ) علة حملهما عليهما، أوجزء العلة وعلى[7] التقديرين الأخيرين انتفاؤه[8] انتفاء العلة المنحصرة.

(وَقَدِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بـ»إلا»)؛ لأنها بعد النفي يوجب[9] الإثبات، وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء[10] الحكم[11].

(بِخِلَافِ «ليس زيد شيئًا إلا شيئًا»): [84ظ/ هـ] لا يعبأ به؛ حيث يجوز إبداله من[12] اللفظِ.

(لِأَنَّهَا)؛ أي[13]: «ليس»

---

(1) سقط من: (هـ).

(2) قوله «لا تقدران ولا تفرضان»: في (ب): «لا يقدران ولا يفرضان».

(3) في (ب)، (هـ): «بعدها».

(4) في (ي)، (هـ): «الا».

(5) قوله «الإثبات لأنهما»، في (ب): «إلا لانهما».

(6) سقط من: (ي).

(7) بعده في (ي): «كل».

(8) سقط من: (ي)، (ب).

(9) في (ب): «توجب».

(10) سقط من: (هـ).

(11) انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (2/ 119)، والمستصفى للغزالي (ص 338)، وروضة الناظر وجنة المناظر (2/ 274)، والإحكام في أصول الفقه (3/ 80)، ونفائس الأصول في شرح المحصول (8/ 3431)، وشرح مختصر الروضة (2/ 775)، والإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وابنه تاج الدين (1/ 375)، وإجابة السائل شرح بغية الأمل (ص 186).

(12) في (ب): «على».

(13) سقط من: (هـ).

(عَمَلَتْ لِلفِعْلِيَّةِ)؛ أي:[1]: لكونه[2] فعلًا.

(فَلَا[3] أَثَرَ): في انتقاض عمل «ليس».

(لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ): إضافة المصدر إلى الفاعل[4]، وذكر المفعول[5] متروك؛ أي: لانتقاض معنى النفي بـ «إلا».

(لِبَقَاءِ الأَمْرِ): [إضافة المصدر إلى الفاعلِ و] [6] يتعلق بمفهوم قوله «لأثر»؛ أي: انتفى أثر نقض معنى النفي لكذا.

(العَامِلَةِ هِيَ لِأَجْلِهِ)؛ أي: الأمر التي[7] عملت ليس لأجله؛ وهوالفعلية فالعاملة صفة جارية[8] على غير من هي له ولذا أبرز ضميرها.

(وَمِنْ ثَمَّ[9])؛ أي: ومن أجل أن ليس عملت للفعلية، ولأنه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها و»ثمَّ«[10] للإشارة إلى المكان الاعتباري.

(جَازَ): تركيب

(لَيسَ زَيدٌ إِلَّا قَائِمًا): بالنصب على أنه خبر «ليس» مع[11] كونه مثبتًا بـ «إلا».

(وَامْتَنَعَ: «مَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمًا)؛ حيث لا يجوز إلا قائمٌ[12] لانتقاض عمل ما بانتقاض النفي

---

[1] بعده في (هـ): «أي».

[2] في (هـ): «لكونها».

[3] في (هـ): «ولا».

[4] في (ي)، (ب)، (هـ): «المفعول».

[5] في (ب)، (هـ): «الفاعل».

[6] قوله: «إضافة المصدر إلى الفاعل و»: سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت (هـ).

[7] قوله الأمر التي ، في (ب): «الذي».

[8] في (ب)، (هـ): «جرت».

[9] في (ب): «ثمة».

[10] في (أ)، (ي): «وثمة».

[11] في (هـ): «في».

[12] قوله «إلا قائم» سقط من (ي)، في (أ)، (هـ): «إلا قائمًا».

الموجب للتشبيه[1] بـ «ليس»[2]. [56ظ/ ب]

(**وَيُخْفَضُ**): المستثنى[3].

(**بَعْدَ غَيرٍ**[4]**، وَسُوَى، وَسَوَاءٍ**): بالإضافة.

(**وَبَعْدَ حَاشَا**)؛ لكونه حرف جر[5].

(**فِي الأَكْثَرِ**)؛ أي: في قول أكثر النحويين[6]، وقد جاء بعدَها النصب؛ كما في الدعاء المنقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سمِعَ دُعَائِي حاشَا الشَّيْطانَ»[7].

(**وَإِعْرَابُ «غَيْرٍ» فِيهِ**)؛ أي: في الاستثناء؛ **فإن قيل**: لِمَ لَمْ يبنَ[8] لكونه بمعنى الحرف؟ **قيل**: للإضافة المانعة للبناء.

(**كَإِعْرَابِ المُسْتَثْنَى**)؛ [58و/ ب] أي: الذي استثني.

---

[1] في (ي)، (هـ): «للشبه».

[2] انظر الكلام مفصلًا: المقتضب (3/ 100)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 323)، والمسائل الحلبيات (ص 224)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 366)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 398)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 357)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 424)، والكناش في علمي الصرف والنحو(1/ 199)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1202)، والتذييل والتكميل (4/ 198)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1142)، وتعليق الفوائد للدماميني (3/ 210)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 423)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 436).

[3] قوله «ويخفض المستثنى» سقط من (ي).

[4] بعده في (ي): «المستثنى».

[5] في (أ)، (ي): «الجر».

[6] والأكثرين هنا مخالفين للمبرد رحمه الله؛ إذ هوممن قال بحرفيتها؛ انظر: المقتضب (3/ 100).

[7] بعده في (ب): «وابن الأسبغ» كذا بالسين والذي في المصادر الآتي ذكرها بالصاد، وفي بعضها «أبا الأصبغ». وهذا القول عن العرب قد أبوعمر الشيباني وقد نقله عنه ابن السراج والزمخشري وغيرهما كما في المصادر التالية انظر: الأصول في النحو(1/ 288)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 224)، وشرح المفصل (2/ 64)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 306)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 199)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (8/ 314)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (2/ 689)، ومغني اللبيب (ص 165)، وتمهيد القواعد (5/ 2204)، وشرح التصريح بمضمون التوضيح (1/ 567)، وشرح الأشموني (1/ 526)، وهمع الهوامع (2/ 279).

[8] في (ي)، (هـ): «يبين».

(بِإلَّا): لاحتياجه إليه واستغناء[1] ما بعده عنه[2] لأنه لما[3] كان بمعنى «إلا» كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب المستثنى، وله إعراب آخر؛ لأجل الإضافة وغير لا وجه لإعرابه؛ فبالحري أن يؤثر ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته.

(عَلَى التَّفْصِيلِ): المذكور من[4] وجوبِ النصب في المستثنى من الموجب والمتقدم والمنقطع [85و/ هـ] وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والإعراب على حسب العوامل في الناقص؛ نحو: «جاءني القوم غير زيد»، و: «ما جاءني غير زيد أحد»، و: «ما جاءني القومُ غيرَ حمار» بالنصب. و: «ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد» بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء، و: «ما جاءني غيرُ زيد» على التفريغ[5].

(وَغَيْرٌ)؛ أي: لفظ غير.

(صِفَةٌ)[6]: خبر غير.

(حُمِلَت): صفة[7] أومستأنفة والضمير للصفة، أولغير بتأويل الكلمة، أوباعتبار حمل صفة[8] عليه.

---

[1] في (ي): «واستثناء».

[2] قوله «ما بعده عنه»، في (ي): «ما بعد غير عنه».

[3] في (أ): «مما».

[4] بعده في (ي): «لا يحتاج إلى اعراب المستثنى».

[5] انظر الكلام على هذه الأوجه مفصلًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 343) المقتضب (3/ 100)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 323)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 224)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 366)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 398)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 357)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 424)، والكناش في علمي الصرف والنحو(1/ 199)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1202)، والتذييل والتكميل (4/ 198)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1142)، وتعليق الفوائد للدماميني (3/ 210)، والفوائد الضيائية للجامي (1/ 423)، وهمع الهوامع (1/ 436).

[6] كتب في حاشية (ي): «لدلالتها على ذات، مبهمة، باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة، كما تقول (جاءني رجل غير زيد) واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب. جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 424).

[7] بعده في (هـ): «عن صفة».

[8] في (ي)، (ب)، (هـ): «الصفة».

(عَلَى): كلمة .

(إِلَّا): حال كونها واقعةً في الاستثناء أومن حيث (48/ب) أنها واقعة في الاستثناء، أوظرف لمفهوم الكلام؛ أي: حملت على[1] «إلا» وشاركتها[2] في الاستثناء؛ فالاستثناء[3] محل[4] الشركة فكان ظرفًا.

(كَمَا حُمِلَتْ «إِلَّا»): صفة مصدر محذوف؛ أي: حملت حملًا مثل حمل «إلا».

(عَلَيْهَا)؛ أي: على الغير.

(فِي الصِّفَةِ): حال أوتمييز أوظرف؛ أي: شاركتها في الصفة.

(إِذَا كَانَتْ): «إلا» [5] ظرف «حملت».

(تَابِعَةً لِجَمْعٍ)؛ أي: واقعة بعد جمع منكور؛ احتراز عن العرف[6] حيث يراد به[7] العهد أوالاستغراق = فيعلم[8] التناول حتمًا أوعدم التناول [57و/ ب] حتمًا[9].

(غَيْرِ مَحْصُورٍ)؛ أي: غير متحقق دخوله و[10] عدم دخوله، واحترز به عن العدد؛ نحو: «لفلان عليَّ مائةٌ إلا واحدًا».

واعلم أنه: قد يتعذر في المحصور أيضًا؛ نحو: «ما جاءني مائة رجل إلا زيد»؛ فإنها[11] تابعة لجمع منكور محصور، ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وقد لا يتعذر في منكور غير محصور؛ نحو: «جاءني رجال إلا حمارًا، لصحة الاستثناء المنقطع ففي الضابطة نظرٌ طردًا وعكسًا.

---

[1] سقط من: (ي).

[2] في (ي)، (هـ): «وشاركته».

[3] في (ي): «والاستثناء».

[4] في (هـ): «على».

[5] بعده في (هـ): «إذا».

[6] في (هـ): «المعرف».

[7] سقط من: (هـ).

[8] في (هـ): «فعلم».

[9] سقط من: (هـ).

[10] في (ي): «أو».

[11] في (أ): «فإنهما».

(لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ)؛ إذِ المتصل يلزم دخوله جزمًا، والمنقطع يلزم عدم دخوله جزمًا [58ظ/ ي] والجمع المنكور يتناول جماعةً غيرَ معينة لا يجزم فيها بتناول[1] المستثنى [85ظ/ هـ] ولا لعدم[2] تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء؛ **وفيه**: أنه يمكن فيه الاستثناء[3] المنقطع إذا كان خلاف الجنس نحو: «جاءني رجال إلا حمارًا» فالأولى أن يراد[4] الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعًا منكورًا غير محصور.

(نحو: {لوكان فيهما آلهة} [الأنبياء: 22])؛ أي: في السماء والأرض أمر الآلهة وأثر قدرتهم. والآلهة جمع إله. **({إلا الله})** أي غير الله **({لفسدتا})**؛ أي: لخربتا[5] والخرجتا عن هذا الانتظام[6].

(وَضَعُفَ)؛ أي: حمل[7] «إلا» على الصفة.

(فِي غَيْرِهِ)؛ أي: في غير الجمع المنكورِ المذكورِ؛ نحو:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ[8] **لَعَمْرُ أبيك إلاَّ الفَرْقَدانِ[9]**

وفي البيت ضعفان آخران؛ توصيف المضاف في «كل أخ»، والإخبار قبل الوصف.

---

[1] قوله «لا يجزم فيها بتناول»، في (ب)، (هـ): «لا يجزم بتناول».

[2] في (ب)، (هـ): «بعدم».

[3] في (ب)، (هـ): «المستثنى».

[4] في (ي)، (هـ): «يدار».

[5] في (هـ): «لتخربتا».

[6] كتب في حاشية (ي): «فـ «إلا» في الآية صفة، لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور هي «آلهة». ويتعذر الاستثناء، لعدم دخول «الله» في «آلهة» بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء. وفي الآية مانع آخر عن حمل «إلا» على الاستثناء، وهو أنه لوحملت عليه صار المعنى: لوكان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا. وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا، يثبت وحدانية الله تعالى، لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها، بخلاف ما إذا كانت الصفة بمعنى «غير»، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله. وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الآلهة، لأن التعدد يستلزم المغايرة. جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 427).

[7] قوله: «أي حمل» في (ا)، (ي): «الحمل».

[8] سقط من: (ب).

[9] البيت من بحر الوافر، وهوللأعشى في الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 177)، ولعمروبن معدي كرب في الكتاب لسيبويه (2/ 334)، وشرحه للسيرافي (3/ 77)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص 46)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 347)، وقيل: هولسوّار بن المضرّب»؛ انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه (ص637)، وورد غير منسوب في: المقتضب (4/ 409)، والإنصاف للأنباري (1/ 217)، والبديع في علم العربية (1/ 217)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 72)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 255)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 203)، والتذييل والتكميل (8/ 283، 296)، والجنى الداني في حروف المعاني (ص 519)، ومغني اللبيب (ص 101، 739)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 2067).

(وَإِعْرَابُ سِوَى وَسَوَاءٍ النَّصْبُ): خبر «إعراب».
(عَلَى الظَّرْفِيَّةِ)؛ أي: بناء على الظرفية. **(عَلَى الْأَصَحِّ خَبَرٌ)**.

*****

[خبر كان وأخواتها]

(كَانَ): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: من الملحقات خبر كان.

(وَ): إحدى

(أَخَوَاتُها): وستعرفها[1] في قسم الفعل.

(هُوَ): فصل أومبتدأ.

(الْمُسْنَدُ): غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك؛ فلا يرد على الحدّ توابع الخبر. **والمراد**: المسند إلى اسم «كان»؛ فلا يرد نحو[2] «يضرب» في «كان زيد يضرب أبوه»، فيضرب[3] مسند[4] بعد دخول كان، وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة. واحترز به عن[5] كل (49/أ) ما هومسند إليه بعد دخولها [57ظ/ ب]؛ أي: دخول «كان» وإحدى أخواتها، واحترز به عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب «علمت» ونحوذلك.

(نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا[6]» وَأَمْرُهُ)؛ أي: شأنه.

(كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ)؛ أي[7]: في أقسامه وأحكامه وشرائطه.

(وَيَتَقَدَّمُ): خبر كان وأخواتها على اسمها[8] حال كونه.

(مَعْرِفَةً)؛ نحو: «كان المنطلقَ زيدٌ» لافتراقهما[9] بالقرينة وهي النصب.

---

[1] في (ب): «وستعرف».
[2] سقط من: (ب)، (هـ).
[3] في (أ)، (ي): «فأبوه».
[4] بعده في (ي): «إليه».
[5] في (ي): «على».
[6] في (ب)، (هـ): «منطلقًا».
[7] قوله: «أي» ليس من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).
[8] في (ب)، (هـ): «اسمائها».
[9] في (ي): «لاقترانها».

(ظَاهِرَةُ الإِعْرَابِ)؛ بخلاف نحو «كان موسى عيسى» للزوم اللبس.

[86و/ هـ] **(وَقَدْ يُحْذَفُ)**؛ بقرينة.

(عَامِلُهُ)؛ أي: عامل خبر «كان».

(فِي مِثْلِ: «النَّاسُ»): مبتدأ.

(مَجْزِيُّونَ): خبر.

(بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ): كان عملهم.

(خَيْرًا فَخَيْرٌ)؛ أي: فجزاؤهم خير.

(وَإِنْ): كان عملهم.

(شَرًّا فَشَرٌّ)؛ أي: فجزاؤهم شرٌّ.

(وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا)؛ أي: مثل[1] هذه الصورة.

(أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ): نصبهما[2] بتقدير كان مع اسمها[3] [59و/ ي] في الموضعين؛ أي: إن كان عملهم خيرًا فيكون جزاؤهم خيرًا ورفعهما بتقديره مع الخبر في الأول وتقدير المبتدأ في الثاني؛ أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب[4] الأول ورفع الثاني وبالعكس؛ أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير، أو[5] إن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرًا[6].

---

[1] في (هـ): «في».

[2] في (ب): «نصبها».

[3] في (ب)، (هـ): «الاسم».

[4] في (ي): «وبنصب».

[5] في (ب)، (هـ): «و».

[6] انظر الكلام تفصيلًا على هذه الأوجه في: الكتاب لسيبويه (2/ 258)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 248)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 156)، والإنصاف للأنباري (2/ 470)، والبديع في علم العربية (1/ 140)، واللباب في شرح علل البناء والإعراب (1/ 283)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 85)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 409)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 364)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 204)، والتذييل والتكميل (4/ 225)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (1/ 502)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1167)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 207)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (3/ 228).

(وَيَجِبُ الحَذْفُ)؛ أي: حذف كان.

(فِي مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ»)؛ أي: لئن كنت منطلقًا انطلقت؛ أي: انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها «ما» وأدغمت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل[1] الضمير وبقي الخبر على النصب وهذا على تقدير فتح همزة[2] أما[3] وأما على تقدير كسرها فالتقدير: إن كنت منطلقًا انطلقت[4]»[5].

*****

[اسم إن وأخواتها]

(اسْمُ إِنَّ): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: ومن الملحقات اسم «إن».

(وَ) إحدى

(أَخَوَاتُهَا)؛ أي: أمثالها[6] على الاستعارة المصرح بها.

(هُوَ): فصل أومبتدأ.

---

(1) في (ي): «وينفصل».

(2) في (ب)، (هـ): «الهمزة».

(3) سقط من: (ب)، (هـ).

(4) قوله: «انطلقت» سقط من (أ)، (ي).

(5) وقول العرب: «أما أنت منطلقا انطلقت» فقد ورد في المصادر الآتية بزيادة «معه» بعد قوله: «انطلقت» انظر الكلام تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (1/ 293، 3/ 7، 332)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 254)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 189، 3/ 375)، والتعليقة على كتاب سيبويه (1/ 12)، والإنصاف للأنباري (2/ 475)، والبديع في علم العربية (2/ 441)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 87، 89)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 216)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 205)، وارتشاف الصرف (2/ 1048)، والتذييل والتكميل (3/ 121)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (1/ 504)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1174)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 164)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 246)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 257)، وهمع الهوامع (1/ 345).

(6) في (ب)، (هـ): «مثلها».

(المُسْنَدُ إِلَيْهِ)؛ أي: الذي أسند إليه خبرها؛ فلا يرد «أبوه» في: «إن زيدًا أبوه قائم»، واحترز به عما ليس بمسند إليه، وإنما انتصب اسم «إن» وأخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه[1] بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة[2].

(بَعْدَ): [58و/ ب] ظرف المسند إليه.

(دُخُولِهَا)؛ أي: «إن» وإحدى أخواتها واحترز به عما هومسند إليه بغير[3] دخول «إن» وإحدى أخواتها، والمراد غير التوابع[4]؛ بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد نحوُ: «أخاك» في: «إن زيدًا أخاك في الدار». [86ظ/ هـ].

*****

[المنصوب بـ «لا» لنفي الجنس]

(مِثْلَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» الْمَنْصُوبِ بِـ «لَا»): مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم «لا»؛ لأنه على الإطلاق ليس من المنصوبات.

(الَّتِي)؛ أي: بكلمة لا التي.

(لِنَفْيِ الْجِنْسِ)؛ أي: لنفي الحكم عن [5] الجنس.

(هُوالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ)؛ أي[6]: الذي أسند إليه[7] خبرُها؛ فلا يرد «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم»، (49/ ب) ولا يرد نحوُ: «لا غلام رجل غلامًا حسنًا عندك»؛ لأن المراد غير التابع، واحترز به عما [8] إذا لم يكنْ مسندًا إليه.

---

[1] في (ي): «قوعه».

[2] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 255، 2/ 254)، والجنى الداني (ص 570، 572)، والفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 435)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، ت: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995هـ، (ص 37).

[3] في (ي): «بعد غير».

[4] في (أ): «التابع».

[5] في (هـ): «على».

[6] قوله: «أي» ليس في (أ)، (ب).

[7] في (ي): «إليها».

[8] بعده في (ي): «لم».

(بَعْدَ دُخُولِهَا): ظرف المسند إليه احتراز[1] عن المبتدأ وسائر أصناف المسند إليه من غير دخول «لا» النافية للجنس.

(يَلِيهَا): حال من الضمير[2] في[3] «إليه» أوفي «دخولها»، وحينئذ لا يجب إبراز[4] الضمير [59/ ي] وإن كان جاريًا على غير ما هوله [5] لعدم اللبس نحو«هندٌ زيدٌ تضربُهُ[6]»، بخلاف الصفة؛ نحو: «هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هيَ».

(نَكِرَةً): احتراز عن المفصولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار.

(مُضَافًا): احتراز عن النكرة المفردة؛ فإنها مبنيةٌ.

(أومُشَبَّهًا بِهِ): في تعلقه بشيءٍ هومن تمام معناه.

(مِثْلَ: لَا غُلَامَ رَجُلٍ): نظير المضاف.

(ظَرِيفٌ فِيهَا): قد عرَفتَ في «المرفوعات» تحقيق قوله «فيها»[7]. و: «لا عشرين درهمًا لك» نظيرَ المشبه بالمضاف[8].

---

[1] في (هـ): «احترز به».

[2] في (ي): «ضمير».

[3] سقط من: (ي).

[4] في (هـ): «ايراد «.

[5] قوله «على غير ما هوله»، في (ي): «على غير من هي له»، وفي (هـ): «على غير من هوله».

[6] في (أ)، (ب)، (هـ): «يضربه» بالياء، والمثبت من (ي)، وهوالموافق لمصادر التخريج؛ انظر: الأصول في النحولابن السراج (1/ 71)، والإيضاح العضدي (ص 38)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 50)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 70)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص 259)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 327)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 78)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 251)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 937)، والتذييل والتكميل له (4/ 20)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 965)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 649)، وشرح الأشموني (1/ 188)، وحاشية الصبان عليه (1/ 291).

[7] انظر: ما تقدم في باب المرفوعات (ص ؟؟؟)، وخلاصته قوله هناك: «فيها، أي: في الدار، خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف، ولا حال، لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه. وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها، الظرف وغيره».

[8] انظر في توسعة القول في هذه المسألة ومناقشتها في: الكتاب لسيبويه (2/ 287)، الأصول في النحولابن السراج (1/ 387)، وشرح السيرافي على الكتاب (3/ 26)، والإيضاح العضدي (ص 246)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 91)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 411)، وشرح الرضي (2/ 154)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 206)، والتذييل والتكميل (5/ 272)، والفوائد الضيائية (1/ 437).

(فَإِنْ كَانَ): اسم «لا» والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عائدًا إلى المنصوب بـ «لا» حيث لا يستقيم الحمل[1].

(مُفْرَدًا فَهُوَ)؛ أي: فالاسم والجملة جزاء الشرط.

(مَبْنِيٌّ)؛ لتضمن «من» وتعين ما ينصب به للخفة والموافقة حالَ الإعراب.

(عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ): من الفتحة والألف والياء[2]، وينصب مسند إلى الضمير؛ أي: على[3] ما ينصب هوبه، أوإلى قولِه به على تقدير على[4] ما يقع النصبُ به، والأول: أصوبُ.

(وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً): عطف على قوله «مفردًا».

(أومَفْصُولًا بِيْنَهُ)؛ [87و/ هـ] أي: بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله.

(وَبَيْنَ «لا» وَجَبَ [58ظ/ ب] الرَّفْعُ): على الابتداء.

(وَالتَّكْرِيرُ)؛ لمطابقة السؤال؛ [أما في المعرفة فلامتناع أن «لا» النافية للجنس فيها، وأما في المفصولة فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل] [5].

(ونحو[6]: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)؛ أي: لهذه القضية جواب سؤال مقدَّر[7]؛ وهو[8] أن يقال[9]: أبوالحسن معرفة لكونه علمًا، ولا رفع فيه، ولا تكرير فأجاب بأنه متاوّل. والمراد بأبي الحسن: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهوكنيته.

---

(1) قوله: «الحمل» سقط من (أ).

(2) قوله: «الفتحة والياء والالف» في (أ): «الفتحة أوالألف أوالياء».

(3) قوله: «على» سقط من (أ)، (هـ).

(4) سقط من: (ي)، (ب).

(5) قوله: «أما في المعرفة فلامتناع أن «لا» النافية للجنس فيها، وأما في المفصولة فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، وهومن زيادات النسخة (هـ).

(6) في (ب): «ومثل».

(7) قوله: «مقدر» ليس في (أ)، (هـ).

(8) سقط من: (ب).

(9) في (أ)، (هـ): «يقول».

(مُتَأَوَّلٌ): بالنكرة و[1] بصفة اشتهر العلمُ بها[2]، أوبتقدير المثل؛ أي: هذه قضيةٌ ولا مثل أبي حسن لها أولا حاكم لها[3].

(وَفِي مِثْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)؛ أي[4]: فيما كرر فيه «لا»، والمعنى: لا حولَ عن المعصية ولا قوة على الطاعة إلا بتوفيق الله، أولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي يؤمر[5] لنا في أداء الزكاة والصدقة والصوم والصلاة وغيرهما[6] إلا بالله.

(خَمْسَةُ أَوْجُهٍ):

الأول (فَتْحُهُمَا)؛ أي: فتحُ الاسمين على أن «لا» لنفي الجنس.

والثاني: فتح الأول على أن «لا» لنفي الجنس. **(وَنَصْبُ الثَّانِي)**: حملًا على لفظه وقولًا [7] بأنَّ «لا» فيه زائدة لتأكيد النفي.

والثالث: فتحُ الأول [60و/ ي] [بـ «لا» التي النافية للجنس][8]، **(ورفعه)**؛ أي: (50/أ) رفع الثاني حملًا على محله وقولًا بأن لا فيه زائدة.

(وَ) الرابع: (رَفْعُهُمَا): على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال

والخامس: (رَفْعُ الأَوَّلُ) على أن «لا» بمعنى ليس. **(عَلَى ضَعْفٍ)**؛ لأن عملها بمعنى «ليس» ضعيف. **(وَفَتْحُ الثَّانِي)**: على أن لا نافية للجنس.

---

[1] في (ي): «أو».

[2] سقط من: (هـ).

[3] انظر القول وتوجيهه ومناقشته في: المقتضب (4/ 363)، وشرح السيرافي على الكتاب (3/ 37)، والبديع في علم العربية (1/ 584)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 97)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 414)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 269)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 180)، وشرح الرضي (2/ 154)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 207)، والتذييل والتكميل (5/ 286)، ومغني اللبيب (ص 126)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 611)، والفوائد الضيائية (1/ 439)، وهمع الهوامع (1/ 523).

[4] سقط من: (ب).

[5] في (ب): «تؤمر».

[6] في (ي)، (ب): «وغيرها».

[7] بعده في (ي): «قوة».

[8] قوله «بلا النافية التي لنفي الجنس»: في (أ) «النافية للجنس»، وفي (ي): «بلا النافية للجنس».

وأما السادس: وهورفعُ الثاني على أن «لا» بمعنى ليس وفتح الأول على أن «لا» نافية للجنس فتوهم؛ لأنه باعتبار [87ظ/ هـ] الصورة عين الثالث ولواعتبر اختلاف الوجوه لازدادت الوجوه على الستة[1].

(وَإِذَا دَخَلَتِ الهَمْزَةُ): على «لا» النافية للجنس.

(لَمْ يَتَغَيَّرِ العَمَلُ)؛ أي: لم يتغير أثر[2] لا في المتبوع ولا في التابع بخلاف ما إذا ادخلت[3] الجارُ؛ نحو: «آذيتني بلا جرم»، و: «وجدته بلا مال»، ونحو:

ألَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ....[4]

---

[1] انظر هذا القول وتوجيهاته الستة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 63)، والكتاب لسيبويه (2/ 292)، والمقتضب (4/ 371)، وشرح السيرافي على الكتاب (3/ 33)، واللمع لابن جني (ص 44)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 278)، والبديع في علم العربية (1/ 578)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 255)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 115)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 434)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 68)، وشرح الرضي (2/ 167)، وارتشاف الضرب (3/ 1310)، والتذييل والتكميل (5/ 293)، ومغني اللبيب (ص 314)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1436)، وشرح الشاطبي على الألفية (1م 50)، والفوائد الضيائية (1/ 441).

[2] في (ي): «أثره».

[3] في (أ): «دخلت»، وفي (ب): «دخل».

[4] صدر بيت من بحر الوافر، والبيت بتمامه:

ألَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلّ على مُحَصِّلَةٍ تُبيتُ

وهولعمروبن قعاس - أوقعناس - المرادي في خزانة الأدب للبغدادي (3/ 51، 53)؛ والطرائف الأدبية جمع عبد العزيز الميمني الراجكوتي (ص 73)؛ وشرح شواهد المغني للجلال السيوطي (ص 214، 215)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (2/ 308)، والأصول في النحو(1/ 398)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 41)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 586)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 93)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 167، 412)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 280)، وشرح عمدة الحافظ (ص 317)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 209)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص 415)، ومغني اللبيب له (ص 783)، وتمهيد القواعد (3/ 1451)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 203)، وشرح الأشموني (1/ 345).

بتقدير «ألا تروني»، أوعلى الضرورة[1]، وأراد العملَ اللغويَّ وإلا فليس في «إلا» رجلًا[2] عمل اصطلاحي لمكان [59و/ ب] البناء أوالعمل حقيقيًا؛ كما[3] في: «لا غلام رجل، [أومشبها كما في: «لا رجلَ»][4].

(وَمَعْنَاهَا)؛ أي: الهمزة الداخلة على «لا»[5].

(الاسْتِفْهَامُ)؛ نحو: «ألا ماء فأشربه».

(وَالعَرْضُ)؛ نحو: «ألَا نزولَ بنا فنُحسنَ»، **وفيه**: أن «لا» في العرض تختص[6] بالفعل؛ كذا ذكر[7] الأندلسيُّ[8]؛ **وفيه**: أن المصنف لعله خالفه في ذلك.

(وَالتَّمَنِّي)؛ نحو:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمْرٍ فأشرَبَها ... أمْ هَلْ سبيلٌ إلى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ[9]

---

[1] بعده في (ي): «أوعلى الضرورة «.

[2] في (ي): «رجل لها».

[3] في (ي): «كمالا».

[4] قوله «أومشبها كما في لا رجل» سقط من (أ)، (ب).

[5] سقط من: (هـ).

[6] في (ي): «مختص».

[7] في (ي)، (ب): «ذكره».

[8] المقصود: علم الدين اللُّوْرَقِيُّ شارح المفصل.

وهو: علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق أبومحمد الأندلسي اللورقي، إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة، وله مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام، اشتغل بالأندلس في صباه، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان ينظر به إلى حقائق الفضائل، فما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب وحصل منه على أعلى ذروة، له من التصانيف: كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات. وكتاب في شرح قصيدة الشاطبي. وكتاب شرح مقدمة الجزولي مجلدان. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (5/ 2188)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (4/ 167)، ووفيات الأعيان لابن خلِّكان (5/ 38)، وبغية الوعاة (2/ 250).

وقول الأندلسي هذا في: شرح الرضي على الكافية (2/ 171)، والفوائد الضيائية (1/ 443).

[9] البيت من بحر البسيط، وينسب للفُرَيعة بنت همام وهي المشهورة بالمتمنية في قصة معها مع نصر هذا وكان من أجمل الناس، وقد نفاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه درأ لفتنته، والقصة كاملة مع البيت وردت في: غريب الحديث لابن قتيبة طبعة الجبوري (2/ 544)، وكتاب الغريبين في القرآن والحديث طبعة أحمد فريد (6/ 1783)، والفائق في غريب الحديث للزمخشري (3/ 391)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير طبعة محمود الطناحي رحمه الله (4/ 367)، وخزانة الأدب للبغدادي (4/ 80 – 84، 88، 89)، وورد بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب لابن جني (ص 271)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 240).

ونحوها؛ كالإنكار والتقدير وغيرهما من مولدات[1] الاستفهام، واختار المصنف قول المازنيِّ والمبرد؛ كما اختار الجُزُوني[2]، وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل التمني بغيره[3] الحكم[4] التابع حتى منع حمله على المحل بجعل[5] الاسم مفعول التمني[6].

(ونَعْتُ): اسم «لا»[7].

(المَبْنِيُّ): احتراز عن نعت اسم لا إذا كان معربًا؛ نحو: «لا غلام رجل ظريفًا عندي»؛ فإنه لا يبنى لعدم بناءِ موصوفِهِ.

(الأوَّلُ)؛ صفة الـ «نعت» احتراز عن النعت الثاني فصاعدًا؛ نحو: «لا رجل ظريف شريفًا في الدار».

---

[1] في (ب): «هولذات الاسم».

[2] هو: عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى، أبوموسى الجُزُولِيُّ، البَرْبَرِيّ، كان إمامًا لا يشق غباره في النحوواللغة والقراءات، أخذ عن ابن بري، وأخذ عنه الشلوبين، وابن معطٍ، توفي سنة (610هـ)، من مصنفاته: المقدمة المشهورة وهي المسماة بالقانون في النحو، وقد شرحها كثير من العلماء، وشرح أصول ابن السراج، واختصار الفسر لابن جني. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلِّكان (3/ 488)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 611)، وبغية الوعاة (2/ 236).

[3] في (ب): «بغير»، وفي(هـ): «مغير».

[4] في (ب)، (هـ): «حكم».

[5] في (ب): «لجعل».

[6] بعده في (هـ): «معنى».

وانظر المسألة تفصيلًا مع أقوال سيبويه المازني والمبرد وأبي موسى الجزولي في: الكتاب (2/ 308)، والأصول في النحو(1/ 398)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 41)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 586)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 93)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 167، 412)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 280)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 71)، وشرح عمدة الحافظ له (ص 317)، وشرح الرضي (2/ 172)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 209)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1318)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص 415)، ومغني اللبيب له (ص 783)، وتمهيد القواعد (3/ 1451)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 203)، والفوائد الضيائية (1/ 443)، وشرح الأشموني (1/ 345).

[7] قوله: «لا» يقط من (أ)، (ي).

(مُفْرَدًا): حال من ضمير «مبني» احتراز عن المضاف [60ظ/ ي] والمضارع له لوجوب إعرابهما اسمَين لـ «لا» فكذا تابعين.

(يَلِيهِ): احتراز عن المفصول؛ نحو: «لا غلام فيها ظريف»[1]. وقوله «يليه» يغني عن قيد «الأول».

(مَبْنِيٌّ): حملًا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي إليه وقوله «مبني». [88و/ هـ]

(وَمُعْرَبٌ): خبر «نعت»[2].

(رَفْعًا): حملًا على المحل.

(وَنَصْبًا): حملًا على اللفظ[3] من حيث إنَّ فتحتَه تشبه[4] الإعرابَ في العروض والاطراد كحركة المنادى، وهما مصدران نوعيان لقولِه «معرب»، أومنصوبانِ على نزع الخافض[5]؛ أي: معربان برفع ونصب [6].

(نَحْوَ: «لَا رَجُلَ ظَرِيف» وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن كذلك بأن كان غير (50/ ب) أول أومضافًا أومشابِهًا[7] به أومفصولًا .

(فَالإِعْرَابُ): واجب فهومبتدأ محذوف الخبر والفاء جزاء الشرط؛ نحو: «لا رجلَ ظريفٌ كريمُ في الدارِ»، و: «لا رجلَ راكبٌ فرسٌ عندي»، و: «لا رجلَ خيرًا منك»، في البدل و: «لا رجلَ في الدارِ[8] كريمٌ».

---

[1] انظر: الكتاب (2/ 289)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 28)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1314)، والتذييل والتكميل له (5/ 302)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1443)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 416)، والفوائد الضيائية (1/ 444)، وهمع الهوامع للسيوطي (3/ 237).

[2] في (ب): «النعت».

[3] في (ب)، (هـ): «لفظ».

[4] في (أ)، (ي): «يشبه».

[5] في (ب): «خافض».

[6] قوله «برفع ونصب»، في (ب)، (هـ): «بنصب ورفع».

[7] في (ب): «مشبها».

[8] بعده في (ي)، (ب)، (هـ): «في الدار».

(وَالعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى المَحَلِّ)؛ أي: حمل المعطوف المنكر على اسم «لا» المبني على لفظه [59ظ/ ب] وعلى محلِه جائز أوالعطف[1] محمولًا على اللفظ؛ أي: منصوبًا ومحمولًا على المحل ؛أي: مرفوعًا.

(جَائِزٌ)؛ إذا كان المعطوف[2] نكرةً بخلاف: «لا غلام لك والفرس»؛ إذ[3] رفعه واجبٌ لعدم تأثير «لا» في المعرفة. وإنما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المستقل كـ «يا زيد وعمرو» لمظنة الفصل بـ «لا» المؤكدة؛ إذِ المعطوفُ على النفي[4] يزاد فيه «لا» كثيرًا نحو: «لا[5] حول ولا قوة»، {ولا بيع فيه ولا خلة} [البقرة: 254]، ولضعف تأثير «لا» حتى يجوزَ الرفع في اسمها عند التكرير[6] ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك أيضًا عند المبرِّدِ بخلاف «يا» وسائر التوابع لا نصٌ عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع[7] المنادى؛ كذا ذكرَه الأندلسي[8].

---

[1] في (ب): «للعطف».

[2] سقط من: (ب).

[3] في (ب): «أو».

[4] في (ي)، (هـ): «المنفي».

[5] في (ب)، (هـ): «ولا».

[6] في (ب): «التكرار».

[7] في (ي): «التوابع».

[8] هوعلم الدين اللورقي، وقد تقدَّم ذكره قريبًا.
وانظر المسألة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 321)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص 344)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 159)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 269)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 420)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 137)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1311)، والتذييل والتكميل له (5/ 295)، وأوضح المسالك لابن هشام (2/ 12)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 416)، وشرح الأشموني (1/ 337)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 345).

مِثْلَ:

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ[1] مَرْوَانَ وابْنِهِ ... إذا هوبالمَجْد ارْتَدى وتأزَّرَا[2]

بالرَّفعِ والنَّصبِ.

(وَمِثْلَ: لَا أَبَا لَهُ)؛ بإثباتِ الألفِ.

(وَلَا غُلَامَيْ لَه): [61و/ ي] ولا ناصرَيْ له؛ بحذف [88ظ/ هـ] النونِ.

(جَائِزٌ تَشْبِيهًا): مفعولٌ.

(لَهُ)؛ أي: أجيز تشبيهًا، أومفعول مطلق؛ أي: شبه تشبيهًا، والجملة معللة له مفعول به[3] للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدرِ.

(بالمُضَافِ): صلة التشبيه[4] ويتعلق به قولُه:

(لِمُشَارَكَتِهِ): وجه التشبيه.

(لَهُ): متعلق بـ «مشاركته»، وكذا.

(فِي أَصْلِ) معناه؛ أي: المضاف وهوالاختصاص[5]

(وَمِنْ ثَمَّةَ)؛ أي: ومن أجل[6] أن[7] جوازه[8] للتشبيه بالمضاف؛ لمشاركته في أصل معناه وهوالاختصاص.

---

[1] بعده في (ي): «لا».

[2] البيت من بحر الطويل، وهولرجل من عبد مناة بن كنانة في: شرح شواهد الإيضاح لابن بري (ص 207)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص 413، 414)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 355)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 243)، وخزانة الأدب (4/ 67، 68)؛ وله أوللفرزدق في الدرر اللوامع للشنقيطي (6/ 172)، وبلا نسبة في: الكتاب (2/ 285)، والمقتضب (4/ 372)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 419، 2/ 593، 847)، وشرح المفصل (2/ 95)، وأوضح المسالك (2/ 22)، وشرح الأشموني (1/ 153)، وهمع الهوامع للسيوطي (2/ 143).

[3] بعده في (ب)، (هـ): «أي».

[4] في (ي): «للتشبيه».

[5] في (ي): «التخصيص».

[6] في (ي): «لأجل».

[7] سقط من: (ي).

[8] في (ي): «جواز».

(لَمْ يَجُزْ): تركيبُ.

(لَا أَبَا فِيهَا)؛ لعدم معنى الاختصاص[1].

(وَلَيْسَ)؛ نحو: «لا[2] أبا له»، و: «لا غلامي له».

(بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى): على تقدير كونه مضافًا؛ لأنه إذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير؛ فلا يكون مضافًا أويقال: إن «لا» لا يعمل في المعرفة، أولأنه يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى. **وفيه**: أنَّ الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا لا ذاك على أن امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة أيضًا ممنوع[3]؛ إلا إذا [60و/ ب] كان من كل وجه وهذا هنا[4] ممنوع.

(خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ)[5]: ووافقه صاحب «المفصل»[6] في ذلك؛ قائلًا: [بأنه مضاف إليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة وقيل: لتأكيد][7] اللام[8] المقدرة ولأداء حق[9] (51/أ) «لا» من صورة التنكير، ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى؛ كما في: «وجهك ووجه لك»، و: «رأسك ورأس لك[10]»، ولا يلزم الرفع والتنكير[11] لشبهة النكرة بصورة الفصل.

---

[1] كتب في حاشية (ي): «فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هوبأبوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبّه تركيب «لا أبا فيها» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لمشاركته له في أصل معناه. جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 447).

[2] قوله: «لا» سقط من (أ)، (هـ).

[3] قوله «ممنوع أيضا»، في (ي): «أيضا ممنوع».

[4] في (ي): «أيضا»، (ب): «ههنا».

[5] كتب في حاشية (ي): «والخليل وجمهور النحاة، وإنما خصّ سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم، أولأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين. جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (1/ 448).

[6] هوالإمام جار الله الزمخشري، وكلامه في المفصل في صنعة الإعراب (ص 104)، وانظر: شرحه لابن يعيش (2/ 95).

[7] قوله: «بأنه مضاف اليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة وقيل لتأكيد» سقط من (أ).

[8] في (ي)، (ب): «لام»، وسقطت من: (هـ).

[9] بعده في (هـ): «له».

[10] قوله «ورأس لك»، في (ب): «ورأسي».

[11] في (هـ): «والتكرير».

(وَيُحْذَفُ): اسم «لا» حذفًا كثيرًا. **(فِي مِثْلِ: «لَا عَلَيْكَ»؛ أي: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ**[1]**)**.

*****

[خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس»]

(خَبَرُ «مَا» و«لا»): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: منه خبر «ما ولا» وقوله[2] «هوالمسند» ابتداء كلام[3]، [89و/ هـ] أومبتدأ خبره قوله «المسند» وقوله «هو» فصلٌ.

(الْمُشَبَّهَتَيْنِ): صفة «ما ولا».

(بِـ «لَيْسَ»): في النفي والدخول[4] على الاسمية ويتعلق بـ «المشبهتين».

(هُوالْمُسْنَدُ)؛ أي[5]: اسم «ما ولا»؛ فلا يردُ نحو«يضرب» في: «ما زيد يضرب أبوه» لكنه يقع قوله بعد دخولها حينئذ مستدركًا؛ فالأَولَى اعتبار الحيثيةِ حيث لم يقصد في إسناد «يضرب» كونه بعد دخولهما. **والمراد**: غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها [61ظ/ ب] فلا يرد «يضرب» في نحو: «ما زيد رجلًا يضرب» واحترز بـ «المسند» عن المسند إليه.

(بَعْدَ دُخُولِهِمَا)؛ أي: «ما ولا» إضافة المصدر[6] إلى الفاعل، واحترز به عما إذا كان مسندًا بغير[7] دخولِهما؛ كـ: خبر المبتدأ ونحوه.

(وَهِيَ)؛ أيِ: انتصاب خبر «ما ولا»، والتأنيث باعتبارِ الخبرِ.

---

[1] قوله: «عليك» سقط من (أ)، (ي). وكتب في حاشية (ي): «لا يحذف إلا مع وجود الخبر، لئلا يكون إجحافا. وقولهم: «لا كزيد» إن جعلنا الكاف اسما جاز أن يكون «كزيد» اسما والخبر محذوفا. أي: لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبرا، أي لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفا فالاسم محذوف، أي لا أحد كزيد. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 449).

[2] في (ب): «قوله».

[3] في (هـ): «الكلام».

[4] في (ب): «ودخول».

[5] في (ي)، (هـ): «إلى».

[6] في (أ)، (ب): «للمصدر».

[7] في (ي): «بغيره».

(لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ): وعند بني تميم لا يعملان؛ لعدم اختصاصهما بقبيلٍ واحد وأهل الحجاز اعتبروا الشبه بـ «ليس»[1] المختص بقبيل واحد[2].

(وَإِذَا زِيْدَتْ إِنْ)[3]: مفعول ما لم يسم فاعله.

(مَعَ مَا)؛ نحو: «ما إن[4] زيد قائم»[5].

(أَوِانْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا): الموجبة للإثبات بعد النفي؛ [نحو: ما زيدٌ إلا قائمًا][6]، ونحو[7]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا[8] بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلا مُعَذَّبًا[9]

---

[1] قوله: «بليس» سقط من (أ).

[2] سقط من: (ب).

وكتب في حاشية (ي): «وخص الخبرية بالذكر؛ لأن أعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرًا لهما، إنما هوفي لغة أهل الحجاز. وأما بنوتميم فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما، ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما. ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل؛ قال الله تعالى {ما هذا بشرا} [يوسف: 31]، و{ما هنّ أمهاتهم} [المجادلة: 2]. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 450).

[3] بعده في (ي): «أي».

[4] سقط من: (ي).

[5] انظر المسألة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 379)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 257)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 522)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (1/ 178)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 39)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 592)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 212)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1200)، والتذييل والتكميل له (4/ 264)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 219)، وشرح الأشموني (1/ 254)، وحاشية الصبان عليه (1/ 363).

[6] قوله: «نحوما زيد الا قائما» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[7] بعده في (ب): «شعر».

[8] في (ي): «مجنونا». والمنجنون: هوالدولاب التي يستقى عليها. وقال ابن السكيت: هي المحالة التي يسنى عليها. انظر: العين للخليل (1/ 227)، والكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت (ص 70)، والصحاح للجوهري (5/ 2095)، والمحكم والمحيط الأعظم (2/ 441)، ولسان العرب (13/ 423).

[9] البيت من بحر الطويل، وهولأحد بني سعد في شرح شواهد المغني للسيوطي (ص 219)؛ وهوبلا نسبة في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 569)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (1/ 176)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 146)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 592)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 212)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1200)، والتذييل والتكميل له (4/ 264)، والجنى الداني (ص 325)، وأوضح المسالك (1/ 276)؛ وتخليص الشواهد (ص 271)، ومغني اللبيب (ص 73)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 219)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 92)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 254)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 123، 230).

محمولٌ على يشبه[1] منجنونًا[2]، أودوران منجنون[3] بحذف الفعلِ، أوحذف المضاف وعلى جعل المعذَّب مصدرًا ميميًا [60ظ/ ب] وجعل التركيب من باب ما زيد إلا سيرًا.

(أوتَقَدَّمَ الخَبَرُ): على الاسم؛ نحو: «ما قائم زيد».

(بطَلَ العَمَلُ)؛ أي: عمل «ما ولا»، وفيه: أن أحد الشروط متقيِّد بـ «ما» فلا يترتب عليه حكم كليهما[4] اللَّهم إلا أن يقال: المراد عمل «ما ولا» إذا حصل فيه شيء من ذلك، أما [89ظ/ هـ] في زيادة «أن» وتقدم الخبر فللفصل وتغير[5] التَّرتيب[6] مع ضعفها[7]. وأمَّا في الوقوع بعد «إلا» فلأن عملها[8] باعتبار الشبه بـ «ليس»، وهومبني على النفي فينبفي بانتفائِه.

(وَإذَا عُطِفَ عَلَيْهِ[9]**)**؛ أي: على خبر «ما ولا».

(بمُوجِبٍ)؛ أي: بحرف عطف موجب؛ أي: مثبتٍ ما بعده، ومفيد إيجاب النفي؛ وهو«بل ولكن»؛ مثل: «ما زيد قائمًا بل قاعد[10]»، و: «لا رجل قائمًا لكن قاعد». وأما إذا عطف بحرف غيرِ موجبٍ؛ مثل: (51/ب) مثل ما زيد قائمًا ولا قاعدًا: فحكمه حكمُ ما مرَّ من المعطوفاتِ[11].

---

[1] في (ي): «تشبيه»، (ب): «ويشبه».

[2] في (ي): «مجنونا».

[3] في (ي): «مجنون».

[4] في (أ)، (هـ): «كلهما».

[5] في (أ): «وتعيير».

[6] في (ي): «التركيب» وكتب فوقها صح.

[7] في (ب): «صنفهما»، في (هـ): «ضعفهما».

[8] في (ب): «عملهما».

[9] سقط من: (ب).

[10] بعده في (ب): «ولا رجل قائما بل قاعد».

[11] انظر المسألة في: الأصول في النحو(1/ 94)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 379)، والإيضاح العضدي (ص 110)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 568)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 596)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 374)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 433)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 213)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1202)، والتذييل والتكميل له (4/ 274)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 348)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1200)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 230)، وتعليق الفرائد للدماميني (3/ 252)، وشرح الأشموني (2/ 390)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (1/ 264)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 367).

(فَالرَّفْعُ): واجبٌ لانتفاء النفي الموجب للشبه بـ «ليس»، والجملة جزاء الشرط.

*****

[المَجْرُورَاتُ]

(المَجْرُورَاتُ): مبتدأ أوخبر مبتدأ[1] محذوف[2]؛ أي: هذا ذكر المجرورات.

(هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى): صلة الاشتمال.

(عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ): وهوالجرُّ حقيقةً أوحكمًا.

(وَالمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ): حقيقةً، أوحكمًا؛ فنحو[3] {يوم ينفع الصادقين} [المائدة: 119] و: {يوم ينفخ في الصور} [الأنعام: 73] [62و/ ي]؛ بتأويل المصدر[4].

(نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ): هوأعم العامِّ يتناول الاسم والفعل؛ مثل: «غلام زيد»، و: «مررت بزيد»، و: «أنا مارٌّ بزيد» وأقول كلام الحاجي يدل على أنَّ المضاف لا يجب أن يكونَ اسمًا؛ لأنه قال: «نسِبَ إليه شيءٌ ولم يقل اسمٌ»[5].

(بِوَاسِطَةِ): احتراز عما إذا[6] نسب إليه شيء لا بواسطة حرفِ الجرِّ؛ كنسبة الفعل إلى الفاعل أوالمفعول به[7] بلا واسطةٍ.

---

[1] سقط من: (ب).

[2] سقط من: (هـ).

[3] في (ب)، (هـ): «فيجوز».

[4] انظر المسألة في: الكتاب (3/ 117)، والمقتضب (3/ 178)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 333)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (1/ 114)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 159)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص 290)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 89)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 825)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 255)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 291)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (1/ 140)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 58)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 130)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 176)، وتعليق الفرائد للدماميني (1/ 84)، والفوائد الضيائية (2/ 146).

[5] بياض في النسخة (أ) بمقدرين سطرين.

[6] سقط من: (ب).

[7] سقط من: (ب)، (هـ).

(حَرْفِ الجَرِّ)؛ أي: حرف[1] كان مما يلائم المحلَّ، ويشكُلُ ذلك في نحو: «الحسن الوجه» مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل[2] من مداخل حرف الجر فلا وجه[3] لتقديرها إلا أن يقال: «الحسنُ الوجهِ» [90و/ هـ] من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول؛ بدليل أن فاعله مضمر؛ فلوكان من الإضافة [61و/ ب] إلى الفاعل لزم تعدُّدُ الفاعل. وعلى هذا يمكن تقدير «مِن» البيانية.

واعلم أن: كلام النحويين دلَّ على أن الإضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف إليه = يدل على أن الإضافة اللفظية أيضًا بواسطة حرف الجر[4].

(لَفْظًا أوتَقْدِيرًا)[5]؛ نحو: «غلام زيد»، و: «خاتم فضة» وهما تميزان؛ أي: بواسطة تلفُّظ[6] حرفِ الجر، أوتقديره أوخبر إن لكان[7] المحذوفة؛ أي: ملفوظًا كان الحرف أومقدَّرًا أوحالان.

وفيه: أن وقوع المصدر حالًا سماعيٌّ.

وفيه: أن فيما دلَّ عليه الفعل قياس.

وفيه: أنه مذهب المبرد والمبحث قول سيبويه[8]. **وفيه**: أنه حال على قوله بحذفِ مضافٍ[1].

---

[1] قوله: «أي حرف» سقط من (أ)، (ي).

[2] بعده في (ي)، (هـ): «ليس»، (ب): «ليست».

[3] بعده في (ي)، (ب): «فيه».

[4] قال الملك المؤيد تعقيبًا على ذلك: «وقوله: نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ، احتراز عن الإضافة اللفظيّة مثل زيد ضارب عمرو، فإنّ المضاف إليه فيها نسب إليه المضاف الذي هوالصّفة لا بواسطة حرف جرٍّ». الكناش في فني الصرف والنحو(1/ 213).

[5] كتب في حاشية (ي) ما نصه: «والظاهر أن انتصاب: لفظا، وتقديرا، على الحال، وذوالحال: (حرف جر)، وإن كان نكرة، لاختصاصه بالإضافة، والعامل: معنى واسطة، أي: يتوصل بالحرف، ظاهرا أومقدرا، قوله: مرادا، حال بعد حال. أي: مقدرا مرادا، قال: احترزت بمراد، عن المفعول فيه، والمفعول له، لأن الحرف مقدر فيهما، لكنه غير مراد. رضي». اهـ انظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 202).

[6] قوله: «تلفظ» سقط من (أ)، وفي (ب): «اللفظ».

[7] في (أ)، (هـ): «لكان».

[8] انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 330)، والمقتضب (3/ 60).

[1] في (ي): «المضاف». وانظر المسألة وهذه الاعتراضات عليها في: المرتجل في شرح الجمل (ص 261)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 123)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/ 904)، وشرح الرضي (1/ 64)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 213)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3165)، والفوائد الضيائية (2/ 3).

(مُرَادًا): حالٌ؛ أي: ظاهر أثره؛ أي: مجرورًا لما بعده.

وفيه: أنه يوجب الدورَ لأخذ المضاف إليه في تعريف المجرور، وأخذ المجرور في تعريفه.

وفيه: أن تعريف المجرور بما ذكر لفظيٌّ فلا[1] توقفَ ولا دورَ؛ واحترز به عن[2] نحو: «صمت يوم الجمعة»؛ فإن الحرفَ فيه غيرُ مرادٍ[3].

(فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ): (52/أ) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول.

(الْمُضَافُ اسْمًا): لا فعلًا؛ بخلاف تلفظ الحرف؛ نحو: «مررت بزيد» مجردًا[4] تنوينه [62ظ/ ي] ولومقدرًا كـ «كم[5] رجل وضاربك» و: «حواج بيت الله»، **والمراد:**

(مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ): أوما يقوم مقامه حقيقةً؛ كـ «غلام زيد»، و: «ضارب عمرو»، و: »حسن الوجه»، و: «ضاربًا زيد»، و: «ضاربوا زيدًا». و[6] حكمًا؛ نحو: «الحسنِ الوجهِ»؛ [90ظ/ هـ] حيث حذف ما أضيف إليه فاعله الذي هوكجزء منه والمضاف إليه قائم مقام التنوين؛ فلما حذف من فاعله المضاف إليه فكان[7] حذف من المضاف لمكان الجزئية، ونحو: «الضارب الرجل»، وإن لم يكن مجردًا تنوينه لأجل الإضافة لكنه محمول على «الحسن

---

[1] في (ب): «ولا».

[2] قوله: «عن» سقط من (أ)، وفي (ي): «في تعريفه وفيه أن تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا توقف ولا دور عن».

[3] انظر: شرح كتاب سيبويه (1/ 379)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 181)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 507)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4م 1778)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 213)، وتمهيد القواعد (4/ 1903)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 186).

[4] بعده في (ي): «عن».

[5] في (ي): «الحكم بكم».

[6] في (ب): «أو».

[7] في (ي)، (ب): «فكأنه».

الوجه» فكان[1] في حكمه. وفي العبارة قلبٌ؛ أي: مجردًا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول عند الكسائي مطلقًا[2].

[61ظ/ ب] **(لِأَجْلِهَا)**؛ فلا يجوز: «الغلامُ زيدٍ»، و: «الضاربُ زيدٍ» بسقوط التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافةِ.

(وَهِيَ)؛ أي: الإضافةُ بتقدير حرف الجرِّ.

(مَعْنَوِيَّةٌ)؛ أي: منسوبةٌ إلى المعنى؛ لأنها تفيدُ معنى في المضاف تعريفًا أوتخصيصًا.

(وَلَفْظِيَّةٌ)؛ أي: منسوبة إلى اللفظ؛ أي: ثابتة في اللفظ دون المعنى.

---

[1] في (ب): «وكان».

[2] قلب الإعراب قضية خلافية بين النحويين فيها ثلاثة مذاهب؛ جمعها أبوحيان في التذييل والتكميل (6/ 280، 281)؛ فقال: «وقلب الإعراب لفهم المعنى فيه مذاهب ثلاثة:

أحدها: أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتساعًا لفهم المعنى. واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)، ويقول العرب: إن فلانة لتنوء بها عجيزتها، فالعصبة والعجيزة لا تثقل، إنما يثقل بهما، والمعنى: لتنوء العصبة بها، ولتنوء فلانة بعجيزتها، أي: تثقل بها، وبقولهم: عرض الناقة على الحوض، وإنما يعرض الحوض على الناقة، وأدخلت القلنسوة في رأسي، والمعنى: أدخلت في القلنسوة. ومن القلب قوله:

كانت فريضة ما تقول ... كما كان الزناء فريضة الرجم

وقوله:

وتركب خيل لا هوداة بينها ... وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر.

التقدير: كما كان الرجم فريضة الزني، وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح وإلى هذا المذهب في الآية ذهب أبوعبيده وجماعة، وأنه على القلب.

وأجاز أبوعلي في قوله تعالى {وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ} أن يكون من المقلوب، أي: فعميتم عليها. وكثيرًا ما يقول به أبوالعباس في القرآن وغيره.

المذهب الثاني: أنه لا يجوز إلا لمجرد الضرورة.

المذهب الثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب، كقوله:

.... **أوبَلَغَتْ سوَآتِهم هَجَرُ**

حمله على المعنى، فكأنه قال: أوحملت سواتهم هجر؛ لأنه إذا بلغت السوات هجر فقد حملتها هجر.

والذي صححه أصحابنا أنه لا يجوز في الكلام، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الاضطرار». وانظر تفصيلًا أكثر في: شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 441)، وارتشاف الضرب لأبي حيان أيضًا (5/ 2448)، وقد جمع ناظر الجيش تحريرًا طيبًا للقلب في تمهيد القواعد (4/ 1646).

(فَالْمَعْنَوِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ)؛ أي: فعلامة المعنوية كون المضاف كذا أو[1] المعنوية ذات كون المضاف كذا؛ وإلا لا يستقيمُ الحملُ.

(غَيْرَ صِفَةٍ)؛ احترازٌ عن نحوِ: «ضاربُ زيدٍ»، و: «الحسنُ الوجهِ».

(مُضَافَةٍ): صفةُ «صفةٍ».

(إِلَى مَعْمُولِهَا): احترازٌ عن خروج[2]؛ نحو: «مُصَارِعُ مِصْرَ»، و: «كَرِيمُ البَلَدِ»؛ **لأنه**[3] صفةٌ مضافةٌ إلى غيرِ معمولِها؛ فكونه غيرَ صفة [مضافة إلى معمولها إما بأن يكون غير صفة؛ كـ «غلام زيد»، ويكون صفة لكنها تكون][4] مضافة إلى غير معمولها[5]؛ كما مر.

(وَهِيَ)؛ أي: الإضافة المعنوية.

(إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَا عَدَا): «ما» موصولة أوموصوفة؛ أي في المضاف إليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه، أوفي مضاف[6] إليه عدا.

(جِنْسَ الْمُضَافِ)؛ أي: المضاف إليه الذي هوجنس المضاف، وأخص من المضاف من وجهٍ.

(وَظَرْفَهُ)؛ وهوما كان مباينًا له؛ نحو: «غلام زيد»، أوأخص مطلقًا ولم [91و/ هـ] يكن ظرفًا له؛ كعلمِ الفقهِ؛ فنحو»كل رجل» بمعنى اللام؛ أي: [63و/ ي] أفراد هذا الجنس وفي نحوكل واحد إشكالٌ؛ **فالحاصل**: أنَّ المضاف إليه إذا[7] كان جنس[8] المضاف كانت بمعنى «مِن» كما سيأتي، وذلك بأن يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من

---

[1] في (ب): «و».

[2] سقط من: (ي).

[3] في (أ)، (هـ): «لأن».

[4] قوله: «مضافة إلى معمولها إما بأن يكون غير صفة؛ كـ «غلام زيد»، ويكون صفة لكنها تكون» سقط من (أ)، وقوله: «ويكون صفة» في (ي): «أويكون صفة».

[5] انظر: شرح الكافية للرضي (2/ 206)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 215)، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام (2/ 269)، والفوائد الضيائية (2/ 5).

[6] في (ي): «المضاف».

[7] في (ي): «أن».

[8] بعده في (ي): «من».

وجه؛ كـ«خاتَم فضة»؛ فإن الخاتمَ قد يكون[1] فضةً، وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف[2] ما[3] إذا لم يكن كذلك بأن كان[4] بينهما مباينة أوكان المضافُ أعمَّ مطلقًا وحينئذ[5] يكون الإضافة بمعنى اللام؛ كـ «غلام زيد»، و: «يوم الأحد»، و: «علم (52/ ب) الفقه». وأما إذا كان المضاف أخصَّ مطلقًا؛ كـ «أحدِ اليومِ[6]»، أومساويًا؛ كـ «ليثٍ وأسدٍ»[7]، فالإضافة ممتنعةٌ.

(أوبِمَعْنَى مِنْ): عطف على قوله «بمعنى اللام».

(فِي جِنْسِ الْمُضَافِ)؛ أي: في المضاف إليه الذي هوجنس المضاف، ونعني بكون[8] المضاف إليه[9] جنسًا للمضاف[10] أن يكون [62و/ ب] بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه كما مر؛ وهذا معنى قول بعض المحققين: وهوأن يصحَّ إطلاقه على المضاف وعلى غيره أيضًا فعلى هذا «بعض القوم»[11]، و: «يوم الأحد»، و: «علم الفقه»، و: «جميع القوم»، و: «عين

---

(1) في (ب): «تكون»، وبعده في (ي): «من».

(2) سقط من: (ب).

(3) في (ب): «أما».

(4) في (ي): «يكون».

(5) في (ب)، (هـ): «فحينئذ».

(6) في (ب): «الا يوم».

(7) كذا في الأصول الخطية بالواوالعاطفة، والذي في المصادر بدونها «ليث أسد» وهوالأوفق والأتم؛ انظره في: أمالي ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 245)، والكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (1/ 218)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 90)، والفوائد الضيائية (2/ 21). ولعلَّ الذي هنا تبيين للمساواة بين اللفظين الأسد والليث، وإلا فإنه من تحريف النساخ وعملهم والله أعلم.

(8) قوله «ونعني بكون»، في (أ)، (هـ): «ومعنى يكون».

(9) سقط من: (ي).

(10) بعده في (ي): «اليه».

(11) في (ي): «اليوم».

زيد»، و: «طور سيناء»، و: «سعيد كرز» = كلها بمعنى اللام؛ بعضها لعدم صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم صحة إطلاقه على غيره[1].

(أوبمَعْنَى فِي، فِي[2] ظَرْفِهِ)؛ أي: في المضاف إليه الذي هوظرف المضاف؛ نحو: «ضَرب اليَومِ»، و: «قتيلُ كَربلاءَ»[3]. والأولَى أن يجعل الإضافة إلى الظرف[4] بمعنى اللام؛ كما في سائر أصناف الإضافة بأدنى ملابسةٍ[5]؛ فيكون معنى «ضرب اليوم»: ضربٌ له اختصاصٌ باليوم بملابسةِ الوقوع فيه كقولِكِ:

@@.... كَوكَبُ الخَرْقَاءِ ....[6]

---

[1] انظر تخريج المسألة ومناقشتها في: الكتاب (3/ 294)، والمقتضب (4/ 16)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 61)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 38)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 107)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 297)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 231)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 223)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (2/ 317)، وارتشاف الضرب (2/ 965)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 91)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3173)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 24)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 150)، والفوائد الضيائية (2/ 21)، وهمع الهوامع للسيوطي (2/ 508)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 376).

[2] قوله «في» سقط من (أ)، (هـ).

[3] المعنى المقصود: ليس هناك ظلم أشد من الظلم الواقع بقتيل كربلاء، وهوالحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي سبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وريحانته وهوواخوه الحسن سيّدا شباب أهل الجنة وقد قتل الحسين رضي الله عنه يوم عاشوراء سنة (61 هـ) بكربلاء، من أرض العراق، انظر ترجمته وحادثة استشهاده في: نسب قريش (ص 24) وجمهرة أنساب العرب (ص 52) وتهذيب الأسماء واللغات لمحيي الدين النووي (1/ 162، 163). وانظر القول وتوجيهه النحوي في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 52)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 207)، وارتشاف الضرب (5/ 2319)، والتذييل والتكميل (10/ 251)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش وحاشيته الخامسة في (6/ 2658)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 9).

[4] بعده في (ي): «أيضا».

[5] في (ب)، (هـ): «الملابسة»، وبعده في (ي): «وإليه ذهب أكثر النحاة».

[6] جزء بيت من بحر الطويل، والبيت بتمامه: إذا كَوكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيلٌ أذاعَتْ غَزْلَهَا في القَرَائِبِ

ولم يعرف له قائل، وهوفي: المفصل للزمخشري (ص 121)، والبديع في علم العربية (1/ 299)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 163)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 239)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 273)، وتمهيد القواعد (7/ 3164)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 10)، والمقاصد النحوية (3/ 1287) وقال: «قوله: «كوكب الخرقاء» بفتح الخاء وسكون الراء وبالقاف، وهي امرأة كان في عقلها نقصان؛ من الخرق بضم الخاء المعجمة، وهوالجهل والحمق ....، والخرقاء: صاحبة ذي الرمة غيلان الشاعر، وهي من بني عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ....، والمعنى: أن هذه المرأة كانت تنام عن غزلها، ثم إذا أحست بطلوع سهيل فرقت غزلها بين قرائبها النساء. والاستشهاد فيه: في قوله: «كوكب الخرقاء» حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه».

لسهيل؛ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاءِ بملابسة [91ظ/ هـ] أنها تسرع[1] في التهيُّؤ[2] لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هوشأن النساء المدبرة المهيئة للامور في أحيانها فاعرفْ.

(وَهُوَ)؛ أي: كونُها بمعنى «في».

(قَلِيْلٌ؛ مِثْلَ: غُلَامُ زَيدٍ)؛ مثال الإضافة بمعنى اللام.

(وَخَاتَمُ فِضَّةٍ)؛ مثال الإضافة بمعنى «من».

(وَضَرْبَ اليَومَ)؛ مثال الإضافة بمعنى «في».

واعلمْ أن: انحصارَ المعنوية[3] في الأقسام [63ظ/ ي] الثلاثةِ استقرائيٌّ.

(وَتُفِيدُ)؛ أي[4]: الإضافة المعنويةُ.

(تَعْرِيفًا)؛ أي: تعريف المضاف.

(مَعَ المَعْرِفَةِ)؛ نحو: «غلام زيد»[5] المضاف إليه المعرفة؛ إلا في نحوِ: «مثل وغير»؛ لتوغلهما في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه ضدٌّ واحدٌ فقط، أومثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الإبهام، وإلا في نحو: «حسبك، وشرعك، وكفيك[6]» ونحوها لكونها بمعنى الفعلِ، وإلا في نحو: «واحد أمه»، و: «نسيج[7] وحده»، و: «عبد بطنه» على رأيٍ بتأويله: بـ «كريم» ولئيم» والتعليل بعودِ[8] ضمير[9] المضاف إليه إلى المضاف يوجب أن يكون نحوُ: «فلان صدر بلده، ورئيس قبيلته»[10] كذلك ولم يقل به أحدٌ،

---

[1] في (ي)، (ب): «تشرع».

[2] في (ي)، (ب): «التهيء».

[3] قوله «انحصار المعنوية»، في (ي): «الانحصار المعنوي».

[4] قوله: «وتفيد أي» في (أ): «ويفيد»، وفي (ب)، (هـ): «وتفيد» بدون «أي».

[5] بعده في (ي): «أي»، وفي (هـ): «أي مع».

[6] في (ب): «وكيفك».

[7] في (ب): «ويسبح».

[8] في (أ)، (ب)، (ي): «بعود»، والمثبت من (هـ).

[9] في (ب)، (هـ): «الضمير».

[10] كتب في حاشية (ي): «وذلك، لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو: رب رجل واحد أمه، فالهاء عائدة إلى (رجل)، وكذا في قوله: «رب واحد أمه»، أي: رب رجل واحد أمه، وسيجيء في باب المعرفة والنكرة، أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة: نكرة، كقولك: رب شاة وسخلتها. رضي رحمة الله عليه». اهـ. شرح الرضي (2/ 214).

وإنما يقيد[1] التعريف مع المعرفة لسراية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه لمكان الاتصال والامتزاج[2]؛ كسراية التأنيث في «سقطتْ بعضُ أناملِه»، ولإرادة العهد؛ فإذا قلت: [62ظ/ ب] «غلام زيد» يراد به وصفًا[3] غلام له مزيد خصوصية بزيد؛ إما بكونه أعظم[4] غلمانِه، أو[5] أشهرهم بكونه غلامًا له، أومعهودًا بينك (53/أ) وبين مخاطبك ومجيئه بغير[6] معينٍ على خلاف وضع الإضافةِ[7].

(وَتَخْصِيصًا مَعَ النَّكِرَةِ)؛ نحو: «غلام رجل» لإفادتها تعليل[8] الشيوع بخروج[9] ما يضاف إلى غير تلك النكرة.

(وَشَرْطُهَا)؛ أي: الإضافة المعنوية.

(تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ[10] التَّعْرِيفِ)؛ أي: إخلاؤه[11] منه حقيقةً بأن كان ذا لامٍ فيحذف لامه أوعلمًا فيؤول بالنكرة أوحكمًا؛ كما في «غلام زيد» بتنزيل[12] الممكن منزلةَ المتحقّق[13]؛

---

[1] في (ب): «تقيد»، وفي (هـ): «تفيد»، وفي (ي): «يفيد».

[2] في (أ)، (ب)، (ي): «وامتزاج»، والمثبت من (هـ).

[3] في (هـ): «وضعا».

[4] في (أ): «معظم».

[5] في (ي): «و».

[6] في (ب): «لغير».

[7] انظر المسألة وتأنيث المذكر ومناقشتهما في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 294)، والكتاب (1/ 52)، والمقتضب (4/ 197)، والأصول في النحو(3/ 477)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 314)، والخصائص (2/ 420)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص 246)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 666)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 104)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 237)، وشرح الرضي (2/ 215)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 776)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (6/ 190)، وارتشاف الضرب (2/ 735)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3175)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 463).

[8] في (ب): «تقليل».

[9] في (ب): «لغير».

[10] في (ي): «عن».

[11] في (ب)، (هـ): «خلاؤه».

[12] في (أ): «بمنزل».

[13] في (ي): المحقق.

كقولهم: «ضيق فم الركية»، و: «سبحانَ الذي صغّر جسمَ البعوضِ»، وإنما يجب التجريد منه؛ لأن المعرفة لو اضيف إلى النكرة لكان طلبًا للأدنى؛ وهوالتخصيص مع حصول الأعلى؛ وهوالتعريف، ولو[1] أضيف إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة؛ حيث لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا لحصول التعريف فيه وازدياد المرتبة[2] منتفٍ في الإضافة إلى المساوي فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف؛ طردًا للباب فاندفع ما قيل من إنَّ الإضافة إلى[3] المعرفةِ قد تفيد للمضاف حصولُ مرتبة المضاف إليه فيصير ذا اللام مثلًا إذا أضيف إلى العَلَم أو[4] ضميره[5] في حكمه؛ فلا تكون ضائعةً، ولأن هذه فائدة تابعة فلا تعتبر بدون الأصل.

فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علمًا في[6] نحو: «النجم والثريا والصَّعق والفرزدق وابن مرْوانَ وابن كراغ[7]» في لزوم تعريف المعرّفة[8] مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة إذا كان[9] المضافُ إليه أعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك؟

قيل: وإنما لم يقل يجب[10] التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه.

(وَمَا أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ): جواب ما نقله الكوفيون.

(مِنَ): تركيب.

(الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ وَشَبْهِهِ مِنَ العَدَدِ)؛ نحو: الخمسة الدراهم والمئة والدنانير[11].

---

[1] في (هـ):»فلو».

[2] بعده في (ي): «أيضًا».

[3] قوله: «الإضافة إلى» في (أ)، (ي): «إضافة».

[4] في (ب): «و».

[5] في (ي): «الضمير».

[6] سقط من: (هـ).

[7] في (ب): «وابن كراع».

[8] في (أ): «المعرفة».

[9] بعده في (ي): «الجبال».

[10] في (ب): «تحبيب».

[11] قوله: « والمئة والدنانير «: في (ب)، و(هـ)، و(ي): «والمائة الدينار».

(ضَعِيفٌ): قياسًا واستعمالًا؛ أما القياسُ فيما[1] ذكر من تحصيل الحاصل، وأما الاستعمال فيما[2] ثبت[3] من الفصحاء من ترك اللام؛ نحو قوله: [63و/ ب].

لا زالَ مُذْ عَقَدتْ يداهُ إزارهُ   ودَنا فأدْرَكَ خَمسَةَ الأشبارِ[4]

وغير ذلك. وأما ما جاء في الحديثِ مِن قولِه: «**بالألفِ دينارٍ**»[5] فعلى البدلية دون الإضافة، وتمسك الكوفيون[6] بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز «الخاتم فضة» أيضًا ولم يقل به أحد[7].

(وَاللَّفْظِيَّةُ)؛ أي: علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ، أواللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيمَ الحملُ.

(أَنْ يَكُونَ): المضافُ.

---

[1] في (أ)، و(ي): «فما».

[2] في (أ)، و(ي): «فما».

[3] في (ي): «يثبت».

[4] البيت من بحر الكامل وهوللفرزدق يرثي المهلب بن أبي صفرة في ديوانه (1/ 305)، وهوله في: المقتضب (2/ 176)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 445)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 129)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/ 815)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 236)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (4/ 124)، والجنى الداني للمرادي (ص 503)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (3/ 1255)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 662)، ودون نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 86)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 174)، وهمع الهوامع (3/ 259).

[5] الحديث أخرجه أحمد في مسنده 2/ 348 (8571)، والبخاري في صحيحه (2291)، والنسائي في الكبرى (5800) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وانظر توجيهه النحوي في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 272)، وتمهيد القواعد (7/ 3254)، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ نشر (9/ 98)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 274).

[6] في (ب): «الكوفيين».

[7] انظر: المرتجل في شرح الجمل (ص 262)، وشرح الرضي (2/ 34)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1799)، وأوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام (3/ 72)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 312)، وشرح الأشموني (2/ 123)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 675)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 358).

(صِفَةً): احترازٌ (53/ب) عما إذا لم يكن صفة؛ كـ «غلام زيد».

(مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا): متعلق مضافة احترازٌ عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها؛ نحو «مصارع البلد وكريم العصر».

(مِثْلَ: ضَارِبُ زَيْدٍ): إضافة اسمُ الفاعل إلى المفعول.

(وَحَسَنُ الوَجْهِ): إضافة الصفة[1] المشبهة إلى فاعلها.

(وَلَا تُفِيدُ): الإضافة اللفظية فائدةً.

(إِلَّا تَخْفِيفًا): ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لكونها بتقدير الانفصال.

(فِي اللَّفْظِ)؛ حقيقةً أوحكمًا، والتخفيف بحذف التنوين المقدر؛ نحو: «حواجُ بيتِ الله»، وضاربك[2] تخفيف في اللفظ حُكمًا[3] إذ المقدر؛ كالملفوظِ[4].

فإن قيل: ما فائدة قوله «في اللفظ».

قيل: فائدته[5] الإشارة إلى وجه التسمية، أوتحقيق التقابل صريحًا.

(وَمِنْ ثَمَّ[6]**)**؛ أي: من[7] أجلِ أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفًا ولا تفيدُ تعريفًا؛ **فإن قيل**: «ثمَّ» إشارةٌ إلى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتني على عدم إفادتِها التعريف لا على الحصر المذكور؛ حيث لا تعلق له بعدم إفادتِها التخصيص. **قيلَ**: جازَ تركيبُ[8]:

---

[1] في (ي): «صفة».

[2] في (هـ): «فضاربك».

[3] بعده في (ب)، و(هـ)، و(ي): «حكمًا».

[4] انظر المسألة ومناقشتها في: الكتاب (1/ 109)، والمقتضب (2/ 178)، والأصول في النحو(1/ 126)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 439)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 509)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 442)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 157)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (9/ 324)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 78)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3184)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 294)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 126)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 682).

[5] في (ب): «فائدة».

[6] في (أ): «ثمة».

[7] في (ي): «ومن».

[8] بعده في (هـ): «مثل».

(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ): لحصولِ المطابقة بنكارةِ الصفة والموصوف؛ حيث لم تفدِ[1] الإضافة اللفظية؛ إلا تخفيفًا ولوأفادتِ التعريفُ لامتنعَ لعدمِ المطابقةِ.

(وَامْتَنَعَ): عطف على «جاز».

(بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ)؛ لنكارة[2] الصفة مع تعريف الموصوف، ولوأفادتِ الإضافةُ اللفظيةُ تعريفًا؛ لجاز لحصولِ المطابقةِ.

(وَجَازَ): تركيبُ:

(الضَّارِبَا زَيْدٍ): لحصولِ التخفيفِ بحذف [63ظ/ ب] نونِ التَّثنيةِ.

(وَالضَّارِبُوزَيْدٍ): لحصولِ التخفيفِ بحذفِ نونِ الجمعِ.

(وَامْتَنَعَ: الضَّارِبُ زَيْدٍ): وكذا «الحسن وجه»، و: «الحسنُ وجههِ» بالإضافة، ونحوذلك؛ إذِ التعريفُ،[3] حذفت لأجل اللام؛ فلم يحصلْ بالإضافة تخفيف، ولوحمل «الضارب زيد»، على «ضارب زيد»[4]؛ كما حمل «الضاربك» على «ضاربك» لم يبقِ لاشتراط إفادةِ التخفيفِ فائدةً في صورة ما.

(خِلَافًا)؛ أي: يخالف هذا القولُ؛ خلافًا

(لِلفَرَّاءِ)؛ فإنَّه أجاز قولًا بتقديم الإضافة على اللام، وأجيب بأن الإضافة على هذا يكون[5] ضائعة بقاءٍ، وإن كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع إلى النصب الذي هوالأصل[6] لزوال ما عرضت الإضافة لأجله على أن القول بتأخر اللام المتقدمة لفظًا[7] وحسًا مجرد الدعوى المخالفة للظاهر.

(وَضَعُفَ): تركيبُ:

(الوَاهِبُ المِئَةِ): إضافة اسم الفاعل إلى المفعول بهِ؛ أيِ: الذي يهبُ المئةَ.

---

(1) في (ي): «يفد».

(2) في (ب)، و(هـ): «بنكارة».

(3) في (ب)، و(ي): «التنوين».

(4) قوله: «على ضارب زيد» سقط من (ب).

(5) في (هـ)، و(ي): «تكون».

(6) بعده في (ي): «يقال الضارب زيدا».

(7) في (ب): «ولفظًا».

(الهِجَانُ)؛ أي: البيض من النوق؛ وهو صفة أوبدلٌ.

(وَعَبْدِهَا)؛ أي: عبد (54/أ) تلك المئة؛ أي: راعيها[1] على الاستعارة؛ إذ الراعي قائمٌ بخدمة[2] المواشي كالعبد، أوعلى الحقيقة والإضافة بأدنى ملابسة؛ كـ:

.... **كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ** ....[3]

و: «خذ طرفك». **وآخرُ البيتِ:**

.... **عُوذًا تُزَجِّى خَلْفَهَا أَطْفَالُها**[4].

وإنَّما ضعُف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب: «الضارب زيد»، و: «الحسن وجهه»؛ إذِ المعنى باعتبار العطف «الواهبِ عبدِها»، وإن كان قوله «الواهب المئة» من باب «الضارب الرجل» المحمول على «الحسن الوجه».

فإن قيل: المعطوفُ في حكم المعطوف عليه فيما يجب، ويمتنع فيلزم امتناعه؟

---

[1] في (ب): «راجعها».

[2] قوله: « قائم بخدمة «: في (ي): «القائم لخدمة».

[(3)] جزء بيت من بحر الطويل، تقدم تخريجه والكلام عليه قريبًا.

[4] قوله: «خلفها أطفالها»، في (ي): «أطفالها خلفها».

وهذا الشطر هوعجزُ البيت المستشهد به، وهومن بحر الكامل، واليت بتمامه:

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعبْدِها **عُوذًا تُزَجِّى خَلْفَهَا أَطْفَالُها**

والبيت للأعشى الكبير من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي؛ وهوفي ديوانه (ص 152)، وهوله في: الكتاب (1/ 183)، والمقتضب (4/ 163)، والفوائد الضيائية (2/ 13)، وغير منسوب في: الأصول في النحولابن السراج (1/ 134)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 40)، والبديع غي علم العربية (1/ 386)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 87)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 218)، وتمهيد القواعد (6/ 2756)، وهمع الهوامع (2/ 508)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (3/ 41).

وكتب في حاشية (ي) ما نصه: «يزجيّ - بالزاي المعجمة، والجيم - على صيغة المعلوم المذكر؛ أي: يسوق وفاعله ضمير العبد. وأطفالها: منصوب على المفعولية، أوعلى صيغة المجهول المؤنث، «وأطفالها» مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله». اهـ. انظر الفوائد الضيائية (2/ 16).

قيل: لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل[1] في المتبوع؛ كما في: «ربَّ شاةٍ وسخلتِها»، و: «يا زيدُ والحارثُ»، ولنحوذلك احتمل الجواز؛ كما ذهب إليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه، وإذا نصب حملًا على المحل، أوعلى أنه مفعول معه لم يضعف[2].

(وَإِنَّمَا جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ[3]): جواب سؤال مقدرٍ[4]؛ وهوأن يقال: جاز[5] «الضارب الرجل» مع انتفاء [64و/ب] التخفيف لزوال التنوين باللام دون الإضافة؟ **فأجاب**: بأن القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه «إنما جاز».

(حَمْلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي: الْحَسَنِ الْوَجْهِ)؛ وهوجرُّ الوجه بالإضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل؛ إذِ الأصلُ «الحسن وجهه» ووجهُ الحمل اشتراكهُما في كون المضاف صفةً والمضاف إليه جنسًا معرَّفَين باللام.

وقوله «حملًا» مفعول له للفعل المفهوم؛ أي: إنما جوز حملًا أويجاز بجعله مصدرًا[6] **مجهولًا، وإلا لا يتحد**[7] الفاعل، **والمراد**: إنما جاز[8] هذا التركيب للحمل على المختار في «الحسن الوجه»؛ كما جاز «الحسن الوجه» بالنصب؛ حملًا على «الضارب الرجل» بالنصب لا لأجل القول باستغناء الإضافة اللفظية عن التخفيف، وفي: «الحسن الوجه» وجهان آخران؛

---

[1] **قوله**: «يتحمل فيه ما لا يتحمل» في (ب): «يحتمل فيه ما لا يحتمل».

[2] **انظر**: الكتاب (1/ 183)، والمقتضب (4/ 163)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 134)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 40)، والمرتجل في شرح الجمل (ص 193)، والبديع غي علم العربية (1/ 386)، وتوجيه اللمع (ص 325)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 87)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 218)، وتمهيد القواعد (6/ 2756)، والفوائد الضيائية (2/ 13)، وهمع الهوامع (2/ 508)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (3/ 41).

[3] **قوله**: «الضارب الرجل» سقط من (ب)، و(هـ)، و(ي)، والمثبت من (أ) وهوالموافق لمتن الكافية المطبوع (ص 28).

[4] **قوله**: «مقدر» ليس في (أ)، (ي).

[5] **قوله**: «جاز» ليس في (أ)، (ي).

[6] **قوله**: «أويجاز بجعله مصدرا» في (ب): «وبأن يجعل مصدرا»، وفي (هـ): «أولجاز بجعل المصدر»، وفي (ي): «أولجاز بجعله مصدرا» .

[7] **قوله**: «لا يتحد»، في (أ): «لاتحد»، وفي (ي): «لم يتحد» .

[8] في (ب)، و(هـ): «جوز».

وهما: «الحسنُ الوجهُ»، و: «الحسنُ الوجهَ»[1] برفع الوجه على الفاعلية والنصب[2] على التشبيه بالمفعول[3].

(وَالضَّارِبُكَ): عطف على قوله[4]: «الضارب الرجل»؛ أي: إنما جاز «الضاربك».

(وَشِبْهُهُ): حملًا على «ضاربك»؛ فهوأيضًا جواب سؤال؛ وهوأن يقال: جاز «الضاربكَ» على الإضافةِ، وإن لم تفدِ تخفيفًا.

(وَشِبْهُهُ): وهو«الضاربي والضاربية[5]» وغيرُهما.

(فِيمَنْ)؛ أي: في قول مَن

(قَالَ: إِنَّهُ)؛ أي: الضاربُكَ.

(مُضَافٌ): والكاف مجرور المحل على الإضافة دون مَن قال إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير؛ فإنه حينئذٍ[6] لا يحتاجُ جوازُه إلى حمل[7].

(حملًا[8]): [مفعول له كما ترى].

---

[1] عبارة: «والحسن الوجه» الثانية ساقطة من (ي).

[2] في (ب)، و(هـ)، و(ي): « ونصبه».

[3] انظر هذه الأوجه الثمانية تفصيلًا في: المقتضب (4/ 162)، والأصول في النحو(1/ 133)، وعلل النحو، لابن الوراق (ص 386)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 53)، والبديع في علم العربية (1/ 517)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 109)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 389)، وشرح ابن عصفور علة جمل الزجاجي (1/ 569)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 228)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 163)، وارتشاف الضرب (5/ 2351)، وتمهيد القواعد (6/ 2803)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (1/ 584)، وشرح الأشموني (2/ 260)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 52)، وهمع الهوامع (3/ 82).

[4] سقط من (ب)، و(هـ).

[5] في (ب): «والضاربته».

[6] في (ب)، و(هـ)، و(ي): «ح»، وهذا من اختصار النساخ لكلمة «حينئذ».

[7] في (ب)، و(هـ): «الحمل».

[8] قوله: «مفعول له كما ترى» سقط من (أ).

(عَلَى ضَارِبِكَ): متعلق بـ «حملًا» (54/ ب)، وإنما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الإضافة، وإضافته تفيد[1] التخفيف بحذف التنوين المقدرة[2]؛ إذِ التنوينُ الساقط لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والإضافة مقدرة؛ فإذا اعتبرت بالإضافة سقطت[3] من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكمًا؛ إذِ المقدر كالملفوظ[4].

(وَلَا يُضَافُ مَوصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ)؛ لئلا يلزم الجمع بين الضدين؛ وهوتبعية الصفة لكونها صفةً، وعدمها لكونها [64ظ/ ب] مضافًا إليها، ولأن الموصوفَ أخصُّ أومساوو[5] المضاف لا يجوز أن يكون أخصُّ أومساويًا للزوم كونه مباينًا أوأعم فيتباينان[6].

(وَلَا صِفَةٍ إِلَى مَوصُوفِهَا): للزوم تقدم الصفة على موصوفها، أوتأخر المضاف عن المضاف إليه وكلاهما ممتنعان[7].

(وَمِثْلَ: «مَسْجِدُ الجَامِعِ»، و: «جَانِبُ الغَرْبِيِّ»، و: «صَلَاةُ الأُولَى»، و: بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ - تأنيثُ الأحمقِ - مُتَأَوَّلٌ): بحذف الموصوف من المضاف إليه؛

أي: مسجد الوقت الجامع،

وجانب المكان الغربي،

وصلاة الساعة الأولى،

وبقلة الحبة الحمقاء.

---

[1] في (ي): «يفيد».

[2] في (ب)، و(هـ): «المقدر».

[3] قوله: «بالإضافة سقطت» في (ب): «سقط بالإضافة»، وفي (هـ) «الإضافة سقطت «.

[4] انظر: شرح الرضي (4/ 462)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (6/ 242)، وإرشاد السالك لابن قيم الجوزية (1/ 190)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 459)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (2/ 105)، وهمع الهوامع (1/ 123).

[5] سقطت من (هـ).

[6] في (ب)، و(هـ): «فيتنافيان».

[7] في (أ): «ممنوع»، وفي (ي): «ممتنع».

وهذا جواب ما يقال[1]: إن الجامع والغربي والأولى والحمقاء = صفاتٌ، وقد أُضيف إليها موصوفاتُها[2].

(وَمِثْلُ: جَرْدُ قَطِيفَةٍ): الجَردُ: هوالبالي، والقطيفةُ: دِثارٌ مَخْمَلٌ[3].

(وَأَخْلَاقُ): جمع «خَلَقٍ».

(ثِيَابٍ): جواب سؤال؛ وهوأن يقال: إن الجرد والأخلاق صفتان[4] للقطيفةِ والثيابِ، وقد أضيفتا[5] إليهما؛ فأجاب بأنه:

(مُتَأَوَّلٌ)؛ بجعله من باب إضافة «الأعم إلى الأخص»[6] تلخيصًا وبيانًا لا من باب إضافة «الصفة إلى موصوفها»[7]؛ فإن الأصل: «قطيفة جرد»، و: «ثياب أخلاق»؛ فحذف

---

(1) في (ي): «قيل».

(2) انظر هذه التخريجات في: الإيضاح العضدي للفارسي (ص 272)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 335)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 265)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 290)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 391)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 167)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 218)، وشرح ابن مالك على التسهيل (3/ 230)، وشرح الرضي (2/ 362)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 217)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 33)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 366)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3360)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 52)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 648).

(3) في (ب)، و(ي): «محمل».

وانظر معنى الجرد في: العين للخليل بن أحمد (6/ 75)، وتهذيب اللغة للأزهري (10/ 336) وفيه: الجرد: الثوب الخَلَق، والصحاح للجوهري (2/ 455)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري (2/ 1039)، ولسان العرب (3/ 119) (جرد).

وأمّا القطيفة المخملة؛ فانظرها في: تهذيب اللغة (9/ 26)، والصحاح للجوهري (4/ 1417)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (6/ 621)، ولسان العرب (9/ 282) (قطف).

(4) في (أ): «صفات».

(5) في (ي): «أضيف».

(6) قوله: «الأعم إلى الأخص «: في (هـ): «العام إلى الخاص»، وفي الهامش: «الأعم إلى الأخص «.

(7) في (ي): «الموصوف».

الموصوف فبقي الصفة مبهمة فأضيف[1] إلى ما كان موصوفًا للتلخيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفًا كما قيل:

والمؤمنِ العَائِذَاتِ الطَّيرِ تَمسَحُها[2] ....[3]

بيانًا للعائذاتِ بالطيرِ لا تقديمًا للصفة على الموصوف.

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ)؛ أي: لما يصير مضافًا إليه[4] على تقدير الإضافة، وإنما قال: اسم مماثل للمضاف إليه ليدخل فيه المترادفان[5]؛ نحو: «الليث والأسد»، والمتساويان؛ نحو: «الإنسان والناطق».

(فِي العُمُومِ وَالخُصُوصِ): ظرفٌ مماثلٌ.

(كَلَيْثٍ وَأَسَدٍ): مثالُ المترادفين من الأعيان، وأما نحوقولِه «من ليوث الأُسْدِ» فمتأولٌ معناه: ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث؛ كما يقال هؤلاء من خواصِّ الخواصِّ وأشرافِ الأشرافِ.

(وحَبْسٍ وَمَنْعٍ)؛ مثال المترادفين من المعاني.

---

[1] في (ب): «فاضيفت».

[2] قوله: «تمسحها» سقط من (أ)، (ي).

[3] صدر بيت من بحر البسيط للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ تَمسَحُها ... رُكبانُ مَكةَ بينَ الغَيلِ والسَّنَدِ

وهوفي ديوانه طبعة محمد أبوالفضل إبراهيم (ص 25)، وهوله في: مقاييس اللغة لابن فارس (1/ 135)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي (ص 210)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري (1/ 9)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 265)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 167)، وبلا نسبة في: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (1/ 84)، وشرح الرضي (2/ 362)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 218)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 366)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3360).

والمعنى؛ كما ذكر ابن هشام: «(المؤمن) هوالله سبحانه وتعالى و(العائذات) بالذال المعجمة، المستجيرات، أراد به حالاً منها، أن تهاج أوتصاد في الحرم. وانتصاب (الطير) على البدل من العائذات، لأنها مفعولة بالمؤمن. و(الغيل) الشجر الملتف وكذلك (السند) وهوبفتح المهملة فالمعجمة. و(يمسحها) يمرون بها لا يهيجونها». تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 367).

[4] سقطت من: (ي).

[5] في (ي): «المترفان».

(لِعَدَمِ الفَائِدَةِ): علة لما يتضمنه [65و/ ب] قوله لا يضاف؛ أي: امتنعت[1] (55/أ) إضافته لعدم الفائدة، وإلا لفسد المعنى بتوجه النفي إلى القيد[2] وبقاء أصل الفعل موجبًا وهذا:

(بِخِلَافِ كُلُّ الدَّرَاهِمِ، وَعَيْنِ): ذلك

(الشَّيْءِ): المعهود؛

(فَإِنَّهُ)؛ أي: المضاف إليه[3]، والفاء للتعليل.

(يَخْتَصُّ): ولا يماثل المضاف[4] في العمومِ والخصوصِ.

(وَقَوْلُهُمْ: سَعِيدُ كُرْزٍ): مقول القول، أوبدل منه.

(وَنَحْوُهُ): جواب سؤال[5]، وهوأن يقال[6] سعيد يماثل[7] كرزًا[8] في المفهوم؛ من حيث إنهما عَلَمانِ لشخصٍ واحدٍ؛ فأجاب بأنَّه:

(مُتَأَوَّلٌ): بإرادة المفهوم بالأول واللفظ بالثاني؛ أي: سعيد المسمى باسم «كرز»[9].

(وَإِذَا أُضِيفَ الاسْمُ الصَّحِيحُ)؛ أيِ: الذي ليس في آخره حرفُ علَّةٍ، والصحيحُ في كلامِ النحاةِ يقع على هذا؛ إذ بحثهم[10] عن أواخرِ الكلمِ.

---

[1] قوله: «لا يضاف أي امتنعت»، في (ب): «ولا يضاف أي منعت».، وفي (هـ): «ولا يضاف أي متف»، وفي (ي): «لا يضاف أي منعت»، والمثبت من (أ) والمعاني متقاربة بينهم.

[2] في (ب): «المقيد».

[3] سقط من:(ي).

[4] بعده في (ي): «إليه».

[5] بعده في (ب): «مقدر».

[6] بعده في (هـ): «إن».

[7] في (ي): «مـمـاثل».

[8] في (ب): «كرز».

[9] قوله: «باسم كرز» في (ب)، و(هـ): «بكرز»، وفي (ي): «باسم الكرز»، والمثبت من (أ).

[10] بعده في(هـ): «في».

(**أو**[1] **المُلحَقَ بِهِ**)؛ أي: بالصحيح؛ وهوما[2] آخره واوأوياء[3] قبله ساكن؛ كـ: «دلو، وظبي»، وإنما كان ملحقًا[4] بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل[5] عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يثقل عليها الحركة[6] بعد السكون؛ يعني: في الابتداء كذا[7] بعد السكون.

(**إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ**)؛ نحو: غلامي ودلوي وظبيي[8].

(**كُسِرَ آخِرُهُ**)؛ لموافقة الياءِ.

(**والياءُ**): والواو[9] للحال أولعطف الاسمية على الفعلية؛ نحو:

لاَ يَألَفُ الدِّرْهَمُ المضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لكِنْ يَمُرُّ عَلَيهَا وَهْوَمُنْطَلِقُ[10]

---

[1] في (ب)، و(هـ): «و».

[2] بعده في (ي): «في».

[3] قوله: «واوأوياء» في (ب)، و(هـ)، و(ي): «ياء أوواو»، والمثبت من (أ) والأسلوب هنا على طريقة اللف والنشر متقدمة الذكر؛ وهي: جمع القول على مسألة بعينها؛ ثم نشره من حيث وقف بك الحديث؛ فهنا قدَّم الكلام على ذي الواووأخَّر ذا الياء.

[4] في (ب): «ملحق».

[5] في (أ): «يثقل».

[6] قوله: «ولا يثقل عليها الحركة» في (ب)، و(هـ): «ولا يثقل الحركة عليها».

[7] في (ي): «فكذا».

[8] قوله: «ودلوي وظبيي» في (هـ): «ودلووظبي».

[9] قوله : «والواو» سقط من (أ)، (ي).

[10] البيت من بحر البسيط، ونسبه العباسي في معاهد التنصيص إلى النضر بن جؤية أوجؤية بن النضر؛ انظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ نشر، (1/ 207)، وبلا نسبة في: التبيان في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري؛ تحقيق: مصطفى السقا – عبد الحفيظ شلبي – إبراهيم الإبياري، دار المعرفة – بيروت، (1/ 116)، والإيضاح في علوم البلاغة = تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ، (2/ 113)، والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م، (3/ 153).

(مَفْتُوحَةٌ)؛ إذِ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد [1] هوالحركة لئلًا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أوحكمًا، والأصل فيما بني على الحركة الفتحة[2] للخفَّةِ.

*****

---

[1] بعده في (هـ «و».

[2] في (هـ)، و(ي): «الفتح».

[أحكام الأسماء المقصورة والمنقوصة]

(أوسَاكِنَةً): للتخفيف ولمّا بين حكم الاسم الصحيح أخذ بذكر حكم المقصور والمنقوص فقال:

(فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ)؛ أي: آخر الاسم[1] المضاف إلى ياء المتكلم.

(أَلِفًا): ثبتت الألف؛ نحو: عصاي[2]، ورحاي على اللغة الفصيحة؛ لعدم الموجب[3] للانقلاب.

(وَهُذَيلٌ): اسم قبيلة.

(تَقْلِبُهَا)؛ أي: الألف حالَ كونِها.

(لِغَيرِ التَّثْنِيَةِ): وأما ألف التثنية؛ فعلامةٌ فلا تقلب كغلاماي؛ إذ يلتبس[4] المرفوعُ بغيره بسبب القلبِ.

(يَاءً)؛ لمشاكلتها[5] الياءَ.

(وَإِنْ كَانَ) [65ظ/ ب] آخرُ الاسمِ المضاف إلى ياء المتكلم.

(يَاءً أُدْغِمَتْ)؛ لاجتماع المثلين.

(وَإِنْ كَانَ): آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم[6].

(وَاوًا) ساكنة؛ كمسلمي والأصل «مسلموي».

(قُلِبَتْ يَاءً)؛ لاجتماع الواووالياء والأولى ساكنة؛ كـ «مرمى»[7].

(وَأُدْغِمَتِ) الياءُ في الياءِ.

وَفُتِحَتِ اليَاءُ): في الصور الثلاث[8] المذكورة.

(لِلسَّاكِنَيْنِ)؛ أي: للزوم[9] التقاء الساكنين على تقدير السكون ففتحٌ تحرزًا عن ذلك.

---

(1) في (أ): «اسم».

(2) قوله: «ثبتت الألف نحوعصاي»، في (ب)، و(هـ): «ثبت نحوعصاي»، وفي (ي): «ثبتت الألف في عصاي».

(3) في (ي): «موجب»

(4) قوله: «إذ يلتبس» في (أ): «إذا التبس»، وفي (ب) : «إذ التبس».

(5) في (أ): «لمشاركتها».

(6) قوله: «ياء وأدغمت لاجتماع المثلين وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم» سقط من (ب).

(7) قوله: «كمرمى» سقط من (أ).

(8) قوله: «الصور الثلاث» في (أ): «الصورة الثالثة»، وفي (ب)، و(هـ): «الصورة الثلاث»، والمثبت من (ي).

(9) في (هـ): «لزوم».

[إعراب الأسماء الستة]

(وَأَمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ، فـ «أخِي وَأَبِي»)؛ أي: فيقال في إضافة (55/ ب) بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي بدون إعادة المحذوف لعدم الاحتياج إليه، ولإجرائها بعد حذف حرف[1] العلة من الآخر[2] نسيًا[3] مجرى الصحيح، ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب في الذكر[4] وجه اللهم إلا أن يقال إنه أكثرُ استعمالًا منَ الأبِ[5].

(وَأَجَازَ المُبَرِّدُ أخَيُّ وَأَبَيُّ): فقط بإعادة المحذوف؛ كسائر صور[6] إضافتها[7] والإدغام بعد الإبدال بالياء؛ كـ «مرميٌّ» وهورواية جارِ اللهِ[8]، وروى ابنُ يعيشَ[9]، وابنُ مالِكٍ[10] عنه الرَّدَّ في الأربعةِ وتمسَّك المبَرِّدُ بقولِه:

---

[1] قوله: «حرف»، سقط من (ي).

[2] في (أ): «الأخير».

[3] في (ي): «نسيا».

[4] قوله: «في الذكر» سقط من (أ)، (ب).

[5] انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 125)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 279)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3267)، والفوائد الضيائية (2/ 24).

[6] في (ب)، و(هـ): «صورة».

[7] في (ب): «إضافتهما».

[8] هوالإمام جار الله الزمخشري، وكلامه في المفصل (ص 141).

[9] هو: أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي ابن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي، موفق الدين، كان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحووالتصريف، أديب لغوي، مشارك في علوم عدّة، وتصدر بحلب للإقراء زمانا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، توفي (643هـ). من مصنفاته: شرح مفصل الزمخشري حتى غدا علما عليه، وشرح الملوكي في الصرف لابن جني. انظر ترجمته في: إنباه الرواة (4/ 46)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (7/ 46)، والبلغة في تراجم أئمة النحوواللغة للفيرزوآبادي (ص 319)، وبغية الوعاة (2/ 351). وقوله في شرحه على المفصل (2/ 213).

[10] هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني نزيل دمشق، جمال الدين، أبوعبد الله. نحوي، لغوي، مقرئ، إمام النحاة في عصره، طالع الكثير، وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح. ولد سنة (600هـ). وأخذ العربية عن غير واحد، وانتقل إلى دمشق، وأقام بها يشغل ويصنف، وروى عنه النووي وغيره. توفي بدمشق سنة (672هـ). من مصنفاته: التسهيل وشرحه، الكافية الشافية وشرحها، ألفيته التي سارت مسير الشمس وتعددت شروحها وكثر بها النفع. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (5/ 28، 257)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (2/ 227)، وطبقات القراء لابن الجزري (2/ 180)، والبلغة في تراجم النحوواللغة للفيرزوآبادي (ص 270)، وبغية الوعاة للسيوطي (1/ 130)، ونفح الطيب للمقري (2/ 222)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (7/ 590).
وقوله في شرح التسهيل لابن مالك (1/ 295).

.... وأبيْ مالَكَ ذوالمجازِ بدارِ[1]

واحتمالُ كونه جمعَ سلامةٍ[2]؛ كما في قوله:

.... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنا بالأَبِينا[3]

برفع التمسُّكُ.

(وَتقُولُ)[4]: صرَّح هنا بلفظ القول[5] ولم يعطف على «أخي وأبي»؛ تحرزًا عن نسبة الحم والهن إلى نفسِه، ولوقال يقال لكان أولى للتحرُّز عن نسبتهما إلى المخاطب أيضًا مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى اللهم إلا أن يحذف مضاف ولك أن تجعله صيغة الغائبة دون المخاطب؛ أي: يقول قائله في إضافة «هن، وحم «: «حمي وهني»[1].

---

[1] عجُز بيت من بحر الكامل لمؤرج السلمي، والبيت بتمامه:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ وقد أَرَى ... وأَبِيْ مالَكَ ذوالمجَازِ بدارِ

وهوله في: كتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ طبعة محمود الطناحي (1/ 116)، والمسائل العضديّات له (ص 63)، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (ص 635)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (4/ 267)، وبلا نسبة في المفصل للزمخشري (ص 141)، والبديع في علم العربية (1/ 307)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 213)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 602)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 295)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 1009)، وشرح الرضي (2/ 271)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 220)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 136)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3272)، وتعليق الفرائد للبدر الدماميني (3/ 57).

[2] في (ب): «السلامة».

[3] عجُز بيت من بحر المتقارب لزياد بن واصل السلمي، والبيت بتمامه:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وهوله في: شرح أبيات سيبويه لأبي محمد ابن السيرافي (2/ 284)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (4/ 474، 477)، ونسب للكميت في شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (7/ 552)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (3/ 406)، والمقتضب للمبرد (2/ 174)، والأصول في النحو(2/ 422)، والخصائص لابن جني (1/ 347)، والمفصل للزمخشري (ص 142)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 213)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 97)، وشرح الرضي (2/ 271)، والتذييل والتكميل (2/ 40)، والفوائد الضيائية (1/ 131).

[4] في (أ)، (ب)، (هـ): «نقول»، والمثبت من (ي) وهوالموافق لمتن الكافية (ص 29).

[5] في (ب): «تقول».

[1] قوله: «يقول قائله في إضافة هن وحم حمي وهني «، في (هـ): «تقول قائلة في إضافة هن وحم هني وحمي»، وفي (ي): «يقول قائلة في إضافة حم وهن حمي وهني «.

(وَيُقَالُ «فِيْ» فِي الأَكْثَرِ): وهوالأفصح[1].

(وَفَمٍ)؛ بتعويض الميم عن الواو؛ وهوليس بفصيح.

وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة: (قِيلَ: أَخٌ وَأَبٌ كَـ: يَدٍ وَدَمٍ)؛ فيقال في تثنيتهما: «أبان وأخان» وفي جمعهما: «أبون وأخون»، وجاء «أخًا وأبًا»[2]؛ كـ «عصًا» مطلقًا، ويقال: في تثنيتهما أبوانِ وأخوانِ، و: «أبٌّ وأخٌّ» مشددتين، وجاء: «أبك وأخك» معربين بالحركة مضافين إلى غير الياء أيضًا؛ كذا في «الرضي»[3] وجاء «أخو» دون «أبو» كـ «دلو» مطلقًا.

(وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ)؛ بتعويض الميم عن الواووجاء فيه إتباع الفاء الميم في حركات [66و/ب] الميم[4] الإعراب، وجاءَ مقصورًا مع التثليث في الفاء مطلقًا[5] وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقًا، وقيل: هومبني على الضرورة[6] وليس بلغةٍ فيه[7].

(وَفَتْحُ الفَاءِ[1] أَفْصَحُ مِنْهُمَا)؛ أي: من ضمها وكسرها.

---

[1] قوله: «وهوالأفصح» في (أ)، (ي): «والأفصح».

[2] قوله: «أخًا وأبًا» في (ب): «أبًا وأخًا».

[3] هونجم الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، الشهير بالرضي شارح الكافية المشهور، وكلامه في شرحه (2/ 276)، وانظر في لغات الأسماء الستة: المقتضب (4/ 245)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 104)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 563)، والتذييل والتكميل (2/ 61)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 70)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 266)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 150)، وتعليق الفرائد للدماميني (1/ 282)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (1/ 62).

[4] سقط من (ب)، و(هـ).

[5] سقط من(هـ).

[6] في(هـ): «الضم».

[7] انظر اللغات في الأسماء الستة التي هنا في: المقتضب للمبرد (4/ 245)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 333)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 120)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 104)، والكناش في فني الصرف والنحوللملك المؤيد (1/ 222)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 563)، والتذييل والتكميل له (2/ 61)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 70)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 266)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 150)، وتعليق الفرائد للدماميني (1/ 282)، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (1/ 62)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 138).

[1] بعده في (ب): في الفم.

(وَجَاءَ حَمٌ مِثْلَ يَدٍ)؛ فيقال: «هذا حم وحمك»، و: «رأيت الحم وحمك[1]»، و: «مررت بالحم وحمك[2]».

(وَخَبْءٍ)؛ فيقال: «هذا حمْءٌ أو[3] حمْؤك»، و: «رأيت حمًا أو[4] حمْئك»، و: «مررت بحمءٍ[5] أوحمئك[6]».

(وَدَلْوٍ)؛ فيقال: «هذا حمْوٌ أوحموكَ»، و: «رأيت حموًا أوحموَك»، و: «مررت بحموٍأو[7] حموِك».

(وَعَصًا)؛ فيقال: «هذا حمًا أوحماك»، و: «رأيت حمًا أوحماك»، و: «مررت بحمًى أو[8] حماك».

وجاء مثل «رشاء» أيضًا مطلقًا؛ فيقال: «هذا حماء أو[9] حماؤك»، و: «رأيت حماء أو[10] حماءك»، و: «مررت بحماء أو[11] حمائك».

(مُطْلَقًا)؛ أي: في الإفرادِ والإضافةِ

(وَجَاءَ «هَنٌ» مِثْلَ «يَدٍ»)؛ فيقال: «هذا هنك»، و: «رأيت هنك»، و: «مررت بهنك»، و: «هذا هن»، و: «رأيت هنًا[1]»، و: «مررت (56/أ) بهَنٍ».

(مُطْلَقًا)؛ أي: في الإفراد والإضافة، وجاء فيه التضعيف والقصرُ.

---

(1) في (أ)، و(ي): «أوحمك».

(2) في (أ)، و(ي): «أوحمك».

(3) في (ب): «و».

(4) في (ب): «و».

(5) في (ب): «بحمؤ».

(6) قوله: «أوحمئك» في (ب): «وحمؤك».

(7) في (ب)، و(هـ): «و».

(8) في (ب)، و(هـ): «و».

(9) في (ب)، و(هـ): «و».

(10) في (ب)، و(هـ): «و».

(11) في (ب)، و(هـ): «و».

(1) قوله«هنا»: سقط من (ي).

(و«ذو» لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ[1])؛ لأنه وضع وُصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس والضمير ليس باسم[2] جنس، ونحو: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ»[3] = شاذٌ؛ كما شذَّ:

.... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا[4]

(وَلَا يُقْطَعُ): عنِ الإضافة؛ لوضعِها[5] لازمة لها[6].

*****

---

[1] في (ب)، و(هـ): «المضمر».

[2] قوله: «باسم»، سقط من (هـ).

[3] هذا القول منسوب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 242)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3202)، ودون نسبة في: شرح المقدمة المحسبة (1/ 124)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 157).

[4] هذا شطر بيت للكميت الأسدي من بحر الوافر، والبيت بتمامه:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

وهو في ديوانه (2/ 109)، وهو له في الكتاب (3/ 282)، وشرحه للسيرافي (4/ 49)، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 155)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (2/ 208)، وسفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، والبيت دون نسبة في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 27)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 95)، وارتشاف الضرب (4/ 1815)، والتذييل والتكميل (1/ 160)، وهمع الهوامع (2/ 515).

[5] في (ب): «لووضعها».

[6] قوله: «لها» سقط من (أ)، (ب).

[باب التَّوَابِعُ]

(التَّوَابِعُ): تعريفُ التوابع من الأسماء؛ إذ البحث في قسم الاسم؛ فلا يرد نحو[1]: «إن إن»، و: »ضرب ضرب» لعدم الإعراب واللام للعهد أوالجنس.

(كُلُّ): ذكِر لبيان الاطراد.

(ثانٍ)؛ أي: متأخِّرٌ؛ فلا يرد[2] الصفة[3] الثانية والثالثة.

(بإعْرَابِ سَابِقِهِ): ولومحليًا؛ فلا يردُ نحوُ: «جاءني[4] هؤلاء الرجال[5]»، أوحكمًا[6] فلا يردُ نحوُ: «يا زيد العاقل»، و: «لا رجل ظريفًا»، أوعلى تقدير أن يكون[7] إعرابٌ ولوفرضيًا[8]؛ فلا يرد نحو: «ضرب ضرب زيد»، و: «إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ»، و: «زيد قائم زيد قائم». وإضافة «إعراب سابقه» للعهد الذهني أوللجنس[9].

---

[1] قوله: «نحو»، سقط من (هـ).

[2] في (ب): «ترد».

[3] في (ي): «صفة».

[4] في (ب): «جاءتني».

[5] في (هـ): «الرجل».

[6] قوله: «أوحكمًا» في (أ)، (هـ)، (ي): «أحكمًا»، والمثبت من (ب).

[7] زيادة في (ي): «له».

[8] في (هـ): «فرضا».

[9] انظر الكلام في أحكام التوابع عامة تفصيلًا في: المقتضب للمبرد (2/ 343)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 32)، وشرح الكتاب للرماني (ص 372)، والبديع في علم العربية (1/ 554)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 257)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 222)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 431)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 303)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 386)، والكناش في فني الصرف والنحوللملك المؤيد (2/ 90)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1468)، والتذييل والتكميل له (5/ 155)، وشرح ابن عقيل (3/ 216)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1384)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 33)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/ 751)، وهمع الهوامع للسيوطي (1/ 493).

(مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)؛ أي: مقتضًى[1] واحدٍ يرفع[2] «عاقل» في: «جاءني رجلٌ عاقِلٌ» من جهة فاعليَّةٍ موصوفةٍ لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا سائر الأحوال[3] [66ظ/ ب]، وسائر التوابع فاعرف أومن عمل واحد؛ لأنه يقع عملُ العامِلِ[4] على التابع والمتبوع أيضًا انصبابة[5] واحدةً.

والمراد: الوحدة الفردية فلا يردُ المفعول الثاني من باب «علمت وأعطيت»؛ إذ جهة نصبهما متحدة نوعًا؛ وهي المفعولية[6] لا فردًا لأن مفعوليةَ الثاني غير مفعولية الأول فافهَمْ. واحترز بهذا القيدِ عن خبر المبتدأ[7] والمفعول الثاني، والحال بعد الحال، ونحوذلك ممًّا هوثانٍ بإعراب سابقه لا من جهة واحدة بل إعراب الثاني من جهةٍ أخرَى.

*****

(1) في (ب): «بمقتضٍ».

(2) في (ب): «فرفع».

(3) في (ي): «الأفعال».

(4) في (ي): «عامل».

(5) **قوله**: «على التابع والمتبوع أيضا انصبابه» في (أ): «على المتبوع انصبابة»، وفي (ي): «على المتبوع والتابع أيضا انتصابة ».

(6) **قوله**: «وهي المفعولية» سقط من (ب)، و(هـ).

(7) **قوله**: «خبر المبتدأ»، في (ب): «الخبر والمبتدأ».

[باب النعت]

(النَّعْتُ): قدَّم النعتَ لكثرة جهات تبعيَّتِه[1].

(تَابِعٌ): احترازٌ عن غير التابع.

(يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى): حاصل.

(فِي مَتْبُوعِهِ): حقيقيًا كان أوسببيًا؛ فلا يرد؛ نحو: «جاءَني رَجُلٌ حَسَنٌ غلامُهُ»، وذكَر بهذه الحيثيةِ؛ فلا يرد نحوُ: «جاءَني زيدٌ صديقُك» على البدل أوعطف البيان، و[2] نحو: «أعجبني زيدٌ علمُه» ونحوذلك.

واحترزَ بهذا القيد عن سائر التوابع، **وفيه نظر**: لدخول كلهم وأجمعين[3] في قوله[4]: «جاءَني القومُ كلُّهم أجمعون»؛ فإنه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع، **والجواب**: أن قولَه: **(مُطْلَقًا)**؛ أي: غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التأكيد؛ فإنه وإن دلَّ على معنًى في متبوعِه وهوالشمول والاجتماع لكن مقيدٌ[5] بحال النسبة فاحفظْه[6] فهذا[7] ممَّا سمح به خاطري، وفي جعله احترازًا[8] عن الحال نظرٌ لخروجِه بقولِه «تابع».

(وَفَائِدَتُهُ)؛ أي: النعت.

(تَخْصِيصٌ)؛ في النكرة نحو: «جاءَني رجل عالم»؛ فإنه يفيد التخصيصَ؛ حيث: (56/ ب) «خرج رجل جاهل».

(أَوتَوضِيحٌ): في المعرفةِ نحو[9]: «زيد التاجر عندنا».

(وَقَدْ يَكُونُ)؛ أي[1]: النعت.

---

[1] في (ب): «تبعيَّة».

[2] قوله: «و»، سقط من (ي).

[3] في (هـ): «أجمعون».

[4] في (هـ)، و(ي): «قولهم».

[5] في (أ)، و(ي): «مقيدا».

[6] في (ب)، و(هـ)، و(ي): «فاحفظ»، والمثبت من (أ).

[7] في (ي): «فهذه».

[8] في (أ)، و(ب): «احتراز».

[9] بعده في (ي): «جاءني».

[1] قوله: «أي»، سقط من (ي).

(لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ[1]**)؛ نحو:** «بسم الله الرحمن الرحيم».

(أوالذَّمِّ)؛ نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(أوالتَّأكِيدِ؛ مثل قوله تعالى: {نفخة واحدة} [الحاقة: 13]): فإن {واحدة} للتأكيد؛ إذ الوَحدة تفهم[2] بالتاء في {نفخة} وقد يكون النعت للتعميم؛ نحو»كان ذلك في يوم من الأيام، ووقت من الأوقات»، والكشف؛ نحو: «الجسم الطويل العريض العميق»[3]، كذا[4].

والفرق بين النعت [67و/ ب] المؤكد والكاشف: أن المؤكد يؤكد بعض مفهوم[5] المنعوت كـ «أمسِ الدَّابِرِ»، و: {نفخةٌ واحدة}، [والكاشفُ يكشف تمام الماهية؛ كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف إلحاقًا له بالمؤكد][6].

(وَلَا فَصْلَ)؛ أي: لا فَرقَ.

(بَيْنَ أَنْ يَكُونَ): النعتُ.

(مُشْتَقًّا)؛ كـ «عالم وعاقل».

---

[1] بعده في (ي): «والتعظيم».

[2] في (أ)، (هـ)، (ي): «يفهم»، والمثبت من (ب).

[3] وأصل المسألة هنا كما قال الرُّهاويُّ وغيره: «الأصل في الصفة التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف ويتفرع على ذلك وجوه وهي البيان والكشف عن حقيقة الموصوف أومجرد الثناء والتعظيم أوما يضاهي ذلك من الذم والتحقير والتأكيد، ثم الوصف إن كان مبينا ماهية الشيء بأن يكون وصفا لازما مختصا به يسمى صفة كاشفة وإن كان وصفا مفارقا يسمى صفة مخصصة، والأول إنما يكون لتمييز الشيء من بين الماهيات المختلفة والثاني لتمييز الشيء من بين الماهيات المتفقة. مثال الأول: قولنا: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ولا يخفى أن الوصف بهذه الأشياء كاشف عن ماهية الجسم، فإنه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، والوصف بالمنزل من هذا القبيل فإنه كاشف لماهية القرآن. ومثال الثاني: زيد التاجر عندنا فإنه يحتمل التاجر وغيره فلما وصف به رفع الاحتمال». انظر تفصيلًا: المستصفى للغزالي (ص 18)، والبحر المحيط للبدر الزركشي (1/ 145)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل (ص 252)، وحاشية العطار على الجلال المحلي (1/ 66)، وشرح التلويح على التوضيح (1/ 270).

[4] سقط من (ب)، و(هـ).

[5] بعده في (ي): «البعض».

[6] قوله: «والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف إلحاقا له بالمؤكد»، في (أ)، (ب): «والكاشف كله»، وفي(ي): «والكاشف كله يكشف تمام الماهية كأمثال المذكور ولم يذكر الكاشف إلحاقا له بالمؤكدة».

(أوغَيْرَهُ)؛ أي: غير مشتق[1].

(إذَا كَانَ): قيِّد لكونه غيرَ مشتقٍّ.

(وَضْعُهُ)؛ أي[2]: النعتُ.

(لِغَرَضِ المَعْنَى)؛ أي: للدَّلالةِ على معنًى.

(عُمُومًا)؛ أي: دلالةً عامَّةً، أو[3] وضعًا عامًّا؛ أي[4]: في جميع الاستعمالات.

(مَثَلُ تَمِيمِيٍّ وذِي[5] مَالٍ أوخُصُوصًا)؛ أي: دلالة خاصة أووضعًا خاصًّا؛ أي[6]: في بعض الاستعمالاتِ.

(مِثْلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)؛ أي: برجل[7] كامل؛ فإن أيًّا إنما يقع صفة للنكرة في موضع المدح.

(وَمَرَرْتُ[8] بِهَذَا الرَّجُلِ)؛ فإن اسم الجنس إنما يقع صفةً للمبهم.

(وَبِزَيدٍ هَذَا)؛ فإن اسم الإشارة لا يقع إلا صفةً للعلم، أوللمضاف إلى العلم، أوإلى الضمير، أوإلى مثله.

(وتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ)؛ لأن الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد[9] في المفرد[10] كذلك يوجد[11] في الجملة، وأما الإنشائية فلا يقع[12] صفة ولا خبرًا ولا صلة ولا

---

[1] في (ي): «المشتق».

[2] قوله: «أي»، سقط من (ي).

[3] في (ب): «و».

[4] في (أ)، و(ي): «أو».

[5] في (ب): «ذو».

[6] في (أ)، و(ي): «أو».

[7] في (ي): «رجل».

[8] قوله: «ومررت»، سقط من (ي).

[9] في (ب): «توجد».

[10] بعده في (ب): «و».

[11] سقط من (ب)، و(هـ).

[12] في (هـ): «تقع».

حالًا لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه[1].

(وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ): للربط

(وَيُوصَفُ[2] بِحَالِ الْمَوْصُوفِ): الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله؛ أي يوصف بحال قائمة بالموصوف؛ نحو: «مررت برجل حسنٍ[3]»؛ إذ الحسنُ حالُه.

(وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ)؛ أي: متعلق الموصوف.

(مِثْلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ)؛ فإن «الحسن»[4] حال الغلام، وهومتعلق الموصوف.

(فَالْأَوَّلُ)؛ أي: النعت بحال الموصوف.

(يَتْبَعُهُ)؛ أي: الموصوف.

(فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ)؛ رفعًا ونصبًا وجرًا.

(وَالتَّنْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ)؛ لمكان الاتحاد بينهما فيما صدَقًا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب أربعةٌ.

(وَالثَّانِي)؛ أي: النعت بحال متعلق الموصوفِ.

(يَتْبَعُهُ)؛ أي: الموصوف. [67ظ/ ب]

(فِي الْخَمْسَةِ[5] الْأُوَلِ)؛ جمع الأُولَى[6]؛ أي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد في كل تركيب منها اثنان.

(وَفِي الْبَوَاقِي[7])؛ أي بواقي الأمور المذكورة؛ من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(كَالْفِعْلِ): في اعتبارِ الفاعل في التذكير والتأنيث (57/أ) وتعيين الإفراد لشبهه[1] به؛ نحو: «مررتُ برجلٍ قائمةٍ جاريتُه»، و: «بامرأةٍ قائمٌ غلامُها»، و: «برجلين قائمٍ أبوهُما»،

---

[1] انظر في ثبوت الشيء للشيء: شرح مختصر ابن الحاجب للشمس الأصفهاني (1/ 83)، والإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي وابنه التاج (3/ 26)، والتقرير والتحبير لابن المؤقت (1/ 33)، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي (2/ 495).

[2] في (ي): «توصف».

[3] قوله: «حسن» سقط من (أ)، وفي (ي): «حسن الوجه».

[4] بعده في (هـ): «غلامه».

[5] في (ي): «الخمس».

[6] في (ي): «الأول».

[7] في (أ): «الثاني».

[1] في (ب)، و(هـ): «لشبه».

و: «برجال ذاهبٌ غلامُهم»؛ كما يقال: «قامت جاريته، وقام غلامها، وقام أبوهما، وذهب غلامهم.

(وَمِنْ ثَمَّةَ)؛ أي: لأجل كونه في باقي الأمور المذكورة؛ كالفعل:

(حَسُنَ): تركيبُ

(قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ): صفة لـ «رجل»[1].

(غِلْمَانُهُ): [فاعل «قاعد» كما حسن «يقعد غلمانه» وضعف «قاعدون غلمانه»][2]؛ كما ضعُفَ «يقعدون غلمانه»؛ لأنه كالفعل، والفعل إذا قدِّمَ على الاسم لا يثنَّى ولا يجمعُ، وإنما لم يمتنع لجوازِ كونِه من باب «أكَلُونِي البَرَاغِيثُ»[3].

---

[1] في (أ)، و(ب): «رجل».

[2] قوله: «فاعل قاعد كما حسن يقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه» سقط من (أ).

[3] ليس الأمر على ما ذهب المصنف هنا من شدة ضعف التركيب؛ فالمسألة خلافية بين العلماء سواء في قبولها أوتوجيها أوفشوها عن العرب، ولها تفصيل أجمله ابن يعيش رحمه الله في شرحه على المفصل (2/ 296) فقال: «قد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت: «الزيدان قاما» فالألف اسم، وهي ضمير الزيدين، وإذا قلت: «الزيدون قاموا»، فالواواسم، وهوضمير «الزيدين». وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: «قاموا الزيدون» فالواوحرف مؤذن بأن الفعل لجماعة. وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: «أكلوني البراغيث» في أحد الوجوه، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

يلومونني في اشتراء النخيل ... أهلي فكلهم يعذل

وقول الآخر [من السريع]:

ألفيتا عيناك عند القفا ... أولى فأولى لك ذا واعيه

وذهب أبوعثمان المازني، وغيره من النحويين إلى أن الألف في «قاما»، والواوفي «قاموا» حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك إذا قلت: «زيد قام»، ففي «قام» ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة. فإذا ثني، أوجمع، فالضمير أيضا في النية، غير أن له علامة. والمذهب الأول؛ لأنك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألف قد حلت محل «أبوهما»، إذا قلت: «الزيدان قام أبوهما». فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسما، وجب أن يكون اسما». اهـ. وانظر المسألة تفصيلًا في: الكتاب (1/ 19، 78)، والأصول في النحو(1/ 71)، وشرح الكتاب للسيرافي (1/ 376)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 38)، والبديع في علم العربية (1/ 63)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 306)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 116).

(وَيَجُوزُ قُعُودَ غِلْمَانُهُ): مع أن «غلمانه» فاعل «قعود»؛ لعدم جريانِه على الفعل[1] لأن جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع.

(وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ)؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرفُ المعارفِ فتوضيحُهما تحصيلٌ للحاصل[2]، وحمل عليهما ضميرُ الغائب، وعلى الوصفِ الموضِّح الوصفُ المادحُ والذامُّ وغيرُهما طردًا للبابِ[3].

(وَلَا يُوصَفُ بِهِ): «به»[4] مفعول ما لم يسم فاعله، وإنما لا[5] يوصف به؛ لأن الموصوف أخصُّ أومساوولا شيء أعرف منه ولا مساوله[6] حتى يوصف به، ولأن المضمر بمعزل عن الوصفيةِ[7] لَمَا عرَفت. وغيرُه دونه في التعريف؛ فلا يقع موصوفًا له.

(وَالْمَوصُوفُ): المعرَّفُ،

(أَخَصُّ)؛ أي: أعرفُ؛ أي[8]: أكمل تعريفًا، ونحو: «جاءني زيد صديقك»، و: «مررت بزيد هذا»، و: «الرجل الذي كذا» يمتنع[1] فيه الحملُ على الوصف؛ لاحتمال البدل، وحمل[2] الذي على ذي اللام للموافقةِ في الصورة.

---

(1) بعده في (هـ): «و».

(2) في (ب): «الحاصل».

(3) أورد الصبان رحمه الله اعتراضا هنا على كون الضمائر أعرف المعارف؛ فقال بعد أن أورد هذا النص: «وأورد عليه الشُّنواني أن اسم «الله» تعالى أعرف المعارف فهوغني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح. وأجيب بأنه نعت نظرًا لأصله وهوالإله الذي هواسم جنس أوإلحاقًا له بالأعم الأغلب؛ إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا. ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذٍ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل». اهـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 106).

(4) قوله: «به»، سقط من (هـ)، و(ي).

(5) في (ي): «لم».

(6) قوله: «له»، سقط من (هـ).

(7) في (أ)، و(ي): «الموصوفية».

(8) في (ب): «و».

(1) في (أ)، و(ي): «يمنع».

(2) في (ب): «لحمل».

(أومُسَاوٍ): للوصف لئلَّا يكون الأصلُ أدنى من الفرعِ [68و/ ب].

واعلم أنه: لوأريد الأخص والمساوي على اصطلاح أهل المنطق؛ يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد قولُهم: «حيوان ناطق»؛ فإن الموصوف[1] هوالحيوان ليس بأخص،[2] ولا مساوٍ؛ **اللهم إلا أن يقال**: الموصوف إنما يكون موصوفًا بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساوللناطق وبعد التوصيف بالأبيض في قولهم: «حيوان أبيض» أخص من الأبيض وحينئذ يكون هذا الكلام بيان الواقع؛ إذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلًا[3] لكنه يشكل ابتناء ما يبتني[4] عليه اللهم إلا[5] أن يقال: [المرادُ غير اصطلاح المنطق؛ بل المراد «بالأخص» الأعرفُ؛ كما أشار إليه سابقا][6].

(وَمِنْ ثَمَّةَ[7]**)**؛ أي: لأجل أن شرط الموصوف أن يكون أخصَّ أومساويًا.

(لَمْ يُوصَفْ ذُواللَّامِ)؛ أي: ما فيه لام التعريف بشيءٍ إلا بمثله؛ أي: بمثل المعرف باللام؛ نحو«جاء»؛ في: «جاءني الرجل العالم»، ولوصورةً؛ فلا يرد نحوُ: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم} [الجمعة: 8] لكونه في حكم المعرف باللام، وإن كان تعريفه بالموصولية (57/ ب) لا باللام للاشتراك في الصورة، أولكونها[8] مع الصلة بمعنى ذي اللام؛ فإن «الذي ضرب» بمعنى «الضارب».

---

[1] بعده في (ب): «و».

[2] في (ب): «مما خص».

[3] سقط من (ب)، و(هـ).

[4] في (ب): «يبنى».

[5] قوله: «إلا»، سقط من (ب).

[6] قوله: «المراد غير اصطلاح المنطق بل المراد بالأخص الأعرف كما أشار إليه سابقا»: سقط من (أ)، (ب)، وفي (ي): «المراد غير اصطلاح المنطق بل المراد من الأخص الأعرف كما أشار إليه سابقا»، والمثبت من (هـ). انظر الكلام تفصيلا هنا في: نفائس الأصول في شرح المحصول (2/ 586)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (2/ 751)، والتقرير والتحبير لابن المؤقت (1/ 48)، وتيسير التحرير (1/ 31).

[7] في (هـ): «ثم».

[8] في (ب): «لكونه».

(أوبالمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ)؛ أي إلى[1] المعرف باللام، ولوبالواسطة؛ نحو: «مررت بالرجل صاحبِ لجام الفرس»؛ لأن غيرَهما من المعارف أخصُّ منه البتة، وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات[2]؛ فأجاز: «بالرجل صاحبك وصاحب زيد»، وأمثاله وعلى هذا ما[3] ذكره المصنِّف محمولٌ على البدلية.

(وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا بِذِي اللَّامِ): أو«الذي والتي» المحمولان[4] على ذي اللام للصورة أولكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام، وهذا جواب ما يقال: إنَّ اسم الإشارة أعرفُ من المضافِ إلى ذي اللام؛ لكونه أعرف من ذي اللام فينبغي على الأصل المذكور؛ [وهواشتراط كون الموصوف أخصَّ أومساويًا] [5] = أن لا يفترقَا[6] جوازًا وامتناعًا؛ كما في وصف ذي اللام. ولك أن تقرر السؤال بأنه لَمَّا استوَى ذواللام والمضاف إلى ذي [68ظ/ ب] اللام في الرُّتبة[7] فما لاسم[8] الإشارة التزم فيه ذواللام دون المضاف إلى ذي اللام في[9] تقرير الجواب أنه التزم وصفه بذي اللام.

(لِلإِبْهَامِ): المقتضي لبيان الجنس، وذلك لا يتصور بمثله لإبهامه ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف إليه؛ إذ لواكتسب المبهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير، والسؤال من السائل المحتاج، والضمير والعَلَم بمعزلٍ عن هذا البابِ.

(وَمِنْ ثَمَّةَ[10])؛ أي: ومن أجلِ إبهامه المقتضي لبيان الذات وكشف الجنس.

---

[1] قوله: «إلى»، سقط من (ي).

[2] في (ب): «المضافاة».

[3] قوله: «وعلى هذا ما» في (أ): «وعلى ما»، وفي (ب)، و(هـ): «على ما»، والمثبت من (ي).

[4] في (ب): «المحمولين».

[5] قوله: «وهواشتراط كون الموصوف أخص أومساويا» سقط من (أ)، (ب).

[6] قوله: «أن لا يفترقا»، في (ي): «أن يقرفا»

[7] في (ب)، و(هـ): «المرتبة».

[8] قوله: «فما لاسم» في (ب): «في ما اسم»، وفي (ي): «فالاسم».

[9] في (هـ)، و(ي): «و».

[10] في (هـ): «ثم».

(ضَعُفَ: مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ): وإن كانت الصفة ذا لام[1] من حيث إن البياضَ عامٌّ لا يختص بجنس؛ فلا يكون فيه بيان الجنس[2].

(وَحَسُنَ: بِهَذَا العَالِمِ)؛ لأنَّ العلم[3] مختصٌّ بالإنسانِ؛ فتعيَّن أنه إنسانٌ وتبيَّن[4] الجنسِ، والله أعلم[5].

*****

(1) في (هـ): «اللام».

(2) في (ي): «للجنس».

(3) في (ي): «العالم».

(4) بعده في (ب): «به».

(5) قوله: «والله أعلم» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[باب العطف]

(العَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ): احترازٌ عن غيرِ البدل من[1] التوابع؛ لأنها غير مقصودة بل متبوعاتُها.

(بِالنِّسْبَةِ)؛ أي: بأصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والإيجاب؛ فلا يرد المعطوف بـ «لا»، وأما المعطوف عليه بـ «بل» فمقصودٌ ابتداءً والمعطوف انتهاءً بتبدل الرأي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق؛ وإلا فالإضراب لا يجامع[2] القصد وهوالفرق بينه وبين بدل الغلط[3]؛ لأن[4] متبوعَه غلطٌ غير مقصود أصلًا لابتنائه على سبق اللِّسان.

(مَعَ مَتْبُوعِهِ): في تركيب واحد احتراز عن البدل؛ لأنه مقصودٌ دون[5] متبوعِه.

(يَتَوَسَّطُ): بيان الحكم بعد تمامِ الحدِّ.

(بَيْنَهُ)؛ أي: بين المعطوف.

(وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ)؛ (58/أ) أي: متبوع العطف.

(أَحَدُ الحُرُوفِ): فاعل «يتوسط».

(العَشْرَةُ وَسَيَأْتِي): بيان الحروف العشرة في قسم الحروف[6].

(مِثْلَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المُضْمَرِ[7] المُتَّصِلِ أُكِّدَ): المرفوع المتصل[8].

(بِمُنْفَصِلٍ)؛ ليكون عطفًا على المنفصل من وجهٍ ولا يلزم العطف على [69و/ب] الجزء؛ لأنه لما أُكِّد بمنفصل حدث فيه جهةٌ من الانفصال فكان عطفًا على المنفصل من هذا الوجه، وإنما جاز تأكيد الجزء وبيانه وإن كانا مستقلين لفظًا؛ لأنهما غير مستقلين حكمًا لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذي هوكالجزء لعدم

---

[1] في (هـ): «مثل».

[2] في (ي): «تجامع».

[3] قوله: «وبين بدل الغلط» في (أ): «وبين البدل الغلط»، وفي (هـ): «وبين الغلط».

[4] في (ي): «لا».

[5] قوله: «دون»، سقط من (هـ).

[6] في (ب)، (هـ)، (ي): «الحرف»، والمثبت من (أ)، وانظر ما سيأتي في (ص 544).

[7] قوله: «المضمر المرفوع» سقط من (أ)، (هـ)، وفي (ي): «المرفوع»، والمثبت من (ب).

[8] قوله: «المرفوع المتصل»، سقط من (هـ).

استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف[1] بالحروف؛ حيث هومستقل من كل وجه لاستقلاله لفظًا وحكمًا، وإنما لم يجز تأكيد المتصل بالعين والنفس إلا بعد التأكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد[2] والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل؛ لأنهما يليان الفعل كثيرًا بخلاف «كل وأجمع». وأما البدل فهو[3] مستقل لفظًا وحكمًا كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود حيث إنه في حكم التنحية[4] فهومتبوع لفظًا لا معنىً فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع[5] جزئية[6] بخلاف العطف بالحرف؛ فإن متبوعَه مقصودٌ ولا يسوغ انحطاطه عن التابع فاعرف.

والحاصل: أنه لا ضير في استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة[7] الانحطاط في عدم القصد إياه ولا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل؛ لأن متبوعه وإن كان متبوعًا لكنه منحطٌ لكونه[8] في حكم التنحية[9] فيعارض هذه الجهة جهة[10] المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئية[11] مع استقلال تابعه، **وفي العطف**: التابع والمتبوع كلاهما مقصودان.

(نحوَ: ضَرَبْتُ أنا وَزَيدٌ، إلَا أنْ يَقَعَ فَصْلٌ)؛ أي: أكّد به في جميع الأوقات إلا وقت وقوع فصلٍ:

---

[1] قوله: «العطف»، سقط من (هـ).

[2] في (ي): «الفصل».

[3] بعده في (هـ): «بدل».

[4] في (ب)، و(ي): «النتيجة».

[5] قوله: «مع» سقط من (أ).

[6] في (هـ): «جزئيته».

[7] في (ب)، و(هـ): «لمعارضة».

[8] قوله: «لكونه» سقط من (أ)، وفي (ب): «لكنه».

[9] في (ب)، و(ي): «النتيجة».

[10] سقط من (ب).

[11] في (هـ) : «بجزئيته».

(فَيَجُوزُ تَرْكُهُ) [1]، أي: التأكيد لطريان حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل[2]، فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بمعارضة[3] هذا[4] التصور[5].

(نَحْوَ: ضَرَبْتُ اليَومَ وَزَيْدٌ)؛ فإنه عطف[6] على التاء[7] قوله [69ظ/ ب] «وزيد» لمكان الفصل.

(وَإِذَا عُطِفَ على الضَّمِيرِ[8] المَجْرُورِ أُعِيدَ الخَافِضُ)[9]؛ نحو: «مررتُ بك وبزيدٍ»[10]، لئلا يلزم العطفُ على الجزءِ والتأكيد غير ظاهر لاحتياجه إلى استعارة المرفوع للمجرور (58/ ب) و[11] لامتناع الانفصال فيه.

---

[1] كتب في حاشية (ي): «لأنه قد طال الكلام بوجود المنفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف « نحو: (ضربت اليوم وزيد) « أوبعده كقوله تعالى: { ما أشركنا ولا آباؤنا } [الأنعام: 148]؛ فإن المعطوف هو(آباؤنا) و(لا) زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي. وإنما قال (يجوز تركه) فإنه يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: { فكبكبوا فيها هم والغاوون } [الشعراء: 94] وقد لا يؤكد والأمران متساويان. هذا واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هوالأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح. والكوفيون يجوزونه بلا قبح. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 47).

[2] في (ب): «بالمفصل».

[3] في (أ): : «بمعارضته»، وفي (ب): «لمعارضة».

[4] قوله: «هذا»، سقط من (هـ).

[5] في (ب)، و(هـ): «القصور».

[6] سقط من (هـ).

[7] سقط من (هـ).

[8] بعده في (ب):»المضمر»، وفي (هـ)، و(ي): «الضمير».

[9] كتب في حاشية (ي): «حرفا كان أواسما، لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة. وليس للمجرور ضمير منفصل - كما يجيء في المضمرات - حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة. ولا يكتفي بالفصل، لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفي به؟ فلم يبق إلا إعادة العامل الأول. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 47، 48).

[10] قوله: «نحومررت بك وبزيد» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[11] سقط من (هـ).

وأما قوله: «تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ»[1] [النساء: 1] فشاذٌ[2]، وقيل: الواوللقسم دون العطف.

واعلم أن المعطوف هوالمجرورُ، والعامل مكررٌ وجره بالأول والثاني؛ كالعدم معنًى بدليل قولهم: «بيني وبينك»؛ إذ بين لا يضاف إلا إلى متعدد[3]. وقيل: جره بالثاني كما في المقحم والحرف الزائد[4] في:

---

[1] قراءة متواترة؛ قرأ بها حمزة الزيات؛ قال ابن الأنباري: «هي قراءة أحد القراء السبعة -وهوحمزة الزيات- وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث»، وقرأ البقية بالنصب { تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} [النساء: 1]،؛ انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 226)، والمبسوط في القاءات العشر لابن مهران (ص 175)، والتيسير لأبي عمروالداني (ص 93)، والإقناع لابن الباذش (ص 269).

وهذه القراءة فيها عدَّة تخاريج وشدد وشنَّع أبوحيان في تفسيره على مَن غلَّط حمزة بعد مناقشتهم وبيَّن المذهب فيها؛ فقال: «نقول: العطف المضمر المجرور **فيه مذاهب**: **أحدها**: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهومذهب الكوفيين، ويونس، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوبين.

الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير، وإلا لم يجز في الكلام، نحو: «مررت بك نفسك وزيد»، وهذا مذهب الجرمي.

والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه.

أما السماع فما روي من قول العرب: «ما فيها غيره وفرسِه»، بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة: «تساءلون به والأرحام» أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبي رزين، وحمزة.

ومن ادعى اللحن فيها أوالغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة ... « اهـ ثم سرد أبياتًا كثيرة من الشعر المحتج به ثم قال: «فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله، تعالى: {عليها وعلى الفلك تحملون} [المؤمنون: 22] ....، وأما القياس فهوأنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه» ثم سرد؛ انظره في: البحر المحيط في التفسير (2/ 387، 3/ 497).

[2] في (ب)، و(هـ)، و(ي): «فشاذ».

[3] في (ب)، و(هـ)، و(ي): «المتعدد».

[4] قوله: «والحرف الزائد» سقط من (أ)، (هـ).

.... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ ....[1]

{وكَفَى بِاللَّهِ} [الأحزاب: 39]؛ وهوالأصحُّ.

(وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ): فيما يجب ويمتنع؛ وفيه اللَّهمَّ إلا[2] أن يقال: إلا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء «لا رجل وزيد»، و: «يا زيد وعبد الله»، وكالتجرد عن اللام في: «يا زيد والحارث»، وكاشتمال الضمير في: «زيد[3] شجاع وغلام»، ولنحوذلك وأما نحوُ: «رب شاة وسخلتها»؛ فبتقدير[4] التنكير لقصد عدم التعين؛ أي: «رب شاة وسخلة لها»، أومحمول على نكارة الضمير كـ «ربه رجلًا» على الشذوذ، وفيه، وضعْفٌ:

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعبْدِهَا ....[5]

وكذا: «الضارب الرجل وزيد»، وقيل يمتنعُ. **والفرق**: أن الضمير عائد إلى «المائة» وهي معرفة باللام فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها، فكان في حكم «الواهب المائة» بخلاف «زيدٍ» حيث يكون التقديرُ: «الضارب زيد».

---

(1) جزء بيت من بحر الطويل لسيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه، والبيت بتمامه:

إلى الحَوْلِ ثُم اسمُ السلامِ عليْكُما ... ومَن يَبكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعتَذَر

ديوان لبيد طبعة إحسان عباس (ص 214)، وهوله في الخصائص لابن جني (3/ 31)، ونتائج الفِكَر للسهيلي (ص 37)، والبديع في علم العربية (1/ 292)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 173)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 25)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (3/ 1300)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/ 583)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 233)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 242)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1809)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 128)، وهمع الهوامع (2/ 510).

(2) سقط من (ب).

(3) سقط من (ب).

(4) في (ي): «فتقدير».

(5) صدر بيت من بحر الكامل للأعشى الكبير، والبيت بتمامه:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ... عُوذًا تُزجِّي أطفالَها

وقد تقدّم توثيقه في (ص 352).

(وَمِنْ ثَمَّةَ[1]**)**؛ أي: ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف[2] عليه فيما يجب فيه[3] ويمتنع[4].

(لَمْ يَجُزْ فِي: «مَا زيد بقائم[5] **ولا ذاهبٌ**[6] **عمرٌو» إلا الرفع)**: في «ذاهب» بجعل «عمرو» مبتدأ، و»ذاهب» خبرًا له مقدمًا[7] عليه، ولا يجوز النصب بالعطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم، ولأنه لونصب أوجرَّ عطفًا على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهوالضمير العائد إلى اسم «ما» وفيه.

(وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِي يَطِيرُ): جواب[8] [70و/ب] سؤال مقدَّر؛ وهوأن يقال «يطير» صلة «الذي» وفيه ضمير، ولا ضمير فيما عطف عليه وهوقوله:

(فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ؛ لِأَنَّهَا)؛ أي: ما جاز[9] هذا الكلام إلا لأنها:

(فَاءُ السَّبَبِيَّةِ): وكـ «في» به رابطة، وفيه، «لا» العاطفة وفيه أنها وإن كانت للسببية عاطفة أيضًا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط[10] في الأولى، والمعنى: «الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب» [أو: «الذي يغضب زيد يطير أنه الذباب»، وهكذا تقول نحو: «الذي يطير الذباب][11] فيغضب هوزيد» بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاءِ بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في إحديهما.

---

[1] في (ب)، و(هـ): «ثم».

[2] بعده في (ب)، و(هـ) «عليه».

[3] سقط من (ب)، و(ي).

[4] بعده في (ب): «عنه».

[5] بعده في (ب): «أوقائمًا».

[6] بعده في (هـ): «إلا ».

[7] في (ي): «مقدم».

[8] بعده في (ي): «عن».

[9] في (ب): «جاء».

[10] في (هـ): «بالرابطة ».

[11] قوله: «أوالذي يغضب زيد يطير أنه الذباب وهكذا تقول نحوالذي يطير الذباب» سقط من (أ).

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى مَعْمُولَي عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ): لا يقال لا يعرف لاستعمال[1] «إذا» والماضي ههنا[2] جهة حسن لأنا نقول في استعمال «إذا» والماضي هنا اعتبار لطيف وهو(59/أ) الإشارة[3] إلى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وإن[4] ادَّعى المخالف على وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك أتى بهذه العبارة ولم يقل: «ولم يجز العطف».

(لم يجز)[5]: مطلقًا عند سيبويه؛ بخلاف العطف على معمولي عاملٍ واحدٍ فإنه جائز وفاقًا[6]؛ نحو: «ضرب زيد عمرًا وبشر[7] بكرًا»، وإنما لم يجز لامتناع قيام الحرف الضعيف[8] مقام عاملين مختلفين، ولأن الواوإذا قام مقام «إن» و[9] «في» فقد وقع بينه وبين مجروره فاصلٌ أجنبيٌّ؛ إذ التقدير: «وفي عمرو[10] الحجرة» وفي ترتب[11] عدم الجواز على وجود العطف[12] نظرٌ، والصواب: أن يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين.

---

(1) في (ي): استعمال.

(2) في (هـ، و(ي): «هنا ».

(3) في (ي): «إشارة ».

(4) قوله: «إن » سقط من (ي).

(5) بعده في (ب): «العطف».

(6) في (ب): «اتفاقًا».

(7) في (هـ): «وبشير».

(8) قوله: «الحرف الضعيف»، في (ي): «حرف ضعيف».

(9) بعده في (ب): «مقام».

(10) قوله: «وفي عمرو»، في (ب): «وفي عمرًا»، وفي (هـ): «وعمرا في».

(11) في (ي): «ترتيب».

(12) في (ب)، و(هـ)، و(ي): «العطف».

(خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ[1])؛ فإنه جوَّزه[2] مطلقًا قياسًا على العطف على معمولي عامل واحد[3].

(إِلَّا فِي نَحْوِ[4]: «في الدار زيد والحجرة عمرو»)؛ أي: إلا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم: «مَا كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا كل بَيْضَاء شَحْمَةً»[5]، وقوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا[6]

---

[1] هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء الديلمي، أبوزكريا. أديب، نحوي، وهورأس المدرسة الكوفية، لغوي، مشارك في الطب والفقه وأيام العرب. وهوابن خالة محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. ولد بالكوفة سنة (144هـ)، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأدّب ابني المأمون العباسي، وتوفي في طريق مكة سنة (207هـ). من مصنفاته: معاني القرآن، وهومن أجل مصادر النحوالكوفي، المقصور والممدود، المصادر في القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين للتوخي (ص 187)، وتاريخ بغداد (16/ 224)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص 81)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (4/ 7).

[2] في (هـ): «جوز».

[3] انظر رأيي سيبويه والفراء والكلام مفصلًا في: الكتاب لسيبويه (1/ 66)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 70)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 344)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 79)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 386) [مسألة: 65]، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 196)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 134)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 257)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 974)، والتذييل والتكميل (8م 253)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 819)، وأوضح المسالك لابن هشام (3م 145)، ومغني اللبيب له (ص 382)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2165)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 711)، والمقاصد النحوية (3/ 1355)، وهمع الهوامع (2/ 521).

[4] قوله: «في نحو»، سقط من (هـ).

[5] انظر القول العربي هذا في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (1/ 323)، والكتاب (1/ 65)، والأصول في النحو(2/ 70)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 303).

[6] البيت من بحر المتقارب، وهولأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص 353)، وهوله في: الكتاب لسيبويه (1/ 66)، والأصمعيات (ص 191)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 344)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 196)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 134)، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك (ص 500)، والمقاصد النحوية (3/ 1355)، وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات للفارسي (ص 79)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 386) [مسألة: 65]، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 257)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 974)، وحاشية الصبان على الأشموني (2/ 206).

واقتصرَ الجوازُ على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على موردِ السماعِ.

(خِلَافًا لِسِيبَوَيهِ)؛ فإنه منعه مطلقًا [70ظ/ ب] وحمل الأمثلة المذكورة على حذف المضافِ وإبقاء المضاف إليه على إعرابه على نحو: **«تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ»** [الأنفال: 67]؛ أي: عرَضَ الآخرةِ في بعض القراءةِ[1]؛ والله أعلمُ.

*****

---

[1] هي قراءة شاذة، وهي قراءة سليمان بن جماز المدني، وقد وجهها ابن جني في محتسبه (1/ 281)؛ فقال: «وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: «تريدون عرض الدنيا»، فجرى ذكر العرض فصار كأنه أعاده ثانيا فقال: عرض الآخرة ولا ينكر نحوذلك»، وانظر القراءة وتوجيهها في: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عَدلان (ص 24)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 288)، وارتشاف الضرب (4/ 1841)، والتذييل والتكميل (5/ 182)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 161).

[باب التوكيد]

(التأكيدُ[1] **تابعٌ)**[2]: جنسٌ وباقي القيود فصلٌ.

(يُقَرِّرُ[3] **أمْرَ المتْبوعِ)**؛ أي: شأنه، ومعنى التقرير ههنا[4]: أن يكون معنى التأكيد ثابتًا في المتبوع، ويدل عليه صريحًا. وخرج بهذا القيد ما سوى التأكيد وسوى الصفة المقررة؛ وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف[5]، والصفة غير[6] المقررة[7] ظاهر[8].

وكذا في[9] البدل؛ لأن متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودًا، وقولهم: «إن الإبدال للتقرير»؛ معناه: أنه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هومتبوع؛

فإن قيل: قد ذكر صاحب «المفصل»[10]؛ نحو: «يا زيد زيد» من البدل ويصدق عليه هذا[11] الحدُّ.

قيل: إنه إن ذكر بهذه الحيثية فلا شكَّ أنه تأكيد، وإن ذكر «زيدًا ولا» بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له أن يقصده دون غيره فذكره ثانيًا بهذا الطريق فيكون بدلًا لكونه مقصودًا دون الأول ولا ضير في كون الشيء الواحدِ مقصودًا وغير مقصود لاختلاف الزمان.

(في النِّسْبَةِ): نفسُها أوصفتُها؛ نحو: «جاءني زيدٌ نفسُه» و[12]: «عينُه» وهوتمييز (59/ ب) عن النسبة في إضافة الأمر إلى المتبوع؛ أي يقرر أمر[13] نسبةِ المتبوع، أوشموله أوتميز عن

---

[1] بعده في (ب): «مبتدأ».

[2] بعده في (ب): «خبر».

[3] بعده في (ب): «صفة تابع».

[4] في (هـ): «هنا».

[5] في (ب)، و(ي): «بالحروف».

[6] في (ب)، و(هـ): «الغير».

[7] في (ي): «مقررة».

[8] في (ي): «بظاهره».

[9] سقط من (ب).

[10] هوجار الله الزمخشري، وقوله في: المفصل في صنعة الإعراب (ص 62، 67)، وقوله هذا إشارة إلى قول أحد أبناء جرير الغطفي   يا زيد زيد اليعملات الذبل ... تطاول الليل عليك فانزل

[11] قوله: «هذا» ليس في (أ)، (ي).

[12] في (ي): «أو».

[13] سقط من (ب)

الذات المذكورة التامة بالإضافة؛ وهوالأمر وبهذا القيد وما بعدَه خرَج: {نفخة واحدة} [الحاقة: 13]، و: «أمسِ الدّابر»؛ لأن تقريرَها في المعنى الإفرادي لا في النسبة أو[1] الشمول، وفرق المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة؛ **وفيه نظر**: إذ أجمعون كذلك على أن الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرناه.

(أو[2] الشُمُول)؛ نفسُه نحو: «جاءني القوم كلُهم»، أوصفته؛ نحو: «جاءني القوم أجمعون»؛ فإن قوله «أجمعون» يقرر أمر المتبوع في صفة الشمول، وهوالاجتماع.

واعلم أن كون «أجمعون» دالًا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالًا على الشمول مقررًا له وتقرير الشمول بـ «كلهم» لا ينافي تقريره [71و/ ب] بـ «أجمعون» وبإتباعه[3] لأنه قد[4] يقرِّر[5] الشيءُ ويكرر[6] مرارًا؛ فلا يرد ما ذكر في بعض الشروح.

ولقائلٍ أن يقول: هذا التعريف لا يتناول[7] نحوَ: «إن إن زيدًا» لعدم التقرير في النسبة أوالشمول، وقوله يجري في الألفاظ كلّها يشير إلى تناوله إياه.

والجواب أن: يراد في النسبة نفسها أوصفتها، وإن المكررة تقرر صفة نسبةِ الجملة؛ وهي كونها إنكارية أوطلبية لا ابتدائية، أويجعل التعريف لنوع من التأكيد؛ وهوالتأكيد الاسمي والضمير في «وهو» لفظي ومعنوي يرجع إلى الجنس دون التأكيد المعرف؛ فلا يدل قوله «ويجري»[8] في الألفاظ كلها على دخولها فيه[9].

---

(1) في (ب)، و(ي): «و».

(2) بعده في (ب): «في».

(3) في(هـ): «وإتباعه».

(4) قوله: «قد» ليس في (أ)، (ب) .

(5) في (ي): «تقرر».

(6) في (ب): «ومكرر».

(7) في (أ): «يصدق».

(8) في (أ)، و(ب): «وتجري».

(9) انظر الكلام مفصلًا في: المقتضب للمبرد (2/ 343)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 32)، وشرح الكتاب للرماني (ص 372)، والبديع في علم العربية (1/ 554)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 257)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 222)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 431)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 303)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 386)، والتذييل والتكميل (5/ 155)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 983)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1384)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 33)، والمقاصد النحوية (4/ 1589)، وهمع الهوامع (3/ 175).

(وَهُوَ): عائد إلى التأكيد؛ بمعنى التقرير، أوالتقرير[1] لا بمعنى التابع المذكور حيث عرّف **اللفظي بتكرير اللفظ الأول**، والتأكيد هوالمكرر لا التكرير، وهومن باب الاستخدام ويمكن[2] أن يعود إلى التأكيد، ويحمل قوله بتكرير[3] اللفظ الأول، وقوله بألفاظ على ما يصح به الحمل.

(لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ)؛ فالتأكيد:

(اللَّفْظِيُّ): أوالتقرير اللفظي.

(تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ)؛ أي: ما به تكرير[4] اللفظ، أو[5] يراد به الحقيقةُ ولوحكمًا بالترادف؛ نحو: «ضربت أنت»، و: «أضرب أنا»، و: «ضربتك إياك»؛ قيل الأول تأكيد، والثاني بدل وهوعجبٌ لعدم الفرق؛

فإن قيل: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يندرج فيه نحو: «ضربت أنت»، و: «أضرب أنا»، و: «جائع نائع»، و: «ليث أسد»[6]، ونحوذلك، وإن أريد التكرير ولوبإيقاع المترادف[7] (60/ أ) لدخل[8]: «أبصعون، وأكتعون، وأبتعون» فيه.

قيل: المراد الأخير وترادف هذه الألفاظ ممنوع لكن الفرق بين أبصع أكتع وبين «خبيث[9] نبيث[10]» مشكلٌ لعدم الترادف فيهما؛ اللهم إلا أن يمنع كون «نبيث» تأكيدًا و[11] يجعل

---

[1] قوله: «أوالتقرير»، سقط من (ي).

[2] في(ي): «أويمكن».

[3] في (ي): «تكرير».

[4] في (ب): «تكرر».

[5] في (هـ): «و».

[6] قوله: «ليث أسد» في (أ)، (هـ)، (ي): «ليث وأسد» بواوالعطف وهووهم، والمثبت من (ب)

[7] في (أ)، و(ي): «المرادف».

[8] في (هـ): «لدخول».

[9] بعده في (ب)، و(هـ)، و(ي): «و».

[10] قال الرضي: «من نبثت الشيء؛ أي: استخرجته»، وقال الزَّبيديُّ: «ومن المجاز: فلان خبيث نبيث؛ أي: شرير». شرح الرضي (2/ 367)، وتاج العروس (5/ 368).

[11] في (هـ) «أو».

صفة أخرى لموصوف «خبيث»[1]، فليُتأمَّلْ!

(مِثْلُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ): ويجري التأكيد.

(فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا): وقد يراد[2] فيه عاطف؛ نحو: «واللهِ[3] ثمَّ واللهِ»، و: {كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون} [التكاثر: 3، 4] و[4]: {فلا تحسبنهم} [آل عمران: 188] [71ظ/ ب] بعد: {ولا تحسبن} [آل عمران: 188]، وغير ذلك.

فقوله «كلها»؛ أي: أسماءً[5] أوأفعالًا[6] أوحروفًا[7] أوجملًا، أومركبات تقييدية، أوغيرها، و[8] نحو: «قرأت الكتاب سورة سورةً»، و: {جاء ربك والملك صفًا صفًا} [الفجر: 22]، و: «بنيت له[9] بابًا بابًا»، و: «جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً» ليس من باب التأكيد ولا من باب التوابع وجعله تابعًا غلط وإنما هوتكرير المعنى والثاني غير الأول معنى وإعرابُ الأول والثاني إعراب واحد لتأولهما بلفظ واحد فظهر في موضعين تحرُّزًا عن الترجيح بلا مرجح والتأكيد أوالتقرير[10].

---

[1] انظر تفصيلًا أكثر في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 23)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 111)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 166)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 389، 2/ 524)، وشرح الرضي (2/ 367)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 218)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 340).

[2] في (ب): «يزاد».

[3] قوله: «عاطف نحوالله» في (أ): «عاطف والله»، وفي (ي) «العاطف نحوالله».

[4] سقط من (ب)، و(هـ).

[5] في (ي): «اسما».

[6] في (ي): «فعلا».

[7] في (أ)، و(ي) «حرفا».

[8] سقط من (ي).

[9] في (ي): «لها».

[10] انظر كلام النحويين في تخريج الآيات القرآنية ومناقشتها في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 84)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 23)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 243)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 166)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 389، 2/ 524)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 494)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 64)، وشرح الرضي (2/ 372)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 218)، والتذييل والتكميل (1/ 251)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 340)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 322)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 291)، وهمع الهوامع (3/ 172).

(المَعْنَوِيُّ)؛ أي: كائن[1].

(بِأَلْفَاظٍ مَحْفُوظَةٍ)؛ أي: هو كليٌّ ملتبسٌ بجزئيات محصورةٍ.

(وَهِيَ: نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَكِلَاهُمَا)؛ معناه: اثنان.

(وَكُلُّهُ وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ)؛ وهي مؤكدات لا جمع، وقيل: لا معنى لها مفردة؛ كـ «حَسَنٍ بَسَنٍ». وقيل: «أكتع» من «حولٍ كَتِيعٍ»[2]؛ أي: تامٌّ، و«أبصع» من: «بصع[3] العرقُ»؛ أي: سال، و»أبتع» من البَتَعِ؛ وهوطولُ العنق مع شدة مغرزةٍ.

(وَأَبْصَعُ)؛ بالصاد المهملة، وقيل بالضاد المعجمة.

(فَالأَوَّلَانِ[4])؛ أي: النفس والعين.

(يَعُمَّانِ)؛ أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلافِ

(صِيغَتِهِمَا)؛ تقولُ: «جاءني زيد نفسه»، و: «جاءني الزيدانِ أنفسُهما»، و: «الزيدون أنفسهم»، و: «المرأة نفسها»، و: «النساء أنفسهن».

(وَضَمِيرِهِمَا[5] تَقُولُ: نَفْسُهُ): في المذكر الواحد[6].

(نَفْسُهَا): في المؤنث الواحدة.

(أَنْفُسُهُمَا): في المذكرِينَ العاقلِينَ[7]؛ بإيراد[8] صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب

---

[1] قوله: «المعنوي أي كائن» في (أ): «المعنى كائن»، وفي (ب)، و(هـ): «المعنوي كائن»، والمثبت من (ي).

[2] في (ب)، و(ي): «كتع».

[3] قوله: «وأبصع من بصع»، في (هـ): «وأبضع من بضع».

[4] في (ي): «فاولان».

[5] في (أ)، و(ب): «وضميرها»، والمثبت موافق لما في الكافية (ص 31).

[6] قوله: «المذكر الواحد «، في (ي): «الواحد المذكر «.

[7] قوله: «المذكرين العاقلين» في (أ)، و(ب): «المذكر العاقل».

[8] في (ب): «يراد».

«نفساهما وعيناهما»[1]، والأوّل أولى.

(أنفسهم)؛ في جمع المذكر العاقل.

(أنفُسُهُنّ)؛ في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

(و) القِسم (الثّاني): لَما[2] سمى النفس والعين أولين سمّى الثالثَ ثانيًا.

(للمُثنّى)؛ نحو: «جاءني الرجلان».

(كِلَاهُمَا): والمرأتان.

(كِلْتَاهُمَا): والباقي بعد الثلاثة وهوكل[3] (60/ ب) وأجمع ...إلخ مما[4] هو[5] جمع حقيقة؛ نحو: «جاءني القوم كلهم أجمعون»، أوحكمًا إذا كان مفردًا إذا كان[6] ذا أجزاء يصحُّ افتراقها حسًا أوحكمًا[7]؛ نحو: «قرأت الكتاب كله»، و: «اشتريت العبد كله».

[72و/ ب] **(لِغَيْرِ المُثَنّى بِاعْتِبَارِ[8] الضّمِيرِ)**؛ في نحو: «قرأت الكتاب» **(كُلّهُ)**، و: قرأت القصة **(كُلّهَا)**، و: اشتريت العبيدَ **(كُلّهُمْ)**، و: تزوّجت النساءَ **(كُلّهُنّ)**.

---

[1] وهم أبوحيان ابن الناظم في قوله في تثنيتهما؛ فقال: «وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعًا لأبيه، فأجاز أن تقول في تثنية المؤكد: قام الزيدان نفساهما، وكذا عيناهما، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين»، وأورد الأشموني الردَّ عليه فقال: «وأما المثنى فقال الشارح [أي: ابن الناظم] -بعد ذكره أن الجمع فيه هوالمختار - ويجوز فيه أيضا الإفراد، والتثنية. قال أبوحيان: ووهم في ذلك؛ إذا لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبوحيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول، ولوقلت: «نفساهما» لجاز، فصرح بجواز التثنية. وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع، والإفراد، والتثنية، والمختار الجمع، نحو: {فقد صغت قلوبكما} [التحريم: 4] ويترجح الإفراد على التثنية عند الناظم، وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموع»، انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1947)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 335).

[2] قوله: «لما»، سقط من(هـ).

[3] في (ب): «كله».

[4] في (ب)، و(ه): «لما».

[5] سقط من (ب)، و(هـ).

[6] قوله: «إذا كان»، سقط من (هـ)، و(ي).

[7] قوله: «إذا كان مفردًا إذا كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسًا أوحكمًا» سقط من (ب).

[8] في (ب)، و(ي): «باختلاف».

وباعتبار[1] الصيغ (هي) الكلمات

(**التَوَالِي، نحو: أَجْمَعُ**)؛ في المذكر الواحد.

(**جَمْعَاء**)؛ في المؤنثة الواحدة[2] أوالجمع بتأويل الجماعة.

(**أَجْمَعُونَ**): في (**جُمَعَ**): المذكر جمع في جمع[3] المؤنث، وأجاز الأخفش: «أجمعان وجمعاوان»[4] وهوغير مسموع.

(**وَلَا يُؤَكَّدُ بـ «كُلُّ وَأَجْمَعَ» إِلَّا ذُوأَجْزَاءٍ**)؛ أي: ذوأمور متعددة فتتناول[5] الأفراد والأجزاء؛ إذ[6] الكلية[7] والجزئية لا تتحققان[8] إلا فيه.

(**يَصِحُّ**): صفة الـ «أجزاء».

(**افْتِرَاقُهَا**)؛ أي: تلك الأجزاء.

(**حِسًّا أوحُكْمًا**)؛ أي: سواء كان افتراقهما[9] حسيًا أوحكميًا، أوتمييز مزال[10] من فاعل يصح[11] أومفعول مطلق؛ كـ «ضربت[12] سوطًا»، أوحال بحذف مضاف[13]؛ أي: يصح افتراقُها[14] ذا حسٍّ أوحكم أوغير ذلك.

---

[1] في (ي): «باختلاف».

[2] قوله: «المؤنثة الواحدة» في (ي) «المؤنث الواحدة».

[3] في (ي) «الجمع».

[4] في (أ): «أجمعاوات»، وفي (ي): «جمعاوات».

انظر قول الأخفش ومن وافقه فيه من الكوفيين في: شرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1178)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (1/ 224)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 977)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 298)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 6).

[5] في (ي) «فيتناول».

[6] سقط من (ب)

[7] بعده في (ي): «والاجتماع».

[8] في (هـ): «يتحقق»، وفي (ي): «يتحققان».

[9] في (هـ): «افتراقها»، وقوله: «أي سواء كان افتراقهما « سقط من (ي).

[10] في (ب): «أن».

[11] سقط من (هـ).

[12] في (هـ): «ضربته».

[13] قوله: «بحذف مضاف» في (ي): «حذف مضافه».

[14] في (أ)، و(ب): «افتراقهما».

(نحوَ: أكرَمْتُ القَومَ كُلَّهُمْ): تأكيد القوم ونظير ذي أجزاء يصح افتراقها[1] حسًا.

(وَ: اشتَرَيتُ العَبْدَ كُلَّهُ): تأكيد «العبد» ونظير ذي[2] أجزاء يصحُّ افتراقها حكمًا؛ من حيث إنَّ العبد يصحُّ اشتراء بعضه دون بعض.

(بخِلافِ جَاءنِي زَيدٌ كُلُّهُ)؛ لعدم صحة افتراق أجزائه حسًا ولا في حكم المجيء.

(وَإذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ)؛ أي: إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل؛ وهذا بخلاف المجرور والمنصوب؛ لأنه لا استتار[3] فيهما حتى يلزم الالتباس.

(بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ)[4]؛ بخلاف «كل وأجمع» وأخواته.

(أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ)[5]: أولا ثم بالنفس والعين؛ لأنهما[6] يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تأكيدين في المستكن إذا لم يؤكد بخلاف «كل وأجمع»؛ حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة إلى التأكيد لعدم اللبس[7] ونحو: «ضربا هما أنفسهما»، و: «ضربوا هم أنفسهم» مع عدم اللبس، لوترك التأكيدُ محمولٌ على «ضرب هونفسه» طردًا للباب.

(مِثْلَ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ): تأكيد[8] للتاء الضمير بعد الضمير[9] بعد تأكيده بمنفصل.

(وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ)؛ أي أخوا[10] «أكتع» ومثلاه ونظيراه؛ وهما: أبتع وأبصع.

(أَتْبَاعٌ لَا جَمْعٌ): استعمالًا [72ظ/ ب]

---

[1] في (أ)، و(ب)، و(هـ): «افتراقهما»، والمثبت من (ي).

[2] قوله: «ذي»، سقط من (هـ).

[3] قوله: «لأنه لا استتار» في (أ): «لا استتار»، وفي (ب): «لأنه لا استثناء».

[4] كتب في حاشية (ي): «وإنما قيد بالنفس والعين، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ (كلّ) و(أجمعين) بلا تأكيد، نحو(القوم جاءوني كلّهم وأجمعون) لعدم التباس التأكيد بالفاعل، لأن (كلا وأجمعين) يليان العوامل قليلا، بخلاف (النفس والعين) فإنهما يليانها كثيرًا. جامي جامي رحمه الله». اهـ. انظر: الفوائد الضيائية (2/ 60).

[5] بعده في (ب): «جزاء».

[6] في (ي): «فإنهما».

[7] في (ي): «الالتباس».

[8] بعده في (هـ): «للضمير».

[9] قوله: «للتاء الضمير بعد الضمير»، سقط من (هـ)، وقوله: «بعد الضمير»، سقط من (ي).

[10] قوله: «واخواه أي اخوا»، في (ي): وأخواته أي أخواه.

(فَلَا يَتَقَدَّمُ): «أكتع» و[1] «أبتع» و[2] «أبصع» على (1/61) «أجمع»؛ لكونها إتباعًا له ولولم يتقدم «أكتع» على أخويه في الفصيح؛ ثم «أبتع» على «أبصع» عند الزمخشري[3] وتبعه المصنفُ، وعند البغدادية والجزولية تقدم «أبصع» على «أبتع»، وقال ابنُ كيسان: تبدأ[4] بأيهنّ شئت[5].

(وَذِكْرُهَا)؛ أي: «أكتع وأبتع وأبصع».

(دُونَهُ)؛ أي: دون «أجمع».

(ضَعِيفٌ)[6]؛ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر التَّبعِ بدون الأصلِ.

*****

---

[1] سقط من (ي).

[2] سقط من (ي).

[3] انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص 148).

[4] في (هـ): «تبتدي»، وفي(ي): «يبتدأ».

[5] انظر رأي ابن كيسان والمدرسة البغدادية وأبي موسى الجزولي في: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ص 148)، وشرحه لابن يعيش (2/ 230)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1178)، وشرح الرضي (2/ 370)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 50)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (1/ 224)، وارتشاف الضرب له (4/ 1952)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 977)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3294)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 6)، وهمع الهوامع للجلال السيوطي (3/ 167).

[6] بعده في (ب): «خبر».

[بابُ البَدَل]

(**البَدَلُ**[1]: **تابعٌ**)؛ في الإعراب.

(**مَقْصُودٌ**)؛ في المعنى وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد، وخرج به التأكيد والصفة وعطف البيان.

(**بِمَا**)؛ أي: بحكم.

(**نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ**)؛ أي: دون المتبوع ابتداءً وبقاءً؛ فلا يرد [2] المعطوف بـ »بل«؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق. و»دونه«[3]: ظرف أوحال[4]؛ أي: متجاوزًا عن المتبوع.

(**وَهُوبَدَلُ الكُلِّ**)؛ أي: بدل هوكلُّ المبدل منه[5].

(**وَالبَعْضُ**)؛ أي: بدل هوبعض المبدل منه[6].

(**وَالاشْتِمَالُ**)؛ أي: بدل يختصُّ[7] غالبًا باشتمال البدل على المبدل منه[8]؛ نحوَ: «سلب زيدٌ ثوبُه»، أوبالعكس؛ نحوُ: {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه} [البقرة 217][9].

---

[1] بعده في (ب): «مبتدأ».

[2] بعده في (ي): «المتبوع».

[3] في (هـ): «دون».

[4] في (ي): «خال».

[5] قوله: «منه»، ليس في (أ)، (هـ)، وقوله: «المبدل»، في (هـ): «البدل».

[6] قوله: «منه» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[7] في(ي): «يخص».

[8] قوله: «منه»، ليس في (أ)، (هـ).

[9] وهذه الثلاثة هوما اتفق عليه النحويون في أنواع البدل، واختلفوا في الباقيَين؛ انظر الكلام مفصلا في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 207)، والكتاب لسيبويه (1/ 151)، والمقتضب للمبرد (1/ 27)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 47)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 427)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 274)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1277)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1962)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 366)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3398)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194).

(وَالغَلَطُ): إضافة البدل إلى الغلط إضافة المسبب[1] إلى السببِ[2]، وفي اختلاف كيفية الإضافة يكون بعضها بمعنى «من» وبعضها بمعنى اللام، وبعضها إضافةُ المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيرِه نظرٌ.

(فَالأَوَّلُ)؛ أي: بدل الكل.

(مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ)؛ أي: يتَّحد ما صدقا عليه، والأول[3] عبارة عن المبدل منه.

(وَ) النوعُ **(الثَّانِي)**؛ أي: بدل البعضِ.

(جُزْؤُهُ)؛ أي: جزء المبدل منه؛ نحو: «ضربت زيدًا رأسه».

(وَ) النوعُ **(الثَّالِثُ)**؛ أي: بدل الاشتمال.

(بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ): وتعلق[4] راجعٌ إلى النسبةِ.

(بِغَيْرِهِمَا)؛ أي: بغير الكلية والجزئية، ولهذا[5] لا يرد نحو[6]: «نظرت إلى القمرِ فلكِهِ»، و: «رأيت درجةَ الأسدِ برجَه».

واعلم أن في إطلاق الملابسة تداخل[7] بعض أفراد بدل الغلطِ؛ نحو: «ضربت زيدًا [73و/ب] غلامه»، أو»حماره»؛ فينبغي أن تقيد[8] أي ملابسة؛ بحيث توجب[9] النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابِس إجمالًا؛ نحو:» أعجبني زيدٌ علمُه»؛ حيثُ يعلَمُ ابتداء أن كونَ[10] زيدٍ معجبًا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبةً[11] إلى صفة من صفاتِه إجمالًا، وكذا في «سلِبَ زَيدٌ ثوبُه»؛ بخلاف: «ضربت زيدًا

---

[1] في (أ): «المتسبب»، وفي (هـ): «السبب».

[2] في (هـ): «المسبب».

[3] قوله: «والأول»، في (ي) :»فالأول».

[4] قوله: «وتعلق»، في (ي): «أي تعلق».

[5] سقط من (ب)، و(هـ).

[6] سقط من (ب)، و(هـ).

[7] في (أ)، و(ي): «يدخل».

[8] في (ي): «يفيد».

[9] في (ي): «يوجب».

[10] في(أ)، و(ب): «يكون».

[11] في(هـ): «نسبته».

حمارَه»، و[1] : «ضربت زيدًا[2] غلامه»؛ لأن نسبة[3] الضرب إلى زيد تامّةٌ ولا يلزم في صحتها اعتبار غير[4] زيدٍ فيكون من باب بدل الغلط[5].

(وَ) (61/ ب) **النَّوعُ (الرَّابِعُ)**؛ أي: بدل الغلط.

(أنْ يَقْصِدَ[6])؛ من باب «ضرب»؛ أي: يحصل بأن يقصد[7] إذ حذف حرف الجر من «أنّ وَأنْ» كثيرٌ.

(إلَيْهِ)؛ أي: البدل.

(بَعْدَ أنْ غَلَطْتَ)؛ أي: بعد غَلطِك.

(بِغَيْرِهِ)؛ أي: بغيرِ البدل؛ وهوالمبدل ولم يقل بالمبدل[8] ولا بالمتبوع؛ لأنه حين ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلًا أومتبوعًا بل بحيثية كونه غلطًا؛ فلم يذكره[9] باسم المتبوع ولا باسم المبدل.

(وَيَكُونَانِ)؛ أي: البدل والمبدل[10] في الأنواع الأربعة فيصير الأقسام ستة عشر:

(مَعْرِفَتَينِ)؛ نحو: «ضرب زيد أخوك».

(وَنَكِرَتَينِ)؛ نحو: «جاءني رجل غلام لك».

---

[1] قوله: «ضربت زيدًا حماره و»، سقط من (ي).

[2] بعده في (هـ): «حماره».

[3] في (أ)، و(ب): «نسبته».

[4] سقط من (هـ).

[5] انظر تحرير هذا المعنى تفصيلا في: المقتضب للمبرد (1/ 27)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 47)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 10)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1277)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 235)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1962)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 366)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194)، وهمع الهوامع (3/ 177).

[6] في (هـ): «تقصد».

[7] في (ي)، و(هـ): «تقصد».

[8] بعده في (ي): «منه».

[9] في (هـ): «يذكر».

[10] بعده في (ي): «منه».

(وَمُخْتَلِفَيْنِ)؛ نحو: {بالناصية (15) ناصية كاذبة} [العلق: 15، 16]، و: «جاء رجلٌ غلامُ زيدٍ»[1].

(وَإِذَا كَانَ): البدلُ.

(نَكِرَةً): أووجد نكرة.

(مِنْ): مبدل.

(مَعْرِفَةٍ): بدل الكل؛ بخلاف؛ نحو[2]: «مررت بزيد حمار».

(فَالنَّعْتُ)؛ أي: فنعت تلك النكرة واجبٌ. وقيل: حسن؛ لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجهٍ ولتقرب[3] من المعرفة، ولئلا يكون إبهامًا بعد البيان وليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل مع[4] التعريف، وما قيل في قوله تعالى: {قل هوالله أحد} [الإخلاص: 1]؛ من أن {أحد}[5] بدل من {الله} في بعض الوجوه؛ فبتقدير صفة لـ »من»[6]؛ نحو: «عظيم أولا شريك له»، أوغير ذلك. أويجعل {لم يلد} [الإخلاص: 3] صفة له، و{الله الصمد} [الإخلاص: 2] اعتراضًا، أوبتقدير موصوف لـ »من»[7] حيث

---

[1] انظر هذه الأقسام وترتيبها في: الكتاب لسيبويه (1/ 151)، والمقتضب للمبرد (1/ 27)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 47)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 427)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 274)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1277)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 235)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1962)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3398)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194)، وهمع الهوامع (2/ 416)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 17).

[2] قوله: «نحو» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[3] في (هـ)، و(ي): «ليقرب».

[4] في (هـ): «معنى».

[5] في (ب)، و(هـ): «أحدًا».

[6] قوله: «لـ «من»« في (أ)، (هـ)، (ي): «من»، والمثبت من (ب).

[7] قوله: «لـ «من»« في (أ)، (هـ)، (ي): «من»، والمثبت من (ب).

المعنى؛ إذ المعنى: «إله واحد». أوعلى قول أبي علي[1]؛ فإنه[2] قال: يجوز تركه إذا استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل؛ نحو: «مررت بالإنسان رجل»، ونحو: {بالواد المقدس طوى} [النازعات: 16] إذا لم [73ظ/ب] يجعل {طوى} اسمًا للوادي؛ بل بمعنى المكرر تقديسه؛ لأنه قدس مرتين وإن لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف[3]؛ نحو: «مررتُ[4] بزيدٍ رجلٍ»، وأمّا نحوُ: «مررت بزيدٍ ضاربٍ أبوهُ»؛ على الإبدال فتقديره: رجل ضارب كما قيل في قوله تعالى: {شديد العقاب} [غافر: 2] بعد قوله: {من الله العزيز العليم (1) شديد العقاب} [غافر: 1، 2] على الإبدال بتقدير: «إله شديد العقاب».

(مِثْلَ: {بالناصية (1) ناصية كاذبة} [العلق: 15، 16]؛ فإن {ناصية} نكرة أبدلت من المعرفة؛ وهو[5] {الناصية} الأولى فوصفت بصفة {كاذبة}.

(وَيَكُونَانِ)؛ أي: البدل والمبدل[6]، وهذا أيضًا ستة عشر قسمًا يضرب الأربعة في الأربعةِ.

(ظَاهِرَيْنِ)؛ نحو: «جاءني زيدٌ أخوك».

(وَمُضْمَرَيْنِ)؛ نحو: «الزيدون لقيتهم إياهم»، ونحو[7]: «ضربتُك إيَّاك».

---

[1] إذا أطلق أبوعلي؛ فإنما هوالفارسي، وهو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي، الفسوي، أبوعلي، أبوه فارسي وأمه عربية. نحوي، لغوي، عالم بالعربية والقراءات. ولد ببلدة فسا سنة (288)، ونشأ في خلافة بني العباس ورحل في طلب العلم، وقدم بغداد، وسمع الحديث، وبرع في النحووانفرد به، وقصده الناس من الأقطار، ومكث في شيراز عشرين عامًا، وتوفي عام (377 هـ). وأشهر تلاميذه الإمام أبوالفتح ابن جني. من مصنفاته: الإيضاح في النحوالذي ألفه لعضد الدولة البويهي فنسب إليه، الحجة في علل القراءات السبع. توفي سنة (377هـ). ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي (7 / 241)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (1/ 308)، ووفيات الأعيان لابن خلّكان (1/ 163).

وقوله في الإيضاح العضدي (ص 284).

[2] بعده في (هـ): «قد».

[3] في (هـ): «العطف»، وفي (ي): «الموصوف».

[4] قوله: «مررت» سقط من (أ)، (ب).

[5] في (هـ)، و(ي): «وهي».

[6] بعده في (ي) : «منه».

[7] قوله : «نحو»، سقط من (ب)، و(هـ).

(وَفِيهِ وَفِيهِ وَمُخْتَلِفَيْنِ)؛ نحو: «أخوك ضربته زيدًا»، و: «أخوك ضربت زيدًا إياه»، بإعادة الضمير (62/أ) إلى الأخ الذي هو «زيد»، ونحو: «ضربت زيدًا إياه»، وفيه وفيه.

(وَلَا يُبْدَلُ): اسم.

(ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ)؛ فلا يقال: «بي المسكين»، ولا: «بك زيد».

(بَدَلُ الكُلِّ): مفعول مطلقٌ، وإنما لا يبدل لئلا يصير المقصود أنقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا[1] عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب أعرفُ المعارفِ[2]؛ بخلاف الغائب، وبخلاف غير بدل الكل من الأبدال لعدم الاتحاد وإفادة البدل ما لم يفده المبدل؛ نحو: «ضربتني رأسي» في بدل البعض و: «حدثني[3] علمي» في بدل الاشتمال، و: «أتيتني[4] غلامي» في بدل[5] الغلطِ. وقال ابن مالك: «الضمير الواجب الاستتار في «أفعَلُ ونفعَلُ وافعَلْ وتَفعَلُ»[6] لا يبدل عند[7] بدل ما سواءً كان بدل الكلِّ أوغيره استقباحًا لإبدال الظاهر عما لا يقع ضميرًا بارزًا ولا ظاهرًا قطُّ.

(إِلَّا مِنَ الغَائِبِ): مستثنًى من قوله «من مضمر»؛ **(نَحْوَ: «ضربته زيدًا»)**.

*****

---

[1] في (ي): «صدق».

[2] أورد الصبان رحمه الله اعتراضا هنا على كون الضمائر أعرف المعارف؛ فقال بعد أن أورد هذا النص: «وأورد عليه الشّنواني أن اسم «الله» تعالى أعرف المعارف فهوغني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح. وأجيب بأنه نعت نظرًا لأصله وهوالإله الذي هواسم جنس أوإلحاقًا له بالأعم الأغلب؛ إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا. ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حيتئذٍ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل». اهـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 106).

[3] في (ي): «وحدثني».

[4] في (هـ): «آتيني».

[5] بعده في (ي): «البعض».

[6] قوله: «ونفعل وافعل وتفعل»، في (أ)، و(ب): «تفعل وافعل ونفعل»، والمثبت موافق للترتيب الذي في شرح التسهيل لابن مالك (1/ 120).

[7] في (هـ): «عنه»، وفي (ي): «منه».

[بابُ عَطفِ البَيانِ]

(عَطفُ البَيَانِ: تَابِعٌ): جنسٌ

(غَيْرُ صِفَةٍ)؛ صفة «تابع» احتراز عن الصفة

(يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ)؛ أي: ذكر بحيث أنه يوضح متبوعه؛ خرج به البدل وعطف النسق والتأكيد

(مِثْلَ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ)؛ كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[1] رضي الله عنه

(عُمَرُ)؛ عطفُ بيانٍ؛ تمامه[2]:

مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقْبٍ [74و/ ب] وَلَا دَبَرْ

اغْــفِــرْ لَهُ[3] اللَّــهُــمَّ إِنْ كَـانَ فَجَرْ.[4]

(وَفَصْلُهُ)؛ أي: فرقٌ[5] عطف البيان؛ وهومبتدأ:

(مِنَ البَدَلِ): صفة الـ «فصل».

---

[1] قوله: «ابن الخطاب» سقط من (ب)، و(هـ).

[2] في (هـ): «وتمامه ».

[3] قوله: «له» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ)، ومن غيرها يكسر الرجز.

[4] ثلاثة أبيات من مشطور الرجز، وهي باتفاق المصادر على النحوالتالي:

أقسمَ باللهِ أبوحفصٍ عُمَرْ

ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَــرْ

فاغفِرْ لَهُ اللَّهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وهولعبد الله بن كيسبة، أولأعرابي في خزانة الأدب (5/ 154، 156)؛ ولأعرابي في: توجيه اللمع لابن الخباز (ص 282)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 307)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1190)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 121)؛ والمقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 115)؛ ولسان العرب (1/ 766) (نقب)، وتاج العروس (4/ 301) (نقب)، وتهذيب اللغة (11/ 50)؛ وبلا نسبة في: العين للخليل بن أحمد (8/ 308)، أوضح المسالك (1/ 128)؛ وشرح الأشموني على الألفية (1/ 59)؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص 561)؛ وشرح ابن عقيل (ص 489)؛ ومعاهد التنصيص لعبد الرحيم العباسي طبعة محي الدين عبد الحميد (1/ 279).

ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل (3/ 71) لرؤبة بن العجاج؛ فعلق المحقق عليه فقال: «ليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبة هوالذي قاله لعمر بن الخطاب، ذلك أنه توفي سنة (145هـ)، ولم يعتبره أحد من التابعين فضلًا عن المخضرمين».

[5] قوله: «فرق» سقط من (أ).

(لَفْظًا): تمييزٌ وأما معنى فالفرق مطرِّدٌ؛ وذلك بما عرفت في الحدِّ.

(في مِثْلِ): خبَرُه؛ أي: في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام؛ نحو: «الضارب الرجل زيد»، و:

.... التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ....[1]

أو في كلِّ ما يختلف حكمُه عطف بيان وبدلًا، وهذا التقدير[2] يتناول صورة النداء أيضًا.

(أَنَا ابْنُ التَّارِكِ[3])؛ أي: الذي ترَك.

(البَكْرِيِّ)؛ من باب: «الضارب الرجل».

(بِشْرٍ): عطف بيان «البكري»، ولا يصحُّ أن يكون بدلًا؛ إذِ البدلُ في حكم تكرير العامل فيكون المعنى: التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضاربِ زيدٍ. وهذا الفصل في النداء أيضًا؛ فإن البدل في حكم المستقل مطلقًا وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت.

*****

---

(1) جزء بيت من بحر الوافر، للمرار الأسدي، والبيت بتمامه:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقُوعَا

وعزوه في: الكتاب (1/ 182)، والمفصل للزمخشري (ص 160)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 239)، ودون نسبة في: الأصول في النحو لابن السراج (1/ 135)، ورسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ص 182)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 513)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 296)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 327)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1196)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1944).

والمعنى كما بيَّنه البدر العيني: «أراد ببشر هوبشر بن عمرو، وكان قد جُرح ولم يعرف جارحه، يقول: أنا ابن الذي ترك بشرًا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، وذلك لأن الطير لا تتناوله ما دام به رمق». المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1608).

(2) في (ب): «التعريف»، وفي (هـ): «التقرير».

(3) بعده في (ب)، و(هـ): «البكري».

[باب المبنيات]

ولَمّا فرَغَ مِن المُعرَباتِ شرَعَ في المبنيّاتِ؛ فقالَ:

(المَبْنِيُّ مَا)؛ أي: اسم.

(نَاسَبَ): مناسبةً معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر[1] لضعفٍ أوعللٍ[2] تعارض[3] كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين. ومناسبتُه[4]؛ أي: الحرف مع لزوم الإضافة المانعة للبناء[5].

(مَبْنِيَّ الأَصْلِ)؛ أي: المبني في أصل وضعه؛ وهوالحرف[6] والماضي (62/ب) والأمر بغيرِ اللامِ؛ كما عرفت من قبل[7].

(أَووَقَعَ غَيْرَ)؛ حالٌ.

(مُرَكَّبٍ): تركيبًا إسناديًا، أوغير مركب مع عامله، والمضاف إليه على هذا من قبيل[8] التركيب الإسنادي ليس بمبني؛ مثاله: «ألف[9]، با، با، ثا[10]»، و: «زيد، عمرو[11]» و[12] بكر، خالد»، والأصوات التي لا تركيب فيها[13].

(فَإِنْ): قيل في أي حدٍ يدخل نحوُ: «غاق» صوتُ الغرابِ، وليس

---

[1] في (ي): «يعتبر».

[2] قوله: «أوعلل» في (أ): «أو»، وفي (ب): «أوعلل أو».

[3] في (ي): «يعارض».

[4] في (أ)، (ب)، (هـ): «ومناسبته»، والمثبت من (ي).

[5] في (ي): «من البناء».

[6] في (ب): «الحروف».

[7] انظر ما تقدّم في باب المعربات (ص 72).

[8] في (أ)، (ب)، (هـ): «قبل»، والمثبت من (ي).

[9] سقط من (ب).

[10] في (ب): «أبا ثاثا».

[11] في (ب): «عمر»، وفي (ي): «وعمرو».

[12] سقط من (هـ).

[13] في (أ)، (ب)، (هـ): «منها»، والمثبت من (ي).

(فِيهِ): مناسبة مبني الأصل، ولا عدم التركيب؛ **قِيلَ**: المراد غير مركب حقيقةً أوحكمًا باعتبار قصدِ المشاكلة للمبني الواقع غير مركب[1] فدخل فيه نحوُ: «غاق» صوت الغراب؛ [في حكمه؛ أي: حكم المبني][2].

(وَحُكْمُهُ)[3]؛ أي: خاصة المبني.

(أَنْ لَا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ)؛ أي: لا يختلف هيئة[4] آخر الاسم، أوصفة آخرِ المبنيّ [74ظ/ ب] **(لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ)**؛ أي: لا يخلوإمَّا أن يتعلق بمعنى النفي أوبالمنفي، ولا يستقيم كلٌّ منهما؛ **أما الأول** فلأن عدم الاختلاف ليس[5] بمعلول اختلاف العوامل. **وأما الثاني** فلأنه يلزم منه توجه النفي إلى القيد وبقاء الفعل مثبتًا ويفسد[6] المعنى إلا أن يقال: الفعل بعد توجه النفي إلى القيد يكون جائزَ الثبوت لا واجبَ الثبوت، وثبوتُ اختلاف الآخر لا بعامل في المبني جائز الثبوت؛ نحو: «منَ الرُّجلِ»، و: «منْ زيد» والظاهر أن اللام بمعنى الوقت؛ أي لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصلح أن يتعلق بمعنى النفي[7] أيضًا فلا يرد توجه النفي إلى القيد.

---

(1) قوله: «غير مركب» سقط من (ب).

(2) قوله: «في حكمه أي حكم المبني» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).
وانظر في التركيب ومفهومه ودخول حكاية الأصوات فيه؛ في: الكتاب لسيبويه (3/ 281)، والمقتضب للمبرد (3/ 180)، والأصول في النحو(2/ 139)، والمسائل البصريات للفارسي (1/ 680)، والمسائل الحلبيات له (ص 213)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 43)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (2/ 93)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 555)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 79)، والممتع الكبير لابن عصفور (ص 35)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1396)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 276)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2316)، والتذييل والتكميل له (2/ 316)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3918)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 520)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 106)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 297).

(3) قوله: «وحكمه» سقط من (ي).

(4) بعده في (ب): «صيغة».

(5) في (أ)، و(ب): «فليس».

(6) بعده في (ي): «تقييد».

(7) في (ب): «المنفي».

(وَأَلْقَابُهُ)؛ أي: ألقاب حركات أواخر البناء وسكونها، والكوفيون يطلقون ألقابَ الإعراب على البناء[1] وبالعكس.

وإنما ذكر في الإعراب الأنواع وفي البناء الألقاب؛ إذ الإعراب ما به الاختلافُ، وكلٌّ من الرفع وأخويه نوعٌ منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون وكلٌّ من الضم وأخواته ليس نوعًا منه بل اسمٌ لما في آخره من الحركات والسكون؛ فلوقال: أنواع البناء لسبق الذهن إلى كون كلٍّ بناءً؛ كما في أنواعِ الإعرابِ.

(ضَمٌّ): سمِّي الضمُّ ضمًّا؛ لحصوله بضم الشفتين.

(وَفَتْحٌ): سمِّي فتحًا؛ لانفتاح الفمِّ في التلفظ به.

(وكَسْرٌ): سمِّي كسرًا[2]؛ لانكسار الشّفة السفلى في التلفظ بهِ[3].

(وَوَقْفٌ): سمِّي وقفًا؛ لتوقف النفس فيه عن الجري.

(وَهِيَ): سبعةُ أبوابٍ، وفيه بحث؛ لأن المصنِّف لم يذكرِ الأصواتَ في باب أسماء الأفعال؛ كالزمخشري بل هي ثمانيةُ أبوابٍ[4].

---

[1] قوله: «الإعراب على البناء» في (ب)، و(هـ): «البناء على الإعراب»؛ كذا بالقسمة بين النسخ في نسبة رأي الكوفيين.

وحقيقة الأمر أن الكوفيين خلطوا بين ما هوللإعراب وما هوللبناء، وأوّل من قسم هذه القسمة وفرق بينها هوإمام الدنيا سيبويه رحمه الله؛ قال أبوحيان في التذييل والتكميل: «ألقابه: ضم وفتح وكسر ووقف وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم هي لسيبويه، ولذلك قال في كتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق»، فذكر أنه ذكر ذلك لتفر ق بين ما يحدث بعامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مجارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق سيبويه». التذييل والتكميل (1/ 198)، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 60)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 105)، الكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (1/ 240)، وشرح شذور الذهب للجوجري (1/ 174)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 48).

[2] قوله: «كسرا» ليس في (أ)، (ب).

[3] قوله: «به» ليس في (أ).

[4] انظر: المفصل في صنعة الإعراب لزمخشري (ص 205).

(المُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوصُولَاتُ، وَالمُركَّبَاتُ): وإنما لم يذكر أسماء الموصولات؛ لأنها موصولاتٌ لا أنها أسماء موصولات، وإنَّما جَمَع لاختلاف أنواعهِ.

(وَالكِنَايَاتُ): والكناية[1] لفظ مبهم وُضِع[2] لأن يعبر بها (163أ) عن عددٍ معلومٍ وحديثٍ معلومٍ.

(وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ)؛ بالرفع عطف على « أسماء الأفعال»، وبالجر عطف على «الأفعال»، **والمعنى**: وأسماء الأصوات. وفي الجرِّ نظرٌ؛ لأن المذكور من نحو[3]: «نَخْ»[4] ونحوه صوت [75و/ ب] لا[5] اسم صوت.

وكذا في رفعه؛ لأن الصوتَ ليس باسمٍ لعدم الوضعِ؛ فكيف يذكر في بابِ[6] «الأسماء المبنية»؟

والجواب: أنها ملحقةٌ بالأسماء جارية مجراه[7] في البناءِ وإن لم يكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء[8] المبنيةِ.

(وَبَعْضُ الظُّرُوفِ): وإنما قالَ بعض الظروف؛ لأنَّ جميع الظروف ليست بمبنية[9] بل المبني بعضُها.

*****

---

[1] في (أ)، و(ي): «الكنايات».

[2] قوله: «وضع» سقط من (أ)، (ب).

[3] قوله: «نحو» ليس في (هـ)، و(ي).

[4] قوله: «نحونخ» في (ب): «تجر».

وهي من قولهم: «نخّ الإبل نخًّا»؛ زجرها. وقال ابن يعيش: «مشددة ومخففة صوت عند إناخة البعير». انظر: كتاب الأفعال لابن الحداد السرقسطي، تحقيق: حسين شرف، مراجعة: مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية – القاهرة، الطبعة الأولى: 1395هـ – 1975م، (3/ 177)، وشرح المفصل (3/ 89).

[5] قوله: «لا» سقط من (هـ).

[6] قوله: «باب» ليس في (أ)، (ي).

[7] في (هـ): «مجراها».

[8] قوله: «على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء» سقط من (ب).

[9] بعده في (ي): «الأصل».

[باب الضمائر]

(المُضْمَرُ) بنى المضمر لشبهه بالحرف[1] لاحتياجه إلى المكنى عنه.

(مَا وُضِعَ)؛ أي: اسم وضع.

(لِمُتَكَلِّمٍ أومُخَاطَبٍ): ويردُ لفظ المتكلم والمخاطب. **والجواب**: أن المراد اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما[2]، أوما وضع لمتكلم أومخاطب ليس فيهما جهةُ الغيبة، أوما وضع لهما مادةً. ولفظا[3] المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغةً، أوما وضع لمن هوفي أوان الحكاية عن نفسه ولمن هوفي أوان توجه الخطاب؛ فلا يرد لفظا[4] المتكلم والمخاطب؛ لأنهما أعمُّ، أوالمراد بالمتكلم الاصطلاحي لا اللغوي ولفظه[5]، أولمنع الخلودون الشك فلا ينافي التعريف، ونحوُ: «أمير المؤمنين يأمرك بكذا» في قول الأمير مريدًا به[6] «أنا آمرك»، وإن كان مستعملًا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج من الحدِّ بقيدِ[7] الوضعِ.

(أوغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ)؛ احتراز[8] به عن الأسماء الظاهرة؛ فإنها غيب لكن لا بهذا الشرط، واحترز به أيضًا عن لفظ الغائب؛ فإنه موضوع لغائب مطلقًا لا مقيدًا بالتقدم. وهذا تقسيم للغائب غير داخل في[9] الحدِّ[10]؛ أي[11]: سواء تقدَّم ذكرُه لَفْظًا أومَعْنًى أوحكمًا على أن يراد الوضع على وجه[12] الكناية = فيخرج أسماء الإشارة ونحوها[13]، **وفيه**: أن نحو«كم»

---

[1] في (ي): «الحروف».

[2] في (ب): «لها».

[3] في (ي): «ولفظ» على الإفراد وهوخلاف الأولى.

[4] في (أ)، و(ي): «ولفظ» على الإفراد وهوخلاف الأولى.

[5] في (ي): «ولفظة».

[6] قوله: «قول الأمير مريدًا به »، في (هـ): «قوله للأمير من بدا به ». وفي (ي): «قوله الأمير مريدًا به».

[7] في (أ)، و(ب): «يفيد»، وفي (ي): «بتقييد»، والمثبت من (هـ)، وهوالأشبه هنا.

[8] في (ب): «احترزه».

[9] قوله: «في» سقط من (ي).

[10] في (ي): «بالحد».

[11] قوله: «أي» سقط من (ي).

[12] في (هـ): «جهة».

[13] بعده في (ب): «به».

و«كذا» موضوعٌ للغائب على وجه[1] الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد؛ فهواحتراز عن أسماء الإشارة لكونها غنيًا كسائر الأسماء الظاهرة بغير شرط التقدم.

(لفظًا): حقيقيًا[2]؛ نحو: «ضرب زيدٌ غلامَه»، أوتقديرًا؛ نحو: «ضرب غلامه زيد» لتقدم الفاعل تقديرًا، وفيه: أن دأبه المألوفَ جعل التقدير قسيمًا للفظِ لا قسمًا له[3].

(أومَعْنًى)؛ بأن تقدمه ما تضمن الموعود إليه؛ نحو: {اعدلوا هوأقرب للتقوى} [المائدة: 8]؛ أي: العدل لتضمن {اعدلوا} إياه أودل عليه[4] (63ب) سياق [75ظ/ ب] الكلام التزامًا؛ نحو: {ولأبويه لكل واحد منهما السدس} [النساء: 11]؛ أي: لأبوي الميت؛ إذ سوقُ الكلام لبيان الميراث، وهويستلزم سبق الموت، ويمكن إدراج نحو: «ضرب غلامه زيد» في هذا القسم؛ لتقدم الفاعل تقديرًا ومعنًى؛ وهوالحق.

(أوحُكْمًا)؛ يعود[5] الضميرُ إلى ما[6] أحضر في الذهن، ولم يصرح به لقصد الإبهام في مقام التفخيم فهوعائد إلى المذكور حكمًا ولا يطرد هذا الجواب في باب «التنازع» لعدم قصد التفخيم؛ فالأَولَى[7] أن يقال: لم يصرح به لقصد الإبهام تفخيمًا[8]، أوللتحرز عن[9] التكرار

---

[1] قوله: «وجه» سقط من (ب).

[2] في (ي): «تحقيقيا».

[3] في (هـ): «منه».

فرق ما بين قسيم الشيء وقسمه أوقسمته؛ وبيانه أنَّ: القسيم أو«قسيم الشيء»: هوما يكون مقابلا للشيء، ومندرجًا معه تحت شيء آخر، نحو: «الاسم» فهومقابل للفعل، ومندرجان تحت شيء آخر وهي «الكلمة» التي هي أعمّ منهما. وأمَّا قسم الشيء أوقسمته؛ فهوتقطيعه وتجزئته أقسامًا عدة وأجزاءً، ولا يشترط فيه المقابلة واندراجه تحت جامع واحدٍ؛ كالحال في القسيم؛ فليحرر فالفرق بينهما دقيق. انظر: التعريفات للشريف الجرجاني (ص 175)، والتوقيف على مهمات التعريف، لعبد الرؤوف المناوي (ص 271)، والكليات لأبي القاء الكفوي (ص 720).

[4] قوله: «عليه» سقط من (ب).

[5] في (هـ): «بعود».

[6] بعده في (ي): «أحضر».

[7] في (ب): «فالعظيم».

[8] في (أ): «التفخيم».

[9] بعده في (ب): «لزوم».

مثاله؛ قوله تعالى: {قل هو الله أحد} [الإخلاص: 1]، و: «نعم رجلًا»، و: «ربّه رجلًا»: على الإجمال والتفصيل.

(وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ[1]**)**؛ أي: المضمرُ قسمان؛

(فَالْمُنْفَصِلُ): مبتدأ والفاءُ للتفسير.

(الْمُسْتَقِلُّ): خبره.

(بِنَفْسِهِ فِي التَّلَفُّظِ)؛ أي: الذي صح التلفظ به منفردًا في الاصطلاح، وأما في المعنى فالمنفصل[2] والمتصل كلاهما مستقلان؛ لأنهما اسمان.

(وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ)؛ أي: ما كان كالتتمة لما قبله[3]، و[4] كبعضِ حروفِه، ولم يصح التلفظ به منفردًا[5] اصطلاحًا[6].

(وَهُوَ)؛ أي: المضمر باعتبار أنواعِ الإعراب أقسامٌ ثلاثةٌ:

(مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ؛ فَالْأَوَّلَانِ)؛ أي: المرفوع والمنصوب كل منهما قسمانِ.

(مُتَّصِلٌ): خَبر مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي[7] كل منهما متصل ومنفصل، والجملة خبر المبتدأ الأول ولو كان قوله «متصل» خبرًا لقوله «فالأولان» لم يجز لعدم المطابقة؛ إلا أن يقال بتقدير موصوف؛ أي: ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامدِ.

(وَمُنْفَصِلٌ، وَالثَّالِثُ مُتَّصِلٌ) فقط لامتناع تقدمه، والفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن جاز بالظرف[8] في السَّعة لكنه ممتنع عند ازدياد جهة أخرى

---

[1] قوله: «متصل ومنفصل»، في (هـ): «منفصل ومتصل».

[2] قوله: «وأما في المعنى فالمنفصل»، في (ي): «وأما المنفصل».

[3] في (ب): «قبلها».

[4] سقط من (ي).

[5] في (ب): «مفردًا».

[6] قوله: «اصطلاحًا»، في (ي): «في الاصطلاح».

[7] في (هـ): «أو».

[8] في (ي): «بالظروف».

بواسطة اتصال الضمير، أوتقول[1] الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وإن جاز لكنه خلاف الأصل فلا يعبأ به.

(وَذَلِكَ)؛ أي[2]: المضمر، مبتدأ[3].

(خَمْسَةُ): خبرهُ[4] **(أَنْوَاعٍ)**: المرفوعُ المتصل والمنفصل، والمنصوب [76و/ب] المتصل والمنفصل، والمجرور المتصل.

(الأَوَّلُ)؛ أي: المرفوع المتصل، أومثال[5] النوع الأول من الأنواع الخمسة.

(ضَرَبْتُ)؛ أي: ضمير «ضربت ضربنا ضربت ضربتما» إلى آخر[6] حرف الماضي؛ وهوخبر الأول والجملة مستأنفة. إنّما بدأ بالمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف[7] ولهذا[8] قدّم في الحد، وأخّر الضمير[9] الغائب لأنه دونَ الكل.

(وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ)؛ فإن قيل: لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير[10] المخاطبة، وبعض (164أ) المستكنات في المضارع؛ نحو: «أضرب ونضرب». ولوقيل[11]: مكان «ضُرِبْتُ إلى ضُرِبْنَ» و: «أَضْرِبُ إلى يَضْرِبْنَ» لكان أولى؛ إذ لا فرق بين ماضي المجهول والمعروف في الضمائر بخلاف المضارع.

فإن قيل: إلى هذه لمد الحكم لا للإسقاط فيلزم أن لا يدخل ما بعدها في الحكم.

---

[1] في (هـ)، و(ي): «نقول».

[2] قوله: «أي « لسي في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[3] قوله: «مبتدأ» سقط من (أ)، (ب).

[4] قوله: «خبره « سقط من (أ)، (ب).

[5] قوله: «أومثال»، في (ي): «وأمثال».

[6] في (ي): «آخره «.

[7] قد تقدّم اعتراض العلامة الشَّنَواني ونقل الصبان عنه ذلك؛ من أنّه لا يجوز أن يقال إن أعرف المعارف هوضمير المتكلم، وإنما هوالله جلّ في علاه، انظره في (ص ؟؟؟).

[8] في (هـ)، و(ي): «ولذا ».

[9] في (هـ)،و(ي): «ضمير ».

[10] في (هـ): «الضمير ».

[11] بعده في (ي): «نحو».

قيل: معناه الأول «ضرَبت وضرِبت» وما دون ذلك إلى «ضرَبن وضرِبن»؛ فتكون «إلى»[1] للإسقاط فتدخل[2] ما بعدها فيما قبلها. ولنا أن نقول أن «إلى» بمعنى «مع» أو «حتى».

(وَالثَّانِي)؛ أي: المرفوع المنفصل.

(أَنَا): وما دونه؛ من نحو[3]: «أنت[4] أنتما أنتم أنت أنتما[5] أنتن»، «هو[6] هما هم هي هما»، **(إِلَى هُنَّ)**.

(وَالثَّالِثُ)؛ أي: المنصوب المتصل ضميرُ

(ضَرَبَنِي): وما دونه؛ وهو: «ضربنا وضربك ضربكما[7]» إلى: «ضربكن وضربه»، **(إِلَى ضَرَبَهُنَّ)**.

وضمير **(إِنَّنِي)**: وما دونه من: «إننا إنك» إلى: «إنكن وإنه»، **(إِلَى إِنَّهُنَّ)**: نظيرُ الضمير المنصوب المتصل بالحرف.

(وَالرَّابِعُ)؛ أي: المنصوب المنفصل.

(إِيَّايَ): وما دونه؛ من: «إيانا إياك»، إلى: «إياكن وإياه»، **(إِلَى إِيَّاهُنَّ)**.

(وَالْخَامِسُ)؛ أي: المجرور المتصل ضميرُ:

(غُلَامِي)؛ مثال: المتصل بالاسم.

(وَلِي)؛ مثال المتصل بالحرف وما دونهما؛ وهو: «غلامنا ولنا [وغلامك ولك إلى غلامكن ولكن وغلامه وله][8]، **(إِلَى: غُلَامِهِنَّ[9] وَلَهُنَّ)**.

---

[1] قوله: «إلى» سقط من (هـ)

[2] في (هـ)، و(ي): «فيدخل».

[3] في (ب): «نحن».

[4] في (ب): «وأنت».

[5] قوله: «أنت أنتما» سقط من (ب).

[6] في (هـ): «هي».

[7] بعده في (ي): : «ضربكم».

[8] قوله: «وغلامك ولك إلى غلامكن ولكن وغلامه وله» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي)، وهو أشبه.

[9] بعده في(ي): «وإلى».

والضميرُ **(المرْفُوعُ المتَّصِلُ خاصَّةً يَسْتَتِرُ)**: وإنما قال «خاصة»؛ لأن المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران؛ بخلاف المرفوع المتصل؛ [لشدة اتصاله بالعامل وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل][1] لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله.

وقوله «خاصة»: حالٌ من فاعلِ «يستتر». والتاء للمبالغة أومصدر على زنة [76ظ/ ب] «فاعِلة» منصوب بفعل محذوف؛ أي[2]: أخص بالاستتار[3] خصوصًا والجملة معترضة و«يستتر» خبر المبتدأ، ويتعلق «به».

(فِي): الفعل **(الْمَاضِي)**؛ نحو: «ضرب» **(لِلغَائِبِ)**، **(و: الغائبة)**؛ نحو: «ضربت».

(وَفِي الْمُضَارِعِ): عطف على قوله «في الماضي».

(لِلمُتَكَلِّمِ): صفة «المضارع»؛ نحو: «أضرب» و«تضرب»[4].

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا، أواستتارًا مطلقًا؛ سواء كان واحدًا أومثنًّى أومجموعًا مذكرًا أومؤنثًا.

(وَالْمُخَاطَبِ): عطف على قوله «المتكلم»؛ نحو: «يا زيد تضرب».

(وَالْغَائِبِ)؛ نحو[5]: «زيد يضرب».

(وَالْغَائِبَةِ)؛ نحو: «هند تضرب».

(وَ) يستتر **(فِي الصِّفَةِ)**: استتارًا

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا سواء كان واحدًا أومثنًّى أومجموعًا مذكرًا أومؤنثًا؛ نحو: «زيد ضارب»، و: «الزيدان ضاربان»، و: «الزيدون ضاربون»، و: «هند ضاربة»، و: «الهندان

---

(1) قوله: «لشدة اتصاله بالعامل وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل» سقط من (أ)، (ب).

(2) قوله: «أي» سقط من (هـ).

(3) بعده في (ي): «هو».

(4) قوله: «وتضرب «، في (هـ) «ونضرب»، وفي (ي) «نضرب».

(5) بعده في (ي): «يا».

ضاربتان»، و: «الهندات ضاربات»، والألف والواووحرف[1] التثنية والجمع وليستا بضميرين بدليل تغييرهما[2] بالعامل[3].

(وَلَا يَسُوغُ)؛ أي: لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب

(المُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعَذُّرِ الضَّمِيرِ[4] (64ب) **المُتَّصِلِ)**؛ لأنه وضع الضمائر للاختصار والمتصل أخصر؛ فمتى أمكن لا يسوغ الانفصال. واللام بمعنى الوقت؛ أي لا يسوغ المنفصل في جميع الأوقات إلا وقت تعذر المتصل أوعلى أصلها؛ أي: لا يسوغ المنفصل[5] إلا لأجل تعذر المتصل، والإضافة فيه: إضافة المصدر إلى الفاعل.

(وَذَلِكَ)؛ أي: تعذُّر المتصل كائن.

(بِالتَّقْدِيمِ[6]**)**؛ أي: بسبب تقديم الضمير.

(عَلَى عَامِلِهِ)؛ نحو: «إياك ضربت»، وعلى صلة التقديم لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.

(أو بِالفَصْلِ): بين الضمير وعامله[7].

---

[1] قوله: «وحرف» سقط من (ي).

[2] في (أ)، و(ب): «تغيرهما».

[3] لهذه المسألة عند النحويين ثلاثة مذاهب؛ جمعها ابن عصفور في قوله: «وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب، منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف. ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع». ثم راح يبين ضعف المذهبين الأولين؛ الحروف والحركات المقدرة، ورجح التغيير والانقلاب، وهوما ذهب إليه المصنف هنا؛ فقال: «والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع أن يكون بالواونحو: زَيدانِ وزيدونَ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون. وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئًا وكان ترك العلامة لهما علامة. وإذا دخل عامل النصب أوالخفض عليهما قلبت الألف والواوياء وكان ذلك علامة النصب والخفض، وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع». الشرح الكبير على جمل الزجاجي (1/ 124).

[4] سقط من (ب).

[5] بعده في (ي): «لأجل شيء».

[6] في (ي): «بالتقدم».

[7] في (ي): «والعامل».

(الغَرَضِ): لا يحصل إلا به؛ إذ لوحصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال، وإنما تعذر حينئذٍ لأن الانفصال ينافي الاتصال، وترك الفصل يفوت[1] الغرض.

(أوبالحَذْفِ)؛ أي: بحذف العامل لأنه لما حذف عامله لا[2] يوجد في اللفظ ما يتصل[3] به [77و/ب]

(أويَكُونُ العَامِلُ)؛ أي: عامله.

(مَعْنَوِيًا)؛ لفوات ما يتصل به حال أوخبر «يكون».

(أوحَرْفًا)؛ عطف على قوله «معنويًا»؛ أي: يكون عامل الضمير حرفًا.

(وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ)؛ نحو: «ما أنت قائمًا»؛ لأنه لواتصل به لوجب أن يستتر والاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب؛ نحو: «إنك وإنني». والجملة حال ولا يحتاج إلى الضمير لأنها من باب: «لقيتُك والجيشُ قادمٌ».

(أويكَونِهِ)؛ أي: الضمير ضميرًا.

(مُسْنَدًا إِلَيْهِ)؛ أي: إلى ذلك الضمير.

(صِفَةٌ): مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «مسندًا»، وإنما لم يقل مسندةً مع تأنيث ما أسند إليه وهوالصفة؛ لأن ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لذي[4] الفصل أولَى.

(جَرَتْ): تلك الصفة. والجملة لقوله «صفة»[5]، **(عَلَى غَيْرِ مَنْ هيَ)**؛ أي: تلك الصفة كائنةً.

(لَهُ): والضمير عائد إلى «من»[6] ليدل الانفصال الذي هوخلاف الأصل على[7] عوده إلى البعيد، وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردًا للباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه إبراز الضمير عند إسناد فعل جرَى على غير من[8] هوله على صورة

---

[1] في (هـ): «ينافي».

[2] في (هـ): «لم».

[3] في (ي): «يتلفظ».

[4] في (هـ): «لدى».

[5] قوله: «لقوله صفة» في (أ)، (ب): «صفة»، وفي (ي): «لصفة»، والمثبت من (هـ)، وهوالأشبه.

[6] قوله: «والضمير عائد إلى من» سقط من (ب).

[7] في (ي): «عما».

[8] قوله: «له» سقط من (هـ).

اللبس؛ نحو: «زيد عمرو يضربه هو» بخلاف: «هند زيد تضربه هي»؛ حيث لا يجب[1] «تضربه» هي لعدم اللبس، والحكم لا يختلف في المسألة بين «من هي له» و«ما هي له» لكنه ذكر الأصل، وهو[2] من المختص بذوي العلوم[3].

(**مِثْلَ: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ**)؛ مثال: التقدم على العامل.

(**و: مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا**)؛ مثال: الفصل لغرضٍ.

(**وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ**)؛ أي: اتقِ نفسَك والشرَّ، مثالَ حذف العاملِ.

(**وَ: أَنَا زَيْدٌ**)؛ مثالَ: كون العامل معنويًا.

(**وَ: مَا أَنْتَ قَائِمًا**)؛ [165أ] مثالَ كون العامل حرفًا والضمير مرفوع.

(**وَ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ**)؛ مثال: الضمير الذي أسند إليه صفة جرَت على غير من هي له؛ فإنه أسند إليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرًا له و«هي» صفة لـ «هند»؛ حيث قام الضرب بها، واختار[4] بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لوعكس، [77ظ/ب] والكوفيون يقولون بعدمِ الضمير في صورة عدم اللبس ولفظة «هي» تأكيد الضمير المستكن في «ضاربته»؛ لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل: «الزيدون[5] العمرون ضاربُوهم نحن». وقد عرَفتَ ضعفَ: «قاعدون غلمانه»، ورُوي عن الزمخشري: «ضاربهم نحن»[6]. وعلى هذا يكون فاعلًا كما قيل[7]، ولأنه لوكان فاعلًا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرضٍ[8].

---

(1) في (ي): «تجب».

(2) في (ب)، و(هـ)، و(ي): «وهو».

(3) قوله: «بذوي العلوم»، في (هـ): «بذي العلم».

(4) في (ي): «احتار».

(5) بعده في (ي): «و».

(6) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص 172).

(7) قوله: «كما قيل»، سقط من (هـ)

(8) انظر رأي الكوفيين ومناقشتهم تفصيلا؛ في: الأصول في النحو(1/ 71)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 38)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 70)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (1/ 50) [م: 8]، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص 259) [م: 35]، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 327)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 251)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 937)، والتذييل والتكميل له (4/ 20)، وتمهيد القواعد على شرح تسهيل القواعد لناظر الجيش (1/ 253)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 649)، والفوائد الضيائية للجامي (2/ 83)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 188).

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ): والحالُ أنَّه

(لَيْسَ أَحَدُهُمَا)؛ أي: أحدُ الضميرين.

(مَرْفُوعًا): احتراز عن نحو[1]: «أكرمتك»[2]؛ إذِ المرفوع كالجزء من الفعل؛ فكأنه لم يتحقَّق الفصل أصلًا فيجب الاتصال.

(فَإِنْ كَانَ): الشرطية[3] جزاء الشرط.

(أَحَدُهُمَا)؛ أي: أحد الضميرين.

(أَعْرَفُ): من الآخر احتراز عما إذا تساويًا؛ نحو: «أعطاها إياه»[4] حيث يجب الانفصال في الأصحِّ للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجحٍ، وليكون الأول راجحًا بالاتصال ولا يأنفُ الثاني عن اللحوقِ بمثلِه من كل وجهٍ؛ وفيه نظرٌ. وقوله[5]:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تُطِيبُ لِضَغْمَةٍ	بِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[6]

باتصالِ الضَّمِيرين: شاذٌّ.

---

[1] قوله: «نحو» سقط من (ي).

[2] في (ي): «أكرمته».

[3] في (ب): «الشرط».

[4] قوله: «أعطاها إياه»، في (ي): «أعطيها إيانا»

[5] البيت من بحر الطويل، وهولمغلس بن لقيط في: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 151)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 42)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (2/ 228)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ص 94)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 325)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 333)، وخزانة الأدب للبغدادي (5/ 301، 303، 305)، وشرح شواهد الإيضاح لبعد الرحيم العباسي (ص 75)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (2/ 365)، والإيضاح العضدي للفارسي (2/ 365)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 322)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 381)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 19)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 94).

[6] كتب بعده في حاشية (هـ): «أول البيت:

وأبقت لي الأيام بعدك مدركا	ومرة والدنيا قليل عتابها
قرينين كالذئبين يقتسمانني	وشر صحابات الرجال ذئابها
إذا رأيا لي فرصة آسدا بها	أعادي والأعداء كلبى كلابها
وإن رأياني قد خدرت تبغيا	لرجلي مهواة هباء ترابها
فلولا رجائي أنا تئوبا ولا أرى	عقولكما إلا شديدا ذهابها
سقيتكما قبل التفرق شربة	يمر على باغي الظلام شرابها

قوله جعلت أي شرعت، والضغمة العَضَّة، ومنه قيل للأسد ضيغم، والقَرع هنا وصول الناب إلى العظم، وأصله الضرب بشيء صلب في مثله، والناب السن التي خلف الرباعية، وذكر الضغم والقرع والناب استعارة ...إلخ» ثم كلامًا لم أتبينه.

(وَقَدَّمْتَهُ)؛ أي: الأعرف احترازٌ عمَّا إذا كان الأعرف مؤخرًا؛ نحو: «أعطيته إياك» فيلزم انفصاله ليعذر[1] المتكلم في تأخير الأعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن[2] في أول الوهلة بإيراده على وجه خلاف الأصل، وحُكِي عن سيبويه فيه تجويزُ الاتصال أيضًا؛ نحو «أعطيتهوك»[3] نظرًا إلى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي.

(فَلَكَ الخِيَارُ فِي): الضمير

(الثَّانِي): المؤخَّر اتصالًا وانفصالًا؛ فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال[4] باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هومتصل.

فإن قيل: إن[5] ثبت هنا تعذر الاتصال فالانفصال وإلا فالاتصال وأحد النقيضين واقع[6] لا محالةَ فلا وجه للخيار.

قيل: تعارض فيه جهتان؛ جهة التعذر وعدمه فجوَّز[7] الوجهان توفيقًا.

(مِثْلَ: أَعْطَيْتُكَهُ، وَ: ضَرَبْتُكَ[8])؛ مثال: المتصل.

(وَ: أَعْطَيْتُكَ [78و/ ب] إِيَّاهُ، وَ: ضَرْبِي إِيَّاكَ)؛ مثال: المنفصل؛ فإنه اجتمع فيه[9] ضميران كلاهما غير مرفوع (65ب) لنصبهما في «أعطيتكه»، وجر الأول ونصب الثاني في «ضربيك»، وأحدُهما أعرف وهوضمير الخطاب في «أعطيتكه» وياء المتكلم في «ضربيك»، وقدَّمَ الأعرف فيهما؛ فجاز في الثاني الوجهانِ؛ الاتصالُ والانفصالُ.

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن كذلك.

---

(1) في (ي): «لتعذر».

(2) بعده في (ي): «لأنه ظن».

(3) انظر حكاية سيبويه في: شرح كتاب سيبويه للرماني (ص 617، 621)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 151)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 939)، والتذييل والتكميل له (2/ 231)، وهمع الهوامع (1/ 253).

(4) قوله: «والاتصال»، في (هـ): «فالاتصال».

(5) سقط من (ي).

(6) في (هـ): «واحد».

(7) في (ي): «فيجوز».

(8) قوله: «أعطيتكه وضربتك»، في (ي): «أعطيتك وضربيك».

(9) في (هـ): «فيها».

(فَهُوَ)؛ أي[1]: الثاني.

(مُنْفَصِلٌ): لا غير؛ **(نَحْوَ: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ»، و: «إِيَّاكَ»)**

(وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ «كَانَ» الِانْفِصَالُ)؛ نحو: «كان زيد قائمًا»، و: «كنت إياه»، والضمير للقائم[2]؛ لأنه[3] في الأصل خبر المبتدأ[4] ويجوز الاتصال؛ لأنه بعدَ دخول[5] العامل أشبه المفعول ولكن الحقيقة راجحةٌ على الشبه؛ فيختار الأول والأكثر.

(«لَوْلَا أَنْتَ» إِلَى آخِرِهَا)؛ أي: إلى: «لولا أنتن»، و: «لولا هو» إلى «لولا هن»، و: »لولا أنا» إلى «لولا نحن».

(وَعَسَيْتُ إِلَى آخِرِهَا)؛ لكون ما بعد «لولا» مبتدأ، وما بعد «عسى» فاعلًا ولا يخفى عليك حكمُهما انفصالًا واتصالًا[6].

واعلم أنه ذكر الضمير المتوسط وهوضمير المخاطب، ولوقال: «لولا أنا وعسيت إلى آخرها»[7] لكان أولى؛ لأن المتكلم مقدَّم فيدخل ما دونه في قوله إلى «آخره»[8] بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله «إلى آخرها»[9] فيقصر العبارة عن ذكرِهِ.

(وَجَاءَ لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ)؛ بالاتصال فيهما على الجرِّ في الأول بجعل «لولا» جارة في الضمير خاصة والنصب في الثاني بجمل «عسى» على «لعل» للموافقة[10] في الترجي[11] ويلزمه بيانُ متعلق الجارِّ، وهذا عند سيبويهِ ويمكن أن يكون على طريقة «بحسبك درهم» في أنه لا

---

[1] قوله: «أي» سقط من (ي).

[2] في (ب): «للقيام».

[3] قوله: «لأنه» سقط من (ي).

[4] قوله: «في الأصل خبر المبتدأ « في (ي): «خبر المبتدأ في الأصل».

[5] في (ب): «دخل».

[6] قوله: «انفصالًا واتصالًا «، في (هـ)، و(ي): «اتصالًا وانفصالًا «.

[7] قوله: «إلى آخرها» في (هـ): «الخ»، وفي (ي): «الى آخرهما».

[8] قوله: «إلى آخره» في (ي): «الخ».

[9] قوله: «إلى آخرها» في (ي): «الخ».

[10] بعده في (ب): «في».

[11] قوله: «في الترجي» في (أ)، (ب): «لترجي».

يحتاج إلى المتعلق، وأما الأخفش فجعلهما[1] مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الأول كعكسِه في «بك أنت[2]»، والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في «ضربتك أنت» ويلزمه تغيير «اثني عشر» ضميرًا فيهما[3].

(إِلَى آخِرِهِمَا)؛ يقال: «لولاك»، و: «عساك لولاكما»، و: «عساكما»[4] إلى «لولاكن»، و: «عساكن»، و: «لولاه»، و: «عساه» إلى «لولاهن»، و: «عساهن»، و: »لولاي» و: «لولانا»، و: «عساي»، و: «عسانا».

*****

---

[1] في (ي): «فيجعلهما».

[2] في (ي): «وأنت».

[3] انظر قول سيبويه والأخفش والمسألة مفصلة في: الكتاب لسيبويه (2/ 373)، والأصول في النحو(2/ 124)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 135)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (2/ 89)، والمسائل الحلبيات له (ص 38)، والمسائل العسكريات له (ص 85)، والمفصل للزمخشري (ص 174)، وشرحه لابن يعيش (2/ 341)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 473)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 185)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1651)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 245)، والتذييل والتكميل (11/ 308)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 740)، والجنى الداني له (ص 603)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 262)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 94)، وهمع الهوامع (2/ 458)، وحاشية الصبان على الأشموني (2/ 307).

[4] قوله: «وعساكما»، سقط من (ي).

[نون الوقاية]

(وَنُونُ الوِقَايَةِ): سمِّيت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل عن آخرِ[1] الجرّ.

(مَعَ اليَاءِ)؛ أي: ياء الضمير.

(لَازِمَةٌ فِي المَاضِي)؛ لصون الفعل عن الكسرة [78ظ/ب] التي هي آخر الجر المختص بالاسم، والمراد بها الكسرة التي في الآخر لزومًا بخلاف كسرة «تضربين»؛ لأنها في الوسط حكمًا، وبخلاف كسرة[2]: {لم يكن الذين كفروا} [البينة: ا]، {وقل الحق} [الكهف: 29]؛ لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضًا محضًا، ولهذا لا يعود المحذوف فيها[3] بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كـ {قولًا} [طه: 30] (166آ) و: «ضربني»[4]، ولا ضيرَ في كون «ضربني» دون {قولًا} إذا كان فوق المثالين المضروبين فاعرفْ.

وقوله:

....

إذْ ذهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي [5]

---

[1] في (ب): «أخي»، وفي (هـ): «أخ».

[2] سقط من (ب)، و(هـ).

[3] في (هـ)، و(ي): «فيهما».

[4] قوله: «وضربني» في (ب): «ضربني» بدون الواو.

[5] شطر بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج، والبيتان بتمامهما:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعديدِ الطَّيْسِ

إذْ ذهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي

وهوله في ملحقات ديوانه طبعة وليم بن الورد (ص 175)، وهوله في: لسان العرب (6/ 128) (طيس)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1/ 344)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 110)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 488)، وخزانة الأدب للبغدادي (5/ 324)، والدرر اللوامع للشنقيطي (1/ 204)، وبدون نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 119)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 221)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (2/ 32)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 323)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 19)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 136)، والتذييل والتكميل (2/ 185)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ص 99)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 304)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 60).

بترك النون بالحمل على «ليتي»[1]. وحمل[2] «دعاني ورماني» على «ضربني» طردًا للباب، أولصون الفعل عن الكسرة تقديرًا. و«عساي» محمول على «لعلي» والأكثر «عساني».
وأجاز الكوفيون في فعل التعجب ما أحسني وما أجملي[3] بترك النون[4].

فإن قيل: نون الوقاية حرف فكما[5] يصان الفعل عن آخر الجر ينبغي[6] أن يصان عنه[7] الحرف أيضًا.

قيل: كسرة نون الوقاية ليست آخر الجرِّ لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر مما[8] يكون له أول[9] بخلاف ما لودخلت آخر الفعل.

(وَفِي الْمُضَارِعِ): عطف على قوله «في الماضي».

(عَرِيًّا)؛ خاليًا ويتعلق به قولُه:

(عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ)؛ أي: نون هي الإعراب فالإضافة بمعنى «من»؛ كـ «خاتمِ فضةٍ»؛ لأن بين النون والإعراب عمومًا وخصوصًا من وجه؛ نحو: «تضربني[10] ويكرمني».

(وَأَنْتَ): الخطاب لغير معيَّنٍ[11]، وهذا عطف جملة على جملةٍ.

---

[1] حمْلُه على «ليتي» إشارة إلى قول زيد الخيل في الكتاب (2/ 370) وغيره من المصادر كما سيأتي في تخريجه قريبا وهوفيها حمل على الضرورة، وليس من سعة الكلام:

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتِي
أصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالي

[2] بعده في (ي): «نحو».

[3] في (ب): «أجمل».

[4] انظر قول الكوفيين في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 135)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 413)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2084)، والتذييل والتكميل له (10/ 246)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 488)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 339)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 102).

[5] في (ب): «فكما».

[6] في (هـ): «فينبغي».

[7] قوله: «عنه» في (هـ): «عن»، وسقط من (ي).

[8] في (ب): «كما».

[9] في (هـ): «الأول».

[10] في (هـ): «يضربني»، وفي (ي): «يضربني».

[11] قوله: «لغير معين» في (أ): «بغير تعين».

(مَعَ): ظرف زمان لـ «مخيَّر»[1].

(النُّونِ): اللام للعهد؛ أي: نون الإعراب.

(فِيْهِ)؛ أي: في المضارع صفة «النون»؛ أي: النون الحاصلة فيه.

(وَلَدُنْ): عطف على «النون»؛ أي: أنت مع لدن.

(وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)؛ وهي: «إنَّ وكأنَّ ولكنَّ».

(مُخَيَّرٌ): خبرُ[2] «أنت»؛ أي[3]: مخير بين الإتيان للمحافظة على الحركات البنائية في غير «لدن»، وعلى السكون في «لدن»، وبين الترك[4] تحرزًا عن اجتماع النونات ولوحكمًا؛ كما في «لعل» لقرب اللام من النون في المخرج والحمل على «لعنَّ وعنَّ وإنَّ» من لغاتها[5]. [79و/ب] وكما في «ليت» للحمل على أخواتِها.

لكن لَّما لم يكن في ذاتها مانعٌ وتحقق الداعي؛ وهوقصد الإبقاء على حركتها والحمل خلاف الأصل اختير فيها الإتيانُ، ولما ازداد المانع[6] في «لعل» وهوانضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه التركُ. فقوله[7]: «وأخواتها» مستثنًى منه «ليت ولعل» لعدم التخيير[8] فيهما لعدم استواء الجانبين؛ إلا أن يقال: التخيير[9] لا يوجب استواء الجانبين بل جوازُهما ورجحانُ أحدهما لا ينافي التخيير[10] باعتبار أصل الكلام؛ فيكون صورة اختيار

---

[1] في (أ)، و(ب): «بمخير».

[2] قوله: «خبر» سقط من (ب).

[3] قوله: «أنت أي» في (ب): «أي أنت»..

[4] في (ب): «التركيب».

[5] قال ابن مالك رحمه الله تعالى: «وفي لعل عَشر لغات: لعلّ، علّ، لعنّ، عن، لأنّ، أنّ، رعَنّ، رغَنّ، لغَنّ، لعلّت. فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالا لعلت. ذكرها أبوعلي في التذكرة». شرح التسهيل (2/ 46).

[6] في (ي): «مانع».

[7] في (ي): «فقولها».

[8] في (ي): «التخير».

[9] في (ي): «التخير».

[10] في (ي): «التخير».

الإتيان كما في «ليت» واختيار الترك كما في «لعل» - قسمًا[1] من صورة التخيير فلا يدل قولُه: «ويختار[2] في ليت ... وعكسها لعل» على خروجِ «ليت ولعل» من هذا الكلام.

(وَيُخْتَارُ): لحوق نون الوقاية[3].

(فِي لَيْتَ): من بين أخوات[4] «إن» استعمالًا؛ إذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف، وقال سيبويه: لا يحذف فيه إلا لضرورةِ الشعرِ؛ (66ب) نحو:

كمُنْية جابرٍ إذ قال لَيْتِي ... أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِي[5]

(وَمِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطْ): هما بمعنى «حسب» فيختار الإتيان فيهما[6]؛ فيقال: «مني وعني وقدني وقطني» بمعنى[7]: «كفاني» للمحافظة على السكون اللازم الذي هوالأصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسًا على لحوق الساكن الظاهر؛ نحو: «مَنِ ابنُكَ»، و: «مَنَ الرَّجُلُ».

(وَعَكْسُهَا)؛ أي: عكس «ليت»[8].

(لَعَلَّ)؛ أي[9]: يختار فيها تركها لثقل التضعيف وكثرة الحروف، ويحل كـ «لعل» لكراهة لام ساكنة قبل النونِ.

---

[1] في (هـ، وي): «قسمان»، وهوتحريف؛ إذ وجه الكلام: «فيكون صورة ... قسمًا».

[2] بعده في (ب): «لحوق نون الوقاية».

[3] قوله: «وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام ويختار لحوق نون الوقاية» سقط من (ب).

[4] في (ي): «أخواتها».

[5] البيت من بحر الوافر، وهولزيد الخيل في ديوانه (ص 87)، وهوله في الكتاب (2/ 370)، وشرحه للسيرافي (3/ 131)، والمفصل للزمخشري (ص 177)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 136)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 488)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1/ 320)، وهوبلا نسبة في: الأصول في النحو(2/ 122)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 221)، والبديع في علم العربية (1/ 536)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 435)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2413)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 100).

[6] سقط من (هـ)، وفي (ي): «فيها».

[7] قوله: «حسب فيختار الإتيان فيهما فيقال مني وعني وقدني وقطني بمعنى» سقط من (ب).

[8] بعده في (ي): «مبتدأ».

[9] بعده في (ي): «خبر».

[ضَمِيرُ الفَصْلِ]

(وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ): ظرف يتوسط.

(المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ)؛ فإن قلت: يلزم في المبتدأ والخبر الجمعُ بين الحقيقة والمجاز؛ فيقال ذلك جائز عند المصنف باختلاف الجهة أويحمل[1] الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند إليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة، أويراد بالمبتدأ جزء[2] الأول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني، ولنحوذلك مما يصح. أويقال: المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط؛ كما يقال: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه.

(قَبْلَ): صفة «المبتدأ [79 ظ/ ب] والخبر»، أوظرف «يتوسط»؛ أي: قبل دخول

(العَوَامِلِ): اللفظية؛ من نحو: «كان وإن وعلمت» وأخواتها وفروعها؛ مثاله: «زيد هوالقائم[3]».

(وَبَعْدَهَا)؛ أي: وبعد العواملِ.

(صِيْغَةُ): ضمير

(مَرْفُوعٍ): إنما لم[4] يقل ضمير مرفوع لمكان[5] الاختلاف في كونه ضميرًا ولا[6] يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع

(مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ)؛ إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا[7] وتكلمًا وخطابًا وغيبة.

(لِلمُبْتَدَإِ)؛ لكونه[8] عبارة عنه، ومن الواجب المطابقة بين العائدِ والمعاد؛ مثال ما بعد العوامل؛ نحو: {كنت أنت الرقيب} [المائدة: 117]، و: {إنه هوالغفور الرحيم} [يوسف: 98]، و: «علمته هوالقائم»، و: «ما زيد هوالكريم».

---

[1] في (هـ): «بحمل».

[2] في (هـ)، و(ي): «الجزء».

[3] في (ي): «العالم».

[4] قوله: «لم» سقط من (ب).

[5] في (أ)، و(ب): «لكان».

[6] قوله: «لا» سقط من (أ)، (ي).

[7] قوله: «تأنيثًا» سقط من (ي).

[8] في(أ)، و(ب): «لكون».

(يُسَمَّى فَصْلًا): الجملة صفة أخرى، وهذا عند البصريين، والكوفيون يسمونه عمادًا لأنه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت. وقال الخليل وسيبويه: يسمَّى فصلًا لفصله[1] بين ما قبله وما بعده؛ ببيان أن ما بعده ليس في خبر[2] الأول وليس من صفاته ومتمماته، والمتأخرون قالوا: سمي[3] فصلًا لأنه يفصل؛ أي يفرق بين الخبر والنعت ومآل[4] الوجهين واحد والفرق في العبارة[5].

(لِيَفْصِلَ): حقيقة فيما يلتبسان، أوحكمًا في ما لا لبس[6] لمكان الحمل على صورة اللبس واللام علة التوسط لا التسمية؛ لأن هذا (167أ) الغرض لا يحصل بالتسميةِ.

(بَيْنَ): ظرف «يفصل».

(كَوْنِهِ): الضمير عائد إلى الخبر، وإن كان المذكور سابقًا كلا الجزئين لتعينه بالقرينة[7]؛ إذ هوالمتعيِّن لصلاحية النعت أوإلى كون ما بعدَه.

(نَعْتًا وَ[8]خَبَرًا): ثم اتسع فيه[9] فيدخل حيث لا لبس، وذلك عند اختلاف الإعراب وكون المبتدأ ضميرًا، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس، وكما أنَّ الضمير يفصلُ كذلك يفيد ضربًا من التأكيد. وقوله «نعتًا» حالٌ أوخبر[10].

---

[1] في(أ)، (ب): «لفصل»، وفي (ي): «ليفصل»، والمثبت من (هـ).

[2] في(هـ)، و(ي): «حيز».

[3] في (هـ): «يسمى».

[4] في (ب): «فقال».

[5] المسألة من مسائل النحوالخلافية؛ انظرها في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 125)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب (ص 283)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 578)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (1/ 496)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 328)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (2/ 553)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 811)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 65)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 258)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 951)، والتذييل والتكميل له (2/ 285)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 565)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 357)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 128)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 314)، وهمع الهوامع (1/ 275).

[6] في (ي) «يلتبس».

[7] قوله: «لتعينه بالقرينة «، في (ي) «لتعين القرينة «.

[8] في (ب): «أو».

[9] قوله: «فيه» سقط من (ي)

[10] في (ي): «للكون».

(وَشَرْطُهُ)؛ أي: شرط هذا التوسط، أوشرط الفصل، أوشرط المذكور من الصيغة.

(أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً، أَوْ: «أَفْعَلُ مِنْ كَذَا»)؛ [80و/ ب] لأن الفصل إنما يحتاج إليه في[1] المعرفة و«أفعل من» ملحقٌ بالمعرفة لامتناع اللامِ.

(مِثْلَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَأَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو»): ذكر[2] مثال «أفعل من» بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لأصالتهما واستغنائهما عن المثال لكثرتهما و[3] بخلاف الفرعين[4]، وأجاز المازنيُّ[5]: وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع[6] دخول اللام، ولقوله تعالى: {ومكر أولئك هويبور} [فاطر: 10] وفيه: أنه[7] لا يتعين في الآية كونه فصلًا لاحتمال أن يكون مبتدأ أوتأكيدًا[8]؛ كما في قوله تعالى: {إنه هوأضحك وأبكى} [النجم: 43][9].

---

[1] بعده في (أ): «ذكر».

[2] في (هـ): «وذكر».

[3] سقط من (هـ)، و(ي).

[4] في (ي): «الفرعتين».

[5] هو: أبوعثمان بكر بن محمد بن عثمان – وقيل: بقية، وقيل: عدي – بن حبيب المازني البصري النحوي؛ كان إمام عصره في النحووالأدب، وأخذ الأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي الأنصاري وغيرهم، وأخذ عنه أبوالعباس المبرد وبه انتفع وله عنه روايات كثيرة؛ روي عنه الهذلي قراءة أبي عمروعن سيبويه ويونس وروي عنه القراءة المبرد، وله من التصانيف كتاب ما تلحن في العامة وكتاب التصريف وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الديباج عللًا خلاف كتاب أبي عبيدة توفي عام (249 هـ). انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ص 87)، وتاريخ بغداد للخطيب (7/ 93)، ونزهة الألباء للأنباري (ص 124)، ومعجم الأدباء لياقوت (7/ 107)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (1/ 246)، غاية النهاية (1/ 162)، وبغية الوعاة (ص 202).

[6] في (ي): «في امتناع».

[7] في (أ)، و(ب): «لأنه».

[8] قوله: «مبتدأ أوتأكيدًا»، في (ي): تأكيدًا أومبتدأ .

[9] انظر الكلام مفصلًا في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 125)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب (ص 283)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 578)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (1/ 496)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 328)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 811)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 65)، والكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (1/ 258)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 951)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 565)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 357)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 128)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 314)، وهمع الهوامع (1/ 275).

(وَلَا مَوضَعَ[1] لَهُ)؛ أي: لا محل لضمير الفصل من الإعراب، وقوله: «له» ظرف مستقر خبر خبر «لا».

(عِنْدَ الخَلِيلِ)؛ لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل، ويستبعد[2] الخليل إلغاء الاسم[3]. وقوله «عند الخليل» خبر «لا»، أويتعلق بقوله «له»؛ لكونه ظرفًا مستقرًا، أويتعلق بمعنى النفي.

(وَبَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُهُ)؛ أي: ضمير الفصل.

(مُبْتَدَأً وَ): يجعلون الجملة خبرًا لمبتدأ[4] الأول

(وَمَا بَعْدَهُ): بالنصب[5] عطف على ثاني مفعولي «يجعله»، أوعطف على أول مفعولي[6] «يجعله».

(خَبَرُهُ)؛ فلا ينصب في: {كنت أنت الرقيب} [المائدة: 117]، و: «علمت زيدًا هوالمنطلق». وقوله «خبره» يحتمل أن يكون مرفوعًا خبرًا لما قبله والجملة حالًا، وبعض العرب يجعله تأكيدًا لَما قبله ودخول اللام الممنوع دخولها على التأكيد يمنع ذلك، وبعضهم يجعله تابعًا لما بعده وذلك ليس بمعهود في كلامهم أصلًا على أنه ينتقض بـ {كنت أنت الرقيب}.

*****

---

[1] بعده في (ي): «اسم لا ».

[2] في(ي): «واستبعد».

[3] ما نسبه للخليل هنا هوقول البصريين؛ ولعله نسبه للخليل؛ إذ إنه رأس المدرسة البصرية وعبقريها الأكبر؛ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 578) [م: 100].

[4] قوله: «خبرًا لمبتدأ»، في (هـ): «خبر المبتدأ».

[5] في (ي):»والنصب».

[6] في(ي): «مفعول».

[ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ]

(وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الجُمْلَةِ)؛ قيل: قوله «قبل» حشووالغرض يحصل بأن يقول «ويتقدم الجملة»؛ إلا أن يقال هومن باب {أسرى بعبده ليلًا} [الإسراء: 1]؛ أي: يقع قبل الجملة أو[1] التصريح بلفظ «قبل» لتأكيد التقدم؛ لأن تقدُّمَ الضمير (67ب) على معاده[2] غير ظاهر؛ فبالحري أن يؤكد[3].

(ضَمِيرُ[4] غَائِبٍ يُسَمَّى): صفة الضمير

(ضَمِيرَ الشَّأْنِ[5])؛ إذا كان مذكرًا.

(وَالقِصَّةِ)؛ إذا كان مؤنثًا، وهويعود [80ظ/ ب] إلى ما في الذهن من شأن وقصة[6]، ويختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنثٌ لقصد المطابقة؛ نحو: {فإنها لا تعمى الأبصار} [الحج: 46].

(يُفَسَّرُ): ذلك الضمير لإبهامه، وهوأيضًا صفة «ضمير غائب».

(بِالجُمْلَةِ)؛ إنما[7] وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن؛ لأن عود ضمير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من مظان التقدير.

(بَعْدَهُ)؛ أي: الواقعة بعد ذلك الضمير لأن القصة والشأن لا يكونان مفردين. والفراء يجوِّز تفسيره بالمفرد المؤول بالجملة؛ نحو: «كان قائمًا الزيدان»[8].

---

[1] في (هـ): «و»، وفي (ي): «إذ».

[2] قوله: «معاده» في (أ)، و(ب): «ما عداه».

[3] انظر: البديع في علم العربية (1/ 124)، وتوجيه اللمع (ص 616)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (7/ 260)، والفصول المفيدة في الواوالمزيدة للعلائي (ص 139)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 230)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 588)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 638)، وهمع الهوامع (2/ 138)، وحاشية الصبان على الأشموني (2/ 188).

[4] بعده في (ي): «فاعل يتقدم».

[5] بعده في (ي): «مفعول ثان».

[6] في (هـ): «والقصة».

[7] في (ي): «وإنما».

[8] انظر رأي الفراء في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 349)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 336)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 394)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 465)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 948)، والتذييل والتكميل له (2/ 275)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1113)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 588).

وقوله «بعده» مستدرك بقوله «ويتقدم قبل الجملة»، لكنه ذكره لمكان التأكيد لما مرّ.

(وَيَكُونُ): ذلك الضمير

(مُنْفَصِلًا وَ[1] **مُتَّصِلًا)**: تقسيم لضمير الشأن والقصة.

(مُسْتَتِرًا): تقسيم للمتصل.

(وَبَارِزًا)؛ أي: غير مستتر.

(عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ)؛ فإن[2] كان عامله معنويًا بأن كان مبتدأ كان منفصلًا، وإن كان لفظيًا يصلح لاستتار الضمير كان مستترًا وإلا كانَ بارزًا.

(مِثْلَ: هُوَ)؛ أي: الشأن؛ مثال المنفصل

(زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ: كَانَ)؛ أي: الشأن مثال المتصل المستتر[3].

(زَيْدٌ قَائِمٌ): وإنه مثال المتصل البارز: «زيد قائم» وكذلك نحو:

إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَجِدْ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ[4]

(وَحَذْفُهُ)؛ أي: حذف ضمير الشأن حال كونه[5]

---

[1] في (ي): «أو».

[2] في (ي): «إن».

[3] قوله: «المتصل المستتر» في (أ): «المتصلة المستترة».

[4] البيت من بحر الخفيف للأخطل في شرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 918)، وخزانة الأدب للبغدادي (1/ 457)، والدرر اللوامع للشنقيطي (2/ 179)، وبلا نسبة في: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري (ص 555)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 273)، وأمالي ابن الشجري طبعة الطناحي (2/ 19)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 337)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 158)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 442)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 260)، وارتشاف الضرب (2/ 947)، ومغني اللبيب (ص 56).

وأمّا ألفاظه ومعانيه؛ فقال البغدادي في لفظ جامع: «الكنيسة هنا متعبد النصارى وأصله متعبد اليهود معرب «كنشت» بالفارسية والجآذر جمع جؤذر وهوولد البقرة بضم الذال المعجمة وحكى الكوفيون فتحها أيضا وسردوا ألفاظا كثيرة على فعلل بضم الأول وفتح الثالث منها جؤذر وبرقع وطحلب و»جخدب وضفدع»، والبصريون لا يعرفون فيها إلا ضم الثالث والظباء الغزلان الواحد ظبية يقول من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى وأشباه الظباء من نسائهم فكنى عن الصبيان بالجآذر وعن النساء بالظباء وقال اللخمي: ويحتمل أن يريد الصور التي يصورونها فيها؛ لأن كنائس الروم قل أن تخلومن الصور شبيهة بالجآذر والغزلان». انظر: خزانة الأدب (1/ 458).

[5] قوله: «كونه» سقط من (ب).

(منصوبًا ضعيفٌ)؛ أي: جائز مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال الخبر كلامًا وعدم الرابطة فيه، **وفيه**: أن قد يقوم الدليل عليه وهورفعٌ «زيد قائم» والجواز[1] لكونه على صورةِ الفضلات.

(إلَّا مَعَ «أنْ» إذا خُفِّفَتْ): مستثنى مفرغ؛ أي: ضعيف مع كل عامل إلا مع «أن» إذا خففت، و»إذا» ظرف لمعنى[2] المقارنة، أولمعنى الاستثناء؛ أي: إلا مقترنًا بأن وقت تخفيفها أومستثنى وقت تخفيفها.

(فَإنَّه لَازِمٌ)؛ أي[3]: فإن حذفه معها لازم. أما القول بوجوده فلكون[4] «أن» عاملة اعتبارًا لقوة[5] شبهها بالفعل، وأما امتناع التلفظ به فلكون ملغاةً صورة عملًا بالتخفيف وتغير[6] الصورةِ.

*****

---

[1] في (ب): «الجواب».

[2] في (هـ): «بمعنى».

[3] قوله: «أي» سقط من (ي).

[4] بعده في (ي)،: «أي».

[5] قوله: «اعتبارًا لقوة «، في (هـ)،و(ي): «اعتبار القوة «.

[6] في (ي):»وتغيير».

[باب أسماء الإشارة]

(أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ)؛ [81و/ب] (168أ) **فإن قيل**: إن أُريد الإشارةُ الاصطلاحية لزِم تعريفُ الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ إذِ الإشارةُ في المحدود اصطلاحية وإن أُريد الإشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغائب والمعهود وغيرهما.

قيل: المراد الأول والتعريف لفظي؛ أي: تعريف لفظٍ بلفظ أجلى منه، أو[1] يقال الإشارة في المحدود لغوية في الأصل صارت هي جزء المحدود والمحدود أسماء الإشارة لا الإشارة. أوالمراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فإنه وإن وضع للإشارة إلى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر، أوالمراد إشارة حسية؛ فلا يرد ضمير الغائب ونحوه، ويرد عليه؛ نحو: {ذلكم الله} [الشورى: 10]، وأجيب بأنه على التجوُّز[2].

(وَهِيَ): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: وهي **(خَمْسَةٌ)**: والجملة بعده مبنية.

(ذَا): يحتمل أن يكون خبرًا بحذف[3] المعطوف؛ أي: «وهي ذا وأخواته»، وقوله:

(لِلْمُذَكَّرِ): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهوللمذكر ولمثناه كذا، أو[4] هوخبر «ذا» والجملة خبر الأول، [ويحتمل أن يكون مبتدأ ثانيًا، وقوله للمذكر خبرا والجملة خبر مبتدأ الأول][5]، والضمير محذوف؛ أي «ذا» منها للمذكر، [ولمثناه كذا. ويحتمل أن يكون قوله «للمذكر» صفة «ذا» وهومبتدأ محذوف الخبر؛ أي: منها «ذا» للمذكر والجملة خبر هي][1]؛ قال ابنُ

---

[1] في (ب): «أن».

[2] انظر الكلام تفصيلًا في: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 363)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 248)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 134)، والتذييل والتكميل (3/ 207)، ومغني اللبيب (ص 743)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 812)، وهمع الهوامع (1/ 303).

[3] في (ب): «خبر الحذف».

[4] في (هـ): «و».

[5] قوله: «ويحتمل أن يكون مبتدأ ثانيا، وقوله للمذكر خبرا والجملة خبر مبتدأ الأول» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[1] قوله: «ولمثناه كذا ويحتمل أن يكون قوله للمذكر صفة ذا وهومبتدأ محذوف الخبر أي منها ذا للمذكر والجملة خبر هي» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

يعيش: «يمكن أن يكون ذا كلمة ثنائية كـ «هو» و: «هي» و: «من» و: «ما»؛ فلا يحتاج إلى بيان أصلٍ وغلبة أحكام[1] الأسماء المتمكنة[2] تمنعه»[3].

وقيل: أصله «ذو» وحذفت[4] الواو[5] اعتباطًا وقلبت[6] الأولى ألفًا، وبني لمشابهة الحروف[7] في الافتقار؛ فذهب التنوين للبناء فصار «ذا»، **وفيه**: أنه يقتضي أن يكون تثنية[8] «ذو»، و: «ذووان» كـ «عصوان»، **وفيه أنه**: لم يقل ذلك فرقًا بين المتمكن وغيره. وقيل أصله «ذيي» بيائين. وقيل: أصله «ذوي»، وقيل: اسم الإشارة الذال والألف زائدةٌ، وقال الأخفش: «أصله ذي مع التشديد»[9].

(وَلِمُثَنَّاهُ)؛ من حذف الموصول أي والذي لمثناه «ذان وذين» بدلان.

---

[1] في (ي): «الأحكام».

[2] بعده في (ب): «حينئذ».

[3] انظر قول ابن يعيش وقد تقدمت ترجمته قريبًا في: شرح المفصل (2/ 352)، وفيه مزيد بيان على النحو التالي: ««ذا» إشارة إلى مذكر، وهو ثلاثي، ووزنه «فعل» ساكن العين محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعف الياء من باب «حييت»، و«عييت». هذا مذهب البصريين، قالوا: أصله: «ذي» على لفظ «حي»، و«عي»، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي «ذي» ساكن الياء، فقلبت ياؤه ألفا، لئلا يشبه الأدوات، نحو: «كي»، و«أي». فإن قيل: فمن أين زعمتم أن ألفه منقلبة عن ياء؟ وهلا كانت أصلا، لبعدها من التمكن، وعدم اشتقاقها كما قلتم ذلك في ألف «متى» و«لدى»، و«إذا» ونحوها من الأسماء غير المتمكنة. فالجواب: أنهم قد قالوا في «ذا»: «ذا»، فأمالوها، حكاه سيبويه، فدل أنها من الياء. وذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب «شويت»، و«لويت» أكثر من باب «حييت» و«عييت». والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها. فإن قيل: ولم حكمتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة؟ وهلا كانت ثنائية كـ «من»، و«كم». قيل: لأن «ذا» اسم منفصل قائم بنفسه، قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة، نحو وصفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة، حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة».

[4] قوله: «ذووحذفت»، في (ي): «ذووفحذفت».

[5] بعده في (ي): «الثانية».

[6] بعده في (ي): «الواو».

[7] في (ي): «الحرف».

[8] في (هـ): «تثنيته».

[9] المسألة خلافية، وهي مما تعددت فيها الأقوال، انظرها تفصيلًا في: المقتضب للمبرد (3/ 55)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 42)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 551) [م: 95]، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 235)، وشرح المفصل (2/ 352)، وشرح الرضي (3/ 12)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 23)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 652)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 400)، وهمع الهوامع (1/ 320).

(ذَانِ)؛ وهي صيغةٌ مرتجلةٌ للمثنى المرفوع غيرُ مبنية [81ظ/ ب] على الواحد.
(وَذَيْنِ)؛ وهي صيغةٌ[1] مرتجلةٌ للمثنى المنصوب؛ كـ «إنا وإياك»، وإلا لقيل: «ذيان أوذووان»؛ كـ «عصوان ورحيان» فالأكثرون على بنائِهما لقيام العلة وهي مشابهتُهما الحرفَ في الاحتياجِ. وقيل: معربٌ لاختلاف الآخر[2] بالعوامل[3]، وبناء الواحد وبناء[4] الجمع شاهدًا صدقٍ على بنائه، وعدم إضافة الاختلاف إلى العامل يجعله بناءً على الوضع كاختلاف صيغ الضمير[5]، وهكذا القول في (68ب) «اللذان واللذين»، وعن أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ[6]: أن المثنى مطلقًا مبنيٌّ لتضمنه معنى واوالعطف؛ إذ أصل «زيدان»: «زيد وزيد».
(وَلِلْمُؤَنَّثِ: تا): بقلب الذال تاءً، وذلك لأن التاء والياء[7] قد يكونان[8] للتأنيثِ؛ كـ «ضاربة وتضربين».
(وَتي)؛ بالجمع بين القلبين[9].
(وَتِهْ وَذِهْ)؛ بقلب[1] ألفهما هاءً[2].

---

[1] قوله: «صيغة « ليس في (أ)، (ب).

[2] قوله: «الآخر» سقط من (ب).

[3] في (أ)، (ي): «بالعامل»، وقوله: «لاختلاف الآخر بالعامل»، في(هـ): «للاختلاف بالعوامل»

[4] قوله: «وبناء» ليس في (هـ)، و(ي).

[5] في (ي): «الضمائر».

[6] هو: إبراهيم بن السري بن سهل. النحوي، اللغوي، المفسر. أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وقال ابن خلكان: كان من أهل العلم والأدب والدين المتين. أخذ الأدب عن المبرد وثعلب، وكان يخرط الزّجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه، واختص بصحبة الوزير عبيد الله بن سليمان، وعلم ولده القاسم الأدب، ولما استوزر القاسم أفاد بطريقته مالاً جزيلاً، وكان عزيزًا على المعتضد؛ له رزق في الفقهاء، ورزق في العلماء، ورزق في الندماء. من تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، الأمالي. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 81)، وتاريخ بغداد (6/ 89)، وفيات الأعيان (1/ 31)، شذرات الذهب (2/ 592).

[7] قوله: «والياء» سقط من (ب).

[8] في (أ)، (ب)، (هـ): «يكون»، والمثبت من (ي).

[9] في (ي): «العلتين».

[1] في (ي): «تقلب».

[2] في (ي): «حاء».

(وَذِهِي وَتُهِي)؛ بالجمع بين البدلين.

(وَلِمُثَنَّاهُ)؛ أي: لمثنى المؤنث

(تَانِ وَتَيْنِ)؛ على الخلاف المذكور في «ذان وذين».

(وَلِجَمْعِهِمَا)؛ أي» المذكر والمؤنث.

(أُولَاءِ)؛ عاقلًا كان[1] أوغيرَه.

(مَدًّا وَقَصْرًا)؛ أي: سواء كان ممدودًا أومقصورًا، وقد ينون مكسورًا؛ كـ «صهٍ»، وإن كان «أولاء» معرفة لإفادة[2] البعد، وتنزيله بالبعد منزلة النكرة. **واعلم أنه**: إذا كان مقصورًا يكتب بالياء.

(وَيَلْحَقُهَا)[3]؛ أي: أسماء الإشارة.

(حَرْفُ التَّنْبِيهِ)؛ يعني: «ها».

(وَيَتَّصِلُ بِهَا)؛ أي: بأسماء الإشارة.

(حَرْفُ الخِطَابِ): والدليل على حرفيَّتِه امتناعُ وقوع الظاهر في[4] موقعِه. **وفيه**: أن ضمير **«أفعل»** كذلك، وفيه: أنه وجد فيه دليل الاسمية؛ وهوالإسناد إليه[5].

(وَهِي)؛ أي: حروف[6] الخطاب.

(خَمْسَةٌ): والقياس يقتضي[7] ستةً، لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسةً، والحرف يذكر ويؤنث وهنا[8] اعتبر التذكير[9] ولذا أنث العددَ.

(فَيَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ)؛ بضرب أسماء[1] الإشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة.

---

[1] **قوله: «كان» سقط من (هـ)**

[2] **في (هـ): «لأفاد».**

[3] **في (ي): «وتلحقها».**

[4] **قوله: «في» سقط من(ي).**

[5] **قوله: «إليه» سقط من(ي).**

[6] **في (ي): «حرف».**

[7] **قوله: «يقتضي» سقط من(ي).**

[8] **في (هـ): «وههنا».**

[9] **في (ي): «والتأنيث».**

[1] **في (ي): «الأسماء».**

(وَهِيَ)؛ أي: تلك الخمسة والعشرون.

(ذَاكَ): وما سواه إلى «ذاكن»؛ فيكون إلى إسقاطيه فلا يخرج[1] ما بعدَها.

(وَذَانِكَ)[2]: وما سواه

(إِلَى ذَانِكُنَّ وَكَذَلِكَ[3] **البَوَاقِي)**؛ وهي: «تاك وتيك» إلى: «تاكن وتيكن» وكذلك أخواتها [82و/ ب]، و: «أولئك» إلى «أولئكن». والجملة عطف على جملة «وهي ذاك إلخ»، ولمَّا رأى المصنف كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال «ذا» مكان أخويه وبالعكس = لم يتخذ[4] مذهبًا وأحال إلى غيره؛ فقال:

(وَيُقَالُ «ذَا» لِلْقَرِيبِ، وَ: «ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ، وَ: «ذَاكَ» لِلْمُتَوَسِّطِ): والظاهر ذكره في الوسط إلا أنه أخَّر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين.

(وَتِلْكَ): مبتدأ

(وَذَانِكَ وَتَانِكَ): النون فيهما بدل من اللام عند المبرِّد، وعوض عن[5] ألف واحدة عند غيره[6].

(مُشَدَّدَتَيْنِ): حال من «ذانك وتانك «المحكوم عليها بالمماثلة؛ فيكونان فاعلين معنًى، **وفيه أن**: الحال لا يتقدم[1] على العامل المعنوي، ويجوز أن يكون التقدير: إنْ كانتا مشددتين (169أ).

---

[1] في (ي): «يحرج»

[2] قوله: «وما سواه إلى ذاكن فيكون إلى إسقاطيه فلا يخرج ما بعدها وذانك» سقط من (ب).

[3] في (ي): «وكذا».

[4] في (ي): «يتخذه».

[5] قوله: «عن» سقط من (ب).

[6] انظر قول المبرد في: المقتضب (3/ 275)، وانظر المسألة بتمامها بين المبرد وغيره في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 128)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 61)، والبديع في علم العربية (2/ 39)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 363)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 202)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 240)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 262)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 975)، والتذييل والتكميل (1/ 249)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 414)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 316)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 151)، وهمع الهوامع (1/ 294).

[1] في(هـ): «تتقدم».

(وَأُولَئِكَ مِثْلَ ذَلِكَ): في إفادة البعد خبر «تلك»، وقال الأندلسي»[1]: لا فرق بين تشديدِ النونِ وتخفيفها؛ قربًا وبعدًا. والنحاة فرقوا وذلك عند المبَرِّدِ، و: «أولئك» مثل «ذلك» في إفادة البعدِ[2].

(وَأَمَّا ثَم»[3] وَهُنَا وَهَهُنَا[4])؛ بفتح الهاء وتشديد النون؛ وهوالأكثر وجاء كسر[5] الهاء أيضًا.

(فَلِلْمَكَانِ)؛ أي[6]: فللإشارةِ إلى المكان.

(خَاصَّةً)؛ أي: أخصه خصوصًا، والجملة مؤكدة. وأما قولهم: «قال كذا»، و: «من ثم[7] قيل كذا» - فللإشارةِ إلى المكانِ الاعتباريِّ.

*****

---

[1] تقدمت ترجمته والتنبيه عليه؛ وأنّه علم الدين اللورقي شارح المفصل، وانظر قوله في: شرح الرضي على الكافية (2/ 482).

[2] كذا بهذا التكرار في قوله: «و: «أولئك» مثل «ذلك» في إفادة البعدِ» في نسخ الكتاب، ووجه النص كما في شرح الرضي (2/ 482): «النحاة فرقوا بينهما، وذلك بناء على مذهب المبرد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنيين: بلفظ واحد، وفي جمعهما: أولاء وأولى ثم: أولئك وأولاك، ثم أولا لك وأولاء بالتنوين، كما ذكرنا أن التنوين كاللام في إفادة البعد». اهـ

[3] في (أ)، (ب)، (ي): «ثمة» بالتاء، والمثبت من (هـ)، وهوالموافق لما في الكافية (ص 34).

[4] في (ي): «هنا».

[5] في (ب): «بكسر».

[6] قوله: «أي» سقط من (ب).

[7] في (ي): «ثمة».

[بابُ الموصول]

(المَوصُولُ): وبني الموصول؛ حيث يفتقر إلى الصلة فأشبه الحرف في الافتقار.

(مَا): موصولٌ أوموصوف[1].

(لَا يَتِمُّ جُزْءًا[2])؛ أي: مبتدأ، أوخبرًا، أوفاعلًا، أومفعولًا، أولحوذلك وجزءُ تمييز؛ أي: لا يتم جزئية، أوحال أي لا يتم حال كونه جزءًا[3] من التراكيب[4].

(إلَّا بِصِلَةٍ)؛ **فإن قلت**: إن أُريد بالصلةِ اللغويةَ لا يتم الحد ويلزم الإجمال والإشكال في الحد، وإن أريد الاصطلاحيةَ فإما أن يؤخذ الموصول في تعريفها أولًا[5] وعلى الأول يلزم الدورُ وعلى الثاني يلزم أن يسمَّى كل جملة خبرية صلةً وليس كذلك. قال المصنف: أريد بالصلة اللغويةَ؛ فلا يلزم تعريفُ الشيء بنفسه؛ إذِ المراد بالموصول[6] الاصطلاحي. **وفيه أنه**: لولم يرد [82ظ/ ب] الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على أنه قال بعد ذلك: إنما قلت «بصلة» ولم يقل بجملة جريًا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه.

قلت: الظاهر أنه ليس تعريف الموصول باعتبار أخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هومن باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحدود حتى يلزم الدور؛ كما يقال: «العالم من قام به العلم»، ثم يقال العلم صفة يتجلى به[7] المذكور لمن قامت هي به[8]. **فإن قيل**: الموصول كما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلةً إلا

---

[1] قوله: «موصول أوموصوف «، في (ي): «موصولة أوموصوفة»، وبعده: «أي كلمة أواسم».

[2] في (أ)، (ب)، (ي): «جزء» بالتاء، والمثبت من (هـ)، وهوالموافق لما في الكافية (ص 34).

[3] في (ب): «التركيب».

[4] في (ب): «التركيب».

[5] في (هـ): «أولا».

[6] في (ب): «بالموصوف».

[7] في (ي) : «بها».

[8] وهودوري؛ كما يقول نجم الدين الطوفي: «لأن العالِم من قام به العلم، فيصير التقدير: العلم: ما أوجب لمن قام به أن يقوم به العلم» لبيان التعريف بالدور هنا انظر: التلخيص في أصول الفقه للجويني (1/ 184)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (1/ 57)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي (2/ 386)، ونفائس الأصول في شرح المحصول له (1/ 124)، ونهاية الأصول في دراية الأصول للأرموي (1/ 183)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (1/ 169)، والإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي وابنه التاج (3/ 33).

بها[1]؛ فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء أعم من الركن فيتناول الفضلة؛ لأنها أيضًا جزء الكلام وإن لم يكن ركنًا يفوت الكلام بفوته، ولوقال: ما[2] لا يتم جزء إلا بجملة خبرية وضمير له[3] لكان أحصرَ وأوضحَ لكنه سلك طريق الإجمال والتفصيل، وذلك[4] من باب البلاغة، أوقصد بيان الاسم[5] المصطلح عليه لتلك الجملة، وذلك الضمير[6].

(وَعَائِدٍ): احتراز عن نحو«حيث»؛ فإنه لا يتم جزء إلا بصلة بعدَها (69ب) لكنها لا يحتاج إلى العائد، وفيه أنه: إذا أريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لإخراجه إلى قيد آخر لأن جملتها لا تسمَّى صلةً اصطلاحًا، ولوأريد بها الكلمة كان قوله «وعائد»[7] احتراز عن الموصول الحرفي.

(وَصِلَتُهُ)؛ أي: الموصول.

---

[1] في (هـ)، و(ي): «بهما».

[2] قوله: «ما» سقط من (ب).

[3] قوله: «له» سقط من (هـ).

[4] قوله: «وذلك» في (هـ): «وبعد ذلك».

[5] قوله: «الاسم» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[6] قال ابن الحاجب في شرح الكافية؛ فيما نقله عنه الرضي في شرحه (3/ 5): «ليس قولنا: الموصول ما لا يتم جزءا إلا بصلة، من قبيل: العالم من قام به العلم، أي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك محال، وذلك، أن المجهول في قولك (العالم): ماهية العلم لا كونه ذا علم، إذ كل أحد يعلم أن الفاعل: ذوالفاعل: ذوالفعل، فلوبين العلم في الحد وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية، لتم الحد، وكذلك ههنا، كل أحد يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الأشكال في ماهية الصلة، أي شيء هي ؟ فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء إلا هو، فقال المصنف: إنما قلت إنه ليس من هذا الباب، لأن المراد بالموصول: الموصول في الاصطلاح، لا في اللغة، ثم قال: إنما قلت (بصلة)، ولم أقل بجملة، ولم أقل بجملة، جريا على اصطلاحهم، فعلى هذا، وقع فيما فر منه، لأن معنى كلامه، إذن، أن الموصول في الاصطلاح هوالمحتاج إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة، شيء واحد، ثم قال: وفسرت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الأشكال، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالا من دون التفسير، قال: ولوجعل موضع (بصلة): بجملة، لارتفع الأشكال، وهذا حق، قوله: (يتم جزءا) أي يصير جزء الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، - وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أن الموصول هوالذي لوأردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد».

[7] في (أ)، (ب)، (ي): «وعائدًا»، والمثبت من (هـ).

(جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ): معلومة للمخاطب.

فإن قيل: الموصول معرفة فكيف يبيّن[1] بالجملةِ؛ وهي نكرة؟

قيل: لا ضيرَ فيه[2]؛ إذ قد[3] يفيد النكرة ما لا تفيده[4] المعرفة.

(وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ لَهُ)؛ أي: وعائد الموصول ضمير للموصول.

(وَصِلَةُ الألِفِ وَاللَّامِ)؛ وهما[5] من «الذي والتي» صارتا بمعناهما للتخفيف.

(اسْمُ فَاعِلٍ أومَفْعُولٍ)؛ بمعنى الفعل لأن اللام الموصولة تشبه[6] اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان[7] جملة معنًى مفردًا[8] صورة عملًا بالحقيقة والشبه جميعًا. **واعلم أنَّ**: إعراب الصلة بالموصول[9] كإعراب ما بعد «إلا» بإعراب «إلا»[10].

(وَهِيَ)؛ أي: الموصولات.

(الَّذِي): للمفرد المذكر.

(وَالَّتِي): للمفرد المؤنث.

(وَاللَّذَانِ)؛ لمثنى المذكر.

(وَاللَّتَانِ)؛ لمثنى المؤنث

(بِالألِفِ)؛ رفعًا [83و/ ب].

(وَاليَاءِ)؛ نصبًا وجرًا

(وَالأُولَى وَاللَّذِينِ): كلاهما لجمع[11] المذكر.

---

[1] في (ي): «تبين».

[2] قوله: «فيه»، في (هـ): «في ذلك».

[3] قوله: «قد» سقط من (ب).

[4] في(هـ)، (ي): «يفيده».

[5] في (أ)، (ب): «وهي».

[6] في (أ)، (ب): «يشبه»، وفي (ي): «بشبه»، والمثبت من (هـ).

[7] في (ب)، و(هـ): «كانت».

[8] في (هـ): «ومفردا».

[9] في (ي): «والموصول».

[10] قوله:»بإعراب إلا»، سقط من (ي).

[11] في (أ)، (ب): «بجمع».

(وَاللَّائِي وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي): لجمع[1] المؤنث

(وَمَنْ وَمَا وأيّ)؛ نحو: {أيهم أشد على الرحمن عتيًا} [مريم: 69].

(وَأيّة)؛ نحو: «أيتهن أحسن من هند عندي».

(وَذُو الطَّائِيَّةُ)؛ أي: المنسوبة إلى بني طيِّء؛ نحو قولِه[2]:

لَئِنْ لَمْ تُغَيِّرْ[3] بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ[4] ... لَأَنْتَحِيَنْ[5] لِلْعَظْمِ ذُو أنَا عَارِقُهُ[6]

أي: الذي أنا عارقه[7]، وقولِه:

فَإنَّ المَاءَ ماءُ أبي وجَدِّي ... وبئري ذُوحفرت وذُوطَوَيْتُ[8]

---

[1] في (أ)، (ب): «بجمع».

[2] قوله: «قوله» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[3] في (ي): «يغير».

[4] في (ب): «صنعته»، وهورواية؛ كما في سفير السعادة للسخاوي (1/ 357).

[5] قوله: «لأنتحين»، في (ي): «لا تنحين».

[6] في (أ)، (ب)، (هـ): «عارفه»، والمثبت من (ي)، وهوموافق لما في مصادر التخريج، والبيت من بحر الطويل، وهولعارق الطائي في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (2/ 377)، ولسان العرب (10/ 250) (عرق)، وله أولعمروبن ملقط في النوادر لأبي زيد الأنصاري (ص 61)، ونسب لقيس الطائي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 333)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 451)، وقيل: إن قيسًا هذا هونفسه عارق الطائي؛ انظر: سفير السعادة وسفير الإفادة (1/ 357)، وبدون نسبة في: سر صناعة الإعراب لابن جني (1/ 397)، وارتشاف الضرب (4/ 1786)، والتذييل والتكميل (3/ 52).

[7] في (أ)، (ب)، (هـ): «عارفه»، والمثبت من (ي).

[8] البيت من بحر الوافر، وهولسنان بن الفحل الطائي أخوبني الكهف من طيء في حماسة أبي تمام (2/ 591)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 318) [م: 56]، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 452)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1/ 402)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 161)، وخزانة الأدب للبغدادي (2/ 511)، وبدون نسبة في: المرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب (ص 58)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص 137)، والبديع في علم العربية (2/ 242)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 384)، وشرح جمل الزجاجي لابن يعيش (1/ 177)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 199)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 274)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 171).

ويستدل بالبيت على ثلاثة أشياء: الأول أن ذوتاتي أسمًا موصولًا، والثاني أنها تكون بلفظ الواحد للمؤنث والمذكر، لأن البئر مؤنثة والثالث أنها تستعمل في غير العاقل كما تستعمل للعاقل. انظره في: المرتجل (ص 58).

أي: التي حفرتُها.

(وَذَا): الذي.

(بَعْدَ مَا): التي.

(لِلاسْتِفْهَامِ)؛ نحو: «ماذا صنعت» وقيل مطلقًا.

(وَالأَلِفُ وَاللَّامُ): عطف على ما ذكر من الموصولات؛

فإن قيل: الألف واللام يوهم كونهما[1] موصولين.

قيل: الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع؛ فكأنه قال: «ومجموعهما».

(وَالعَائِدُ المَفْعُولُ)؛ اللام في العائد للعهد؛ أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به فيخرج العائد إلى غير[2] الموصول، والعائد إليه المتعدد ثم قيَّده[3] بالمفعول ليخرج العائد الذي هوغير المفعول؛ **وفيه نظر**: لأن العائد الذي هومبتدأ وخبره غير جملة يحذف في صلة؛ أي: مطلقًا وفي صلة غيره عندَ[4] طولِها؛ نحو: {وهوالذي في السماء إله وفي الأرض إله} [الزخرف: 84].

(يَجُوزُ حَذْفُهُ)؛ مرادًا لا[5] لمانع؛ كما في: «جاءني الذي ما ضربتُ إلا إيَّاه»؛ لكونه محتاجًا إليه حيث يحتاج الموصول إليه فيدل على الحذف وعلى أن المحذوف (170أ) ضمير لا ظاهر[6].

واعلم أن: العائد إلى الموصول غير اللام إذا كان فضلةً ولا يكون ضميرٌ[7] سواه[1] يجوز حذفُه؛ لدلالة الموصول عليه بخلاف ما إذا كان ضمير الفاعل؛ إذ الفاعل لا يحذف وبخلاف

---

[1] في (أ)، و(ب): «كونها» وتوجيهه على معنى لفظ «أل».

[2] قوله: «إلى غير» في (ي): «الذي هولغير».

[3] بعده في(ي): «العائد».

[4] قوله: «عند» سقط من (أ)، (ب).

[5] في (ب)، و(هـ): «إلا».

[6] أي: «هوإله» وانظر الكلام مفصلًا في العائد المفعول في: البديع في علم العربية (2/ 684)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 684)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 207)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 61)، والتذييل والتكميل (3/ 86)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 451)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 567)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 703)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 522)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 229)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 154)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 172)، وهمع الهوامع (1/ 349).

[7] في (ي): «ضميرا».

[1] في (ي): «سواء».

الضميرين؛ نحو: «الذين[1] ضربت عند غلامه زيد» حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه، وبخلاف علة[2] اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها، وبخلاف العائد في نحو[3] **قوله: «سمِعَ اللهُ لِمَن حمِدَهُ»؛** فإن الضمير عائد إلى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منويًا فإذا قال: «سمع الله لمن حمد» قاصدًا قوله «لمن حمده» على ما هو[4] شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز [83ظ/ب] من جهة النحوللزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادًا فلا يكون مما يشبه ألفاظ القرآن فينبغي أن يفسد الصلاة كما جاء في بعض الروايات[5].

واعلم أيضًا أن: الأصل[6] أن الضمير وإن كان فضلةً لا يحذف؛ لأن الإضمار خلاف الأصل وإنما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمر؛ فلا حاجة إلى ارتكاب مخالفتي الأصل: الإضمار والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهوالاختصار لكنه إذا احتيج إلى المضمر[1] من حيث هوضمير؛ كالعائد إلى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الأصل.

---

[1] في (هـ): «الذي».

[2] في (ب)،و(ي): «صلة».

[3] قوله: «نحو» سقط من (ي).

[4] قوله: «ما هو»، سقط من (ي).

[5] الحديث متفق عليه في مواضع كثيرة من الصحيحين منها؛ ما أخرجه البخاري في (1/ 139، 140، 145،...إلخ) [689، 690، 722، ...إلخ]، ومسلم (1/ 293، 301، 303، ...إلخ) [391، 392، 404،...إلخ] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما توجيهه نحويًا فقد قال الإمام السهيلي رحمه الله: «وأما قولهم: « سمع الله لمن حمده «، فمفعول (سمع) محذوف، لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهوالاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهوالاستجابة لمن حمده. وهذا مثل توله تعالى: {عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ} [النمل: 72]. ليست « اللام « لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة، ولكن ردف فعل متعمد ومفعولها غير هذا الاسم، كما كان مفعول « سمع « غير الاسم المجرور» نتائج الفكر (ص 272).

[6] قوله: «أن الأصل» سقط من (ب)، و(هـ).

[1] في (أ)، و(ب): «ضمير».

[باب: الإخبار بالموصول]

(وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِالَّذِي)[1]؛ أي: إذا أردتَ أن تخبر عن جزء جملةٍ باستعمال[2] «الذي أوالتي»، فالباءُ للاستعانة، وليست بصلة الإخبار لأن «الذي» مخبر عنها لا مخبر بها.

(صَدَّرْتَهَا)؛ أي: أوقعت كلمة «الذي» في صدر الجملة.

(وَجَعَلْتَ): عطف على «صدرتها».

(مَوضِعَ): ظرف مكان نصب بتقدير «في» وإن لم يكن مبهمًا؛ كلفظ المكان[3].

(المُخْبَرِ عَنْهُ)؛ أي[4]: الذي قصد الإخبار عنه.

(ضَمِيرًا): مفعول «جعلت».

(لَهَا)؛ أي: لكلمة[5] «الذي» مفعول ثانٍ[6].

(وَأَخَّرْتَهُ)؛ أي: المخبر عنه حال كونه.

(خَبَرًا فَإِذَا): الفاء للتفسير أوالتعليل.

(أَخْبَرْتَ)؛ أي[7]: أردت الإخبار.

(عَنْ زَيدٍ): الكائن

(مِنْ: ضَرَبْتُ زَيدًا)؛ فـ «من» تبعيضية وصفةٌ.

---

[1] انظر الإخبار بالذي وبالألف واللام الموصولتين في: الأصول في النحو(2/ 261)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 57)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 253)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 505)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 706)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 494)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 1774)، والكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (1/ 62)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1070)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 134)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4589)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 205)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 160)، وهمع الهوامع (3/ 246).

[2] باستعانة.

[3] قوله: «كلفظ المكان» سقط من (أ)، وفي (ب): «كلفظة المكان».

[4] قول: «أي» سقط من (ي).

[5] في (أ)، (ب): «بكلمة»، وفي (ي): «الكلمة»، والمثبت من (هـ).

[6] في (أ)، و(ب): «ثاني».

[7] بعده في (هـ): «إذا».

(قُلْتَ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ)؛ بتصدير «الذي» وجعل الضمير في موضعه وتأخير «زيد» خبراً[1].

(وَكَذَلِكَ): خبر مقدَّم؛ أي: مثل «الذي».

(الأَلِفُ وَاللَّامُ): مبتدأ.

(فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ): المتصرفة.

(خَاصَّةً)؛ أي: خصَّت[2] الألف واللام بالجملة الفعلية خاصَّةً؛ أي: خصوصًا.

(فَيَصِحُّ بِنَاءُ[3] اسْمِ الفَاعِلِ أَوِ[4] المَفْعُولِ)؛ من الفعل.

(فَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا)؛ أي: من الأمور المذكورة.

(تَعَذَّرَ (70ب) الإِخْبَارُ): المذكورُ.

(وَمِنْ ثَمَّ[5])؛ أي: ولأجل أنه «إذا تعذر أمرٌ[6] منها تعذَّر الإخبارُ».

(امْتَنَعَ): الإخبارُ[7].

---

[1] بعده في (هـ): «لها».

[2] في (هـ): «خصصت».

[3] قوله: «ليصح بناء» في (أ)، (ب): «فيصح بناء»، وفي(ي): «ليصح منه بناء».

[4] في (ب): «و».

[5] في(ي): «ثمة».

[6] قوله: «أمر» ليس في (أ)، (ب).

[7] نصَّ ابن عصفور على المواضع التي يمتنع الإخبار عنها بالموصول في نصٍّ جامع؛ إذ قال فيه: «كل اسم يجوز الإخبار عنه إلاَّ ما يستثنى من ذلك وهوأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما لم تقدم صدر الكلام. فإن قُدِّمت جاز الإخبار عنها...، والأسماءُ التي لزمت حالة واحدة ولم تتصرف كسَحَر وبُعَيداتٍ بينٍ وسبحانَ الله ومعاذ الله وأشباهها وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الأمر والشأن وفاعل نعم وبئس ظاهراً كان أومضمراً وكل ضمير رابط لحوالهاء من: زيدٌ ضربتُهُ، وكل اسم ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر وعبد الله بن أبي عبد الله، وكل اسم عام والمنعوت دون النعت والنعت دون المنعوت والمضاف دون المضاف إليه والتمييز والحال والاسم المخفوض بربَّ والأسماء المختصة بالنفي كأحد وعَرِيب وكَتِيع ودَيَّار وشبهها». شرح جمل الزجاجي (2/ 494، 495).

(فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ)؛ لامتناع تأخيره خبرًا لاستلزامه التقدم على الجملة؛ نحو: «هوزيدٌ قائمٌ»، وقد جعل المخبرَ عنه ظرفًا على الاتساع، وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول أخذًا فيه [84و/ ب] من القريب[1].

(وَالْمَوصُوفُ): بدون الصفة بخلاف: «الذي[2] ضربته زيد العاقل».

(وَالصِّفَةَ): فقط فلا يجوز في «ضرب زيد العاقل» أن تخبر[3] بالذي عن «زيد» لامتناع وضع الضمير موضعَ[4] الموصوف؛ لأن الضمير لا يوصف ولا عن «العاقل» لامتناع وقوع الضمير صفةً؛ لأنه لا يوصف به.

(وَالْمَصْدَرُ الْعَامِلُ): بدون المعمول؛ نحو: «عجبتُ من دقِّ القصارِ الثوبَ» لامتناع عمل الضمير بخلاف: «الذي عجبت منه دقُّ القصار الثوب».

(وَالْحَالُ)؛ نحو: «جاءني زيد راكبًا»؛ لامتناع تعريفها.

(وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَحِقُّ لِغَيْرِهَا)؛ أي: الذي نحو»زيد ضربته»؛ فلوقيل: في الإخبار عن ضمير[5] المفعول: «الذي زيد ضربته هو» لزم خلوالمبتدأ أوالموصول عن العائدِ وكل منهما ممتنعٌ.

وقوله: «لغيرها» مفعول «المستحق»، واللام لتقوية العمل.

(وَالاسْمُ الْمُشْتَمِلُ عَلَيهِ)؛ أي: على الضَّميرِ المستحق لغيره؛ نحو: «زيد ضربت غلامه»، ولوقيل: في الإخبار عن «غلامه»: «الذي زيد ضربته غلامُه» لزم خلوالموصول أوالمبتدأ عن العائدِ[6].

---

(1) في (أ)، و(ب): «القرب».

(2) قوله: «الذي» سقط من (ي).

(3) في (ي): «يخبر».

(4) قوله: «موضع» سقط من (أ)، وفي (ب): «وضع».

(5) في (ي): «الضمير».

(6) انظر الامتناع عن الإخبار بالذي وبالألف واللام الموصولتين في: الأصول في النحو(2/ 261)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 57)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 253)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 505)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 706)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 494)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 1774)، والكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (1/ 62)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1070)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 134)، وتمهيد القواعد على تسهيل القواعد (9/ 4589)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 205)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 160)، وهمع الهوامع (3/ 246).

(وَمَا): مبتدأ.

(الاسْمِيَّةُ)[1]؛ أي: المنسوبة إلى الاسم؛ نسبة الجزئي إلى الكلي، واحترز به عن الحرفية.

(مَوصُولَةٌ[2]**)**؛ نحو: «أعجبني ما صنعت».

(وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ)؛ نحو: {وما تلك بيمينك يا موسى} [طه: 17].

(وَشَرْطِيَّةٌ)؛ نحو: «ما تصنعْ أصنعْ».

(وَمَوصُوفَةٌ)؛ إما بمفرد نحو: «أعجبني[3] بما معجب لك»؛ أي: بشيء[4] معجب لك. وإمَّا بجملة؛ نحو[5]:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[6]

ويحتَمِلُ أن يكونَ ما في البيت كافَّة، و»من» تبعيضية، ومتعلقةٌ بـ «تكره»[7]، والمثال يصلح محتملًا.

(وَتَامَّةٌ)؛ أي: نكرة غير موصوفة ولا صفة؛ نحوقوله تعالى: {إن تبدوا الصدقات فنعما هي} [البقرة: 271]؛ أي: نعم شيئًا هي؛

---

[1] بعده في (ي): «صفة ما».

[2] بعده في (ي): «خبر».

[3] قوله: «أعجبني» سقط من (أ)، (ب)،(ي)، والمثبت من (هـ).

[4] في (ي): «شيء».

[5] بعده في (ي): «قوله الشاعر».

[6] البيت من بحر الخفيف، واختلف في قائله؛ فهولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص 50)، وهوله في: الكتاب لسيبويه (2/ 108)، وحماسة البحتري (ص 223)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (2/ 3)، والأزهية (ص82، 95)، ولسان العرب (2/ 340)(فرج)، وله أولحنيف بن عمير أولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في: المقاصد النحوية للعيني (1/ 484)، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي (2/ 707، 708)، وله، أولأبي قيس صرمة بن أبي أنس، أولحنيف في خزانة الأدب للبغدادي (6/ 115)، وبدون نسبة في: المقتضب (1/ 42)، والأصول في النحو(2/ 169)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب (ص 307)، وأمالي ابن الشجري (2/ 238)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 251)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 2)، وارتشاف الضرب (1/ 264)، ومغني اللبيب (1/ 297)، والفوائد الضيائية (2/ 105).

[7] في (ي): «بنكرة».

(بِمَعْنَى شَيْءٍ): منكرٌ[1] عند أبي عليٍّ[2]، وبمعنى الشيءِ معرفًا عند سيبويه[3].

(وَصِفَةً)؛ نحو: «أكرمته بوجه ما»؛ أي: بوجه أي وجه كان[4]. **وقيل**: هوحرف زائد وفائدتها الإبهام وتأكيدُ التنكير؛ تعظيمًا نحو: «لأمر ما غلبت[5]»، أوتحقيرًا نحو: «أعطيت عطية ما»، أوتنويعًا نحو: «أضربه ضربًا ما»[6].

(وَمَنْ كَذَلِكَ) [84ظ/ ب]؛ أي: مثل ما في أوجهها[7]؛ أي: يكون **موصولٌ**؛ نحو: «أكرمت من جاءك»، **وشرطية** نحو: «من تضرب[8] (171أ) أضرب»، **واستفهامية** نحو: «مَن غلامُك»، و: «مَن ضربتَ»، **وموصوفة؛ إما بمفرد**[9] نحو قوله:

---

[1] في (ب): «منكرًا».

[2] هوالفارسي رحمه الله، وتقدمت ترجمته (ص ؟؟؟).

[3] انظر قول الفارسي في المسائل الحلبيات (ص 184، 201)، وقول سيبويه في شرح كتابه للسيرافي (3/ 392)، وانظر تفصيلًا في: البديع في علم العربية (1/ 492)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 402)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 126)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 599)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 12)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 271)، والتذييل والتكميل (10/ 79)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 918)، ومغني اللبيب (ص 217).

[4] قوله: «كان» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[5] في (ي): «غلت».

[6] انظر: المرتجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 279)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص 275)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 123)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 214، 2/ 610)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 1032)، والتذييل والتكميل (3/ 122)، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 334)، وشرح ابن عقيل (3/ 319)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 737)، وتعليق القرائد للدماميني (2/ 245)، وهمع الهوامع (1/ 354)

[7] بعده في (ي): «إلا في التامة خلافا لأبي علي والصفة».

[8] في (أ)، و(ب): «يضرب».

[9] في (هـ): «بالمفرد».

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[1]

أي: على شخص غيرنا. **أو بجملة**؛ نحو: «رب من جاءك قد أكرمته»[2].

ويجيء عند الكوفيين حرفًا زائدًا أيضًا ولا تمسك لهم بقوله:

إِنَّ الزُّبَيْرَ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ   ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ[3] مَنْ عَدَدَا[4]

فـ «من» زائدة؛ أي: الأكثرون عددًا، والبصرية جعلوها موصوفة؛ أي الأكثرون[5] إنسانًا بعد عددًا[6].

---

[1] البيت من بحر الكامل، واختلف في قائله على النحوالتالي؛ فهولكعب بن مالك رضي الله عنه في ديوانه (ص 989)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (1/ 535)، وخزانة الأدب (6/ 120، 123،128)، والدرر اللوامع (3/ 7)،، ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (13/ 419) (منن)، ولحسان بن ثابت رضي الله عنه في الأزهية في حروف المعاني (ص 101)، ولكعب أولحسان أولعبد الله بن رواحة في الدرر اللوامع (1/ 302)، ولكعب، أولحسان، أولبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني للسيوطي (1/ 338)، والمقاصد النحوية (1/ 486)، وللأنصاري في الكتاب (2/ 105)، ولسان العرب (15/ 226) (كفي)، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب طبعة عبد السلام هارون (1/ 330)، وسر صناعة الإعراب (1/ 135)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 52)، ورصف المباني في حروف المعاني (ص 149)، وشرح المفصل (4/ 12)، وهمع الهوامع (1/ 92، 167)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 741)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (8/ 34).

[2] بعده في (ي) : «ولا يكون تامة وصفة».

[3] في (ي) : «والأكثرون»، وكتب في حاشية (هـ) ما نصه: «قوله: والأثرون من الثروة، وهي الكثرة، وقوله عددا: تمييز. غياث» اهـ.

[4] البيت من بحر الكامل، وهوبدون نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 71)، والبديع في علم العربية (1/ 50)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 458)، وشرح الرضي (3/ 55)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 124)، ومغني اللبيب (ص 434)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 248)، وهمع الهوامع (1/ 355)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 182)، وخزانة الأدب (6/ 128).

[5] في (هـ) : «الأثرون».

[6] بعده في (هـ) : «إلا في التامة خلافا لأبي علي والصفة».

وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 71)، والبديع في علم العربية (1/ 50)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 458)، وشرح الرضي (3/ 55)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 124)، ومغني اللبيب (ص 434)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 248)، وهمع الهوامع (1/ 355).

واعلم أنَّ: بناء «من وما» الموصولتين[1] لشبه الحرف في الافتقار، والاستفهامتين[2] والشرطيتين[3] لتضمن الحرف، والموصفتين[4] و»ما» التامة والصفة لمشابهتها[5] الموصولة لفظًا.

(وَأيٌّ): للمذكر.

(وَأيّةٌ): للمؤنث، ولفظة «أي» أريد بها اللفظ؛ فهوعلم فينبغي أن يمنع للسببين إلا أن يجعل التنوين تنوين المشاكلة[6].

(كَمَنْ)[7]: في ثبوت ما ثبت فيه من[8] الوجوه الأربعة دون انتفاء ما نفي عنه ثم يرد مجيئهما صفتين دونه؛ أي: يكونانِ[9] **موصولتين**؛ نحو: «اضرب أيهم»، و: «أيتهن لقيت[10]»، **واستفهاميتين**[11]؛ نحو: «أيهم أخوك»، و: «أيتهن أختك»، و: «أيتهم وأيتهن لقيت[12]»، **وشرطيتين**؛ نحو[13]: {أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى} [الإسراء: 110]، و: «أية سلكتَ سلكتُ»، **وموصوفتين**[14] نحو: «أيها الرجل»، و: «أيتها المرأة»، ولا يعرَفُ كونهما

---

(1) في (هـ)، و(ي) : «الموصولين».

(2) في (هـ)، و(ي) : «الاستفهاميتين».

(3) في (ي) : «والشرطتين».

(4) في (هـ) : «الموصوليتين».

(5) في (أ)، (ب)، (هـ) : «لمشابهتها»، والمثبت من (ي).

(6) في (أ)، و(ب) : «المشاكل».

(7) بعده في (ي) : «إلا في التمام».

(8) قوله: «في» سقط من (ي).

(9) في (أ)، و(ب) : «يكونا».

(10) في (ي) : «لقيته «.

(11) في (ي) : «فاستفهاميتين».

(12) قوله : «وأيتهم وأيتهن لقيت «، سقط في (ي)

(13) قوله: «نحو» سقط من (ي).

(14) في (ي) : «وموصوفين».

موصوفتين[1] في غير هذا المقام، وأجاز الأخفش: «مررت برجل أي رجل»، و: «امرأة أية امرأة»[2].

وقوله «كمن» يشير إلى عدم الوجه الأخير لعدمه في «من» لكنه ثابت بالاتفاق[3] فلعله أدرجه في الاستفهام؛ لأنه إذا قيل: «مررت برجل أي رجل»؛ فكأنه قيل: مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه و[4]يسأل عن شأنه، ويقال: «أي رجل» فنقل إلى[5] الصفة وجعل بمعنى عظيم؛ فأعرب إعرابُ الموصوفِ.

(وَهِيَ)؛ أي: كل واحدة من «أي وأية».

(مُعْرَبَةٌ)؛ للزوم إضافتها المانعة عن البناء لنزولها[6] منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو[7] «حيث» لأنها عهدت مانعة لا رافعة، ولا يرد نحو«يومئذ»، و: {يوم ينفخ}[8] لأن هذه الإضافة من حيث إنها إضافة إلى الجملة، وإلى إذ المضافة[9] إلى الجملة داعية كما أنها من حيث قيامها مقام[10] التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقًا بين الجهتين.

---

(1) في (ي) : «موصوفين».

(2) انظر قول الأخفش في: المقتضب للمبرد (4/ 294)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 28)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 317)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص 157)، والبديع في علم العربية (1/ 312)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 234)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 460)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 216)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 286)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 272)، وارتشاف الضرب (2/ 1036)، والتذييل والتكميل (3/ 121)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 335)، ومغني اللبيب (ص 109)، وتعليق الفرائد (2/ 246)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 154).

(3) قوله: «بالاتفاق» سقط من (ي).

(4) بعده في (هـ) : «لا».

(5) بعده في (ي): «أي».

(6) قوله: «لنزولها « في (ي): «لتنزلها».

(7) قوله: «نحو» سقط من (هـ).

(8) وردت في مواضع من الكتاب العزيز؛ وهي: [الأنعام: 73، طه: 102، النمل: 87، والنبأ: 18]

(9) في (ي): «الإضافة».

(10) قوله: «مقام» سقط من (ي).

(وَحْدَهَا): مصدر قائم مقام الجملة الحالية؛ أي: ينفرد[1] انفرادها في الإعراب بالنسبة إلى نوع الموصولات لا مطلقًا، ولا يشاركها من الموصولات في الإعراب غيرها.

(إلَّا إذَا حُذِفَ[2] صَدْرُ صِلَتِهَا)؛ (71ب) فحينئذ يجوز أن يبنى لأن ازدياد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذفه عارض جهة إضافية[3] فعاد مبنيًا لأن ما هوصفة لأشباه[4] يميل إليه كل شيء بأدنى سبب، وبني على الضم لجبر النقصان كـ «قبل» و: «بعد»[5]، ويرد على هذا التمسك؛ أي: إذا كانت غير مضافة؛ نحو: «اضرب أيًا أفضل»[6]؛ فإنه لا يسمع إلا[7] منصوبًا فالأولى أن يقال: «أي» إذا كانت مضافة يبنى[8] على الضم سماعًا؛ نحوقوله تعالى: {ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا} [مريم: 69]؛ أي: هوأشد. وذهب الكوفيون إلى أنها معربةٌ مبتدأ استفهامية لا موصولة و{من كل شيعة} متعلق النزع[9]، و{من} للتبعيض والجملة صفة {شيعة} بتأويل مقول فيهم. وحمله يونس[10] على التعليق

---

[1] في (هـ) : «تنفرد».

[2] في (هـ) : «حذفت».

[3] في (هـ) : «إضافته».

[4] في (هـ) : «الأشباه»، وفي (ي) : «بالاشتباه».

[5] قوله: «وبعد» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[6] قوله: «اضرب أيا أفضل» في (أ)، (ب): «اضرب أنا أفضل».

[7] قوله: «إلا» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي)، وهوالأشبه.

[8] في (ي) : «بني».

[9] في (هـ) : «بلننزعن».

[10] هو: يونس بن حبيب الضبي أوعبد الرحمن البصري النحوي، إمام نحاة البصرة في عصره ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات. كانت حلقته مجمع فصحاء الأعراب وأهل العلم والأدب، سمع من العرب كما سمع من قبله، وأخذ الأدب عن أبي عمروبن العلاء، وأخذ عنه سيبويه وروى عنه في كتابه، وأخذ عنه أيضا أبوالحسن الكسائي وأبوزكريا الفراء وأبوعبيدة معمر بن المثنى وخلف الأحمر وأبوزيد الأنصاري وغيرهم من الأئمة. وكان له في العربية مذاهب وأقيسة يتفرد بها، وكان عالما بالشعر نافذ البصر في تمييز جيده من رديئه، عارفا بطبقات شعراء العرب، حافظا لأشعارهم، يرجع إليه في ذلك كله، وروى القراءة عرضا على أبان بن يزيد العطار، وأبي عمروبن العلاء وأخذ العربية عن أبي عمروبن العلاء وحماد بن سلمة توفي عام (185هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 38)، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ص 51)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (6/ 2850)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (4/ 74)، والبلغة في تراجم أئمة النحوواللغة (ص 323).

بالاستفهام فيلزم التعليق في غير أفعال القلوب[1]؛ وهو[2] من خصائصها كما عرف، وحمَل الأخفشُ على زيادة «من» في الإثبات؛ كما هومذهبه وجعل {أيهم أشد} مستأنفة[3]. وقال سيبويه: والإعراب أيضًا حينئذٍ جيد[4]. قال الجرمي[5]: «خرجت من خندق الكوفة فلم أسمع أحدًا إلى مكة يقول: «اضرب أيهم أفضل» إلا منصوبًا»[6]. وإنما لم يستثنِ «يا أيها الرجل»؛ لأنه في بيان إعرابهما من بين الموصولات لا مطلقًا.

(وَفِي: مَاذَا صَنَعْتَ)؛ وكذا: «من ذا أكرمت».

---

[1] انظر قول يونس في: الكتاب لسيبويه (2/ 399) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 383) [م: 102]، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 585)، وشرح الكافية للرضي (3/ 61)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 90).

[2] قوله: «هو»، سقط من (ي).

[3] انظر قول الأخفش في: الأصول في النحو(2/ 323)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 179)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب (ص 308)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 383) [م: 102]، والبديع في علم العربية (2/ 239)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 585)، وشرح الكافية (3/ 61)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 90)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (1/ 514)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 230).

[4] انظر قول سيبويه في: الكتاب (2/ 398 – 400، 3/ 299)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 383) [م: 102].

[5] هو: صالح بن إسحاق، أبوعمر الجرمي النحوي البصري، أخذ عن يونس بن حبيب العربية وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي ومن في طبقتهم وقرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة وكان رفيقا لأبي عثمان المازني، وأخذ منه المبرد والمازني وغيرهما وناظر الفراء، وانتهى إليه علم العربية في وقته فكان عالما بالعربية واللغة فقيها ورعا، وخولط في آخر عمره لأنه كان توأما ومن خولط في الرحم يصيبه شيء، وله تعليقات عليه، ومما ينسب إليه قوله: «ظللت أفتي الناس ثلاثين سنة من كتاب سيبويه»، وقوله: «نظر في كتاب سيبويه؛ فإذا فيه ألف بيت وخمسين فعرفت الألف ونسبت شعرهم إليهم، ولم أعرف الخمسين»، توفي سنة (225هـ)، من مصنفاته: كتاب الأبنية، وفرخ سيبويه. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص56)، وطبقات النحويين (ص74)، وإنباه الرواة (2/ 80).

[6] انظر قول أبي عمر الجرمي في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (2/ 383) [م: 102]، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 585)، وشرح الكافية (3/ 61)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (3/ 90)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (1/ 514).

(وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا مَا[1] الَّذِي)؛ إفادة معنى «الذي» يكون «ذا» موصولًا[2]، والجملة صفة «وجهان»، أومستأنفة.

(وَجَوَابُهُ)؛ أي: جواب «ماذا صنعت».

(رَفْعٌ): على هذا الوجه؛ أي مرفوع أوذورفعٍ؛ كجواب: «من أبوك» على أنه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قوله: «الإكرام» في جواب من قال: «ماذا صنعت»: الذي صنعته الإكرام. وجملة «جوابه رفع» معترضةٌ.

(وَ) الوجهُ **(الآخَرُ: أَيُّ شَيْءٍ)**: تكون «ما» استفهامية؛ بمعنى: أيُّ شيءٍ منصوبةَ المحلِ؛ على أنها مفعول بها لقوله «صنعت».

(وَجَوَابُهُ نَصْبٌ[3])؛ أي: جواب «ماذا صنعت» [على هذا الوجه؛ نصب على المفعولية، فإذا قيل: «الإكرامَ» في جواب «ماذا صنعت»][4] كان المعنى: صنعت الإكرام. وقرئ: {قُلْ العَفْوَ} في جواب {ماذا ينفقون} [البقرة: 219] علَى الوجهينِ[5]. وقوله «نصب»؛ كـ «رفع».

*****

[1] قوله: «ما» سقط من (أ)، (ب)، والمثبت موافق لما في الكافية (ص 35).

[2] قوله: «يكون ذا موصولاً »، في (هـ) : «يكون موصولاً ».

[3] قوله: «نصب» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ)، والموافق لما في الكافية (ص 35).

[4] قوله: «على هذا الوجه نصب على المفعولية فإذا قيل الإكرام في جواب ماذا صنعت» سقط من (أ)، (ب).

[5] قرأها أبوعمروبن العلاء وحده بالرفع، والباقون بالنصب؛ انظرهما في: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 182)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص 146)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص 96)، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمروالداني (ص 80)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (ص 304)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 227). وانظر توجيهها النحوي في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 181)، والبديع في علم العربية (2/ 241)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (2/ 122)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 386)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 478)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 197)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 463) ونسبت فيهما لأبي عمروأيضًا.

[باب: أسماء الأفعال]

(أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ): بنيت لقيامها مقام الأمر والماضي، والدليل على أنها ليست بأفعال مخالفة صيغتها صيغ الأفعال، وتنوين بعضها، ودخول اللام في بعضها، والنقل عن المصدر والظرف والجار والمجرور في بعضها؛ كـ «رويد ووراءك وعليك» ظاهر، وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا ولم يثبت استعمالها مصدرًا؛ نحو: «وشكان[1] وشتان وهيهات ونزال» (172أ) فإنها على زنة «ليان وقوقاة[2] وذهاب» فحمل المحتمل على المتيقن، وجعل الكل منقولًا.

(مَا كَانَ)؛ كذا[3] هذه يحتمل الوجوه الأربعة، وهي أن تكون[4] ناقصة على أصلها أوتامة أوبمعنى «صار» أوزائدة[5].

(بِمَعْنَى الْأَمْرِ): قدّم[6] الأمر لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه.

(أوالْمَاضِي)؛ وضعًا فلا يرد؛ نحو: «الضارب» بمعنى: «الذي[7] ضرب»، **وفيه**: أنه لما كان بمعنى الأمر أوالماضي[8] وضعًا صدق حد الفعل عليه، وفيه أنها وضعت أولًا أسماء ووضعها بمعنى الأفعال وضع اعتباريٌّ استعمالي فلم يتناول نحو«الضارب أمس» لعدم هذا الوضع، ولم يخرج عن الأسماء لعدم تحقق ذلك الوضع، ويرد عليه «أف» بمعنى أتضجر،

---

(1) في (أ)، (ب)، (هـ): «وسكان»، والمثبت من (ي).

(2) في (هـ) : «وفوتان».

(3) في (هـ)، و(ي) : «كان».

(4) في (هـ)، و(ي) : «يكون».

(5) انظر مباينة أسماء الأفعال للأفعال تفصيلًا في: المقتضب للمبرد (3/ 211)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 141)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 213)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 9)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 248)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2309)، والتذييل والتكميل له (11/ 112)، ومغني اللبيب (ص 718)، وإرشاد السالك في شرح ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية (2/ 718)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3896)، شرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي (5/ 513)، وشرح الأشموني (3/ 97)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 286).

(6) بعده في (هـ) : «ما كان بمعنى».

(7) قوله: «الذي» سقط من (هـ).

(8) قوله: «أوالماضي» في (أ)، و(ب) : «والماضي».

و«أوه» بمعنى أتوجع، وأجيب أن أصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت فإن[1] عبر عنه بالمستقبل مجازًا فلا يرد نقضًا[2].

(مِثْلَ: رُوَيْدَ زَيْدًا)؛ مثال المتعدي ونظير ما كان[3] بمعنى الأمر و«زيدًا» مفعول «رويد» وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كـ «أقائم الزيدان» على رأي، **وفيه أن**: معنى الفعل يمنع الابتدائية، **وفيه**: أنا لا نرى أن هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندًا به لا مسندًا إليه. وقيل: إنها منصوبة المحل على المصدرية. **وفيه أنه**: يستدعي تقدير الفعل قبلها؛ فلا يكون حينئذٍ أسماء الأفعال. والحق أنه لا محل لها من الإعراب لصيرورتها بمعنى الفعل وأخذها حكمه[4].

(أيْ: أمْهِلْهُ. وَهَيْهَاتَ ذَاكَ؛ أي: بَعُدَ)؛ مثال اللازم، ونظير ما كان بمعنى الماضي وأشار بالمثالين إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر أوالماضي وإلى ما كان متعديًا أولازمًا، وإلى ما كان المنقول[5] فيه مستعملًا أولا.

(وَفَعَالِ)؛ أي: ما يوزن بـ «فَعَالِ» الكائن.

(بِمَعْنَى الأمْرِ): الكائن.

---

[1] في (ي) : «وإن».

[2] انظر الاعتراض والرد عليه في: الأصول في النحولابن السراج (1/ 141)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 213)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 9)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2309)، والتذييل والتكميل له (11/ 112)، ومغني اللبيب (ص 718)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3896)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 97)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 286).

[3] قوله: «كان» سقط من (أ)، (ب).

[4] انظر الخلاف في محل «رويد» والأقوال الواردة فيه في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 338)، والكتاب لسيبويه (1/ 241)، والمقتضب للمبرد (3/ 208)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 141)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 213)، والمرتجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 9)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 366)، والكناش في فن الصرف والنحو(1/ 56)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2309)، والتذييل والتكميل له (11/ 112)، ومغني اللبيب (ص 718)، وأوضح المسالك لابن هشام (4/ 84)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3896)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 97)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 286)، والفوائد الضيائية (2/ 110).

[5] بعده في (هـ) : «عنه».

(مِنَ الثُّلَاثِيِّ)؛ ويحتمل أن يكون حالًا من ضميرِ قوله:

(قِيَاسٌ)؛ أي: قياسي أوذوقياس؛ أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي.

(كَـ «نِزَالِ»)؛ أي: هي مثل «نزال».

(بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَفَعَالِ)؛ أي ما يوزن بـ «فَعَالِ».

(مَصْدَرًا): حال من ضميرِ مبنيٌّ.

(مَعْرِفَةً؛ كَـ «فَجَارِ»)؛ بمعنى: الفجرة صفة أخرى لـ «مصدرًا»، أوخبر مبتدإ[1]؛ أي: هوكـ «فجار»، والجملة معترضةٌ.

(وَصِفَةً)؛ مختصة بالنداء أولا.

(مِثْلُ): صفة «صفة»[2]، أوخبر مبتدأه محذوف.

(يَا فَسَاقِ؛ مَبْنِيٌّ)؛ خبر «فعال».

(لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ)؛ أي: لمشابهته «فعال» التي هي مصدر معرفةً أوصفةً، لـ «فعال»؛ بمعنى الأمر. وقوله «له» مفعول به للمشابهة، واللام لتقوية العمل.

(عَدْلًا وَزِنَةً): تمييزان؛ أي: لمشابهة عدله (72ب) وزنته كعدل[3] فعال وزنته، أوحالان؛ أي: حال كونه معدولًا وصاحب زنة «فعال».

(وَعَلَمًا)؛ الواوداخلة على قوله «مبني في الحجاز»، و«علمًا» حال من مفهوم قوله «مبنى في الحجاز معرب في تميم»؛ أي: اختلف فيه حال كونه علمًا.

(لِلْأَعْيَانِ)؛ وإن تعلق بكل من قوله «مبني في الحجاز معرب في تميم» لزم توارد العاملين، وإن تعلق بأحدهما لزم خلوالآخر عن التعلق بهذا الحال للأعيان؛ أي: العين والشخص إذ لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل إن «قطامِ»[4] ليس علمًا للأعيان[5] واحترز به عن علم المعنى كـ «فجار». وقوله «للأعيان» صفة «علمًا». **(مُؤَنَّثًا)**؛ معنويًا وهوصفة «علمًا».

---

[1] قوله: «أوخبر مبتدأ محذوف» سقط من (أ)، (ب).

[2] قوله: «صفة» الثانية سقط من (ي).

[3] في (هـ) : «لفعال».

[4] في (هـ) : «قطامي».

[5] بعده في (هـ) : «فلا يصح التمثيل».

(كَـ «قَطَامِ»): علم مؤنث.

(و«غَلَابِ»): علم مؤنث.

(مَبْنِيٌّ): عطف بالواو السابقة على قوله «مبني» واقعًا خبرًا للمبتدأ وهو قوله «فعال»[1].

(فِي): استعمال. **(أَهْلِ الحِجَازِ)**؛ لما مرَّ في «فجار وفساق».

(وَمُعْرَبٌ فِي): استعمال أكثر

(بَنِي تَمِيمٍ): وقوله «مبني» وهو[2] معرب بمعنى خبر واحد؛ أي: مختلف في إعرابه وبنائه[3].

(إِلَّا): استثناء من قوله «وفعال علمًا للأعيان» بمعنى: كل ما يوزن بـ «فعال» فيكون عامًا[4] فاستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه وإعرابه بين أهل الحجاز وجميع بني تميم.

(مَا كَانَ فِي آخِرِهِ): والجملة صفة ما أوصلته[5]، والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التام.

(رَاءٌ)؛ فإنه مبني بالاتفاق؛

(نَحْوَ: حَضَارِ): علم كوكب؛ فإنه لم يعرف إلا مبنيًا، ولعل بناءه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرار[6] وكذا «طمار وكرار[7]» ونحوذلك[8].

*****

---

[1] في (ي) : «وفعال».

[2] قوله (وهو) : سقط من (هـ)، و(ي).

[3] قوله : «إعرابه وبنائه»، في (ي) : «بنائه وإعرابه «.

[4] في (ي) : «علما».

[5] قوله: «والجملة صفة ما أوصلته» سقط من (أ)، (ب).

[6] في (هـ)، و(ي) : «التكرير».

[7] في (ي) : «وكدار».

[8] انظر الخلاف بين الحجازيين والتميميين في بنائهما، واتفاق على مثل «حضار» في: الكتاب لسيبويه (3/ 277)، والمقتضب للمبرد (3/ 49)، والأصول في النحولابن السراج (21/ 89)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 66)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 213)، البديع في علم العربية (1/ 528)، وتوجيه المع لابن الخباز (ص 610)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 72)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 243)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 915)، والكناش في فن الصرف والنحو(1/ 56)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 873)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (3/ 1219)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 893)، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل القواعد لناظر الجيش (8/ 4064)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 670)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 166)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 345)، والفوائد الضيائية للجامي (2/ 110)، وهمع الهوامع (1/ 103).

[باب: أسماء الأصوات]

(الْأَصْوَاتُ): لم يقل «أسماء الأصوات»؛ لأن المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به الإنسان لبهيمة؛ كـ «نخ» عند إناخة البعير. أويشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره. لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات من نحو»نخ» صوت الإناخة، و»غاق» صوت الغراب، [والأصوات ليست بأسماء؛ لعدم كونها دالة بالوضع][1]، وإنما ذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجراها وأخذها حكمها وبنيت لجريها[2] مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء.

(كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ)؛ أي[3]: صوت به كصوت بهيمة[4] أوطائر أوغيرها، ويشبه به إنسان بصوت غيرها كما يفعله[5] بعض الصيادين عند الصيد لئلا يتنفر[6] الصيد، وليس المراد به حكاية الصوت في نحو»غاق» صوت الغراب؛ لأنه اسمٌ لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال[7]: أيضًا «نخ» صوت إناخة البعير فيصير القسمان قسمًا واحدًا[8].

(أوصُوِّتَ): التصويت الصوت؛ يقال: «قد صات الشيء يصوتُ صوتًا» (173أ) وكذلك «يصوِّت[9] تصويتًا»[1].

---

[1] قوله: «والأصوات ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي) وهوالأشبه بحديثه هنا.

[2] في (أ)، و(ب) : «لمجراها».

[3] بعده في (هـ) : «به».

[4] في (ي) : «البهيمة».

[5] قوله: «يفعله».في (هـ) : «يفعل به».

[6] في (ي) : «ينتفر».

[7] بعده في (ي) : «قيل».

[8] انظر الكلام مفصلًا في: شرح المفصل لابن يعيش (3/ 89)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1397)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 438)، وارتشاف الضرب (5/ 2312)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 166)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3912)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 522)، والفوائد الضيائية (2/ 116)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 103)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 295)، وهمع الهوامع (3/ 111).

[9] في (ي) : «تصوت».

[1] انظر: العين للخليل بن أحمد (7/ 146)، وتهذيب اللغة للأزهري (12/ 156)، والصحاح للجوهري (1/ 257)، والمحكم والمحيط الأعظم (8/ 369)، ولسان العرب (2/ 57) (صوت)، وتاج العروس (4/ 597) (صوت).

(بِهِ): مفعول ما لم يسم فاعله.

(لِلْبَهَائِمِ): لزجرها أودعائها[1] أوخسؤها أوغير ذلك، وإنما لم يذكر ما هوصوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير؛ كـ «وي»[2] صوت المتعجب، و«أوه»[3] صوت المتوجع ونحو ذلك؛ لأنه لمّا كان هذان القسمان ملحقين بالأسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره، أولأن المراد كهذين أوغيرهما؛ فلا يخرج المذكور بحذف المعطوف[4] وإنما حذف بقرينة أن هذا القسم أولى الأقسام.

(فَالْأَوَّلُ)؛ أي: ما حكى به صوت؛

(كَـ «غاق»)؛ إذا صوّت به الإنسان تشبيهًا بالغراب.

(وَالثَّانِي)؛ أي: ما صوّت به البهائم؛

(كَـ «نَخْ»)؛ عند إناخة البعيرِ

*****

---

[1] قوله : «أودعائها»، في (ي): «وادعائها»

[2] في (ي) : «كوي».

[3] في (هـ) : «وواه».

[4] قوله: «بحذف المعطوف» سقط من (أ)، (ب)، وفي (ي) : «بخلاف المعطوف»، والمثبت من (هـ).

[باب: المركبات]

(المُرَكَّبَاتُ): اللام للعهد؛ أي المركبات المذكورة من قبلُ وستعرِفُ وجهَ[1] بنائها وفي الحمل تسامح والمراد المركب.

(كُلُّ اسْمٍ): حاصل.

(مِنْ): اجتماع

(كَلِمَتَيْنِ)؛ أي: لفظين وجعلا[2] كلمة واحدة بالامتزاج؛ وإنما[3] لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو«سيبويه» لأن الجزء الآخر صوت لا اسم، **وفيه أنه**: إن قيل إن الصوت حرف فلم يقل به أحد، وإن قيل: إنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من «كلمتين» أيضًا[4] فلوقال من لفظين لكان أولى ولئلا[5] يخرج؛ نحو»بخت نصر» لأن ثاني الجزئين فعل لكنه يخرج منه نحو»جسق مسق»[6] عَلَمًا مركبًا من مهملين[7].

(لَيسَ): صفة «كلمتين».

(بَيْنَهُمَا)؛ أي: من بين الكلمتين[8].

(نِسْبَةٌ)[9]: لا نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنًى؛ فخرج[10] نحوُ: «تأبط شرًا»، و: «عبد الله»؛ عَلَمًا[11]، و: «النجم»، و: «يزيد».

---

[1] في (أ)، (ب): «وخبر».

[2] في (ي) : « وجعلهما».

[3] قوله: «وإنما» في (أ)، (ب)، (هـ): «إنما» بدون واو، والمثبت من (ي).

[4] قوله: «كلمتين أيضا» في (أ)، (ب): «الكلمتين».

[5] قوله: «ولئلا» في (ي): «لئلا» بدون واو.

[6] قوله: «جسق مسق» في (أ)، (ب): «حسوة مسوة»، وفي (ي): «جسق بسق»، وما أثبت من (هـ) وهوالأشبه بالكلام هنا؛ فالكلمتين مهمان عربيًا ولم يستعملا، وانظره في الفوائد الضيائية (1/ 175).

[7] في (هـ): «مهملين»، وفي (ي) : «مهملتين».

[8] قوله: «بين الكلمتين» في (أ)، (ب): «تينك الكلمتين»، وفي (ي): «بين تلك الكلمتين »، والمثبت من (هـ).

[9] بعده في (ي) : «اسم ليس أي».

[10] في (هـ) : «فيخرج».

[11] قوله: «علمًا» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

(فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيَا)؛ أي: بني الجزآن؛ الأول للتوسط والثاني للتضمن.
(كَخَمْسَةَ عَشَرَ): أصله خمسةٌ وعشرةٌ.
(وَحَادِيَ عَشَرَ): وجه بنائه مشكلٌ لعدم التضمن؛ لعدم[1] استقامة المعنى بتقدير «حادي وعشر»[2]، **وفيه أن**: «أحد عشر» بمعنى «أحدٌ وعشرٌ»[3] ثم غير المركب مع بقاء التركيب إلى واحد من أحد عشر لبيان حاله بتغير الصدر[4] إلى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر إلى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغيير؛ إذ الإعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول إليه فبني للحمل على «أحد عشر»[5].
(وَأَخَوَاتُهَا)؛ أي: أخوات «حادي عشر إلى تاسع عشر».
(إِلَّا اثْنَي عَشَرَ)؛ فإنه[6] لا يبنى فيه الجزآن بل يبنى[7] الثاني للتضمن ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط (73ب) النون.
(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يتضمن الثاني حرفًا[8].

---

(1) قوله: «لعدم» سقط من (ي).
(2) في (هـ) : «وعشرة».
(3) بعده في (ي) : «علما».
(4) قوله : «بتغير الصدر» في (هـ) : «ثم غير الصدر»، وفي (ي) : «بتغير المصدر».
(5) انظر مناقشة هذا الإشكال والجواب عليه بتوسع في: العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م، (ص 21)، وانظر: الكتاب لسيبويه (3/ 560، 561)، والمقتضب للمبرد (2/ 182)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 426)،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 64)، والمقدمة الجزولية (ص 176)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 4)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 41)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 412)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1686)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 280)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 769)، والتذييل والتكميل له (9/ 363)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 615)، وهمع الهوامع (3/ 262).
(6) في (هـ) : «فلأنه».
(7) بعده في (هـ) : «الجزء»، وقوله : «يبنى»، سقط من (ي).
(8) قوله: «حرفا» سقط من (أ)، (ب).

(**أُعْرِبَ**): الجزءُ
(**الثَّانِي**[1]؛ كـ «**بَعْلَبَكٍ**»، **وَبُنِيَ**): الجزءُ
(**الأَوَّلُ**): على الفتح
(**فِي الأَفْصَحِ**[2])؛ للتوسط المانع من الإعراب وعدم الواسطة بين الإعراب والبناء. وقيل: يعرب الأول مضافًا إلى الثاني ممنوعًا. وقيل: مصروفًا.

*****

[1] بعده في (ي) : «مفعول ما لم يسم فاعله».
[2] في (هـ)، و(ي) : «الأصح»، وفي متن الكافية (ص 36)؛ كالمثبت.

[بابُ: الكِنَايَاتِ]

(الكِنَايَاتُ)؛ أي: بعض الكنايات، وإنما[1] لم يعرِّفِ الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات؛ لأنها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين[2] فلا حاجة إلى تعريفها. وقال المصنِّفُ[3]: «الكنايات ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم[4] مفسرًا؛ إما لإبهام على المخاطب أولنسيانه». **وفيه أنه**: يخرج منه «كم وكذا»[5].

وإنما بنيت الكنايات لتركب «كذا» من كلمتين مبنيتين؛ الكاف وذا، وتضمن «كم» الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على «رب» أو«كم» الاستفهامية، وحمل «كيت» و«ذيت» على الجمل المكني عنها بهِما.

واعلمْ أنَّ: جميع الكنايات ليست بمبنيةٍ.

---

(1) قوله: «وإنما» في (أ)، (ب)، (ي): «إنما» بدون واو، والمثبت من (هـ).

(2) في (ي) : «بالتعين».

(3) أي: ابن الحاجب رحمه الله، وقوله هذا في: شرح الرضي (3/ 149).

(4) في (ي) : «المتكلم».

(5) قوله: «منه كم وكذا »، في (ي): «وكذا منه».

ووجه الكلام كما في شرح الرضي بعد أن نقل كلام ابن الحاجب المتقدم، وفيه: «فكم، لا تكون من هذا القبيل، على ما أقر به، استفهامية كانت أوخبرية، ولا لفظ (كذا) في قولك: عندي كذا رجلا، لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا». شرح الرضي (3/ 149)

[باب الفعل الماضي]

(الماضي: مَا)؛ أي: فعل[1].

(دَلَّ عَلَى زَمَانٍ): حاصل.

(قَبْلَ زَمَانِك)؛ أي: في زمان[2] سبَق زمانك، ولا ضيرَ في لزوم[3] وقوع الزمانِ في الزمان لمكان العموم والخصوص والكُلِّيَّة والبعضيَّة؛ كما يقال الزمان يوجد في[4] الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر[5] يوم الجمعة، وإضافة زمانك بأدنى ملابسةٍ؛ أي زمان أنت فيه والخطاب لغير معيَّنٍ.

(مَبْنِيٌّ)؛ لأن الأصل في الفعل البناء؛ لفقد[6] المعاني الموجبة للإعراب ولا مقتضى للعدول[7] عنه من المشابهة التامة في الماضي.

وهوخبرٌ بعد خبر، أوخبر لمبتدأ[8] محذوف؛ أي: هومبني، والجملة مستأنفة لبيان حكم[9] الماضي بعد بيان حده.

(عَلَى الفَتْحِ)؛ لأنه لَمَّا عدل فيه عن أصل البناءِ إلى الحركة اعتبارًا لنوع مشابهة له بالاسم في وقوع كل منهما صفة للنكرة[10]؛ في: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ وضرَبَ»، اختاروا من

---

[1] في (ب): «الفعل».

[2] بعده في (ب)، (ي): «حاصل في».

[3] قوله: «لزوم» سقط من (هـ).

[4] بعده في (ي): «أحد».

[5] في (ي): «في».

[6] في (هـ)، (ي): «لفقدان».

[7] قوله: «مقتضى للعدول» في (أ): «يقتضي العدول».

[8] قوله: «أوخبر لمبتدأ» في (أ): «مبتدأ».

[9] سقط من (هـ).

[10] في (أ)، (هـ): «للنكرة».

الحركات الفتحة لخفتها أومشابهتها السكون الذي هوأصل في البناءِ[1].

(مَعَ غَيرِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ): احتراز عن المنصوب؛ نحو: «ضربك».

(المُتَحَرِّكِ)؛ نحو: «ضربْت» لوجوب إسكان آخره حينئذ تحرزًا عن توالي أربع حركات [98/أ] فيما هوكالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعلِ كالجزء بخلاف ضمير المفعول؛ نحو: «ضربَك».

(وَالوَاوِ): مِن الضمائر الساكنة؛ نحو: «ضربُوا»[2]؛ حيثُ يضم حينئذ لموافقة الواو.

*****

---

[1] انظر الكلام تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 18)، والمقتضب للمبرد (4/ 42)، والأصول في النحو(1/ 126)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 165)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 282)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 199)، والبديع في علم العربية (1/ 103)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 349)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 20)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 333)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 6)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 674)، والتذييل والتكميل له (8/ 15)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الفرائد للبدر الدماميني (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 50).

[2] قوله: «نحوضربوا» سقط من (أ)، (هـ).

[باب الفعل المضارع]

(وَالْمُضَارِعُ: مَا)؛ أي: فعل.

(أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ «نَأَيْتُ»)؛ أي: بملابسة زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها: «نأيت، أونأتي، أوأتين»، وإنما[1] عدل عن تركيب «أتين»؛ لأن فيه تفريقًا بين حرفي المتكلم وتقديمًا بحرف الخطاب على حرف الغيبة وهوخلاف الترتيب؛ إذِ الغائب متوسطٌ والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا، ولكن تركيب «أتين» يناسب المقام لفظًا ومعنى؛ أما لفظًا فظاهر لتضمنه الحروف الأربعة، وأما معنى فلصلاحيته[2] صفة[3] للحروف المذكورة؛ فهو[4] تركيب ليس بأجنبي من المقام من كل وجهٍ. بخلاف «نأيت»؛ إذ لا خفاء في بعده عن هذا[5] المقام [في المعنى؛ لأنه من: النأي بمعنى البعد ولا يخفى أن ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدًا][6].
ولوجمعها بتركيب «أنيت» من الأني لكان أولى ليكون على الترتيب من كل وجه بتقدم الهمزة التي هي[7] للمتكلم الواحد على النون التي هي لنوعيهِ[8].

(لِوُقُوعِهِ)؛ أي: المضارع حال كونه.

(مُشْتَرَكًا): بين الحال والاستقبال؛ كاشتراك العين والمراد به الاشتراك اللغوي؛ وهوالإبهام فيكون المعنى لكونِه مبهمًا لاحتمال الحال والاستقبال؛ كإبهام النكرة لاحتمال الإفراد.

---

[1] سقط من (ب).

[2] في (ب): «ما صلاحيته».

[3] سقط من (ب).

[4] في (ب): «زيد».

[5] في (ب): «هذه».

[6] ما بين المعقوفين سقط من (ي).

[7] سقط من (ي).

[8] انظر الكلام تفصيلًا في: التعليقة على كتاب سيبويه (4/ 131)، والمرتجل في شرح الجمل (ص 21)، والبديع في علم البديع (1/ 31)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 145)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 15)، والكناش في فني الصرف والنحوللملك المؤيد (1/ 130)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (2/ 857)، وشرح ابن عقيل (4/ 311)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (10/ 4898)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125).

(وَتَخْصِيصُهُ بِالسِّينِ أوسَوفَ): عطف على قولِه[1]: «وقوعه»؛ أي: لتخصيصه بالسين أوسوف بأحد[2] الزمانين كتخصيص[3] النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد، وكتخصيص لفظ العين بأحد المعاني بالقرينةِ.

(فَالهَمْزَةُ): الفاء للتفسير.

(لِلمُتَكَلِّمِ): حال كونِه.

(مُفْرَدًا)؛ نحو: «أفعل» لتوافق صدر أنا؛ [ولأنَّ المتكلمَ مبدأ الكلام والألف مبتدأ المخارج][4].

(وَالنُّونُ لَهُ)؛ أي: للمتكلم حال كونه مقرونًا مع غيره واحدًا[5] أواثنين أوجماعة أوجماعة؛ فإن كان معه واحدٌ كان مثنًى، وإن كان معه اثنان كان جمعًا نحو«نفعل»؛ لأنه لما استوفيت الحروف الثلاث التي هي الأَولَى بالزيادة[6] وهي حروف العلة، وأخذها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيرها بلا حرف فزادوا له حرفًا مما يشبه حرف العلة؛ وهو[7] النون المشابه[8] لها في امتداد الصوتِ ولتوافق أول «نحن».

(وَالتَّاءُ[9] لِلمُخَاطَبِ مُطْلَقًا)؛ أي: واحدًا[10] أومثنى أومجموعًا أومذكرًا أومؤنثًا؛ نحو: «تفعل[11]، وتفعلان، وتفعلون، وتفعلين، وتفعلن[12]»؛ لأنها فرع الواووالواو[13] مخرجها

---

[1] قوله: «قوله» ليس في (أ)، (ب).

[2] قوله: «لتخصيصه بالسين أوسوف بأحد» في (أ): «لتخصيصه بسبب أحد»، وفي (ب): «لتخصيص سبب السين بأحد»، وفي (ي): «لتخصيصه بسبب السين».

[3] في (ب): «كتخصص».

[4] قوله: «ولأن المتكلم مبدأ الكلام والألف مبتدأ المخارج» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[5] بعده في (ب)، (ي): «كان».

[6] في (ب): «في باب الزيادة».

[7] سقط من (ب).

[8] في (ب)، (ي): «المشابهة».

[9] في (ب)، (ي): «والتاء».

[10] بعده في (ب)، (ي): «كان».

[11] بعده في (ي): «أنت».

[12] قوله: «تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن» في (ب): «تفعل تفعلان تفعلون تفعلين».

[13] سقط من (هـ).

منتهى المخارج، والمخاطب منتهى الكلام، وإنما قلبت الواوتاءً كما في «تجاه» و»تخمة»؛ لئلا يلزم اجتماع الواوات؛ كما في [98/ ب] و»وجل» و»ووجل»[1].

(وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثِينَ غَيْبَةً)؛ أي: حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي غيبة[2]؛ نحو: «هند تفعل»، و: «الهندان تفعلان»؛ إذ[3] المؤنث الغائب يعارض[4] فيه اعتبار أن الغيبة والتأنيث؛ والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج؛ لأن الغائب متوسط[5] بين المتكلم والمخاطب والتأنيث المستلزم للفرعية تناسب التاء التي هي فرع الواوفعملنا بالاعتبارين فأعطينا التاء في الواحدِ والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس؛ لأن التأنيث ألزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين أولَى.

(وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ)؛ لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب[6] بين المتكلم والمخاطب.

(غَيْرُهُمَا)؛ أي: غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وهوبالجر صفة الغائب؛ **وفيه**: أن «غيرًا» نكرة وإن أضيف إلى المعرفة أوبدل. **وفيه**: أنه لم يوصف مع النكارة. **والجواب**: أن التقدير غائب غيرهما وبالنصب حال[7] وهوالأولى لموافقة[8] السين[9].

---

[1] انظر الكلام تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (4/ 18)، والأصول في النحو(3/ 108)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 391)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 120)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 669)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 447)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 125)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 74)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 352)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (1/ 239)، والتذييل والتكميل له (1/ 289)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 879)، وتمهيد القواعد (1/ 346)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الفرائد للبدر الدماميني (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (4/ 150).

[2] قوله «ذوي غيبة» في (ب): «دون غيبة أوتميز»، وبعده في (ي): «أوتمييز».

[3] سقط من (ب).

[4] في (ب): «تعارض».

[5] في (ب): «متوسطة».

[6] في (ب): «الغائبة»، (ي): «الياء».

[7] بعده في (ي): «أوخبر».

[8] في (ي): «لمعرفة».

[9] في (هـ): «السببين».

(وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ)؛ أي[1]: الزوائد المذكورة

(مَضْمُومَةٌ[2] فِي الرُّبَاعِيِّ)؛ أي: فيما هو على أربعة أحرف أصلية؛ كـ «يدحرج» أولا كـ «يخرج»؛ لأنه لما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالف أول المضارع لمكان التباين بينهما، وهذا من وظائف التصريف[3] [وإنَّما ذكره في علم النحو][4] ضمنًا واستطرادًا.

(وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ)؛ أي: في[5] فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد؛ كـ »يضرب» وما زاد على أربعة أحرف؛ كـ «يفتعل»، و: «يستفعل»، ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد، وكثرة الحروف فيما زاد على أربعةِ أحرفٍ.

(وَلَا يُعْرَبُ): مِن جنس

(الفِعْلُ): أو[6] أنواعُه وهذا قصر الأفراد؛ لرد قول الكوفيين بتشريكهم الأمر الحاضرِ في الإعرابِ.

(غَيْرُهُ)؛ لأنه لم يوجد في الغير مقتضٍ ولا شبه تام يخرجه عن أصله بخلاف المضارع؛ فإنه يعرب لمشابهته الاسم مشابهةً تامَّةً في اللفظ للموافقة؛ في الحركات والسكنات، وفي المعنى في العموم والخصوص، وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في: «مررت برجل ضارب ويضربُ»[7].

---

[1] قوله: «أي» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[2] في (ي): «مضموم».

[3] في (ب): «التعريف».

[4] قوله: «وإنَّما ذكره في علم النحو» في (أ)، و(هـ): «وذكره»، وفي (ب): «وإنما ذكره»، وفي (ي): «ذكره في علم النحو»، والمثبت ملفق بين النسخ.

[5] سقط من (ي).

[6] في (ب)، (ي): «و».

[7] انظر الكلام تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (2/ 18)، والمقتضب للمبرد (4/ 42)، والأصول في النحو(1/ 126)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 165)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 282)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 199)، والبديع في علم العربية (1/ 103)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 349)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 20)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 333)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 6)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 674)، والتذييل والتكميل له (8/ 15)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الفرائد للبدر الدماميني (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 50).

(إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ): ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام؛ فإنه إذا قال لا يعرب غير المضارع فُهِم منه أن المضارع معرب وإعرابه مقيد بهذا القيد[1]؛ أي: بوقت عدم اتصال:

(نُونُ تَأْكِيدٍ[2] أَوْ[3] نُونُ جَمْعِ مؤنثٍ)؛ لأنه إذا اتصل به إحداهما[4] رجع[5] مبنيًا؛ أما نون التأكيد فلأنه [99/أ] بدخولها يشبه الأمر الداخلة عليه هي[6]؛ نحو«اضربن» لأنه أصل[7] في لحوق نون التأكيد، وأما نون الجمع فلأنه بدخولها يشبه الماضي لأنه الأصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه «يضربان ويضربون يضربا وضربوا» لأن الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس بأصل.

(وَإِعْرَابُهُ)؛ أي[8] المضارع:

(رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ): مكان ما منع شبهه[9] من[10] الجر المختص به[11] بالاسم.

(فَالصَّحِيحُ)؛ [أي: الفعل الذي آخره حرف صحيح][12]: احتراز عن نحو«يدعوويرمي[13] ويرضى ويخشى».

(الْمُجَرَّدُ[14] عَنْ): كلِّ

(ضَمِيرٍ): يضمر[15]

---

[1] قوله: «القيد» سقط من (ي).

[2] في (ب): «التأكيد».

[3] في (ي): «ولا».

[4] في (ب): «أحديهما».

[5] في (ي): «صار».

[6] بعده في (ب)، (ي): «في».

[7] في (ب)، (ي): «الأصل».

[8] بعده في (هـ): «إعراب».

[9] في (هـ): «منه».

[10] قوله: «منع شبه من» في (ب): «امتنع عنه»، وبعده في (ي): «عنه من».

[11] قوله: «به» سقط من(هـ)، (ي).

[12] قوله: «أي الفعل الذي آخر حرف صحيح» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[13] قوله: «يدعوويرمي» في (هـ): «يرمي ويدعو»

[14] بعده في (ب): «صفة».

[15] قوله: «يضمر» سقط من (هـ).

(بَارِزٍ)[1]: ظاهر؛ صفة «ضمير»[2].

(مَرْفُوعٍ)؛ صفة أخرى[3]، وكذا قوله:

(لِلتَّثْنِيَةِ)؛ نحو: «يضربان وتضربان»،

(وَالْجَمْعِ): سواء جمع مذكر أوجمع مؤنث؛ نحو: «يضربون وتضربون ويضربن وتضربن».

(وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ)؛ نحو: «تضربين»؛ بالضمة خبر أي يعرب[4].

(بِالضَّمَّةِ[5])؛ رفعًا نحو: «هويضرب».

(وَالْفَتْحَةُ)؛ نصبًا نحو: «لن يضرب».

(والسُّكُونُ)؛ جزمًا نحو: «لم يضرب».

(مِثْلَ: يَضْرِبُ)؛ على حسب العوامل.

(وَ)[6] المضارعُ **(الْمُتَّصِلُ بِهِ[7] ذَلِكَ)**: الضمير[8] المرفوع البارزُ.

(بِالنُّونِ)؛ رفعًا نحو: «يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين».

(وَحَذْفُهَا)؛ أي[9]: النون نصبًا وجزمًا؛ نحو: «لن يضربا»، و: «لن يضربوا»، و: «لن تضربا»، و: «لن تضربوا»، و: «لن تضربي»، و: «لم يضربا»، و: «لم يضربوا»، و: «لم تضربا»، و: «لم تضربوا»، و: «لم تضربي»؛ وذلك لأنها لَمَّا امتزجت مع الضمير الساكن توسط آخر الفعل فامتنع الإعراب لفظيًا كان أوتقديريًا[10]، والضمير اسم على حدة فلا يمكن أن يكون محلًا لإعراب لفظ غيره على أنه اسم استحق إعراب الاسم على الفاعلية فلا

---

[1] بعده في (ي): «يضمر».

[2] قوله: «صفة ضمير» ليس في: (أ)، (ي).

[3] بعده في (ب): «لحويضرب احتراز عن لحويضربان ويضربون وتضربون وتضربين».

[4] قوله: «أي يعرب» في (ب): «ويعرب».

[5] بعده في (هـ): «خبر أي يعرب بالضمة»

[6] بعده في (ب): «اللفظ».

[7] بعده في (ب): «الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عائد إلى اللام الموصولة».

[8] بعده في (هـ): «أي الضمير».

[9] بعده في (هـ): «حذف».

[10] في (ب): «تقديرًا».

يمكن اعتبار إعراب الفعل فيه لفظًا ولا تقديرًا؛ فزيدت حرف بعده وإعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن أن يكون من حروف العلة[1] التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها بها[2] في امتدادِ الصَّوتِ فثبتت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزمًا؛ كما أن حذف[3] الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمؤاخاة بينهما في الخِفَّة والضعف فجعل النصب أيضًا بالحذف.

فإن قيل: الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل وإعرابه؟

قيل: اعتبر فيه في باب الفصل جزئية[4] الحكمية؛ إذ الفاعل كالجزء فإذا كان ضميرًا متصلًا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته؛ **فإن قيل**: لما اعتبر جزء لزم أن يجوز كونه محلًّا لتقدير الإعراب ولا يحتاج إلى زيادة حرف. **قيل**: هوذوجهتين؛ كالنعامة[5] [99/ ب] فاعتبر في امتناع محلية[6] الإعراب كونه اسمًا على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءًا[7].

(وَالْمُعْتَلُّ): الآخر

(بِالوَاوِ)؛ نحو: «يدعو»

---

[1] في (ي): «الإعراب».

[2] قوله: «بها» ليس في (أ).

[3] قوله: «حذف» سقط من (ب).

[4] في (هـ): «الجزئية».

[5] أصل الجهتين هنا في النعامة ما ذكره الرضي في شرحه على الكافية (3/ 194)؛ فقال: «كالنعامة، قيل لها: احملي فقالت أنا طائر، وقيل لها طيري قالت أنا جمل».

[6] في (ي): «محليَّته».

[7] انظر مناقشة هذه القضية تفصيلًا في: الكتاب لسيبويه (1/ 186)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (5/ 332)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (5/ 117)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 342)، والبديع في علم العربية (1/ 617)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 349)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 252)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 104)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 51)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 178)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 10)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (1/ 192)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (1/ 283)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 140)، وتعليق الفرائد للبدر الدماميني (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 57)، والتحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة للفاكهي (ص 36).

(وَالْيَاءِ)؛ نحو: «يرمي» والباء للإلصاق أوللسببية أوللاستعانة بالضمة في الرفع **(تَقْدِيرًا)**؛ لثقل الضمة على الواووالياء وهوظرف؛ أي[1]: في التقدير، أوحال كون الضمة مقدرة، أوتمييز؛ أي: ملتبسًا بتقدير الضمة.

(وَالْفَتْحَةُ)؛ في النصب

(لَفْظًا)؛ لأصالة الإعراب اللفظي[2] وعدم المانع لخفة الفتحة.

(وَالْحَذْفُ)؛ في الجزم لأن اجتماع السكونين محالٌ، وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق[3] والتقدير في الفعل؛ إذ إعراب الفعل ليس إلا باعتبار الصورة ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنًى حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى؛ بخلاف: «مررت بغلامي» فنزل حذف حرف العلة التي هي أخت الحركة منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونًا يكون عند العامل جزمًا.

فإن قيل: فليجعل السكون اللفظي في الجزم إعرابًا كما يجعل ألف «مسلمان» إعرابًا دالًا على الفاعلية.

قيل: يمكن ثمة اعتبار الاختلاف بين الإضافة إلى العامل وعدمها حيث يفيد[4] المعنى بعدها بخلاف إعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك؛ لأن سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل، وبعد دخول العامل لا يتحقق له[5] معنًى ولا يزيد على الصورة شيء إلا الإضافة إلى العامل بلا تأثير فافترقا، وظهور الأثر في التوابع متحقق[6] في المبني[7] أيضًا، وإن لم يظهر به أثر الإضافة إلى العامل في حق المتبوع[8].

---

(1) قوله: «أي» ليس في (أ)، (ي).

(2) في (ب): «اللفظ».

(3) في (ب): «التخفيف».

(4) في (ي): «يقيد».

(5) في (ب): «به».

(6) في (ب): «يتحقق».

(7) في (هـ): «المثنى»، (ي): «المعنى».

(8) انظر الكلام تفصيلًا في: شرح كتاب سيبويه (5/ 290)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 90)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 207)، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (1/ 162)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 327)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1847)، والتذييل والتكميل له (1/ 218)، وشرح ابن عقيل على الألفية (3/ 90)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3275)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (4/ 615)، وهمع الهوامع للسيوطي (3/ 428)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 88).

(وَالْمُعْتَلُّ) الآخر

(بِالْأَلِفِ)؛ نحو: «يرضى ويخشى»[1].

(بِالضَّمَّةِ)؛ رفعًا

(وَالْفَتْحَةِ)؛ نصبًا

(تَقْدِيرًا)؛ لأن الألف لا تقبل الحركة.

(وَالْحَذْفُ)؛ جزمًا[2] كما مرَّ

(وَيَرْتَفِعُ): المضارع

(إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّصْبِ[3])؛ أي: كل ناصب.

(وَالْجَازِمُ)؛ أي: كل جازم والرافع وقوعه موقعًا يصلح للاسم وخبر «كاد» أيضًا واقع موقع الاسم؛ لأن أصل الخبر أن يكون اسمًا وإن هُجِر هذا الأصل في «كاد» استعمالًا، وقد يستعمل الأصل المهجور في قوله[4]:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا ....[5]

---

[1] قوله: «بالألف نحويرضى ويخشى» في (أ): «بالألف يخشى ورضي».

[2] بعده في (ب): «علامة للجزم».

[3] في (ي): «الناصب».

[4] في (هـ): «قول الشاعر».

[5] صدر بيت من بحر الطويل، وهولتأبط شرًا، والبيت بتمامه:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

ديوانه طبعة علي ذي الفقار شاكر (ص 91)، وهوله في المقتضب للمبرد (3/ 75)، والأغاني للأصفهاني (21/ 159)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص 83)، والخصائص (1/ 391)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 452)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 309)، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 450)، والبديع في علم العربية (1/ 34)، وشرح المفصل لابن يعيش في مواضع منها (4/ 221، 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 540)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 393)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 11)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1226)، والتذييل والتكميل له (4/ 343)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 680).

(نحوُ: يَقُومُ زَيدٌ)؛ فإنه واقع موقع الاسم لأن المتكلم في ابتداء التكلم[1] في موضع الخبر يصلح أن يبتدِئ[2] كلامَه بالاسم أوبالفعل؛ فإذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعًا موقعًا يصلح للاسم.

(ويَنْتَصِبُ): المضارع

(بـ «أنْ»): الملفوظة لشبهها بـ «أنْ» الناصبة للاسم في المصدرية [100/أ] والصورة[3].

(ولَنْ)؛ قال الفرَّاءُ: «لن»[4] أصله «لا» فأبدل[5] الألف نونًا». وقال الخليلُ: «لا أن»؛ فقصر كـ «أيش» و: «علماءِ»[6]؛ في: «أي شيء وعلى الماء». وقال سيبويه: «إنه حرف برأسِه لا أصل له؛ إذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا مانع عن[7] تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيز «أن». والخليلُ يقول[8] لا يبعد أن يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه[9] معنًى وحكمًا؛ إذ هووضع مستأنف، وهكذا قال الفراء حيث تغيُّر «لا» عنده بعد الإبدال إلى إفادة النفي المؤكد[10].

---

[1] في (ي): «المتكلم».

[2] في (أ)، (ي): «يبدأ».

[3] قوله: «والصورة» سقط من (هـ).

[4] قوله: «لن» سقط من (ب).

[5] في (ب): «فأبدلت».

[6] إشارة إلى قول الفرزدق: وَمَا سُبِقَ القَيْسيُّ من ضعْفِ حِيلةٍ ... ولكنْ طفت عَلْمَاءِ قُلْفةُ خَالدِ

يريد: على الماء، والبيت وقصته تنظر في: الكتاب لسيبويه (4/ 485)، والمقتضب (1/ 251)، والأصول في النحو(3/ 434)، والتعليقة على كتاب سيبويه (5م 219)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 562)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 344).

[7] في (ب): «من».

[8] في (ب): «يقولون».

[9] في (ب): «مقتضاها».

[10] انظر آراء الفراء والخليل وسيبويه ومناقشة العلماء فيها في: الكتاب (3/ 161)، والأصول في النحو(2/ 208)، شرح كتاب سيبويه (3/ 192)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 368)، والبديع في علم العربية (1/ 592)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 226)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 15)، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (2/ 821)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 148)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1643)، والتذييل والتكميل له (1/ 218)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 4140)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (4/ 615)، وشرح المكودي على الألفية (ص 208)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 179)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 358)، وهمع الهوامع للسيوطي (3/ 365)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 88).

(وَإِذَنْ): [وهي من العوامل السماعية][1]؛ قيل: أصله «آذان» فخففت. وقيل: أصله «إذ» الظرفية، والنون عوضٌ عن المضاف إليه.

(وَكَي)؛ قيل: «كي وإذن» ناصبان بتقدير «أن» لا بنفسهما، وهذه الثلاثة تنصب المضارع ملفوظات لشبهها بـ «أن» في الاستقبال.

(بِأنْ): عطف على «بأن» حال كونها.

(مُقَدَّرَةً بَعْدَ حَتَّى)؛ نحو: «سرت حتى أدخلها».

(وَلَامُ كَي)؛ نحو: «سرت لأدخلَها[2]».

(وَلَامُ الجُحُودِ)؛ وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي؛ نحو: (ما كان الله ليعذبهم) [الأنفال: 33].

(وَالفَاءُ)؛ نحو: «زرني فأكرمَك».

(وَالوَاوُ)؛ نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»[3]. **(وَأَوْ)**؛ بمعنى: «إلى» أو«إلا»؛ نحو: «لألزمنك أوتعطيني حقي»؛ وذلك لأنَّ الثلاثة الأوَلَ جوازٌ فيمتنع دخولها على الفعل إلا

---

[1] قوله: «وهي من العوامل السماعية» سقط من (أ).

[2] في (ب): «لأدخل البلد».

[3] هذا القول العربي يستشهد به النحويون على إعراب الفعل المضارع؛ فيما بين الرفع والنصب على النحوالتالي؛ من خلال تعاور المعاني الإعرابية وأثر العلامة الإعرابية فيه؛ ومن قال البدر الدماميني رحمه الله في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (1/ 125، 126): «وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة، وإنما هي معان أخر؛ كقولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه يحتمل النهي عن أكل واحد من الفعلين مطلقًا، ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الأول دون الثاني، وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، ولا يخفى حصول اللبس بينهما لوترك إعراب الفعلين لكن الإعراب يتعين في الاسم طريقًا لرفع اللبس، كما يتعين قولك: ما أحسن زيدًا بالنصب للتعجب، وقولك: ما أحسن زيد بالرفع للإخبار بنفي الإحسان عنه، وما أحسن زيد برفع (أحسن) وخفض (زيد) للاستفهام عما هوالأحسن منه، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقًا لرفع اللبس؛ لوجود طريق أخرى تقوم مقامه في رفع الإلباس. وبيانه: أن الإلباس قد يندفع بالإعراب فيه، كما يتعين قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» جزم الفعلين للنهي عن كل واحد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الأول ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما، و: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم الأول ورفع الثاني للنهي عن الأول خاصة. وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب، كما إذا قلت: لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن، فيكون نهيًا عن كل منهما، و: «لا تأكل السمك شاربًا اللبن»، فيكون نهيًا عن الجمع، و: «لا يكن منك أكل السمك ولك شرب اللبن»، فيكون نهيًا عن الأول فقط، فلما لم ينص عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلا فيه، ولما كان ثم مدوحة عن إعراب الفعل في إزالة اللبس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعا لا أصلا. وهذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل».

بجعله مصدرًا بتقدير «أن» المصدرية والأخيرة بمعنى الجارّ فأخذَتْ حكم الجواز، أوبمعنى «إلا» فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة[1] عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، [وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء][2] فجعل مفردًا؛ ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم[3] بذلك الإنشاء؛ فيكون المعنى في: «زرني فأكرمك»: «ليكن منك زيارة فإكرام مني إياك»، وفي: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: «لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه»، وكذا في سائر الأمثلةِ[4].

(**فَإنْ**): الفاء للتفسيرِ؛ أي: مثال أن.

(**مِثْلَ: «أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ»**)؛ مثالَ النصبِ بالفتحةِ.

(**(وأن تصوموا خير لكم)** [**البقرة: 184**])؛ مثال النصب بحذف النون.

(**وَ**) إن.

(**الَّتِي**[5] **بَعْدَ العِلْمِ**): الغير المؤول بالظن[6]، وإن أوِّل به يصحُّ وقوع المصدرية[7] أيضًا فيجوزُ: «علمتُ أن يخرُجَ زيدٌ» بالنصب بمعنى: «ظننت».

---

[1] «والرابعة والخامسة» في (ي): «والرابع والخامس».

[2] قوله: «وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[3] في (ي): «والمفهوم».

[4] انظر هذه الأوجه تفصيلًا في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1م 595)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 365)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 67)، وتمهيد القواعد (8/ 4223)، وشرح المكودي على الألفية (ص 281)، وشرح الدماميني على التسهيل (1/ 125، 126).

[5] بعده في (هـ)، (ي): «تقع».

[6] قوله: «المؤول بالظن» في (ب): «الأول ما يظن».

[7] في (ي): «المصدرة».

(هِيَ المُخَفَّفَةُ)؛ خلافًا للفرَّاءِ، وابنِ الأنباريِّ[1].

@@@(مِنَ المُثَقَّلَةِ): المناسبة للعِلمِ في معنى التحقيق، ولأن «أنْ» بعد التخفيف شاكَلَت «أنْ» المصدرية وهي أنسب[2] بالعِلم وأبعد من المصدرية الدالة على التوقُّع؛ فإذا وقعت المصدرية بعدها لم يسبق الذهن إليها بل [100/ب] إلى المخففة فيلزم اللبس[3] لا سيما في الموقوف والمقصور فمُنعت.

وأما الظن ففيه وجهان؛ حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها عن العِلم فتساوي المخففة في الملائمة فزاحمها[4] في صحة الوقوع فيجوز الوجهان.

وأما التي ليست[5] بعد العلم والظن وما هو[6] بمعناهما؛ نحو: الرجاء والطمع والشك والوهم والإعجاب[7] وغيرها = فمصدرية لا غير. ونحو: (حسبوا أن لا تكون فتنة)

---

[1] هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن. أبوبكر الأنباري، أديب نحوي، مفسر، محدث، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة؛ كما ذكر البغدادي في تاريخه، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلثمائة ألف شاهد في القرآن أخذ عن أبيه ومحمد بن يونس الكديمي وإسماعيل القاضي، وأحمد بن الهيثم البزاز وغيرهم. وعنه الدارقطني، ومحمد بن عبد الله بن أخي ميمي الدقاق، وأحمد بن محمد بن الحجر وغيرهم. قال محمد بن جعفر التميمي: ما رأينا أحدًا أحفظ من الأنباري ولا أغزر من علمه. من تصانيفه: عجائب علوم القرآن، وكتاب الوقف والابتداء، وغريب الحديث، وكتاب الرد على من خالف مصحف عثمان، والمشكل في معاني القرآن، وكتابه الذي حوى النحوالكوفي شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ص 153)، وتاريخ العلماء النحويين للتوخي (ص 178)، وتاريخ بغداد (4م 299)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 208).

وقوله وقول الفراء في: شرح التسهيل لابن مالك (4/ 11)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 34)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1639)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 4129).

[2] في (ب): «النصب».

[3] في (ب): «الالتباس».

[4] في (ب): «فيزاحمها».

[5] في (أ)، (ي): «ليس»، وفي (ب): «ألبس».

[6] قوله: «هو» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[7] في (ب): «الإعجاز».

[المائدة: 71] قرئ بالوجهين على أن الحسبانَ ظنٌّ غالبًا[1].

واعلم أن: «أن» بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا يقع مجرور الموضع[2] فلا يقال: «عجبت من أن سيقوم»، ولا يقع إلا[3] بعد فعل التحقيق[4] كالعلم وما هو[5] بمعناه من: التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور ونحوذلك. أوبعد الظن الغالب الذي[6] في حكم العلم؛ فلا يقال: «رجوت أن سيفعل[7]»، ولا: «شككت أن سيقوم».

(وَلَيْسَتْ) «أن» الواقعة بعد العِلم.

(هَذِهِ)؛ أي: المصدرية لمنافاة بينها وبين[8] العلم؛ لأنها للتوقع[9] والعلم يستلزم[10] التيقن[11]، وأما التي للتحقيق فيقع بعد العلم أوبعدما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد

---

[1] القراءتان متواترتان، وهما على النحوالتالي: قرأ أبوجعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ}: بالنصب.

وقرأ أبوعمرووحمزة والكسائي ويعقوب وخلف «أَلَّا تَكُونُ» بالرفع.

والمعنى: أن من رفع فكأنه أرادَ وحسبوا أنْ لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين.

وانظرهما في: السبعة في القراءات (ص 247)، والمبسوط القراءات العشر لابن مهران (ص 187)، وحجة القراءات لأبي زرعة (ص 232)، والكنز في القراءات العشر لتاج الدين الواسطي (2/ 460). وانظر توجيهما النحوي في: الكتاب (3/ 166)، والمقتضب (2/ 32)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 209)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 276)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 230)، والمرتجل لابن الخشاب (ص 228)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 554).

[2] في (ب): «المحل».

[3] قوله: «إلا» سقط من (ب).

[4] في (ب)، (ي): «التخفيف».

[5] قوله: «وما هوبمعناها» في (أ)، و(هـ): «ومعناها»، وفي (ب): «وما بمعناها»، والمثبت من (ي)، وهوالأشبه.

[6] بعده في (ب): «هو».

[7] في (ب): «سيقوم».

[8] «بينها وبين» في (ب): «بينهما بين».

[9] في (ب): «لتوقيع».

[10] بعده في (ب): «في».

[11] في (هـ): «اليقين».

الشك لمكان التنافي بين[1] الشك والتحقيق[2].

وفيه أن: ذلك يتأتى في المثقلة أيضًا وقد جاء «شككت أنك خارج» ولم يثبت «أنك ذاهب»، و: «ليت أنك عائد»، والحق أن «أن» مشددة أومخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على تأكيده والمبالغة كما هو، وإذا كان «أن»[3] التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة[4] يجب فصلُها عن الفعل؛ إما بالسين:

(نحوَ: عَلِمْتُ أنْ سَيَقُومُ)، و: (علم أن سيكون منكم مرضى) [المزمل: 20].

أو«سوف» نحو[5]:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ … أن سَوْفَ يأتي كُلُّ ما قُدِرَا[6]

أو«قد»؛ نحو: (ليعلم أن قد أبلغوا) [الجن: 28].

أوبحرف نفي؛ نحو: «علمت أن لم يقمْ».

(وَأنْ لَا يَقُومُ): وشذ[7] «علمت أن يخرجُ» بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبَرِّدِ[8].

---

[1] قوله: «التنافي بين» سقطت من (ب).

[2] انظر الكلام مفصلًا في: الكتاب (3/ 166)، والمقتضب (2/ 32)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 209)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 276)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 230)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 228)، والبديع في علم العربية (1/ 558)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 554)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 728)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 482)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 10)، وشرح الكافية الشافية (1/ 489)، وشرح الرضي (4/ 30)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1277)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 405)، والفوائد الضيائية (2/ 140).

[3] قوله: «أن» سقط من (هـ).

[4] في (ي): «المثقلة».

[5] بعده في (ب): «قوله».

[6] البيت من بحر الكامل، وهوبدون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (2/ 377)، والتذييل والتكميل (9/ 200)، ومغني اللبيب (ص 520)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2350)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 776)، والفوائد الضيائية (2/ 348)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 322)، ومعاهد التنصيص للعباسي (3/ 108)، وهمع الهوامع (2/ 331)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (3/ 107).

[7] قوله: «وشذّ» في (ب): «وقد شذّ».

[8] انظر: المقتضب (3/ 5)، وفيه: «لا يصلح علمت أن يقوم زيد لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت نحوخفت أن تقوم يا فتى وأرجوأن تذهب إلى زيد لأنه شيء لم يستقر فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجاز».

(وَ) أَنْ (الَّتِي تَقَعُ[1] بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الوَجْهَانِ): [الجملة خبر المبتدأ والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ لكونها موصولًا بفعل، والوجهان فاعل الظرف، أومبتدأ مقدم الخبر][2]؛ لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم «أنْ» المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم «أنْ» المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فيجري في التي بعده كلا الوجهين وأما التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة؛ نحو: «رجوت أن تفعل»، و: «خشيت أن لا تفعل».

(وَ) مثال: (لَنْ مِثْل[3]: (فلن أبرح) [يوسف: 80] وَمَعْنَاهَا: نَفْي المُسْتَقْبَلِ)؛ لا نفي الحال نفيًا مؤكدًا لا مؤبدًا؛ كما قال بعضهم[4]، وإلا لكان قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) [مريم: 26] [1/101] و: (لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) تناقضًا ففي إطلاقه نظرٌ. وقوله «معناها» إلى آخره[5] جملة مستأنفة.

(وَ): مثال (إِذَنْ): مبتدأ. وقوله مثل «إذن تدخل الجنة» خبره[6]. وقوله: «إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهذا إذا لم يعتمد إلى آخره[7] والجملة معترضة لبيان حكم «إذن» ويمكن أن يكون قوله «إذا لم يعتمد» خبر «إذن» بتقدير حذف مضاف؛ أي: عمل «إذن» ونصب[8] «إذن» حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلًا ويكون

---

[1] قوله: «تقع» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ) وهوالموافق لما في متن الكافية (ص 45).

[2] قوله: «الجملة خبر المبتدأ والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط لكونها موصول بفعل والوجهان فاعل الظرف أومبتدأ مقدم الخبر» سقط من (أ).

[3] قوله: «مثل» في (أ)، (هـ)، (ي): «نحو»، والمثبت من (ب) وهوالموافق لما في متن الكافية (ص 45).

[4] هوالإمام المعتزلي جار الله الزمخشري، وقوله في: المفصل في صنعة الإعراب (ص 406)، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل= تفسير الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث – بيروت، بدون تاريخ، (2/ 144).

[5] قوله: «إلى آخره» سقطت من (ب).

[6] بعده في (ب)، (ي): «أي ومثال إذن مثل هذا القول».

[7] قوله: «إلى آخره» سقطت من (ب).

[8] في (ب): «أونصب إذن».

حينئذٍ قوله «مثل إذن تدخل الجنة» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: مثاله كذلك لكن الوجه الأول أوفق[1] حيث قال: فإن مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر أن يقول إذن مثل كذا

(إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا)؛ أي: إن لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتمد بكونه خبرًا له؛ نحو: «أنا إذن أكرمك» وقل نصبُه حينئذٍ أوجزاء الشرط السابق؛ نحو: «إن تأتني إذن أكرمك»، أوجوابًا للقسم السابق نحو»والله إذن لأفعلن»، ولا يقع المضارع بعد «إذن» معتمد على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء؛ فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لأنها لضعفها لا يقدر أن يعمل فيما اعتمد[2] على ما قبلها[3] فصار كأنه سبَقها حكمًا. والتعليل بلزوم توارد العاملين لا يتأتى في الخبر. وجواب القسم على أنه لا خبر[4] فيه لإمكان العمل باعتبارين.

(وَكَانَ): شرط آخر لعمل[5] «إذن».

(الفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا): لا حالًا بخلاف؛ نحو[6]: «إذن أظنك كاذبًا»؛ لأنه إنما عمل لمشابهته[7] في الاستقبال؛ فإذا فات الشبهُ[8] فات العملُ[9].

(مِثْلُ): قولِك لِمَن قال:

(أَسْلَمْتَ: إِذَنْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ)؛ مثَّل بمثال[10] لا يحتمل إلا الاستقبالُ.

(وَإِذَا وَقَعَتْ): إذن

---

(1) بعده في (ي): «بينه».

(2) بعده في (ب): «ما بعدها».

(3) بعده في (ب): «لا ينصب لأنها لضعفها لا يقدر أن يعمل فيما اعتمد على ما قبلها».

(4) في (أ)، (ب): «ضير».

(5) في (ب): «يعمل».

(6) قوله: «نحو» ليس في (أ).

(7) بعده في (ب): «أن».

(8) في (أ): «التشبه».

(9) انظر: الإيضاح العضدي للفارسي (ص 311)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 204)، وشرح الرضي (4/ 40)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 12)، والفوائد الضيائية (2/ 242).

(10) في (ب): «بمثالين».

(**بَعْدَ الوَاوِ**)؛ نحوقوله تعالى: (وإذن لا يلبثون خلافك) [الإسراء: 76] بالرَّفعِ، وقرئ في غير السبعةِ بالنصب أيضًا[1].

(**وَالفَاءِ**)؛ نحوقولك في جواب من قال «أنا آتيك»: «فإذن أكرمك».

(**فَالوَجْهَانِ**): جائزان[2]؛ النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال[3] المعطوفِ، والرفع لاعتبار[4] الاعتماد بالعطف وإن ضعُفَ.

(**وَ**) مثال (**كَي؛ مِثْلَ**[5]: **أَسْلَمْتُ كَي أَدْخُلَ الجَنَّةِ وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ**)؛ أي: سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. والجملة مستأنفة.

(**وَحَتَّى إذَا كَانَ**): الفعلُ بعدها

(**مُسْتَقْبَلًا**): لا حالًا؛ نحو: «مرض [101/ب] حتى لا يرجونه». وقوله «إذا» خبر مبتدأ محذوف، أي: وهذا إذا كان كذا. والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، أوخبر «حتى» بتقدير مضاف؛ أي: وحكم «حتى» حاصل وقت كون ما بعدها كذا.

(**بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا**)؛ سواءً كان مستقبلًا بالنظر إلى زمان التكلم، أولا بمعنى «كي»؛ أي: للغرض والسببية وهوخبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو[6]

(**بِمَعْنَى كَي**): والجملة معترضةٌ

(**أَوْ**)؛ بمعنى

---

[1] أي: «إذن لا يلبثوا»، وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما في الشواذ، انظرها في: القراءات الشاذة لابن خالويه طبعة براجستر (ص 80)، والكشاف للزمخشري (2/ 686)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ – 2001م، (3/ 476)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (7/ 92).

وقال الزمخشري في توجيه القراءتين: «فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهومرفوع لوقوعه خبر كاد، والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم. وأما قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي إذا لا يلبثوا، عطف على جملة قوله {وَإِنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ} [الإسراء: 76]».

[2] بعده في (ب): «مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط».

[3] في (أ)، (ي): «لاستقبال».

[4] في (ب): «باعتبار».

[5] في (أ)، (هـ)، (ي): «مثل»، والمثبت من (ب) وهوالموافق لما في متن الكافية (ص 45).

[6] في (أ)، (هـ): «هو» بدون واو.

(إِلَى)؛ أي: للغاية، وفي جعل «حتى» بمعنى «إلى أن» تسامحٌ؛ لأن «أن»[1] مقدرة لا داخلة في معناها[2].

(نَحْوَ): خبر قوله «حتى»، أوخبر مبتدأ محذوف.

(أَسْلَمْتُ حَتَّى[3])؛ أي: كي **(أَدْخُلَ الجَنَّةَ)**: ودخول الجنة مستقبل بالنظر إلى الإسلام وزمان التكلم أيضًا.

(وكُنْتُ): وفي إتيان «كنت» ههنا نظرٌ.

(سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ): دخول البلد[4] بالنظر إلى ما قبله وهوالسير[5]، وبالنظر إلى وقت التكلم يحتمل أن يكون ماضيًا أومستقبلًا.

(وأَسِيرُ حَتَّى)؛ أي: إلى أن **(تَغِيبَ الشَّمْسَ)**.

(فَإِنْ): الفاء للتعليل فيكون هذا دليلًا[6] على التقييد المذكور، أونتيجة للتقييد بقوله،إذا كان مستقبلًا، فإن[7]:

(أَرَدتُ الحَالَ)؛ أي: زمانها

(تَحْقِيقًا)؛ أي: محققة؛ أي: زمان التكلم.

(أوحِكَايَةً)؛ أي: محكية بأن يحكيه[8] حالًا ماضيًا بحيث كأنك تتكلم في تلك الحال، أوتجعل تلك الحال موجودة وقت التكلم.

(كَانَتْ): «حتى»

(حَرْفَ ابْتِدَاءٍ): لا جارة ولا عاطفة؛ أي: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها؛ كما إذا وقع بعدها شرطية مستأنفة؛ نحو: (حتى إذا جاء أمرنا) الآية

---

[1] قوله: «أن» سقط من (ب).

[2] في (هـ): «معناه».

[3] بعده في (ب)، (ي): «أي كي».

[4] قوله: «دخول البلد» سقط من (هـ).

[5] بعده في (ب): «مستقبل».

[6] في (هـ): «تعليلًا».

[7] سقط من (ب)، (هـ).

[8] في (ب): «يتحكى».

[هود: 40]، ولا نعني بذلك: أن يقدر بعدها مبتدأ حيث لا يطرد في نحو: (زلزلوا حتى يقول الرسول) [البقرة: 214][1].

(فَيُرْفَعُ): المضارع لعدم الناصب والجازم.

(وَتَجِبُ): حينئذ

(السَّبَبِيَّةُ)؛ أي: كون ما قبلها سببًا لما بعدها ليفيد[2] الربط والاتصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللفظي.

(نحْوَ: مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ): بيان حاله في صيرورته؛ بحيث لا يرجون حياته والمرض سبب لذلك فرفع الفعلَ حيث لم يسقطِ النونَ.

(وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: لأجل[3] «أن» حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء لا جارة.

(امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» فِي النَّاقِصَةِ[4])؛ أي: وقت تحقق الناقصة[5]؛ حيث تكون «كان» بلا خبر.

---

[1] قال الخليل بن أحمد فيا ينسب إليه في الجمل في النحو(ص 185): «يقرأ هذا الحرف {وزلزلوا حتى يقول الرسول} بالرفع أي حتى قال وهوواقع ويقرأ بالنصب على معنى الاستقبال». وقال سيبويه: «وبلغنا أن مجاهدًا قرأ «وزلزلوا حتَّى يقولَ الرسولُ»، وهي قراءة أهل الحجاز» فعلق على ذلك أبوعلي الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه؛ فقال: « تأويل ذلك والله أعلم أنهم لما أن كان (زلزلوا) سببا لقول الرسول كما صار السير سببا لدخول البدن والثقل، ومن قرأ «وزلزلوا حتى يقول الرسول» جعله بمنزلة سرت حتى يدخلها زيد، وسرت حتى تطلع الشمس فلم يجعل قول الرسول سببا لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سببا لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتى يدخلها زيد، أي قبل أن يقطعه على قولك: حتى أدخلها فلما عطفته عليه لم يجز غيره». وانظر تفصيلًا أكثر في: الكتاب لسيبويه (3/ 25)، والمقتضب للمبرد (2/ 43)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 153)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 234)، والبديع في علم العربية (1/ 610)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 246)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 55)، وشرح الكافية الشافية (3/ 1543)، والتذييل والتكميل (11/ 251).

[2] في (ي): «لتقييد».

[3] في (ب): «ومن أجل».

[4] في (ي): «الناصبة».

[5] بعده في (ب): «بحذ مضافين».

(وَ) في (أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا)؛ أي: كي تدخلها، [أوإلى أن تدخلها][1]؛ لأنه لورفع لكان الدخول حالًا مقطوعًا به، والسير المستفهم عنه[2] مشكوك فيه. ومن المحال أن يكون المسبب مقطوعًا به [1/102] مع الشكِّ في السبب.

(وَجَازَ فِي التَّامَّةِ)؛ أي[3]: وقت[4] تحقق التامة تركيبُ

(كَانَ)؛ أي: وجد

(سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا[5])؛ الآن حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضره كون «حتَّى» ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفًا[6].

(وَ) جاز (أَيُّهُمْ)؛ أي: الرجال أوكذا «أيهم» إلى آخره[7] بحذف الفعل أوبحذف الخبر وليس بعطف على قوله «كان سيرى حتى أدخلها» لعدم صلاح تقييده[8] بقوله «في التامة» كالمعطوف عليه.

(سَارَ[9] حَتَّى يَدْخُلُهَا)؛ الآن لأن الدخول مسببٌ السيرَ وكلاهما مقطوعان وإنما الشك في الفاعل.

(وَ) نظيرُ (لَامُ كَيٍّ مِثْلَ): تركيبِ

(أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ)؛ أي: لأنْ أدخلَ

(الجَنَّةَ)؛ فإن[10] قيل: اللامُ في {أمرت لأعدل} [الشورى: 15]، و: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) [الأحزاب: 33]، و: (ما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن

---

(1) قوله: «أوإلى أن تدخلها» سقط من (أ)، (هـ).

(2) في (ب): «منه».

(3) «التامة أي» سقط من (ي).

(4) قوله: «التامة أي وقت» بعده في (هـ).

(5) بعده في (ب): «بالرفع».

(6) في (ب)، (ي): «مستأنفة».

(7) قوله: «أوكذا أيهم إلى آخره» في (ب): «أووكذا أيهم».

(8) في (ي): «تقييدها».

(9) قوله: «سار» سقط من (ي).

(10) بعده في (ب): «قال المصنف معناها معنى كي فلذلك سميت لام كي ثم هي جارّة كحتى فلذلك أضمر بعدها إن».

يريد ليطهركم) [المائدة: 6]، و: (يريد الله ليبين لكم) [النساء: 26] - زائدةٌ أضمر بعدَها «إن» كذا في «الشرح»[1]. وصرح بذلك في «الكشاف»[2] أيضًا، ولم يذكرها[3] المصنف في الحروف التي تضمر بعدها «أن».

قيل: يمكن أن يكون هذا اللام «لام كي» ويكون المعنى: «أمرت[4] بالعدل لأفعل العدل»، و: «يريد[5] الله ذلك»؛ أي: إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله. «ليذهب عنكم الرجس أهل البيت»، و: «ما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم»، و: «يريد الله ذلك»؛ أي: «ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم» فلعل المصنف اختار هذا.

والأولَى أنْ: يقال إنها ملحقه بلام كي في كونها داخلةً على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها، وصاحبُ «المفصل»[6] ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول «لام كي».

(ولَامُ الجُحُودِ[7]): واللام الزائدة وهوالأصوب، ومثال لامِ الجحودِ. الجحود[8]: الإنكار سميت[9] بذلك لاستعمالها[10] في مقام الإنكارِ.

---

[1] أي: شرح ابن الحاجب على كافيته، وهومفقود.

[2] صرح به الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾، وقال ما نصُّه: «أصله يريد الله أن يبين لكم فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبين كما زيدت في «لا أبالك» لتأكيد اضافة الأب والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما هوخفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم وأن يهديكم مناهج من كان قبلكم من الأنبياء والصالحين والطرق التي سلكوها في دينهم لتقتدوا بهم». انظر: الكشاف (1/ 533).
وانظر المسألة بتمامها في: شرح التسهيل لابن مالك (4/ 49)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص 479)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 843)، والتذييل والتكميل (1/ 96)، ومغني اللبيب (ص 285)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 275)، وحاشية الصبان على الأشموني (1/ 254).

[3] في (ب): «يذكر».

[4] في (ب): «أمررت».

[5] في (ب): «ويرد».

[6] هوالعلامة الجليل جار الله الزمخشري، في كتابه المفصل في صنعة الإعراب (ص 325).

[7] في (ب): «الجحد».

[8] في (ب): «الجحد».

[9] في (ي): «حيث».

[10] في (هـ): «لأن استعمالها».

(**لَامُ تأكيدٍ**): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهي لام تأكيد، والجملة معترضة، أوخبر قوله،لام الجحود[1]، وعلى هذا قوله «مثل وما كان» خبر مبتدأ محذوف.

(**بَعْدَ النَّفْيِ**): ويتعلق به قوله

(**لِكَانَ**)؛ من حيث الاستعمال لفظًا كما في المتن، أومعنى نحوَ: «لم يكن ليفعل» وكأنَّ هذه اللام في الأصل هي التي في نحو[2] قولهم: «أنت لهذه الخطة»؛ أي: مناسب لها لائق لها، وفيه أنه: لو[3] كانت كذلك لما اختصَّت بخبر «كان» المنفي.

(**مِثْلَ**: (وما كان الله ليعذبهم) [الأنفال: 33])؛ فإن قيل: صار الفعل بمعنى المصدر بـ «أن»[4] المقدرة فكيف يصحُّ الحملُ قيل على حذف مضاف من الاسم؛ أي: وما كان صفة الله تعذيبهم، أومن الخبر[5]؛ أي: وما كان الله ذا تعذيبهم. أوعلى تأويل المصدر باسم الفاعل؛ أي: وما كان الله معذبهم. أويقال: جاز [102/ب] الحمل بصورة الفعل كذا في بعض الشروح[6]، وفيه نظرٌ.

(**وَالْفَاءُ**): التي يضمر بعدَها «أن»[7] ملتبسٌ.

(**بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا السَّبَبِيَّةُ**)؛ أي: كون ما بعدها سببًا لما قبلها؛ لأن العدول من الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية حيث يدلُّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها والجملة[8] صفةُ «شرطين»، أومستأنفة.

---

(1) في (ب): «الجحد».

(2) قوله: «نحو» سقط من (هـ).

(3) قوله: «لو» سقط من (ب).

(4) في (ي): «فأن».

(5) بعده في (ب)، (هـ)، (ي): «أي وما كان صفة الله تعذيبهم أومن الخبر».

(6) هوشرح الرضي انظره في (4/ 62). وانظر تفصيلًا أكثر في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 270)، والمقتضب (2/ 7)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 196)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 306)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 609)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 366)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 243)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 543)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 844)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 15)، وارتشاف الضرب (4/ 1706)، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 183)، ومغني اللبيب (ص 274).

(7) قوله: «بعدها أن» في (ب): «أن بعدها».

(8) بعده في (هـ): «معترضة أو».

(وَالثَّانِي)؛ أي: ثاني الشرطين.

(أَنْ يَكُونَ[1] قَبْلَهَا): أحد الأشياء الستة.

(أَمْرٌ)؛ نحو: «زرني فأكرمك».

(أَوْنَهْيٌ)؛ نحو: «لا تشتمني فأضربك».

(أَواسْتِفْهَامٌ)؛ نحو: «هل عندكم ماء فأشربه».

(أَونَفْيٌ)؛ نحو: «ما تأتينا فتحدثنا».

(أَوتَمَنٍّ)؛ نحو: «ليت لي مالًا فأنفقه»

(أَوعَرْضٌ): بسكون الراء؛ نحو: «ألَا تنزل بنا فتصيبَ خيرًا»؛ لتبعد بتقدم الإنشاء[2] [عن توهم كون ما بعدها قوله: مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة»، في (هـ): «عن عطف الجملة على الجملة السابقة][3].

وإنما ترك[4] **التحضيض**؛ نحو(لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرًا) [الفرقان: 7]، و: (لولا أرسلت إلينا رسولًا فنتبع آياتك) [طه: 134]، **والترجي**؛ نحو: (لعلي أبلغ الأسباب (36) أسباب السموات فاطلع ...) [غافر: 36، 37] بالنصب على قراءة حفص[5]، و: (لعله

---

[1] بعده في (هـ): «ما».

[2] في (ب): «الأشياء».

[3] قوله: «عن توهم كون ما بعدها قوله: مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة»، في (هـ): «عن عطف الجملة على الجملة السابقة» في (أ)، (هـ): «إلى آخره».

[4] بعده في (ب): «ذكر».

[5] هو: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي البزاز أبوعمر أخذ القراءة عرضا عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته، وروى عنه كثيرون وهوفي القراءة ثقة ثبت ضابط اشتهرت روايته شهرة كبيرة ولد عام 90هـ، وتوفي عام 180هـ. معرفة القراء الكبار للذهبي (1/ 140)، غاية النهاية في تراجم القراء لابن الجزري (1/ 254).

قال ابن مجاهد في السبعة (ص 570): «قرأ عاصم في رواية حفص {فاطلع} نصبًا، وقرأ الباقون وأبوبكر عن عاصم {فاطلع} رفعا»، وانظرها في: المبسوط في القراءات العشر (ص 570)، والتيسير في القراءات السبع (ص 192)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 366).

يزكى أويذكر فتنفعه الذكرى) على قراءةِ النصبِ[1]. **والدعاء**؛ نحو: «اللهم اغفر لي فأفوز، ولا تؤاخذني[2] فأهلك»؛ لأنَّ الأول مندرج في النفي معنًى، والثاني أريد به التمني، وإن كان على صيغة الترجي، والثالث مندرج في الأمر والنهي لكونهما[3] على لفظهما غالبًا.

فإن قيل: الغرض على لفظ الاستفهام مولدٌ منه فماله ذكره على حدة[4]؟

قيل: معناه غرض المحبة كذا أفاده الأستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال[5] الحق والدين وقت قراءة[6] كتاب «المفصل».

وهذا المعنى معنًى مقصود بنفسه من شأنه أن يتأتى بكل كلام خبرًا وإنشاءً لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل إلا مولدًا منه كذا في «المفتاح» فاعتبر لفظًا[7] على حدةٍ باعتبار المعنى، وإن كان مندرجًا في[8] الاستفهام اندراجًا لفظيًا اتفاقيًا غير متعلق باختصاص معنويٌ بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي والدعاء طلب[9] فيندرج في صيغ الطلب من الأمر والنهي، وأما نحوقوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بالحجازِ فأستريحَا[10]

بدون تقدُّم أحد الأشياء الستةِ؛ فمحمول على ضرورةِ الشعرِ.

---

[1] هي قراءة عاصم وحده من العشرة، انظرها في: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 672)، والمبسوط في القراءات العشر (ص 462)، والتيسير في القراءات السبع (ص 220)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 398).

[2] بعده في (ب): «بذنبي».

[3] في (ب)، (ي): «لكونه».

[4] في (ب): «قوة».

[5] في (ي): «عماد».

[6] في (ي): «قراءتي».

[7] بعده في (ب)، (ي): «قسما».

[8] في (هـ): «تحت».

[9] «فيندرج في النفي والدعاء طلب» سقطت من (ب).

[10] البيت من بحر الوافر، وهوللمغيرة بن حنباء بن عمروالتيمي الحنظلي في المقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 390)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص 397)، وخزانة الأدب للبغدادي (8/ 522)، وبدون نسبة في: كتاب سيبويه (3/ 39)، والمقتضب للمبرد (2/ 24)، والأصول في النحو(2/ 182)، والإيضاح العضدي (1/ 313)، والبديع في علم العربية (1/ 601)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 284)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 144)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 46)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1550)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 833)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 16)، وارتشاف الضرب (5/ 2400).

(وَالوَاوُ): التي يضمر بعدها «أن» ملتبس.

(بِشَرْطَيْنِ: الجَمْعِيَّةُ): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما الجمعية.

(وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا؛ مِثْلَ ذَلِكَ)؛ أي: مثل أحد الأمور الستة، وفيه اللَّهمَّ إلا أن [1/103] يقال: إن[1] المثل مقحمٌ؛ أي: يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة أومثل الواقع قبل الفاء في كونه[2] أحدَ الأشياءِ الستةِ؛ وذلك لأنه لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها؛ ليدلَّ تغيير اللفظ على تغير المعنى، واشترطوا تقدم أحد[3] الأمور الستة؛ ليبعد بتقدم الإنشاء[4] من عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فتقدير: «زرني فأزورك»؛ أي: ليجمع الزيارتان، و: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»؛ أي: لا تجمع بينهما، و: «أتأكل السمك وتشرب اللبن»؛ أي: اتجمع[5] بينهما، ولا تأتيني وتحدث أي لا تجمع بين الإتيان والتحديث، و: «ليتك تأتيني وتحدث»؛ أي: ليتك تجمع بينهما، و: «ألا تنزل بنا وتصيب خيرًا»؛ أي: لا تجمع بينهما.

@@@@**(وَاوُ)**: التي يضمر بعدها «أن»[6] ملتبسةٌ.

(بِشَرْطِ): إفادة

(مَعْنَى إِلَى[7] أَنْ)؛ نحو: «لألزمنك أوتعطيني حقي»، والإضافة بمعنى «لام» وفي إدخال أن في معنى. أوتسامح لأنها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها.

(وَالعَاطِفَةُ)؛ أي: حكم العاطفة في باب إضمار «إن» بعدها[8] حاصل.

(إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا)؛ أي: وقت كون المعطوف عليه اسمًا؛ نحوقوله:

---

[1] قوله: «إن» سقط من (ب)، (ي).

[2] في (ب): «كون».

[3] «تقدم أحد» في (هـ): «بأحد»، بعده في (ي): «بأحوال الأمور».

[4] قوله: «بتقدم الإنشاء» في (ب): «بتقديم الأشياء».

[5] في (ي): «الجمع».

[6] «بعدها أن» في (ب): «أن بعدها».

[7] بعده في (ي): «أوإلا».

[8] قوله: «بعدها» سقط من (أ)، (ب).

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُم لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[1]

نصب «تسكب» بعد الواوالعاطفة؛ ليصح عطفه على الاسم. وهوقوله[2] «بُعد» أن أنْ الدار.

فإن قيل: إن أريد العاطفة على الإطلاق كان ذكرًا في التفصيل لما لم يذكره في الإجمال السابق، وإن أريد العاطفة من الحروف المذكورة؛ أي: «حتى والفاء والواوواووكان[3] تفصيلًا لحكم ما ذكر لا بيانًا لقسم[4] آخر لم يذكره.

قيل: ولم يتناول ثم[5]؛ نحو: «أعجبني ضرب زيد» ثم يشتم فإن التنصيص في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر، وليس كذلك لما عرفت قبلُ.

(وَيَجُوزُ إِظْهَارُ «أَنْ» مَعَ «لَامَ كَيْ»)؛ نحو: «جئت لأن تكرمني»، ومع ما ألحق بها من اللام الزائدة؛ نحو: «أردت لأن تقوم».

(وَ) مع[6] (العَاطِفَةِ)[7]: «أعجبني قيامك»، و: «أن تذهب»؛ لأنها تدخل على الأسماء الصريحة في نحو: «جئتك للإكرام[8]»، و: «أعجبني ضرب زيد»، و: «غضبه» و: {ردف

---

[1] البيت من بحر الطويل، وهوللعباس بن الأحنف في أخبار أبي القاسم الزجاجي (ص 77)، ودلائل الإعجاز (ص 208)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (1/ 82)، وصبح الأعشى للقلقشندي (2/ 289)، وبدون نسبة في: الصناعتين لأبي هلال العسكري (ص 219)، والإيضاح في علوم البلاغة (1/ 34)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (3/ 1144).

والمعنى: سأوطن نفسي على تحمل الفراق، ومقاساة الأحزان والأشواق؛ لأحظى من وراء ذلك بوصل يدوم، ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل عسر يسر، ولكل بداية نهاية. وقد اشتمل الشطر الثاني في هذا البيت على كنايتين، الأولى في قوله: «وتسكب عيناي الدموع» حيث كنى بسكب الدموع عن الحزن الشديد نتيجة الفراق، وقد أصاب في هذا التخريج لأن البكاء عنوان الحزن، ودليل عليه كقولك: أبكاني وأضحكني؛ أي: ساءني وسرني.

[2] قوله: «قوله» سقط من (هـ).

[3] في (ب)، (هـ): «كان».

[4] قوله: «لقسم» سقط من (هـ).

[5] بعده في (ب): «في الحرف».

[6] قوله: «مع» سقط من (ب).

[7] بعده في (ب)، (ي): «أي بعد العاطفة نحو»، بعده في (هـ): «نحو».

[8] في (هـ): «لإكرامك».

لكم} [النمل: 72]؛ فيصحُّ أن تدخل على الفعل مع «أن» بخلاف «حتى»؛ بمعنى «كي»؛ لأنها لا تدخل[1] الاسم الصريح[2]، وحمل عليه ما هوبمعنى «إلى» وكذا لام الجحود لا تدخل[3] على الاسم لاختصاصها بخبرِ «كان» المنفي إذا كان فعلًا.

وأما الفاء والواو»أو»؛ [103/ب] فلأنها لما اقتضت نصب المضارع الذي[4] بعدها للتنصيص على معنى «السببية والجمعية»، والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهرِ الناصب بعدها.

(وَيَجِيب)؛ إظهار.

(أنْ مَعَ لَا فِي اللَّامِ)؛ نحو: (لئلا يعلم أهل الكتاب) [الحديد: 29]، تحرُّزًا عن اجتماع اللامين.

*****

---

[1] بعده في (ب): «على».

[2] بعده في (ي): «أن يدخل على الفعل مع أن بخلاف حتى بمعنى كي لأنها لا يدخل الاسم الصريح».

[3] في (ب): «يدل»، وقوله: «لام الجحود لا تدخل» في (هـ): «لا تدخل لام الجحود».

[4] قوله: «المضارع الذي» في (أ)، (هـ): «ما».

[جوازم الفعل المضارع]

(وَيَنْجَزِمُ): المضارع.

(بِلَمْ وَلَمَّا)؛ لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر[1] في «المفتاح»[2] في قسم النحو: «أن كل ما لزم شيئًا وهوخارج عن حقيقته أثر فيه وغيَّره غالبًا بشهادة الاستقراء». وتعين الجزم ليكون الأثر على وفق المؤثر في الاختصاص، وإنما[3] لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى بعض الأجزاء لشدة الامتزاج؛ فكأنها غير خارجة عن حقيقته.

(وَلَامُ الْأَمْرِ وَلَا الَّتِي فِي النَّهْيِ)؛ إنما يجزم لام الأمر ولا في النهي[4]؛ لأنهما يشبهان «أن» الشرطية في نقل المضارع وإخراجه عن أصله؛ حيث ينقل المضارع[5] من الحال إلى الاستقبال ويخرجه عن القطع إلى الشكِّ، وكذا ينقل لام الأمر ولا في النهي من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من الخبر إلى الإنشاء.

(وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ)؛ أي: كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة للأولى، ومسببةً لها فالكلم جمع «كلمة» أواسم جنس كما عرفتَ.

(وَهِيَ إِنْ)؛ نحو: «إن تكرمني أكرمك»، وإنما عمل «أن» للاختصاص بالفعل؛ كما ذكرنا في «لم ولما» وعمل غيرها لتضمنها إياها.

(وَمَهْمَا)؛ نحو: «مهما تأتني آتك[6]».

---

[1] أي: السكاكي، وهو: يوسف بن أبي بكر بن محمد أبويعقوب السكاكي؛ من أهل خوارزم، علامة إمام إمام في النحووالتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون، ومن رأى مصنفه علم تبحره ونبله وفضله، متكلم فقيه متفنن في علوم شتى. ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة، ومات بخوارزم سنة ست وعشرين وستمائة. وهوأحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان. وصنف «مفتاح العلوم» في اثني عشر علمًا أحسن فيه كل الاحسان، وله غير ذلك، وهواليوم حيٌّ ببلده خوارزم. انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (8/ 2846)، وبغية الوعاة (2/ 364).

[2] أي: مفتاح العلوم، وقول السكاكي فيه في (ص 155).

[3] في (هـ): «ولما».

[4] قوله: «إنما يجزم لام الأمر ولا في النهي» سقط من (أ)، (هـ).

[5] قوله: «المضارع» ليس في (أ)، (هـ).

[6] في (ب): «أكرمك».

(وَإِذْمَا وَإِذَا مَا)؛ نحو: «إذما وإذا ما تأتني أكرمك».

(وَحَيْثُمَا)؛ نحو: «حيثما تجلس أجلس».

(وَأَيْنَ)؛ نحو: «أين تذهب أذهب».

(وَمَتَى)؛ نحو: «متى تخرج أخرج»

(وَمَنْ)؛ نحو: «من يأتني[1] أكرمه»، و: «بمن تمرر أمرر».

(وَمَا)؛ نحو: «ما تصنع أصنع».

(وَأَيٌّ)؛ نحو: (أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) [الإسراء: 110].

(وَأَنَّى)؛ نحو: «أنى تذهب أذهب».

(وَأَمَّا): الجزم

(مَعَ كَيْفَمَا[2] فَشَاذٌّ)؛ أي: فهوشاذٌ[3]، ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد.

(وَ) ينجزمُ المضارعُ.

(بِأَنْ): حال كونه

(مُقَدَّرَةً): ستعرف من بعده[4].

(فَلَمِ): الفاء للتفسير.

(لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ)؛ إضافة للمصدر إلى المفعول.

(مَاضِيًا): مفعول ثانٍ.

(وَنَفْيِهِ)؛ أي[5]: المضارع نحو: «لم يضرب».

(وَلَمَّا مِثْلُهَا)؛ أي: مثل «لم» في قلب المضارع ماضيًا منفيًا، وفيها معنى التوقع؛ أي: ينفى بها فعل مترقب متوقع؛ أي: منتظر في الاستقبال[6].

(وَتَخْتَصُّ): «لما» دون «لم».

---

[1] في (ي): «تكرمني».

[2] بعده في (ب): «ما وإذا دون كيف»، بعده في (هـ): «وإذا».

[3] قوله: «فهوشاذ» سقطت من (هـ).

[4] في (ب): «بعد».

[5] قوله: «أي» سقط من (هـ).

[6] قوله: «أي منتظر في الاستقبال» سقط من (أ)، (هـ).

(بِالاسْتِغْرَاقِ)؛ أي: باستغراق أزمنة الماضي نفيًا ممتدًا من وقت الانتفاء إلى وقت حال[1] التكلُّم؛ نحو: «لما يركب الأمير».

(وَجَوَازُ)؛ أي: ويختص بجواز

(حَذْفِ الفِعْلِ)؛ نحو: «قاربت[2] المدينة ولما»؛ أي: لَمّا أدخلها.

(وَلَامُ الأَمْرِ: اللَّامُ المَطْلُوبُ): صفة سببية لـ «للام».

(بِهَا)؛ أي: باستعانتها [104/أ] أوبواسطتها. **(الفِعْلُ)**، ومفعول ما لم يسم فاعله[3]. **(وَلَا النَّهْيُ)**: لا **(المَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ)**.

(وَكَلِمُ المُجَازَاةُ)؛ أي: كلمات الشرط والجزاء.

(يَدْخُلُ)؛ أي: كلم المجازاة.

(عَلَى الفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ): الفعلِ

(الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ): الفعلِ

(الثَّانِي)؛ أي: كون الفعل الأول سببًا[4]، وكون الفعل[5] الثاني مسببًا. وقيل للملازمة بينهما؛ فلا يرد نحو(وما بكم من نعمة فمن الله) [النحل: 53] [6].

(وَيُسَمَّيَانِ)؛ أي: ويسمى[7] الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على «يدخل» والضمير العائد إلى المبتدأ محذوف؛ أي يسميان عند دخولها أومعترضة لبيان الاصطلاح.

(شَرْطًا)؛ [أي: يسمى الفعل الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقق الثاني][8].

---

[1] قوله: «حال» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب) وهوالأشبه.

[2] في (ب): «فارقت»، (ي): «قارنت».

[3] قوله: «ومفعول ما لم يسم فاعله» سقطت من (ي).

[4] قوله: «كون الفعل الأول سببًا» سقطت من (هـ).

[5] «كون الفعل» سقط من (ي).

[6] انظر: المقتضب للمبرد (3/ 35)، وشرح كتاب سيبويه (3/ 310)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 55)، والبديع في علم العربية (1/ 86)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 250)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 329)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 387)، والتذييل والتكميل (4/ 99)، ومغني اللبيب (ص 398)، وتعليق الفرائد للدماميني (3/ 139).

[7] في (ب): «يسميان».

[8] قوله: «أي: يسمى الفعل الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقق الثاني» سقط من (ي).

(وَ) الفعل الثاني (جَزَاءً) من حيث إنه يبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل، وفيه لفٌ ونشرٌ[1].

(فَإِنْ كَانَا)؛ أي: الفعلان

(مُضَارِعَيْنِ)؛ نحو[2]: «إن تزرني أزرك».

(أَوْ): كان الفعلُ

(الأَوَّلُ): مضارعًا، والثاني ماضيًا فخبر «كان» محذوف؛ نحو:

.... فإنّي وقيّارٌ بهَا لَغَرِيبُ[3]

---

[1] قوله: لف ونشر؛ هومن قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها، وعرفه السكاكي؛ فقال: «أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد كلا منهما على ما هوله كقوله عز وعلا: {ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله} [القصص: 73]». مفتاح العلوم (ص 425)، وانظر تفصيلًا أكثر في: الطراز لأسرار البلاغة ليحيي العلوي (2/ 212)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي (2/ 273).

[2] قوله: «نحو» سقط من (ب).

[3] عجز بيت من بحر الطويل لضابئ بن الحارث البُرجمي، والبيت بتمامه:

فَمن يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رحلُهُ فإنّي وقيّارٌ بهَا لغريبُ

وهوله في: كتاب سيبويه (1/ 75)، والأصمعيات (ص 184)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص 358)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (1/ 369)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (1/ 78)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (1/ 213)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 542)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (1/ 23)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 173)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 780)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص 867)، وبدون نسبة في: الأصول في النحو(1/ 257)، والبديع في علم العربية (1/ 546)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 512)، وأوضح المسالك (1/ 346)، وشرح الأشموني (1/ 314).

وأمّا المعنى؛ فقال البدر العيني: «قوله: «فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله» كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها، قوله: «وقيار» بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف؛ اسم رجل، وزعم الخليلُ أن «قيار» اسم فرس له غبراء، وقيل: اسم جمله، وكذا قاله أبوزيد [هوالأنصاري]. وكان عثمان - رضي الله تعالى عنه - حبسه بالمدينة لفرية افتراها، وذلك أنه استعار كلبا من بعض بني نهشل، فلما طلبوه منه امتنع فأخذوه منه قهرا فغضب ورمى أمهم به، وله في ذلك شعر معروف فاعتقله عثمان - رضي الله تعالى عنه - إلى أن توفي؛ فلذلك قال هذا الشعر».

والأول عطف على المضمر[1] المرفوع المتصل وهوضمير[2] «كانا»[3] بلا تأكيد لمكان الفصل.

(فَالجَزْمُ)؛ أي: فجزم المضارع متعيّنٌ لدخول الجازم؛ وهو«إن» أوما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معربًا؛ إن كان الأول مضارعًا. وأما الماضي فمبنيٌّ فلا يظهر فيه أثر العامل نحو: «إن تزرني زرتك» وهوأضعف الوجوه في الشرطية؛ لأنه في الصورة سببية المستقبل للماضي على أن تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر[4].

(وَإِنْ كَانَ): الفعل

(الثَّانِي): مضارعًا دون الأول

(فَالوَجْهَانِ): جائزان، أوففيه الوجهان؛ نحو: «إن آتاني زيد آتِه أوآتيه[5]» فالجزم لتعلقه بالجازم؛ وهوأداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول.

(وَإِذَا كَانَ الجَزَاءُ): شرع في تفصيل[6] مواضع دخول الفاء وعدمه.

(مَاضِيًا): واقعًا

(بِغَيرِ قَدْ)؛ في الإثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء؛ نحو: «ما ولا» في النفي[7]؛ حيث يجب الفاء حينئذٍ؛ نحو: «إن أحسنت إلي اليوم فقد أحسنت إليك أمس»، و: «إن تزرني فما أهنتك»، و: «إن أتيتني فلا أضربنك ولا أشتمك»، وترك ذكر «ما ولا» ههنا يتغير[8]

---

[1] في (هـ): «الضمير».

[2] في (ب): «خبر».

[3] في (ي): «كان».

[4] ومحل النظر هنا كما قال الرضي: «لأن الأداة، إذن، تؤثر في الفعل الأبعد، بنقله إلى معنى المستقبل، من غير أن تؤثر في الأقرب شيئا يغير المعنى، ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا، نحو: إن زرتني، وتكرمني، وإن تزرني واكرمتني، والأولى توافقهما، كالشرط والجزاء، وكذا في الجزاء نحو: إن زرتني أكرمتك وأعطلك وإن زرتني أكرمك وأعطيتك». انظر: شرح الرضي (4/ 106).

[5] في (ب): «آتيته».

[6] قوله: «تفصيل» سقط من (هـ).

[7] في (ب): «النهي».

[8] في (ب): «تغيير».

الحكم، ولوأريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذا[1] القيد لكنه ينافيه قوله «أومعنى»؛ لأن ذلك في المضارع مع «لم» وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم إلا أن يقال: «لم»[2] أخرج بمعنى «انتفى[3] خروجي» [104/ ب] فيكون بمعنى الماضي المثبت معنًى.

(لَفْظًا): تفصيل للماضي؛ نحو: «إن خرجت خرجت» [4].

(أومَعْنًى)؛ نحو: «إن خرجت لم أخرج».

(لَمْ يَجُزِ الفَاءُ)؛ لتأثير حرف الشرط في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة إلى الربط بالفاء.

اعلم أنَّ الشرط لا يكون إلا فعلًا غير مصدَّرٍ بالسين أوسوف أولن[5]، وغير مصدر بـ «لا» إذا كان ماضيًا ولا يكون جملة طلبية وإنشائية بخلاف الجزاء حيث يصحُّ فيه كل ذلك.

وَإِن كان الجزاءُ **(مُضَارِعًا مُثْبَتًا)**؛ نحو: (وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين) [الأنفال: 66]، و: {من عاد فينتقم الله منه} [المائدة: 95].

(أومَنْفِيًا بِـ «لَا»)؛ نحو: (إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم) [فاطر: 14]، و: «ومن يؤمن بآيات ربه فلا يخاف بخسًا»[6].

واحترز بقوله «منفيًا بلا» عن المنفي بـ «لم»؛ فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيًا معنًى، وعن المنفي بـ «لن» حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنًى[7]. وفي إطلاقه

---

[1] قوله: «هذا» سقط من (ي).

[2] قوله: «لم» سقط من (ب).

[3] قوله: «انتفى» سقط من (هـ).

[4] قوله: «نحوإن خرجت خرجت» سقط من (أ)، (هـ).

[5] بعده في (ب): «وقد».

[6] كذا في النسخ الأصول، وهومن عبث النساخ رحمهم الله وعفا عنهم، ومنشأ الخطأ هنا هوتداخل عدة آيات معًا، والمقصود بها قوله تعالى: {وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} [الجن: 13]

[7] قوله: «معنى» سقط من (هـ).

نظرًا، حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المثبت[1] مصدرًا: بالسين أوسوف والجواب: أن ذلك الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد، وإن لم يستثن[2] وفيه.

(فَالوَجْهَانِ): جائزان، أوففيه الوجهان الآتيان بالفاء وتركها؛ لأن أداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وأثرت في تغيير المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجهٍ وإن لم يكن قويًا.

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن كذلك؛ أي: لم يكن[3] ماضيًا بغير «قد» ونحوها من الحروف المانعة لفظًا أومعنى فيمتنع الفاء ولا مضارعًا مثبتًا بغير السين أووسوف أومنفيًا بـ «لا» بل كان ماضيًا مع «قد» أو«ما» أو«لا» أومضارعًا مع السين أوسوف أومنفيًا بـ «لن» أوجملة اسمية، أوأمرًا، أونهيًا، أودعاءً

(فَالفَاءُ): واجب لأن الأداة لم تؤثر فيه معنًى حيث لم يجعله[4] بمعنى المستقبل ولا لفظًا حيث لم يجزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما، وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ....[5]

---

[1] قوله: «المثبت» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي)، وهوالأشبه.

[2] في (ي): «يستتر».

[3] قوله: «لم يكن» سقط من (هـ).

[4] في (ب): «يجعل».

[5] صدر بيت من بحر البسيط، وقد اختلف في قائله؛ كما سيأتي، والبيت بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

وقد اختلف على قائله على النحوالتالي؛ فهولحسان بن ثابت في: الكتاب (3/ 65)، والدرر اللوامع (5/ 81)، وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك في ديوانه (ص 288)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (2/ 109)، وله أولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (9/ 49)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (1/ 178)، ولعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد (ص 31)، والمقتضب (2/ 72)، ومغني اللبيب (1/ 56)، والمقاصد النحوية (4/ 433)، ولسان العرب (11/ 47) (بجل)، خزانة الأدب (2/ 365)، وبدون نسبة في: الكتاب (3/ 114)، والمحتسب لابن جني (1/ 193)، والخصائص (2/ 281)، وسرّ صناعة الإعراب (1/ 264، 265)، وشرح المفصل لابن يعيش (9/ 2، 3)، ووالمقرب لابن عصفور (1/ 276)، وأوضح المسالك (4/ 210)، وشرح شواهد المغني (1/ 286)، الأشباه والنظائر (7/ 114)، وخزانة الأدب (9/ 40، 77)، (11/ 357)، وانظر: المعجم المفصل في شواهد العربية (8/ 182). ويروى «سيّان» مكان «مثلان».

محمول[1] على ضرورة الشعر وروى المَبَرِّدُ:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهَا ....[2]

وأمَّا نحوقوله تعالى: (وإذا ما غضبوا هم يغفرون وإذا أصابهم البغي هم ينتصرون) [الشورى: 37]، فإذا فيه ظرفية لا[3] شرطية

ويجيء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء [105/أ] وفي محلها نحوقوله تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) لكون إذا المفاجأة للتعقيب كالفاء ولأن إذا لا يدل على المفاجأة إلا وهي مبني على حدوث أمر بعدَ أمرٍ[4] عادةً فأشبه الجزاء فلهذا قارنت الفاء غالبًا؛ نحو: «خرجت فإذا السبعُ»[5].

(وَإِنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ): الأشياءِ الخمسةِ.

(الأَمْرِ)؛ نحو: «زرني أكرمك»؛ لأن المعنى: إن تزرني أكرمك[6].

وبعدَ بعضِ مواضع[7] **(النَّهْيِ)**؛ فيما إذا كان السببُ له تركَ الفعل؛ نحو: «لا تفعل الشر يكن خيرًا لك»؛ بخلاف: «لا تُدنِ من الأسد يأكلكَ»؛ فإنه لا يجوز لأن سبب الأكل الدنو؛

---

(1) قوله: «محمول» سقط من (أ)، (هـ).

(2) هذه الرواية لم أجدها في كتب المبرد المطبوعة، والذي في المقتضب الرواية الأولى وقد خرجتُها آنفًا، ولكني وجدت أبا حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب يقول: «وفي محفوظي قديمًا أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي استدل به على جواز حذف الفاء، وهوقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها ....

إن الرواية «فالرحمن يشكرها»، وإن صدرت بجملة غير اسمية، فإن كان صدرها يصلح لدخول أداة الشرط عليه الجزم، إن كان مضارعًا ورفعه ضرورة». ارتشاف الضرب (4/ 1873).

(3) قوله: «لا» سقط من (ب).

(4) قوله: «بعد أمر» سقط من (أ).

(5) قوله: «نحوخرجت فإذا السبع» ليس في (أ)، (هـ).

(6) قوله: «نحوزرني أكرمك لأن المعنى إن تزرني أكرمك» سقط من (أ).

(7) قوله: «مواضع» سقط من (هـ).

لا ترك الدنو[1]، والنفي لا يدل على الإثبات، خلافًا للكسائي فإنه جوّزه وكذا الحال في[2] «لا تشتمني يكن خيرًا لك»؛ لأن المعنى إن لم تشتمني خير لك ولا يجوز[3]، و: «لا تشتمني اشتمك»؛ لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي في[4] الثاني.

(**وَالاسْتِفْهَامِ**)؛ نحو: «هل عندكم ماء أشربه»؛ لأن المعنى: إن يكن عندكم ماء أشربه.

(**وَالتَّمَنِّي**)؛ نحو: «ليت لي مالًا أنفقه»؛ لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه.

(**وَالعَرْضِ**)؛ نحو: «ألا تنزل بنا تصيب[5] خيرًا»؛ لأن المعنى: إن تنزل بنا تصيب خيرًا ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقًا؛ لأنه خبر[6] يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتًا أومنفيًا يوجب التردد فيه فيتنافيان[7] إذا قصد السببية؛ أي: قصد كون ذلك الأمر وأخواته سببًا لمضمون هذا الفعل فيتأتى معنى الشرط.

(**مِثْلَ: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ**)؛ أي: «إنْ تسلم تدخل الجنة»؛ فهوجواب الأمر بغير الفاء.

(**وَلَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ**)؛ أي: «إنْ لا تكفر تدخل الجنة».

(**وَامْتَنَعَ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ**)؛ لأنه إن قدر الشرط على وفق اللفظ منفيًا فسد المعنى؛ لأن ترك الكفر ليس بسبب[8] لدخول النار[9]، وإن قدر مثبتًا كان تقدير الشيء لا يدل[10] عليه اللفظ لأن النفي لا يدل على الإثبات.

(**خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ**)؛ فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد النهي[11] بقرينةِ ترتُّبِ المسبب؛

---

[1] قوله: «لا ترك الدنو» ليس في (أ)، (هـ).

[2] بعده في (ب): «نحو».

[3] قوله: «لأن المعنى إن لم تشتمني خير لك ولا يجوز» ليس في (أ)، (هـ).

[4] قوله: «في» ليس في (أ)، (ب).

[5] في (هـ): «نصِب».

[6] في (ي): «خبره».

[7] بعده في (ي): «مع الشرط».

[8] في (ي): «سببًا».

[9] «لدخول النار» في (ب): «لدخولها وإنما سببه الكفر».

[10] في (ب): «يدخل».

[11] في (ي): «النفي».

وليس ببعيد لوساعده نقل[1].

(لِأَنَّ)؛ دليل الامتناع.

(التَّقْدِيرَ)؛ أي: تقدير الكلام.

(إِنْ لَا تَكْفُرْ)؛ بتقدير المنفي[2] على وفق لفظ النهي، ولا[3] خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفتَ الآن[4].

---

[1] انظر قول الكسائي، وهورأي الكوفيين أيضًا، فانظرهما في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 647)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 42)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1552)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 487)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 889)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 28)، وتوضيح المقاصد (3/ 1257)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص 449)، وشرحه للجوجري (2/ 615)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 384).

[2] في (ب): «النفي».

[3] قوله: «لفظ النهي ولا» في (هـ): «اللفظ إذ لا».

[4] بعده في (ب): «مثال».

[بابُ: فعلِ الأمرِ]

(الأمْرُ صِيْغَةٌ يُطْلَبُ): صفة سببية للصيغة بها[1].

(بِهَا)؛ أي بتلك الصيغة[2]، الباء للاستعانة، و«الفعل» مفعول ما لم يسم فاعله.

(الفِعْلُ[3] مِنَ الفَاعِلِ): احتراز عما يطلب بها قبول الفعل[4] من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج؛ نحو: «لتضرَبْ أنت» على صيغة المجهول.

(المخَاطَبِ): احتراز [105/ ب] عن أمر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة، وإن دخلهما جازمٌ كـ «لم يضرب».

(بِحَذْفِ حَرْفِ): صفة أخرى لـ «صيغة»[5]؛ أي: صيغة ملتبسة بحذف حرف.

(المُضَارَعَةِ): من المضارع المخاطب، ولا يرِدُ؛ نحو: «فلتفرحوا»[6]؛ لشذوذه. وقوله «بحذف إلى آخره ...» قيدٌ واقعيٌّ لا احترازي. وفي بعض الشروح[7]: هواحتراز عن «صه ومه».

(وَحُكْمُ آخِرِهِ)؛ أي: آخر بناء الأمر.

(حُكْمُ المَجْزُومِ)؛ أي: مثل حكم آخر المجزوم، أوحكمه حكم المجزوم في إسكان الصحيح، وسقوط نون الإعراب وحذف حرف العلة؛ أي: هوموقوف؛ أي: مبني على السكون عند

---

(1) سقط من (ب)، بعده في (ب)، (ي): «صفة سببية للصيغة بها».

(2) قوله: «الباء للاستعانة الفعل مفعول ما لم يسم فاعله» سقط من (أ)، (هـ).

(3) قوله: «الفعل» سقط من (ب).

(4) قوله: «الفعل» سقط من (ب).

(5) في (ب)، (ي): «بصيغة».

(6) هي جزء من الآية [58] من سورة يونس، وقال ابن الأثير في البديع في علم العربية (1/ 31): «تنسب هذه القراءة إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ولم تجئ في السّبعة»، وقرأها من العشرة أبوجعفر المدني، وهي أيضًا قراءة عثمان بن عفّان، وأبيّ وأنس رضي الله عنهم، والحسن وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين والسّلمي وقتادة والجحدري والأعمش وغيرهم رحمهم الله، ورويت عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ كما تقدم من قول ابن الأثير. انظرها وتوجيهها في: المحتسب لابن جني (1/ 313)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (5/ 172)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 285)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص 300).

(7) في (هـ): «النسخ».

البصرية، وعند الكوفية هومعرب[1] مجزومٌ حقيقةً.

(فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهُ)؛ أي [2]: بعد الحذف.

(سَاكِنًا[3] وَلَيْسَ): عطف على الشرطِ أوحال.

(بِرُبَاعِيٍّ)[4]؛ أي: بذي أربعة أحرفٍ؛ احترازٌ عن نحو»أكرم».

(زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُومَةٍ): صفة «همزة»

(إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ): للموافقة.

(وَمَكْسُورَةً[5] فِيمَا سِوَاهُ)؛ أي: في لفظ سوَى ما كان فيه بعد الحذف[6] ضمة سواء كان بعده كسرةً أوفتحةً؛ ففي الكسرة للموافقة، وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفًا.

(مِثْل): ذكر النظائر على وجه اللفِّ والنشرِ.

(اقْتُلْ)؛ مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمةً.

(اضْرِبْ)؛ معطوف بحذف العاطف، مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة

(اعْلَمْ)؛ مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة.

(وَإِنْ كَانَ): الفعلُ

(رُبَاعِيًا)؛ أي: ذا أربعة أحرف؛ نحو»يُكْرِمُ».

(فَمَفْتُوحَةٌ)؛ أي: فهمزة الأمر منه مفتوحة.

---

[1] قوله: «وعند الكوفية هومعرب» في (أ)، (هـ): «وعند الكوفيين»، وفي (ي): «وعند الكوفيين هو»، والمثبت من (ب)، وهوالموافق لما في المصادر، ورأي الكوفيين هنا أن الفعل الأمر المعرى معرب مجزوم حقيقة، انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 427) [م: 72]، وانظر تفصيلًا في: المقتضب (2/ 45)، والأصول في النحو(2/ 174)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 45)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 60)، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 111)، ومغني اللبيب (ص 297)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 51).

[2] قوله: «أي» سقط من (أ)، (هـ)، (ي).

[3] قوله: «ساكنًا» في (أ)، (ب)، (هـ): «ساكن».

[4] قوله: «برباعي» في (أ): «رباعي».

[5] بعده في (ب): «صفة أخرى».

[6] بعده في (ي): «فيه».

(مَقْطُوعَةٌ)؛ نحو: «أكرم» لأنها همزة باب الإفعال وهي مقطوعة[1].

*****

[1] «همزة باب الأفعال وهي مقطوعة» سقط من (ب).

[فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ]

(فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)؛ أي: الفعل الذي لم يسم فاعله فإضافة الفعل إليه بيانيةٌ؛ من إضافة العام إلى الخاص، أوفعل المفعول الذي لم يذكر فاعله فالإضافة بأدنى ملابسة. وهذا تقسيم آخر للفعل إلى[1] المعروف والمجهول. وقوله «ما[2] لم يسم» يصلح[3] مثالا لما[4] لم يسم فاعله.

(هُوَ): ضمير فصل إن كان «ما» موصولةً، ومبتدأ مضمر لا فصل إن كان «ما» موصوفة لنكارتها[5].

(مَا)؛ أي: فعل خبر هوأوخبر قوله «فعل ما لم يسم فاعله»، وإذا كان خبر «هو» فقوله «ما لم يسم إلى آخره[6] ...» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله «هو»[7] كذا جملةٌ مستأنفةٌ. [106/أ]

(حُذِفَ فَاعِلُهُ)؛ بعد بنائه للمفعول؛ فلا يرد عليه نحو[8]: «ضربني وضربت زيدًا» على قول الكسائي[9]، ونحو(أسمع بهم وأبصر) [مريم: 38] عند مَن جعل المجرور فاعلًا وقد حذف من {أبصر}؛ لأنه لا يغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول[10].

---

(1) في (ب): «إنه».

(2) قوله: «ما» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(3) في (ب): «يصح».

(4) قوله: «مثالًا لما» في (أ)، (ي): «مثال ما»، وفي (ب): «بما»، والمثبت من (هـ).

(5) بعده في (ب): «أي».

(6) قوله: «إلى آخره» سقط من (ب).

(7) قوله: «هو» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

(8) قوله: «نحو» سقط من (ي).

(9) انظر قول الكسائي في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 244)، والمسائل الحلبيات للفارسي (ص 237)، والتبيين عن مسائل النحويين للعكبري (ص 252) [م: 34]، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 206)، وأمالي ابن الحاجب (2/ 497)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 174)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 137)، وارتشاف الضرب (4/ 2143).

(10) هوالمبرد وأبوعلي الفارسي؛ وقولهما في: المقتضب (4/ 183)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 307)، وانظر: المنصف لابن جني (ص 317)، والبديع في علم العربية (1/ 396)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 384)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 419).

(فإنْ كانَ): بيان تغيير الصيغة، وهذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنًا[1].

(مَاضِيًا ضُمَّ أوَّلُهُ وكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)؛ نحو: «ضُرِب وأُكرِم واستُخرِج ودُحرِج وتُدحرِج عندك»، وإنما غيرت[2] الصيغة دفعًا للبس. واختير التغيير للفرع واختير هذا النوع من التغيرات؛ لأن معناه غريب فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان بخروج[3] الضمة إلى الكسرة ووزن «فُعِل» بالخروج من الكسرة إلى الضمة، وإن كان غريبًا يدل على غرابة المعنى أيضًا لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة[4] أثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة.

(وَيُضَمُّ الثَّالِثُ)؛ لئلا يلتبس الماضي المجهول بالأمر عند الدرج والوقف؛ نحو: «فافتعلْ وانفعلْ».

(مَعَ هَمْزَةِ الوَصْلِ)؛ أي: فيما فيه همزة الوصل؛ نحو: «افتعل واستفعل».

(وَ) يضم (الثَّانِي): حال كونه مقرونًا

(مَعَ التَّاءِ): الزائدة في أوله؛ نحو«تكلم وتعامل وتدحرج»؛ لئلا يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة وقفًا[5].

(خَوفَ)؛ مفعول له لـ «يضم».

(اللَّبْسِ)؛ أي: لبسه بالأمر في الأول والمضارع في الثاني؛ كما عرفتَ.

(وَمُعْتَلُّ العَيْنِ): فقط بخلاف؛ نحو[6]: «طوى» و«روى» من اللفيف؛ فإنه لم يعل عينه لئلا يفضي إلى اجتماع إعلالين[7] في «يروي ويطوي».

(الأَفْصَحُ فِيهِ: قِيلَ وَبِيعَ)؛ أصلهما «قول وبيع» فاعل بنقل الكسرة من العين استثقالًا وأبدل واو«قول» بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

---

[1] في (ب): «ضمني».

[2] في (ب): «غير».

[3] في (ب): «بخرجه من»، (ي): «بخروجه من».

[4] قوله: «الضمة» سقط من (ي).

[5] قوله: «وقفًا» سقط من (أ)، (هـ).

[6] قوله: «نحو» سقط من (ب).

[7] في (ب): «الإعلالين».

(وَجَاءَ الإِشْمَامُ)؛ وهوأن تنحوبكسرة فاء الفعل نحوالضمة فيميل الياء نحوالواووهذا هو[1] مراد القراء[2] والنحاة في هذا المقام[3]. **وقيل**: هوضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصًا[4] وهذا خلاف المشهور هنا. وإنما هوالإشمام في الوقف؛ قال المصنف: الغرض من الإشمام الإيذان بالأصل الذي اختير لغرضٍ فلم يجيء الإشمام في «بيضٍ» لأنهم قصدوا بإتيان هذا الوزن عرضًا[5] لا يتأتى إلا به فأرادوا لمجيء الأصل عند تغييره ولا كذلك [106/ ب] في «بيضٍ»[6].

(وَالوَاوُ)؛ فقيل: «قول وبوع» بالإسكان بلا نقل وجعل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

(وَمِثْلُهُ)[7]: في الوجوه الثلاثة المذكورة، أوفيما ذكر[8] من القلبِ والإشمامِ.

(بَابُ اختُيرِ وانقِيدَ)؛ أي: الماضي المجهول من معتل[9] العين من باب الافتعال والانفعال لمكان المشاركة في العلة.

(دُونَ): المعتل العين من باب الاستفعال وباب[10] الأفعال؛ نحو:

---

[1] قوله: «هو» سقط من (هـ).

[2] في (أ)، (ي): «الفراء» وهوتحريف بيِّن.

[3] بعده في (ب)، (ي): «بالإشمام».

[4] قوله: «خالصًا» سقط من (ب).

[5] في (ب): «غرضًا».

[6] المصنف؛ أي: ابن الحاجب رحمه الله، وقوله في: شرح الرضي (4/ 131)، ونص القول فيه بإيضاح أكثر هو: «الغرض من الاشمام: الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الاشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحيل الغرض المذكور قبل، فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: عدت يا مريض، وبعت يا عبد، وإن لم تقم، نحو: بعت، وعدت، فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر أوالاشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أوالإشمام، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل»..

[7] بعده في (ب): «إن مثل باب قيل وبيع».

[8] في (ي): «ذكرت».

[9] في (ب): «المعتل».

[10] قوله: «باب» سقط من (هـ).

(اسْتَخْيَرَ)؛ أصله: «اسْتَخْوَرَ».

(وأُقِيمَ)؛ أصله «أُقْوِمَ»؛ حيث لم يجئ[1] إلا إخلاص الكسر [2] دون الإشمام والضم بسكون ما قبل حرف العلة فيهما أصلًا.

(وإنْ كَانَ): الفعلُ

(مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ)؛ وهوحرف المضارعة حملًا على الماضي

(وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)؛ لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة؛ نحو: «يُضرَبُ ويُكرَمُ ويُستكرَمُ[3] ويُستَخرَجُ ويُدحرَجُ ويُتَدحرَجُ[4]».

(وَمُعْتَلُّ العَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ): العين حالَ كونِه

(أَلِفًا)؛ أوخبر «ينقلب» بجعله بمعنى يصير؛ نحو: «يقال ويغاث ويستغاث»؛ وذلك لما عرَفتَ[5] من قواعد التصريف: أن كل موضع بفتح الواووالياء وسكّن فاء الفعل بنقلِ الحركة إلى الساكن وأبدل المنقول عنه بالألف إبدالًا مطردًا على الوجوب إذا عريت عن الموانع.

*****

[1] بعده في (ب): «فيهما».

[2] في (أ)، (هـ)، (ي): «الكسرة»، والمثبت من (ب) وهوالموافق للسياق.

[3] قوله: «يستكرم» سقط من (هـ)، وفي (ب): «يتكرم».

[4] قوله: «يتدحرج» سقط من (ب).

[5] في (هـ): «عرف».

[المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي]

(المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي): تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه، [مبتدأ محذوف الخبر أوخبر محذوف المبتدأ][1]؛ أي: من الأفعال[2] المتعدي وغيره، أوهذا بيان المتعدي وغيره.

(فَالمُتَعَدِّي): الفاء للتفسير

(مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ): ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز؛ نحو: «طاب زيدٌ نفسًا»؛ لأن المتوقف ثمة نسبته لا فهمه.

ولا يرد أيضًا توقف الفعل على الظرف؛ لأنه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازمًا كان أومتعديًا لا فهمه؛ إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل «ما يتوقف وجوده».

ولا يرد أيضًا الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر؛ لأنا نقول المراد متعلق هوفضلةٌ وهذا عمدة. **وفيه أن**: مفعولي[3] «عملت» أيضًا عمدة، وفيه أنهما فَضلتان بجواز تركهما معًا بخلاف خبر الأفعال الناقصة، أويقال لم يقصد بخبرها[4] فهمها بل ذكرت هي لتقييد الخبر والمقصود إسناد الخبر لا هوإسنادها، وإنما هي بمنزلة الظروف والقيود فـ »كان زيد قائمًا»؛ معناه: زيد قائم في [107/أ] الزمان الماضي، و: «صار زيد غنيًا»؛ معناه: زيد غني الآن، لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس وهي ليست مما يتوقف[5] على متعلق[6] وإنما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها[7].

---

[1] قوله: «مبتدأ محذوف الخبر أوخبر محذوف المبتدأ» سقط من (أ)، (ي).

[2] في (ب): «الأفعال».

[3] في (ب): «مفعول».

[4] في (ب): «غيرها»، (هـ): «بخبر».

[5] بعده في (هـ): «فهمه».

[6] قوله: «مما يتوقف على متعلق» في (ب): «بما يتوقف فهمه على متعلقًا».

[7] انظر هذه التعريفات والاحترازات تفصيلًا في: المقتضب (1/ 71)، والأصول في النحولابن السراج (1/ 170)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 424)، والبديع في علم العربية (1/ 177)، والمقدمة الجزولية (ص 78)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 300)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 148)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 629)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 945)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 620)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 134)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 125).

(**عَلَى مُتَعَلَّقٍ**): خاص؛ أي: لا يتم معناه بدون متعلق[1].

(**كَـ: ضَرَبَ**)؛ فإنَّ الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا[2] المتعدي بواسطة الحرف؛ كـ «رغب إليه»، و: «أعرض عنه»؛ فإن الرغبة والإعراض لا يتمّان ولا يتحققان بدون المرغوب إليه والمعروض عنه فهما متعديانِ بالوسائط بخلاف؛ نحو: «ذهب» فإنه تامٌ بدون تعلق متعلق إلا أن يلحقه الباء فيصير بمعنى «أذهب» فيكون متعديًا بالعارض.

(**وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي**): ملتبس

(**بِخِلَافِهِ**)؛ أي: المتعدي، أوبخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق.

(**كَـ «قَعَدَ»، وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ**[3])؛ متعدّيًا

(**إِلَى وَاحِدٍ**)؛ كـ «ضرب»

(**وَ**) متعدّيًا (**إِلَى اثْنَيْنِ**)؛ ثانيهما غير الأول فيما صدقا عليه؛ كـ «أعطى»؛ نحو: «أعطيت زيدًا درهمًا».

(**وَعَلِمَ**)؛ وثانيهما هو[4] الأول فيما صدَقَا عليه؛ نحو: «علمت زيدًا فاضلًا».

(**وَ**) متعديًا (**إِلَى ثَلَاثَةٍ**)؛ أي: إلى ثلاثة[5] مفاعيلَ.

(**كَـ: أَعْلَمَ، وَأَرَى، وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وحدَّثَ**)؛ نحو: «أعلمت أواريت أوانبات أونبات أوأخبرتَ وخبَّرتَ أوأحدثت زيدًا عمرًا فاضلًا»، وأجاز الأخفشُ: «أظن وأخال»

---

[1] في (هـ): «المتعلق».

[2] في (هـ): «كذلك».

[3] سقط من (هـ).

[4] قوله: «هو» سقط من (ب).

[5] قوله: «أي إلى ثلاثة» سقط من(هـ).

إلى أفعال القلوب[1].

(وَهَذِهِ): الأفعالُ

(مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ كَـ: مَفْعُولِ أَعْطَيْتُ): في الأحكام، وإنما يقع «أعطيت» مضافًا إليه؛ لأنه بتأويل اللفظ.

(وَ) مفعولها[2] **(الثَّانِي وَالثَّالِثُ؛ كَـ: مَفْعُولَيْ عَلِمْتُ)**؛ في الأحكام.

*****

---

(1) انظر رأي الأخفش وهولابن السراج أيضًا في: تسهيل الفوائد لابن مالك (ص 74)، وشرحه له في (2/ 99)، وشرح الشافية للاستراباذي (1/ 84)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 163)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2133)، والتذييل والتكميل له (6/ 162)، وتوضيح المقاصد (1/ 560)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1488)، وهمع الهوامع (1/ 574).

قال الرضي الاستراباذي في ردِّه قياس الأخفش هذا: «الأغلب في هذه الأبواب ألا تنحصر ال بعده في معنى، بل تجيء لمعان على البدل، كالهمزة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فَعَّل وغيره وليست هذه الزيادات قياسًا مطردًا، فليس لك أن تقول مثلًا في ظَرُف: أظْرَفَ، وفي نصر: أنْصَرَ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس اظَنَّ وَأَحْسَبَ واخَالَ على أعْلَمَ وَأرَى».

(2) في (أ): «ومفعول».

[أَفْعَالُ القُلُوبِ]

(أَفْعَالُ القُلُوبِ): وتسمى أيضًا[1] أفعال الشكِّ واليقين.

(ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ): قدَّم أفعالَ الشك على أفعال اليقين؛ لغلبة الشك وتقدمه وجودًا.

(وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدتُّ): والحصارُ أفعال القلوب في السبعة اصطلاحي لا استقرائي[2].

(تَدْخُلُ): هذه الأفعال الجملة مستأنفة، أوخبر أفعال القلوب على تقدير أن يكون ظننتُ إلى آخره بدلًا.

(عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا)؛ أي: شك أويقين

(هِيَ)؛ أي: تلك الجملة صادرة[3] أوناشئة.

(عَنْهُ): أولبيان اعتقاد تلك الجملة ناشئة عنه؛ من: علمٍ أوظنٍّ أوحسبانٍ، أونحوذلك كذا في الشرحِ[4]، وفي بعض النسخ: «عنده»[5]؛ أي لبيان صفة هي عند الموصوف من علم أوظنٍ.

[107/ ب]

(فَتَنْصِبُ الجُزْءَيْنِ)؛ أي جزئي الجملةِ[6] الاسميةِ على أنهما مفعولان بهما[7].

---

[1] قوله: «أيضًا» سقط من (ب).

[2] قوله: «لا استقرائي» في (ب): «واستقرائي»، وهوالأصح، وإن كان بعضهم قد حصرها في السبعة؛ كالزمخشري والمصنف، والأصح أن ثمة ما يلحق بها؛ فمن ذلك قول ابن الوراق في علل النحو(ص 448):

«اعلم أن أفعال القلوب تنقسم ثلاثة أقسام، أحدها: يقين، نحو: عرفت وعلمت.

والثاني: شك ورجاء، نحو: رجوت وخفت.

والثالث: متوسط بين اليقين والشك، وهوالظن والحسبان»، وانظر تفصيلًا أكثر في: المرتجل في شرح جمل الجرجاني (ص 152)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 321)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 82)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 338).

[3] في (هـ): «مصادرة».

[4] أي: شرح المصنف على كافيته، وهومفقود، ولم أظفر بهذا النقل في الشروح الأخرى، وإن كان ابن الحاجب نصَّ عليه في أماليه (1/ 149)، وشرح الرضي (4/ 153).

[5] في (ب): «عند»، (ي): «عنه».

[6] قوله: «الجملة» ليس في: (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[7] قوله: «مفعولان بهما» في (أ): «مفعولانهما»، وفي (ب): «مفعولان لها»، (هـ): «مفعولًا بهما»، والمثبت من (ي) وهوالأشبه.

(وَمِنْ خَصَائِصِهَا)؛ أي: أفعال القلوب.

(أنَّهَا إذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا)؛ أي: أحد المفعولين فيها بحذف الضمير، أويقال معنى قوله «أحدهما» أحد مفعوليها فلا حاجة إلى حذف الضمير، بخلاف ما إذا لم يذكر كلاهما[1] نحو: «مَن يَسمَعْ يَخَلْ»[2]، وقوله تعالى: (وظننتم ظن السوء) [الفتح: 12].

(ذُكِرَ[3] الآخَرُ)؛ أي: من خصائصها ذكر المفعول الآخر وقتَ ذكر أحد مفعوليها؛ لأنه لواقتصر على الثاني يلزم ذكر الشيء بدون ما هوتوطئة[4] ووسيلة ولواقتصر على الأول لزم ذكر التوطئة وترك المقصود، ولأن كلا المفعولين بمعنى مفعولٍ واحدٍ إذ: «علمتُ زيدًا فاضلًا» بمعنى: «علمت فضل زيد»، وكان ذكر أحدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض من مفعول واحد وترك البعض الآخر وقوله تعالى (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هوخيرًا لهم) على قراءة الياءِ[5] وجعلِ {الذين} فاعلًا بحذف المفعول الأول بتقدير بخلهم هوخيرًا لهم قليلٌ.

---

(1) بعده في (ب): «فإنه جائز».

(2) من أمثلة العرب وينسب إلى أكثم بن صيفي؛ انظره في: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلّام (ص 290)، ومجمع الأمثال للميداني (2/ 30)، وهوفي: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 174)، والبديع في علم العربية (1/ 449)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 184)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 326)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 312).

ومعنى المثل: أنّ المجانبة للنّاس أسلم؛ لأنّ من يسمع أخبار النّاس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.

(3) في (ي): «يجب ذكر».

(4) بعده في (هـ): «له».

(5) هي قراءة عاصم والكسائي من السبعة وخلف من العشرة، وقرأ الباقون بالتاء. انظرها في: السبعة لابن مجاهد (ص 220)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص 172)، وجامع البيان لأبي عمروالداني (3/ 995)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 244). وانظر توجيههما نحويًا في: الكتاب (2/ 391)، والأصول في النحو(1/ 79)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (2/ 100)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 332)، وشرح الكافية لشافية لابن مالك (2/ 552)، والتذييل والتكميل (5/ 64).

(بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيتُ)؛ أي: هذا ملتبسٌ بمخالفة باب «أعطيت»؛ [لأن مفعوليه ليسا بمستقلين كلامًا لعدم صحة الحمل][1]؛ فإنه يجوز أن تقول: «أعطيت زيدًا» وتسكت، و: »أعطيت درهمًا» وتسكت.

(وَمِنْهَا)؛ أي: وَمِن خصائِصِها

(أَنَّهَا)؛ أي: أفعال القلوب

(يَجُوزُ فِيهَا الإِلْغَاءُ)؛ أي: إهمال عملها لفظًا ومعنًى

(إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوتَأَخَّرَتْ)؛ أي: وقت توسط أفعال القلوب بين مفعولها أوتأخرها عنها[2].

(لِاسْتِقْلَالِ)؛ علة جواز الإلغاء[3].

(الجُزأَينِ كَلَامًا): حال أوتمييز فيمتنعان عن التأثير عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما، أوعن[4] أحدهما لمكان[5] استقلالهما كلامًا، ويمكن أن يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتًا فيجوز الوجهان.

(بِخِلَافِ أَعْطَيتُ)؛ أي: وهذا ملتبس بمخالفة باب «أعطيت»؛ فإنه لا يجوز الإلغاء إذا توسَّط أوتأخَّر عنهما؛ لأن مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل.

(مِثْلُ: زَيدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ): والفعل حينئذٍ بمعنى المصدر الواقع ظرفًا؛ نحو: «زيد قائم في علمي»، وهذا مثال التوسط، ومثال التأخر؛ نحو: «زيد قائم علمت».

(وَمِنْهَا)؛ أي: ومن خصائص أفعال القلوب

(أَنَّهَا تُعَلَّقُ)؛ وجوبًا أي: تهمل عن العمل لفظًا وتعمل معنى؛ بدليل صحة العطف[6] بالنصب، وهومأخوذ من تعليق المرأة وهوأن يدعها[7] زوجها من غير طلاق فلا هي ذات

---

[1] قوله: «لأن مفعوليه ليسا بمستقلين كلامًا لعدم صحة الحمل» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب)، وهوالأشبه هنا.

[2] في (هـ): «منها».

[3] قوله: «الإلغاء» في (أ): «الإلغاء أوالإلغاء»، وفي (ب): «الفاء أوالفاء».

[4] قوله: «عن» سقط من (ي)، وفي (ب): «من».

[5] في (أ): «فكان»، وفي (ب): «بمكان».

[6] بعده في (ب): «عليها».

[7] في (ب)، (ي): «يدعها».

زوج ولا [108/أ] فارغة قال الله تعالى (ولوحرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) [النساء: 129]، وهذه الأفعال عند تعليقها[1] لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة، ويونس لم يجعل التعليق من خصائصها بل جوّز تعليق جميع الأفعال؛ نحو: «ضربت أيهم في الدار»، و: «قتلتُ أيهم في البيت»[2].

(قَبْلَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ)؛ أي: إذا دخل أداة الاستفهام ولومتضمنة، [أوحرف النفي أولام الابتداء][3] على معمولها، أوما أضيف إليه معمولها؛ نحو: «علمت أزيد قائم»، وقوله تعالى: (ليعلم أي الحزبين أحصى) [الكهف: 12]، و: «علمت[4] غلام أي الرجلين قائم».

واعلم أن التعليق بالهمزة على اتفاق، وبـ «هل»[5] مختلفٌ فيه، وأما نحو: (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) [البقرة: 211]، و: (يسألونك ماذا ينفقون) [البقرة: 215]، فليس من التعليق بل بتقدير القول؛ أي: سل بني إسرائيل قائلًا، ويسألونك قائلين، أوبتأويل المفرد؛ نحو: {سل بني إسرائيل} جواب هذا السؤال، و{يسألونك} جواب هذا السؤال؛ فهي في محل النصب على أنها مفعول بها وهي بعد أفعال القلوب أيضًا مؤولة بالمفرد، ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه[6] الجملة بدلًا نحو: «شككت في زيد أهوكريم[7]»؛ أي: في كرمه.

وقيل[8]: حرف النفي الداخل على معمولها واللام الداخلة عليه؛ نحو: «علمت ما زيد منطلق[9]»، و: «علمت لزيد منطلق»، وأما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب[1]

---

[1] في (هـ): «التعليق».

[2] انظر رأي يونس في: الأصول في النحولابن السراج (2/ 324)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 166)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 310)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري(2/ 588) [م: 102]، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 383)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 208)، وارتشاف الضرب (2/ 1017)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 499).

[3] قوله: «أوحرف النفي أولام الابتداء» سقط من (أ)، (هـ).

[4] قوله: «علمت» سقط من (هـ).

[5] في (أ)، (ب): «وهل».

[6] في (ب): «هذا».

[7] قوله: «أهوكريم» في (ب): «أكريم»، في (ي): «وهوكريم».

[8] في (ي): «قبل».

[9] في(هـ): «قائم».

[1] في (ب): «يجب».

التعليق في الأول؛ نحو: «علمت زيدًا من هو»، وجوّز بعضُهم تعليقَه عن المفعولين وهوليس بقوي.

وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة؛ لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة[1] وضعًا فاقتضت بقاء صورة الجملة، والفعل أوجب تغييرها إلى نصب الجزأين فوجب[2] التوفيق باعتبار أحدهما لفظًا والآخر معنًى؛ مثل:

(عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو): ذكر مثال التعليق بالاستفهام فقِسْ عليه مثالَ أخويهِ.

(وَمِنْهَا[3]: أَنَّهَا[4] يَجُوزُ): مبتدأ مقدم[5] الخبر

(أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ): متصلين بشيء[6] واحد؛ أي: ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد؛ لأنه مفعوله الأول غير مفعول حقيقة بل توطئة فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها[7] مِن الأفعال.

(مِثْلَ: عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقًا)، وقوله تعالى: (إني أراني أعصر خمرًا) [يوسف: 36]، ويلحق بها: «عدمتني وفقدتني»، ولا يجوز: «ضربتني»، ولا: «شتمتني»؛ بل: «ضربت نفسي»، و: «شتمت نفسي».

(وَلِبَعْضِهَا)؛ أي: ولبعض[8] هذه الأفعال

(مَعْنًى آخَرَ): [108/ ب] غير المعنى الذي تعدى[1] به إلى المفعولين، يتعدى به؛ أي: بسبب ذلك المعنى.

---

[1] في (ب): «الكلام».

[2] في (ب): «وجب».

[3] بعده في (ي): «أي خصائص أفعال القلوب».

[4] بعده في (ي): «أي أفعال القلوب».

[5] في (أ)، (ي): «متقدم».

[6] في (هـ): «لشيء».

[7] في (أ)، (ي): «غيرهما».

[8] قوله: «أي ولبعض» سقط من (ب)، وفي (هـ)، (ي): «لبعض»، والمثبت من (أ).

[1] في (ب): «يتعدى».

(إِلَى) مفعولٍ (وَاحِدٍ): فقط لا[1] مع بقائها من أفعال القلوب، ولولم يقيد بذلك ليورد عليه «زعمت» بمعنى «قلت».

فإن قلت: «رأيت» إذا كان من رؤية العين[2] فهوبمعنى أبصرت[3] فليس من أفعال القلوب.

فالجواب: أنها وإن كانت للإبصار[4] فمعناه أيضًا العلم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم.

(فَظَنَنْتُ بِمَعْنَى: اتَّهَمْتُ، وَعَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ)، وعرفت[5] وإن كان من أفعالِ القلوب لكنه لا يتعدى إلى مفعولين استعمالًا، وانحصار أفعال القلوب[6] استعماليٌّ لا عقليٌّ.

(وَرَأَيْتُ بِمَعْنَى: أَبْصَرْتُ، وَوَجَدتُّ بِمَعْنَى: أَصَبْتُ[7])، و: «حسبت» بمعنى «صرت أحسبَ»[8]؛ أي: أشعر[9] الشعر، و: «خلت» بمعنى: صرت ذا خال؛ أي: خيلًا[10]، و: «زعمت» بمعنى: كفلت[11] به[12] وعلى هذه المعاني لا تقتضي إلا مفعولًا واحدًا.

*****

---

[1] قوله: «لا» سقط من (ب).

[2] في (هـ): «البحر».

[3] في (هـ): «أبصر».

[4] في (ب): «بمعنى الإبصار».

[5] قوله: «وعرفت» سقط من (هـ).

[6] قوله: «لكنه لا يتعدى إلى مفعولين استعمالًا وانحصار أفعال القلوب» سقط من (ب).

[7] في (ي): «أحسبت».

[8] في (ب): «ذا حسب».

[9] في (ب)، (ي): «استقر».

[10] في (ب): «خلاه».

[11] في (ي): «كغلب».

[12] قوله: «به» سقط من (ب).

[بابُ: الأَفْعَال النَّاقِصَةِ]

(الأَفْعَال النَّاقِصَةُ): تقسيم آخر للفعل؛ باعتبار التام والناقص، ثم الناقصة معدودة فآثرها بالذكر ليعلم أن ما سواها تامةٌ.

(مَا)؛ أي: فعل وهو كالجنس.

(وُضِعَ لِتَقْرِيرِ)؛ أي: تثبيت[1].

(الفَاعِلِ[2] عَلَى صِفَةٍ): وتلك الصفة هي الخبر، وهذا القيد احتراز عما سواها[3] من الأفعال، والظرف مستقرٌ أوملغًى.

(وَهِيَ)؛ أي: الأفعال الناقصة

(كَانَ وَصَارَ[4]): وقد زيد ما يرادف «صار»؛ نحو: «آل ورجع وحال وحان واستحال وتحول»، و: «انقلب» سماعًا دون انتقل، وإن كان بمعنى تحوَّل، ويجوز استعمال «صار» ومرادفاتها تامة على الأصل[5].

(وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَأَمْسَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ)؛ أي: رجع.

(وَعَادَ)؛ أي: صار.

(وَغَدَا)؛ أي: كان في الغداة وهو[6] ما قبل الزَّوال.

(وَرَاحَ)؛ أي: كان في الرواح وهوما بعد الزوال إلى الليل ولوكانا بمعنى «رجع» في الغداة ورجع في الرواح أودخل في الغداة[7] أودخل في الرواح[8] كانا تامين[9].

---

[1] قوله: «أي تثبيت» في (ب): «الفاعل أي لتثبيته إضافة المصدر إلى».

[2] في (ب): «المفعول».

[3] في (ي): «سواه».

[4] بعده في (ب): «كشت».

[5] بعده في (ب): «واصبح بامداد ذكر وأضحى جاشد كرد وأمسى شباكاة كرد وظل روز كذا شت وبات شب كذا شت».

[6] في (ب): «وهي».

[7] في (هـ): «الرواح»

[8] في (هـ): «الغداة».

[9] في (ب)، (هـ): «تامتين».

(وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ[1] وَمَا بَرِحَ): أصل هذه الأربعة أن تكون تامة بمعنى «ما انفصل» لكنها جعلت بمعنى «كان» فصار: «لا زال زيد عالمًا»؛ بمعنى: «كان زيد عالمًا دائمًا»، وكذا أخواته فتنصب نصب «كان».

(وَمَا دَامَ وَلَيسَ): ولم يذكر سيبويه منها سوى «كان وصار وما دام وليس»، ثم قالَ: «وما كان نحوهذه[2] من الفعل مما لا يستغني عن الخبر»[3]، والظاهر أنها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة؛ كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة؛ أي: تصير عشرة تامة [109/أ] و: «كَمُلَ[4] زيدٌ عالمًا»؛ أي: صار عالمًا كاملًا[5].

(وَقَدْ): للتَّقليل

(جَاءَ) تركيبُ

(مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ): على أن «ما» استفهامية و[6]: «جاءت» ناقصة وضميرها اسمها و: «حاجتك» خبرها، وأنّث ضميرها باعتبار الخبر؛ كما في: «من كانت أمك» وأول[7] من قاله الخوارج قالوه[8] لابن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولٌ من علي رضي الله عنه[9].

---

[1] قوله: «وما فتئ» سقط من (هـ).

[2] قوله: «هذه» سقط من (ب).

[3] الكتاب (1/ 45).

[4] في (أ)، (ي): «يحمل»، وفي (ب): «وكمال»، والمثبت من (هـ) وهوالأشبه.

[5] انظر الكلام مفصلًا في عدم حصرها في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 229)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1557)، والتذييل والتكميل له (9/ 14)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 695)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 605)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2247)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 6)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 576).

[6] بعده في (هـ): «إن».

[7] قوله: «وأول» في (ب): «في أول».

[8] قوله: «قالوه» سقط من (ي).

[9] انظر هذا القول وتوجيهه في: الكتاب (1/ 51)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 396)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 85)، والبديع في علم العربية (1/ 478)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 416)، شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324)، وشرح ابن الناظم على ألفية أبيه (ص 229)، وشرح الرضي (4/ 187)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1557)، والتذييل والتكميل له (9/ 14)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 695)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 28)، وتعليق الفرائد للدماميني (3/ 198)، والفوائد الضيائية (2/ 287).

وقولُ الأعرابيِّ: أرهفَ شفرتَه حتى (قَعَدَتِ) الشَّفرةُ[1] (كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ): قال الأندلسي[2]: «لا يتجاوز بهما أعني «جاء وقعد»[3] الموضع الذي استعملته العرب[4] وطرده بعضُهم».

قال المصنف[5]: «والأولى طرد «جاء» نحو[6]: «جاء البر قفيزين[7]»، ولا معنى بجعله حالًا حيث يقيد أنه جاء في هذه الحالة، ولا يطرد «قعد»؛ فلا يقال «قعد كاتبًا[8]» بل يقال: «قعد كأنه كاتب[9]»؛ لكونه مثل «قعدت كأنها حربة».

(تَدْخُلُ): الأفعال والجملة مستأنفة.

(عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الخَبَرِ)؛ أي: خبرها

(حُكْمُ مَعْنَاهَا[10])؛ أي: معنى[11] الأفعالِ من معنى[12]، وانتقال ودَوَام[13] وتوقيت[14].

(فَتَرْفَعُ[15]): هذه الأفعال الجزءَ[16]

(الأَوَّلَ)؛ لكونه فاعلًا وتسمية المرفوع بها اسمًا أولى من تسميته فاعلًا.

---

(1) في (ي): «الشعر».

(2) هوعلم الدين اللورقي، وقد تقدمت ترجمته، وقوله في: شرح الرضي (4/ 187).

(3) بعده في (ب): «عن».

(4) قوله: «استعملته العرب» في (أ): «استعملته الأعراب»، وفي (ب): «استعملتها العرب وفيه»، وفي (ي): «استعمل العرب فيه»، والمثبت من (هـ) وهوالأشبه هنا وموافق لما في مصدر التخريج.

(5) أي: ابن الحاجب في شرحه المفقود على كافيته، وقد نقله عنه الرضي في شرحه (4/ 188).

(6) في (ب)، (ي): «بمعنى».

(7) في (ب): «القفير لنا».

(8) في (ي): «كاتبًا».

(9) في (ي): «كانت».

(10) بعده في (ب): «مفعول ثان للإعطاء».

(11) في (ب): «من هذه»، (ي): «هذه».

(12) بعده في (ب): «وأما»، في (ي): «مضي».

(13) في (ب): «ودام».

(14) بعده في (ب): «ونفي».

(15) في (ي): «فيرتفع».

(16) قوله: «الجزء» سقط من (هـ).

(وَتَنْصِبُ[1]**)**: الجزء

(الثاني): [لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما]؛[2] أي: رفعًا ونصبًا مثل رفع هذا الكلام ونصبه، أوهومثل كذا.

(فَكَانَ)؛ أي: فكلمة «كان» أولفظُه.

(تَكُونُ نَاقِصَةً): كائنة

(لِثُبُوتِ خَبَرِهَا): وتحققه حال كونه

(مَاضِيًا دَائِمًا)؛ نحو: (كان الله غفورًا رحيمًا) [النساء: 96، 100، 153 وغيرها من السور]

(أومُنْقَطِعًا)؛ نحو: «كان زيد غنيًا فافتقرَ».

(وَبِمَعْنَى صَارَ)؛ نحو: {كان من الكافرين} [البقرة: 34، وص: 74]؛ أي: صار. عطف على قوله «لثبوت خبرها».

(وَيَكُونُ فِيهَا)؛ أي: في «كان»

(ضَمِيرُ الشَّأْنِ)؛ نحو: «كان زيدٌ قائمٌ»؛ أي: كان الشأن.

(وَتَكُونُ[3] **تَامَّةً)**؛ أي: يتم بالفاعل ولا يحتاج إلى خبرٍ **(بِمَعْنَى ثَبَتَ)**؛ نحو: (إن كان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة) [البقرة: 280]؛ أي: إن وجد أوثبتَ ذوعسرة.

(وَزَائِدَةً)؛ نحوقوله[4]:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا ... عَلَى كَانَ الْمُسوَّمَةِ العِرَابِ[5]

وقوله تعالى: (لمن كان له قلب) [ق: 37] يتوجه إلى[1] الوجوه الأربعة.

---

[1] في (أ)، (ي): «وتنتصب».

[2] قوله: «لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما» سقط من (أ).

[3] بعده في (ب): «كلمة كان».

[4] قوله: «نحوقوله» سقط من (أ)، (ي).

[5] البيت من بحر الوافر، وهوبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 296)، وعلل النحولابن الوراق (ص 249)، واللمع لابن جني (ص 39)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 346)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 408)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 70)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 580)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 40)، وارتشاف الضرب (3/ 1187)، والتذييل والتكميل (4/ 221)، وتخليص الشواهد (ص 252).

[1] في (هـ): «على».

(وَصَارَ لِلانْتِقَالِ): من صفة إلى صفة[1] نحو: «صار زيد غنيًا»؛ أي: انتقل من الفقر إلى الغنى.

(وَأَصْبَحَ)؛ نحو: «أصبح زيدٌ صائمًا».

(وَأَمْسَى)؛ نحو: «أمسى زيدٌ[2] مسرورًا».

(وَأَضْحَى)؛ نحو: «أضحى زيدٌ[3] حزينًا».

(لِاقْتِرَانِ[4] مَضْمُونِ الجُمْلَةِ): الواقعةِ

(بِأَوْقَاتِهَا)؛ أي: الأوقات التي تدل[5] عليها[6] هذه الأفعال من الصباح والمساء والضحى؛ فإضافة الأوقات إليها لأدنى ملابسةٍ.

(وَبِمَعْنَى صَارَ)؛ نحو: «أصبح زيدٌ غنيًا»؛ أي: صار[7] وهوعطف على الجملة الظرفية السابقة.

(وَتَكُونُ[8]): هذه الثلاثة

(تَامَّةً)؛ بمعنى الدخول [109/ ب] في الأوقات

(وَظَلَّ)؛ نحو: «ظل[9] زيدٌ مسرورًا»، و: (ظل وجهه مسودًا) [النحل: 58، والزخرف: 17].

(وَبَاتَ)؛ نحو: «بات زيد مسرورًا»، و: (يبيتون لربهم سجدًا وقياما) [الفرقان: 64].

(لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ): الواقعةِ بعدها.

---

[1] قوله: «إلى صفة» سقط من (ي).

[2] في (ب): «عمرو».

[3] في (ب): «بكر».

[4] بعده في (ب): «الظرفية».

[5] في (ب)، (ي): «تدخل».

[6] قوله: «عليها» سقط من (ي).

[7] بعده في (ي): «ويكون».

[8] قوله: «وتكون» سقط من (ي).

[9] قوله: «نحوظل» سقط من (ب).

(بِوَقْتَيهَا)؛ أي: بوقتي[1] هذين الفعلين[2] من النهار والليل[3]، وإنما فصلهما عن الثلاثة السابقة لمكان الاقتران في قلة مجيئهما تامَّتين بخلاف تلك الثلاثة، ولهذا[4] لم يذكر[5] مجيئهما تامين؛ نحو: «ظللت لمكان كذا»، و: «بت مبيتًا طيبًا».

(وَبِمَعْنَى صَارَ)؛ نحو: «ظل زيد غنيًا»، و: «بات زيدٌ فقيرًا»؛ أي: صار وهوعطف على الظرفيةِ السابقةِ[6].

(وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا)؛ أي: دوام خبر هذه الأفعال.

(لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهِ): ظرف الاستمرار

(وَيَلْزَمُهَا)؛ أي: هذه الأفعال

(النَّفْيُ)؛ إن كان ماضيًا؛ فبـ «ما» أو«لا»، وإن كان مضارعًا فبـ «لم» أو«لن» أو«لا» أو«ما».

(وَمَا دَامَ): «ما» مصدرية وفيما سواه من أخواته نافية والمضاف الذي هوالزمان محذوف؛ أي: مدة دوام قيام زيد مثلًا.

(لِتَوقِيتِ أَمْرٍ)؛ لأن المصدر قد يجعل حينًا[7]

(بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا): وفي تأنيث «ما دام» نظرٌ فإن تأنيثه لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة[8]؛ لأن كلمة «ما»[9] على حدة، ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لأنه ظرف اللهم إلا أن يجعله كلمة واحدة على سبيل التجوُّز.

(وَمِنْ ثَمَّةَ)؛ أي: ومن أجل أن «ما دام» لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها.

---

[1] في (ب): «وقتي».

[2] في (أ)، (ب): «الفعل».

[3] بعده في (ب)، (ي): «الإضافة بأدنى ملابسة متعلقًا بالاقتران»، وقوله: «النهار والليل» في (هـ): «الليل والنهار».

[4] في (ي): «ولذا».

[5] بعده في (ي): «نحو».

[6] قوله: «السابقة» سقط من (أ)، (ب).

[7] في (ب): «ماضيًا»، (هـ): «حينيًا».

[8] في (ب): «اللفظ».

[9] «كلمة ما» في (ب): «ما كلمة».

(احْتَاجَ): لفظُ «ما دام».

(إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ): بدل من قوله «ثمة»، أويقال الظرفية علة الاحتياج إلى الكلام وكون «ما دام» للتوقيت علة لكونه ظرفًا وتحقق الاحتياج بناء عليه[1] فلا يرد ما أورد من تعليق[2] العلتين لفعل واحدٍ.

(وَ: «لَيسَ» لِنفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالًا)؛ أي: في زمان الحال؛ نحو: «ليس زيد قائمًا»؛ أي: قيامه منتفٍ[3] الآن.

(وَقِيلَ)؛ لنفي مضمون الجملة زمانًا

(مُطْلَقًا): غير مقيد بكونه حالًا أوغيره؛ أي: سواء كان نفيه[4] حالًا أوغيره.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا)؛ أي: الأفعال الناقصة.

(كُلِّهَا)؛ أي: كل الأفعال الناقصة، أوكل الأخبار تأكيد[5]، أوبدل أوتأكيد[6] المضاف إليه.

(عَلَى أَسْمَائِهَا)؛ كتقديم خبر المبتدأ[7] بل محلها[8] في التقديم أوسع حيث تتقدم معرفة ظاهر[9] الإعراب بخلاف[10] المبتدأ لمكان اللبس؛ كما عرفتَ[11].

(وَهِيَ)؛ أي: الأفعال الناقصة، أوأخبارها. **وفيه: أن قوله «وهومن كان إلى آخره ...» يأباه، وفيه يمكن إصلاحه بحذف مضاف فليتأملْ!**

(فِي تَقْدِيمِهَا)؛ أي: تقديم أخبارها.

(عَلَيهَا)؛ أي: على [110/أ] الأفعال الناقصة[1].

---

[1] قوله: «بناء عليه» في (ب): «ينافي علتيه».

[2] في (ب): «تطبيق».

[3] قوله: «قيامه منتف» في (هـ): «قيام زيد منتفٍ».

[4] قوله: «نفيه» سقط من (هـ).

[5] في (ب): «تاكيدًا لأخبار».

[6] بعده في (ب): «الضمير».

[7] بعده في (ب)، (هـ): «على المبتدأ».

[8] في (هـ): «مجالها».

[9] في (ب)، (هـ): «ظاهرة».

[10] بعده في (هـ): «خبر».

[11] قوله: «كما عرفت» سقط من (أ)، (هـ).

[1] قوله: «الناقصة» سقط من (ي).

(عَلَى ثَلَاثَةِ[1] أَقْسَامٍ قِسْمٌ): مجرور بدلًا أومرفوع خبر محذوف المبتدأ[2].

(يَجُوزُ): تقديم خبره عليه، أوتقديمه على الأفعال الناقصة[3].

(وَهُوَ)؛ أي: هذا القسم

(مِنْ كَانَ): بالغًا أوواصلًا

(إِلَى رَاحَ)؛ لكون[4] العامل فعلًا يصلح تقديم معموله عليه، ولا مانع يمنعه وفي «إلى» ههنا نظرٌ لأنها إن كانت امتدادية يلزم خروج «راح» وكونها إسقاطية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتمًا وجعلها بمعنى مع يأباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية.

والقول بزيادة من ينافيه الإثبات، وجعلها بمعنى حتى يأباه عدم كون راح مما ينتهي به الأفعال الناقصة، أو[5] عنده.

والجواب: أن ما بعد «إلى» هنا داخل فيما قبله بالدليل وهوالحصرُ.

(وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ): تقديم خبره عليه أوتقديمه على الأفعال الناقصة.

(وَهُوَمَا)؛ أي: فعل

(فِي أَوَّلِهِ مَا)؛ نافية كانت أومصدرية لتحقق المانع؛ لأن كليهما يمنع تقديم ما في حيِّزهما عليهما.

(خِلَافًا)؛ أي: يخالف هذ القول خلافًا

(لِابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ مَا دَامَ)؛ لعدم المانع معنى لتأويله[6] بالمثبت فـ «ما زال[7] عالمًا»؛ بمعنى[8]: كان زيد عالمًا دائمًا[9]. **وفيه**: أنَّ صورة ما يستحق الصدرُ كافيةً في المنع وقد

---

[1] بعده في (هـ): «أوجه».

[2] بعده في (ب): «أي».

[3] بعده في (ب): «وفيه وفيه».

[4] في (ي): «لكن».

[5] قوله: «أو» سقط من (ي).

[6] بعده في (ب): «إياها».

[7] بعده في (هـ): «زيد».

[8] في (ب): «في معنى».

[9] انظر قول ابن كيسان في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 299)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 126) [م: 17]، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 168)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 369)، وشرح الرضي (4/ 200)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 43)، وارتشاف الضرب (3/ 1170)، والتذييل والتكميل (4/ 154)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 499).

تحققت، وإن كان المعنى على الإثبات، وأما في «ما دام» فيوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم[1] لتحقق المانع لفظًا[2].

(**وَقِسْمٌ مُخْتَلِفٌ فيه**): الجار والمجرور مفعول ما لم يسمَّ فاعله[3]، (**وَ**) قولُ ابن كيسان في القسم الثاني خلافٌ لا اختلافَ فلا يندرج فيه.

و(**هُوَلَيس**[4])؛ فقد **قيل**: حكمه حكمُ ما في أوله ما بمعنى النفي. **وقيل**: حكمه حكم «كان» «كان» لعدم ما صورة.

*****

[1] في (ب): «التقدم».

[2] بعده في (ب): «ومعنى».

[3] قوله: «الجار والمجرور مفعول ما لم يسمَّ فاعله» سقط من (أ)، (هـ).

[4] بعده في (هـ): «فقط».

[بَابُ: أفْعَال المُقَارَبَةِ]

(أفْعَالُ المُقَارَبَةِ): ذكرها بعد الأفعال الناقصة؛ لأنها مثلُها في اقتضاء الخبر لكن خبرها أخصُّ.

(مَا وُضِعَ لِدُنُوالخَبَرِ رَجَاءً أوحُصُولًا أوأخذًا[1]**)**؛ أي: شروعًا.

(فِيهِ)؛ أي[2] في الخبرِ، وتعلقًا في أول أجزاء الفعل والمنصوبات يميِّز؛ أي يقرب رجاء الخبر أوحصوله أوالأخذ فيه.

(فَـ) القسمُ **(الأَوَّلُ)**؛ أي: الموضوع لدنوالخبر رجاءً.

(عَسَى): قال سيبويه: «عسى: طمع وإشفاق»[3]؛ فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه؛ نحو: «عسيت بأن[4] أموت»، ومعنى الإشفاق: الخوف قال الله تعالى **(فأبين أن يحملنها وأشفقن منها)** [الأحزاب: 72]؛ أي: خِفْنَ.

(وَهُوَ)؛ أي: «عسى» فعل[5].

(غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ)؛ حيث لا يجيء فيه[6] مضارع ومجهول[7] وأمر ونهي إلى[8] غير ذلك من الأمثلة.

(وَتَقُولُ: عَسَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ)؛ أي: قارب زيدٌ القيام.

(وَ: عَسَى أنْ يَخْرُجَ زَيدٌ)؛ أي: قرب خروجُ زيدٍ، [110/ ب] وعسى[9] على هذا الاستعمال تامَّةٌ.

(وَقَدْ يُحْذَفُ أنْ): مِن خبر «عسى» تشبيهًا له بـ «كاد»؛ نحوقوله:

---

(1) بعده في (ب): «فيه».

(2) قوله: «فيه أي» سقط من (ب).

(3) الكتاب (4/ 233)، وقوله: « فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه» ذكره الرضي في شرحه (4/ 213)، والدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (3/ 286)، والجامي في الفوائد الضيائية (2/ 297).

(4) في (ي): «أن».

(5) قوله: «فعل» سقط من (ب).

(6) في (هـ): «منه».

(7) أي: الفعل المبني للمجهول.

(8) قوله: «إلى» سقط من (هـ).

(9) قوله: «وعسى» سقط من (هـ).

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ　　　يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

(وَ) القسمُ (الثَّانِي): وهوما وضع لقرب الحصول و»كاد« تقول[2]:

(كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ، وَقَدْ تَدْخُلُ أَنْ): في خبر «كاد» تشبهًا له بعسى[3]؛ نحو[4]:

قَدْ كَادَ مِنَ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[5]

أي: يَنمحي.

(وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى «كَادَ» فَهُوَكَالأَفْعَالِ)؛ أي: كسائر الأفعال في النفي.

(عَلَى الأَصَحِّ): والجواب عن قوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ [البقرة: 71] أنه نفَى قرب[6] الفعل قبل الفعل، ولا تنافي بين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر،

---

[1] البيت من بحر الوافر، وهولهدبة بن الخشرم في: الكتاب (3/ 159)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (1/ 142)، واللمع لابن جني (ص 225)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 455)، وشرح شواهد الإيضاح (ص 97)، والمقاصد النحوية للعيني (2/ 691)، وشرح شواهد المغني (1/ 443)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 206)، وبلا نسبة في: المقتضب (3/ 70)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 80)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 353)، والمرتجل في شرح الجمل (ص 130)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 374)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 172)، والتذييل والتكميل (4/ 340)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 462)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 322).

[2] قوله: «وكاد تقول» في (أ)، (ي): «وتقول».

[3] قوله: «كاد تشبهًا له بعسى» في (ي): «كان تشبيهًا له يعني».

[4] بعده في (ب): «قوله».

[5] البيت من بحر الرجز، وهولرؤبة بن العجاج في: ملحقات ديوانه (ص 172)، وهوله في: الكتاب (3/ 160)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (1/ 143)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 47)، وشرح شواهد الإيضاح (ص 98)، والمقاصد النحوية للعيني (2/ 695)، وشرح شواهد المغني (1/ 443)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 206)، وبلا نسبة في: المقتضب (3/ 75)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص 80)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 353)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 130)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 374)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 172)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (4/ 340)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 329).

[6] في (ي): «القرب».

وعن تخطئة ذي الرمة[1] أنه شبهة وعن تغييره إلى:

.... لَمْ أَجِدْ ....[2]

أنه احتياط.

(وَقِيلَ: يَكُونُ): نفيُه.

(لِلإِثْبَاتِ): مطلقًا، أما الماضي كقوله تعالى: (وما كادوا يفعلون) [البقرة: 71]؛ لأن المراد إثباتُ الفعل لا نفيُه؛ بدليل {فذبحوها}، وأما المضارع فلتخطئة الشعراء[3] قولةَ ذي الرمة:

.... لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[4]

فلولا كان نفيُه للإثبات لما خطؤوه ولتغيير[5] ذي الرمة بعد التخطئة إلى:

.... لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الهَوَى ....

فلولا كان[6] نفي «كاد» للإثبات لما[7] غيرَ، ولمَا قيلَ بالتخطئة.

(وَقِيلَ: يَكُونُ): نفيُه كائنًا[8].

(فِي المَاضِي لِلإِثْبَاتِ)؛ أي: لإثبات الخبر.

---

[1] هو: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبوالحارث، ذوالرمة، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. كان مقيما بالبادية ويحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرًا، وامتاز بجودة التشبيه. قال أبوعمروبن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة. توفي سنة (117هـ). انظر ترجمته في: الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/ 515)، والأغاني للأصفهاني (18/ 5)، ووفيات الأعيان لابن خلّكان (4/ 11)، وتاريخ الإسلام للذهبي (3/ 231).

[2] سيأتي البيت كاملًا والكلام عليه قريبًا.

[3] في (ب): «الطراء».

[4] جزء بيت من بحر الطويل لذي الرمة، والبيت بتمامه:

إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

وهومن شواهد متن الكافية وسيشرحه المصنف قريبًا، وهوفي ديوان ذي الرمة طبعة عبد القدوس أبي صالح (2/ 1192).

[5] في (ب): «والتغيير».

[6] قوله: «كان» سقط من (هـ).

[7] في (ب): «كما».

[8] قوله: «نفيه كائنًا» سقط من (أ)، (ي).

(وَفِي المُسْتَقْبَلِ، كَالأَفْعَالِ)؛ أي: كسائرها.

(تَمَسُّكًا): مفعول له لـ «قيل».

(بِقَوْلِهِ تَعَالَى): دليل على المدَّعى الأول (فذبحوها وما كادوا يفعلون) [البقرة: 71]؛ إذ المراد إثبات الذبح لا نفيه بدليل {فذبحوها}.

(وَبِقَوْلِهِ ذِي الرُّمَّةِ): دليل[1] على المدعى الثاني.

(إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ[2] المُحِبِّينَ): عن الحب بحكم[3] طول العهد ينسى.

(لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ): الرَّسُّ والرَّسيس أول الحمى، والرسيس: الشيء الثابت.

(الهَوَى) الإضافة من باب «جرد قطيفة».

(مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)؛ أي: يزول خبر لم يكد البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل نفي للخبر كسائر الأفعال

(وَ) القسم **(الثَّالِثُ)**: وهوما[4] وضع لقرب الأخذ في الخبر.

(جَعَلَ وَطَفِقَ وَكَرَبَ وَأَخَذَ وَهِيَ)؛ أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال.

(مِثْلَ: كَادَ): والجملة معترضة.

(وَأَوْشَكَ): عطف على «أخذ».

(مِثْلَ عَسَى[5])؛ نحو: «أوشك زيد أن يخرج[6]»، و: «أوشك أن يخرج زيد».

(وَكَادَ)؛ أي: تارة تستعمل مع «أن» وتارة بدونها **(فِي الاسْتِعْمَالِ)**.

*****

[1] قوله: «دليل» سقط من (ب).

[2] بعده في (ب): «أي الفراق».

[3] بعده في (ب): «أن».

[4] قوله: «ما» سقط من (ب).

[5] في (ب): «في وجهيها».

[6] في (هـ): «يجيء».

[باب: فعلَي التَّعَجُّبِ]

(فِعْلَا التَّعَجُّبِ): وهوكليٌّ وجد منه جزءان؛ وهما: «ما أفعله، وأفعل به» فقط كما أن الشمس كلي وجد منه جزئي واحد فقط[1]، ولوقال: «فعلا التعجب ما أفعله وأفعل به[2]»؛ لكان أخصر وأسلم؛ [111/أ] لأن التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئي أوجزئيتين[3] لا يحتاج إلى ذلك.

واعلم أن: التعريف مع قصد الفردين[4] في الحد مشكل إلا أن يثبت أن إضافة التثنية كإضافة الجمع في جعل المضاف جنسًا لكنهم لم يصرحوا بذلك على أن ذلك عند العهد في الجمع أيضًا منتفٍ ولا خفاء هنا في عهدية الفعلين، ولا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين؛ فيقال: إنه تعريف لفظي لا بيان ماهيته والمعنيُّ فعلَا التعجُّبِ.

(مَا وُضِعَ)؛ أي: فعلان وُضِعَا

(لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ)؛ فيكون[5] بيانًا[6] لما يفهم من الملابسة في إضافة قوله «فعلا التعجب»[7]؛

فإن قلت: تُدخل في الحد نحو[8]: «قاتله الله من شاعر» لأنه لإنشاء التعجب وليس بمحض الدعاء.

قلت: التعجب فيه استعماليٌّ لا وضعيٌّ، والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج[9] عن حد نظائره وخفي سببه.

وتوهَّم غيرُ الكسائي من الكوفيين: أنهما اسمانِ؛ واستدلوا على ذلك[1] بتصغيرِ:

---

(1) قوله: «فقط» سقط من (ب).

(2) بعده في (هـ): «فقط».

(3) في (ب): «جزئين».

(4) في (أ)، (ب)،(هـ): «الفردين»، والمثبت من (ي)، وهوالأشبه.

(5) قوله: «فيكون» سقط من (أ)، (هـ).

(6) في (أ)، (هـ)، (ي): «بيانًا»، والمثبت من (ب).

(7) بعده في (ب): «أجيب بأن أفعل به في معنى ما أفعله فيكون فعل التعجب واحدا إلا أنه ذكره معنى باعتبار الصورة فيصح قوله ما وضع على تقدي فعل التعجب».

(8) بعده في (ب): «ما».

(9) في (هـ): «أخرج».

(1) قوله: «على ذلك» سقط من (ي).

يَا مَا أُمَيْلِحَ ....[1]

والجواب: أنَّه شاذٌّ منزل منزلة الاسم في جوازه.

(**وَلَهُ**[2] **صِيغَتَانِ**[3]: **مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ**): بدلٌ من قوله «صيغتان».

(**وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ**[4]): ولا يتغيران إلى[5] مضارع ومجهول وتأنيث.

(**مِثْلُ**): بدلٌ من قوله «غير متصرفين»، أوخبر بعد خبر أوخبر مبتدأ محذوف؛ أي: نظيرهما مثل[6].

(**مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، و: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ**[7] **وَلَا يُبْنَيَانِ**): أي[8]: فعلا التعجب من شيء.

(**إِلَّا**[1] **مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**)؛ من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت، ليس بلون، ولا عيب، وقصر بناءهما على ما يبنى منه أفعل التفضيل ولا عكس حيث تقول: «أنا أضرب منك»،

---

[1] جزء بيت من بحر البسيط، وهومختلف في نسبته كما سيأتي، والبيت بتمامه:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

والبيت لمجنون ليلى في ديوانه (ص 130)، وله أوللعرجي أولبدوي اسمه كامل الثقفي أولذي الرمة أوللحسين بن عبد الله في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 60)، وخزانة الأدب (1/ 93، 96، 97)؛ والدرر اللوامع (1/ 234)، ولكامل الثقفي أوللعرجي في شرح شواهد المغني (2/ 962)، وللعرجي في المقاصد النحوية (1/ 416، 3/ 643)، وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب (13/ 235) (شدن)، ولعلي بن محمَّد العريني في خزانة الأدب (1/ 98)، ولعلي بن محمَّد المغربي في خزانة الأدب (9/ 363)، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 104) [م: 15] البديع في علم العربية (1/ 10)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص 290) [م: 42]، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 382)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 174).

[2] بعده في (ب): «أي ولما وضع لإنشاء التعجب».

[3] بعده في (ب): «فعلان وضعا».

[4] في (ي): «متصرفين».

[5] قوله: «إلى» سقط من (ب).

[6] قوله: «مثل» سقط من (هـ).

[7] في (هـ): «به».

[8] قوله: «أي» سقط من (ب).

[1] بعده في (ب): «مستثنى مفرغ».

ولا ينبيان إلا من الثلاثي المستمر، وقل: «ما أشهره وما أشغله» كما في اسم التفضيل، وشذ نحو: «ما أعطاه» وجوَّزه سيبويه قياسًا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه[1].

(وَيُتَوَصَّلُ فِي الْمُمْتَنِعِ[2])؛ أي: في الذي امتنع بناؤه[3] مما ليس بثلاثي مجرد من غير الألوان والعيوب بل رباعي أوثلاثي مزيد فيه أوثلاثي مجرد مما[4] فيه لون أوعيبٌ.

(بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِهِ)؛ أي[5]: باستخراجه؛ فبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه، وإيقاع[6] الممتنع مفعولًا أومجرورًا بالباء.

(وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا)؛ أي: في صيغتي التعجب؛ لأنها بعد النقل إلى التعجب جريَا مجرى الأمثال؛ فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال.

(بِتَقْدِيمٍ[7]): المفعول به والمجرور.

(وَ[8] تَأْخِيرٍ): [111/ ب] الفعل عنهما فلا يقال: «ما زيد أحسن» ولا: «بزيد أحسن». و«تأخير» وهذا مستدركٌ؛ لأن تقدم شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة وينفصل أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق؛ فكأنه اعتبر القصد أوذكره تأكيدًا؛ كما في قوله تعالى: (لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) [الأعراف: 34، والنحل: 61].

---

(1) انظر قول سيبويه وغيره في: المقتضب (4/ 178)، والأصول في النحو(1/ 99)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 474)، والبديع في علم العربية (1/ 500)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 200)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 123)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 580)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 47)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 50)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2048)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 334).

(2) بعده في (ب): «مفعول ما لم يسمَّ».

(3) بعده في (ب): «منه».

(4) في (ب): «ومما».

(5) قوله: «به أي» سقط من (ب).

(6) في (ب): «وإيتاء».

(7) بعده في (هـ): «أي بتقديم».

(8) بعده في (ي): «لا».

(وَلَا فَصْلٍ): بين الفعل ومفعوله وبين «ما» والفعل وجاء[1] الفصلُ بـ «كان» الزائدة؛ نحو: «ما كان أحسن زيدًا»، ولا يقاس عليه خلافًا لابن كيسان[2]. وشذ الفصل بـ «أصبح[3] وأمسى»؛ نحو: «ما أصبح أبردها» والضمير للغداة[4]، و: «ما أمسى ما أدفأها» والضمير للعشية، وهومقصورة على السماع[5].

(وَأَجَازَ): أبوعثمان

(المَازِنِيُّ الفَصْلَ بِالظَّرْفِ): المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف[6] ما لا يتسع في غيره؛ نحو: «ما يوم الجمعة أحسن زيدًا»، و[7]: «أحسن اليوم بزيد»، و: «ما أحسن بالرجل أن يصدق[8]»، بخلاف نحو: «لقيته فما[9] أحسن أمس زيدًا»؛ فإنه لا يجوز، وأجاز ابنُ كيسانَ الفصل باعتراضِ لولا الامتناعية؛ نحو: «ما أحسن لولا يكلف زيدًا»[10].

(وَمَا ابْتِدَاءٌ[11])؛ أي: لفظ «ما» مبتدأ؛ فيكون تامة بمعنى شيء نكرة.

---

[1] قوله: «وجاء» في (ي): «وقد جاء».

[2] انظر رأي ابن كيسان في: شرح الرضي (4/ 233)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 273).

[3] في (أ)، (هـ)، (ي): «بأضحى»، والمثبت من (ب) وهوالموافق للسياق والمسموع عن العرب.

[4] بعده في (ي): «أوقاتها».

[5] انظر القول تفصيلًا في: الأصول في النحو(1/ 106)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 474)، والبديع في علم العربية (1/ 465)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 423)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 415)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 362)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 414)، والكناش في فني الصرف والنحوللملك المؤيد (2/ 52)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1186)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 621)، وتعليق الفوائد (3/ 221).

[6] في (ب): «الظروف».

[7] في (ب)، (ي): «أو».

[8] في (ب): «يقصد».

[9] في (ب): «في».

[10] انظر قول ابن كيسان في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 43)، وشرح الرضي (4/ 233)، وارتشاف الضرب (4/ 2073)، والتذييل والتكميل (10/ 214)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 900)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2634)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 503)، وشرح الأشموني (2/ 273)، وهمع الهوامع (3/ 51).

[11] في (ب): «ابتدائية».

(عِنْدَ سِيبَوَيْهِ): والأخفش على أحد قوليه؛ من باب: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»؛ فمعنى: «ما أحسن زيدًا» شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا ثم نقل إلى إنشاء التعجب والمَمْحَى[1] عنه المعنى الأول بدليل جواز: «ما أقدر الله»، و: «ما أرحمه» مع تنزهه عن الجعل والتصير.

وقوله: «عند سيبويه» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك[2] عند سيبويه، أومتعلق بمفهوم[3] الكلام؛ أي: وقعت[4] «ما» مبتدأ مع النكارة عند سيبويه، وقال الفرَّاءُ: إنها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء، وهوقوي قل فيه جهات الضعف.

وما قيل من[5] أنه يلزم منه[6] النقل من الاستفهام إلى التعجب والنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت؛ ففيه نظر: لأن الاستفهام أُرِيد منه[7] الأمر في: (فهل أنتم شاكرون) [الأنبياء: 80]، و: (فهل أنتم منتهون) [المائدة: 91]، والعَرض في: «ألا تنزل بنا[8]»، والتَّمني؛ نحو: «ألا[9] ماء فأشربه»، إلى غير ذلك من النظائر والصور، وله غيرُ نظيرٍ.

(وَمَا بَعْدَهَا)؛ أي ما بعدها.

(الخَبَرُ)؛ أي: خبر «ما».

(مَوصُولَةٌ)؛ أي: كلمة «ما» موصولة وما بعدها صلتها **(عِنْدَ الأَخْفَشِ)**.

(وَالخَبَرُ)؛ أي: خبر «ما» الموصولة المواقعة مبتدأ[10].

---

(1) في (ب): «والمحسن عنه».

(2) في (ب): «ما ذكر».

(3) في (ب): «معنى».

(4) في (ب): «وثبت»، وبعده في (ي): «كون».

(5) قوله: «من» ليس في (أ)، (ب).

(6) قوله: «منه» سقط من (هـ).

(7) في (ب): «به».

(8) قوله: «بنا» ليس في (أ)، (هـ).

(9) في (ب): «ولا».

(10) في (ب): «مبتداه».

(مَحْذُوفٌ): والمعنى الذي جعله حسنًا شيء عظيم. وفي قوله نظرٌ؛ حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سدِّ [112/أ] شيءٍ مسدَّهُ.

(وَبِهِ): في «أفعل به».

(فاعل عند سيبويه): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الكلام عند سيبويه، أومتعلق بمفهوم الكلام؛ أي: ثبت كون به فاعلا عند سيبويه[1]، وأفعل أمر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة؛ كـ «ألبن وأثمر»[2] والباء زائدةٌ في الفاعل؛ كما في: (كفى بالله) [النساء: 6، 45، 70، 79 ...ومواضع أخر]، **وفيه نظر**: أمَّا أولًا فلأن الأمر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم. وأما ثانيًا فلأن الفاعل في صيغة الغائب لا يكون إلا مظهرًا أومضمرًا مستترًا. وأمَّا ثالثًا فلأن زيادة الباء على الشذوذِ.

(فَلَا ضَمِيرَ فِي أَفْعِلْ)؛ لكون «به» فاعله[3] والفاعل واحدٌ ليس إلا.

(مَفْعُولٌ): خبر بعد خبر.

(عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْبَاءُ): في «به».

(لِلتَّعْدِيَةِ)؛ أي: لجعل الكلام[4] اللازم متعديًا، والمعنى: صيِّره[5] ذا حسن؛ أي: صفة بالحسن.

(أوزَائِدَةٌ): على أن يكون أحسن متعديًا بنفسه[6] ويكون همزة أحسن للتعدية كـ «أخرج»؛ كما في قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم) [البقرة: 195].

(فَفِيهِ)؛ أي: في «أحسن»

(ضَمِيرٌ): هوفاعله؛ أي: أحسن أنت بزيد، أوزيدًا اجعله حسنًا؛ بمعنى صفة به[7].

---

[1] الكتاب (4/ 97)، وانظر: شرح كتابه للسيرافي (4/ 471)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (2/ 379)، والمرتجل في شرح الجمل (ص 147)، والبديع في علم العربية (1/ 497)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 382)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 126)، وارتشاف الضرب (4/ 2065)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 62).

[2] بعده في (ب): «أي صار ذا لبن وذا ثمر».

[3] في (ب): «فاعلا».

[4] قوله: «الكلام» سقط من (ب)، (هـ).

[5] في (ب): «خبره».

[6] قوله: «بنفسه» سقط من (هـ)، (ي).

[7] قوله: «به» سقط من (هـ).

[باب: أفْعَال المَدْحِ والذَّمِّ]

(أفْعَالُ المَدْحِ والذَّمِّ مَا وُضِعَ)؛ أي: افعال[1] وُضعت وذُكر «وضع» باعتبار لفظ «ما».

(لِإنْشَاءِ مَدْحٍ أوذَمٍّ): احترازٌ عن نحو: «مدحت وأمدح وذممت واذم» ونحوذلك مما وضع للإخبار بالمدح أوالذم؛ فإذا قلت: «نعم الرجل زيد» فقد مدحته وأنشأت مدحه بأنه نعم الرجل. **وفيه أن نحو**»كرُم زيد» و: «شرُف بكر» كذلك، **وفيه أنه**: لازم لذلك غير موضوع بخلاف «نعم الرجل زيد»؛ حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو[2] الفرق بين: «كم[3] رجل لقيتهم[4]»، و: «كثير من الرجال لقيتهم»[5] فاعرف؛ فهذا دقيق[6].

(فَمِنْهَا)؛ أي: من أفعال المدح والذم.

(نِعْمَ وَبِئْسَ): أصلهما «فَعِل» بكسر العين، وجاز[7] فيه اتباع الفاء للعين، وإسكان العين في الوجهين = ففيهما أربعةُ أوجهٍ «نَعِم» وهوالأصل، و: «نِعِم» بالإتباع، و: «نَعْم» بإسكان العين، و: «نِعْم» بإسكانها بعد الإتباع. وهذه الوجوه مطردةٌ في كل فعلٍ على «فَعِل» بكسر العين ثانيه حرفُ حلقٍ كـ «شَهِد»، وكذا في كل اسم على «فَعِلٍ» ثانيه حرف حلق كـ: «فَخِذٍ»[8].

(وَشَرْطُهُمَا)؛ أي: شرط نعم وبئس؛ يعني: شرط فاعل «نعم وبئس»[9].

(أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ): للعهد الذهني[10] وهي لواحد غير معين ابتداء[11] ويصير

---

[1] في (ب): «افْعُل».

[2] قوله: «هو» سقط من (ب).

[3] قوله: «كم» سقط من (هـ).

[4] في (ب): «لقيتم».

[5] قوله: «وكثير من الرجال لقيتهم» سقط من (ب).

[6] في (ب): «دقيقًا».

[7] قوله: «وجاز» سقط من (ب).

[8] انظر هذه القاعدة في: علل النحولابن الوراق (ص 290)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 388)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 353، 3/ 6)، وشرح الشافية للاستراباذي (1/ 39).

[9] قوله: «يعني شرط فاعل نعم وبئس» سقط من (ي).

[10] بعده في (ب): «لنحونعم الرجل زيد».

[11] «معين ابتداء» في (ي): «ابتدائية».

معينًا بذكر المخصوص بعده، ويكون الكلام[1] بعده على وجه الإجمال والتفصيل وليست اللام لاستغراق الجنس؛ كما ذهب إليه أبوعلي[2]. ولا للإشارة إلى ما في الذهن من الماهية؛ كما قال المصنف لامتناع حمل «زيد» عليه في الصورتين اللهم إلا أن يعتبر الحمل على التجويز والمبالغة؛ [112/ ب] كما في نحو»أنت الرجل كل الرجل»، و: «زيد كل الرجل»، و: «زيد كل جنس الرجال»[3].

(أومُضَافًا إِلَى المُعَرَّفِ بِهَا)؛ نحو: «نعم صاحب الفرس[4]»، ولوبواسطة نحو: «نعم غلام صاحب الفرس بشرًا[5]»، وبوسائطه نحو: «نعم غلام أخي صاحب الفرس بكر»، وإن شئت فزد[6].

(أومُضْمَرًا مُمَيَّزًا): مفسرًا[7].

(بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ): على التمييز؛ نحو: «نعم رجلًا خالد».

(أوبـ «مَا» مِثْلَ: (فنعما هي) [البقرة: 271]؛ أي: نعم شيئًا هي، ولا حاجة إلى قوله «بـما» في التحقيق؛ لأنها أيضًا بمعنى نكرة منصوبة لأن المعنى في (فنعمًا هي) فنعم[8] خصلة هي إلا أنه أبرز نظرًا إلى الصورة.

(وَ) واقع[9] **(بَعْدَ ذَلِكَ المَخْصُوصِ)**: بالمدح والذم

(وَهُوَ)؛ أي: المخصوص

---

[1] قوله: «ويكون الكلام» سقط من (ب).

[2] هوالفارسي رحمه الله، وقوله في الإيضاح العضدي (ص 85).

[3] انظر الكلام مفصلًا: الكتاب (2/ 12)، والأصول في النحو(2/ 21)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 445)، والبديع في علم العربية (1/ 332)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 243)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 315)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1158)، وارتشاف الضرب (4/ 1818)، والتذييل والتكميل (3/ 236)، وشرح الأشموني (2/ 354).

[4] بعده في (ب): «عمرو».

[5] قوله: «بشرًا» سقط من (هـ).

[6] في (ب): «حذوا»، (ي): «فردًا».

[7] في (ي): «معبرًا».

[8] بعده في (ي): «أي نعم شيئًا هي».

[9] في (هـ): «ويقع»، (ي): «ووقع».

(مُبْتَدأً مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ): الجملة صفة[1] «مبتدأ».

(أوخَبَرُ مُبْتَدَإٍ): عطف على قوله «مبتدأ».

(مَحْذُوفٌ مِثْلَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)؛ أي: نعم الرجل هوزيد، والجملة الثانية مستأنفة للبيان.

وقيل: لا يجوز فيه إلا الوجه الأول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسي[2] ذلك عن سيبويه أيضًا.

(وَشَرْطُهُ)؛ أي: المخصوص.

(مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ)؛ لاتحادهما فيما صدَقًا عليه[3].

وتركيب: **((بئس مثل القوم الذين)** [الجمعة: 5] **وَشِبْهُهُ)**: جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمعًا مع إفراد الفاعل.

(مُتَأَوَّلٌ)؛ بتقدير: مثل الذين[4]، أويجعل الذين صفة للقوم[5] وحذف المخصوص؛ أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم.

(وَقَدْ يُحْذَفُ المَخْصُوصُ): بالمدح والذم.

(إذَا عُلِمَ): بالقرينة .

(مِثْلَ: (نعم العبد) [ص: 44])؛ أي: أيوب لأنه في قصة[6].

(وَ: (فنعم الماهدون) [الذاريات: 48])؛ أي: نحن.

و«ساء» مثل «بئس» في إفادة الذم.

(وَمِنْهَا حَبَّذَا وَفَاعِلُهُ)؛ أي: فاعل هذا الفعل.

(ذَا وَلَا يَتَغَيَّرُ): عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بجريانه مجرى الأمثال التي لا تتغير؛ فيقال: «حبذا الزيدان»، و: «حبذا الزيدون»، و: «حبذا هند».

---

(1) بعده في (ب): «لقوله».

(2) هوعلم الدين اللورقي وقد تقدَّم غير مرة، وقوله في شرح الرضي (4/ 240).

(3) قوله: «ولكونه بيانًا للفاعل فلا بدَّ أن يطابقه» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(4) في (ي): «الذي».

(5) في (هـ): «القوم».

(6) في (هـ): «قصته»، (ي): «على قصته».

(وَبَعْدَهُ)؛ أي: ذا[1].

(الْمَخْصُوصُ وَإِعْرَابُهُ)؛ أي: المخصوص بعد «حبذا».

(كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ نِعْمَ): في الوجهين، وقال بعضهم[2]: المخصوص بعد «حبذا» عطف بيان، وقيل: «ذا» زائدة والمخصوص فاعل[3].

(وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ)؛ أي: مخصوص «حبذا».

(وَبَعْدَهُ تَمْيِيزٌ)؛ نحو: «حبذا رجلًا زيد»، و: «حبذا زيد رجلًا»، ولم يجز في «نعم» تأخير التمييز عن المخصوص، وإنما جاز ترك التمييز هنا دون «نعم»[4] لفصل الظاهر على المضمر ولعدم اللبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف «نعم وبئس».

(أَوْ حَالٌ): كائن.

(عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ)؛ أي: موافقة المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه عبارة [113/أ] عنه لاتحاد «ما»[5] صدقا عليه؛ نحو: «حبذا رسولًا محمد»، و: «حبذا محمد رسولًا صلى الله عليه وسلم»، وإنما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح، ولئلا[6] يتوهَّم عوده إلى غير المخصوص من[7] الفاعل وغيره ولمَّا فرَغ من الاسم والفعل شرَع في الحرف[8].

*****

---

[1] في (ي): «حبذا».

[2] قوله: «وقال بعضهم» في (ب): «وقيل».

[3] في (ي): «فاعله».

[4] بعده في (ب): «وبئس».

[5] قوله: «ما» سقط من (ب).

[6] في (هـ): «لئلا».

[7] بعده في (ب): «الفعل».

[8] في (ب): «الحروف».

[قِسْمُ الحَرفِ]

(الحَرْفُ[1]**: مَا دَلَّ)**؛ أي: كلمة دلَّت

(عَلَى مَعْنًى): حاصل

(فِي غَيْرِهِ): أوباعتبار غيره فكلمة في بمعنى الباء أوعلى حقيقتها كاللام؛ فإنه يدل على التعريف الذي هوحاصل في الاسم ومدلول له دلالة تضمُّن؛ فإن التعريف مضمون للاسم بالوضع، وكـ: «نعم وبلى»؛ فإنهما يدلان على معنى هومدلول لغيرهما بالمطابقة، وكـ: »لم»؛ فإنه يدل على النفي الذي حاصل في الفعل ومدلول له دلالة تضمن.

وقيل: إنه علامة لتحقق معنًى في غيره، ولا معنًى له في نفسه.

(وَمِنْ ثَمَّةَ)؛ أي: ولأجل أنه يدلُّ على معنًى في غيره[2].

(احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ)؛ أي: في كونه جزءًا من الكلام فإنه يصحُّ أن يكون جزءًا من الكلام، وإن لم يصح أن يكون ركنًا له **(إِلَى اسْمٍ أوفِعْلٍ)**.

*****

---

[1] في (ب): «فقال الحرف».

[2] قوله: «أي ولأجل أنه يدل على معنى في غيره» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[بابُ: حُرُوفِ الجَرِّ]

(حُرُوفُ الجَرِّ): قدَّمها لكثرتها ولكثرة دورها[1]، وإنما سمى حروف الجر لأنها تجرُ معاني[2] الأفعال إلى الأسماء، أوتجر الأسماء.

(مَا وُضِعَ لِإِفْضَاءِ الفِعْلِ)؛ كـ: «مررت بزيد».

(أومَعْنَاهُ)؛ كـ: «أنا مارٌ بزيد»، و: «زيد في الدار» أو«على السطح».

(إِلَى مَا يَلِيهِ): تعلق بـ «الإفضاء»[3]، وضمير فاعله[4] يرجع إلى «ما» الثانية، وضمير مفعوله إلى «ما» الأولى أوعلى العكس.

(وَهِيَ)؛ أي: حروف الجر

(مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ، وَرُبَّ وَوَاوُهَا، وَوَاوالقَسَمَ وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالكَافُ، وَمُذْ وَمُنْذُ، وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلا): قدَّم «من» لأنها للابتداء فهي للابتداء أحرى، وأعقبها بـ «إلى» للطباق[5] لكونها للانتهاء، وأعقبها بـ «حتى» للتناسب لكونها للانتهاء أيضًا. وأعقب الثلاثة بنفي لمناسبتها إياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هوأحد قسمي الظرف. وأعقبها بـ «الباء» لمجيئها بمعناها؛ في نحو: «اطلبوا العلم ولوبالصين»[6]، وأعقبها بـ «اللام» لمناسبتها إياها في لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد.

---

[1] في (ي): «دورانها».

[2] قوله: «معاني» سقط من (أ)، (هـ).

[3] «تعلق بالإفضاء» في (ي): «يتعلق بالإفضاء».

[4] بعده في (ب): «أن».

[5] في (ب): «للمطابق»، (ي): «لأنها للطباق».

[6] هذا جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وقد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الشجري في أماليه الخمسية تحت رقم (284)، وقاضي المارستان في مشيخته برقم (557)، وأما في كتب الضعفاء فقد أخرجه العقيلي في الضعفاء (2/ 230، ترجمة 777)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (4/ 118، ترجمة 963) كلاهما في ترجمة طريف بن سلمان أبوعاتكة. والبيهقي في شعب الإيمان (2/ 253، رقم 1663)، وقال: هذا الحديث شبه مشهور، وإسناده ضعيف، وقد روى من أوجه كلها ضعيفة. والخطيب (9/ 363) جميعاً عن أنس. قال العجلوني (1/ 154): ضعيف بل قال ابن حبان: باطل. وقال البزار في مسنده المسمَّى بالبحر الزخار: «وحديث أبي العاتكة [راويه عن أنس رضي الله عنه]: «اطلبوا العلم ولوبالصين» لا يعرف أبوالعاتكة ولا يدرى من أين هو، فليس لهذا الحديث أصل» البحر الزخار (1/ 164) [ح: 64]، وعليه فلا يجوز أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا الأثر ذكر الرضي في شرحه (4/ 451).

واعقب ما سبق مما هونص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسمًا و[1]حرفًا وهو»رب» وأعقبها بذكر واوها لكونها فرعًا لها، وأعقبها بذكر «واوالقسم» لمناسبتها في كونها واوًا وفرعًا وأعقبها بالتاء لكونها[2] فرعَ الواو.

وأعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم «عن» لكونه بالحرف أنسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه أقل من ثلاثة أحرف بخلاف «على» ثم قدم على «على» «الكاف»، وإن كان أقرب بالحرف لوضعها [113/ب] على حرف واحد لقلة مداخلها؛ حيث لا يدخل المضمر، وقدمها على «مذ ومنذ» لكونهما أقل منها مدخلًا حيث تدخل الظروف الزمانية[3] خاصةً، ثم أعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان جهة الفعل فيه أضعف وهو»حاشا» على ما فيه جهة الفعلية أقوى، وهوخلاف «عدا»[4]؛ فاعْرِفْ.

(فـ: مِنْ لِلابْتِدَاءِ)؛ أي: لابتداء الغاية[5] أي[6] المغيَّاه؛ نحو: «سرت من البصرة».

(وَالتَّبْيِينِ): وعلامته أن يصحَّ حمله على ما يبينه؛ نحو: «عشرة من الدراهم»، ومن خواصِّه أن يكون عامله محذوفًا وجوبًا؛ كقوله تعالى: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) [الحج: 30]؛ أي: الكائن منه.

(وَالتَّبْعِيضِ)؛ نحو: «أخذت من المال».

(وَزَائِدَةٍ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ)؛ نحو: «ما جاءني من رجل[7]».

---

(1) في (هـ)، (ي): «أو».

(2) في (أ)، (ب)، (هـ): «لكونها»، والمثبت من (ي).

(3) قوله: «الظروف الزمانية» في (أ)، (ب): «ظروف الزمان»، وفي (ي): «ظروف الزمانية»، والمثبت من (هـ).

(4) «خلاف عدا» في (هـ)، (ي): «خلا وعدا».

(5) كتب في حاشية (ي): «المراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل، إذ لا معنى لابتداء النهاية. وقيل: كثيراً ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود. فالمراد بها الفعل لأنه غرض الفاعل ومقصوده. وهذا الابتداء إما من المكان نحو»سرت من البصرة» أومن الزمان، نحو»صمت من يوم الجمعة». وعلامة «من» الابتدائية صحة إيراد «إلى» أوما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو»سرت من البصرة إلى الكوفة» ونحو»أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 319).

(6) بعده في (ب): «لابتداء».

(7) في (ي): «أحد».

(**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ**)؛ فإنهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس أيضًا[1].

(**وَ**) تركيب: (**قَدْ كَانَ مِن مِطَرٍ، وَشِبْهُهُ**): جوابُ سؤال.

(**مُتَأَوَّلٌ**): بـ «قد كان بعض مطر» أو«شيء من مطر».

(**وَإِلَى لِلانْتِهَاءِ**)؛ أي: لانتهاء الغاية؛ نحو: (أتموا الصيام إلى الليل) [البقرة: 187].

(**وَبِمَعْنَى «مَعَ» قَلِيلًا**) [2]؛ نحو: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) [النساء: 2].

(**و«حَتَّى» كَذَلِكَ**)؛ أي: مثل إلى في كونها للانتهاء.

(**وَ**) جاء (**بِمَعْنَى مَعَ**) مجيئًا أوزمانًا.

(**كَثِيرًا**)؛ نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»؛ أي: مع رأسها[3].

(**وَتَخْتَصُّ**): بالاسم

(**الظَّاهِرِ**)؛ فلا يقال: «حتاه وحتاك» استغناء عنها بـ «إلى»، والأصوب التمسك بالاستعمال.

(**خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ**)؛ فإنه أجاز دخولها على المضمر أيضًا كـ «إلى»[4].

(**و«فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ**)؛ لكون ما بعدها ظرفًا

(**وَبِمَعْنَى عَلَى**): عطف على قوله «للظرفية» زمانًا (**قَلِيلًا**)؛ نحو: (ولأصلبنكم في جذوع النخل) [طه: 71]؛ أي: على جذوع النخل[5].

---

[1] انظر قول الكوفيين والأخفش في: المقدمة الجزولية (ص 124)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 485)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 43)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1723)، والتذييل والتكميل له (11/ 144)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 750)، ومغني اللبيب (ص 428)، وهمع الهوامع (2/ 464).

[2] قوله: «ومعنى مع قليلًا» في (ب): «وجاء بمعنى مع زمانًا قليلًا».

[3] قوله: «أي مع رأسها» سقط من (أ)، (هـ).

قال الخليل بن أحمد: «وحتى فيه ثلاث لغات: «أكلت السمكة حتى رأسِها»، و: «حتى رأسَها»، و: «حتى رأسُها»؛ النصب: حتى أكلت رأسَها، والرفع: حتى بقي رأسها». الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 204)، وعليه فمثل هذا التركيب يجوز ثلاثة أوجه:

الأول: أكلت السمكة حتى رأسُها. فحتى ابتدائية، ورأسُها مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: حتى رأسُها ماكول.

الثاني: أكلت السمكة حتى رأسَها. معطوف على ما قبلها، وحتى عاطفة.

الثالث: أكلت السمكة حتى رأسِها يعني النهاية بلغت إلى الرأس، وحتى حرف جر.

[4] في (هـ): «أيضًا».

[5] قوله: «أي: على جذوع النخل» سقط من (هـ).

(وَالبَاءُ لِلإِلْصَاقِ)؛ نحو: «مررت بزيد وبه داء».

(وِلِلاسْتِعَانَةِ)؛ نحو: «كتبت بالقلم».

(وَالْمُصَاحَبَةِ)؛ نحو: «دخلت عليه بثياب السفر»، والمقابلةِ؛ نحو: «أخذته[1] بدرهم».

(وَالتَّعْدِيَةِ)؛ نحو: «ذهبت به»[2].

(وَالظَّرْفِيةِ)؛ نحو: «اطلبوا العلم ولوبالصين»[3].

(وَزَائِدَةٍ فِي الخَبَرِ)؛ أي: في خبر المبتدأ.

(فِي الاسْتِفْهَامِ)؛ أي: في[4] وقت الاستفهام بـ «هل» لا في مطلق الاستفهام؛ يقال: «هل زيد بقائم» ولا: يقال أزيد بقائم.

(وَالنَّفْيِ)؛ بـ «ليس» أو«ما» المشبهة؛ نحوليس زيد بقائم وما زيد بقائم [5]. وقيل: بـ «لا التبرئة» أيضًا؛ ففي إطلاق الاستفهام والنفي نظرٌ، ولعله أراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور.

(قِيَاسًا)؛ أي: زيادة قياسية، أوزيادة قياس، أوزيادة تلابس القياس.

(وَفِي غَيرِهِ)؛ أي: في غير المذكور.

(سَمَاعًا)؛ أي: زيادة سماعية، أو[6] زيادة [114/أ] سماع.

---

[1] في (ب): «أخذت به».

[2] كتب في حاشية (ي): «أي: جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى «ذهب زيد» صدور الذهاب عنه، ومعنى «ذهبت بزيد» صيرته ذاهبا. والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها لحرف دون حرف. جامي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 324).

[3] تقدم توثيقه وبيان نكارته قريبًا في مبدأ قسم الحرف.

[4] قوله: «في» سقط من (هـ).

[5] قوله: «نحوليس زيد بقائم وما زيد بقائم» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[6] قوله: «زيادة سماع أو» سقط من (ب).

(مِثْلَ[1]**: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)**: و«بحسبك زيد»، فـ «درهم» خبر «بحسبك»[2]، [وزيد مبتدأ وبحسبك خبره][3] على عكس المثال[4].

(وَ: أَلْقَى بِيَدِهِ)؛ أي: ألقى يده؛ أي: نفسه.

(وَاللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ)؛ نحو: «المال لزيد»، و: «الجل للفرس».

(وَالتَّعْلِيلِ)؛ نحو: «ضربتك للتأديب»، و: «خرجت لمخافتك».

(وَزَائِدَةً): عطف على قوله للاختصاص؛ قال الله تعالى: ﴿ردف لكم﴾ [النمل: 72]؛ أي: ردفكم لأن ردف متعد بنفسه.

(وَبِمَعْنَى «عَنْ» مَعَ القَوْلِ)؛ نحو: «قلت له إنه لم يفعل الشر»؛ أي: قلت عنه[5]، وقال الله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لوكان خيرًا ما سبقونا إليه﴾ [الأحقاف: 11].

(وَبِمَعْنَى الوَاوِ): الكائن

(فِي القَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ)؛ نحو: «لله لا يؤخر الأجل»، وهذا إذا كان الجواب أمرًا عظيمًا؛ فلا يقال: «لله لقد طار الذباب».

(وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ)؛ أي: لتقليل ما دخلت[6] عليه. وقيل: هو اسم كـ «كم» الخبرية ويشكل حرفيتها؛ بنحو: «رب رجل كريم أكرمت» لتعدية «أكرمت» بنفسه، وفيه أن: الحرف لضعفِ العامل بالتأخير. وفيه أن: التقوية إنما جاءت باللام فقط ويشكل أيضًا؛ بنحو: «رب رجل كريم أكرمته»؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره معًا لا يقال: «لزيد ضربته»، وفيه. وأيضًا يشكل بنحو: «رب رجل كريم» جاء في جواب من قال: «ما جاءك رجل» وقد صرَّح المصنفُ بظهور الفعل في نحو«رب رجل كريم» حصل ويتعلق به مجرور «رب» على وجه القيام لا على وجه الوقوع؛ فكان ذلك دليلًا على الاسمية.

---

[1] في (هـ): «نحو».

[2] في (هـ): «خبر مبتدأ محذوف».

[3] قوله: «وزيد متبدأ وبحسبك خبره» في (هـ): «وبحسبك خبره وزيد مبتدأ».

[4] بعده في (هـ): «الأول».

[5] قوله: «أي قلت عنه» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[6] بعده في (ب): «هي».

(لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكْرَةٍ)؛ لأن التقليل إنما يلحق النكرة، وأما المعرفة فهي[1] تعين قلتها كالمفرد والمثنى أوكثرتها كالجمع.

(مَوصُوفَةٍ): على مذهب أبي علي وابن سراج[2] ومَن تبعهما؛ لأن الوصف يلائم التقليل. وقيل: لا يجب ذلك والأولى الوجوب لورود الاستعمال على ذلك، ولذا قال:

(عَلَى الأَصَحِّ وَفِعْلُهَا)؛ أي: فعل «رب».

(مَاضٍ)؛ لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا[3] لا يتصور إلا في الماضي.

(مَحذُوفٍ)؛ بحصول[4] العلم به حذفًا أوزمانًا.

(غَالِبًا)؛ نحو: «رب رجل[5] لقيتهم»؛ فـ «لقيتهم» صفة «رجل» والفعل الذي يتعلق[6] به «رب» محذوف، وقد جاء: «رب رجل كريم حصل».

(وَقَدْ تَدْخُلُ «رُبُّ» عَلَى مُضْمَرٍ): وهذا الضمير نكرة.

(مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكْرَةٍ)؛ لإبهامه

(مَنْصُوبَةٍ): على أنها تمييزٌ؛ نحو: «ربه رجلًا» ليس له معادٌ معينٌ.

(وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ[7])؛ نحو: «ربه رجلًا»، و: «ربَّة امرأة»، و: «ربة رجلين»، و: «ربة رجالًا».

---

[1] بعده في (ب): «إما».

[2] أبوعلي هوالفارسي، وأمَّا ابن السراج شيخه فهو: أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحوالمشهورين، وكان اديبًا شاعرًا عالمًا. أخذ عن أبي العباس المبرد، وإليه انتهت الرياسة في النحوبعد المبرد، وأخذ عنه أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، وأبوسعيد السيرافي، وأبوعلي الفارسي، وعلي بن عيسى الرماني. وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية. وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب. وكان ثقة، وكان يقال: «ما زال النحومجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله». انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص 82)، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ص 112)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (3/ 145).

[3] في (هـ): «وذلك».

[4] في (هـ): «لحصول».

[5] بعده في (ب): «كريم».

[6] في (هـ): «تعلق».

[7] بعده في (ب): «لا غير».

(خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ [114/ب] التَّمْيِيزِ)؛ فيقولون: «ربة رجلًا»، و: «ربهما رجلين»، و: «ربهم رجالًا»، و: «ربها امرأة»، و: «ربهما امرأتين»، و: «ربهن نسوة».

(وَيَلْحَقُهَا مَا): الكافة؛ أي: المانعة عن العمل[1].

(فَتَدْخُلُ): «رب» بعد دخول «ما»

(عَلَى الجُمْلَةِ): وقد يكون «ما» زائدة فيدخل الاسم ويجر؛ نحو:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ[2] ....[3]

(وَوَاوُهَا)؛ أي: «واو» يقدر بعدها «رب» وفي عدها من حروف الجرّ تسامحٌ.

(تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوصُوفَةٍ)؛ مثل:

وبَـلْـــدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيـس

إِلَّا اليَعافِيرُ وإِلا العِيسُ[4]

(وَوَاوالقَسَمِ): إنما استعيرت الواوللقسم بمعنى الباء توسعة لصلات القسم فلوأظهر الفعل لم يبق استعارة عامة، أويكون الكلام قسمين لوأبقي القسم.

(إِنَّمَا يَكُونُ)؛ أي: لا يكون إلا

(عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ لِغَيرِ السُّؤَالِ)؛ فلا يقال: «والله اجلس»[5].

(مُخْتَصَّةٌ): خبر ثالث لـ «يكون».

---

[1] في (ب): «الأصل».

[2] قوله: «صقيل» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[3] صدر بيت من بحر الخفيف، والبيت بتمامه:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

البيت بدون نسبة في: الأصمعيّات (ص 152)، والأزهيّة في (ص 82، 94)، والأمالي اللغوية لابن الشَّجريَ (2/ 566)، ورصف المباني (ص 271) البديع في علم العربية (1/ 251)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 260)، واللمحة في شرح الملحة (1/ 260)، والتذييل والتكميل (11/ 268)، والفصول المفيدة في الواوالمزيدة (ص 62).

[4] البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (2/ 322)، والمقتضب (4/ 414)، وعلل النحولابن الوراق (ص 196)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 219) [م: 35]، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 517)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 286).

[5] بعده في (ب): «في الاستعمال بخلاف باء القسم».

(بِالظَّاهِرِ): خطأ لترتبه عن رتبة[1] الأصل، وهوالباء لتخصيصه بأحد القسمين وخصّ الظاهر لأصالته فلا يقال: «وكي لأفعلن كذا»، والباء دخلت في المختص به دون المختص[2].

(وَالتَّاءُ مِثْلُهَا)؛ أي: مثل الواوفي الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال **(مُخْتَصَّةٌ)**: حال أوخبر آخر.

(بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى)؛ تقليلًا لمحالها عن محال[3] أصلها، وهوالواوبالتخصيص ببعض المظهرات، وخص منها ما هوأصل في باب القسم وهواسم الله تعالى نحو: (تالله لأكيدن أصنامكم) [الأنبياء: 57]، ولا يقال: «تالرحمن وتالرحيم»، و: «قوله تعالى» جملة معترضة.

(وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا)؛ أي: من الواووالتاء.

(فِي الجَمِيعِ)؛ أي: في جميع حذف الفعل، وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله؛ حيث[4] يجوز فيه إظهار الفعل نحو»أقسمت بالله» واستعمالها في قسم السؤال نحو: «بالله لأجلس[5]»، واستعمالها في مقسم به ظاهرًا أومضمرًا؛ نحو: «بالله، وبالرحمن، وبك لأفعلن، كذا ومعنى كونها أعم في هذه الأمور أنها لا يختص بهذه الأمور[6] بل استعمالها أعم من أن يكون في هذه الأمور أوخلافها. **فإن قيل**: الجميع يتناول الاختصاص المذكور أيضًا ولا معنى لأعمية[7] الباء حيث لا يصح أن يقال: الباء توجد في الاختصاص بالظاهر وبدونه لمكان[8] التنافي **قيل**:

(وَيَلْتَقِي)؛ أي: يجاب[9].

---

[1] قوله: «رتبة» سقط من (هـ).

[2] في (أ)، (ب): «المختصة».

[3] في (ب): «الحال».

[4] بعده في (ي): «ما».

[5] قوله: «بالله لأجلس» في (هـ): «تالله لأجلسن».

[6] في (ي): «الصور».

[7] بعده في (هـ): «في».

[8] في (ب): «بمكان».

[9] قوله: «أي يجاب» سقط من (ب).

(القَسَمُ[1] **بِاللَّامِ)**؛ أي: مع اللام نحو(تالله لأكيدن أصنامكم) [الأنبياء: 57].

(وَإِنَّ): كلاهما في الإثبات؛ نحو: (إن سعيكم لشتى) [الليل: 4] في جواب (والليل إذا يغشى) [الليل: 1].

(وَحَرْفُ النَّفْيِ)؛ في النفي؛ نحو(والضحى * والليل إذا سجى* [115/أ] ما ودعك ربك وما قلى) [الضحى: 1- 3].

(وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ)؛ أي: جواب[2] القسم.

(إِذَا اعْتَرَضَ)؛ أي: وقت اعتراض القسم بين جزئي الجملة[3] القسمية.

(أَوْتَقَدَّمَهُ)؛ أي: القسم.

(مَا يَدُلُّ عَلَيهِ)؛ أي: على الجواب؛ نحو: «الهلال والله»؛ كأنه قيل: والله لهذا الهلال.

(وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ): والبعد عن الشيء وذلك إما بزواله ووصوله إلى الثاني؛ نحو: «رميت السهم عن القوس»، أوبالوصول وحده نحو: «أخذت عنه العلم»، أوبالزوال وحده؛[4] نحو: «أديت عنه الدين»؛ كذا قيل.

(وَعَلَى لِلاسْتِعْلَاءِ)؛ أي: لاستعلاء شيء على شيء[5]؛ نحو: «زيد على السطح»، و: »عليه دين».

(وَقَدْ يَكُونَانِ)؛ أي: عن وعلى.

(اسْمَيْنِ بِدُخُولِ مِنْ)؛ أي: عند دخول من عليهما[6]؛ نحو: «من عن يميني»؛ أي: من[7] جانب يميني[8].

---

[1] بعده في (ب): «في الإيجاب باللام».

[2] قوله: «جواب» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[3] قوله: «الجملة» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[4] في (هـ)، (ي): «وحده».

[5] قوله: «على شيء» سقط من (هـ).

[6] قوله: «عليهما» سقط من (أ)، (ب).

[7] قوله: «من» سقط من (أ)، (هـ).

[8] بعده في (ب): «نحوغدت عليه أي من فوقه».

(وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ)؛ نحو: «الذي عندي كزيد»، والكاف في قولهم: «خلق الأشياء كما شاء»، و: «حمدته[1] كما يجب» كاف التشبيه ولم يرد به معنى آخر. وقوله[2]: **«كما تكونون يولى عليكم»**[3] تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير أوشر. وقد تكون الكاف للقران في الوقوع؛ نحو: «آتيتك كما طلع الفجر».

(وَزَائِدَةً)؛ نحو: (ليس كمثله شيء وهوالسميع البصير) [الشورى: 11]؛ أي: ليس مثله[4]، ويمكن أن لا تكون الكاف زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية.

(وَقَدْ تَكُونُ): الكاف **(اسْمًا)**[5]؛ نحو:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[6]

(وَتَخْتَصُّ[7] **بِالظَّاهِرِ)**؛ فلا يقال: «كه» استغناء بمثل، وينتقضُ بنحو[8]: «ما أنا كأنتَ».

(وَمُذْ): قدَّم لخفتها

---

[1] في (ب): «وقوته».

[2] بعده في (ب): «عدم».

[3] قوله؛ أي: صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث مختلف في كونه حديثًا أوأثرًا قال جمال الدين القاسمي: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة من حديث أبي بكرة، وأسند في (الجامع الصغير) تخريجه إلى الديلميّ في (الفردوس) عن أبي بكرة، وإلى البيهقيّ، عن أبي إسحاق السبيعيّ مرسلا- ورمز له بالضعف» تفسير القاسمي (4/ 493)، وضعفه الشيخ ابن عثيمين وقال: إنه أثر وليس يصح حديثًا. شرح رياض الصالحين (2/ 35). **قلتُ**: هودائر في كتب النحووأهل الأدب والفضائل منسوبًا له صلى الله عليه وسلم، ولم أجده مرفوعًا من طريق صحيح، والله أعلم. انظر: الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (ص 377)، ومسند الشهاب القضاعي (1/ 366) [ح: 577]، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (1/ 116)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 327).

[4] بعده في (ب): «شيء».

[5] بعده في (هـ): «ظاهرًا».

[6] الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (2/ 328)، وهوله في: المقاصد النحوية للبدر العيني (3/ 294)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 503)، وخزانة الأدب (10/ 168)، وبدون نسبة في: المفصل للزمخشري (ص 385)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 362)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 236)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 79).

[7] في (ب): «وتختص».

[8] في (هـ): «بمثل».

(وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ لِلابْتِدَاءِ): بدل الاشتمال من قوله «للزمان»؛ أي: مذ ومنذ لابتداء الغاية.

(فِي) الزمان **(الْمَاضِي)**؛ نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»؛ أي: انتفى رؤيتي إياه من يوم الجمعة، وهما في الزمان الماضي كمن في المكان.

(والظَّرْفِيَّة)؛ أي: بمعنى «في».

(فِي الحَاضِرِ مِثْلَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا وَمُذْ يَومِنَا)؛ أي: انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا، ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضي والحال.

(وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلا)؛ نحو: «جاءني القوم حاشا زيد»، و: «عدا زيد»، و: «خلا زيد» واللام في «حاشا لله زائدة»، ومتعلق {حاش} في: (حاش لله ما علمنا) [يوسف: 51]، محذوفٌ؛ أي: اتصف كل موجود[1] بالسوء حاشا لله فلا يتنزه يوسف عن كل سوء لكنا[2] ما علمنا عليه من سوء، فاعرفْ فإنه من مكان الإشكال.

(لِلاسْتِثْنَاءِ): لكن «حاشا» يستعمل في الاستثناء عن سوء للتنزيه؛ نحو: «أساء القوم حاشا زيد».

*****

---

[1] في (ب): «موجودة».

[2] في (ب): «لكن».

[بابُ: الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ]

(الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ): في انقسامها إلى ثلاثية أورباعية، [115/ب] والبناء على الفتح كالماضي واقتضائها[1] الأسماء، ودخول نون الوقاية عليها وطلب الجزأين كالفعل المتعدي[2].

(إنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ): اخرها[3] لكونها للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة.

(لَهَا)؛ أي: لهذه الحروف.

(صَدْرُ الكَلَامِ سِوَى «أنَّ» فَهِيَ): الفاء للتفسير

(بِعَكْسِهَا)؛ أي: بعكس ما سواها أي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق[4] بغيرِها.

(وَيَلْحَقُهَا)؛ أي: هذه الحروف.

(مَا): الكافَّة.

(فَتُلْغَى): هذه الحروف بعد لحوق «ما» لأنَّ الكافة تكفها عن العمل.

(عَلَى[5] الأَفْصَحِ): وقد تعمل

(وَتَدْخُلُ): هذه الحروف

(حِينَئِذٍ)؛ أي: حين إذ[6] تلحقها.

(عَلَى الأَفْعَالِ)؛ لأن[7] الكافة أخرجتها عن العمل، وعن لزوم دخولها على الاسم نحو: (إنما حرم عليكم الميتة).

(فَـ «أنَّ» لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ): بل تقررها.

(و«أنَّ» مَعَ جُمْلَتِهَا): الإضافة بأدنى ملابسة؛ أي: جملة[8] واقعة بعدها.

---

[1] في (ي): «واقتضابها».

[2] قوله: «ودخول نون الوقاية عليها وطلب الجزأين كالفعل المتعدي» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[3] في (ب): «أخرهما».

[4] في (ب): «التعليق».

[5] في (هـ): «في».

[6] قوله: «إذ» سقط من (ب)، وفي (أ)، (ي): «إذا»، والمثبت من (هـ).

[7] بعده في (ب): «ما».

[8] بعده في (ب): «هي».

(فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ): ويؤول[1] به بجعل مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم[2]؛ نحو: «بلغني أنك قائم»؛ أي: بلغني قيامك. أومصدر الخبر[3] إلى الاسم[4] نحو: «بلغني أن زيدًا إن تعطه يشكرك»؛ أي: بلغني شكر زيد عند إعطائك إياه، أومضافًا إلى ما يضاف إليه إذا كان سببًا؛ نحو: «بلغني أن زيدًا أبوه قائم»؛ أي: بلغني قيام أبي زيد، وإن لم يكن الخبر والجزاء كذلك؛ أي: إن لم يكن في الخبر والجزاء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف كذلك؛ نحوبلغني أن زيدًا أب أي بلغني كون زيد أبًا[5].

(وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: ومن أجل أن «إنَّ» لا تغير معنى الجملة، وأن يجعلها[6] في حكم المفرد.

(وَجَبَ الْكَسْرُ)؛ أي[7]: إتيان «إن» المكسورة.

(فِي مَوضِعِ الْجُمَلِ وَالْفَتْحُ)؛ أي: إتيان «أن» المفتوحة.

(فِي مَوضِعِ الْمُفْرَدِ فَكُسِرَتِ): الفاءُ للتفسير

(ابْتِدَاءً)؛ أي: كسرت همزة مادة «إن» في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إن الله غفور رحيم﴾ [البقرة: 173، 182، 192 ... ومواضع أُخر][8].

(وَبَعْدَ القَولِ[9])؛ نحو: «قلت إن زيدًا قائم[10]».

(وَالْمَوصُولِ)؛ نحو: «الذي إنك ضربته في الدار».

(وَفُتِحَتْ): همزة مادة «أن».

(فَاعِلَةً)؛ نحو: «بلغني أنك قائم».

---

[1] في (هـ)، (ي): «وتأول».

[2] قوله: «إلى الاسم» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

[3] في (هـ): «الجزاء مضافًا».

[4] بعده في (ي): «أومضافًا إلى ما يضاف إليه إذا كان سببًا».

[5] قوله: «نحوبلغني أن زيدًا أب أي بلغني كون زيد أبًا» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[6] في (هـ): «تجعل».

[7] بعده في (هـ): «وجب».

[8] قوله: «نحو: ﴿إن الله غفور رحيم﴾» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[9] في (ب): «الفعل»، بعده في (ي): «نحو﴿إن الله غفور رحيم﴾».

[10] في (ب): «قام».

(وَمَفْعُولَةً)؛ نحو: «عرفتُ أنك قائم».

(وَمُبْتَدَأَةً)؛ نحو: «عندي أنك قائم».

(وَمُضَافًا إِلَيهَا)؛ نحو: «حصل علم أنك قائم»، وتسميتها بهذه المذكورات مجازٌ؛ لأن الفاعل هو»أن» مع «ما» بعدها لا «أن» وحدها وكذا البواقي.

(وَقَالُوا: لَولَا أَنَّكَ لَأَتَهُ)؛ أي: «ما» بعد «لولا».

(مُبْتَدَأً)؛ عند البصريين والمبتدأ إنما يكون مفردًا[1]، وقالوا:

(لَو أَنَّكَ لِأَتَهُ)؛ أي: «ما» بعد «لو».

(فَاعِلٌ)؛ لفعل محذوف بعد «لو» بدلالة «أن» والفاعل إنما يكون مفردًا قال الله تعالى (ولو أنهم صبروا) [الحجرات: 5]؛ أي: لوثبت صبرهم[2].

(فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ)؛ أي: تقدير [116/أ] المفرد والجملة

(جَازَ الأَمْرَانِ)؛ أي: فتح «أن» وكسرها؛ مثل: «من يكرمني فإني أكرمه» فهوعلى تقدير كسر «إن» جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: فثابت أني[3] أكرمه، والجملةُ جزائيةٌ.

(وَإِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ)؛ أي[4]: لئيم يخدمُ قفاه؛ أي: همته أن يكتسب[5] ليأكل ويعظم قفاه ولهازمه؛ قال بعض الحكماء: «مَن كان همُّه ما يدخل في جوفه فقيمتُه ما يخرجُ من جوفِه».

واللِّهزمتان: عظمان نابتان[6] في اللحيين تحت الأذنين جمعها الشاعر بإرادة ما فوق الواحد، وبإرادتهما مع حواليهما[7] تغليبًا، وأوله:

---

(1) في (هـ): «اسمًا».

(2) في (ب): «خبرهم».

(3) في (ب): «أن».

(4) بعده في (ب): «شبهه».

(5) في (ب): «يكتب».

(6) قوله: «نابتان» سقط من (أ)، (ب).

(7) في (أ): «حوالهما»، وفي (ب): «جوابها».

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ....[1]

أرى بمعنى أظن[2] وزيدًا مفعول ثاني له وسيدًا ثالث، وكما قيل: معترضة فيجوز في «أنه» الكسر على أنه جملة واقعة بعد إذا «أن»[3] الفجائية والفتح على أنه مفرد واقع مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: إذا ثبت أنه عبد القفا واللهازم.

(وَلِذَلِكَ)؛ أي: ولأجل[4] «إن» المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم لأن فائدتها التأكيد.

(وَجَازَ العَطْفُ عَلَى): محل

(اسْمِ «إِنَّ» المَكْسُورَةِ لَفْظًا)؛ نحو: «إن زيدًا قائم وعمرو».

(أوحُكْمًا): وهي التي بعد العلم فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفرد فإنها[5] في حكم المكسورة لسدها[6] مسد الجزأين حيث قامت مقام مفعولي «علمت»؛ نحو: «علمت أن زيدًا قائم وعمرو».

(بِالرَّفْعِ): الباء بمعنى «مع» أوللملابسة؛ أي: جاز العطف ملتبسًا بالرفع.

(دُونَ المَفْتُوحَةِ)؛ حال أي متجاوزًا عن المكسورةِ[7] إذ لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أومنصوب أومجرور؛ فاسمها كبعض حروف الكلمة. وقيل: «أن» المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل.

(مِثْلَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو)، و: «علمت أن زيدًا قائم وعمرو».

(وَيُشْتَرَطُ): في جواز العطف على الاسم بالرفع.

(مُضِيُّ الخَبَرِ لَفْظًا)؛ كالمثال المذكور.

---

[1] البيت من بحر الطويل، وهوبلا نسبة في كتاب سيبويه (3/ 144)، والمقتضب (2/ 351)، والأصول في النحو(1/ 265)، والخصائص لابن جني (2/ 401)، وصدره من شواهد الكافية هنا؛ كما تقدم.

[2] بعده في (ب): «ضميره مفعول ما لم يسم فاعله».

[3] قوله: «أن» سقط من (ي).

[4] بعده في (هـ): «إن».

[5] في (ب): «ولكنه».

[6] في (ب): «لسده».

[7] في (ب)، (ي): «المفتوحة».

(أو تقديرًا)؛ يعني: يشترط في العطف على اسم أن تقدير مضي الخبر[1]؛ نحو:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[2]

أي: إنَّا بغاة وأنتم بغاة.

(خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ)؛ فإنهم لم يشترطوا مضي[3] الخبر متمسكين بنحوِ:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ....

إلى آخره[4]. وسيبويه: حمل على تقدير الخبر[5].

(وَلَا أَثَرَ): في الجواز بدون مضي [116/ ب] الخبر.

(لِكَوْنِهِ)؛ أي: اسم «إن».

(مَبْنِيًّا)؛ كما في البيت وكقوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) [المائدة: 69] بعطف قوله {والصابئون} على محل {الذين} قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهوالذين.

(خِلَافًا لِلمُبَرِّدِ وَالكِسَائِيِّ)؛ لأنهما فرَّقا بين الاسم المعرب والمبني في ذلك فأجازا في المبني قبل مضي الخبر، وشرطا في المعرب مضيه والظاهر أنه مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائي؛ كما هومذكور في كتب النحو[6].

---

[1] قوله: «يعني يشترط في العطف على اسم أن تقدير مضي الخبر» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[2] البيت من بحر الوافر، وهولبشر أبي خازم في ديوانه (ص 165)، وهوله في: كتاب سيبويه (2/ 156)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 14)، وتخليص الشواهد لابن هشام الأنصاري (ص 373)، والمقاصد النحوللبدر العيني (2/ 748)، وبلا نسبة في: الأصول في النحو(1/ 253)، والمفصل للزمخشري (ص 394)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 51).

[3] في (ي): «معنى».

[4] قوله: «إلى آخره» سقط من (ب).

[5] انظر قول سيبويه والكوفيين في: كتاب سيبويه (2/ 156)، والأصول في النحو(1/ 253)، والمفصل للزمخشري (ص 394)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 51).

[6] انظر قول الكسائي والفراء وتوخم ذكر المبرد هنا في: الأصول في النحو(1/ 252، 253)، وشرح كتاب سيبويه (2/ 482)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 151) [م: 23]، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 548)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 542)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 450)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 51)، والتذييل والتكميل (5/ 7).

(فِي مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ): بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون الاسم وهوالكاف مبنيًا.

(وَلَكِنَّ كَذَلِكَ)؛ أي: مثل «إن» في جواز الحمل على محل اسمها، ولذلك أي ولأجل «إن» المكسورة لا تغير[1] الجملة و[2] المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد.

(وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ)؛ أي: لام الابتداء.

(مَعَ المَكْسُورَةِ)؛ لأن اللام إنما يدخل لتأكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد؛ نحو: «إنَّ زيدًا لقائم[3]».

(دُونَهَا)؛ أي: دون المفتوحة.

(عَلَى الخَبَرِ): يتعلق بـ «دخلت» فكان حقها أن تدخل أول الكلام لكن لما كان معناها هومعنى[4] أعني التأكيد وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروها وصدروا إن ترجيحًا للعامل منهما على ما ليس بعامل فأدخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم[5] أومتعلقه المتقدم[6] أوالاسم المنفصل بالخبر، وذلك عند كونه ظرفًا متقدمًا لا غير أو:

(الاسْمِ[7] إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ)؛ أي: بين الاسم.

(وَبَيْنَهَا)؛ أي: بين «أن» بظرف وهوخبر متقدم؛ نحو: (وإن من شيعته لإبراهيم) [الصافات: 83].

(أوعَلَى مَا بَيْنَهُمَا)؛ أي: بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه؛ نحو: «إن زيدًا لطعامك آكل».

---

[1] بعده في (هـ): «معنى».

[2] بعده في (ب): «أن».

[3] في (هـ): «لعالم».

[4] بعده في (هـ): «أن».

[5] في (ب): «الاسم».

[6] قوله: «المتقدم» سقط من (أ)، (هـ).

[7] في (ي): «على الاسم».

(وَفِي لَكِنْ ضَعِيفٌ [1])؛ أي: إلحاق لام الابتداء في لكن ضعيف[2]، وذهب الكوفيُّون إلى دخول[3] اللام مع «لكن» أيضًا كأنهم متمسكون [4] بقولِه:

.... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[5]

وبأنها لا تغير معنى الجملة كأن فيلحق بها، والبصريون استضعفوه وقالوا: ينبغي امتناعها في أن أيضًا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اعتقر[6] فيها لقوة مناسبتها لها لاتحاد معناهما فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ؛ كقوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ [117/أ]

تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[7]

أوعلى أن الأصل «لكن أنني»؛ فقصر كما يقال «علماءِ» في على الماء، و: «أيش» في: أي شيءٍ[8].

---

[1] في (هـ): «ضعف».

[2] في (هـ): «ضعف».

[3] في (هـ): «إدخال».

[4] قوله: «كأنهم متمسكون» في (أ)، (هـ): «لكنهم متمسكين».

[5] عجز بيت من بحر الطويل، والبيت بتمامه:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والبيت بدون نسبة في: اللامات للزجاجي (ص 158)، وسر صناعة الإعراب (1/ 380)، والمفصل للزمخشري (ص 392)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 169) [م: 25]، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 430)، والتذييل والتكميل (5/ 116)، وتخليص الشواهد (ص 357)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 734).

[6] في (هـ): «اغتفر».

[7] البيتان من الرجز، وهما منسوبان لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص 170)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 174)، وله أولعنترة بن عروس في: المقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 535)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 604)، وهوبلا نسبة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 279)، والأصول في النحو(1/ 274)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 430)، والتذييل والتكميل (5/ 116)، وتخليص الشواهد (ص 357)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 76).

[8] انظر رأي البصريين والكوفيين في: الأصول في النحو(1/ 274)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 169) [م: 25]، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 430)، والتذييل والتكميل (5/ 116)، وتخليص الشواهد (ص 357)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 939)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 76)، وتعليق الفرائد للدماميني (4/ 53)، وشرح الأشموني على الفية ابن مالك (1/ 306)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 174).

(وَتُخَفَّفُ المَكْسُورَةُ): الهمزة لثقل التشديد وكثرة[1] الاستعمال؛

(فَيَلْزَمُهَا)؛ أي: المكسورة بعد التخفيفِ

(اللَّامُ)؛ لجبر النقصان أعلمت أوأهملت؛ أما في الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية وأما في[2] الإعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الإعمال لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك: يلزم اللام مع الإعمال خوف اللبس، وذلك في المبني[3] والمقصور واللام[4] لام الابتداء، وعند أبي علي وأتباعه ليست هذه[5] لام الابتداء وإلا لوجب[6] التعليق في: «إن علمتم[7] زيدًا لقائمًا»، ولما دخلت في ما لا يدخله[8] لام الابتداء؛ نحو:

.... **إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا** ....[9]

والجواب: أن التعليق إنما يوجب[10] لودخلت على المفعول[11] الأول، وههنا ليس كذلك ونحو:

---

[1] في (ب): «وكثر».

[2] قوله: «في» سقط من (هـ).

[3] في (ي): «المعنى».

[4] قوله: «والمقصور واللام» في (ب): «والمقصود».

[5] بعده في (ب): «اللام».

[6] في (ب): «يوجب».

[7] في (ب): «علتهم».

[8] في (ي): «يدخل».

[9] جزء بيت من بحر الكامل لعاتكة بنت زيد زوج الزبير رضي الله عنه، والبيت بتمامه:

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... كُتِبَتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهولها في: الأغاني للأصفهاني (18/ 11)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 278)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 231)، وشرح شواهد المغني (1/ 71)، والبيت بلا نسبة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 279)، والأصول في النحو(1/ 274)، واللامات للزجاجي (ص 116)، والمفصل للزمخشري (ص 395)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 438)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 32)، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 208)، وسيأتي قريبا في كلام المصنف.

[10] «إنما يوجب» في (ب): «إن يجب».

[11] قوله: «المفعول» سقط من (هـ).

.... إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ....

شاذ.

(وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا)؛ عن العمل غالبًا نحو: **(وإن كل لما جميع لدينا محضرون)** [يس: 32]، ويجوز إعمالها؛ نحو: **(وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)** [هود: 111]، بتخفيف «إن»، وعند الكوفيين يجب إلغاؤها والآية حجة عليهم[1].

(وَيَجُوزُ دُخُولُهَا)؛ أي: «إن»[2] بعد التخفيف.

(عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ المبتدأ)[3]؛ كـ «إن وعلمت وأخواتهما»؛ لئلا يخرج بالكلية عن أصلها، وحينئذٍ لا[4] يلزم اللام إن كان ذلك الفعل دعاءً؛ لأن الدعاء لا يدخل[5] «إن» النافية فلا لبس[6].

(خِلَافًا)؛ أي: يخالف هذا القول **(للكُوفِيِّينَ)**: في التعميم؛ أي: في تعميم دخولها على كل فعل، أوفي الدخول على كل فعل، وتمسكوا بقوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[7]

وبقوله: «**إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ**»[8]، وذلك عند البصرية شاذٌ[9].

---

(1) انظر رأي الكوفيين ومناقشته في: شرح كتاب سيبويه (2/ 465)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (1/ 159) [م: 24]، والبديع في علم العربية (1/ 557)، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص 348) [م: 53]، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 221)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 545)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 164)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 33)، وشرح الكافية الشافية (1/ 505)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1680).

(2) قوله: «إن» سقط من (ب).

(3) بعده في (ب): «نحو».

(4) قوله: «لا» سقط من (أ)، (هـ).

(5) بعده في (هـ): «عليه».

(6) في (هـ): «يلزم اللبس».

(7) تقدّم توثيق البيت قريبًا.

(8) من أقوال العرب النثرية، وهوفي: شرح المفصل لابن يعيش (4/ 546)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1274).

(9) تقدّم توثيق المسألة قريبًا.

(وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ): «أن» المفتوحة بعد التخفيف إبقاء لعملها لقوة شبهها بالأفعال.

(فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ): «أن» المفتوحة بعد التخفيف.

(عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقًا)[1]؛ سواء كانت اسميةً أوفعليةً وشذَّ إعمالُها

(فِي غَيْرِهِ)؛ أي: في غير ضمير الشأن؛ نحو:

وَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي   فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[2]

(وَيَلْزَمُهَا)؛ أي: «أن» المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة[3].

(مَعَ الْفِعْلِ)؛ أي[4]: مع ظرف أي عند دخولها على الفعل المتصرف [117/ب] بخلاف (أن ليس للإنسان إلا ما سعى) [النجم: 39]، و: {وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ...} [الأعراف: 185].

(السِّينُ)؛ نحو: (علم أن سيكون منكم مرضى) [المزمل: 20]

(أوسَوفَ)؛ نحو:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرءِ يَنْفَعُه   أَنْ سَوفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[5]

(أوقَدْ)؛ نحو: (ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم) [الجن: 28].

(أوحَرْفُ النَّفْيِ)؛ نحو: (أفلا يرون ألا يرجع إليهم) [طه: 89]، ومع[6] الاسمية[7] يجوز التصدير[8] بلا؛ نحو: «أشهد أن لا إله إلا الله»، وبأداة الشرط؛ نحو: «علمت من أن ضربك

---

[1] في (ب): «دخولًا مطلقًا أوزمانًا مطلقًا».

[2] البيت من بحر الطويل، وهوبدون نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 469)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 166) [م: 24]، والتبيين عن مسائل النحويين (ص 349) [م: 53]، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 220)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 545)، وارتشاف الضرب (3/ 1275)، والتذييل والتكميل (5/ 160)، والمقاصد النحوية (2/ 775).

[3] قوله: «كونها مقرونة» في (أ)، (ي): «كونه مقرونًا».

[4] في (ي): «أو».

[5] البيت من بحر الكامل، وهوبدون نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 377)، والتذييل والتكميل (9/ 200)، ومغني اللبيب (ص 520)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2350)، والمقاصد النحوية (2/ 776)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/ 513)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 322).

[6] بعده في (ب): «غير».

[7] في (أ)، (ب): «الفعلية».

[8] في (ب): «التصور».

أضربه»، أو: «بـ «كم»؛ نحو: «علمت أن كم غلام لي[1]»، ويجوز التحرز[2] عن ذلك؛ نحو قوله[3]:

فِي فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا　　　أنْ هالكٌ كلُّ مَن يحفى وينتعلُ[4]

(وَكَأنَّ للتَّشْبِيهِ)؛ نحو: «كأن زيدًا الأسد»، وقد يكون للتشكيك؛ نحو: «كأنك تمشي»، (وَتُخَفَّفُ)؛ «كأن»

(فَتُلْغَى): عن العمل؛ نحو:

وَصَدْرٍ مُشْرَقُ اللَّونِ　　　كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانْ[5]

على الأفصح، [ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن كأن المفتوحة المخففة قالوا ويجوز أن لا يقدر لعدم الداعي إليه][6].

(وَلَكِنَّ للاستِدْرَاكِ)؛ أي: لطلب درك[7] السامع يدفع ما عسى أن يتوهمه[8] وهي مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا وإن» المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصلها «لا كان» فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة.

(يَتَوَسَّطُ): خبر مبتدأ محذوف

---

[1] قوله: «غلام لي» في (ب): «غلامي».

[2] في (ب): «التجرد».

[3] في (هـ): «قول الشاعر».

[4] البيت من بحر البسيط، وهوللأعشى في ديوانه (ص 109)، وهوله في: الكتاب (2/ 137)، والمقتضب (3/ 9)، والأصول في النحو(1/ 239)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 41)، وشرح الكافية الشافية (1/ 59)، وتخليص الشواهد (ص 382)، والمقاصد النحوية (2/ 759).

[5] البيت من بحر الهزج، وهوبلا نسبة في: الكتاب (2/ 135)، والأصول في النحو(1/ 246)، والبديع في علم العربية (1/ 562)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 565)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 45)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 537)، وارتشاف الضرب (3/ 1278)، وتخليص الشواهد (ص 389)، والمقاصد النحوية (2/ 770)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 324).

[6] قوله: «ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن كأن المفتوحة المخففة قالوا ويجوز أن لا يقدر لعدم الداعي إليه» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[7] في (ي): «إدراك».

[8] في (ب): «يتوهم».

(**بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ نَفْيًا أَوْ**[1] **إِثْبَاتًا مَعْنًى**)؛ سواء كان النفي لفظًا؛ نحو: «جاءني زيد لكن عمرًا لم يجيء»، أولا؛ نحو: «زيد حاضر لكن عمرًا مسافر».

(**وَتُخَفَّفُ**): «لكن».

(**فَتُلْغَى**)؛ عن العمل، والأخفش ويونس أجازا إعمالها[2] مخففة، ولا أعرف له شاهدًا كذا في الشرح[3].

(**وَيَجُوزُ مَعَهَا**)؛ أي: مع «لكن» مشددة أو مخففة.

(**الوَاوُ**)؛ وهي عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية أظهرُ من حيث المعنى.

(**وَلَيْتَ للتَّمَنِّي**)؛ نحو:

أَلا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً ... فأُخبِرَهُ بما فَعَل المَشِيبُ[4]

(**وَأَجَازَ الفَرَّاءُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا**)؛ بنصب الجزأين.

(**وَلَعَلَّ للتَّرَجِّي**)؛ نحو: «لعل زيدًا عالم[5]»، والفرق بين التمني والترجي أن المتمنى مستحيلٌ ومستبعد جدًّا[6] والمرجو ممكن جدًا.

(**وَشَذَّ الجَرُّ بِهَا**)؛ أي: بـ «لعل»؛ نحو:

---

(1) في (ب)، (هـ): «و».

(2) في (هـ): «عملها».

(3) أي: شرح ابن الحاجب على كافيته، وينظر رأي الأخفش ويونس في: شرح المفصل لابن يعيش (8/ 80)، وشرح شذور الذهب للجوجري (2/ 509)، وهمع الهوامع (1/ 143).

(4) البيت من بحر الوافر، وهوبلا نسبة في: البديع في علم العربية (1/ 562)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 534)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 9)، وشرح الكافية الشافية (1/ 516)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 540)، وارتشاف الضرب (3/ 1241)، والتذييل والتكميل (5/ 22)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 310)، والمقاصد النحوية (2/ 719).

(5) في (ي): «قائم».

(6) قوله: «جدًا» ليس في (أ)، (ب).

لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ....[1]

وفي بيانِ المتعلق حينئذٍ إشكالٌ.

*****

(1) عجز بيت من بحر الطويل، لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه أبا المغوار، والبيت بتمامه:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ ثانياً لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وهوله في المفضليات (ص 270)، ونوادر أبي زيد الأنصاري (1/ 21)، وبدون نسبة في: اللامات للزجاجي (ص 136)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 139)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 565)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 426)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (5/ 181)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 584).

[باب: الحروف العاطفة]

(الحُرُوفُ العَاطِفَةُ: الوَاوُوَالفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى وَأَووَأَمَّا وَأَمْ وَلَا وَبَلْ وَلَكِنْ): قدّم الواولكونها أصلًا [118/أ] في باب العطف، ولكونها[1] لمطلق الجمع وأعقبها بذكر ما يشاركُها في الجمع، ثم قدم منها[2] الفاء على ما للتراخي والتدرج، وأخّر «حتى» لأنها للتدرج فحقها التأخير ثم ذكر ما لأحد الأمرين؛ وهي: «أووَأمَّا وَأمْ وثُمّ» عقب ما للنفي والإضراب والاستدراك فاعرِفْ.

(فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ للْجَمْعِ): بين المفردين في كونهما مسندينِ، أومسندًا إليهما، أومفعولين، أوحالين، ونحوذلك وبين[3] الجملتين في حصول مضمونهما؛

فإن قلت: يعلم حصول مضمونهما بلا عطف أيضًا فما فائدة العطف.

قيل: الجملة الثانية بـ «لا» عطف يحتمل كونها بدلًا، وكون الأولى غير مقصودة أوغلطًا فالواويفيد[4] النص على كونهما مقصودين وعدم كون الأولى غلطًا.

(فَالوَاوُ) [5]: للجمع.

(مُطْلَقًا لَا[6] تَرْتِيبَ فِيهَا[7]، وَالفَاءُ للتَّرتِيبِ): مع الوصل[8].

(وَثُمَّ مِثْلَهَا)؛ أي: مثل الفاء في الترتيب.

(بِمُهْمَلَةٍ)؛ أي: مع مهملة، ومنها يفهم الوصل الذي في الفاء.

---

[1] في (هـ): «وكونها».

[2] في (ب): «فيها».

[3] في (ب): «أوبين».

[4] في (ي): «بقيد».

[5] بعده في (ب): «الفاء للتفسير».

[6] في (هـ): «بلا».

[7] بعده في (ب): «أي الواو».

[8] بعده في (ب): «للجمع».

(وَحَتَّى مِثْلَهَا[1]): في الترتيب، لكن الترتيب فيها[2] معتبر بحسب الذهن لا الخارج؛ بأن يكون تعلق ما تعلق به[3] حتى بما قبلها أقرب، وأولى عند الذهن من تعلقه بما بعدها وإن كان في الخارج متأخرًا نحو: «مات كل أب لي حتى آدم».

(وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِن مَتْبُوعِهِ): حقيقة؛ نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أوحكمًا؛ نحو: «نمتُ البارحة حتَّى الصباح»؛ فإنه قريب من متبوعه.

(لِيُفِيدَ): هذا العطفُ.

(قُوَّةً): في المعطوف؛ نحو: «قدم الجيش حتى الأمير».

(أوضَعْفًا)؛ نحو: «قدم الحاج[4] حتى المشاة»، والظرف يتعلق بمفهوم الكلام كأنه قال: يعطف بها جزء من المتبوع[5] ليفيد قوةً أوضعفًا؛ لأن عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيثُ المعنى تأكيدًا، وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعضٍ لا يكون إلا بتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالًا في ثبوت الحكم فيه من قوة أوضعف، ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل ذلك ليفيد ما هومن لوازم صحته وهوالقوة أوالضعف[6] في تحمل تلك النسبة وهذا مما هوملحوظٌ[7] في وضعه؛ إذ «حتى» وضعت للتدرج؛ أي: ليعطف بها جزءٌ من المتبوع لإفادة هذا الغرض، وهذا وإن كان يتأتى في الواووغيرها أيضًا لكن لم يقصد في وضعها، وإذا أفاد هذا المعنى ما هوجزء حقيقة إفادها [118/ ب] ما هوفي حكم الجزء حكمًا[8].

(وَأَووَأَمَّا وَأَمْ[9] لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ): أوالأشياءِ.

---

[1] بعده في (ب): «أي في مثل ثم».

[2] قوله: «فيها» سقط من (أ)، (ي).

[3] قوله «ما تعلق به» في (هـ): «تقفل تعلق الفعل قبل».

[4] في (ب): «الحجاج».

[5] في (ب): «متبوعه».

[6] قوله: «أوالضعف» في (أ)، (هـ)، (ي): «والضعف»، والمثبت من (ب) وهوالأشبه.

[7] في (أ)، (ي): «ملحوظة»، وفي (ب): «مخلوط»، والمثبت من (هـ).

[8] قوله: «حكما» ليس في (هـ).

[9] قوله: «وأم» سقط من (هـ).

(مُبْهَمًا): غير معين.

والفرقُ بين «أووأما»: أنك في «أما» تبني[1] أول كلامك على الشك وفي «أو» تبتدئ على[2] القطع، ثم يظهر الشك. **وفرق آخر**؛ وهوأن تجيء «أو» بمعنى «إلى» وإلا ويجيء أيضًا للإضراب؛ نحو: قوله[3] تعالى (مئة ألف أويزيدون) [الصافات: 147]، ومعنى الإضراب في كلام الله تعالى أن الأول كان إخبارًا على ما عند الناس، فاضرب عمًّا تغلط فيه[4] الناس من عددهم. وقال: {أويزيدون}؛ أي: أرسلنا إلى جماعة عددهم عند الناس مئة ألف أويزيدون[5] وليس كذلك؛ بل يزيدون. وكل أو[6] في غير الموجب؛ نحو: (لا تطع منهم آثمًا أوكفورًا) [الإنسان: 24] على أصلها[7]، والعموم مستفاد من وقوع الاستفهام في سياق النفي[8].

(فَأَمْ الْمُتَّصِلَةُ)؛ احترازًا[9] عن المنقطعة.

(لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ)، ولوتقديرًا؛ نحو:

فوَاللَّه مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[10]

(تَلِيهَا)؛ أي: تقرب «أم» المتصلة ويتصل بها دون[11] الهمزة؛ لأن الهمزة عريقة في الاستفهام.

---

[1] في (ي): «تبتني».

[2] قوله: «على» ليس في (ب).

[3] «نحوقوله» في (ب): «بقوله».

[4] في (أ)، (هـ): «عند».

[5] قوله: «أويزيدون» سقط من (ب)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (أ).

[6] قوله: «وكل أو» في (أ)، (ي): «وأو».

[7] في (ب): «الأصل».

[8] قوله: «وقوع الاستفهام في سياق النفي» في (ب): «وقوعها في سياق النفي أوالاستفهام».

[9] في (هـ)، (ي): «احتراز».

[10] البيت من بحر الطويل، وهولعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص 266)، وهوله في: كتاب سيبويه (3/ 175)، والمقتضب (3/ 294)، والمفصل للزمخشري (ص 428)، وشرح شواهد المغني (1/ 31)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 142).

[11] بعده في (ب): «هل لأن».

(أَحَدُ الْمُسْتَوَيينِ[1]**)**: والأمر الآخر يلي

(الْهَمْزَةُ)؛ أي: همزة الاستفهام؛ نحو: «أرجل في الدار أم امرأة»، و: «أضرب زيدًا[2] أم أكرمُ».

(بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا)؛ أي: أحد الأمرين عند المتكلم[3].

(لِطَلَبِ): متعلق يليها.

(التَّعْيِينِ وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: ولأجل «أم» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة.

(لَمْ يَجُزْ): تركيب

(أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا)؛ حيث لم يل أحد المستويين الهمزة؛ لأن المستويين زيد وعمرو، ولم يليها أحدهما بل ولي[4] رأيت وهوليس المستويين وقال سيبويه وهوجائز حسن وأزيدًا[5] رأيت أم عمرًا أحسن ولعله اعتبر المعنى إذ المعنى أرأيت زيدًا أم رأيت عمرًا.

(وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: لأجل أنها لطلب التعيين.

(كَانَ جَوَابُهَا)؛ أي: أم المتصلة.

(بِالتَّعْيِينِ)؛ فيقال: في جواب «أرجل في الدار أم امرأة رجل»، أويقال امرأة بتعيين أحد الجنسين، أوبنفي كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بتحقق أحدهما.

(دُونَ نَعَم أولَا وَأَم الْمُنْقَطِعَةِ؛ كَـ «بَلْ» وَالْهَمْزَةُ)؛ أي: للإضراب عن الأول مع الشك في الثاني.

(مِثْلَ): تركيب[6].

(أَنَّهَا)؛ أي: هذه القطعة[7].

---

[1] في (هـ): «المتساويين».

[2] في (أ)، (هـ): «زيد».

[3] في (ب): «التكلم».

[4] في (ب): «يلي».

[5] قوله: «رأيت وهوليس المستويين وقال سيبويه وهوجائز حسن وأزيدًا» سقط من (ب).

[6] بعده في (هـ): «هذا القطع».

[7] قوله: «أي هذا القطعة» سقط من (هـ).

(لَا بَلْ أَمْ شَاءَ)؛ أي: بل أهي شاء وهي الاستفهام المستأنف؛ فلا يلزم عطف [119/أ] الإنشاء على الإخبار أوالعطف[1] بالتأويل؛ لأنه لما أضرب عن الأول وشك في الثاني كأنه قال بعد قوله إنها لإبل ليست كذلك وشك فيها فقال أم شاء[2]؛ أي: أهي غير شاء أم شاء[3]؛ فيؤول[4] على هذا الوجه إلى المتصلة من حيث المعنى.

وكلمة (إِمَّا قَبْلَ): ظرفُ «لازمة».

(المَعْطُوفِ عَلَيْهِ): بها

(لَازِمَةٌ)؛ استعمالًا

(مَعَ إِمَّا)؛ نحو: «جاءني إما زيد وإما عمرو»؛ لوضعها لبناء أول الكلام على الشك، وقد يقدرُ نحوَ[5]:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَد تَقَادَمَ عَهدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا[6]

أي: إما بدار[7].

---

[1] قوله: «أوالعطف» سقط من (هـ).

[2] في (ي): «شاة».

[3] قوله: «أم شاء» سقط من (هـ).

[4] في (هـ): «فمتأول»، (ي): «فتأول».

[5] بعده في (هـ): «قوله».

[6] البيت من بحر الطويل؛ وهومختلف فيه؛ فهولذي الرمة في ملحقات ديوانه (2/ 1902)، ونسبه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ (ص 642)، والعيني في المقاصد النحوية (5/ 23)، والسيوطي في شرح شواهد المغني (1/ 193)، وللفرزدق في ديوانه (2/ 71)، ونسبه له ابن جني في المصنف (3/ 115)، وابن يعيش في شرحه على المفصل (5/ 23)، وله أولذي الرمة في خزانة الأدب للبغدادي (11/ 76)، ودون نسبة في شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 233)، وارتشاف الضرب (5/ 2422)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 533).

[7] في (ي): «بدارها وأما بأموات».

(جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ)؛ أي: إما مع[1] «أو»؛ فيجوز أن يجعل كذلك بتصدير إما قبل المعطوف عليه بها، وبهذا يجعل دالة على عروض الشك، وذهب أبوعلي[2]: إلى أن «إما» ليست بعاطفة لتقدم الواوعليها وتقدمها على المعطوف عليه. **وأجيب بأن**: «إما» المتقدمة ليست بعاطفة والواوزائدة لتأكيد العطف لمجيئها غير عاطفة أيضًا وجبت لمقارنتها غير العاطفة في التركيب[3] بخلاف «لكن» و«لا» لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع؛ فلا يجيء إلا بعد الإيجاب ولا يعطف بها إلا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل؛ إذ هوموضوع لعطف المفردات[4].

(وَبَلْ)؛ للإضراب وهوجعل الأول موجبًا أوغير موجب كالمسكوت عنه يحتمل أن يكون صحيحًا أوغلطًا كأنه غير مذكور أصلًا، وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق،وفي غير الموجب اختلاف؛ «فما جاءني زيد بل عمرو»؛ معناه: بل جاءني عمرو. وقيل: «بل ما جاء[5] عمرو».

(وَلَكِنْ)؛ للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا أوإثباتًا من حيث المعنى كما مر في «لكنَّ» المشددة.

(لِأَحَدِهِمَا)؛ أي: لأحد الأمرين.

---

[1] قوله: «مع» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[2] هوالفارسي، وهوفي المسائل البصريات (1/ 231)، وفيه: «ومثل الواوفي هذا الفاء في جواب «أما» ألا ترى أنها وإن كانت غير عاطفة فإنها لا تكون إلا تابعة على حد ما تكون في العطف».

[3] قوله «غير العاطفة في التركيب» في (هـ): «في التركيب غير العاطفة».

[4] انظر المسألة تفصيلًا في: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 185)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (2/ 288)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 23)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 233)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 366)، وارتشاف الضرب (5/ 2422)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 533)، ومغني اللبيب (ص 87)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3478)، وهمع الهوامع (3/ 209).

[5] في (هـ): «جاءني».

(**مُعَيَّنًا، وَلَكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ**)؛ وهي نقيضه لا حيث لزمه سبق الإيجاب؛ نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، واستعمالًا مثاله: «ما جاءني زيد لكن عمرو»؛ فنفي مجيء زيد باقٍ بحاله لم يكن الحكم به غلطًا منك، وإنما جئتَ بـ «لكن» دفعًا لتوهم المخاطب بأن عمرًا لم يجئ أيضًا[1].

*****

---

[1] انظر تفصيل ذلك في: المقتضب للمبرد (1/ 12، 4/ 107)، والأصول في النحو(2/ 57)، وشرح المقدمة المحسبة (1/ 262)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 288)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 560)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 241)، واللمحة في شرح الملحة (2/ 700)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 106)، وارتشاف الضرب (4/ 1975)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 589)، ومغني اللبيب (ص 383)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3484)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 69)، وهمع الهوامع (3/ 209).

[بابُ: حُرُوفِ التَّنْبِيهِ]

(**حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: أَلَا وَأَمَا وَهَا**)؛ فـ «ألا»، و»أمَا» لتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بهما الكلام لإيقاظ[1] السامع[2] بتمكن الجملة في ذهنه، ويدخلان على الجملة خبرية أوطلبية: أمرًا أونهيًا أواستفهامًا أوتمييزًا أوغير ذلك دون المفرد بخلاف «ها»؛ فإنها تدخل المفردات [119/ ب]، وتكثر في أسماء الإشارة ويفصل بينها وبين اسم الإشارة إما بالقسم؛ نحو: «ها بالله ذا» و: «ها لعمري ذا»، وإما بضمير المرفوع المنفصل؛ نحو(ها أنتم أولاء) [آل عمران: 119]، وإما بغيرهما فقليل؛ نحو:

.... **فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا**[3]

*****

---

[1] في (ب): «لا يغافل».

[2] بعده في (ب): «وتنبيهه».

[3] عجز بيت من بحر الطويل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، والبيت بتمامه:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

انظر: ملحق ديوان لبيد رضي الله عنه (ص 360)، وهوله في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 108)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 43)، وخزانة الأدب للبغدادي (5/ 461)، ودون نسبة في: المقتضب (2/ 323)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (2/ 27)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 343)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 245)، وشرح الرضي (2/ 483).

[باب: حُرُوفِ النِّدَاءِ]

(حُرُوفُ النِّدَاءِ: يَا أَعَمُّهَا): خبر مبتدأ محذوف[1]؛ أي: هي أعمها والجملة معترضة، وقال الزمخشري: هي للبعيد[2]، وما ذكره المصنف أولَى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء.

(وَأَيَا وَهَيَا): للبعيد؛ أي: هما للبعيد[3]، والجملة معترضة.

(وَأَيْ وَالهَمْزَةُ): هما للقريب، و«وا» للندبة، وقد يستعمل للنداء.

*****

---

[1] قوله: «خبر مبتدأ محذوف» سقط من (أ)، (هـ).

[2] انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص 413)، وعبارته فيه: «هي يا وأيا وهيا وأي والهمزة ووا. فالثلاثة الأول لنداء البعيد أومن هوبمنزلته من نائم أوساه، فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبال المدعوعليه ومفاطنته لما يدعوه له».

[3] بعده في (ب): «أي على للبعيد».

[باب: حُرُوفِ الإِيجَابِ]

(حُرُوفُ الإِيجَابِ): لوأريد بالإيجاب إيجاب النفي السابق لم يتناول «نعم ونحوها»، ولوأريد إثبات ما قبلها؛ أي تقديره: تحقيقه كما هو[1] نفيًا أوإيجابًا لم يتناول «بلى» والظاهر أنه سماها إيجابًا تغليبًا، وإلا فنعم[2] مقررة لما سبق إيجابًا[3] أونفيًا.

(نَعَمْ وَبَلَى وَأَجَلْ وَأَيْ[4]، وَجَيْرِ): بالفتح والكسر.

(وَإِنَّ فَنَعَمْ)[5]: وفيها أربعُ لغاتٍ؛ «نَعَم» بفتحتين[6]، و: «نَعِم» بكسر العين، و: »نِعِمْ» بكسرتين، و: «نَحم» بفتحِ النون وقلب العين حاءً.

(مُقَرِّرَةٌ)؛ أي[7]: محققة.

(لِمَا سَبَقَهَا[8])؛ إثباتًا أونفيًا[9]، ولم يقلِ التصديق ما سبقها لأن التصديق إنما يكون للخبر، و»نعم» يعم القسمين الخبر والاستفهام فهي في جواب «أقام زيد» بمعنى: قام زيد، وفي جواب «ألم يقم زيد» بمعنى[10]: لم يقم، و»بلى» في جوابه بمعنى: قام زيد فمعنى بلى في جواب (ألست بربكم) [الأعراف: 172]: أنت ربنا، ولوقيل: في موضع «بلى» هنا نعم لكان كفرًا وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما[11].

---

[1] قوله: «هو» ليس في (أ)، (ي).

[2] بعده في (ب): «ليست لإيجاب النفي السابق بل هي».

[3] قوله: «إيجابا» سقط من (ب).

[4] بعده في (ب)، (ي): «بكسر الهمزة وسكون الياء».

[5] بعده في (ب): «الفاء للتفسير».

[6] في (ب): «بالفتحتين».

[7] قوله: «أي» ليس في (هـ).

[8] في (هـ): «سبق».

[9] بعده في (ب): «خبرًا أواستفهامًا».

[10] قوله: «بمعنى» سقط من (هـ).

[11] انظر قول ابن عباس في: تفسير الطبري طبعة محمود شاكر رحمه الله (13/ 224)، والدر المصون للسمين الحلبي (1/ 456)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (2/ 216) وقال: «قال ابن عباس: لوقالوا «نعم» لكفروا، يريد أن النفي إذا أجيب ب «نعم» كان تصديقا له، فكأنهم أقروا بأنه ليس بربهم، هكذا ينقلونه عن ابن عباس. وفيه نظر - إن صح عنه - وذلك أن هذا النفي صار مقررا، فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة، وهوأن النفي مطلقا إذا قصد إيجابه أجيب ب «بلى» وإن كان مقررا بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليبا لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر».

وقيل: يجوز استعمال «نعم» أيضًا بجعلها تصديقًا للإثبات المستفاد من إنكار النفي، ويؤيد هذا القول ما أورد[1] في حديث الخثعمية من قولها[2] «نعم» بعد قوله عليه السلام: «لَوكَانَ عَلَى أَبِيكِ دَينٌ فَقَضَيتِهِ أَمَا كَانَ يُقْبَلُ مِنْكِ». قَالتْ: نَعَمْ. فقالَ النَّبيُّ عليه السلام: «فَدَينُ اللهِ أَحَقُّ» [3]؛ فإنه إيجابٌ للقبول لا تصديق للنفي، وقد اشتهر هذا في العرب؛ كذا في «الشرح»[4].

(وَبَلَى مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ)؛ أي: بنقض[5] النفي السابق وجعله إيجابًا خبرًا أواستفهامًا؛ فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي[6] بل بجعله[7] إيجابًا وشذّ استعمالُها لتصديق الإيجاب؛ نحوقوله:

وَقَدْ بَعِدَتْ بِالوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا   بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ القُبُورَ لَيَبْعُدَا[8]

أي: ليبعدنْ[9] بالنون الخفيفة.

(وَأَيْ إِثْبَاتٌ)؛ أي: [120/أ] حرف مثبتة.

---

[1] في (هـ): «ورد».

[2] في (ي): «قولنا».

[3] قوله: «قالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله حق» ليس في (أ)، (ب).
والحديث أخرجه النسائي في سننه (118/ 5)، وفي السنن الكبرى (3605) من حديث عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وانظر طرقه في المسند الجامع لمحمود خليل (9/ 18).

[4] أي: شرح المصنف رحمه الله، وهومفقود.

[5] في (ب): «يختص».

[6] قوله: «النفي» سقط من (ب).

[7] في (أ)، (هـ): «بجعلها».

[8] البيت من بحر الطويل، وهوبدون نسبة في شرح الرضي (4/ 428)، وخزانة الأدب للبغدادي (11/ 210) وقال: «وهذا البيت لم أعرفه ولم أنظره إلا في هذا الشرح. والله أعلم.

فَلَا تَبْعُدَنْ يَا خَيْرَ عَمْروبنِ جُنْدَبٍ   بلَى إن من زار القُبُور ليَبْعُدَا»

وعليه فهذا البيت لم يستشهد به أحد قبل الرضي فيما يرى البغدادي، وأمَّا أنا فقد اجتهدت في تخريجه فلم أظفر إلا بهذا الذي بسطته هنا، والله أعلم.

[9] قوله: «أي ليبعدن» سقط من (هـ)، (ي).

(بَعْدَ[1] **الاسْتِفْهَامِ)**: وذكر بعضهم أنها يجيء لتصديق[2] الخبر أيضًا، وذكر ابنُ مالكٍ أن «أي» بمعنى «نعم»[3] وهذا مخالفٌ لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله.

(وَيَلْزَمُهَا القَسَمُ)؛ أي: لا يستعمل إلا مع القسم؛ فيقال: «أي والله» و: «أي وربي[4]» ولا يصرح فعل[5] القسم بعدها؛ فلا يقال: أي أقسمت بربي، وفي: أي ها الله ذا؛ إذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه ثلاثة[6]: حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغةً في المحافظة على حرف الإيجاب بصونِ آخرِها من التحريك والحذف، وإن كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدة لكونهما في الكلمتين إجراء لهما مجرى[7] كلمة واحدة وهذا[8] أيضًا من خصائص لفظ الله.

(وَأَجَلْ وَجَيْرِ وَأَنْ تَصْدِيقٌ لِلمُخْبِرِ)؛ سواء كان الخبر[9] موجبًا أومنفيًا ولا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب وقد جاءَ «أن» لتصديق الدعاء أيضًا؛ نحوقول ابن الزُّبير[10]: لمن قال: «لعن الله ناقة حملتني إليك»: «أنْ ورَاكِبُها»؛ أي: لعن الله تلك الناقة وراكبها، وهذا خلاف ما ذكره المصنف من كون أن تصديقًا[11] للمخبر[12]. وقوله:

---

(1) بعده في (ب)، (ي): «حرف».

(2) «يجيء لتصديق» في (ب): «لخبر التصديق».

(3) انظر: شرح التسهيل له (4/ 109، 110).

(4) في (أ)، (ي): «ربي».

(5) في (أ)، (ب)، (ي): «الفعل»، والمثبت من (هـ).

(6) قوله: «ثلاثة» سقط من (ب)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (أ).

(7) بعده في (ب): «لهما».

(8) في (ب): «وهو».

(9) قوله: «الخبر» سقط من (ب).

(10) هوعبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه وعن أبيه.
وانظر قوله في: حروف المعاني والصفات (ص 56)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (1/ 265)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 99)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 33)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (5/ 129)، ومغني اللبيب (ص 57).

(11) في (ب)، (ي): «تصديقٌ».

(12) في (ب): «للخبر».

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ، فقلتُ: إِنَّهْ[1]

يحتمل أن يكون للتصديق والهاء هاء السكت، ويحتمل أن يكون من الحروف المشبهة والهاء ضمير[2] محذوف؛ أي أنه كذلك.

*****

[1] البيتان من بحر مجزوء الكامل، وهولعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص 66)، وهوله في: شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 375)، وشرح الرضي (4/ 431)، وشرح شواهد المغني (1/ 126)، وخزانة الأدب للبغدادي (11/ 213)، وبدون نسبة في: الكتاب (1/ 475)، واللمع في العربية لابن جني (ص 56)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 359)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 354)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص 57).

[2] بعده في (ب)، (هـ)، (ي): «والخبر».

[باب: حُرُوفِ الزِّيَادَةِ]

(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ)؛ أي: التي من شأنها أن تقع زيادة[1] لأنها لا تقع إلا زائدة وسميت حروف الصلة أيضًا، وفائدتها: في الكلام التأكيد أوتزيين النظم أوكلاهما وسميت زائدة؛ لكونها زائدةً على أصل المعنى.

(أنْ وَإنْ وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالبَاءُ وَاللَّامُ، فَإِنْ مَعَ مَا النَّافِيَةِ)؛ أي: زيادة «أن» حاصلة مع ما النافية كثيرًا لتأكيد النفي[2]، ويجوز في «ما ولا» عند إرادة اللفظ الحكاية والإعراب، وحينئذ يضعف بزيادة ألف مجعولة[3] همزة للساكنين.

(وَقَلَّتْ)؛ أي: زيادتها بحذف المضاف من الضمير أو[4] الضمير عائد إلى زيادتها؛ إذ التقدير: قلت زيادة «إن» حال كونها مصاحبةً.

(مَعَ): ما **(المَصْدَرِيَّةِ)**؛ نحو: «انتظر ما إن جلس القاضي»[5].

(وَلَمَّا): عطف على[6] المصدرية؛ نحو[7]: «لما أن قام زيد قمتُ[8]»، والكثير بعد «لما» زيادة «أن».

(وَأنْ[9] مَعَ لَمَّا)؛ أي: أن المفتوحة الزائدة كائنة مع لما؛ نحو: (فلما أن [120/ب] جاء البشير) [يوسف: 96].

(وَبَيْنَ لَوْ): عطف على «لما».

(وَالقَسَمِ)؛ نحو: «والله أن لوقام زيد قمت».

---

[1] في (ب)، (هـ): «زائدة»، وبعده في (هـ): «أي شأنها الزيادة».

[2] قوله: «لتأكيد النفي» سقط من (هـ).

[3] في (ي): «محصولة».

[4] في (هـ): «إذ».

[5] بعده في (ب): «انتظر مدة جلوس القاضي».

[6] بعده في (هـ): «ما».

[7] قوله: «نحو» سقط من (ب).

[8] قوله: «قمت» ليس من (أ)، (هـ).

[9] بعده في (ب): «المفتوحة».

(وَقَلَّتْ): زيادتها أو[1] مجيء «أن» الزائدة.

(مَعَ الكَافِ)؛ أي: كاف التشبيه[2]؛ لنحو قول الشاعر[3]:

.... كأنْ ظَبْيَةٌ ....[4]

وقد يزاد مع حرف الإنكار؛ نحو: «أزيد ضربته»، وليست «أن»[5] في قوله تعالى: (وأن عسى أن يكون) [الأعراف: 185]، و: (وأن لو استقاموا) [الجن: 16]، و: «أمرته[6] أنْ قُم» زائدة كما توهم بعضهم بل الأولان مخففتان، والثالثة[7] مفسرة.

(وَ) يزادُ (مَا مَعَ إذَا): أو زيادة «ما» كائنة مع «إذا»؛ نحو: «إذا ما تخرج أخرج».

(وَمَتَى)؛ نحو: «متى ما تذهب أذهب»[8].

(وَأيٍّ)؛ نحو: (أيًا ما تدعوفله الأسماء الحسنى) [الإسراء: 110].

(وَأينَ)؛ نحو: «أينما تجلس أجلس». ومع «أيان» قليل.

(وَإنْ)؛ نحو: «إن ما انطلقت انطلقت[9]».

---

[1] في (هـ): «أي»، وفي (ي): «أقل».

[2] قوله: «أي كاف التشبيه» سقط من (أ)، (هـ).

[3] قوله: «لنحو قول الشاعر» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[4] قوله: «كأن ظبية» سقط من (ي).

وهذا جزء بيت من بحر الطويل وهومختلف في نسبته؛ كما سيأتي، والبيت بتمامه:

وَيومًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وهولباغت بن صريح اليشكري في: الكتاب (2/ 134)، وتخليص الشواهد (ص 390)، وله أولعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية (2/ 301)، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص 157)، والمقاصد النحويَّة للبدر العيني (4/ 384)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 234)، ولأحدهما أولأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني (1/ 111)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (1/ 525)، ولزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 202)، ولأحدهما أولراشد بن شهاب اليشكري أولابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب (10/ 411)، وبدون نسبة في: كتاب سيبويه (3/ 165)، والمحتسب (1/ 308)، وسرّ صناعة الإعراب (2/ 683)، وسمط اللآلي لأبي عبيد البكري (ص 829).

[5] قوله: «أن» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[6] في (ب): «وأمرتُ».

[7] في (ب)، (هـ): «والثانية».

[8] بعده في (ب): «بمعنى متى تذهب أذهب».

[9] كلمة: «انطلقت» الثانية سقطت من (ب).

(شَرْطًا)؛ أي: حال كونها ذوات شرط أوأدوات شرط أووقت إفادة الشرط، وهي قيد بجميع ما ذكر لأنها كلها تستعمل شرطًا وغير شرط.

(وَ) مَعَ (بَعْضِ حُرُوفِ الجَرِّ)؛ نحو: (فبما رحمة من الله لنت لهم) [آل عمران: 159]، و: (ومما خطيئاتهم أغرقوا) [نوح: 25].

(وَقَلَّتْ): زيادة مكانية[1].

(مَعَ المُضَافِ)؛ نحو: «لا سيما زيد»؛ أي: لا سيٌّ و: «غضبتُ[2] من غير ما جزم»[3]، و: (مثل ما أنكم تنطقون) [الذاريات: 23].

(وَلَا): كائنة

(مَعَ الوَاوِ): العاطفة

(بَعْدَ النَّفْيِ)؛ نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ولومعنى؛ نحو: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) [الفاتحة: 7]، وكذا النهي[4]؛ نحو: «لا تضرب زيدًا ولا عمرًا».

(وَبَعْدَ): عطف على قوله «مع الواو» لا على قوله «بعد النفي» لفساد المعنى.

(أَنِ المَصْدَرِيَّةِ)؛ نحو: قوله تعالى (ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك) [الأعراف: 12][5]؛ أي: أن تسجد.

وقلت أي قل مجيء لا الزائدة أوزيادة لا

(قَبْلَ أُقْسِمُ[6])؛ نحو: (لا أقسم بيوم القيامة) [القيامة: 1] و: (لا أقسم بهذا البلد) [البلد: 1]، والسر في[7] زيادتها التنبيه على جلاء القضية؛ بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم.

---

(1) في (هـ): «ما».

(2) قوله: «غضب» سقط من (أ)، (هـ).

(3) من أقوال العرب؛ انظره في: كتاب سيبويه (2/ 305)، والمفصل للزمخشري (ص 424)، والبديع في علم العربية (2/ 426)، وشرح الرضي (4/ 436).

(4) في (ب): «النفي».

(5) بعده في (ب): «قال».

(6) في (أ)، (هـ): «القسم».

(7) في (هـ): «على».

(وَشَذَّتْ): زيادتها؛ أي: مجيء الزيادة كائنة

(مَعَ الْمُضَافِ)؛ نحو[1]:

فِي بِئْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ[2]

أي: في بئر الهلاك. و: «ذهب بالليل وما علم».

(وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ): الزائدة

(تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا)؛ أي: ذكر زيادتها في باب «حروف الجر».

*****

---

[1] بعده في (هـ): «قول الشاعر».

[2] البيت من مشطور الرجز، وهوللعجاج في ديوانه (1/ 20)، وهوله في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 319)، والمفصل للزمخشري (ص 424)، والأزهية (ص 154)، والأشباه والنظائر في النحوللسيوطي (2/ 164)، وخزانة الأدب (4/ 51)، وبدون نسبة في: الخصائص لابن جني (2/ 479)، وشرح الرضي (2/ 164)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 113).

[باب: حُرُوفِ التَّفسِيرِ]

(حَرْفَا التَّفْسِيرِ: أيْ)؛ وهوتفسير لكل مبهم مفرد؛ كـ «جاء زيد أي أبوعبد الله»، أوجملة؛ كقوله[1]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أنتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[2]

(وَإِنْ وَأَنْ[3] مُخْتَصَّةٌ بِمَا)؛ أي: بفعل.

(فِي مَعْنَاهُ القَوْلُ): ظرفية اعتبارية أوعلى القلب ولا يقع بعد صريح القول[4] ولا بعد «ما» ليس بمعناه بل ما كان بمعناه؛ كالأمر والنداء والكتابة ونحوها، ويشترط[5] أن يكون ما بعدها غير متعلقة بما قبلها بخبريته أوعمل؛ [121/أ] فقوله (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس: 10] ليست فيه مفسرة[6] لكون ما بعدها خبرًا[7] لما قبلها، ونحوقوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) [المائدة: 117] تفسير للأمر لا للقول والفعل؛ قيل: إن «إما» حذف منه مفعول عام وهي تفسيره، أوينزل منزلة اللازم المحتاج إلى التفسير؛ فمعنى قوله: (وناديناه أن يا إبراهيم) [الصافات: 104]؛ أي: وناديناه بشيء أوبلفظ هوقولنا يا إبراهيم، أويقال: معنى {ناديناه} قلنا[8] النداء فاحتاج إلى بيان المنادى له ففسره مستأنفًا فقال أن يا إبراهيم. وقد يذكر المفعول العام؛ نحو: «كتبت إليه ما ينفعه أن قم»، و: «أمرته

---

[1] في (هـ): «لنحوقول الشاعر».

[2] البيت من بحر الطويل، وهوبدون نسبة في: المفصل للزمخشري (ص 427)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 435)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 438)، وتذكر النحاة لأبي حيان الأندلسي (5/ 81)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 233)، ومغني اللبيب (ص 106)، وهمع الهوامع (2/ 331)، وخزانة الأدب (11/ 225).

[3] في (هـ): «فإن».

[4] في (ب): «الفعل»، وقوله: «صريح القول» في (هـ): «القول الصريح».

[5] في (هـ): «بشرط».

[6] في (ب): «مفردة».

[7] في (أ)، (ب): «خبر».

[8] في (أ)، (ب): «فعلنا».

بما يفلح به أن آمن بالله»، ونحو قوله تعالى: (وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت) [طه: 39][1].

*****

[1] انظر تفصيل المسألة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 306)، والكتاب لسيبويه (3/ 163)، والمقتضب (2/ 80)، والمفصل للزمخشري (ص 428)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 436)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 9)، وشرح الرضي (2/ 164)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 113)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1275)، والتذييل والتكميل له (5/ 161)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 218)، ومغني اللبيب (ص 638).

[باب: الحُرُوفِ المصدرية]

(حُرُوفُ[1] المَصْدَرِ)؛ أي: حروف تجعل الجملة مصدرًا فالإضافة بأدنى ملابسة.

(مَا وَأَنْ وَأَنَّ)؛ وقد جاء «كي ولو» مصدريتين في بعض الاستعمالات.

(فَالأَوَّلَانِ)؛ أي: «ما وأن».

(لِلفِعْلِيَّةِ): وهذا عند سيبويه، وجوزه غيرُه[2] بعد ما المصدرية الاسمية أيضًا كقوله[3]:

أَعَلَاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ المُخْلِسِ[4]

وأما «أنْ»[5] ففعلها[6] فعل متصرف لا غير ماضيًا أومضارعًا، وأجاز سيبويه كونه أمرًا ونهيًا.

(وَأَنَّ لِلاسْمِيَّةِ)؛ أي: للجملة الاسمية خاصة إلا إذا[7] خففت أوكفت بـ «ما»؛ فيجوز فيها الإلغاء ويعمل في جزئها[8] ويجعلها مصدرًا وقد عرفت كيفية ذلك[9].

*****

---

[1] في (ب): «بجعل الجملة».

[2] انظر قول سيبويه في: الكتاب (1/ 116)، وأمَّا قول غيره فأظنه السيرافي وذلك في شرحه على كتاب سيبويه (1/ 447) وفيه: «و» ما « وما بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر، كما تكون هي وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، وكما تكون « أنّ « المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمعنى المصدر، فيكون تقديره: « بعد إشباه رأسك الثغام «، كما لوقلت: « بعد ما أشبه رأسك الثغام « كان تقديره: بعد إشباه رأسك

[3] في (هـ): «كقول الشاعر».

[4] البيت من بحر الكامل، وهوللمرار الأسدي في ديوانه (ص 461)، وهوله في: كتاب سيبويه (1/ 166)، وإصلاح المنطق طبعة شاكر وهارون (ص 45)، والأزهية (ص 89)، ولسان العرب (10/ 261) (ع ل ق)، وبدون نسبة في: المقتضب (2/ 54)، والبديع في علم العربية (1/ 541)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 68)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/ 1026)، والتذييل والتكميل (11/ 108)، وتمهيد القواعد (2/ 762).

[5] بعده في (هـ): «المصدرية».

[6] في (ي): «يفعلها».

[7] بعده في (ب): «جعلت».

[8] في (ب): «جزئيها».

[9] «كيفية ذلك» في (هـ): «كيفيته».

[باب: حُرُوفِ التَّحْضِيضِ]

(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ)؛ أي: حروف تدل على التحريض على الفعل الآتي، وإذا دخلت على الماضي أفادت التنديم والتوبيخ على ما فات.

(هَلَّا وَأَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ)؛ لدلالتها على أحد أنواع الكلام فتصدر لتدل من أول الأمر[1] على أن الكلام من ذلك النوع.

(وَيَلْزَمُهَا الفِعْلُ لَفْظًا)؛ نحو: هلَّا تضرب زيدًا[2].

(أو تَقْدِيرًا)؛ نحو: «هلا[3] زيدًا تضربه»، وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة؛ كقوله:

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[4]

*****

---

[1] قوله: «الأمر» سقط من (أ)، (هـ).

[2] «هلا تضرب زيدًا» في (هـ): «زيدًا تضربه».

[3] قوله: «هلا» سقط من (هـ).

[4] البيت من بحر الطويل، وهومختلف في نسبته؛ فهولمجنون ليلى في ديوانه (ص 154)، ولابن الدمينة طبعة راتب النفاخ في ملحق ديوانه (ص 206)، ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ص 185)، وللمجنون، أولابن الدمينة، أوللصمة ابن عبد الله القشيري في: المقاصد النحوية للبدر العيني (3/ 416)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (1/ 221)، وبدون نسبة في: البديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 74)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 443)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 114)، ومغني اللبيب (ص 103)، وفي المصادر كلها: «ونبئت» بدلا: «أرسلت».

[حَرفُ التَّوقُّعِ]

(حَرفُ[1] **التَّوقُّعِ: قَدْ)**؛ أي: يكون ما بعدها متوقعًا؛ كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير وينتظره: «قد ركب الأمير»، وقد يحذف الفعل بعد «قد»؛ نحوقوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[2]

أي: كان قد زالت فحذفت الماضي لدلالة الكلام عليه وهو «لما تزل».

(وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ)؛ [121/ب] أي: لتقليل الفعل؛ نحو: «إن الكذوب قد يصدق»، وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح؛ نحو: (قد يعلم الله الذين) [النور: 63]، وقوله:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه ... .[3]

*****

[1] في (هـ): «حروف».

[2] البيت من بحر الكامل، وهوللنابغة الذبياني في ديوانه (ص 89)، وهوله في شرح كتاب سيبويه (1/ 142)، والبديع في علم العربية (1/ 620)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 109)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 80)، وشرح شواهد المغني (1/ 490)، وبدون نسبة في: المقتضب (1/ 42)، وسر صناعة الإعراب (1/ 334)، ومغني اللبيب (ص 342).

[3] صدر بيت من بحر البسيط مختلف في نسبته؛ كما سيأتي، والبيت بتمامه:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

وهولعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص 64)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 368)، وخزانة الأدب (11/ 253)، وللهذلي في: كتاب سيبويه (4/ 224)، والأزهية (ص 212)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 93)، ولسان العرب (3/ 347) (قدد)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 259)، ولهما في: شرح شواهد المغني للسيوطي (1/ 494)، والدرر اللوامع (5/ 128)، وبدون نسبة في: المقتضب (1/ 43)، وتذكر النحاة لأبي حيان الأندلسي (ص 76).

[بابُ: حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ]

(حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ): سقطت نون التثنية بالإضافة، والاستفهام: طلب الفهم.

(الهَمْزَةُ وَهَلْ لَهُمَا صَدْرُ الكَلَامِ): ولا يتقدمهما ما في حيزهما لأنهما يدلان على أحد أنواع الكلام وهوالاستفهام فتصدران للدلالة من أول أمر أن الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملةِ[1] الاسمية والفعلية.

(تَقُولُ): في الاسمية.

(أَزَيدٌ قَائِمٌ): وفي الفعلية: «أقام زيد».

(وَكَذَلِكَ هَلْ): «زيد قائم»، و: «هل قام زيد».

(وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفًا)؛ من «هل» و»تصرفًا» تمييز، وإنما كان أعمَّ؛ لأنها تدخل على الاسم[2] عند وجود الفعل في الكلام دون «هل» لكونها[3] في الأصل؛ بمعنى قد[4] المختصة بالفعل فإذا وجدت تذكرت العهد[5] السابق وحنت[6] إليه ولم يذهل[7] بغيره بخلاف ما[8] إذا لم تجده[9] فإنها تصير وتذهل عنه فلا يجوز: «هل زيد خرج»، و: «هل زيدًا ضربت[10]» بخلاف: «هل[11] زيد قائم» ومن حيث إنها تستعمل في الإنكار أيضًا دون «هل»، وإنها[12] تستعمل مع «أم» مطردًا، وهل لا تستعمل إلا شاذًا، ومن حيث إنها تدخل على الحروف

---

[1] قوله: «الجملة» ليس في (أ)، (هـ).

[2] في (ب): «الاسمية».

[3] في (هـ): «لأنها».

[4] قوله: «قد» سقط من (هـ).

[5] في (هـ)، (ي): «العمل».

[6] في (ب): «حثت».

[7] في (ب)، (ي): «يتسل»، (هـ): «تقنع».

[8] سقط من (ب).

[9] في (ب): «يوجده».

[10] في (ي): «خرجت».

[11] قوله: «هل» سقط من (ب).

[12] في (هـ): «وإنما».

العاطفة وتدخلها هي بخلاف «هل» وذلك لأن الهمزة أصلًا في الاستفهام وأخصر من هل فهي بكثرة الاستعمال أليق.

(تَقُولُ): جملة مستأنفة.

(أَزَيْدًا ضَرَبْتَ): ولا تقول «هل زيدًا ضربت»؛ حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف: «هل زيد قائم».

(وَأَتَضْرِبُ زَيْدًا): والحال أنه هوأخوك بمعنى إنكار ضرب زيد في حال الأخوة ولا تقول: «هل تضرب زيدًا».

(وَهُوأَخُوكَ)؛ لأن «هل» لا تستعمل للإنكار.

(وَأَزَيْدٌ عِندَكَ أَمْ عَمْرٌو): لا تقول: «هل زيد عندك أم عمرو»؛ لأن لم لا تقابل إلا الهمزة.

(وَ: (أثم إذا ما وقع آمنتم به) [يونس: 51]): إلا[1] بدخول الهمزة على «ثم» العاطفة ولا تقول: «هل ثم»؛ أي: إذا كان[2] وقت العذاب وقع أثم إذا ما وقع آمنتم به وحينئذ لا ينفع الإيمان.

واعلم أنه: إذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب «الكشاف»[3] حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو: (أوكلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم) الآية [البقرة: 100] وذكر الشارح أنها ليست بعاطفة على محذوف، وإلا لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه ولم [122/أ] يجئ منه إلا مبنيًا على كلام مقدم فجعل قوله (أوكلما عاهدوا) عطفًا على (أنزلنا) [البقرة: 99].

(وَ: (أفمن كان على بينة من ربه) [هود: 17، ومحمد: 14])؛ أي: أفمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا فهومبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر؛ أي: أمن كان مؤمنًا كمَن هوكافر، أفمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا.

---

[1] في (هـ)، (ي): «الآن».

[2] في (ب)، (هـ): «حان».

[3] هوالإمام جار الله الزمخشري، والكشاف هوتفسيره للقرآن الكريم المسمى بـ «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل»، وانظر قوله فيه في (2/ 351).

(وَ: **(أومن كان ميتًا فأحييناه) [الأنعام: 122]**)؛ فـ {من} مبتدأ خبره قوله (كمن مثله في الظلمات) والجملة معطوفة على مقدر؛ أي: أمن[1] آمن كمن لم يؤمن ومن كان ميتًا فأحييناه كمن مثله في الظلمات.

(دُونَ هَلْ)؛ أي: باستعمال الهمزة دون هل.

*****

---

[1] في (هـ)، (ي): «من».

[بابُ: حُرُوفِ الشَّرطِ]

(حُرُوفُ الشَّرطِ: إنْ وَلَووَإمَّا؛ لَهَا صَدْرُ الكَلَام)؛ لأنها نوع من أنواع الكلام.

(فَـ «إنْ» للاسْتِقْبَال وَإنْ دَخَلَ فِي المَاضِي)؛ نحو: «إن خرجت خرجتُ».

(وَلَوعَكْسُهُ)؛ أي: ولوللمضي، وإن دخل في المستقبل نحو: (لويطيعكم في كثير من الأمر لعنتم) [الحجرات: 7].

(وَتَلْزَمَان)؛ أي: أن ولو.

(الفِعْلَ لَفْظًا)؛ نحو: «إن يكرمني ولوطلعت الشمس».

(أوتَقْدِيرًا)؛ نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك) [التوبة: 6]، و: «لوذات سوار لطمتني»[1].

(وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: ومن أجل[2] أنهما تلزمان الفعل.

(قِيلَ: لَوأنَّكَ بِالفَتْحِ؛ لِأنَّهُ فَاعِلٌ)؛ أي: لكونه فاعلًا [3] باعتبار لزوم الفعل المحذوف بعد «لو»؛ أي: لوثبت أنك وقوله «لأنه» دليل على ترتبه على ذلك الدليل فلا يلزم متعلقان من جنس واحد.

(وَانْطَلَقْتُ بِالفِعْلِ): عطف على قوله لوأنك؛ أي: قيل في خبر لوأنك انطلقت بصيغة الفعل.

(مَوضِعَ)؛ أي: في[4] موضع.

(مُنْطَلِقٍ)؛ إلا للضرورة.

(لِيَكُونَ): لفظ الفعل

(كَالعِوَضِ): عن ثبت المحذوف فإيراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد «لو» وقوله:

---

[1] من أمثال العرب، وينسب إلى حاتم الطائي، انظره في: الأمثال لأبي عبيد القاسم (ص 268)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (2/ 193)، وأمثال الهاشمي (1/ 207)، ومجمع الأمثال للميداني (2/ 174).

[2] قوله: «ومن اجل» في (أ)، (هـ): «ولأجل».

[3] قوله: «أي لكونه فاعلًا» سقط من (أ)، (هـ).

[4] قوله: «في» سقط من (ب).

أكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ   مَوْعُودَهَا أَوْلَوْ أنَّ النُّصحَ مَقْبُولُ[1]

@@@@@بصيغة الاسم محمول على تقدير ولو أن النصح أمر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الخبر لا خبر «أن»[2]، أووارد على قول البعض، وفيه أنه حينئذ يكون من باب ضعف التأليف بمخالفة الجمهور، وفيه أن: الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحومن العرب الموثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفًا ولا ممتنعًا وإن خالف الجمهور أوالكل بل[3] شاذًا.

(وَإنْ كَانَ): الخبر.

(جَامِدًا جَازَ): وقوع الاسم.

(لِتَعَذُّرِهِ)؛ أي: الفعل؛ نحو: «لوأن زيدًا[4] الرجل»، وقوله تعالى: **(ولوأن ما في الأرض من شجرة أقلام)** [لقمان: 27].

(وَإذَا تَقَدَّمَ القِسْمُ)؛ احتراز عن صورة التوسط في[5] أول الكلام ظرف تقدم بتضمين الدخول؛ أي: إذا تقدم القسم على الشرط[6] داخلًا، أوالكلام وإلا فلا يصحُّ ترك[7] «في» لعدم كونه زمانًا ولا مكانًا مبهمًا [122/ب].

(عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَ المَاضِي)؛ أي: لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيًا ولزم ذلك الشرط الماضي؛ لأنه لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط[8] لئلا يعمل فيه أيضًا فيتوافق في عدم عمل الحرف.

---

[1] البيت من بحر البسيط، وهولسيدنا كعب بن زهير من بردته الشريفة التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، وهي له في ديوانه (ص 61)، وهوله في: جمهرة أشعار العرب للقرشي (ص 633)، والظرف والظرفاء للوشاء (ص 135)، ودلائل الإعجاز (ص 38)، وشرح الرضي (4/ 454)، ولسان العرب (11/ 217) (خ ل ل)، وخزانة الأدب (11/ 308).

[2] قوله: «أن» ليس في (أ)، (هـ).

[3] قوله: «بل» سقط من (هـ).

[4] بعده في (ي): «أخوان».

[5] قوله: «في» سقط من (هـ)، (ي).

[6] في (هـ): «الشرطية».

[7] في (ب): «لترك».

[8] قوله: «الماضي لأنه لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط» سقط من (ب).

(لَفْظًا أومَعْنًى)؛ بدخول «لم» على المضارع.

(وكَانَ للقَسَمِ الجَوَابُ[1] لَفْظًا): وللشرط معنًى ترجيحًا للسابق مع كثرة الاستعمال.

(مِثْلَ: وَاللهِ إنْ أتَيْتَنِي)؛ مثال: الماضي لفظًا.

(أَوْ: إنْ لَمْ تَأتِنِي)؛ مثال: الماضي المعنوي.

(لأكْرِمَنَّكَ، وَإنْ تَوَسَّطَ): القسم

(بتَقْدِيمِ الشَّرطِ أوغَيْرِهِ)؛ أي: غير الشرط

(جَازَ أنْ يَعْتَبِرَ القَسَمُ): أوالشرط

(وَأنْ يُلْغَى): القسم أوالشرط؛ نحو:

(قَولِكَ: أنَا وَاللهِ إنْ تَأتِنِي آتِكَ)؛ بالجزم باعتبار الشرط[2].

(وَإنْ أتَيْتَنِي فَوَاللهِ لآتِيَنَّكَ)؛ باعتبار القسم وإلغاء الشرط.

(وتَقْدِيرُ القَسَمِ؛ كاللَّفْظِ)؛ أي: القسم المقدر كالقسم الملفوظ، أوتقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره وإلغائه كما مرَّ.

(مِثْلَ: (والله لئن أخرجوا لا يخرجون) [الحشر: 1]، وَ: (والله إن أطعتموهم أنكم لمشركون) [الأنعام: 121].

(وَأمَّا للتَّفْصِيلِ)؛ أي: لتفصيل ما أجمله المتكلم؛ نحوقوله[3]: «جاءني إخوتك؛ أما زيد فأكرمته وأما بشر فأهنته وأما خالد فقد أعرضت عنه». وقد جاء[4] للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو«أما» الواقعةُ في أوائل الكتبِ[5].

(وَالتَزَمَ حَذْفُ فِعْلِهَا)؛ أي[6] أما لتضمنها معنى الابتداء.

---

[1] «للقسم الجواب» في (ب)، (هـ): «الجواب للقسم».

[2] بعده في (ب): «جاز».

[3] قوله: «قوله» سقط من (هـ)، وفي (ب): «قولك».

[4] في (هـ): «جاءني».

[5] أي: الواقعة في قولهم: «أمَّا بعد»، ومن ذلك قول العلامة القوجوي: «وقد يجيء للاستئناف من غير أن يتقدمها ما يدل على المتعدد كـ (أما) الواقعة في أوائل الكلام المنقطع عما قبله، ومنها ما يأتي في أوائل الكتاب والرسالة، ومتى كان تفصيلا لمجمل وجب تكرارها». انظر: شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولي: 1416هـ – 1995م، (ص 172).

[6] قوله: «أي» سقط من (هـ).

(وَعَوَضٌ): عن الفعل المحذوف.

(بَيْنَهَا)؛ أي[1]: بين أما.

(وَبَيْنَ فَائِهَا)؛ أي: فاء «أما».

(جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا)؛ أي: حيز جوابها أوحيز فائها وهوإما مبتدأ؛ نحو: «أما زيد فمنطلق»، وإما معمول لما وقع بعد الفاء؛ نحو: «أما يوم الجمعة فزيد منطلق».

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا سواء كان ما بعد أما مما يمتنع تقدم ما في حيزه عليه أولا، وهذا مذهب المبرد واختاره المصنف[2].

(وَقِيلَ هُوَ)؛ أي: ما بعد «أما».

(مَعْمُولٌ): الشرط

(الْمَحْذُوفِ)؛ فيكون داخلًا في الشرط

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا سواء كان مرفوعًا أومنصوبًا.

(مِثْلَ أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ): بتقدير أما نذكر يوم الجمعة فزيد منطلق، ورد بأنه لوجاز نصبه بتقدير نذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجُز ولجاز نصب[3] زيد في «أما زيد فمنطلق» بتقدير مهما نذكر زيدًا فهومنطلق لكنه لم يجز.

---

[1] قوله: «أي» سقط من (أ)، (هـ).

[2] قوله: «المصنف» سقط من (ب).

وانظر تفصيلًا أكثر في: الكتاب (3/ 137)، والمقتضب (2/ 355)، والأصول في النحو(1/ 274)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 249)، وشرح الرضي (1/ 296)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 121)، وتمهيد القواعد (4/ 2033)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 193).

[3] قوله: «نصب» سقط من (ب).

(وَقِيلَ): وهذا[1] قولُ المازني[2].

(إِنْ كَانَ): ما بعد أما

(جَائِزَ التَّقْدِيمِ)؛ نحو: «أما يوم الجمعة فأنا خارج».

(فَمِنَ الأَوَّلِ)؛ أي: فهو من القسم الأول؛ أي: هو جزء الجزاء.

(وَإِلَّا)؛ أي: وإن لم يكن جائز التقديم.

(فَمِنَ الثَّانِي)؛ أي: معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع [123/أ] التقديم؛ نحو: «أما زيد فإني ضارب»؛ لأن «أن» تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وجوز أبو العباس المبرِّد وجعل لـ «إما» خاصية تصحيح التقديم مما[3] يمتنع تقديمُهُ[4].

*****

---

[1] في (ب): «وهو».

[2] نقل ابن السراج عن شيخه أبي العباس المبرد أنّه قال: «سألت أبا عثمان لِمَ لا تقول: يوم الجمعة أنك منطلق قال: هذا يجيزه قوم -وهم قليل- على التقديم والتأخير، يجيزون: أنك منطلق يوم الجمعة، وإنما كان الوجه: يوم الجمعة أنك منطلق لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقك قلت: فلِمَ أجازوا: أما يوم الجمعة فإنك منطلق قال: لأن ما بعد الفاء مبتدأ ونصب «يومَ الجمعة» بالمعنى الذي أحدثته أما كأنه قال: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق وهو نحو قولك: زيد في الدار «اليوم» نصبت اليوم بمعنى الاستقرار في قولك: في الدار، قلت: الحيز كيف إنك صانع على قولك: كيف أنت صانع؟ قال: من أجازه في يوم الجمعة أجازه ههنا». انظر: الأصول في النحو(1/ 274)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 272)، وتمهيد القواعد (9/ 4513).

[3] قوله: «مما» في (هـ): «لما»، وفي (ي): «بما».

[4] انظر قول المبرد في المقتضب (2/ 354، 355) ونصُّه فيه زيادة بيان، وهو على النحو التالي: «تقول أما يوم الجمعة فإنك مرتحل لأن معنى أما مهما يكن من شيء فإنك مرتحل يوم الجمعة فما بعد الفاء يقع مبتدأ ألا ترى أنك تقول أما زيدا فضربت فإنما هو على التقديم والتأخير لا يكون إلا ذلك لأن المعنى مهما يكن من شيء فزيدا ضربت أو فضربت زيدا. ولو قال قائل أما يوم الجمعة فإنك مرتحل لجاز فيكون التقدير مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك فهذا تقدير ما يقع في أما والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها نحو أما زيد منطلق {فأما اليتيم فلا تقهر} [الضحى: 9]، و: {وأما ثمود فهديناهم} [فصلت: 17]، و: {أما من استغنى (5) فأنت له تصدى} [عبس: 5، 6] فالمعنى مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه فإنما تقديرها في الكلام كله التقديم والتأخير لا يكون إلا على ذلك».

[باب: حرفِ الرَّدْعِ]

(حَرْفُ[1] **الرَّدْعِ: كَلَّا)**: الردع المنع والزجر، وهوإما المخبر[2]؛ نحوقولك: «كلا» لمن قال: «فلان يبغضك «، أوالطالب نحوقوله تعالى: (كلا) بعد قوله: (رب ارجعون (99) لعلي اعمل صالحًا) [المؤمنون: 99: 100]، ومعنى {كلا} ليس كذلك.

(وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حَقًّا)؛ نحو: (كلا إن الإنسان ليطغى) [العلق: 6]، ولا يبعد حينئذ كونه اسمًا لكن النحويين اتفقوا على حرفيته؛ لكونه لتحقيق الجملة كان، ونحو: (ثم يطمع أن أزيد (15) كلا إنه كان لآياتنا عنيدًا) [المدثر: 15، 16] يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى «حقًا»[3].

*****

---

[1] في (ي): «حروف».

[2] في (ب): «ردع الخبر».

[3] انظر تفصيلًا في: شرح المفصل لابن يعيش (5/ 132)، وأمالي ابن الحاجب (1/ 259)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 92)، وشرح الكافية الشافية (2/ 564)، والكناش في فني الصرف والنحو(2/ 122)، والتذييل والتكميل (6/ 109)، ومغني اللبيب (ص 249)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1536)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 321)، وتعليق الفرائد للدماميني (4/ 187)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 302).

[بابُ: تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ]

(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ): احتراز عن المتحركة؛ فإنها تلحق لتأنيث الاسم لا لتأنيث المسند إليه.

(تَلْحَقُ المَاضِي)؛ نحو: «ضربتْ وأكرمتْ[1] هند[2]».

(لِتَأْنِيثِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ): للاتصال بينهما؛ فإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخير[3].

(وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ): والجمع[4] في الفعل عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو إلحاق علامة التأنيث؛ نحو: «قاما أخواك»، و: «قاموا إخوتك»، و: «قمن أخواتك» للدلالة على أن المسند إليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث؛ كدلالة تاء التأنيث الساكنة؛ على أن المسند إليه مؤنث[5].

(فَضَعِيفٌ)؛ أي: فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل، وجاز ذلك في اسم الفعل؛ نحو: «هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا» بلا ضعفٍ، وهذه العلامة ليست بضمير بل حروف تزاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند إليه مثنًّى أو مجموعٌ أو مذكرٌ أو مؤنثٌ[6]؛ كتاء التأنيث يدلُّ على أن المسند إليه مؤنثٌ ويدل عليه أنه لو كان ضميرًا لامتنع الواو في غير العقلاء كـ: «أكلوني البراغيث»، والنون في الذكور العقلاء نحو[7] يعصون أقاربه[8].

---

[1] قوله: «وأكرمت» سقط من (ي).

[2] قوله: «وأكرمت هند» سقط من (هـ).

[3] قوله: «فإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخير» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

[4] في (ب): «والجمعين في الجمعين أي جمع المذكر والمؤنث»، وقوله: «التثنية والجمع» في (هـ): «التأنيث والجمعين»، «والجمع» في (ي): «أي جمع المذكر والمؤنث».

[5] قوله: «على أن المسند إليه مؤنث» سقط من (أ)، (هـ).

[6] قوله: «أو مجموع أو مذكر أو مؤنث» في (أ): «أو مجموعًا أو مذكرًا أو مؤنثا».

[7] سقط من (هـ).

[8] انظر تفصيلًا في: كتاب سيبويه (1/ 19، 78)، والأصول في النحو(1/ 49)، والتعليقة على كتاب سيبويه (1/ 37)، والبديع في علم العربية (1/ 108)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص 306)، شرح المفصل لابن يعيش (2/ 296)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 199)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 298)، وشرح الكافية الشافية (2/ 577)، والكناش في فني الصرف والنحو(1/ 141، 2/ 123)، وارتشاف الضرب (2/ 739)، والتذييل والتكميل (6/ 202)، ومغني اللبيب (ص 157)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (4/ 1581)، وتعليق الفرائد للدماميني (2/ 28)، وهمع الهوامع (1/ 577).

[باب: التَّنوين]

(التَّنوينُ: نُونٌ سَاكِنَةٌ): وضعًا؛ فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين[1].

(تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ): في الوجود لا في السقوط، ونحو: «أب وأخ ودم» تنوينه تابعٌ حركةَ الوسط لكنه بعد ما صار آخر بحذف الآخر نسيًا منسيًا.

(لَا لِتَأكِيدِ الفِعْلِ)؛ احتراز عن النون الخفيفة.

(وَهُوَ)؛ أي: التنوين.

(للتَّمَكُّنِ)؛ نحو: زيدٍ.

(وَالتَّنكِيرِ)؛ نحو: «صهٍ وأفٍّ».

(وَالعِوَضِ): عن المضاف إليه؛ نحو: «إذٍ[2] وحينئذٍ»؛ أي: إذ كان كذا أوحين إذ كان كذا.

(وَالمُقَابَلَةِ)؛ نحو: «مسلماتٍ»، وما يرد لتوهم تنوين التمكن ثبوته حين تسميتك بها[3] امرأة؛ حيث يمنع للعلمية والتأنيث.

(وَالتَّرنُّمِ)؛ وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مطلقة أومقيدة؛ نحو: [123/ ب]

أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعتابَنْ ... وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ[4]

وَ: **قَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقَنْ**

مُشْتَبِه الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقَنْ[5]

---

[1] في (ب): «الساكنة».

[2] في (ي): «يومئذ».

[3] في (ب): «بهما».

[4] البيت من بحر الوافر، وهولجرير بن عطية في ديوانه (2/ 813)، وهوله في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 255)، وكتاب سيبويه (4/ 205)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 349)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (1/ 471، 480)، والخصائص له (2/ 96)، والمفصل للزمخشري (ص 455)، وشرح الشافية للاستراباذي (4/ 242)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 77)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 12)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 762).

[5] البيتان من الرجز، وهولرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص 104)، وهوله في: جمهرة اللغة لابن دريد (1/ 408)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 196)، والأغاني للأصفهاني (10/ 158)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 223)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 353)، والخصائص لابن جني (2/ 228)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (1/ 38)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 764)، وخزانة الأدب (10/ 25)، وبدون نسبة في: كتاب سيبويه (4/ 210)، والأصول في النحو(2/ 389)، والإيضاح العضدي (ص 254)، والمفصل للزمخشري (ص 456)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 11).

(وَيُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ العَلَمِ): حال كونه

(مَوصُوفًا بِابْنٍ)؛ حال كونه

(مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ[1])؛ تخفيفًا لطول اللفظ وثقل العمل وكثرة الاستعمال، ويحذف حينئذ ألف «ابن» خطًا للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج.

وحذفها في غير ذلك؛ نحو: (قل هوالله أحد (1) الله الصمد) [الإخلاص: 1، 2] فيمَن قرأ من الشواذ[2]، وقولُه:

.... **لَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلًا**[3]

على الضَّرورةِ، وأما نحو[4] قولِه:

---

[1] قوله: «آخر» سقط من (أ)، (هـ)، والمثبت موافق لما في متن الكافية (ص 56).

[2] قرئ بحذف التنوين في المتواتر والشاذ وليس الشاذ كما أطلق المصنف هنا رحمه الله، وعليه ففي قراءة هذه الآية مذاهب عن القرَّاء؛ يوضحها قول أبي بن مجاهد على النحوالتالي: «قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي {أحد الله} بتنوين الدال. وقرأ أبوعمرو{أحد الله} بغير تنوين فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هرون عنه {أحد الله} يقف على أحد ولا يصل فإن وصل قال {أحد الله} بالتنوين وكان يزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا. وحدث عبيد الله بن على عن على بن نصر عن أبيه قال سمعت أبا عمرويقرأ {أحد} فإذا وصل ينونها وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا. وروى أبوزيد عن أبي عمرو{أحد الله} لا يصل مقطوع. وقال عباس سألت أبا عمروفقرأ {أحد} وقف ثم قرأ {الله الصمد}». السبعة في القراءات (ص 701)، وهي: وقرأ بها أبان بن عثمان وزيد بن على، ونصر بن عاصم وابن سيرين، والحسن البصري، وعبد الله بن أبي إسحاق وأبوالسمال من أصحاب الشواذ، وانظر تفصيلًا لهذه القراءة أكثر في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 238)، والمقتضب للمبرد (2/ 314)، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (1/ 269)، إعراب القرآن له (3/ 788)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 214)، والبحر المحيط في التفسير (8/ 528).

[3] جزء بيت من بحر المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، والبيت بتمامه:

فألفيْتَه غيرَ مُستَعتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلَّا قَليلا

ديوان أبي الأسود الدؤلي (ص 54)، وهوله في: كتاب سيبويه (1/ 169)، والمقتضب (2/ 313)، والأغاني للأصفهاني (12/ 315)، وكتاب الأفعال للسرقسطي (1/ 323)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (2/ 100)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 161)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 175)، وشرح شواهد المغني (2/ 933).

[4] قوله: «نحو» ليس في (أ)، (هـ).

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَه[1]

فعلى الضرورة.

*****

---

[1] البيت من مشطور الرجز، وهوللأغلب العجليّ في ديوانه (ص 148)، وهوله في كتاب سيبويه (3/ 506)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 272)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 395)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3539)، وللأخطل في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 245)، وبلا نسبة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل (ص 238)، والمقتضب (2/ 315)، والخصائص (2/ 493)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 333)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 448)، وارتشاف الضرب (4/ 2189).

[باب: نوني التوكيد]

(نُونُ التَّأكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ): قدم الخفيفة وإن كانت فرعًا لخفتها.

(وثَقِيلَةٌ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ)؛ لخفة الفتحةِ.

(مَعَ غَيرِ الأَلِفِ): مكسورة معها لتشبيهه بنون الإعراب، والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الألف سواء كان الألف للضمير أوالألف الزائدة في جمع المؤنث؛ نحو: «اضربان واضربنان».

(تَخْتَصُّ): نون التأكيد، أوكل واحد منهما والجملة مستأنفة.

(بالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ): الكائن.

(فِي الأَمْرِ)؛ نحو: «اضربن».

(وَالنَّهْيِ)؛ نحو: «لا تضربن».

(وَالاستِفْهَامِ)؛ نحو: «هل تضربن».

(وَالتَّمَنِّي)؛ نحو: «ليتك تضربن».

(وَالعَرْضِ)؛ نحو: «ألا تنزلن بنا[1] فتصيب خيرًا».

(وَالقَسَمِ)؛ نحو: «والله لأفعلن»، وإنما تختصُّ النون بالمستقبل الموصوف لأنها وضعت لتأكيد الطلب، والطلب إنما يتعلق[2] بالمستقبل الذي يكون أمرًا أونهيًا ونحوهما مما ذكر، ويشبه جوابات القسمِ[3] بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشأنه وزيادة اهتمامه له كالمطلوب[4].

(وَقَلَّتْ): نون التأكيد

(فِي النَّفْيِ)؛ نحو: «أنت لا تفعلن» تشبيهًا بالنهي، ويلحق بالنفي: «قلما يقولن، وربما يقولن[5]»؛ لأن القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرًا «ما تقولن».

(وَلَزِمَتْ): نون التأكيد.

(فِي مُثْبَتٍ): جواب

---

(1) قوله: «بنا» سقط من (ب).

(2) «إنما يتعلق» في (ب): «أن يتعلق».

(3) قوله: «القسم» سقط من (أ).

(4) قوله: «كالمطلوب» سقط من (ب).

(5) قوله: «وربما يقولن» سقط من (أ).

(القَسَم)؛ نحو: «والله لأفعلن» خلافًا للكوفيين[1]، والإضافة من باب «جرد قطيفة»، وإنما لزم لأن القسم محل التأكيد فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه وهوالقسم من غير أن يؤكد بما يخصه[2] ويتصل به وهوالنون بعد صلاحه له.

(وكَثُرَتْ): نون التأكيد.

(فِي مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ): (فإما ترين من البشر) [مريم: 26]؛ أي: في الشرط المؤكد حرفه بما فإنه لما[3] أكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضًا لئلا يقصر المقصود من غيره.

(وَمَا قَبْلَهَا)؛ أي: النون التأكيد.

(مَعَ ضَمِيرِ[4] المُذَكَّرِينَ)؛ وهوالواومع حال من قوله

(مَضْمُومٌ)؛ للدلالة على الواوالمحذوفة للساكنين.

(وَمَعَ المُخَاطَبَةِ)؛ أي: مع ضمير أنثى المخاطبة؛ أي: الأنثى التي خوطبت.

(مَكْسُورَةٌ)؛ [124/ أ] للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين.

(وَفِيمَا عَدَاهُ)؛ أي: فيما عدا[5] المذكور.

(مَفْتُوحٌ) [6]: للخفة حقيقةً؛ نحو: «اضربن»، أوحكمًا؛ نحو: «اضربنان»[7]؛ إذ الألف في حكم الفتحة، أوفي حكم العدم لأنها[8] غيرُ حاجز حصين لسكونها وضعفها وضعًا وما قبلها مفتوحٌ، أوالمراد: إذا لم يكن قبلها ألف بدلالة قوله[9]:

---

[1] انظر قول الكوفيين في: الأصول في النحولابن السراج (1/ 434)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 243)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 327) [م: 57]، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 250)، وارتشاف الضرب (4/ 1790)، والتذييل والتكميل (11/ 408)، ومغني اللبيب (ص 524)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 3082).

[2] في (ب): «يختصه».

[3] «فإنه لما» في (ب): «فإذا».

[4] في (أ)، (ب): «الضمير»، والمثبت موافق لما في متن الكافية (ص 56).

[5] قوله: «عدا» سقط من (هـ).

[6] في (أ)، (ب): «مفتوحة»، والمثبت موافق لما في متن الكافية (ص 56).

[7] في (هـ): «اضربان».

[8] قوله: «لأنها» سقط من (ي).

[9] قوله: «قوله» ليس في (ي).

(وَتَقُولُ): أنت

(فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ المُؤَنَّثِ: اضْرِبَانِّ واضْرِبْنَانِّ): بزيادة الألف للفصل[1] لئلا يجتمع النونات، واغتُفِر[2] التقاء الساكنين بجعله التقائهما على حدة باعتبار الاتحاد الحكمي لحذف اللبس بالواحد في التثنية ولزوم اجتماع النونات في جمع المؤنث بحذف الألف.

(وَلَا تَدْخُلُهُمَا)؛ أي: التثنية والجمع المؤنث.

(الخَفِيفَةُ)؛ لأنه لوأبقي فيهما الألف لزم التقاء الساكنين لا على حدة لعدم التشديد ولوحذفت لزم اللبس واجتماع النونين.

(خِلَافًا)؛ أي: يخالف هذا القول خلافًا

(لِيُونُسَ)؛ فإنه أجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين[3] مفتقرًا كما في الوقف وليس بمرضيٍّ عند الأكثر[4].

(وَهُمَا)؛ أي: نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة.

(فِي غَيْرِهِمَا)؛ أي: في[5] غير التثنية والجمع المؤنث حال كونهما.

(مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ)؛ نحو: «اضربوا».

(كَاللفظ المُنْفَصِلِ): في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل؛ أي: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر من حذف، أوتحريك؛ نحو: «اضربن واضربن[6]»، والمقصود هنا بيان حكم المعتلات عند اتصالهما.

---

[1] في (هـ): «الفصل».

[2] في (أ)، (ب): «وليمنعن».

[3] بعده في (ب): «معه».

[4] انظر قول يونس ومناقشته فيه في: كتاب سيبويه (3/ 527)، والمقتضب (3/ 24)، والأصول في النحولابن السراج (2/ 201)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (4/ 258)، والخصائص لابن جني (1/ 94)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 536) [م: 94]، والبديع في علم العربية (1/ 666)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/ 163)، والكناش في فني الصرف والنحوللمؤيد (2/ 131)، وارتشاف الضرب (2/ 665)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (3/ 1184)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (8/ 3950)، وشرح الأشموني (3/ 132).

[5] قوله: «في» سقط من (أ)، (ب).

[6] بعده في (ب)، (هـ): «اضربن».

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ): ضمير بارز.

(فَكَالْمُتَّصِلِ)؛ أي: فهما[1] كالساكن المتصل؛ وهو ألف التثنية[2].

(وَمِنْ ثَمَّ)؛ أي: ولأجل أنه مع غير ضمير[3] البارز كالمتصل[4] ومع الضمير البارز كالمنفصل[5].

(قِيلَ: هَلْ تُرَيَنَّ)؛ لأنها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الآخر لازمًا فيعود ما حذف للسكون فيقال: «هل[6] ترين».

(بِيَاءٍ مَفْتُوحَةٍ): وأشبهت ألف التثنية في الاتصال فلم يحل اللام معها؛ نحو: «هل ترين»، و: «هل ترمين» كما لم تعل مع ألف التثنية المتصلة؛ نحو: «هل تريان»، و: «هل ترميان».

(وَتُرَوُنَّ)؛ بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال: «اخشوُا القَومَ».

(وَتُرِينَّ)؛ بكسر الياء للساكنين[7] كما في: «أخشى الله» وهذه أمثلة المضارع وأما أمثلة الأمر فقوله:

(وَ: اغْزُوَنَّ)؛ بإعادة الواو المحذوفة[8] لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة[9] كما في[10]: «اغزوا وارميا».

---

[1] في (أ)، (ب): «فيهما».

[2] قوله: «وهو ألف التثنية» سقط من (أ)، (ي).

[3] «غير ضمير» في (ب)، (ي): «الضمير».

[4] في (ب)، (ي): «كالمنفصل».

[5] في (ب)، (ي): «كالمتصل».

[6] قوله: «هل» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[7] في (هـ): «لالتقاء الساكنين».

[8] «الواو المحذوفة» في (هـ): «المحذوف».

[9] في (هـ): «المنفصلة».

[10] قوله: «في» سقط من (ب).

(وَ: اغْزِنْ)؛ بحذف الواو؛ كما في: «اغزوا الجيش»، ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين [124/ ب] على حدة؛ لكون الأول مدةً والثاني مدغمًا فيما هوكالكلمة الواحدة بناء على الاتصال

(وَالْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنَيْنِ)؛ أي: لملاقاة الساكن بعدها نحوَ:

وَلَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْ ... كَعَ يَوْمًا وَالدَّهرُ قَدْ رَفَعَه[1]

أي: لا تهينَنَّ تشبيهًا بحرف المد في امتداد الصوت، وحطًّا لها عن التنوين اللاحقة بالاسم واللام في للساكنين للوقت؛ أي: النون المخففة بحذف وقت ملاقاة الساكنين[2] بدليل عطف الظرف[3] عليه وهوقوله:

(وَفِي الوَقْفِ؛ فَيُرَدُّ)؛ أي: إذا حذف في الوقف[4]، وإذا[5] لم يكن مفتوحًا ما قبلها فيرد.

(مَا حُذِفَ)؛ لزوال التقاء الساكنين؛ نحو: «اضربوا» في «اضربن»، و: «اضربي» في[6] «اضربن»؛ لأنها لما شبهت بحروف المد حتى حذفت للساكنين ولم يحرك[7] حذفت في الوقف أيضًا مثلها.

(وَالْمَفْتُوحُ[8] مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفًا): للوقف؛ نحو: «اضربن»؛ يقال في الوقف عليه: «اضربَا» قياسًا على التنوين في نحو: «زيدًا».

---

[1] البيت من بحر الخفيف، وهوللضبط بن قريع في الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/ 390)، والأغاني للأصفهاني (18/ 68)، وأمال القالي طبعة عبد العزيز الميمني (1/ 107)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (3/ 1151)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (4/ 334)، وشرح شواهد المغني (1/ 453)، والدرر اللوامع (1/ 281)، وبدون نسبة في: الجمل في النحوالمنسوب للخليل بن أحمد (ص 332)، وأمالي ابن الشجري (1/ 358)، والمسائل العسكريات (ص 99).

[2] في (هـ)، (ي): «الساكن».

[3] في (ب): «الظرفية».

[4] في (ي): «الوقت».

[5] قوله: «وإذا» في (ب): «أوإذا».

[6] في (ب): «و».

[7] في (أ)، (ب): «يتحرك».

[8] في (أ)، (ب): «والمفتوحة»، والمثبت موافق لما في متن الكافية (ص 57).

وقوله «ألفًا» تمييز أومفعول ثاني بتضمن الجعل ذكر التنوين ونوني التأكيد المختص بالآخر في آخر الكتاب، ثم أخَّر النون المختصة بآخر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحث[1] النون بانقلابها ألفًا في الوقف، وهذا كما من باب حسن المختم.

نيط بيدي[2] إتمامَ جمعِ[3] هذه الفوائد، ونظم هذا الفرائد، الكاشفةِ الستورِ[4] عن وجه المشكلاتِ، والمبعدةِ القيودِ عن رقاب المعضلاتِ، المحتويةِ على حقائق لباب آراء المتقدمينَ، المنطوية على دقائق نتائج أفكار المتأخرينَ، المُوضِّحةِ لغوامضِ الكتابِ ومفصَّلِهِ، والمقرِّبةِ على فرائدِ[5] مجمله ومفصله، حين يوزع البالُ، وتشتُّت الأحوالُ، وفرُطَ المِلالُ، لكن جلَّت حكمتُه قدْ وفَّقَني للإتمامِ، وحقَّقِني[6] الفوزَ بهذا المرامِ.

---

[1] في (أ)، (هـ): «بحسب».

[2] أي: علقته بيدي؛ فهومن: «ناط الشيء»؛ علقه. انظره في: الصحاح (3/ 1165)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيدَه (9/ 240).

[3] في (ب)، (ي): «جميع».

[4] في (أ)، (ي): «السور»، (هـ): «الدستور»، والمثبت من (ب) وهوالأشبه.

[5] قوله: «فرائد» سقط من (أ)، (هـ).

[6] في (أ): «وجعل»، وفي (ب): «وضعفني».

الفهارس العلمية

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

*****

سورة البقرة

الآية	الرقم	الصفحة
(ولا بيع فيه ولا خلة)	254	331
(إن تبدوا الصدقات فنعما هي)	271	571 ،465
(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وَأَقَامُوا الصلَاةَ)	277	176
(إن كان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة)	280	551

*****

سورة آل عمران

الآية	الرقم	الصفحة
(شهد الله أنه لا إله إلا هووالملائكة)	18	283
(يَومَئِذٍ)	167	63
نحو(ها أنتم أولاء)	119	610
(فبما رحمة من الله لنت لهم)	159	618
(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ)	180	542
(ولا تحسبن)	188	395

*****

سورة النساء

الآية	الرقم	الصفحة
(ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)	2	577
(كفى بالله)	6	568
(ولأبويه لكل واحد منهما السدس)	11	418
(يريد الله ليبين لكم)	26	511
(ما فعلوه إلا قليل)	66	306
(أوجاؤوكم حصرت صدورهم)	90	283
(كان الله غفورًا رحيمًا)	96	551
(ولوحرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة)	129	543

*****

سورة المائدة

*****

سورة الأنعام

*****

سورة الأعراف

سورة الأنفال

الآية	الرقم	الصفحة
(ما كان الله ليعذبهم)	33	512 ،499
(وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين)	66	525

*****

سورة التوبة

الآية	الرقم	الصفحة
(وإن أحد من المشركين استجارك)	6	629 ،135

*****

سورة يونس

الآية	الرقم	الصفحة
(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)	10	620
(أثم إذا ما وقع آمنتم به)	51	627

*****

سورة هود

الآية	الرقم	الصفحة
(أفمن كان على بينة من ربه)	17	628
(حتى إذا جاء أمرنا)	40	508
(يَاأَرْضُ)	44	203
(وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)	111	597

*****

سورة يوسف

الآية	الرقم	الصفحة
(يُوسُفَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)	29	233
(إني أراني أعصر خمرًا)	36	545
(حاش لله ما علمنا)	51	586

*****

سورة المؤمنون

الآية	الرقم	الصفحة
(رب ارجعون (99) لعلي أعمل صالحًا)	99	635

*****

سورة النور

الآية	الرقم	الصفحة
(الزانية والزاني فاجلدوا)	2	245، 246، 247
(فَاجْلِدُوهُمْ)	4	247
(قد يعلم الله الذين)	63	625

*****

سورة الفرقان

الآية	الرقم	الصفحة
(لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرًا)	7	514
(يبيتون لربهم سجدًا وقياما)	64	552

*****

سورة النمل

الآية	الرقم	الصفحة
(ألَّا يسجدوا)	25	234
(ردف لكم)	72	518، 580
(ولوا مدبرين)	80	283
(ففزع من في السموات)	87	150

*****

سورة الروم

الآية	الرقم	الصفحة
(وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)	36	527

*****

سورة لقمان

*****

سورة الأحزاب

*****

سورة سبأ

*****

سورة فاطر

*****

سورة يس

*****

سورة الصافات

*****

سورة ص

*****

سورة غافر

*****

سورة الشورى

*****

سورة الزخرف

الآية	الرقم	الصفحة
(وهوالذي في السماء إله وفي الأرض إله)	84	458

*****

سورة الأحقاف

الآية	الرقم	الصفحة
(وقال الذين كفروا للذين آمنوا لوكان خيرًا)	11	580

*****

سورة محمد

الآية	الرقم	الصفحة
(فضرب الرقاب)	4	190
(فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)	4	196

*****

سورة الفتح

الآية	الرقم	الصفحة
(وظننتم ظن السوء)	12	541

*****

سورة الحجرات

الآية	الرقم	الصفحة
(ولوانهم صبروا)	5	590
(لويطيعكم في كثير من الأمر لعنتم)	7	628
(ان ياكل لحم اخيه ميتًا)	12	270

*****

سورة ق

الآية	الرقم	الصفحة
(لمن كان له قلب)	37	551

*****

سورة الذاريات

الآية	الرقم	الصفحة
(مثل ما أنكم تنطقون)	23	618
(فنعم الماهدون)	48	572

*****

سورة النجم

الآية	الرقم	الصفحة
(إنه هوأضحك وأبكى)	43	440

*****

سورة القمر

الآية	الرقم	الصفحة
(يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ)	6	103
(فجرنا الأرض عيونًا)	12	296
(إنا كل شيء خلقناه بقدر)	49	241
(وكل شيء فعلوه في الزبر)	52	245

*****

سورة الواقعة

الآية	الرقم	الصفحة
(وإنه لقسمٌ لوتعلمونَ عظيم)	76	232 ،131

*****

سورة الحديد

الآية	الرقم	الصفحة
(لئلا يعلم أهل الكتاب)	29	518

*****

سورة الحشر

الآية	الرقم	الصفحة
(لئن أخرجوا لا يخرجون)	12	632

*****

سورة الجمعة

الآية	الرقم	الصفحة
(بئس مثل القوم الذين)	5	571
(قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)	8	176، 379

*****

سورة المنافقون

الآية	الرقم	الصفحة
(قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)	8	174

*****

سورة الحاقة

الآية	الرقم	الصفحة
(الحاقة * ما الحاقة)	1، 2	164
(نفخة واحدة)	13	372، 373، 392
(هاؤم اقرؤوا كتابيه)	19	139
(عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)	21	44

*****

سورة نوح

الآية	الرقم	الصفحة
(أنبتكم من الأرض نباتا)	17	192
(ومما خطيئاتهم أغرقوا)	25	618

*****

سورة الجن

الآية	الرقم	الصفحة
(وألواستقاموا)	16	617
(ليعلم أن قد أبلغوا)	28	504، 599

*****

سورة المزمل

الآية	الرقم	الصفحة
(وتبتل إليه تبتيلًا)	8	192
(علم أن سيكون منكم مرضى)	20	503، 598

*****

سورة المدثر

الآية	الرقم	الصفحة
(وربَّك فكبر)	3	245
(ثم يطمع أن أزيد (15) كلا إنه كان لآياتنا عنيدًا)	15، 16	635

*****

سورة القيامة

الآية	الرقم	الصفحة
(لا أقسم بيوم القيامة)	1	619

*****

سورة الإنسان

الآية	الرقم	الصفحة
(ولا تطع منهم آثمًا أوكفورًا)	24	605 ،250

*****

سورة البروج

الآية	الرقم	الصفحة
(إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات)	10	176
(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات)	11	176

*****

سورة الفجر

الآية	الرقم	الصفحة
(دكت الأرض دكًا دكا)	21	194
(جاء ربك والملك صفًا صفًا)	22	395

*****

سورة البلد

الآية	الرقم	الصفحة
(لا أقسم بهذا البلد)	1	619
(إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا)	14	142

*****

سورة الليل

الآية	الرقم	الصفحة
(والليل إذا يغشى)	1	584
(إن سعيكم لشتى)	4	584

*****

*****

فهرس الأحاديث

*****

فهرس المصادر والمراجع

1. أبجد العلوم، صديق بن حسن خان القنوجي : تحقيق عبد الجبار الزكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ــ دار الكتب العلمية ــ دمشق.
2. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه : طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد ــ بغداد 1974م.
3. إجابة السائل شرح بغية الأمل، الأمير الكحلاني الصنعاني، تحقيق: حسين السياغي- حسن الأهدل، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ- 1986م.
4. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي- بيرت، الطبعة الأولى: 1404هـ- 1984م.
5. أخبار الأخيار : عبد الحق محدث الدهلوي، مطبعة مجتبائي 1052م.
6. إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، ت: د/ محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى: 1373هـ-1954م.
7. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى: 1373هـ- 1954م.
8. أساس البلاغة، لجار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م.
9. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1408هـ- 1988م.
10. إعراب لامية الشنفري، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ- 1984م.
11. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
12. الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، وراجعه: علاء الدين عطية، دار البيروني- بيروت، الطبعة الثانية: 1427هـ- 2006م.
13. الإقناع في القراءات السبعة، لابن الباذش، دار الصحابة للتراث- طنطا.

14. أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: د/ فخر قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ- 1989م.

15. أمالي ابن الحاجب، لأبي عمروبن الحاجب، ت: د/ فخر قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ- 1989م.

16. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.

17. الإيضاح في علوم البلاغة = تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.

18. الإيضاح في علوم البلاغة = تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.

19. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.

20. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.

21. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الله التركي – بالتعاون مع مركز هجر للأبحاث والنشر، نشر: مركز هجر- القاهرة، الطبعة الأولى: 1436هـ- 2015م.

22. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت/ محمد أبوالفضل ابراهيم، مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة 1964م.

23. تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبيدي، ت/ مجموعة من المحققين، دار الهداية.

24. تاريخ فرشتة، محمد قاسم فرشته، بمبئي 1247هـ - 1832م.

25. التبيان في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري؛ تحقيق: مصطفى السقا - عبد الحفيظ شلبي – إبراهيم الإبياري، دار المعرفة – بيروت.

26. التبيان في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري؛ تحقيق: مصطفى السقا - عبد الحفيظ شلبي – إبراهيم الإبياري، دار المعرفة – بيروت.

27. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان- المملكة العربية السعودية، ط1: 1421هـ- 2000م.

28. التحبير شرح التحرير، لعلاء الدين المرداوي، ت: د/ عبد الرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد- السعودية، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.

29. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، لأبي الإصبع العدواني، تـ: د/ حفني شرف، الجمهورية العربية المتحدة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى: 1963م.

30. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ- 1986م.

31. تذكرة علماء الهند، رحمن علي اردو، ترجمة : أز أيوب قادري 1961م.

32. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: دم حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1426هـ- 1996م.

33. تعليق الفرائد، لبدر الدين الدماميني، ت: محمد بن عبد الرحمن المفدى، بدون ناشر، الطبعة الأولى: 1403هـ- 1983م.

34. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.

35. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزي الكلبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.

36. التقرير والتحرير في علم الأصول، لابن أمير حاج الحنفي، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ- 1997م.

37. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: على محمد فاخر وآخرين، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.

38. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2008م.

39. التوقيف على مهمات التعريف، لعبد الرؤوف المناوي، عالم الكتب- عبد الخالق ثروت القاهرة، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.

40. تيسير تحرير الكمال ابن الهمام، لأمير باديشاه الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، الطبعة الأولى: 1351هـ- 1932م.

41. الثقافة الإسلامية في الهند :عبد الحسني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1403هـ - 1983م.
42. الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- لبنان، الطبعة الخامسة: 1416هـ- 1995م.
43. حدائق الحنفية، فقير محمد جهلمي، مطبعة نول كشور.
44. خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: العلامة/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1418هـ- 1998م.
45. خزينة الأصفياء، مفتي غلام سرور لاهوري، لاهور ونول كشور لكهنو1914م
46. الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1434هـ- 2013.
47. الخصائص، لأبي الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة: 1432هـ-2011م.
48. **خلاصة الأثر** في أعيان القرن الحادي عشر المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: 1111هـ) الناشر: دار صادر .
49. دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ-2000م.
50. دلالة الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين، للشحات البركاتي، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة الأولى: 1432 هـ - 2011 م.
51. ديار يورب مين علم أور علماء، اطهر مباركفوري القاضي، ندوة المصنفين دهلي 1979م.
52. ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة: 1420هـ- 1990م.
53. ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية: 1416هـ-، 1986م.
54. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق: علي معوض- عادل عبد الجواد، عالم الكتب- لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م.

55. زهر الآداب وثمر الألباب، للحُصْري القيرواني، ت: على محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، بدون تاريخ.

56. سبحة المرجان في اثار هندستان، غلام علي آزاد الحسيني، ت/ محمد سعيد الطريحي، دار الرافدين ــ بغداد، الطبعة الاولى 2015م.

57. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية: 1400هـ- 1980م.

58. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.

59. سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق- سوريا، الطبعة الثانية: 1415هـ- 1995م.

60. السلوك في طبقات العلماء والملوك، لبهاء الدين الجُندي، تحقيق: محمد بن علي الحوالي، مكتبة الإرشاد- صنعاء، الطبعة الأولى: 1415هـ- 1995م.

61. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبوالفلاح المحقق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م

62. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، مركز هجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.

63. شرح التصريف، لأبي الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م.

64. شرح التوضيح على التلويح، لسعد الدين التفتازاني، مكتبة صبيح- القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

65. شرح الحدود في النحو، لفاكهي، ت: المتولي الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية: 1414هـ- 1993م.

66. شرح الرضي على الكافية، للرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بني غازي- الجمهورية الليبية، الطبعة الثانية: 1416هـ- 1996م.

67. شرح الشواهد النحوية في أمّات الكتب النحوية، محمد بن حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ- 2007م.

68. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى: بدون تاريخ.

69. الشرح الكبير على جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبوجناح، جامعة الموصل- مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م.

70. شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م.

71. شرح المفصل، لأبي البقاء بن يعيش، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م.

72. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، الطبعة الأولى: 1397هـ- 1977م.

73. شرح تنقيح الفصول، للقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى: 1393 هـ - 1973 م.

74. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1395هـ- 1975م.

75. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تـ: عند الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، بدون تاريخ.

76. شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولي: 1416هـ - 1995م.

77. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي- علي سيد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.

78. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1997م.

79. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد – بغداد، الطبعة الأولى: 1390 هـ - 1971 م.

80. شفاء الغليل فيما في لغة العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي، دار الشمال للطباعة- طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1987م.

81. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الأولى: 1405هـ- 1985م.

82. صحاح العربية وتاج اللغة، لأبي نصر الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ- 1987م.

83. الصحاح، لأبي عبد الله الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة: 1420هـ- 1990م.

84. الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1998م.

85. الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم- على محمد البجاوي، المكتبة العصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ- 1999م.

86. ضرائر الشعر، لأبي الحسن ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م.

87. طبقات الشافعية، لابن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم- د. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م.

88. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.

89. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.

90. ظفر الواله بمظفر وآله في تاريخ كجرات. المؤلف حجي الدبير، عبد الله المكي الأصفي الغخاني،من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية: الجغرافيا الاسلامية الناشرInstitute for the History of Arabic-Islamic Science at the ☐
Johann Wolfgang Goethe University, 1997

91. العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سِيدَه، تحقيق: عبد الله الناصر، عدنان الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م.

92. العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م.

93. العروض، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1987م.

94. العين، للخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي، دار الهلال- القاهرة، ب. د.

95. غاية النهاية في طبقات القرآء، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبوالخير / المحقق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية 1427هـ - 2006م.

96. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لشهاب الدين الحموي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م.

97. فتوح الغيب في الكشف عن فتوح الريب= حاشية الطيبي على تفسير الزمخشري، لشرف الدين الطيبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: إياد الغوج، ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: 1434هـ- 2013م.

98. الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية: 1397هـ- 1977م.

99. الفوائد الشافية على إعراب الكافية، لزيني زاده، ت: الباحث رضا جمال، رسالة ماجيستير تحت إشراف: أ. د/ أحمد عبد الدايم، كلية دار العلوم، جتمعة القاهرة، سنة: 1435هـ- 2015م.

100. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.

101. القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، الطبعة الرابعة: 1401هـ- 1981م.

102. القراءة في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي (ص 322)، وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمروالداني، جامعة الشارقة- الإمارات، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2007م.

103. القسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف- بيروت، الطبعة الثانية: 1410هـ- 1989م.

104. الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- بيروت، الطبعة الثانية: 1417هـ- 1997م.

105. كتاب الأفعال لابن الحداد السرقسطي، تحقيق: حسين شرف، مراجعة: مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1395هـ - 1975م.

106. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الخامسة: 1435هـ- 2014م.

107. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: 1407هـ- 1987م.

108. كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة : تحقيق:عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـــ بيروت.

109. الكناش في فني النحووالصرف، للملك المؤيد، تحقيق: د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ- 2000م.

110. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م.

111. مآثر الكرام: سروآزاد، مطبعة مفيد 1910م.

112. المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1401هـ- 1981م.

113. المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، الطبعة الثانية: 1420هـ- 2000م.

114. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، الطبعة الثالثة: 1420هـ- 1999م.

115. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

116. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات- القاهرة.

117. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا- حسين نصار وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة- الكويت، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م.

118. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين القطيعي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ- 1992م.

119. المرتجل شرح الجمل، لابن الخشاب، ت: علي حيدر، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1392هـ- 1972م.

120. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1987م.

121. المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر- عمان، الطبعة الأولى: 1432هـ- 2002م.

122. مسند الحميديُّ، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا- دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1996م.

123. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ نشر.

124. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ نشر.

125. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى: 1416هـ- 1995م.

126. المعجم المفصل في الشواهد النحوية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ- 1997م.

127. معجم ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب- القاهرة، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.

128. معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال، مراجعة: محمد التونجي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م.

129. معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة؛ مؤسسة الرسالة – بيروت 1414.

130. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك- محمد حمد الله، دار الفكر- دمشق، الطبعة السادسة: 1395هـ- 1985م.

131. المفتاح هومفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1407هـ- 1987.

132. المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: د. على بوملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1993م.

133. مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث- القاهرة، الطبعة الأولى: 1390هـ- 1970م.

134. المنصف= شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: 1373هـ- 1954م.

135. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج= شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية: 1392هـ-1972م.

136. موسوعة القواعد الفقهية، لأبي الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.

137. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، ت: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995هـ.

138. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود- علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ- 1992م.

139. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لمؤرخ الهند الكبير العلامة عبد الحي بن فخر الدين الحسيني أمين ندوة العلماء العام بلكهنؤ – الهند

140. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

141. نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، ت: د. صالح اليوسف- د. سعد السويح، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1996م.

142. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للجلال السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة التوفيقية- القاهرة، بدون تاريخ.

143. وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان: أبوالعباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق احسان عباس، دار صادر ــ بيروت.



المعافية

شرح كافية ابن الحاجب



AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع
مكرر 36 نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة- الجزائر
الفاكس: 794 733 31 213+ الهاتف: 333 733 31 213+
عمان.الأردن - البوابة الشمالية للجامعة الأردنية / الهاتف 962.797266248+
البريد الالكتروني edition@alphadoc.dz | info@alphadoc.dz



ISBN 978-9931-08-018-3